

الحمد لله التواب الوهاب على ما وفقنا لطبع هذا الكتاب المستطاب المسمى بـ

الفَوائِدِ الضِيائِيَّةُ

المَعُروف بِ

شرح الجامي

للشيخ العارف نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي

قدس سره السامي المتوفى ٨٩٨هـ

مَعَ حاشِيَتِهِ الجديدةِ المُوجزةِ الكاشِفةِ السَهلةِ المُسَماةِ بـ

الفرح النامي



الحمد لله التواب الوهاب على ما وفقنا لطبع هذا الكتاب المستطاب المسمى بـ

الفوائد الضيائية

المعروف بـ

شرح الجامي

للشيخ العارف نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي

قدس سره السامي المتوفى ٨٩٨هـ

مع حاشيته الجديدة الموجزة الكاشفة السهلة المسماة بـ

الفرح النامي

تقديم

مجلس **"المدينة العلمية"** (الدعوة الإسلامية)

شعبة الكتب الدراسية

مكتبة المدينة

للطباعة والنشر والتوزيع

كراتشي - باكستان




اسم الكتاب: **شرح الجامی مَعَ حاشيته الفرح النامی**

المحشي: ابن داود **عبد الواحد** الحنفي العطاري المدني **مدّ ظله العالي**

الإشراف الطباعي: مكتبة المدينة كراتشي باكستان

التنفيذ: **مجلس: المدينة العلمية (الدعوة الإسلامية)**

شعبة الكتب الدراسية

عدد الصفحات: ٤١٩ صفحة

الطبعة الأولى

ربيع الأوّل ١٤٣٥هـ

يَنايِر٢٠١٤م

عدد النسخ: 3000

مكتبة المدينة، كراتشي، باكستان

هاتف: +92-21-4921389/90/91

فاكس: +92-21-4125858

البريد الإليكتروني: ilmia@dawateislami.net

يطلب من:

مكتبة المدينة: كراچى، شهيد مسجد كهارادر باب المدينه كراچى.	٠٢١-٣٢٢٠٣٣١
مكتبة المدينة: لاهور، دربار ماركيٹ، گنج بخش روڈ. لاهور.	٠٤٢-٣٧٣١١٦٧٩
مكتبة المدينة: سردار آباد (فيصل آباد): أمين پور بازار.	٠٤١-٢٦٣٢٦٢٥
مكتبة المدينة: كشمير، چوک شهيداں، مير پور.	٠٥٨٢٧٤-٣٧٢١٢
مكتبة المدينة: حيدر آباد: فيضان مدينه آفندي ٹاؤن.	٠٢٢-٢٦٢٠١٢٢
مكتبة المدينة: ملتان،نزد پيپل والى مسجد، اندرون بوہڑ گيٹ.	٠٦١-٤٥١١١٩٢
مكتبة المدينة: اوكاڑه، كالج روڈ بالمقابل غوثيه مسجد، نزد تحصيل كونسل هال.	٠٤٤-٢٥٥٠٧٦٧
مكتبة المدينة: راولپنڈى: فضل داد پلازه، كميٹى چوک اقبال روڈ.	٠٥١-٥٥٥٣٧٦٥
مكتبة المدينة: خان پور، دراني چوک نهر كناره.	٠٦٨-٥٥٧١٦٨٦
مكتبة المدينة: نوابشاه: چكرا بازار، نزد MCB.	٠٢٤٤-٤٣٦٢١٤٥
مكتبة المدينة: سكهر: فيضان مدينه بيراج روڈ . هاتف:	٠٧١-٥٦١٩١٩٥
مكتبة المدينة: گجرانواله: فيضان مدينه شيخوپوره موڑگجرانواله. هاتف:	٠٥٥-٤٢٢٥٦٥٣
مكتبة المدينة: پشاور: فيضان مدينه گلبرگ نمبر ١، النور سٹريٹ، صدر.	

فهرس الموضوعات

المدينة العلمية

من مؤسّس جمعيّة "**الدعوة الإسلامية**" محبّ أعلى حضرة، شيخ الطريقة، أمير أهل السنّة، العلامة مولانا **أبي بلال محمّد إلياس العطّار القادري**(١) الرضوي الضيائي -دام ظلّه العالي-:

---

(١) قامع البدعة حامي السنّة، شيخ الطريقة، أمير أهل السنّة أبو بلال العلاّمة مولانا محمّد إلياس العطّار القادريّ الرضويّ -دامت بركاتهم العالية- ولد في مدينة "كراتشي" في ٢٦ رمضان المبارك عام ١٣٦٩هـ الموافق ١٩٥٠م. عالم، عامل، تقيّ، ورِعٌ، حياته المباركة مظهر لخشية الله -عزَّ وجلَّ- وعشق الحبيب المصطفى -صلّى الله تعالى عليه وآله وسلّم-، مع كونه عابداً وزاهدًا فإنّه داعية للعالَم الإسلامي، وأمير ومؤسّس لـ "**الدعوة الإسلاميّة**" غير السياسيّة العالميّة لتبليغ القرآن والسنّة، محاولاته المخلصة المؤثّرة، من تصانيفه وتأليفاته: المذاكرات المدنيّة (أسئلة حول أهمّ المسائل الدينيّة اليوميّة) والمحاضرات المليئة بالسنن النبويّة، ورسائله الإصلاحيّة في الأردية كثيرة، ومن بعض رسائله يترجم إلى اللغة العربية، منها: "عظام الملوك"، "هموم الميت"، "ضياء الصلاة والسلام"، وأسلوب تربيته أدّى إلى حصول انقلاب في حياة الملايين من المسلمين، خاصّة الشباب، وأعطى هذا المقصد المدنيّ بأنّه:

"عليّ محاولة إصلاح نفسي وإصلاح نفوس العالم" إن شاء الله عزّ وجلّ

ولتحقيق هذا المقصد انتشر الدعاة المستفيضون منه إلى أنحاء العالم المزيّنون بتيجان العمائم الخضر والمعطّرون بـ"الإنعامات المدنيّة" (السنن النبويّة) في "القوافل المدنيّة" (قوافل تسافر للدعوة إلى الله عزّ وجلّ) للدعوة إلى الكتاب والسنّة. فالشيخ مع كونه كثير الكرامة فهو نظير نفسه في أداء الأحكام الإلهية واتباع السنّة، إنّه صورة للشريعة والطريقة العمليّة والعلميّة حيث بمظهره يذكّرنا بعهد السلف الصالحين، وتشرّف بالإرادة من شيخ العرب والعجم قطب المدينة المنوّرة مُضيف أضياف المدينة الطيّبة **ضياء الدين أحمد**

⇦

الحمد لله الذي أنزل القرآن، وعلّم البيان، والصّلاة والسّلام على خير الأنام سيّدنا ومولانا محمّد المصطفى أحمد المجتبى، وعلى آله الطّيّبين الطاهرين وصحبه الصدّيقين الصالحين برحمتك يا أرحم الراحمين! ....وبعد:

بحَمد الله -عزّوجلّ- جمعيّة الدعوة العالميّة الحركة الغير السياسيّة **"الدعوة الإسلامية"** لتبليغ القرآن والسنّة تصمّم لدعوة الخير وإحياء السنّة وإشاعة علم الشرائع في العالَم، ولأداء هذه الأُمور بحسن فعل ونهج متكامل أُقيمت مجالس، منها: مجلس **"المدينة العلمية"**، وبحمد الله تباركَ وتعالى أركان هذا المجلس هم العلماء الكِرام كثّرهم الله السلام عزمُوا عزماً مصمّماً لإشاعة الأمر العلميّ الخالصيّ والتحقيقيّ. وأنشأوا لتحصيل هذه الأُمور **ستّة شعب**، فهي:

١) **شعبة** لكتب أعلى الحضرة، إمام أهل السنّة، المجدّد الدين والملّة، الحامي السنّة، الماحي البدعة، العالم الشريعة، **إمام أحمد رضا خان** -عليه رحمة الرحمن-.

القادري المدني -رحمه الله-. والحضرة مولانا عبد السّلام القادريّ -رحمه الله- جعله خليفةً له. وكذا الفقيه الأعظم المفتي بـ"الهند" الشارح للبخاري شريف الحق الأمجدي -رحمه الله- جعله خليفةً له، وأعطاه الإجازة في السلاسل الأربعة: القادريّة والجشتيّة والنقشبنديّة والسهرورديّة، وأعطاه الإجازة في الحديث أيضاً. وهكذا أكرمه الأمير خلَف قطب المدينة الحضرة مولانا الحافظ فضل الرحمن القادري الأشرفي المدني -رحمه الله- بالأسانيد والإجازات المُتاحة. وقد حصل له الخلافة من الطرق الأخرى مع إجازات في الحديث النبويّ الشريف أيضاً من عدّة من المشايخ الكرام والعلماء العِظام، منهم: المفتي الأعظم بـ"باكستان" مولانا وقار الدين القادريّ -رحمه الله- لكنّه يعطي الطريقة القادريّة فقط. نسأل الله عزَّ وجلَّ أن يغفر لنا بجاه هؤلاء الأولياء. آمين.

٢) **شعبة** للكتب الإصلاحيّة.

٣) **شعبة** لتراجم الكتب من العربيّة إلى الأُرديّة وبالعكس، ومن الأُرديّة إلى الفارسيّة والسنديّة إلى غير ذلك من ألسنة العالَم.

٤) **شعبة** للكتب الدراسية.

٥) **شعبة** لتفتيش الكتب.

٦) **شعبة** للتخريج.

ومِن أوّلِ ترجيحات مجلس **"المدينة العلمية"** أن يقدّم التصانيف الجليلة الثمينة لأعلى الحضرة، إمام أهل السنّة، العظيم البرَكة والمرتبة، المجدّد الدين والملّة، الحامي السنّة، الماحي البدعة، العالم الشريعة، شيخ الطريقة، العلامة، مولانا، الحاج، الحافظ، القاري، الشاه **الإمام أحمد رضا خان** -عليه رحمة الرحمن- بأساليب السهلة وفقاً لعصرنا الجديد.

فليعاون كلّ أحدٍ منَ الإخوة الإسلامية في هذه الأُمور المدنية ببساطه، ولْيُطالع الكُتب الّتي طبعتَ من المحلس وليرغّب إليها الآخرين من الإخوة الإسلامية.

أعطى الله -عزّوجلّ- مجالس **"الدعوة الإسلاميّة"** كلّها لا سيّما **"المدينة العلمية"** ارتقاءً مستمرًّا وجعل أُمورنا في الدين مزيّنة بحليّة الإخلاص، ووسيلة لخير الدارَين، ورزقنا الله -عزّوجلّ- الشهادةَ تحتَ ظلال القبّة الخضراء على صاحبها الصّلاة والسّلام، والمدفنَ في روضة البقيع، والمسكنَ في جنّة الفردوس. آمين بجاه النبيّ الأمين صلّى الله تعالى عليه وآله وسلّم.

(تعريب: المدينة العلمية)

عملنا في هذا الكتاب

١- قد حاولنا في أن نعرض الكتاب على نحوٍ يسهل به قراءته وفهمه للطلبة الكرام والمدرّسين العظام بغير الزلّة والخطأ.

٢- وخرّجنا الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة الواردة في المتن والشرح والحاشية؛ ليسهل المراجعة إلى الأصل لدى الحاجة.

٣- ووضعنا الآيات بين الأقواس المزهرة هكذا: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ والأحاديث الشريفة بين الأقوس الصغيرة هكذا: «المؤمن غرّ كريم».

٤- قد قابلنا متنه وشرحه مع نسخ متعددة.

٥- قد التزمنا الخط العربي الجديد وأوردنا علامات الترقيم على وفقه.

٦- قد زخرفنا المتن في الشرح باللون الأحمر وميّزناه به عنه.

٧- قد وضعنا الحاشية الجديدة الموجزة العبارة الكاشفة الأغراض السهلة التراكيب والكلمات المسماة بـ"**الفرح النامي على شرح الجامي**".

٨- هذه الحاشية الشريفة جلّها مقتبس من بحار العقد النامي وحاشية عبد الغفور وحاشيتيها لمولانا عبد الحكيم السيالكوتي ومولانا نور محمد المدقّق.

٩- قد أوضحنا عدة أغراض بين السطور وبالجملة قد بذلنا غير بالين جهد أفكارنا في تسهيل الشرح وإيضاح أغراضه ومقاصده ومع ذلك لا نبرء نفوسنا عن الخطأ والنسيان فالمرجو من الأحباء المكرمين أن يغطوه بجلباب الإصلاح والعفو والإحسان وما النصر إلاّ بالرحمن وهو خير من يستعان حسْبنا الله ونعْم الوكيل نعْم المولى ونعْم النصير ولا حوْلَ ولا قوّة إلاّ بالله العظيم، وصلى الله تعالى على حبيبنا وشفيعنا وقرّة أعيننا سيّدنا ومولانا محمّد النبيّ المختار، وعلى آله الأطهار الأنوار وأصحابه الأكْبار الأبْرار.

آمين، يا ربّ العلمين!

شعبة الكتب الدراسية

"المدينة العلميّة" (الدعوة الإسلامية)

أقوال السَّلَف في أَهَمّيّة النَّحو

الحمد لله السلام على **نحو** ما علّمنا الإسلام، والصلاة والسلام على رسول الأنام، أمّا بعد **فاعلم** أنّ النحو دعامة العلوم العربية وقانونها الأعلى؛ منه يستمد العون ويستلهم القصد ويرجع إليه في جليل مسائلها وفروع تشريعها، ولن تجد علماً منها يستقل بنفسه عن النحو أويستغني عن معونته أو يسير بغير نوره وهداه.

والعلوم النقلية على عظيمِ شأنها لا سبيل إلى استخلاص حقائقها والنفاذ إلى أسرارها بغير هذا العلم الخطير، فهل ندرك كلام الله تعالى ونفهم دقائق التفسير وأحاديث الرسول عليه السلام وأصول العقائد وأدلة الأحكام وما يتبع ذلك من مسائل فقهية وبحوث شرعية مختلفة قد ترْقى بصاحبها إلى مراتب الإمامة وتسمو به إلى منازل المجتهدين إلاّ بإلهام النحوِ وإرشادِه!

ولأمرٍ ما قالوا: «إنّ الأئمة من السلَف والخلَف أجمعوا قاطبةً على أنّ النحو شرْط في رتبة الاجتهاد، وإنّ المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلمَ النحو فيعرف به المعاني التي لا سبيل لمعرفتها بغيره فرتبة الاجتهاد متوقّفة عليه لا تتم إلا به[١]».

وهاهنا نقدّم أقوالا عديدة منقولة عن السلَف في أهمية النحو:

***قال عمر** بن الخطّاب رضي الله عنه: تعلّموا النحو كما تَعلّمون السُّنن والفرائض.

(غرر الخصائص الواضحة لـ«الوطواط»، الباب السادس في العي، الفصل الأوّل، ص٢٢١، دار الكتب العلمية بيروت)

***وروي** عنه رضي الله عنه أنه قال: رحم الله امرءا أصلح من لسانه.

(شعب الإيمان للبيهقي، باب في طلب العلم، ٢/٢٥٧-٢٥٨، الحديث:١٦٧٨، دار الكتب العلمية بيروت)

***قال الإمام** أيّوب السِّختياني رحمه الله: تعلّموا النحو فإنّه جمالٌ للوضيع وتركه هُجنةٌ للشّريف.

(غرر الخصائص الواضحة، الباب السادس في العي، الفصل الأوّل، ص٢٢١، دار الكتب العلمية بيروت)

***قال الإمام** محمّد بن سلام: ما أحدث النّاس مروءةً أفضل من طلب النحو.

(بهجة المجالس لابن عبد البر، باب في اجتناب اللّحن وتعلّم الإعراب، ص٦٥، دار الكتب العلمية بيروت)

---

(١) "**لُمَعُ الأدلة** في أصول النحو" لأبي البركات كمال الدين بن محمد الأنباري، المتوفى سنة ٥٧٧هـ، الفصل الحادي عشر في الردّ على مَن أنكر القياس، ص٩٥، مطبعة الجامعة السورية.

*جاء عن الشعبي أنه قال: «النحو في العلم كالملح في الطّعام لا يُستغنى عنه».

(الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي، باب تحرّي المحدث الصدق في مقاله،٢/٢٨، رقم:١٠٨٠، مكتبة المعارف الرياض)

*قال شُعبة: إذا كان المُحدِّث لا يعرف النحو فهو كالحمار يكون على رأسه مخلاة ليس فيها شعير. (شعب الإيمان للبيهقي، باب في طلب العلم، ٢/٢٦٠، الحديث: ١٦٨٩، دار الكتب العلمية بيروت)

*في توضيح الأفكار للصّنعاني رحمه الله:

مثّلوا طالب الحديث ولا يُحسن نحواً ولا له آلات

كحمارٍ قد عُلِّقت ليس فيها من شعير برأسه مخلاة

(توضيح الأفكار للصّنعاني، مسألة:٥٥ في بيان صفات راوي الحديث وآدابه،٢/٢٢٥، دار الكتب العلمية بيروت)

*قال الأصمعي رحمه الله: إنّ أخوفَ ما أخافُ على طالب العلم إذا لم يَعرف النَّحو أن يدخل في جملةِ قوله عليه الصّلاة والسلام: ((مَن كَذب عليّ متعمِّدًا فليتبوّأ مَقعَده من النَّار).

(تاريخ دمشق لابن عساكر، ٣٧/٨٠، الرقم: ٤٢٤٧، عبد الملك بن قريب الأصمعي، دار الفكر بيروت)

*جاء عن عبدالملك بن مروان قال: اللّحن في الرجل الشريف كالجُدري في الوجه.

(الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي، باب تحرّي المحدث الصدق في مقاله،٢/٢٨، رقم:١٠٨٠، مكتبة المعارف الرياض)

*قال عبد الله بن المبارك رحمه الله وهو الإمام التابعي الثّقة: «اللّحن في الكلام أقبح من آثار الجدري في الوجه». (بهجة المجالس لابن عبد البر، باب في اجتناب اللّحن وتعلّم الإعراب، ص٦٥، دار الكتب العلمية بيروت)

*قال إسحاق بن خلف البهراني:

النَّحو يصلح من لسان الألكن والمرء تُكرمه إذا لم يلحنِ

فإذا طلبت من العلوم أجلها فأجلها منها مقيم الألسنِ

(زهر الآداب وثمر الألباب لأبي إسحاق القيرواني،٢/١٢١، دار الكتب العلمية بيروت)

* قال البيهقي: وروينا عن عمر بإسناد غير قوي: أنه مرّ على قوم يرمون، فقال: بئس ما رميتم، قالوا: إنّا قوم متعلّمين، فقال: والله لَذنبكم في لحنكم أشد عليّ من ذنبكم في رميكم.

(شعب الإيمان للبيهقي، باب في طلب العلم، ٢/٢٥٧-٢٥٨، الحديث:١٦٧٨، دار الكتب العلمية بيروت)

*عن أبي موسى الأشعري: أن كاتِبَه كَتب إلى عُمر: «مِن أبو موسى» فكتب إليه عمر أنِ اجْلِد كاتِبَك سَوطاً. (شعب الإيمان للبيهقي بتصرف، باب في طلب العلم، ٢/٢٥٨، الحديث:١٦٧٩، دار الكتب العلمية بيروت)

*روى نافع عن ابن عمر أنه كان يضرب ولده على اللحن، إسناده صحيح.

(مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الأدب، مَن كان يعلّمهم ويضربهم على اللحن، ٦/١٢٩، الرقم: ١، دار الفكر بيروت)

*عن عمرو بن دينار: أن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما كانا يضربان أولادهما على اللحن. (شعب الإيمان للبيهقي، باب في طلب العلم، ٢/٢٥٨، الحديث: ١٦٨٠، دار الكتب العلمية بيروت)

*عن أبي الزناد عن أبيه قال: ما تزندق بالشرق إلا جهلاء بكلام العرب وعجمة قلوبهم.

(شعب الإيمان للبيهقي، باب في طلب العلم، ٢/٢٦٠، الحديث: ١٦٩٢، دار الكتب العلمية بيروت)

*وقال الشافعي رحمه الله: مَن تَبَحَّرَ في النحو اهتدَى إلى كل العلوم.

(شذرات الذهب في أخبار مَن ذَهَب لابن العماد الحنبلي، سنة تسع وثمانين ومائة، ٢/١٦، دار الكتب العلمية بيروت)

*وقال العلامة الشامي رحمه الله: البدعة قد تكون واجبة كَنَصْبِ الأدِلَّةِ لِلردِّ على أَهل الفِرق الضالَّة، وَتَعلُّمِ النّحو المُفهِمِ للكتابِ والسنَّة.

(رد المحتار، كتاب الصلاة، باب الإمامة، مطلب: البدعة خمسة أقسام، ٢/٣٥٦، دار المعرفة بيروت)

❁❁❁❁❁❁❁❁

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليّه[1] والصلاة[2] على نبيّه[3] ....

اللائق. | أي على نبي الوليّ أو نبي الحمد أو نبي وليّ الحمد.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتنزه كلامه وكلماته عن الحروف والأصوات، والصلوة والسلام على حبيبه المنزّل عليه آيات محكمات وأخر متشابهات، وعلى آله المعربين عن الحق الجلي والبينات، وأصحابه الهادين إلى صراط الشرع المتين المنجين عن الشكوك والشبهات، أما بعد! فيقول العبد الضعيف المفتقر إلى رحمة ربه المقتدر ابن داود عبد الواحد الحنفي العطاري: إن هذه تعليقات أنيقة سهلة نظمتها في سلك الحاشية على "الفوائد الضيائيّة" وما هي إلاّ اقتباسات من بِحار حاشية عبد الغفور وحاشيتَيها لمولانا عبد الحكيم ومولانا نور محمد المدقّق والعقد النامي وغيرها من الأسفار فما فيها من حسن وجودة فمن هؤلاء الأعلام وإن كان غير ذلك فمنّي ومن الشيطان. قال الشيخ الفاضل العلامة نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي قدس سره السامي: [الحمد] هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري تعظيما كقولنا «إن الله خالق كل شيء»، ونقيضه الذم كقولنا «إبليس يوسوس في صدور الناس»، واللام للجنس أو الاستغراق، والمآل واحد ههنا؛ لأن المعنى على الاختصاص، واختصاص الجنس لا يتصوّر إلاّ باختصاص جميع الأفراد.

(١) قوله: [لوليه] اللام للاختصاص، والولي اللائق، والضمير المجرور راجع إلى الحمد بمعنى الجنس، أي: جميع المحامد مختصّ باللائق بجنس الحمد، ومفهومه أن غيره لا يستأهل أن يُحمَد فضلا عن أن يُعبَد، وإنما تُرّكَ التصريح باسمه سبحانه وتعالى للتعظيمِ وادعاءِ التعيّن وغرابةِ الأسلوب والإشعارِ بعلّة اختصاص الحمد به تعالى وهي كونه تعالى لائقا بجنس الحمد؛ فإنّ الحكم المتفرّع على الوصف يُشعِر بعليّته له.

(٢) قوله: [والصلاة] اسم مصدر بمعنى الثناء التام والرحمة الكاملة، وقيل الصلوة من الله التوفيق والعصمة، وقيل صلوة الرب على النبي تعظيم الحرمة، وكراهية إفراد الصلوة عن السلام إنما هي لفظا لا خطًّا.

(٣) قوله: [على نبيه] من النبوة بمعنى الرفعة، وهو في الشرع إنسان بعثه الله تعالى إلى عباده للتبليغ، والضمير المجرور راجع إلى الولي أو إلى الحمد بمعنى المحمود على صنعة الاستخدام أو بتقدير المضاف، وإنما ترك التصريح باسمه عليه الصلوة والسلام لما ذكر، وللاتباع بالكتاب الكريم قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب:٥٦]، على أنّ فيه حسنَ الموافقة.

وعلى آله[1] وأصحابه[2] المتأدّبين بآدابه أمّا بعد فهذه[3] فوائد[4] وافية بحلّ مشكِلات الكافية[5] للعلاّمة[6] المشتهَر في المشارق والمغارب[7] الشيخ ابن الحاجب[8] تغمّده الله بغفرانه[9] ....

الموصوفين. أي بعد الحمد والصلاة. مشتبهات. بكسر الهاء وفتحها. كناية عن جميع وجه الأرض.

---

(۱) **قوله:** [وعلى آله] الآل جمع معنًى فرد لفظا، يطلق على الجند والأتباع كـ«آل فرعون» وعلى النفس كـ«آل موسى»، وأهل البيت خاصّة نحو «آل محمّد»، ثم آل محمد مخصوص بمستحقي خمس الخمس الذين حرمت عليهم الصدقة، وهم بنو هاشم فقط عند إمامنا الأعظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

(۲) **قوله:** [وأصحابه] جمع صاحب كأشهاد وشاهد وأطهار وطاهر، وهو من رآى النبي في الإسلام ومات على الإسلام. وقوله: «المتأدّبين بآدابه» أي: المتصفين بمثل أخلاق النبي، والآداب جمع أدَب كأسباب وسبَب، وهو عبارة عن معرفة ما يحترز به عن جميع أنواع الخطايا، ولا يخفى ما في ذكر الآداب من براعة الاستهلال؛ لأن النحو قسم من الأدب.

(۳) **قوله:** [فهذه] إشارة إلى ما أجمع عليه رأيه وتوجّه إليه عزمه؛ فإنه لقوّة أسبابه صار كالموجود الحاضر.

(٤) **قوله:** [فوائد] جمع فائدة كنواصر وناصرة، وهي ما استفيد من العلم أو الجاه أو المال. وقوله: «وافية» أي: كثيرة تامّة لا نقصان فيها، وقوله: «بحل» آه متعلّق به. وقوله: «مشكلات» أي: مشتبهات، جمع مشكل من الإشكال بمعنى الاشتباه.

(٥) **قوله:** [الكافية] اسم كتاب لابن الحاجب، والتاء للمبالغة أو النقل أو التأنيث أي: الرسالة الكافية.

(٦) **قوله:** [للعلامة] أي: كثير العلم جدّا، والتاء للمبالغة، ولا يطلق على الله عز وجل لتوهّم التأنيث. وقوله: «المشتهر» بكسر الهاء وفتحها لازما ومتعدّيا.

(٧) **قوله:** [في المشارق والمغارب] كناية عن جميع وجه الأرض، وإنما جمعهما لأن للشمس في كلّ يوم مطلعا ومغربا، وتثنيتهما في قوله تعالى: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ﴾ [الرحمن:١٧] على إرادة مشرقي الصيف والشتاء ومغربيهما، والإفراد في بعض المواضع باعتبار الجنس.

(٨) **قوله:** [ابن الحاجب] وهو الشيخ جمال الدين أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدواني ثم المصري الفقيه المالكي، كان والده حاجبا في باب الأمير عز الدين الموصل الصلاحي، ولد سنة ٥٧٠ بـ«أرسنا» من صعيد مصر، ومات سنة ٦٤٦ بـ«إسكندرية».

(٩) **قوله:** [تغمّده الله الخ] التغمّد الستر والغفران ستر الذنوب، أي: ستر الله ما كان منه بمغفرته ورحمته.

وأسكنه(١) بُحْبوحةَ جِنانه نظمتها(٢) في سِلك التقرير وسِمط التَحرير للولد العزيز ضياءِ الدين يوسف حفظه الله سبحانه(٣) عن مُوجِبات التلهّف والتأسّف(٤) وسمّيتها بـ«الفوائد الضيائيّة» لأنه لهذا الجمع والتأليف كالعلّة الغائيّة(٥) نفعه الله تعالى بها وسائرَ المبتدئين من أصحاب التحصيل(٦) وما توفيقي(٧) إلاّ بالله وهو حسبي(٨) ....

من السكنى. وسط. جمع جنّة. جمعتها. بالكسر الخيط. بالكسر الخيط ما دام فيه الخرز. أي لتعلمه. لقب الولد و«يوسف» علمه. عطف تفسير على الجمع. علة لنسبة الفوائد إلى ضياء الدين. أي الفوائد التي نظمتها. طلبة العلم المشتغلين به.

---

(١) **قوله: [وأسكنه الخ]** الإسكان من السكنى وهمزته للتصيير، والبحبوحة بضمّ الباء الوسط وهو منصوب على الظرفية، والجِنان بكسر الجيم جمع جنة، أي: جعل الله خيار جِنانه سكنى له.

(٢) **قوله: [نظمتها...الخ]** النظم جمع اللؤلؤ في السلك، والسلك الخيط سواء كان فيه الخرز أو لا، والسمط بالكسر الخيط ما دام فيه الخرز فهو أخصّ من السلك، والإضافتان من قبيل «لجين الماء» و«ذهب الأصيل».

(٣) **قوله: [سبحانه]** منصوب على المصدرية، وعامله محذوف وجوبا لكونه بدلا منه، وهو علم لجنس التسبيح وإضافته لا تُبطِل علميّته لأنها لمجرّد الإيضاح كما في «حاتم طي».

(٤) **قوله: [عن مُوجِبات التلهّف والتأسّف]** التأسف أشدّ الحزن والحسرة، أي: حفظه عن أسباب الحزن القليل والكثير، والمقصود الحزن الأخروي الذي يوجبه قصور القوة العاقلة والعاملة، فهو دعاء له بكمال العاقلة والعاملة. وقوله: «الضيائية» نسبة إلى ضياء الدين من قبيل نسبة الشيء إلى الباعث.

(٥) **قوله: [كالعلّة الغائية]** لم يقل «علّة غائية» لأنّ الغائية تكون متقدمة في الوجود الذهني ومتأخرة في الوجود الخارجي، والولد ليس كذلك، وإنما الغائية حقيقة هو تعلم الولد وأمثاله من الطلبة. وقوله: «سائرَ المبتدئين» نصب عطفا على ضمير «نفعه» المنصوب، والسائر بمعنى الباقي، وقد يستعمل بمعنى الجميع.

(٦) **قوله: [من أصحاب التحصيل]** بيان للمبتدئين واحتراز عن المبتدئين من أصحاب الحِرَف والصنائع فإن كل من ابتدأ في شيء يقال له في ابتدائه مبتدئ، وأصحاب التحصيل لا يطلق إلاّ على من طلب العلم واشتغل به.

(٧) **قوله: [وما توفيقي]** الواو للاعتراض، وهو تذييل لدفع توهّم العجب الناشي من الكلام السابق، والتوفيق جعل الأسباب موافقة للمطلوب الخير، ويسمّى موافَقة الأسباب للشرّ خذلاناً.

(٨) **قوله: [حسبي]** أي: كافيّ في جميع مهماتي، والحسب مصدر يستوي فيه الواحد والمذكر وفروعهما، وهو إن استعمل بحرف الجرّ كان مفتوح السين نحو «هذا بحسَب ذاك» أي: قدره، وإلاّ كان ساكنها.

ونعم الوكيل[1]، اعلم أنّ الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدّر رسالته هذه[2]
دفع شبهة مخالفة السلف.

بحمد الله سبحانه بأن جعله جزءً منها هضما[3] لنفسه بتخييل أنّ كتابه
متعلق بقوله «لم يصدر». متعلق بالتصدير وتصوير للمنفيّ. كسرا. أي ذلك الهضم بتخييل الخ.

هذا من حيث إنه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتّى يصدّر
حيثية تعليلية أو تقييدية. أي ليس في مرتبة كتبهم. داخل تحت التخييل.

به[4] على سَنَنها[5] ولا يلزم من ذلك عدَم الابتداء به مطلقا، حتى يكون
أي بحمد الله سبحانه. دفع توهم ترك الامتثال. أي من علم التصدير المذكور. أي بالحمد.

بتركه أقطع لجواز إتيانه بالحمد من غير أن يجعله جزء من كتابه، وبدأ
أي المصنف. مَعَ أنه لا يبحث في علم عن موضوعه بل عن أحواله.

بتعريف الكلمة والكلام؛ لأنه يبحث في هذا الكتاب ....

---

(١) قوله: [ونعم الوكيل] عطف على جملة «هو حسبي»، وهي وإن كانت خبرية لفظا إنشائية معنى، كأنه قال: «اللهم كن حسبي وكافيّ»، أو على «حسبي» لكونه بمعنى «يحسبني»، والوكيل من تُفوَّض إليه الأمور، ونُفوِّض أمورنا إلى الله إنّ الله بصير بالعباد.

(٢) قوله: [هذه] صفة الرسالة، وفيه احتراز عن سائر كتبه كمختصر الأصول والشافية وغيرهما فإنها مصدّرة به.

(٣) قوله: [هضماً] بالصاد والضاد، مفعول مطلق لما تضمّنه قوله: «لم يصدّر»، أي: ترك جعل الحمد جزءً من رسالته كسرا لنفسه. وقوله: «بتخييل» علة لهضم النفس، أي: ذلك الكسر بتخييل أن كتابه باعتبار أنه صنفه ليس في مرتبة كتب السلف باعتبار أنهم صنفوها، ولا شك أن هذا التخييل يفيد هضم النفس، وإنما لم يذكر الحيثية في جانب المشبه به اعتمادا على انسياق الذهن إليها من ذكرها في جانب المشبه، والسلف كل من تقدّمك من آبائك وقرابتك، وشرعا كل من يقتفى أثره في الدين من العلماء والصالحين، ففيه تشبيه العلماء بالآباء لأن كلا منهم سبب للحياة والتربية، وقد ورد «خير الآباء من علمك».

(٤) قوله: [حتى يصدر به الخ] داخل تحت التخييل، أي: إن كان كتابه ككتب السلف يعمل فيه ما عمل فيها حتى يصدر بذلك الجعل على نهجها، وإذ ليس كذلك فلا يلزم مخالفتهم لترك ذلك الجعل فاندفع شبهة المخالفة، لكن بقي توهم ترك الامتثال بحديث «كل أمر ذي بال لم يبدء فيه بحمد الله فهو أجذم» أي: أقطع خال عن البركة، فدفعه بقوله: «ولا يلزم» الخ، حاصل الدفع أن المأمور به هو التلفظ بالحمد سواء وجد معه الكتابة أو لا، والمنتفي ههنا هو الأول ولا يلزم منه انتفاء الثاني؛ لأنهما متباثنان.

(٥) قوله: [سننها] بفتحتين النهج والطريقة، والمراد بسننِ كتبِهم جعل الحمد جزءً مصدرا به.

عن أحوالهما[1] فمتى لم يعرفا[2] كيف يبحث عن أحوالهما، وقدّم الكلمة على الكلام لكون أفرادِها[3] جزء من أفراد الكلام ومفهومِها جزء من مفهومه فقال: (الكلمة)[4] قيل هي والكلام مشتقّان من الكلْم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما[5] في النفوس كالجرح، وقد عبر[6] بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث قال:....................

أي الكلمة والكلام. أي لم يصح البحث عنها. جواب سؤال ظاهر. أي في التعريف والتقسيم. أي الكلمة والكلام.

---

(١) **قوله:** [**عن أحوالهما**] من الإعراب والبناء والانصراف إلى غير ذلك، وفي إضافة الأحوال إلى الضمير الراجع إلى الكلمة والكلام إشارة إلى أن كليهما موضوعا علم النحو؛ فإن موضوع علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية، وفيه ردّ على من قال: إنّ موضوعه الكلمة فقط أو الكلام فقط هربا عن لزوم تعدد الموضوع، ولكن لا يخفى أنه جائز إذا تحقق جهة الوحدة وهي ههنا اللفظ الموضوع للمعنى.

(٢) **قوله:** [**فمتى لم يعرفا الخ**] أي: متى لم يتصور الكلمة والكلام لم يصح البحث عن أحوالهما، ولما ثبت وجوب تصورهما عرّفا لتحصيل ما هو الواجب.

(٣) **قوله:** [**لكون أفرادها الخ**] لأنّ «زيد» مثلا فرد من الكلمة وهو جزء من «زيد قائم» وهو فرد من الكلام، وكذا مفهوم الكلمة وهو «لفظ موضوع مفرد» جزء من مفهوم الكلام وهو «لفظ تضمن لفظين موضوعين مفردين بالإسناد»، والحاصل أنّ جهة التقدم أي: الجزئية توجد في جانب الكلمة سواء نظر إلى الأفراد أو إلى المفهوم، والجزء مقدم على الكل.

(٤) **قال:** [**الكلمة**] فيها ثلاث لغات «كَلِمَة» بفتح فكسر، وهي اللغة الفصحى ولغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل ﴿إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون:١٠٠]، و«كِلْمَة» بكسر فسكون، و«كَلْمَة» بفتح فسكون وهي لغة تميم.

(٥) **قوله:** [**لتأثير معانيهما**] بيان للمناسبة بين المشتق والمشتق منه، حاصله أن المناسبة بينهما في اللفظ ظاهر، وأما في المعنى فلتأثير معانيهما في نفوس السامعين بحسَب حسنها وقبحها فرحا وحزنا كالكلْم الذي هو الجرح في البدن.

(٦) **قوله:** [**وقد عبّر**] إشارة إلى أنّ هذه المناسبة علاقة معتبرة ولذا عبّر البعض عن بعض تأثيراتهما بنفس الجرح مجازا، والمجاز لا يكون بدون العلاقة، والجراحات بالكسر جمع جراحة، والسنان بالكسر

جراحات السنان لها التيام ÷ ولا يلتام ما جرح اللسان
جمع جراحة.

والكلِم بكسر اللام جنس لا جمع[1] كتمر وتمرة[2] بدليل قوله تعالى:
شروع في تجزية الكلمة أي البحث عن أجزائها الثلاثة.

﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [الفاطر:١٠] وقيل: جمع حيث لا يقع إلاّ
فلو كان الكلم جمعا لقيل «الطيبة». تعليلية.

على الثلاث فصاعدا[3]، والكلم الطيب مؤول[4] ببعض الكلم، ....
جواب عن دليل أصحاب القيل الأول.

رمح، و«لا يلتام» من الالتيام أي: البرء، أصله يلتئم فخفف على حد «سأل»، و«ما جرح اللسان» أي: ما أثرته، من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم، وهذا محل الاستشهاد حيث عبّر عن تأثير اللسان أي: ما يصدر عنها من الشتم والعيب بالجرح.

(١) **قوله:** [جنس لا جمع] اعلم أن ههنا ثلاثة مذاهب أحدها أنه اسم جنس وهو مذهب الجمهور، والثاني أنه جمع وإليه ذهب الزمخشري وصاحب الصحاح واللباب والمصباح، والثالث أنه اسم جمع، نقله الأزهري في التصريح عن بعضهم، ثم اسم الجنس على قسمين اسم جنس إفرادي وهو ما وضع للماهية المطلقة ويصدق على القليل والكثير كماء وتراب وعسل، واسم جنس جمعي وهو ما وضع للحقيقة باعتبار وجودها في أكثر من فردين كتمر، والكلِم من هذا القبيل.

(٢) **قوله:** [كتمر وتمرة] أي: كما أن تمرا جنس لا جمع وواحده تمرة بالتاء كذلك الكلِم جنس لا جمع وواحده كلمة بالتاء، وقوله: «بدليل قوله الخ» فإنه لو كان جمعا لوجب أن يقال «الطيبة» أو «الطيبات».

(٣) **قوله:** [إلاّ على الثلاث فصاعدا] فلو كان جنسا لوقع على ما تحت الثلاث أيضا لأن الجنس يقع على القليل والكثير، وهذا معارضة لدليل الجمهور لكنه لا ينتهض حجة عليهم لأنه وضع للماهية واستعمل في الجمع، فهو جنسي وضعا وجمعي استعمالا، وقوله: «فصاعدا» حال والتقدير: «لا يقع الكلم على الثلاث فذهب هذا الوقوع حال كونه صاعدا إلى أن ينتهي».

(٤) **قوله:** [مؤول الخ] بأن المراد بالكلِم بعض الكلِم لأن الصاعد إلى محلّ عرض الأعمال ليس إلاّ بعض الكلِم وهو الطيّب ككلمة التوحيد لا الخبيث، فالطيب صفة البعض وهو مذكر مفرد فوجب عدم التأنيث، وتصغيره كليمة لا كليم، والتمييز كلمة لا كلم، والجواب أنه لا حاجة إلى التأويل؛ لأن البعضية تعلم من توصيف الكلم بالطيب، والتصغير والتمييز مجرّد تحكّم.

واللام فيها للجنس(١) والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما(٢) لجواز اتصاف
أي في الكلمة. — فيها. — علة لعدم المنافاة.
الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال «هذا الجنس واحد وذلك
أي بالواحد. — أي بالجنس.
الواحد جنس»، ويمكن حملها(٣) على العهد الخارجيّ بإرادة الكلمة
إنما عبر بـ«يمكن» لأن التعريف إنما يكون للماهية.
المذكورة على أَلْسِنة النحاة (لفظ) اللفظ في اللغة الرمي يقال «أكلت
لأن أرباب كل صناعة إنما يعبر عن متداولهم. — استشهاد على كون اللفظ في اللغة بمعنى الرمي.
التمرة ولفظت النواة» أي: رميتها، ثم نقل في عرف النحاة ابتداء(٤) أو
متعلق بقوله «نقل».
بعد جعلِهِ بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق إلى ما يتلفظ به
متعلق بـ«نقل».
الإنسان حقيقة أو حكما(٥) مهملا كان أو موضوعا(٦) مفردا كان أو
كان التلفظ. — المتلفظ به. — المتلفظ به.

---

(١) قوله: [واللام فيها للجنس] هذا هو المختار؛ لأن المعرف يراد به الماهية فيراد بالكلمة حقيقتها وماهيتها من حيث هي هي، واللام للإشارة إليها.

(٢) قوله: [ولا منافاة بينهما] أي: بين لام الجنس وتاء الوحدة؛ لأن الوحدة على نوعين جنسية وفردية، أي: إمّا صفة للجنس أو صفة للفرد من الجنس يقال: «هذا جنس واحد» و«هذا فرد واحد» فاتصف الجنس بالواحد والواحد بالجنس فلا منافاة بينهما بل هما يتصادقان.

(٣) قوله: [ويمكن حملها] أي: حمل اللام إلخ، ووجه الحمل على العهد أن للكلمة أفرادا وحقائق أحدها الكلمة اللغوية والثاني الكلمة المنطقية والثالث الكلمة النحوية إلى غير ذلك، وأرباب كل صناعة إنما يعرّفون ما هو متداولهم. وقوله: «يقال أكلت التمرة إلخ» غرضه الاستشهاد على كون اللفظ بمعنى الرمي.

(٤) قوله: [ابتداءً] أي: قبل جعله بمعنى الملفوظ، وقوله: «أو بعد جعله» عطف عليه، وعلى الأول يكون تسمية ما يتلفظ به الإنسان لفظا من قبيل تسمية المسبب باسم السبب؛ فإن الرمي باعتبار بعض أفراده سبب لما يتلفظ به الإنسان، وعلى الثاني من قبيل تسمية الخاص باسم العام؛ فإن المرميّ عامّ وما يتلفّظ به الإنسان خاصّ.

(٥) قوله: [حقيقة أو حكما] متعلّق بالتلفّظ، أي: التلفظ أعمّ من أن يكون حقيقيا بأن يكون المتلفظ به من قبيل الحروف والأصوات أو حكميا بأن لم يكن كذلك بل كان مشاركا للملفوظ الحقيقي في الأحوال.

(٦) قوله: [مهملا كان أو موضوعا] متعلق بالملفوظ، أي: سواء كان الملفوظ مهملا أو موضوعا، وكذا

⇦

مركبا، واللفظ الحقيقيّ كـ«زيد» و«ضرب» والحكميّ كالمنويّ في «زيدٌ ضَرَبَ» و«اضْرِبْ»؛ إذ ليس من مقولة الحرف والصوت أصلا ولم يوضع له لفظ وإنما عبّروا عنه[1] باستعارة لفظ المنفصل له من نحو «هو» و«أنت» وأجروا عليه[2] أحكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة، والمحذوف لفظ حقيقة لأنه قد يتلفظ[3] به الإنسان في بعض الأحيان، وكلمات الله تعالى داخلة فيه[4] إذ هي ممّا يتلفظ به الإنسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن، والدوالُّ الأربعُ وهي الخطوط[5]

دليل لعدم كون المنوي ملفوظا حقيقة. جملة مفسرة لما قبلها. إثبات لكون المنوي ملفوظا حكما. «قد» هنا مثلها في «قد يعلم الله الخ». لأنه من مقولة الحرف والصوت. أي في اللفظ. معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان الدوالّ.

قوله: «مفردا كان أو مركبا». وقوله: «إذ ليس من مقولة الخ» أي: ليس المنوي من أفراد الحرف والصوت، وهذا إثبات لعدم كون المنوي ملفوظا حقيقة.

(١) **قوله:** [وإنما عبّروا عنه الخ] جواب لسؤال كأنه قيل إن لم يوضع للمنوي لفظ فكيف يعبر عنه بنحو «هو» و«أنت»؟ فأجاب بأنهم استعاروا للمنوي لفظ المنفصل وعبروه به، وليس المراد أن المنوي هو هذا اللفظ المنفصل.

(٢) **قوله:** [وأجروا عليه] أي: على المنوي الخ، وهذا عطف على قوله: «ليس من الخ»، والجامع أن المعطوف عليه لإثبات أن المنوي ليس ملفوظا حقيقيا والمعطوف لإثبات أنه ملفوظ حكمي، والمراد بالأحكام كونه مسندا إليه ومعطوفا عليه مبدلا عنه ومؤكّدا وذا حال إلى غير ذلك.

(٣) **قوله:** [لأنه قد يتلفظ] لفظة «قد» لمجرّد التحقيق، فلا يرد شبهة التكرار.

(٤) **قوله:** [وكلمات الله تعالى داخلة فيه] أي: في اللفظ؛ لأنها مما يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان، أو لأن من شأنها أن يتلفظ بها الأنسان، أو لأنها ممّا يتلفظ به حكما كالمنويات.

(٥) **قوله:** [الخطوط] وهي موضوعة للنقوش التي في الأوراق، والعقود جمع عقدة ويراد بها عقود الأصابع، والإشارة كإشارة الأخرس، والنصب بضمتين جمع نصيبة وهي ما نصبت لتعيين مسافة أو طريق، وقوله: «فلا حاجة إلى إخراجها الخ» ردّ على من اعتبر إخراجها بقيد اللفظ.

والعقود والنصب والإشارات غيرُ داخلة فيه فلا حاجة إلى قيد يخرجها،
بضمتين. رد على من اعتبر إخراج الدوالّ بقيد اللفظ.

وإنما قال «لفظ» ولم يقل «لفظة» لأنه لم يقصد الوحدة[1] والمطابقة غير
بيان فائدة العبارة. دفع توهم وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر.

لازمة لعدم الاشتقاق[2] مع كون اللفظ أخصر (**وضع**) الوضع تخصيص
بيان مرجح اختيار «لفظ» على «لفظة». فسر الوضع لأن معرفة المشتق موقوفة على معرفة المشتق منه.

شيء بشيء بحيث متى أُطلِق أو أُحِسّ[3] الشيء الأول فهم منه الشيء
أي من إحساس الشيء الأول أو إطلاقه.

الثاني، قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم منه معناه متى أطلق
اعترض. أي عن تعريف الوضع.

بل إذا أطلق مع ضمّ ضميمة، وأجيب بأن المراد متى أطلق إطلاقا

صحيحا وإطلاق الحرف بلا ضمّ ضميمة غير صحيح، ولا يبعد أن يقال
أي أن يجاب.

المراد بإطلاق الألفاظ أن يستعملها أهل اللسان في محاوراتهم وبيانِ

مقاصدهم فلا حاجة إلى اعتبار قيد زائد (**لمعنى**) المعنى ما يقصد بشيء،
كما يشعر به عبارة المجيب. وهو قوله «صحيحا».

فهو إمّا «مفعل» اسم مكان[4] بمعنى المقصد أو مصدر ميميّ[5] بمعنى
أي على وزنه. بالكسر.

«المفعول» أو مخفّف «معنِيّ» اسم المفعول كـ«مرمِيّ»، ولما كان المعنى
دفع لشبهة التكرار.

---

(١) قوله: [**لم يقصد الوحدة**] لأن مثل «عبد الله» علما داخل في الكلمة عنده مع أنه لفظان.

(٢) قوله: [**لعدم الاشتقاق**] اعلم أن مطابقة الخبر للمبتدأ مشروطة بخمسة شروط أن يكون الخبر مشتقا أو ما في حكمه كالمنسوب، وأن يكون مسندا إلى الضمير الراجع إلى المبتدأ فلا يؤنث في «هند حسن وجهها»، وأن لا يكون مختصاً بالإناث كالحائض، وأن لا يكون اسم تفضيل مستعملا بـ«مِن»، وأن لا يستوي فيه المذكر والمؤنث كجريح، وقوله «مع كون اللفظ أخصر» بيان للمرجِّح.

(٣) قوله: [**أو أحسّ**] من عطف الخاص على العام تنبيها على قسمي الموضوع من اللفظ وغيره كالدوالّ الأربع.

(٤) قوله: [**اسم مكان**] أي: اسم ظرف، من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام.

(٥) قوله: [**أو مصدر ميميّ**] عطف على قوله «اسم مكان»، وقوله «بمعنى المفعول» متعلق بكلا التقديرين.

مأخوذا في الوضع، فذكر المعنى بعده[1] مبنيّ على تجريده عنه فخرج به
أي بعد ذكر الوضع. أي بقيد الوضع.
المهملات والألفاظ الدالة بالطبع[2] إذ لم يتعلّق بها وضع وتخصيص
أي بالمهملات والألفاظ إلخ.
أصلا، وبقيت حروفُ الهجاء الموضوعةُ لغرض التركيب[3] لا بإزاء
في الوضع المجرّد عن المعنى.
المعنى، وخرجت بقوله «لمعنى»؛ إذ وضعها لغرض التركيب لا بإزاء
أي الحروف المذكورة.
المعنى، فإن قلت قد وضع بعض الألفاظ بإزاء بعض آخر فكيف يصدق
إن اعترضت أنه قد الخ. أي لا يصدق الخ.
عليه أنه وضع لمعنى، قلنا المعنى ما يتعلّق به القصد[4] وهو أعمّ من أن
أجبنا. أي ما يتعلق به القصد.
يكون لفظا أو غيره، فإن قلت: قد وضع بعض الكلمات المفردة بإزاء
أي إن اعترضت.
الألفاظ المركّبة كلفظ «الجملة» و«الخبر» فكيف يكون موضوعا لمفرد،
أي فلا يكون الخ.

---

(١) قوله: [فذكر المعنى بعده الخ] أدخل الفاء على جواب «لمّا» بناء على ما جوّزه السيد قدس سره وإن منعه جمهور النحاة والجواب في أمثاله محذوف عندهم بقرينة ما أقيم مقامه أي: كان ذكر المعنى بعده تكرارا فذكره بعده مبنيّ على تجريد الوضع عن بعض المعنى المأخوذ في مفهومه. وقوله: «على تجريده عنه» أي: تجريد الوضع عن المعنى المأخوذ في مفهومه مجازا من ذكر المقيد وإرادة المطلق بقرينة ذكر المعنى بعده.

(٢) قوله: [والألفاظ الدالّة بالطبع] أي: الدالةُ على وجع الصدر الصادرةُ بالطبع، وكذا الألفاظ الدالة بالعقل كديز الدالّ على وجود اللافظ. وقوله: «حروف الهجاء» وهي حروف المباني المُقابِلة لحروف المعاني.

(٣) قوله: [لغرض التركيب] إضافة الغرض إلى التركيب بيانيّة أي: هي موضوعة لغرض هو تركيب الكلمات كتركيب «رجل» و«كتاب» و«زيد» إلى غير ذلك. وقوله: «بإزاء بعض آخر» كلفظ الاسم فإنه موضوع لزيد مثلا، وكذا لفظ الفعل والحرف والمفرد إلى غير ذلك.

(٤) قوله: [قلنا المعنى ما يتعلق به القصد الخ] إحضار لعموم لفظ «ما» في تفسير المعنى، ودفع لتوهم تخصيصه بغير اللفظ. وقوله: «كلفظ الجملة والخبر» فإنهما موضوعان بإزاء «زيد قائم» مثلا، وكذا لفظ الكلام والمركب والإنشاء والأمر والنهي إلى غير ذلك.

قلنا هذه الألفاظ[1] وإن كانت بالقياس إلى معانيها مركبة لكنها بالقياس
أجبنا. أي الألفاظ المركبة. لدلالة أجزائها على أجزاء معانيها.
إلى ألفاظها الموضوعة بإزائها[2] مفردة، وقد أجيب عن الإشكالين بأنه
ليس ههنا لفظ وضع بإزاء لفظ آخر مفردا كان أو مركّبا بل بإزاء مفهوم
أي في مقام نقض التعريف بالألفاظ أو الكلمات المفردة. كل لفظ وضع.
كليٍّ أفرادُه ألفاظ كلفظ الاسم[3] والفعل والحرف والخبر والجملة
وغيرها، ولا يخفى عليك أن هذا الحكم منقوض بأمثال الضمائر الراجعة
من أن كل لفظ موضوع بإزاء مفهوم كلي.
إلى ألفاظ مخصوصة مفردة أو مركبّة فإن الوضع فيها وإن كان عامّا لكن
أي في تلك الضمائر.
الموضوع له خاصّ فليس هناك مفهوم كليّ هو الموضوع له في الحقيقة
أي في مقام رجع الضمير إلى الألفاظ المخصوصة أو المركبة.
(**مفرد**) وهو إمّا مجرور على أنه صفة لمعنى، ومعناه حينئذ ما لا يدلّ
أي في جعل المفرد صفة للمعنى. أي معنى المعنى المفرد. أي معنى.
جزء لفظه على جزئه، وفيه أنه يُوهِم[4] أنّ اللفظ موضوع للمعنى
أي جزء المعنى.
المتصف بالإفراد والتركيب قبل الوضع، وليس الأمر كذلك فإن اتصاف
المعنى بالإفراد والتركيب إنما هو بعد الوضع، ....

---

(١) قوله: [**قلنا هذه الألفاظ**] أي: «زيد قائم» و«هل زيد قائم» و«قم» و«لا تقم» إلى غير ذلك.

(٢) قوله: [**ألفاظها الموضوعة بإزائها**] وهي جملة وإنشاء وأمر ونهي إلى غير ذلك. وقوله: «مفردة» لعدم دلالة أجزاء ألفاظها على أجزائها. وقوله: «وقد أجيب عن الإشكالين» المجيب السيد ركن الدين صاحب المتوسّط.

(٣) قوله: [**كلفظ الاسم**] فإنه موضوع لمفهوم «كلمة موضوعة لمعنى مفرد غير مقترن بالزمان» ولفظ «زيد» من أفراد هذا المفهوم الكليّ، وقس عليه الفعل والحرف والجملة والخبر وغيرها. وقوله: «بأمثال الضمائر» ممّا كان الوضع فيه عاما والموضوع له خاصا كالضمائر والموصولات وأسماء الإشارة.

(٤) قوله: [**وفيه أنه الخ**] أي: في جعل المفرد صفة للمعنى، ووجه الإيهام أنك إذا عبّرت عن شيء فيه معنى الوصفية وعلّقت به معنى مصدريّا فُهِم منه في عرف اللغة أن ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة وقت تعلّق ذلك المعنى به لا بسببه.

فينبغي[1] أن يرتكب فيه تجوّز كما يرتكب في مثل «من قتل قتيلا فله
أي فيجب. أي في دفع الإيهام. أي لفظ. أي جزء ذلك اللفظ.
سَلَبه»، أو مرفوع على أنه صفة للفظ ومعناه حينئذ ما لا يدلّ جزؤه على
أي معنى اللفظ المفرد.
جزء معناه، ولا بدّ حينئذ من بيان نكتة في إيراد أحد الوصفين جملة فعلية
أي معنى اللفظ. أي حين إذ جعل المفرد صفة للفظ. وهو «وضع».
والآخر مفردا[2]، وكأن النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الإفراد
وهو «مفرد». أي في الإيراد المذكور.
حيث أتى به بصيغة الماضي[3] بخلاف الإفراد، وأما نصبه وإن لم يساعده
أي نصب قوله «مفرد».
رسم الخط فعلى أنه حال من المستكنّ في «وُضِعَ» أو من المعنى[4] فإنه
المستتر.
مفعول به ....

---

(١) قوله: [فينبغي الخ] أي: فيجب أن يرتكب في كون الإفراد صفة للمعنى قبل الوضع تجوّز، وبيانه أنه لمّا كان مآل المعنى الاتصاف به بعد الوضع سمّاه قبل الوضع به تسمية للشيء باسم ما يؤول إليه كما قيل في قوله عليه الصلوة والسلام «من قتل قتيلا فله سلبه» أي: من قتل شخصا حيا من أهل الحرب فله سلاحه وثوبه، فسمّى الشخص الحيّ المشرِف على القتل قتيلا تفاؤلا؛ لأنه يؤول إلى القتل فهو مجاز باعتبار المآل.

(٢) قوله: [في إيراد أحد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا] يعني: أنه لا بدّ إذا جُعِل المفرد صفة اللفظ من ذكر نكتة؛ لأنه على هذا التقدير صار للفظ صفتان إحداهما جملة فعلية وهي «وضع لمعنى» والأخرى مفرد وهي «مفرد» والأحسن في الوصفين التشابه ليكون الكلام على نسق واحد ومخالفة الأحسن لا بد لها من نكتة لأن المتكلم بليغ لا يخلو اختياره هذه الخصوصية عن نكتة وحكمة.

(٣) قوله: [بصيغة الماضي] وهي وإن كانت للسبق الزماني لكنها لا تخلو عن إشعار مّا بتقدم الوضع على الإفراد. وقوله: «وإن لم يساعده رسم الخط» أي: قاعدة الخط؛ لأن القاعدة فيه أن تكتب الألفاظ بصورة تقرأ في حال الوقف والتنوينُ تقلب ألفا في الوقف إذا كان منصوبا، فقوله: «مفرد» يلزم أن يكون في آخره ألف في حالة النصب مع أنه لم يكن فعلم أنه ليس بمنصوب.

(٤) قوله: [أو من المعنى] لا يقال لو كان حالا منه لتقدم عليه؛ لأن صاحب الحال نكرة، لأنا نقول هذا إذا لم يكن صاحب الحال مجرورا فإن تقديم الحال على صاحبِ الحال المجرورِ ممتنع عند البصريين سواء كان مجرورا بالإضافة أو بحرف الجرّ كما فيما نحن فيه.

بواسطة اللام[1]، ووجه صحته أن الوضع[2] وإن كان مقدّما على الإفراد
أي وجه صحة كون المفرد حالا من المستكن في «وضع» أو من المعنى.
بحسَب الذات لكنه مقارن لهٖ بحسَب الزمان وهذا القدر كاف لصحة
أي الوضع. أي المقارنة في الزمان.
الحالية، وقيد الإفراد لإخراج المركّبات مطلقا سواء كانت كلاميّة[3] أو
تفسير لـ«مطلقا».
غير كلاميّة، فيخرج به عن حدّ الكلمة مثل «الرجل» و«قائمة» و«بصريّ»
أي بقيد الإفراد. فإن الرجل مثلا يدل «رجل» فيه على ذات واللام على تعريفها.
وأمثالها ممّا يدلّ جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعدّ لشدّة
بيان الأمثال.
الامتزاج لفظة واحدة وأُعرب بإعراب واحد[4] وبقي مثل «عبد الله» علما
داخلا فيه مع أنه معرب بإعرابين، ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض
أي في حد الكلمة. متعلق بالعارف.
من علم النحو أنه لوكان الأمر بالعكس[5] لكان أنسب، وما أورده
متعلق بالغرض. تقابل بين تعريفي "الكافية" و"المفصل". ٥١

---

(١) قوله: [بواسطة اللام] كما في قوله تعالى: ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾[الفاتحة:٦] فإنّ الضمير مفعول به بواسطة «على».

(٢) قوله: [ووجه صحته أن الوضع الخ] أي: وجه صحة وقوع قوله «مفرد» حالا سواء كان من الضمير أو من المعنى أن الوضع الخ، وغرضه دفع ما يتوجه من أنه يجب أن يكون الحال وعامله مقترنين والوضع مقدم على الإفراد، وحاصل الدفع أن الوضع وإن كان مقدما على الإفراد ذاتا ورتبة إلاّ أنهما مقترنان زمانا وهذا القدر من الاقتران كاف في صحّة الحاليّة.

(٣) قوله: [سواء كانت كلاميّة] وهي ما يقال لها كلام عند أرباب هذا الفن وهي المركبات التامّة كـ«زيد قائم»، وغير الكلاميّة ما عداها من المركب الإضافي والتوصيفي والعددي وغيرها.

(٤) قوله: [وأعرب بإعراب واحد] يستفاد من سياق كلامه أن مثل «قائمة» يستحق أن يعرب بإعرابين إلاّ أنه لشدة الامتزاج أعرب بإعراب واحد مع أنه ليس الأمر كك؛ لأن التاء مبني الأصل وهو لا يستحق الإعراب، لكنه أراد بالإعراب الكيفيةَ من قبيل ذكر الأخص وإرادة الأعم وهي تشمل الحركة الإعرابية والبنائية، فيكون معنى قوله «أعرب بإعراب واحد»: كُيِّف بكيفية واحدة مع أن كونهما كلمتين يستدعي كونهما مكيفتين بكيفيتين.

(٥) قوله: [لوكان الأمر بالعكس الخ] أي: لو كان أمر الدخول والخروج بالعكس بأن يكون مثل الرجل

صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال «هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع» فمثل عبد الله علما خرج عنه فإنه لا يقال له لفظة
أي عن قوله «اللفظة الدالة على معنى».
واحدة وبقي مثل الرجل وقائمة وبصريّ ممّا يعدّ لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه، فأخرجه بقيد الإفراد ولو لم يخرجه بتركه لكان أنسب
أي في قوله «اللفظة الدالة على معنى». أي بترك قيد الإفراد.
كما عرفت[1] واعلم أن الوضع[2] يستلزم الدلالة لأن الدلالة كون الشيء
تحقيق للمقام ودفع للإيراد عن الكافية والمفصل.
بحيث يفهم منه شي آخر، فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر
والوضع جعل الشيء كذلك.
الوضع لا حاجة إلى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب، لكن الدلالة لا
ـه وإن كانت معتبرة في تعريف الكلمة.
تستلزم الوضع لإمكان أن تكون بالعقل كدلالة لفظ «ديز» المسموع من
أي توجد الدلالة.
وراء الجدار على وجود اللافظ وأن تكون بالطبع كدلالة لفظ «أح أح»
متعلق بالدلالة.
على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بدّ من ذكر الوضع كما في
لكونه معتبرا في تعريف الكلمة.
"المفصل" (وهي) أي: الكلمة (اسم وفعل وحرف) أي: منقسمة[3] إلى
إشارة إلى المرجع.

داخلا في تعريف الكلمة ومثل عبد الله علما خارجا عنه لكان أشدّ مناسبة لغرض الفنّ؛ فإن الغرض من تدوين علم النحو معرفة أحوال اللفظ وتصحيح إعرابه فالمناسب أن كل ما أعرب بإعراب واحد يكون كلمة وكل ما أعرب بإعرابين يكون مركبا، ثم صيغة «أنسب» مشتق من المزيد فهو شاذّ.

(١) **قوله:** [**كما عرفت**] والحاصل أن في تعريف المصـ خللا من وجهين وفي تعريف الزمخشري من وجه.

(٢) **قوله:** [**واعلم أن الوضع**] دفع لإيراد أنه إن كان الدلالة معتبرة في تعريف الكلمة فتعريف المصـ ناقص وإن لم تكن معتبرة فتعريف المفصل مشتمل على أمر زائد، وحاصل الدفع أنّ الدلالة معتبرة فيه لكنه لمّا ذكر المصـ الوضع وهو يستلزم الدلالة فلم يحتج بعد ذكره إلى ذكرها.

(٣) **قوله:** [**أي: منقسمة الخ**] ليس هذا التفسير بإشارة إلى تقدير الخبر كما وهم فإنه تكلف ولا داعي إلى

⇦

هذه الأقسام الثلاثة ومنحصرة[1] فيها (لأنها) أي: الكلمة لمّا كانت إشارة إلى الدعوى.
موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي (إمّا) من صفتها[2] (أن تدل على معنى) كائن (في نفسها) أي: في نفس الكلمة، والمراد بكون المعنى إشارة إلى حذف المتعلق. إشارة إلى المرجع.
في نفسها أن تدل عليه بنفسها من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى علة عدم حاجة الانضمام. أي على المعنى. تفسير دلالة الكلمة بنفسها.
إليها لاستقلاله بالمفهوميّة (أو) من صفتها أن (لا) تدل على معنى في أي المعنى.
نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه إلى انضمام كلمة أخرى إليها لعدم استقلاله بالمفهومية، وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم إن علة الاحتياج إلى الانضمام.
شاء الله تعالى. القسم (الثاني) وهو ما لا يدل على معنى في نفسها إشارة إلى حذف الموصوف. تعيين القسم الثاني.
(الحرف) كمن وإلى فإنهما يحتاجان في الدلالة على معنييهما أعني تطبيق بين المثال والممثل له.
الابتداء والانتهاء إلى كلمة أخرى كـالبصرة والكوفة في قولك «سرت من البصرة إلى الكوفة» وإنما سمّي هذا القسم حرفا لأن الحرف في اللغة بيان لوجه تسمية الحرف بالحرف.
الطرف[3] وهو في طرف أي: جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان تعليلية.

اعتبارها بل إشارة إلى أن تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف من قبيل تقسيم الكلي إلى الجزئيات فالحكم مقدم على العطف، أي: كل واحد منها كلمة لا مجموعها.

(١) قوله: [ومنحصرة] إشارة إلى الدعوى ويتعلق به قوله «لأنها الخ»، ودعوى الانحصار يفهم من السكوت في محلّ بيان الأقسام؛ فإنه لما سكت عن ذكر قسم رابع في محل البيان فهم منه الانحصار في الثلاثة.

(٢) قوله: [من صفتها] دفع لامتناع حمل الدلالة على الكلمة، والحاصل أن قوله «إمّا أن تدلّ الخ» مبتدأ محذوفُ الخبر، والجملةُ خبرُ «أنّ».

(٣) قوله: [في اللغة الطرف] يقال: «حرف الوادي والجبل» أي: طرفهما، وفي التنزيل ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ

⇦

عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كما ستعرف (و) القسم (الأول)
ومقصودا. أي الحرف. إشارة إلى الموصوف.

وهو ما يدل على معنى في نفسها (إما) من صفتها (أن يقترن) ذلك
تعيين القسم الأول.

المعنى[1] المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها (بأحد الأزمنة الثلاثة) أعني
إشارة إلى المرجع. متعلق بالفهم. متعلق بـ«يقترن». أي عن تلك الكلمة.

الماضي والحال والاستقبال، أي: حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم أحد
تفسير اقتران المعنى بأحد الأزمنة. أي عن الكلمة.

الأزمنة الثلاثة أيضاً مقارنا له (أو) من صفتها أن (لا) يقترن ذلك المعنى
أي لذلك المعنى.

في الفهم عنها مع أحد الأزمنة الثلاثة القسم (الثاني) وهو ما يدل على
إشارة إلى أن الباء بمعنى «مع». بيان القسم الثاني.

معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. (الاسم) وهو مأخوذ من

السمو وهو العلو لاستعلائه على أخويه[2] حيث يتركب منه وحده الكلام
إشارة إلى وجه تسمية الاسم بالاسم. أي لاستعلاء الاسم. تعليل لاستعلائه على أخويه.

دون أخويه، وقيل من الوسم وهو العلامة لأنه علامة على مسمّاه (و)
وجه تسمية الاسم بالاسم على القيل.

القسم (الأول) وهو ما يدلّ على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة

الثلاثة (الفعل) سمّي به لتضمّنه الفعل اللغويّ وهو المصدر[3] (وقد علم
هذا القسم.

اللهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج:١١] أي: طرف وجانب من الدين لا يدخل فيه على ثبات وتمكّن، فالتسمية من قبيل تسمية الشيء باسم محلّه.

(١) قوله: [ذلك المعنى الخ] لما اعتبر اقتران المعنى بالزمان في الفهم عن الكلمة خرج عن حدّ الفعل ما يكون بينه وبين الزمان ترتّب في الفهم كـ«ضارب أمس»، وما يقترن بأحد الأزمنة بحسَب التحقّق كـ«ضَرْب»، وما يكون مقارنا في الفهم لكن لا يكون فهمهما عن الكلمة كما إذا اتفق مع فهم «ضارب» فهم زمان.

(٢) قوله: [لاستعلائه على أخويه] أي: مثليه وهما الفعل والحرف ففيه مجاز، ولأنه يرفع المسمّى من زاوية الهِجران إلى منصة العِرفان ومن حضيض الخفَاء إلى أوج الجَلاء، وهذا مذهب البصريين وما ذكره بعده مذهب الكوفيين، والأول هو الراجح وإليه أشار بتقديمه وبذكر المذهب الثاني بـ«قيل».

(٣) قوله: [وهو المصدر] فيكون من قبيل تسمية الكل باسم الجزء فإن المصدر جزء الفعل الاصطلاحيّ،

بذلك) أي بوجه حصر الكلمة في الأقسام الثلاثة (حد كلّ واحد منها) أي: متعلق بالحصر.
من تلك الأقسام؛ وذلك لأنه قد علم به أي: بوجه الحصر أن الحرف أي علم حد كل واحد منها بوجه الحصر.
كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج إلى انضمام كلمة أخرى إليها والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، فالكلمة مشتركة بين الأقسام الثلاثة، والحرف ممتاز عن أخويه بعدَم الاستقلال في الدلالة، والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران، والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدَم الاقتران، فعلم لكل واحد منها معرِّف جامع لأفراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحدّ ههنا[1] إلاّ المعرِّف الجامع المانع، ولله درّ المصنف[2] حيث أشار إلى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبّه عليها بقوله «وقد علم بذلك» ثم صرّح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع[3]

أو تسمية الدال باسم المدلول التضمّنيّ، أو تسمية المتعلّق باسم المتعلّق.

(١) **قوله:** [ههنا الخ] أي: في هذا الفن، فإن الحد عند الأُدَباء هو المعرِّف الجامع؛ إذ ليس غرضهم من الحدّ إلاّ التمييز التامّ، فهذا جواب عن منع التقريب بأن الحدّ معرِّف يشتمل على الذاتيات فقط وليس الدليل المعلوم من وجه الحصر تعريفا بالأجزاء الذاتيات، وحاصل الجواب ظاهر.

(٢) **قوله:** [ولله درّ المصنف] الدَرّ في اللغة اللبن وفيه خير كثير عند العرب فأريد به الخير مجازا فيقال في المدح «لله دره» وفي الذم «لا در دره» أي: لا كثر خيره.

(٣) **قوله:** [بناء على تفاوت مراتب الطبائع] أي: درجات العقول فراَعَ حال كل من الذكي والغبي ⇦

(**الكلام**) في اللغة ما يتكلم به قليلا كان أو كثيراً، وفي اصطلاح النحاة (**ما**
إشارة إلى أن معناه المذكور في المتن اصطلاحي وقوله «في اصطلاح النحاة» تصريح به.
تضمّن) أي: لفظ تضمن (**كلمتين**) حقيقة أو حكما[1] أي: تكون كلّ
إشارة إلى أن «ما» نكرة موصوفة عبارة عن لفظ. دفع للزوم الاتحاد بين المتضمِّن والمتضمَّن.جا
واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من كلمتين، فلا يلزم اتحادهما (**بالإسناد**) أي: تضمناً حاصلاً[2] بسبب إسناد إحدى الكلمتين إلى الأخرى، والإسناد نسبة إحدى الكلمتين حقيقة أو حكما إلى الأخرى بحيث تفيد المخاطَب[3] فائدة تامّة، فقوله «مَا» يتناول المهملات والمفردات
تفصيل لبيان فوائد القيود.
والمركّبات الكلاميّة والغير الكلاميّة، وبقيد «تضمن كلمتين» خرجت المهملات[4] والمفردات، وبقيد «الإسناد» خرجت المركبات غير

والمتوسط لحديث «كلّموا الناس على قدر عقولهم» فإن العقول متفاوتة بحسب فطرة الله التي فطر الناس عليها باتفاق العقلاء، وعقل نبيّنا صلوات الله وسلامه عليه فائق على عقول سائر العقلين.

(١) قوله: [حقيقة أو حكما] الكلمة الحكمية ما كان جزءً من الكلام فإنه في حكم الكلمة الحقيقية في كونه جزءً منه. وقوله: «أي: يكون كل واحدة منهما» فإن التثنية اختصار مفردين متعاطفين فقولك «جاءني رجلان» في قوة «جاءني رجل ورجل»، فكأنه قال «ما تضمن كلمة وكلمة بالإسناد» فالمتضمِّن هو المجموع والمتضمَّن كل واحدة من الكلمتين فلا اتحاد بينهما.

(٢) قوله: [أي: تضمناً حاصلاً الخ] إشارة إلى أن الجارّ والمجرور منصوب على المصدرية باعتبار المتعلّق المحذوف وأن الباء سببيّة، ويجوز أن تكون للإلصاق أي: تضمنا ملصقا بالإسناد.

(٣) قوله: [بحيث تفيد المخاطب] أي: من شأنه أن تقصد به إفادة المخاطب الخ، فدخل فيه إسناد الجملة الواقعة خبرا أو صفة أو صلة، ودخل أيضا إسناد الجملة التي علم مضمونَها المخاطَبُ.

(٤) قوله: [خرجت المهملات] أي: المهملات الصرفة، أما المركب من الكلمتين والمهملِ نحو «زيد قائم

⇦

الكلامية، مثل: «غلام زيد» و«رجل فاضل» وبقيت المركبات الكلامية
المقصود بقائها.
سواء كانت خبرية مثل: «ضرب زيد» و«ضربت هند» و«زيد قائم» أو إنشائية مثل: «اضرب» و«لا تضرب» فإن كل واحد منهما تضمن كلمتين
بيان لبقاء «اضرب» و«لا تضرب» فيه لوجود نوع خفاء فيها.
إحداهما ملفوظة، والأخرى منويّة، وبينهما إسناد يفيد المخاطب فائدة تامة، وحيث كانت الكلمتان أعم من أن تكونا كلمتين حقيقة أو حكما دخل في التعريف مثل «زيد أبوه قائم أو قام أبوه أو قائم أبوه»؛ فإن الأخبار فيها مع أنها مركبات لكنها في حكم الكلمة المفردة أعني «قائم
←أي في الأمثلة المذكورة.
الأب». ودخل فيه أيضاً مثل «جسق مهمل» و«ديز مقلوب زيد» مع أن
←أي في تعريف الكلام. تقابل بين كلام صاحبي الكافية والمفصل في تعريف الكلام.←
المسند إليه فيهما مهمل ليس بكلمة فإنه في حكم«هذا اللفظ»، اعلم أن
تأكيد لـ«مهمل». علة للدخول.
كلام المصنف رحمه الله ظاهر في أن[1] نحو «ضربت زيدا قائما» بمجموعه كلام، بخلاف كلام صاحب "المفصل" حيث قال «الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى» ....

وائم» فلم يخرج، لكنه لا ضير فيه لأنه كلام إلاّ أنه مشتمل على حشو.

(١) قوله: [كلام المصنف رحمه الله ظاهر في أن الخ] ولكن لا يخفى أنه يلزم على المصـ بناء على ظاهر كلامه تحققُ ثلاثة أفراد من الكلام في نحو «ضربت زيدا قائما» وهي «ضربت» و«ضربت زيدا» و«ضربت زيدا قائما» مع وحدة الإسناد فيه، بخلاف تعريف صاحب المفصل فإنه يلزم عليه تحقق أفراد من الكلام في نحو «قمت أضرب رجلا وهو قائم» مع تعدّد الإسناد، والحقّ ما ذهب إليه صاحب المفصل؛ لأن توقف المسند على المسند إليه ذاتي وعلى غيره عارضي ولأن الإسناد نسبة لا تقوم إلاّ بشيئين مسند ومسند إليه.

فإنه صريح[1] في أن الكلام هو «ضربت» والمتعلّقات خارجة عنه، ثم
أي عن الكلام.
اعلم أن صاحب "المفصل" وصاحب "اللباب" ذهبا إلى ترادف الكلامِ والجملةِ وكلام المصنف أيضاً ينظر إلى ذلك فإنه قد اكتفى في تعريف
أي يميل. أي إلى ترادفهما. بيان لوجه نظر الكلام إلى الترادف.
الكلام بذكر الإسناد مطلقاً ولم يقيّده بكونه مقصوداً لذاته، ومن جعله
أي الكلام.
أخصَّ من الجملة قيّده به فحينئذ[2] يصدق الجملة على الجُمل الخبَريّة
أي بكونه مقصودا.
الواقعة أخبارا أو أوصافا بخلاف الكلام، وفي بعض الحواشي: أن المراد بالإسناد هو الإسناد المقصود لذاته، وحينئذ يكون الكلام عند المصنف
في تعريف المصنف.
أيضاً أخصّ من الجملة (**ولا يتأتّى**) أي: لا يحصل (**ذلك**) أي: الكلام (**إلاّ**
تفسير اللفظ. إشارة إلى المشار إليه.
في) ضمن (**اسمين**)[3] أحدهما مسند والآخر مسند إليه (**أو**) في ضمن
إشارة إلى حذف المضاف. احتراز عن مثل «قلم زيد».
(**اسم**) مسند إليه (**وفعل**) مسند. وفي بعض النسخ «أو في فعل واسم»، فإن
بيان للواقع. بيان للواقع. بيان اختلاف النسخ. بتقديم الفعل على الاسم.
التركيب الثنائي العقلي بين الأقسام الثلاثة يرتقي إلى ستة أقسام ثلاثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف، وثلاثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف، ومن البيّن أن الكلام

---

(١) قوله: [**فإنه صريح الخ**] لأن كلمة «مِنْ» تفيد أن ما بعدها هو الأجزاء للكلام وهو كلمتان فلا يصدق على ما كان أجزاؤه أزيد منهما كما لا يخفى.

(٢) قوله: [**فحينئذ**] أي: حين إذ قيّد الإسناد في تعريف الكلام بكونه مقصودا لذاته يصدق الجملة على الجملة الواقعة وصفا أو خبرا أو قسما أو شرطا ممّا لا يكون الإسناد فيه مقصودا لذاته بخلاف الكلام فإنه لا يصدق على مثل ذلك.

(٣) قوله: [**ضمن (اسمين)**] من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف.

لا يحصل بدون الإسناد والإسناد لا بد له من مسند ومسند إليه وهما لا يتحقّقان إلاّ في اسمين أو في اسم وفعل، وأما الأقسام الأربعة الباقية ففي فالكلام لا يحصل إلاّ فيهما. **الحرف والحرف كلاهما مفقودان، وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف** أي المسند والمسند إليه. **المسند إليه مفقود، وفي الاسم والحرف أحدهما مفقود فان الاسم إن كان مسندا فالمسند إليه مفقود، وإن كان مسندا إليه فالمسند مفقود، ونحو «يا زيد» بتقدير «أدعو زيدا»[1] فلم يكن من تركيب الحرف** دفع النقض على القاعدة المذكورة بمثل «يا زيد». **والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في «أدعو» وهو أنا. (الاسم ما دلّ) أي: كلمة[2] دلت (على معنى) كائن[3] (في نفسه) أي: في نفس ما دلّ يعني الكلمة، فتذكير الضمير بناءٍ على لفظ** أي في قوله «دل» و«نفسه». **الموصول، قال المصنف في "الإيضاح شرح المفصل"[4] الضمير في «ما** تمهيد لبيان معنى «كينونة المعنى في نفسه» وتحقيق له. **دلّ على معنى في نفسه» يرجع إلى «معنى» ....**

---

(١) قوله: [بتقدير «أدعو زيدا»] المنقولِ إلى الإنشاء، فلا يرد أن «يا زيد» إنشاء و«أدعو زيدا» إخبار فكيف يكون الأول بتقدير الثاني.

(٢) قوله: [أي: كلمة] إشارة إلى أن المراد بـ«ما» كلمة، فلا يدخل في التعريف المركب والدوال الأربع، والقرينة على ذلك جعل الاسم من أقسام الكلمة.

(٣) قوله: [كائن] إشارة إلى أن قوله «في نفسه» صفة لـ«معنى» سواء رجع ضميره إلى «ما» أو إلى «معنى».

(٤) قوله: [قال المصنف في "الإيضاح شرح المفصل" الخ] غرضه من هذا النقل توطئةٌ لبيان معنى كينونة المعنى في نفسه وجوازِ رجوع الضمير «في نفسه» إلى المعنى بصرفِ «في» عن الظرفية وجعلِها بمعنى اعتبار مدخولها، ودفعٌ لما يرد على إرجاع الضمير إلى المعنى من أنه يؤول المعنى على هذا إلى كون المعنى في نفس المعنى وما هذا إلاّ ظرفية الشيء لنفسه!.

أي: ما دل على معنى باعتباره في نفسه(١) وبالنظر إليه في نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه كقولك «الدار في نفسها حكمها كذا»(٢) أي: لا باعتبار أمر خارج عنها، ولذلك قيل الحرف ما دلّ على معنى في غيره أي: حاصل في غيره أي: باعتبار متعلَّقه لا باعتباره في نفسه(٣) انتهى كلامه، **ومحصوله** ما ذكره بعض المحقِّقين حيث قال كما أن في الخارج موجودا قائما بذاته(٤) وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن(٥) معقول هو

(أي المعنى. أي المعنى. عطف على قوله «باعتباره». أي عن المعنى. أي نفس الحرف. أي في غير المعنى. أي باعتبار المعنى. أي محصول كلام المصنف في "الإيضاح".)

---

(١) قوله: [أي: ما دل على معنى باعتباره في نفسه] يعني: أن «في» بمعنى اعتبار مدخولها، فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه على تقدير رجوع الضمير إلى المعنى، وقوله «وبالنظر إليه في نفسه» عطف تفسيريّ، وقوله «لا باعتبار أمر خارج عنه» تأكيد لذلك.

(٢) قوله: [كقولك «الدار في نفسها حكمها كذا»] من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس توضيحا للمطلوب وتنويرا للمقصود، وقوله: «حكمها كذا» أي: قيمتها كذا يعني: مائة دينار مثلا، والمراد بالأمر الخارج عنها مثل الجيران وكونها في وسط البلد أو قريبة من المسجد أو السوق إلى غير ذلك. وقوله: «ولذلك قيل الحرف الخ» أي: ولأجل أن «في» في هذا المقام بمعنى اعتبار مدخولها قيل الحرف ما دلّ الخ.

(٣) قوله: [أي: باعتبار متعلَّقه لا باعتباره في نفسه] إشارة إلى أن إضافة الغير إلى الضمير للعهد الخارجيّ بقرينة شهرة كون الغير في بحث الحرف بمعنى المتعلَّق، فلا يرد أن المعنى الحاصل بالغير المطلق يتحقق في الفعل والاسم أيضا؛ لأن معناهما حاصل بلفظهما وهو غير المعنى فلا يكون تعريف الحرف مانعا عن دخول الغير فيه.

(٤) قوله: [موجودا قائما بذاته الخ] معنى القيام بذاته عدم كون القيام بالغير والتبعية كما في الأجسام، ومعنى القيام بالغير كونه وصفا لأمر تابعا له كما في الأعراض.

(٥) قوله: [كذلك في الذهن الخ] أي: كذلك الموجود في الذهن قد لا يكون تابعا لأمر في الملاحظة بأن لا يكون ملاحظة العقل إياه والتفاته إليه بتبع أمر آخر كالمعنى المدلول عليه بلفظ «الابتداء»، وهذا المعنى هو المدرَكُ قصدا والملحوظُ في حدِّ ذاته والمستقلُّ بالمفهوميّة والصالحُ لأن يُحكَم به وعليه وغيرُ آلة لملاحظة غيره، وقد يكون تابعا لأمر في الملاحَظة بأن يكون ملاحظة العقل إيّاه بتبع أمر آخر كالمعنى

مدرك قصدا ملحوظ في ذاته[1] يصلح أن يحكم عليه وبه، ومعقول هو مدرَك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما[2] فالابتداء مثلا إذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته، ولزمه تعقّل متعلَّقه إجمالا وتبعا[3] من غير حاجة إلى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه إلى ضمّ كلمة أخرى إليه لتدلّ على متعلَّقه، وهذا هو المراد بقولهم إن للاسم[4] والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه، وإذا لاحظه العقل من

(أي ذلك المعقول.) (عطف على قوله «معقول هو مدرك قصدا».) (أي معنى الابتداء.) (أي المعنى المستقلّ بالمفهومية.) (أي ذات لفظ الابتداء.) (أي ذكر ذلك المتعلّق.) (أي باعتبار ملاحظة العقل معنى الابتداء قصدا.) (أي إلى لفظ الابتداء.)

المدلول عليه بلفظ «مِنْ»، وهذا المعنى هو المدرَكُ تبعا والملحوظُ في حدّ غيره وغيرُ المستقلّ بالمفهوميّة وغير صالح لأن يُحكَم به وعليه وآلةٌ لملاحظة غيره.

(١) قوله: [ملحوظ في ذاته] تفسير وبيان لقوله «قصدا» وهو بهذا الاعتبار مستقل بالمفهوميّة. وقوله: «وآلة لملاحظة غيره» أي: مِرآة لمشاهَدة غيره، والمراد بالغير هو المتعلَّق، وهو بهذا الاعتبار غير مستقل بالمفهوميّة.

(٢) قوله: [فلا يصلح لشيء منهما] أي: من كونه محكوما عليه وبه؛ لأن الصالح لهما لا يكون إلاّ ما هو ملتفَت بالذات ألا ترى أنه حين رؤية الوجه في المِرآة تتمكن من الحكم على الوجه لكونه مرئيّا قصدا ولا تتمكّن من الحكم على المِرآة لكونها مرئيّة تبعا.

(٣) قوله: [إجمالا وتبعا] كرؤية المِرآة فإنها تلزم لرؤية المرئيّ إجمالا وتبعا، فإذا تعقّلتَ مدلولَ لفظ الابتداء تعقّلتَ ابتداءَ شيءٍ مّا مِن موضعٍ مّا أو من وقتٍ مّا وهذا هو تعقّل متعلَّقه إجمالا وتبعا.

(٤) قوله: [وهذا هو المراد بقولهم إن للاسم الخ] يعني: ليس مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة أنه مدلولها حتى يدخل فيه الحرف بل المراد أنه إذا انتقلت وحدها إلى ذهن السامع انتقل معها المعنى إليه فكان قالب الاسم والفعل كظرف إذا انتقل انتقل بما فيه فيقال إن المعنى في نفس الكلمة، وما يقال من أن للحرف معنى كائنا في غيره فمعناه أنه إذا انتقل وحده إلى ذهن السامع لم ينتقل معه المعنى إليه فكان قالب الحرف كظرف خال فلا يقال معناه فيه.

أي حال السير والبصرة.
حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرّف حالهما كان
أي جعل العقل مفهوم الابتداء.
معنى غير مستقلّ بالمفهوميّة ولا يمكن أن يتعقّل[1] إلاّ بذكر متعلّقه
أي كان معنى ملتفتا إليه بالتبع.
بخصوصه ولا أن يدل عليه إلاّ بضمّ كلمة أخرى دالّة على متعلّقه،

والحاصل أن لفظ «الابتداء» موضوع لمعنى كلي، ولفظة «من» موضوعة
أي حاصل الفرق بين معنى لفظ الابتداء ومعنى لفظ «مِن».
لكل واحد من جزئيّاته[2] المخصوصة المتعلّقة من حيث إنها حالات لمتعلّقاتها وآلات لتعرُّف أحوالها، وذلك المعنى الكليّ يمكن أن يُتعقّل قصدا ويُلاحَظ في حدّ ذاته فيستقلّ بالمفهوميّة ويصلح أن يكون محكوما عليه وبه، وأما تلك الجزئيات فلا تستقلّ بالمفهوميّة ولا تصلح أن تكون محكوما عليها وبها؛ إذ لا بدّ في كلٍّ واحد منهما أن يكون ملحوظا قصدا
أى من المحكوم عليه وبه.
ليمكن أن يعتبر النسبة بينه وبين غيره، بل تلك الجزئيات لا تتعقّل إلاّ بذكر متعلّقاتها لتكون آلات لملاحَظة أحوالها، وهذا هو المراد بقولهم «إن الحرف[3] كلمة تدلّ على معنى في غيرها»، ....

---

(١) قوله: [ولا يمكن أن يتعقّل] أي: لا يمكن أن يتعقّله السامع إلاّ بتعقّل متعلّقه بخصوصه؛ فإنّ تعقُّلَ النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصوّر بدون تصوّر الطرفين بخصوصهما.

(٢) قوله: [لكل واحد من جزئياته الخ] لأنها لا تستعمل إلاّ في الجزئيات، وإنما يعلم الوضع بالاستعمال أو بنصّ الواضع على وضعه لمعنى، والمراد بجزئيات الابتداء جزئيات إضافيات كابتداء المشي، وابتداء القراءة، وابتداء الكتابة، وابتداء الأكل، وابتداء الشرب إلى غير ذلك ممّا لا يحصى.

(٣) قوله: [وهذا هو المراد بقولهم «إن الحرف الخ] فالمراد بالغير هو المتعلّقات وبكون المعنى في تلك المتعلّقات أن يكون المعنى متعقّلاً باعتبار تلك المتعلّقاتِ وملاحظتِها.

وإذا عرفت هذا[1] علمت أن المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهوميّة وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة إلى ضمّ كلمة أخرى إليها لاستقلاله بالمفهوميّة، فمرجع كينونة المعنى[2] في نفسه وكينونتِه في نفس الكلمة الدالّة عليه إلى أمر واحد وهو استقلاله بالمفهوميّة، ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في «نفسه» يحتمل أن يرجع إلى «ما» الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر[3] ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة، ويحتمل أن يرجع إلى المعنى، ولذا ذكّر الضمير[4] تنبيها على

أي على المعنى بنفسها. أي المعنى. أي فرجوع. مصدر «كان». خبر لـ«مرجع». أي إرجاع الضمير إلى الموصول.

---

(١) قوله: [وإذا عرفت هذا الخ] هذا كلام الشارح بعد انتهاء كلام بعض المحققين، أي: وإذا عرفت هذا التحقيق من أن بعض المفهومات يكون ملحوظا في ذاته لا يحتاج تعقّله إلى أمر آخر وهو المعنى المستقلّ بالمفهوميّة، وأن بعض المفهومات يكون ملحوظا باعتبار أنه آلة لملاحظة أمر آخر وهو المعنى الغير المستقلّ بالمفهومية علمت أن المراد الخ.

(٢) قوله: [فمرجع كينونة المعنى الخ] المرجع مصدر ميميّ مبتدأ وقوله: «إلى أمر واحد» خبره، أي: فرجوعهما إلى أمر واحد. وقوله: «ففي هذا الكتاب الخ» جواب شرط مقدّر، أي: إذا كان رجوع الكينونتين إلى أمر واحد ففي هذا الكتاب أي: كتاب الكافية الخ.

(٣) قوله: [وهذا هو الظاهر] أي: هذا الاحتمال من رجوع الضمير إلى «مَا» هو الراجح المتبادر، فإنه إذا رجع الضمير إليه يكون المعتبر فيه كينونة المعنى في نفس الكلمة لكونه عبارة عن الكلمة فيكون هذا مطابقا لما سبق في وجه الحصر من قوله: «على معنى في نفسها» فإنه اعتبر فيه أيضا كينونة المعنى في نفس الكلمة، وقوله: «ليكون الخ» علّة لإرجاع الضمير إلى «مَا» أو للحكم بالظهور.

(٤) قوله: [ذكّر الضمير] أي: جاء بضمير المذكر في «نفسه» فلو أنّه لم يصحّ إرجاعه إلى المعنى فلم يحصل التنبيه. وقوله: «ظاهرة في المعنى الأخير» وجه ظهورها فيه قربُ المرجع حينئذ وشيوعُ المعنى

⇦

صحّة إرادة كلا المعنيين، ولكن عبارة "المفصل" ظاهرة في المعنى الأخير وهو إرجاع الضمير إلى المعنى لعدَم مسبوقيّتها بما يدلّ على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف رحمه الله هناك برجوعه إلى المعنى، وبما سبق من التحقيق(1) ظهر أنه لا يختلّ حدّ الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالأسماء اللازمة الإضافة مثل «ذو وفوق وتحت وقدّام وخلف» إلى غير ذلك؛ لأن معانيَها مفهومات كليّة مستقلة بالمفهوميّة ملحوظة في حدّ ذاتها لزمها تعقّل متعلّقاتها إجمالا وتبعا من غير حاجة إلى ذكرها، لكن لمّا جرت العادة(2) باستعمالها في مفهوماتها مضافة إلى متعلّقات مخصوصة؛ لأنه الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيّات لا لأجل فهم أصل المعنى فهي دالة على

أي لعدم مسبوقية تلك العبارة. متعلق بـ«لا يختلّ». علة لعدم اختلالهما بها. جواب لمّا. أي استعمالها في مفهوماتها بالإضافة.

الأخير، وإنما قال «ظاهرة» لأنها تحتمل المعنى الأول أيضا، وقوله: «لعدم مسبوقيتها الخ» علّة لعدم صرف عبارة المفصل عن الظاهر.

(1) قوله: [وبما سبق من التحقيق] وهو أن معاني الأسماء مفهومات كليّة لزمها تعقّل متعلّقاتها من غير حاجة إلى ذكرها بخصوصها بخلاف معاني الحروف فإنها جزئيات مخصوصة متعلّقة ولا يمكن تعقّل متعلّقاتها إلاّ بذكرها بخصوصها ظهر أن الخ، والغرض من هذا الكلام جواب عن إيراد اختلال حد الاسم والحرف جمعا ومنعا بالأسماء اللازمة الإضافة.

(2) قوله: [لكن لمّا جرت العادة الخ] يعني: أن لزوم إضافة هذه الأسماء إلى متعلّقات مخصوصة إنما هو لجريان العادة بأن يستعمل تلك الألفاظ في مفهوماتها الكليّة وأن يستفاد الخصوصيّة من الإضافة لا لأجل فهم أصل المعنى، بخلاف الحرف فإنه لا يجوز أن يكون مستعملا في مطلق وأن يستفاد الخصوصيّة من ضمّه مع الضميمة.

معانيها معتبرةً في حدّ أنفسها لا في غيرها فهي داخلة في حدّ الاسم خارجة أي الأسماء اللازمة الإضافة.
عن حد الحرف، ولما كان الفعل دالاّ على معنى في نفسه باعتبار معناه تمهيد لبيان فائدة قوله الآتي.
التضمنيّ أعني الحدث[1] وكان ذلك المعنى مقترنا مع أحد الأزمنة الثلاثة
في الفهم عن لفظ الفعل أخرجه جواب لمّا. أي أخرج الفعل. **بقوله (غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة)**
أي: غير مقترن مع أحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو أي قوله «غير مقترن إلخ».
صفة بعد صفة للمعنى، فبالصفة الأولى وهو قوله «في نفسه». **خرج الحرف عن حدّ الاسم،**
وبالثانية الفعل، والمراد بعدم الاقتران أي عدم الاقتران. **أن يكون بحسَب الوضع الأول،**
فدخل فيه أي في حد الاسم. **أسماء الأفعال[2] لأن جميعها إمّا منقولة عن المصادر الأصليّة**
سواء كان النقل فيها صريحا[3] نحو «رويد» فإنه قد يستعمل مصدرا
أيضاً[4] أو غير صريح نحو «هيهات» فإنه وإن وصلية. **لم يستعمل مصدرا إلاّ أنه**
على وزن «قوقاة» ....

---

(١) قوله: [أعني الحدث] إنما قيّد به لأن للفعل معنى تضمنيا آخر وهو الزمان لكنه غير مقترن بأحد الزمان؛ إذ الشيء لا يقارن نفسه.

(٢) قوله: [فدخل فيه أسماء الأفعال] إن قلت لِم لمْ يُدخِلوها في الأفعال؟ قلنا لمخالفتها صيغة ولقبولها لما لا يقبل الأفعال كالتنوين ولام التعريف ولكون بعضها ظرفا وبعضها جارّا ومجرورا.

(٣) قوله: [كان النقل فيه صريحا] معنى كون النقل صريحا أن يثبت استعماله مصدرا أيضا كما في «رويد»، ومعنى كونه غير صريح أن لم يثبت ذلك لكنه يظنّ أن يكون مصدرا في الأصل كما في «هيهات».

(٤) قوله: [فإنه قد يستعمل مصدرا أيضاً] في الصحاح له أربعة أوجه: اسم فعل نحو «رويد بكرا» بمعنى أمهله، وصفة نحو «سار رويدا» أي: سار سيرا رويدا، وحال نحو «سار القوم رويدا»، ومصدر نحو «رويد عمرو» بالإضافة كقوله تعالى ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد:٤].

مصدر «قوقى»[1]، أو عن المصادر التي كانت في الأصل أصواتا نحو «صه»[2]، أو عن الظرف أو عن الجارّ والمجرور نحو «أمامك زيدا» و«عليك زيدا»، فليس لشيء منها الدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة بحسَب الوضع الأول، وخرج عنه الأفعال المنسلخة عن الزمان نحو «عسى» و«كاد» لاقتران معانيها به بحسَب أصل الوضع، وخرج عنه المضارع أيضاً فإنه على تقدير اشتراكه[3] بين الحال والاستقبال يدلّ على زمانين معيّنين من الأزمنة الثلاثة فيدلّ على واحد معيّن أيضاً في ضمنهما؛ إذ لا يقدح في الدلالة على أحد معيّن الدلالةُ على ما سواه نعم! يقدح في إرادة المعيّن إرادةُ ما سواه[4] وأين الدلالة من الإرادة، ولمّا فرغ من بيان حدّ الاسم أراد أن يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به، فقال: (ومن خواصه) ....

---

(١) قوله: [مصدر «قوقى»] قال قدس سره في الحاشية: الدجاجة تقوقي أي: تصيح قوقاة.

(٢) قوله: [نحو «صَه»] فإنه نقل من الصوت إلى المعنى المصدريّ ثم منه إلى اسم الفعل بمعنى «اسكت» وهكذا «مَه»، قال النبيّ الكريم عليه الصلوة والتسليم: «إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة صَهْ والإمام يخطب فقد لغوت».

(٣) قوله: [على تقدير اشتراكه الخ] وهو الراجح، وقيل إنه للحال حقيقةً وللاستقبال مجازا أو بالعكس، وإنما قال ذلك؛ لأنه لا شبهة في خروجه على تقدير القولين الأخيرين.

(٤) قوله: [نعم يقدح في إرادة المعين إرادة ما سواه] فإذا أريد الحيض بالقرء في قوله تعالى ﴿ثَلٰثَةَ قُرُوْٓءٍ﴾ [البقرة:٢٢٨] لم يصحّ إرادة الطهر به. وقوله: «وأين الدلالة من الإرادة» أي: بينهما بون بعيد، يقال بالفارسية: «ببين تفاوتِ ره از كجا ست تا به كجا»، وبالأردية: «ان دونوں میں زمین آسمان کافرق».

منبِّهاً بصيغة جمع الكثرة على كثرتها(١) وبـ«من» التبعيضيّةِ على أن ما ذكره بعض منها، وهي جمع خاصّة وخاصّة الشيء ما يختصّ به ولا يوجد في غيره(٢) وهي إمّا شاملة لجميع أفراد ما هي خاصّة له كالكاتب بالقوة للإنسان(٣) أو غير شاملة كالكاتب بالفعل له، فمن خواصّ الاسم (**دخول اللام**) أي: لام التعريف ولو قال: دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام «لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيامُ فِي امْسَفَر» لكنه لم يتعرّض له لعدَم شهرته، وفي اختياره اللام(٤) إشارة إلى أن المختار عنده ما ذهب إليه سيبويه من أن أداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل(٥) لتعذّر الابتداء بالساكن، وأما الخليل فقد ذهب إلى أنها أل كـ«هل»، ....

حال من ضمير «قال». متعلق بـ «منبّهًا». عطف على «بصيغة الخ». عطف على «على كثرتها». أي خواص. أي الخاصة. كرره لطول الفصل بين المبتدأ والخبر وإشارة إلى المرجع. ١٢ من قبيل ذكر العامّ وإرادة الخاصّ. أي لدخول مثل هذا الميم. بيان لـ«ما». أي أداة التعريف.

---

(١) قوله: [على كثرتها] التي تتجاوز على العشرة، قالوا إنها تبلغ قريبا من ثلاثين، من جملتها: تاءُ التأنيث المتحركة وياءُ النسبة وكونُه فاعلا ومفعولا وموصوفا وذا حال وتمييزا ومثنّى ومجموعا ومنادى ومصغّرا ومكبّرا ومنسوبا ومستثنى ومستثنى منه ومرجعا للضمير بلا تأويل ومنصرفا وغير منصرف وإبدالُ اسم صريح منه والتنكيرُ والتعريفُ والتذكيرُ والتأنيثُ.

(٢) قوله: [ولا يوجد في غيره] تصريح لما يتضمنه قوله: «يختصّ به» وهو جزئه السلبيّ.

(٣) قوله: [كالكاتب بالقوة للإنسان] فإنه خاصة للإنسان يوجد في جميع أفراده عند المناطقة، والحق أنه ليس بخاصّة للإنسان لوجوده في الملَك والجنّ، اللهمّ إلاّ أن يقال إنه خاصّة إضافيّة بالنسبة إلى بعض أغياره.

(٤) قوله: [وفي اختياره اللام] بأن قال: «اللام» ولم يقل: «الألف واللام».

(٥) قوله: [همزة الوصل] مفتوحةً، وإنما فتحت مع أنها مكسورة في سائر المواضع؛ لأن الخفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها.

والمبرّد إلى أنها الهمزة المفتوحة وحدها[1] زيدت اللام للفرق بينها وبين أي أداة التعريف.
همزة الاستفهام، وإنما اختصّ دخول حرف التعريف بالاسم؛ لأنه لتعيين أي حرف التعريف.
معنى مستقلّ[2] بالمفهوميّة يدلّ عليه اللفظ مطابَقة، والحرف لا يدلّ على أي المعنى.
المعنى المستقلّ والفعل يدلّ عليه تضمناً لا مطابَقةً، وهذه الخاصّة ليست أي دخول حرف التعريف.
شاملة لجميع أفراد الاسم فإن حرف التعريف لا يدخل الضمائر وأسماء دليل لعدم الشمول.
الإشارة وغيرها كالموصولات، وكذلك سائر الخواصّ الخمس المذكورة
هاهنا (و) منها دخول (الجر)[3] وإنما اختص دخول الجر بالاسم لأنه أثر أي حال كون حرف الجر ملفوظا. أي حال كون حرف الجر مقدرا.
حرف الجر في المجرور به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الإضافة متعلق بحرف الجر. متعلق بحرف الجر.
المعنوية، ودخول حرف الجرّ لفظا أو تقديرا يختصّ بالاسم؛ لأنه أي حرف الجرّ.
موضوع لإفضاء معنى الفعل إلى الاسم فينبغي أن يدخل الاسمَ ليُفضيَ أي ليوصل.
معنى الفعل إليه، وأما الإضافة اللفظية[4] فهي فرع للمعنوية فينبغي أن لا أي إلى الاسم.

---

(١) **قوله:** [**الهمزة المفتوحة وحدها**] وفيه أنه شائع حذفها في الوصل، والعلامة لا تحذف.

(٢) **قوله:** [**لتعيين معنى مستقلّ**] أي: للإشارة إلى تعيين معنى ملحوظ قصدي مدلولٍ لمدخولها، ثم التعيين أعمّ من الخارجي والذهني فيشمل لام العهد الذهني، أو يقال إن المعرف باللام في أصل الوضع لمعيّن ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معيّن كما في «ولقد أمرّ على اللئيم فيسبّني» وذلك على خلاف وضعه.

(٣) **قوله:** [**منها دخول الجرّ**] المراد بالجرّ في عبارة المتن إمّا الحركة والحرف الدالّ على كون الشيء مضافا إليه وهو الظاهر وإليه أشار الشارح بقوله: «دخول»، فيكون معطوفا على اللام مجروراً حملاً على اللفظ أو مرفوعا حملا على المحلّ؛ لأن اللام فاعل للدخول، أو المراد به المصدر المجهول أي: كون الشيء مجروراً فيكون مرفوعاً عطفاً على الدخول، وقس عليه قوله «والتنوين».

(٤) **قوله:** [**وأما الإضافة اللفظية**] أي: وأما اختصاص الجرّ الذي ليس أثر حرف الجرّ كما في الإضافة اللفظية

وهي المعنوية.
تخالف الأصل بأن تختص[1] بما يخالف ما يختص به الأصل أعني الفعل،
أي الإضافة اللفظية. تصوير للمخالفة. بيان المراد بـ«ما» في «بما».
أو تزيد عليه بأن تعمّ الاسم والفعل (و) منها دخول (التنوين) بأقسامه إلاّ
عطف على «تختص». تصوير للزيادة. أي من خواص الاسم.
تنوين الترنّم[2] وسيجيء في آخر الكتاب إن شاء الله تعالى تعريفه وبيان
أي تعريف التنوين.
أقسامه على وجه يُظهِر[3] جهةَ اختصاص ما عدا تنوين الترنم به وجهةَ
أي بالاسم.
عدم اختصاص تنوين الترنم به (و) منها (الإسناد إليه) هو بالرفع عطف
أي بالاسم. أي ومن تلك الخواص.
على الدخول لا على مدخوله لأن المتبادر من الدخول الذكر في الأول أو
اللحوق بالآخر وكلاهما منتفيان في الإسناد[4] وكذا في الإضافة، والمراد
أي في قوله الآتي «ومنها الإضافة»
به كون الشيء مسنداً إليه، وإنما اختص هذا المعنى بالاسم لأن الفعل قد
أي بالإسناد إليه. أي كونه مسندا إليه.

فلأنها فرع، أو لأن الجرّ فيها لا يكون إلاّ فيما كان فاعلا أو مفعولا والفعل والحرف لا يكونان كذلك.

(١) **قوله: [بأن تختصّ الخ]** تصوير للمخالفة فإنها تكون بوجهين أحدهما: أن يختص الجر فيها بقسم مقابل للاسم الذي يختص به الإضافة المعنوية وذلك القسم هو الفعل، والثاني: أن يعمّ الاسم والفعل.

(٢) **قوله: [إلاّ تنوين الترنّم]** فإنه غير مختصّ بالاسم بل يكون في الاسم والفعل والحرف ويجمع مع اللام، فمن دخوله في الاسم والفعل قوله: أقلي اللوم عاذل والعتابن ÷ وقولي إن أصبت لقد أصابن، ومن دخوله في الحرف قوله: قالت بنات العم يا سلمى وإنن ÷ كان فقيرا معدما قالت وإنن.

(٣) **قوله: [على وجه يُظهِر الخ]** بيانه أن تنوين التمكن لبيان تمكن مدخوله وأصالته في الإعراب والإعراب لا يوجد في الحرف أصلا وفي الفعل أصالة، وتنوين التنكير لتنكير المعنى المطابقي المستقلّ وهو لا يوجد في غير الاسم، وتنوين العوض عن المضاف إليه يختص بما يختص به الإضافة وهو الاسم، وتنوين المقابلة كان في مقابلة نون الجمع المذكر السالم الذي لا يوجد في غير الاسم.

(٤) **قوله: [وكلاهما منتفيان في الإسناد]** لأن الإسناد معنى لا يصلح الدخول أو اللحوق في أول اللفظ أو آخره كما لا يخفى، وكذا الإضافة.

وضع لأن يكون أبدا مسندا فقط[1] فلو جعل مسندا إليه لزم خلاف
بدليل أنه لا يقع إلاّ مسندا.
وضعه (و) منها (الإضافة) أي: كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجرّ لا بذكره لفظا، ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها[2] من التعريف والتخصيص والتخفيف به، وإنما فسرنا الإضافة بكون الشيء مضافا لأن
أي بالاسم متعلق بقوله «اختصاص لوازمها».
الفعل أو الجملة قد يقع مضافا إليه كما في ﴿يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ
إشارة إلى اختلاف القولين.
صِدۡقُهُمۡ﴾ [المائدة:١١٩] وقد يقال هذا بتأويل المصدر، أي: «يوم نفع الصادقين»، فالإضافة بتقدير حرف الجر مطلقا[3] تختصّ بالاسم، وإنما قيّدناه بقولنا «بتقدير حرف الجر» لئلاّ ينتقض بقولنا «مررت بزيد» فإن
أي كون الشيء مضافا.
«مررت» مضاف إلى «زيد»[4] بواسطة حرف الجرّ لفظا (وهو) أي: الاسم قسمان[5] (معرب ومبني) ....

---

(١) قوله: [وضع لأن يكون أبدا مسندا فقط] علم ذلك بأنه لا يكون في موضع من المواضع إلاّ مسندا وذلك دليل كونه موضوعا له.

(٢) قوله: [اختصاص لوازمها الخ] أي: لمّا اختص لوازم الإضافة بالاسم اختص الإضافة أيضا به وإلاّ يلزم التخلف بين اللازم والملزوم وهو غير معقول.

(٣) قوله: [فالإضافة بتقدير حرف الجرّ مطلقا] أي: إذا كان «ينفع» بتأويل النفع فالإضافة الخ، وقوله: «مطلقا» أي: بمعنى شامل للمضاف والمضاف إليه وهو النسبة بتقدير حرف الجرّ سواء كان منسوبا أو منسوبا إليه.

(٤) قوله: [فإنّ «مررت» مضاف إلى «زيد» الخ] لكنهما لا يسمّيان مضافا ومضافا إليه في الاصطلاح.

(٥) قوله: [أي: الاسم قسمان] إشارة إلى مرجع الضمير وإلى أن التقسيم الآتي من قبيل تقسيم الكلي إلى الجزئيات، وفيه تنبيه في أول الأمر على كمية الأقسام مع ما فيه من إجمال فتفصيل وهو أوقع في النفوس.

لأنه لا يخلو[1] إما أن يكون مركبا مع غيره أو لا، والأول إمّا أن يشبه
بيان وجه حصر الاسم في القسمين على مذهب الماتن.
مبنيّ الأصل أو لا، وهذا أعني المركب الذي لم يشبه مبنيّ الأصل هو المعرب، وما عداه أعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبنيّ الأصل مبني (فالمعرب) الذي هو قسم من الاسم (المركب) أي: الاسم الذي
أي لا المعرب المطلق الذي يشمل الفعل المضارع أيضا.
ركّب مع غيره[2] تركيبا يتحقق معه عامله، فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء
أي في قوله «المركب».
في قولك «زيد قائم» و«قام هؤلاء» بخلاف ما ليس بمركب أصلاً من
بيان لـ«ما».
الأسماء المعدودة نحو «ألف با تا زيد عمرو بكر»، وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كـ«غلام» في «غلام زيد» فإن جميع ذلك من قبيل المبنيّات عند المصنف (الذي لم يشبه) أي: لم
بيان وجه الاحتراز عن جميع ذلك.
يناسب[3] مناسبة مؤثرة في منع الإعراب (مبني الأصل) أي: المبني الذي هو الأصل في البناء ....

---

(١) قوله: [لأنه لا يخلو الخ] هذا الوجه مبني على مذهب المصـ، وحاصله أن الاسم إمّا مركّب مع الغير أو لا الثاني مبنيّ، والأول إمّا مشابِه لمبني الأصل أو لا الأول مبنيّ والثاني معرب.

(٢) قوله: [ركّب مع غيره الخ] اعلم أن المركب يطلق على معنيين: أحدهما المضموم إلى شيء ويستعمل بـ«مع» كزيد في «قام زيد» فيقال إنه مركب مع «قام»، والثاني مجموع المضمومين ويستعمل بـ«من»، كمجموع «قام زيد» فيقال إنه مركب من «قام» و«زيد»، فأشار الشارح إلى أن المركّب ههنا بمعنى الأول، فلا يرد أنه كيف يكون المعرب مركبا مع أنه قسم من الاسم والاسم قسم من الكلمة والكلمة لا تكون إلاّ مفردة.

(٣) قوله: [أي: لم يناسب الخ] إشارة إلى أن المراد بالمشابهة المناسبة من قبيل ذكر الأخص وإرادة الأعم بقرينة قوله «المبني ما ناسب الخ»، ثم المناسبة المؤثرة في منع الصرف قد فصلها الشارح في بحث المبني فارجع إليه.

الفاء للتفريع على التفسير أو لنتيجته.
فالإضافة بيانية[1] وهو الماضي والأمر بغير اللام والحرف، وبهذا القيد
أي إضافة المبني إلى الأصل. أي مبني الأصل. أي بقيد نفي المشابهة.
خرج مثل «هؤلاء» في مثل «قام هؤلاء» لكونه مشابها[2] لمبني الأصل
علة للخروج.
كما سيجيء في بابه إن شاء الله تعالى، اعلم أن صاحب الكشاف جعل
تحقيق لأخذه التركيب في تعريف المعرب وبيان الخلاف بين صاحبي الكافية والكشاف في تفسير المعرب.
الأسماء المعدودة[3] العارية عن المشابَهة المذكورة معربة، وليس النزاع[4] في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك «أَعْرَبْتُ» فإن ذلك
أي في المعرب اللغوي.
لا يحصل إلاّ بإجراء الإعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلاّمة[5] مجرد الصلاحية لاستحقاق الإعراب
أي صاحب الكشاف.

---

(١) **قوله:** [**فالإضافة بيانية**] وهي ما يقع فيها المضاف إليه بيانا للمضاف، فالمعنى: الذي لم يشبه مبنيا هو أصل المبنيات، وهو أي: المبني الذي وهو أصل المبنيات الماضي والأمر بغير اللام والحرف، وأما الجملة فقد عدّها السيد الشريف قدس سره من جملة مبني الأصل، وإنما لم يذكره الشارح؛ لأن المراد بمبني الأصل ما لا يكون معربا بحال من الأحوال والجملة ليست كذلك فإنها قد تكون خبرا أو حالا فهي حينئذ في قوّة المفرد.

(٢) **قوله:** [**لكونه مشابها الخ**] فإنه مشابه بالحرف في الاحتياج إلى الغير.

(٣) **قوله:** [**جعل الأسماء المعدودة**] كواحد وإثنان وثلاثة الخ، وكسائر الأسماء كزيد ورجل وولد وغيرها قبل التركيب، وما ذهب إليه صاحب الكشاف هو الصواب لإجماع النحاة على أن المبني ما شابه مبني الأصل ولم يذكروا فيه قيد عدم التركيب، فالمعرب هو الذي انتفت فيه تلك المشابهة سواء ركب مع غيره أو لا، وقد جعل بعضهم الأسماء المفردة قسما ثالثا وسمّاها موقوفة، ومشى عليه البيضاويّ.

(٤) **قوله:** [**وليس النزاع الخ**] أي: بين المصنف وصاحب الكشاف، وهذا جواب سؤال وهو أن يقال إنه كيف يجعل صاحب الكشاف الأسماء المعدودة معربة مع أن الإعراب لم يجر عليها؟ فأجاب بقوله: «وليس النزاع الخ» يعني: أنه لا نزاع بينهما في المعرب اللغوي فإنه لا يكون إلاّ بإجراء الإعراب بالفعل بالاتفاق بل النزاع في المعرب الاصطلاحي.

(٥) **قوله:** [**فاعتبر العلاّمة الخ**] أي: صاحب الكشاف، يعني: أن العلامة اكتفى في تحقق المعرب

⇦

بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الإمام عبد القاهر، واعتبر المصنف مع الصلاحيّة حصولَ الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب في تعريفه، المصنف. أي في تعريف المعرب.
وأما وجود الإعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره أحد ولذلك أي وجود الإعراب.
يقال «لَمْ تُعربِ الكلمةَ[1] **وهي معربة»، وإنما عدل المصنف عمّا هو** بيان لنكتة العدول.
المشهور عند الجمهور من أن المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل؛ لأن الغرض من تدوين علم النحو أن يعرف به أحوالَ أواخر علة للعدول. أي بعلم النحو.
الكلم في التركيب من لم يتتبع لغةَ العرب ولم يعرف أحكامها بالسماع فاعل «يعرف».
منهم؛ فإن العارف بأحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدًّا أي بتتبع لغة العرب والسماع منهم.
بها في معرفة اصطلاحاتهم، فالمقصود من معرفة المعرب مثلا أن يعرف أنه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم[2]**، فمعرفته متقدّمة على معرفة أنه مما يختلف آخره، فلوكان معرفته المتقدمة** أي معرفة ذات المعرب. أي معرفة المعرب.

الاصطلاحي بكونه قابلا لوجود أسباب الإعراب فيه سواء وجدت تلك الأسباب بالفعل كما في «زيد» في «قام زيد»، أو لم توجد كما في «زيد» وحده، ولم يكتف به المصـ بل زاد مع القابلية وجود الأسباب بالفعل التي بها يستحق الاسم لأن يعطى الإعرابَ، وأسباب الإعراب هي التركيب وتحقق العامل وعدم المشابهة كما في «جاء زيد».

(١) قوله: [لم تعرب الكلمة الخ] يعني: تسمية الكلمة معربة مع عدم إجراء الإعراب فيها بالفعل يدل على أنه لا يشترط في الكلمة المعربة اصطلاحاً وجود الإعراب بالفعل.

(٢) قوله: [فيطابق كلامهم] الفاء فصيحة أي: إذا جعل آخره مختلفا كان مطابقا لكلامهم كالفاء في قوله: «فمعرفته متقدمة» فإنها أيضا فصيحة أي: إذا عرفت أن المقصود من معرفة المعرب معرفة كونه مختلف الآخر فمعرفة ذات المعرب متقدمة على معرفة كونه مختلف الآخر.

حاصلة بمعرفةِ هذا الاختلاف وتعريفِهِ بِهِ وجبَ أن يُعرَّفَ أوّلاً بأنه ممّا يختلف آخره ليُعرَفَ أنه ممّا يختلف آخره فيلزم تقدّم الشيء على نفسه[1] فينبغي أن يُعرَّف أوّلاً بغير ما عرَّفه به الجمهور ويُجعل ما عرَّفوه به من جملة أحكامه كما فعله المصنف (وحكمه) أي: من جملة أحكام المعرب[2] وآثاره المترتِّبة عليه من حيث هو معرَب (أن يختلف آخره) أي: الحرفُ الذي هو آخر المعرب ذاتا بأن يتبدّل حرف بحرف آخر حقيقة أو حكما[3] إذا كان إعرابه بالحرف أو صفةً بأن يتبدل صفة بصفة أخرى حقيقة أو حكما، إذا كان إعرابه بالحركة (باختلاف العوامل) أي:

أي تعريف المعرب. أي المعرب. أي المعرب. أي المعرب. أي المعرب. أي المعرب. عطف على «أحكام». تفسير الآخر. عطف على قوله «ذاتا». تصوير لاختلاف الحرف الآخر ذاتا. بأن يتبدل ذات الدالّ. بأن يتبدل الدلالة. تصوير لاختلاف الحرف الآخر صفة. أي تبدل صفة بصفة إنما يكون إذا الخ.

(١) قوله: [فيلزم تقدم الشيء على نفسه] وذلك لأنك إذا ركّبت القياس وقلت إن زيدا في «قام زيد» معرب أي: ممّا اختلف آخره باختلاف العوامل وكلُّ معرب ممّا اختلف آخره باختلاف العوامل فزيد ممّا يختلف آخره باختلاف العوامل، لزم أن يكون الصغرى عين النتيجة مع أن الصغرى متقدمة والنتيجة متأخرة عنها فيلزم تقدم الشيء على نفسه، والجواب عن طرف النحاة أن تعريفهم لسميّ بالنظر إلى الذين يعلمون بالسماع منهم أن مثل «زيد» يختلف آخره باختلاف العوامل وأن مثل «هذا» لا يختلف آخره لكن لا يعلمون أنه على أيّهما يطلق المعرب، فإذا كان مختلف الآخر معلوما لهم لم يتوقف معرفة الاختلاف على معرفة المعرب فلا يلزم الدور.

(٢) قوله: [أي: من جملة أحكام المعرب الخ] إشارة إلى دفع سؤال سيذكره بقوله «فإن قلت لا يتحقق الاختلاف الخ»، وقوله: «وآثاره المترتبة عليه» عطف تفسير للأحكام وإشارة إلى أن المراد بالحكم الأثر المترتب على الشيء كما يقال: «حكم الفرض الثواب بالفعل والعقاب بالترك» أي: أثره المترتبة عليه ذلك، وإنما قال: «من حيث إنه معرب»؛ لأن حكمه من حيث إنه فاعل مثلا الرفعُ لا اختلافُ الآخر.

(٣) قوله: [حقيقة أو حكما] المراد بالتبدّل الحقيقيّ تبدّل ذات الدالّ على الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة كما في «جاء أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك»، وبالتبدّل الحكميّ تبدّل الدلالة على الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة مع بقاء ذات الدالّ كالياء في «رأيت مسلمِين ومررت بمسلمِين»، وقس عليه تبدّل صفة بصفة حقيقة أوحكما.

متعلق بـ«اختلاف».
بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بأن يعمل بعض منها
إشارة إلى أن الباء سببية. أي على المعرب. تصوير لاختلاف العوامل في العمل.
خلاف ما يعمل البعض الآخر، وإنما خصّصنا اختلافها بكونه في العمل
بيان لفائدة التخصيص بقوله «في العمل».
لئلا ينتقض بمثل قولنا «إن زيدا مضروب» و«إني ضربت زيدا» و«إني
الحكم.
ضارب زيدا» فإن العامل في «زيدا» في هذه الصور مختلف بالاسمية
والفعلية والحرفية[1] مع أن آخر المعرب لم يختلف باختلافه (**لفظا أو**
أي باختلاف العامل.
تقديرا) نصب على التمييز أي: يختلف لفظُ[2] آخره أو تقديرُه أو على
أي منصوب. عطف على «على التمييز».
المصدريّة أي: يختلف اختلافَ لفظ أو تقدير، والاختلاف لفظا كما في
قولك «جاءني زيد» و«رأيت زيدا» و«مررت بزيد»، وتقديرا كما في قولك
«جاءني فتى» و«رأيت فتى» و«مررت بفتى» فإن أصله فَتَيٌ وفتياً وبفَتَيٍ
انقلبت الياء ألفاً فصار الإعراب تقديريّا، والاختلاف اللفظيّ والتقديريّ
أعمّ من أن يكون حقيقة أو حكما كما أشرنا إليه لئلا ينتقض بمثل قولنا
أي إلى التعميم.
«رأيت أحمد» و«مررت بأحمد» وقولنا «رأيت مسلِمِين» و«مررت
بمسلِمَين» مثنّى أو مجموعاً فإنه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في
أي في المذكور من القولين.
آخر «أحمد» حقيقة بل حكما فإن فتحة أحمد بعد الناصب علامة
الاختلاف فيه ثابت حكما الخ.
النصب[3] وبعد الجارّ علامة الجرّ، وكذا الحال في التثنية والجمع، فآخر

---

(١) قوله: [**مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية**] فإنّ العامل في «زيدا» في الأول حرف وفي الثاني فعل وفي الثالث اسم.

(٢) قوله: [**أي: يختلف لفظُ الخ**] إثبات لصحة كونه تمييزا فإن التمييز عن النسبة يجب أن يكون فاعلا معنى.

(٣) قوله: [**علامة النصب**] أي: علامة هي النصب الذي دل على المفعولية، فالإضافة بيانية، وقس عليه ⇦

المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة، فإن قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل إذا ركّب بعض الأسماء المعدودة الغير المشابِهة لمبنيّ الأصل مع عامله ابتداءً؛ إذ

متعلق بقوله «إذا ركب».

لا يترتّب عليه اختلاف الإعراب بل هناك حدوث الإعراب بدخول

أي في مقام تركيب تلك الأسماء مع العامل ابتداء.

العامل، قلت هذا حكم آخر[1] من أحكام المعرب، والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل أحد الحكمين في الآخر لا فساد فيه، فإن للمعرب

أي في عدم الدخول.

أحكاماً كثيرة[2] لم تذكر ههنا فليكن هذا الحكم أيضاً من هذا القبيل،

أي من جملة الأحكام التي لم تذكر هاهنا.

غاية الأمر أن هذا الحكم لا يكون من خواصّه الشاملة[3] (**الإعراب ما**)

أي حكم اختلاف الآخر. أي خواص المعرب.

أي: حركة أو حرف[4] (**اختلف آخره**) أي: آخر المعرب[5] من حيث هو

قوله: «علامة الجر».

(١) قوله: [**قلت هذا حكم آخر**] أي: حدوث الإعراب الخ، وحاصل الجواب أن حكم الشيء لا يلزم أن يكون لازما له حتى يمتنع مفارقته عنه، فالحكم المذكور أيضا كذلك يفارق المعرب حين التركيب مع العامل ابتداءً ويعرضه بعد التركيب ثانيا وثالثا.

(٢) قوله: [**فإن للمعرب أحكاماً كثيرة**] ككونه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وككونه ملفوظا إعرابه أو مقدرا إلى غير ذلك.

(٣) قوله: [**من خواصّه الشاملة**] أي: لا يوجد في جميع أفراد المعرب.

(٤) قوله: [**أي: حركة أو حرف**] من قبيل ذكر العام وإرادة الخاص، والقرينة عليه شهرة أمر الإعراب بأنه حركة أو حرف، وفيه إشارة إلى دفع توهم دخول العامل والمعنى المقتضي للإعراب في التعريف، وسيصرح به بقوله: «وحين يراد بـ«ما» الموصولة الخ».

(٥) قوله: [**أي: آخر المعرب الخ**] إشارة إلى مرجع الضمير، وسيبيّن الشارح فائدةَ قيدِ الحيثيّة بقوله: «وبقيد الحيثيّة خرج الخ»، وفائدة التعميم ظاهرة.

بيان لفائدة تفسير «ما» بالحركة أو الحرف.م

معرب ذاتا أو صفة (**به**) أي: بتلك الحركة أو الحرف، وحين يراد بـ«ما»

تفسير الضمير بالنظر إلى المراد بـ«ما».

الموصولة الحركة أو الحرف لا يرد النقض بالعامل والمعنى المقتضي،

أي بسببهما.

ولو أُبقِيتْ على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله «به» فإن المتبادر

أي العامل والمعنى المقتضي. دليل للخروج بتلك النسبة.

من السبب هو السبب القريب[1]، والعامل والمعنى المقتضي من الأسباب

البعيدة، وبقيد الحيثيّة خرج حركة نحو «غلامي»[2] لأنه معرب على اختيار

بيان لفائدة قيد الحيثية. في مثل «جاء غلامي».

المصنف لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث إنه

معرب بل من حيث إنه ما قبل ياء المتكلم، وبهذا القدر[3] تمّ حدّ

أي مانعا عن دخول الغير فيه.

الإعراب جمعا ومنعا، لكن المصنف أراد[4] أن ينبّه على فائدة اختلاف

أي جامعا لأفراده. استدراك لبيان نكتة ضم قوله «ليدل الخ» إليه مَعَ تمامية الحدّ قبله.

وضع الإعراب فضمّ إليه قوله «ليدل على المعاني المعتورة عليه» ....

---

(١) قوله: [السبب القريب] وهو ما لم يكن بينه وبين المسبب سبب آخر كالحركات والحروف الإعرابيّة ههنا، وإلاّ فهو سبب بعيد كالعامل والمعنى المقتضي للإعراب.

(٢) قوله: [حركة نحو «غلامِي»] في نحو «جاء غلامِي»، وكذا خرج جرّ الجوار كقوله تعالى ﴿وَامْسَحُوْا بِرُءُوْسِكُمْ وَاَرْجُلِكُمْ﴾ [المائدة:٦] بكسر اللام، وإنما قال: «على اختيار المصنف»؛ لأن بعضهم ذهبوا إلى بناء ما أضيف إلى ياء المتكلم.

(٣) قوله: [وبهذا القدر الخ] أي: بقوله: «ما اختلف آخره به» تمّ حدّ الإعراب جامعا لأفراده ومانعا عن دخول الغير فيه.

(٤) قوله: [لكن المصنف أراد الخ] استدراك لما يقال: إنه لمّا تمّ حدّ الإعراب بقوله: «ما اختلف آخره به» فلِم ضمّ إليه قوله: «ليدل على الخ»، فأجاب بأنه ضمّه إليه للتنبيه على فائدة اختلاف وضع الإعراب، وهي تمييز بعض المعاني عن بعض؛ فإنه قد يوجد في اسم واحد معان مختلفة لا يُميِّزها إلاّ الإعراب نحو «ما أحسن زيدٌ» و«ما أحسن زيدًا» و«ما أحسن زيدٍ» فلو لم يكن إعراب في آخر زيد لم يعلم أنه في الأول فاعل وفي الثاني مفعول وفي الثالث مضاف إليه وأن كلمة «مَا» في الأول للنفي وفي الثاني

فكأنه أراد هذا المعنى[1] حيث قال «ليس هذا من تمام الحدّ» لا أنه خارج عن الحدّ[2] واللامَ في «ليدلّ» متعلّق بأمر خارج عن الحدّ يعني: «وُضع الإعراب» المفهومَ من فحوى الكلام، فإنه بعيد عن الفهم[3] غاية البعد، فاللام فيه متعلّق بقوله «اختلف آخره» يعني اختلف آخره (ليدلّ) الاختلاف أو ما به الاختلاف[4] (على المعاني) يعني: الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة (المعتوِرة) على صيغة اسم الفاعل[5] (عليه) أي: على المعرب،

ظرفية. أي قوله «ليدل الخ».حا نصب عطف على الضمير المنصوب في «أنه». بيان المراد بـ«أمر خارج».حا صفة لـ«وضع الإعراب» لكونه مراد اللفظ. أي تعلقه بأمر خارج عن الحد. أي في قوله ليدل. بيان المراد بالمعاني. ضبط للصيغة ردا على من ضبطه على خلافه. إشارة إلى المرجع.

للتعجب وفي الثالث للاستفهام بمعنى: أيُّ عضو أو خلق من أعضائه أو أخلاقه أحسن.

(١) قوله: [فكأنه أراد هذا المعنى الخ] أي: وكأن المصنف أراد أن الحدّ قد تمّ قبله جمعا ومنعا حيث قال في شرحه على هذا الكتاب أو في الإيضاح شرح المفصل: ليس هذا يعني قوله: «ليدلّ على الخ» من تمام الحدّ.

(٢) قوله: [لا أنه خارج عن الحدّ] معطوف على مفعولِ «أراد»، وقوله: «واللامَ الخ» بالنصب عطف على اسم «أنّ» في قوله: «لا أنه الخ»، أي: لم يُرد المصنف بقوله: «ليس هذا من تمام الحدّ» أنه خارج عن الحدّ وأن اللام في «ليدل» متعلّق بأمر خارج عن الحدّ أي: بـ«وُضع» الذي يفهم من فحوى الكلام بل أراد أنه علّة للاختلاف المذكور في الحدّ وأنّ الحدّ قد تمّ قبله جمعا ومنعا.

(٣) قوله: [فإنه بعيد عن الفهم الخ] أي: فإنّ ما ذُكر من الخروج والتعلّق بالخارج كما ذهب إليه الشارح الهندي وصاحب المتوسّط بعيد غاية البعد.

(٤) قوله: [الاختلاف أو ما به الاختلاف] إشارة إلى احتمالين في مرجع الضمير، لكن الاختلاف لو كان دالاّ على هذه المعاني لكان الإعراب هو الاختلاف كما ذهب إليه بعض المتأخرين لا ما به الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب وغيره.

(٥) قوله: [على صيغة اسم الفاعل] فيه ردّ على الفاضل الهندي حيث ضبطه على صيغة اسم المفعول، واعلم أن الاعتوار ههنا ليس بالمعنى الحقيقي بل مستعار لتعلّق المعاني بالأسماء على سبيل البدليّة، فإن اعتُبِر أن المعانيَ متعلّقة بالأسماء واردةً عليها فيقرء على صيغة اسم الفاعل وهو الظاهر، وإن اعتُبِر أن الأسماء لاتصافها بتلك المعاني متعلّقة بها فيقرء باسم المفعول.

متعلّق بـ«معتورة» على تضمين[1] مثل معنى الورود أو الاستيلاء، يقال «اعتوروا الشيء وتعاوروه»[2] إذا تداولوه أي: أخذه جماعة واحدة بعد

وفيه إشارة دقيقة إلى وجه عدم الإعلال في «اعتور» تأمّل. أي أخذ ذلك الشيء.

واحدة على سبيل المناوَبة والبدليّة لا على سبيل الاجتماع، فإذا تداولت

متعلق بقوله أخذه. النيابة. عطف تفسير على المناوبة.

المعاني المقتضِية للإعراب المعربَ مُتعاقِبة مُتناوبة غيرَ مجتمِعة لتضادّها[3] فينبغي أن يكون علاماتها أيضاً كذلك فوقع بسببها اختلاف في

أي لتضادّ تلك المعاني. وهي الرفع والنصب والجرّ. أي بسبب المعاني.

آخر المعرب، فوضع أصل الإعراب[4] للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني، وإنما جعل

أي بالإعراب. تعليل لإجراء الإعراب في آخر المعرب.

الإعراب في آخر الاسم المعرب لأن نفس الاسم تدل على المسمّى

أي في جانب آخر الاسم.

---

(١) قوله: [على تضمين الخ] فيكون المعنى: يتعلّق هذه المعاني بالمعرب حال كونها واردة عليه على سبيل البدليّة؛ وذلك لأن صلة الاعتوار لا تكون «على»، ثم التضمين في العرف أن تشرب كلمة معنى كلمة أخرى وتذكر شيئا من لوازم الكلمة الثانية، فههنا قد أشرب الاعتوار معنى الورود مثلا ودُلّ عليه بكلمة «على».

(٢) قوله: [يقال «اعتوروا الشيء وتعاوروه» الخ] استيناف مبين لمدعاه، وفيه إشارة إلى أن الاعتوار والتعاور بمعنى واحد، وإلى أنهما يتعدّيان بغير حرف الجرّ فيعلم منه وجه التضمين، وإلى أن الفاعل يتعدد في هذه الكلمة والمفعول يكون واحدا ويعرف منه وجه كونها على صيغة اسم الفاعل؛ إذ لو كانت على صيغة المفعول لزم تعدد المفعول به دون الفاعل وهو خلاف استعمال هذه الكلمة.

(٣) قوله: [لتضادّها] علة لعدم اجتماع تلك المعاني؛ فإن الفاعلية معنى العمدة والمفعولية والإضافة معنى الفضلة، فيكون اختلافها سببا لاختلاف الإعراب، وقوله: «ينبغي الخ» جواب «إذا».

(٤) قوله: [فوضع أصل الإعراب الخ] إشارة إلى دفع اعتراض أن الظاهر من قولك: «فإذا تداولت المعاني الخ» أن وضع الإعراب للدلالة على اختلاف المعاني والظاهر من عبارة المصنف أن وضع الإعراب للدلالة على نفس المعاني لا على اختلافها، وحاصل الدفع أن وضع أصل الإعراب للدلالة على تلك المعاني وأمّا وضعه مختلفا فعلّته اختلاف تلك المعاني.

والإعراب يدلّ على صفته[1] ولا شك أن الصفة متأخّرة عن الموصوف فالأنسب أن يكون الدالّ عليها أيضاً متأخّرا عن الدالّ عليه[2]، وهو مأخوذ من «أعربه»[3] إذا أوضحه، فإن الإعراب يُوْضِح المعانيَ المقتضية، أو من «عربت معدته» إذا فسدت، على أن تكون الهمزة للسلب فيكون معناه حينئذ إزالة الفساد، سمّي به لأنه يزيل فساد التباس[4] بعض المعاني ببعض (وأنواعه) أي: أنواع إعراب الاسم[5] ثلاثة (رفع ونصب وجر) هذه الأسماء الثلاثة مختصة بالحركات والحروف

(أي الإعراب. / وهو الإعراب. / أي على الصفة. / وهو المعرب. / أي على الموصوف. / إشارة إلى وجه التسمية على هذا التقدير. / في «إعراب». / أي معنى الإعراب. / بيان وجه التسمية على هذا التقدير. / أي بالإعراب. / احتراز عن الفعل.)

---

(١) قوله: [يدلّ على صفته] أي: على صفة المسمّى، وهي الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة.

(٢) قوله: [متأخّرا عن الدالّ عليه] لا يقال: إنّ الحركات الإعرابية تكون مع الأواخر والحروف الإعرابية أنفس الأواخر فلم يتأخّر الدالّ عليها عن الدالّ عليه، لأنا نقول: المقصود بيان الإعراب بالحركة لأنه الأصل والحركة متأخرة بحسب الزمان عن الحرف الآخر لا معه، أو المراد التأخّر عن الدال بقدر الإمكان، أو التأخّر عمّا عدا الحرف الأخير؛ فإن التأخّر عن الأكثر في حكم التأخّر عن الكل.

(٣) قوله: [وهو مأخوذ من «أعربه»] أي: من مصدر «أعربه»، وفي الشذور: الإعراب لغة الإبانة والإظهار يقال: «أعرب الرجل عمّا في نفسه» أي: أبان عنه، وفي الحديث: «الأيّم تعرب عن نفسها» أي: تبين رضاها بصريح النطق.

(٤) قوله: [لأنه يُزيل فساد التباس الخ] إضافة الفساد إلى الالتباس بيانيّة أي: لأن الإعراب يزيل فسادا هو التباس بعض المعاني ببعض آخر؛ فإنه لولا إعراب في «ما أحسن زيد» لما علم أن المعنى الحاصل في «زيد» هو الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة كما عرفت فيما سبق.

(٥) قوله: [أي: أنواع إعراب الاسم] إشارة إلى مرجع الضمير، وقوله: «ثلاثة» إشارة إلى أن مجموع قوله: «رفع ونصب وجر» خبر واحد، فيكون العطف مقدما على الحمل ويصح حمله على قوله: «أنواعه» كما في قولك: «البيت سقف وجدران».

الإعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية أصلا[1] بخلاف الضمة والفتحة
تأكيد لما يفهم من الاختصاص من الجزء السلبي.
والكسرة فإنها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الإعرابية على قلّة (فالرفع) حركة كان أو حرفا (علَم الفاعليّة) أي: علامة كون الشيء فاعلا حقيقة أو حكما[2] ليشمل الملحقات بالفاعل أيضا
قوله «الفاعلية».
كالمبتدأ والخبر وغيرهما (والنصب) حركة كان أو حرفا (علَم المفعوليّة) أي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة أو حكما[3] ليشمل
قوله «المفعولية».
الملحقات به (والجرّ) حركة كان أو حرفا (علَم الإضافة) أي: علامة
أي بالمفعول.
كون الشيء مضافا إليه[4]، وإذا كانت الإضافة بنفسها[5] مصدرا لم

---

(١) قوله: [ولا تطلق على الحركات البنائية أصلا] أي: عند البصرية، وأما عند الكوفية فيستعمل كل واحد من الأسماء المذكورة في كل واحد من الحركات البنائية وغير البنائية والإعرابية وغير الإعرابية.

(٢) قوله: [حقيقة أو حكما] اعلم أن الفاعليّة الحقيقيّة أو الحكميّة حاصلة إذا كان الاسم عمدة فإن كان عمدة كاملة بأن لم يجز حذفها تحققت الفاعليّة الحقيقيّة وإن كان عمدة غير كاملة كالمبتداء والخبر تحققت الفاعليّة الحكميّة لكون تلك العمدة في حكم الفاعل.

(٣) قوله: [مفعولا حقيقة أو حكما] اعلم أن المفعوليّة الحقيقيّة أو الحكميّة حاصلة إذا كان الاسم فضلة فإن كان فضلة كاملة تحقّقت المفعوليّة الحقيقيّة وإن كان فضلة غير كاملة بأن كان عمدة مشابِهة للفضلة كما في اسمِ «إنّ» وخبرِ «كان» وخبرِ «مَا» و«لاَ» المشبّهتين بـ«ليس» واسمِ «لاَ» التي لنفي الجنس تحقّقت المفعوليّة الحكميّة.

(٤) قوله: [أي: علامة كون الشيء مضافا إليه] إنما لم يفسّر الإضافة بكون الشيء مضافا بقرينة المقابلة؛ لأن كون الشيء مضافا يجامع الفاعليّة والمفعوليّة، وإنما لم يقل ههنا: «حقيقة أو حكما»؛ إذ لا يوجد الجرّ في غير المضاف إليه فإن المجرور بحرف الجرّ أيضا مضاف إليه.

(٥) قوله: [وإذا كانت الإضافة بنفسها] جواب سؤال مقدر تقديره: أنه لمَ لم يلحق الياء في الإضافة كما

تحتج إلى إلحاق الياء المصدريّة إليها كما في الفاعليّة والمفعوليّة، وإنما اختص الرفع بالفاعل[1] والنصب بالمفعول والجرّ بالمضاف إليه؛ لأن الرفع ثقيل والفاعل قليل لأنه واحد فأعطي الثقيل القليل، والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لأنها خمسة فأعطي الخفيف الكثير، ولمّا لم يبقَ للمضاف إليه علامة غير الجرّ جُعل علامة له (والعامل) لفظيّا كان أو معنويّا[2] (ما به يتقوم) أي: يحصل[3] (المعنى المقتضي) أي: معنى من المعاني[4] المعتورة على المعرب المقتضية (للإعراب) ففي «جاء زيد» «جاء» عامل إذ به حصل معنى الفاعليّة في «زيد» فجعل الرفع علامة لها،

الحق. أي إلى الإضافة. بيان وجه اختصاص الرفع بالفاعل. أي الجرّ. أي للمضاف إليه. صفة للمعاني. توضيح العامل والمعنى المقتضي والإعراب بالأمثلة. أي للفاعلية.

ألحقها في الفاعلية والمفعولية، وحاصل الجواب أنه لا حاجة فيها إلى إلحاق الياء بها لجعلها مصدرا لكونها بنفسها مصدرا بل لم يصحّ الإلحاق كما لا يخفى، بخلاف الفاعل والمفعول فإنه لا بدّ فيهما من الإلحاق؛ لأن الرفع ليس علَما للفاعل بل لصفته أي: لكونه فاعلا، وقس عليه النصب.

(١) قوله: [وإنما اختص الرفع بالفاعل الخ] هذا الاختصاص إضافي بالنسبة إلى المفاعيلِ والمضافِ إليه لوجود الرفع في غير الفاعل من الملحقات، والملحقات غير داخلة في الفاعل ههنا بدليل قوله: «لأنه واحد» وقوله: «لأنها خمسة».

(٢) قوله: [لفظيّا كان أو معنويّا] يعني: أن المراد بالعامل أعمّ من أن يكون لفظيّا أو معنويّا فلا يرد خروج العامل المعنويّ بحكم التبادر.

(٣) قوله: [أي: يحصل] إنما فسّر التقوّم بالحصول؛ لأن المعاني المعتورة لا تقوم بالعامل بل تحصل بسببه وتقوم بالمعرب.

(٤) قوله: [أي: معنى من المعاني] إشارة إلى أن اللام للعهد الذهني وهو في معنى النكرة، وقوله: «المعتورة» إشارة إلى أن كون المعاني مقتضية للإعراب إنما هو سبب اعتوارها على المعرب.

وفي «رأيت زيدا» «رأيت» عامل[1] إذ به حصل معنى المفعوليّة في «زيد» فجعل النصب علامة لها، وفي «مررت بزيد» الباء عامل[2] إذ به حصل معنى الإضافة في «زيد» فجعل الجرّ علامة لها (فالمفرد المنصرف) أي: الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا[3] ولا غير منصرف كـ«زيد» و«رجل» (و) وكذا (الجمع المكسّر المنصرف) أي: الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما[4] ولم يكن غير منصرف كـ«رجال» و«طلبة»، فالإعراب في هذين القسمين من الاسم على الأصل من وجهين[5] أحدهما أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحرَكة[6] والإعراب فيهما بالحرَكة،

أي للمفعولية.
إشارة إلى أن المفرد هاهنا مقابل للمثنى والمجموع.
أي في ذلك الجمع.
أي في المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف.

---

(١) قوله: [«رأيت» عامل] واعلم أن في عامل الفضلات اختلافا، فقال الفرّاء: هو الفعل مع الفاعل، وقال هشام بن معاوية: هو الفاعل، وقال البصريون: العامل هو الفعل وهو المعتمد عليه، وقد تسامح الشارح في جعل «رأيت» بتمامه عاملا أو اختار مذهب الفرّاء.

(٢) قوله: [الباء عامل] أي: في لفظه، وأمّا في محلّه فالعامل هو الفعل ومحلّه النصب وهذا إذا كان حرف الجرّ مذكورا، وأمّا إذا لم يكن مذكورا كـ«غلام زيد» فمنهم من قال إن المقدّر عامل وجاز إعمال حرف الجرّ المقدّر؛ لأنه ليس نسيا منسيّا فإن المضاف قائم مقامه دالّ عليه، ومنهم من قال إن المضاف عامل؛ لأن الحرف صار نسيا منسيّا ولذا يكتسب المضاف التعريف والتخصيص من المضاف إليه.

(٣) قوله: [لم يكن مثنى ولا مجموعا] إشارة إلى أن المراد بالمفرد ما يقابل المثنّى والمجموع.

(٤) قوله: [لم يكن بناء الواحد فيه سالما] أي: الذي لم يكن ملحقا بآخر واحده واو ونون ولا ألف وتاء، فيخرج عنه مثل «سنون» و«ضربات»، ويدخل فيه مثل «فلك» جمعا لـ«فلك».

(٥) قوله: [على الأصل من وجهين] لأن المفرد أصل بالنسبة إلى المثنّى والمجموع والجمع المكسّر ملحق به لاختلاف صيغه كالمفردات، والمنصرف أصل بالنسبة إلى غير المنصرف.

(٦) قوله: [أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحرَكة] إنما كان أصل الإعراب أن يكون بالحركة؛ لأنه أخفّ

وثانيهما أنه إذا كان الإعراب بالحرَكة فالأصل أن يكون بالحرَكات الثلاث في الأحوال الثلاث والإعراب فيهما بالحرَكات الثلاث في الأحوال الثلاث، فالإعراب فيهما (**بالضمة رفعا**) أي: حالة الرفع (**والفتحة نصبا**) أي: حالة النصب (**والكسرة جرا**) أي: حالة الجرّ، فنصب قوله «رفعا ونصبا وجرّا» على الظرفيّة بتقدير مضاف، ويحتمل النصب[1] على الحاليّة أو المصدريّة، فالقسم الأوّل مثل «جاءني رجلٌ» و«رأيت رجلاً» و«مررت برجلٍ»، والقسم الثاني مثل «جاءني طلبةٌ» و«رأيت طلبةً» و«مررت بطلبةٍ» (**جمع المؤنث السالم**) وهو ما يكون بالألف والتاء[2] واحترز به عن المكسّر فإنه قد عُلم (**بالضمّة**) رفعا

الضمة والفتحة والكسرة. الرفع والنصب والجرّ. أي في القسمين. إشارة إلى وجه نصب «رفعا». تفريع على التفسير في المواضع الثلاثة. وهو المفرد المنصرف. هو الجمع المكسّر المنصرف. أي بالسالم. إعرابه. أي حالة الرفع.

وأخصر من الحرف، ولأنا لما افتقرنا إلى علامات تدل على المعاني وكانت الكلم مركبة من الحروف وجب أن يكون العلامات غير الحروف، ولأن الأنسب أن يكون الدالّ على صفة الشيء كالصفة للدالّ عليه، فإن كان الإعراب بالحرف فلعلّة، وكذا الأصل في الإعراب أن يكون لفظيا فإن كان تقديريا فلعلّة.

(١) قوله: [**ويحتمل النصب الخ**] استيناف أو عطف على التفسير بحسَب المعنى أي: هذا القول يحتمل النصب على الظرفية بتقدير المضاف، ويحتمل النصب على الحالية بتأويله بـ«مرفوعين ومنصوبين ومجرورين» أو على المصدرية بتقدير «أُعربا إعرابَ رفع ونصب وجرّ».

(٢) قوله: [**ما يكون بالألف والتاء**] إشارة إلى أن المراد بجمع المؤنث السالم ما يسمّى به في الاصطلاح وهو ما جُمع بالألف والتاء الزائدتين سواء كان مفرده مذكرا أو مؤنثا فلا يدخل فيه نحو «سنين وأوقات وأموات وقضاة» جمع «سنة ووقت وميت وقاض» فإنها ليست جموع المؤنث السالمة اصطلاحا، ولا يخرج منه مثل «مرفوعات» جمع «مرفوع» فإنه جمع المؤنث السالم في عرفهم، ثم الجمع أعمّ من أن يكون جمعا بحسَب الحال أو بحسَب الأصل كـ«عرفات» فإنه في الأصل جمع «عرفة» ثمّ صار علَما للجبل.

(**والكسرة**) نصبا وجرّا فإن النصب فيه تابع للجرّ[١] إجراءً للفرع على
علة لإعراب جمع المؤنث بالكسرة نصبا. أي في جمع المؤنث السالم.
وتيرة الأصل الذي هو جمع المذكر السالم فإن النصب فيه تابع للجرّ
أي طريقة.
كما سيجيء ذكره مثل «جاءتني مسلماتٌ» و«رأيت مسلماتٍ» و«مررت
بمسلماتٍ» (**غير المنصرف بالضمّة**) رفعا (**والفتحة**) نصبا وجرّا، فالجرّ
فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو «جاءني أحمدُ» و«رأيت أحمدَ»
أي وجه كونه فيه تابعا له.
و«مررت بأحمدَ» (**أخوك وأبوك وحموكِ**) بكسر الكاف؛ لأن الحم قريب
ضبط الحركة. علة لكسر الكاف.
المرأة من جانب زوجها[٢] فلا يضاف إلاّ إليها (**وهنوك**) والهن الشيء
المنكر الذي يُستهجن ذكره كالعورة[٣] والصفات الذميمة والأفعال
أي يستقبح. الغليظة. كالكذب. كشرب الخمر.
القبيحة، وهذه الأسماء الأربعة منقوصات واويّة[٤] (**وفوك**) وهو أجوف
تحقيق الصيغة. تحقيق الصيغة.
واويّ لامه هاء؛ إذ أصله «فوه»[٥] (**وذو مال**) وهو لفيف مقرون بالواوين؛
تحقيق الصيغة.

---

(١) قوله: [**فإن النصب فيه تابع للجرّ**] تعليل لإعراب جمع المؤنث السالم بالكسرة نصباً، وقوله: «إجراءً الخ» علّة لجعل النصب في جمع المؤنث السالم تابعا للجرّ، ثم معنى كون النصب تابعا للجرّ أن يعرب حالة النصب بما يعرب به حالة الجرّ، وقس عليه معنى كون الجرّ تابعا للنصب، والوتيرة كالطريقة لفظا ومعنى.

(٢) قوله: [**قريب من المرأة من جانب زوجها**] كأبي الزوج وأخيه، وقد يطلق على أقارب الزوجة فقوله: «فلا يضاف إلاّ إليها» مبنيّ على الغالب.

(٣) قوله: [**كالعورة**] أي: الغليظة أعني: السوأتين، وقيل: هو كناية عن الفرج خاصّة، والصفات الذميمة كالكذب والغيبة والنميمة، والأفعال القبيحة كالزنا وشرب الخمر وغيرهما.

(٤) قوله: [**منقوصات واويّة**] فأصل أب: أَبَوٌ كعَصَوٍ بدليل «أَبَوَانِ»، وكان القياس قلب الواو ألفا كما في «عصا» إلاّ أنهم حذفوها على غير القياس، وقس عليه البواقي.

(٥) قوله: [**إذ أصله «فَوْه»**] على وزن «قَوْس» بدليل تكسيره على «أفواه» وتصغيره على «فُوَيه»، فحذفت

إذ أصله «ذوو»[1]، وإنما أضيف «ذو» إلى الاسم الظاهر دون الكاف؛ لأنه لا يضاف إلاّ إلى أسماء الأجناس[2]، فإعراب هذه الأسماء الستة[3] (بالواو) رفعا (والألف) نصبا (والياء) جرّا، ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبّرة إذ مصغّراتها[4] معربة بالحركات نحو «جاءني أُخَيُّك» و«رأيت أُخيَّك» و«مررت بأُخيِّك» وموحّدة إذ المثنّى والمجموع منها معرب بإعراب التثنية والجمع[5]، وإنما لم يصرّح بهذين القيدين اكتفاءً بالأمثلة (مضافة) لأنها إذا كانت مكبّرة وموحّدة ولم تكن مضافة أصلا فإعرابها بالحركات نحو «جاءني أخٌ» و«رأيت أخًا» و«مررت بأخٍ» فينبغي أن

بيان لنكتة تغيير الأسلوب. ٢ — أي حالة الرفع. — عطف على مكبّرة. — أي المكبّرة والموحّدة. لأن الأمثلة وردت مكبّرة — المصنف.

الهاء على غير القياس وضمّ الفاء لمناسبة الواو.

(١) قوله: [إذ أصله «ذوو»] فحذفت الواو الثانية وجوبا للتخفيف وضمّ الذال للإتباع.

(٢) قوله: [إلاّ إلى أسماء الأجناس] كالعلم والمال والذهب؛ وذلك لأن الغرض من وضعه التوصل إلى جعل اسم الجنس وصفا فإنه لم يتيسّر لهم أن يقولوا «رجل مال» مثلا فجعلوه وصفا بواسطة «ذو» فقالوا «رجل ذو مال».

(٣) قوله: [فإعراب هذه الأسماء الستة] في وصف اسم الإشارة بوصف عام إشارة إلى أن المراد الأسماء المذكورة لا بخصوصها بل بعمومها، وكثيرا ما يجرى الحكم على شخص ويراد به الحكم على نوعه كما في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾ [البقرة:٢٥].

(٤) قوله: [إذ مصغّراتها الخ] أي: ما يصغّر منها ففيه تغليب، وقوله: «أخيّك» أصله: «أُخَيْوُك» وإعلاله ظاهر، وقوله: «وموحّدة» عطف على قوله: «مكبّرة».

(٥) قوله: [معرب بإعراب التثنية والجمع] أمّا المثنّى فنحو «جاء أخوَاك» و«رأيت أخوَيْك» و«مررت بأخوَيْك»، وأما المجموع فإن كان جمعا مكسّرا أعرب بالحركات على الأصل نحو «جاء إخوتُك» و«رأيت إخوتَك» و«مررت بإخوتك»، وإن كان جمعا مصححا أعرب بالواو والياء نحو «جاء أخون» و«رأيت أخين» و«مررت بأخين»، ولا يجمع منها هذا الجمع إلاّ الأب والأخ والحم.

تكون مضافة ولكن (إلى غير ياء المتكلّم) لأنها إذا كانت مضافة إلى ياء المتكلّم فحالها كسائر الأسماء المضافة إليها[1]، ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال؛ لئلا يتوهم اشتراط إضافتها بكونها إلى الكاف[2] وإنما جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف؛ لأنهم لمّا جعلوا إعراب المثنّى[3] وجمع المذكّر السالم بالحروف أرادوا أن يجعلوا إعراب بعض الآحاد أيضاً كذلك لئلاّ يكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامّة، وإنما اختاروا أسماء ستة[4]؛ لأن إعراب كلّ من المثنّى والمجموع ثلاثة

أي إلى الياء. أي الإضافة. أي في شرط الإضافة إلى غير الياء المتكلم. أي الأسماء الستّة. أي الأسماء الستّة. متعلق بـ«جعل». أي بالحروف. أي المثنى والمجموع.

---

(١) قوله: [فحالها كسائر الأسماء المضافة إليها] أي: فحال تلك الأسماء كباقي الأسماء التي أضيفت إلى ياء المتكلم في كون إعرابها بالحركات التقديرية عند المصنف نحو «جاء أخي» و«رأيت أخي» و«مررت بأخي»، وإنما لم يقل: «فإعرابها الخ» كما هو الظاهر بل قال: «فحالها الخ» ليشمل مذهب من يجعل المضاف إلى ياء المتكلم مبنيا كعبد القاهر الجرجاني فللّٰه درّ الشارح.

(٢) قوله: [اشتراط إضافتها بكونها إلى الكاف] فإنه إذا فهم القاري اشتراط كونها مكبّرة وموحّدة ومضافة إلى غير ياء المتكلم من الأمثلة لكونها فيها كذلك لتوهّم اشتراط كونها مضافة إلى الكاف لكونها فيها كذلك، وليس كذلك.

(٣) قوله: [لأنهم لمّا جعلوا إعراب المثنى الخ] جواب سؤال تقديره: أن هذه الأسماء مفردة والمفرد أصل المثنّى والمجموع فينبغي أن يجعل إعرابها بالحركات على الأصل فلمَ جعلوا إعرابها بالحروف، وحاصل الجواب أنهم لو جعلوا إعرابها بالحركات لحصلت بين المثنّى والمجموع وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامّة لكون إعراب جميع المفردات بالحركات وإعرابهما بالحروف مع أن المناسَبة بين المفردات وبين المثنّى والمجموع مرغوب إليها لكونها أصلهما فأعرب بعض المفردات إعرابهما طلبا لتلك المناسبة.

(٤) قوله: [وإنما اختاروا أسماء ستّة الخ] جواب سؤال تقديره: أنهم لم اختاروا لطلب المناسبة أسماء ستّة لا خمسة ولا سبعة، وحاصل الجواب أن هذا الإعراب للتناسب بين المفردات وبين المثنّى والمجموع فالرعاية من كل وجه مطلوبة فأخذوا في مقابلة كل واحد من أحوالهما اسما فصار الأسماء ستّة.

فجعلوا في مقابلة كلّ إعراب اسماً، وإنما اختاروا هذه الأسماء الستّة لمشابهتها المثنّى والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدّد(١) ولوجود
أي لمناسبة هذه الأسماء.
حرف صالح للإعراب في أواخرها حين الإعراب سماعاً، بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز كـ«يد» و«دم» فإنه لم يسمع فيها[٢] من العرب
٢ أي المحذوفة الأواخر.
إعادة الحروف المحذوفة عند الإعراب (المثنّى) وما يلحق به[٣] (و) هو
إشارة إلى أن «كلا» ليس للمثنى بل محلق به وكذا ٣«اثنان».
(كلا) (٢) وكذا «كلتا»(٣) ولم يذكره[٤] لكونه فرع «كلا» (مضافا) أي: حال
إشارة إلى أن قيد كونه مضافا راجع إلى «كلا» خاصة.
كون «كلا» و«كلتا» مضافا (إلى مضمر) وإنما قيّد بذلك لأن «كلا»
أي بقوله «مضافا».
باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات، ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف، فروعي فيه كلا الاعتبارين فإذا أضيف
أي في «كِلا». أي اعتبار اللفظ واعتبار المعنى.
إلى المظهر(٤) الذي هو الأصل روعي جانب لفظه الذي هو الأصل
لا يخفى ما فيه من لطافة بيان المناسبة. أي لفظ «كلا».

---

(١) قوله: [في كون معانيها منبئة عن تعدد] أي: لا ألفاظها وإلاّ لكانت ملحقة بالمثنّى، وإنما كانت معانيها منبئة عن التعدد لأن كل واحد منها يدل على معنى وذلك المعنى ينبئ عن أمر آخر كالأخ ينبئ عن الأخ والأب عن الابن والحم عن المرأة والفم والهن عن صاحبيهما وذو أعني الصاحب عمّا يصاحبه، بخلاف «غد» فإنّ معناه غير منبئ عن التعدّد وإن كان في آخره حرف صالح للإعراب؛ إذ أصله «غدو» حذف الواو بلا عوض.

(٢) قوله: [هو (كلا)] فإنه ليس بمثنّى؛ إذ لم يثبت «كِلّ» في المفرد، ولجواز رجوع ضمير الواحد إليه قال الله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ اٰتَتْ اُكُلَهَا﴾ [الكهف:٣٣]، وللزوم الألف في الأحوال الثلاث حال الإضافة إلى المظهر.

(٣) قوله: [وكذا «كلتا»] على وزن «فِعْلَى» والألف للتأنيث، وإنما جيء بألف التأنيث بعد التاء؛ لأن التاء لم تتمحّض للتأنيث فإنها بدل من اللام لوقوعها موقع اللام، ولهذا لم ينفتح ما قبلها مع أن التاء يجب انفتاح ما قبلها، كما في تاء «أخت» و«بنت» فإنها لا تنقلب هاءً في الوقف لكونها بدلا من الواو غير متمحضة للتأنيث.

(٤) قوله: [فإذا أضيف إلى المظهر الخ] ويجب أن يكون ما أضيف إليه معرفة؛ لأن وضعهما للتأكيد ولا يؤكّد

⇦

وأعرب بالحركات التي هي الأصل لكن تكون حركاته تقديريّة؛ لأن
استدراك لدفع توهم كون الحركات لفظية.
آخره ألف تسقط بالتقاء الساكنين[1] نحو «جاءني كلا الرجلين» و«رأيت
علة لتقدير الإعراب.
كلا الرجلين» و«مررت بكلا الرجلين»، وإذا أضيف إلى المضمر الذي
لا يخفى ما فيه أيضا من اللطافة.
هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع وأعرب بالحروف التي هي
أي معنى كِلا.
الفرع نحو «جاءني كلاهما» و«رأيت كليهما» و«مررت بكليهما»، فلذلك
أي لكون إعراب «كلا» بالحروف عند إضافته إلى المضمر خاصة.
قيّد[2] كون إعرابه بالحروف بكونه مضافا إلى مضمر (**واثنان**) وكذا
أي إعراب «كِلا».
«اثنتان» و«ثنتان»، فإن هذه الألفاظ[3] وإن كانت مفردة[4] لكنّ صورتها
تعليل لإعراب هذه الأسماء بالحروف وإلحاقها بالمثنى.
صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فألحقت بها (**بالألف**) رفعا (**والياء**)
أي بالتثنية. أي في حالة الرفع.
المفتوح ما قبلها نصبا وجرّا كما سيجيء (**جمع المذكّر السالم**) والمراد
به ما سمّي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون، فيدخل فيه نحو
جمع. بجمع المذكر السالم. بيان جمع سمي بجمع المذّكر السالم اصطلاحا. أي في الجمع.
«سنين» و«أرَضين» ممّا لم يكن واحده مذكرا لكن يجمع بالواو والنون[5]
جمع سَنة. جمع أرْض.

بالتأكيد المعنوي إلاّ المعارف، وإنما كان المظهر أصلا بالنسبة إلى المضمر لعدم احتياجه إلى مرجع.

(١) قوله: [**تسقط بالتقاء الساكنين**] أي: تسقط في اللفظ دون الخط والكتابة، وعن بعضهم أنه في الخط يكون بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرّا، وفي لغة كنانة يعرب إعراب المثنّى مطلقا سواء أضيف إلى مضمر أو مظهر.

(٢) قوله: [**فلذلك قيّد الخ**] أي: لكون إعرابه بالحروف إذا أضيف إلى مضمر قيّد الخ.

(٣) قوله: [**فإن هذه الألفاظ**] أي: كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان.

(٤) قوله: [**وإن كانت مفردة**] إذ لم يثبت «كِلّ» حتى يكون «كلا» مثنّاه فكان مفرداً، وقس عليه البواقي.

(٥) قوله: [**لكن يجمع بالواو والنون**] وضابطة هذا الباب أن كل اسم ثلاثيّ حذف لامه وعوّض عنه تاء التأنيث يجمع جمع المذكر السالم كما في «سنون» فإنه جمع سنة أصله «سنو»، وكذا القول في نظائرها نحو عضة وعضون، وعزة وعزون، وثبة وثبون، وقلة وقلون، في التنزيل العزيز: ﴿جَعَلُوا الْقُرْاٰنَ عِضِيْنَ﴾

⇦

(و) ما ألحق به وهو («أولو») جمع «ذو» لا عن لفظه(1) (و«عشرون» وأخواتها) أي: نظائرها السبع(2) وهي ثلاثون إلى تسعين، وليس «عشرون» جمع عشرة ولا «ثلاثون» جمع ثلاثة، وإلاّ لصحّ إطلاق(3) عشرين على ثلاثين؛ لأنه ثلاثة مقادير العشرة، وإطلاق ثلاثين على التسعة؛ لأنها ثلاثة مقادير الثلاثة وعلى هذا القياس البواقي، وأيضاً هذه الألفاظ(4) تدلّ على معان معيّنة ولا تعيين في الجموع (بالواو) رفعا (والياء) المكسور ما قبلها نصبا وجرّا، وإنما جعل إعراب المثنّى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف؛ لأنهما فرعان للواحد(5) وفي

أي ما ألحق بجمع المذكر السالم. إشارة إلى أن «أولو» ليس بجمع المذكر السالم وكذا عشرون وأخواتها. أي النظائر السبع. علة للزوم صحة الإطلاق المذكور. عطف على قوله «إطلاق عشرين». أي التسعة. علة للزوم الصحة المذكورة. وهي أربعون إلى تسعين. أي في حالة الرفع. أي في حالتي النصب والجرّ. تعليل لجعل إعراب المثنى والمجموع بالحروف. متعلّق بـ«جعل».

[الحجر:٩١] و﴿عَنِ الشِّمَالِ عِزِيْنَ﴾ [المعارج:٣٧].

(١) قوله: [لا عن لفظه] فلا يكون جمعا سالما لأنه يجب أن يكون مفرده عن لفظه، وعلى هذا ينبغي أن يذكر «أولات» مع جمع المؤنث السالم ملحقة به؛ لأنها جمع «ذات» لا عن لفظها، وأمّا «ذوو» فهو جمع سالم ولذا لم يعدّه من ملحقاته، وإنما يكتب «أولو» الواو بعد الهمزة حملا على «أولي»، وأمّا كتابتها فيه فلئلاّ يلزم الالتباس بـ«إلى» الجارّة.

(٢) قوله: [أي: نظائرها السبع] إشارة إلى أن المراد بالأخت المثل والنظير بطريق الاستعارة المصرّحة.

(٣) قوله: [وإلاّ لصحّ إطلاق الخ] فإن الجمع يجب أن يصحّ إطلاقه على ثلاثة أفراد مفرده، فلو كان «عشرون» جمع «عشرة» وثلاثة أفرادها هي ثلاثون وجب أن يصحّ إطلاق عشرين على ثلاثين، وهو باطل.

(٤) قوله: [وأيضاً هذه الألفاظ الخ] أي: الأعداد المذكورة الخ، وهذا دليل ثان لنفي كونها جمعا، حاصله أن المجموع من حيث إنه مجموع مع قطع النظر عن القرائن لا يدلّ على عدد معيّن بخلاف هذه الأعداد فإن التعيين معلوم منها عند الإطلاق بلا قرينة، وعلى هذا لا يرد أن الجمع في مثل «رجال ثلاثة» يدلّ على عدد معيّن.

(٥) قوله: [لأنهما فرعان للواحد] هذا الدليل مخصوص بالمثنّى والمجموع ويثبت كون إعراب الملحقات

آخرهما حرف يصلح للإعراب وهو علامة التثنية والجمع[1]، فناسب أن يجعل ذلك الحرف إعرابهما ليكون إعرابهما فرعا لإعرابه كما أنهما فرعان له، لأن الإعراب بالحروف فرع للإعراب بالحركة، ولمّا جعل إعرابهما بالحروف وكان حروف الإعراب ثلاثة وإعرابهما ستة ثلاثة للمثنى وثلاثة للمجموع، فلو جعل[2] إعراب كلّ واحد منهما بتلك الحروف الثلاثة لوقع الالتباس ولو خُصّ المثنّى بها[3] بقي المجموع بلا إعراب ولو خُصّ المجموع بها بقي المثنّى بلا إعراب فوُزّعت عليهما بأن جعلوا الألِفَ علامة الرفع في المثنّى[4]؛ لأنه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو «يضربان» و«ضربا»، والواوَ علامة الرفع في المجموع؛ لأنه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو «يضربون» و«ضربوا»، وجعلوا إعرابهما بالياء حال الجرّ على الأصل[5]، وفرقوا بينهما بأن فتحوا ما قبل

أي التثنية والجمع. أي المثنى والجمع. أي الحرف الصالح للإعراب. أي إعراب المثنى والجمع. أي لإعراب الواحد. أي للواحد. تحقيق لتوزيع الحروف الإعرابية على المثنى والجمع وبيان لوجه حمل النصب فيهما على الجرّ. أي إعراب المثنى والجمع. في المثنى والجمع. أي بتلك الحروف الثلاثة. من التوزيع بمعنى التقسيم. تصوير للتوزيع. تعليل للجعل المذكور. عطف على الألف. تعليل لجعل الواو علامة الرفع في المجموع. أي المثنى والجمع. أي بين التثنية والجمع.

بهما بالحروف بالمقايسة، ولذا قال العصام: الأولى ترك قوله: «مع ملحقاته».

(١) قوله: [وهو علامة التثنية والجمع] أي: حرف من شأنه أن يكون علامة وإن لم يكن علامة بالفعل فيشمل الملحقات، ويجوز أن يحمل الكلام على حذف المعطوف أي: علامة التثنية والجمع وما على صورتهما.

(٢) قوله: [فلو جعل الخ] جواب «لمّا»، وفي بعض النسخ: «فلو جعلوا».

(٣) قوله: [ولو خُصّ المثنّى بها] أي: ولو امتاز المثنّى بتلك الحروف الخ، فالباء داخلة على المقصور، وكذا قوله: «ولو خصّ المجموع الخ»، وقوله: «وزعت» من التوزيع بمعنى التقسيم.

(٤) قوله: [بأن جعلوا الألفَ علامة الرفع في المثنّى] كما أنها علامة التثنية، والشيء الواحد يجوز أن يكون علامة لشيئين.

(٥) قوله: [وجعلوا إعرابهما بالياء حال الجرّ على الأصل] لأن الياء حاصلة من إشباع الكسرة التي هي ⇦

الياء في التثنية لخفّةِ الفتحة وكثرةِ التثنية[1] وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلّة المجموع، وحملوا النصب على الجرّ[2] لا على الرفع لمناسبة النصب الجرّ لوقوع كلّ منهما فضلة في الكلام[3]، ولما فرغ من تقسيم الإعراب إلى الحركة والحرف وبيانِ مواضعهما المختلفة[4] شرع في بيان مواضع الإعراب اللفظيّ والتقديريّ اللذَين أشير إلى تقسيمه إليهما فيما سبق[5] ولمّا كان التقديريّ[6] أقلّ أشار إليه أوّلاً ثمّ بيّن أنّ

أي ما قبل الياء. هذا إيفاء لما وعده بقوله «كما سيجيء ذكره». أي من النصب والجرّ. تنشيط للطالب وترغيب له فيما يأتي. إشارة إلى المناسبة بين الكلام السابق واللاحق والربط بينهما. أي تقسيم الإعراب. إلى اللفظي والتقديري. جواب سؤال مقدر. رَوما للاختصار.

الأصل فإعرابهما في حالة الجرّ بالياء يكون على الأصل، واعلم أن التفريق يستعمل في المحسوس والفرق في المعقول، فالمناسب أن يكون قوله: «وفرقوا» من الفرق.

(١) **قوله:** [**وكثرةِ التثنية**] أي: بالنسبة إلى ما جمع بالواو والنون؛ وذلك لأن تحقق هذا الجمع مشروط بثلاثة شروط وهي أن يكون علما لمذكر يعقل أو صفة له والتثنية يتحقق بلا شرط وما كان أقلّ شرطا كان أكثر أفرادا.

(٢) **قوله:** [**وحملوا النصب على الجرّ**] أي: جعلوا الحرف الذي هو علامة الجرّ علامة النصب وهو الياء، وقوله: «لا على الرفع» بأن لم يجعلوا الحرف الذي هو علامة الرفع علامة النصب وهو الألف في المثنّى والواو في المجموع.

(٣) **قوله:** [**فضلة في الكلام**] أي: علامة فضلة بتقدير المضاف فيصح الحمل.

(٤) **قوله:** [**وبيانِ مواضعهما المختلفة**] وهي ستة ثلاثة للإعراب بالحركة وهي المفردُ المنصرف مع جمع المكسر المنصرف وجمعُ المؤنث السالم وغيرُ المنصرف، وثلاثة للإعراب بالحرف وهي الأسماءُ الستة والمثنّى وجمعُ المذكر السالم فتذكّر.

(٥) **قوله:** [**فيما سبق**] في حكم المعرب حيث قال: «لفظا أو تقديرا»، وغرض الشارح من هذا الكلام الإشارة إلى أن الألف واللام في قوله: «التقدير» وقوله: «اللفظيّ» للعهد الخارجيّ، وعلى هذا يكون قول المصـ: «التقدير الخ» بيانا لمحلّ القسمين أو تصريحا بما علم ضمنا.

(٦) **قوله:** [**ولمّا كان التقديريّ الخ**] إشارة إلى وجه تقديم الإعراب التقديريّ على اللفظيّ، وهو أن

اللفظيّ ما عداه فقال (**التقدير**) أي: تقدير الإعراب[1] (**فيما**) أي: في الاسم المعرب الذي[2] (**تعذر**) الإعراب فيه[3] أي: امتنع ظهوره في لفظه[4] وذلك إذا لم يكن الحرف[5] الذي هو محلّ الإعراب قابلا للحركة الإعرابيّة كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره ألف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كـ«العصا» بلام التعريف أو محذوفة بالتقاء الساكنين[6] (**كـ«عصا»**) بالتنوين فإن الألف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة (**و**) كما في الاسم المعرب بالحركة[7]

أي تقدير الإعراب للتعذر. وهو الحرف الآخر. بأن يكون ذلك الحرف ألفا أو كان مشتغلا بحركة أخرى. أي صورتي الوجود والحذف فاللام فيه للعهد الخارجي.

التقديريّ أقلّ أفرادا وأسهل ضبطا بالنسبة إلى اللفظيّ، وإلاّ فالمناسب تقديم اللفظيّ لأصالته.

(١) قوله: [**أي: تقدير الإعراب**] إشارة إلى أن اللام للعهد الخارجيّ أو قائمة مقام المضاف إليه.

(٢) قوله: [**أي: في الاسم المعرب الذي**] إشارة إلى أن «ما» موصولة وليست بمصدرية كما قاله الهندي لأنه يحتاج إلى جعل «في» بمعنى اللام أو إلى تقدير الوقت.

(٣) قوله: [**الإعراب فيه**] إشارة إلى أن فاعل «تعذر» ضمير راجع إلى الإعراب المفهوم من قوله: «التقدير» مع الإشارة إلى أن العائد إلى الموصول محذوف أعني: «فيه».

(٤) قوله: [**أي: امتنع ظهوره في لفظه**] إشارة إلى أن التعذر بمعنى الامتناع فإنه قد يجيء بمعنى التعسّر، وإلى أن المراد بتعذّر الإعراب امتناعُ ظهوره في اللفظ، فلا يرد أنه إذا تعذّر نفسُ الإعراب فكيف يمكن تقديره.

(٥) قوله: [**وذلك إذا لم يكن الحرف الخ**] أي: تقدير الإعراب للتعذر إذا لم يكن الخ، وغرضه من هذا الكلام بيان الموضع الذي يتعذّر فيه ظهور الإعراب في اللفظ.

(٦) قوله: [**أو محذوفة بالتقاء الساكنين**] لأن المحذوف لعلّة في حكم الثابت ولذا لم يجر الإعراب على صاد «عصا»، وقوله: «في الصورتين» أي: في صورتي الوجود والحذف، فاللام فيه للعهد الخارجيّ.

(٧) قوله: [**في الاسم المعرب بالحركة الخ**] خرج به المثنّى والجمع السالم لأنهما معربان بالحرف، وإنما لم يقل: «في الاسم المفرد» مع أنه أخصر؛ ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم، والتحقيق ⇦

المضاف إلى ياء المتكلم نحو (غلامي) فإنه لمّا اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع أن يدخل عليه حركة أخرى[1] بعد دخوله موافِقةً لها أو مخالِفة، فما ذهب إليه بعض[2] من أن إعراب مثل هذا الاسم في حالة الجرّ لفظيّ غير مرضيّ[3] (مطلقا) أي: في الأحوال الثلاث[4] يعني: كون الإعراب تقديريّا في هذين النوعين[5] من الاسم المعرب إنما هو في جميع الأحوال ....

أن لا يخصص «نحو غلامي» بالمضاف إلى ياء المتكلم بل يجعل عبارة عن كلّ ما اشتغل حرف إعرابه بغير إعرابه فيدخل فيه ما هو محكيّ وما هو مجرور بحرف الجرّ.

(١) قوله: [امتنع أن يدخل عليه حركة أخرى] للزوم تحريك حرف واحد في حالة واحدة بحركتين مختلفين وهو محال، وكسرة ما قبل ياء المتكلم للمناسبة مغائرة لكسرة الإعراب.

(٢) قوله: [فما ذهب إليه بعض الخ] أي: إذا كان ما قبل ياء المتكلم مشغولا بالكسرة قبل دخول العامل فما ذهب إليه البعض غير مرضيّ.

(٣) قوله: [غير مرضيّ] لأن الكسرة المناسبة متقدّمة على كسرة الإعراب بمراتب لتقدّمها على العامل المتقدّم على المعنى المقتضي المتقدّم على الإعراب فلا يجوز أن تكون هي إيّاه، لا يقال: إن هذه الكسرة للإعراب ولا يحتاج إلى كسرة أخرى للتناسب اكتفاء بها عنها؛ لأنا نقول: إنّ هذه الكسرة موجودة قبل التركيب مع العامل المقتضي للإعراب.

(٤) قوله: [أي: في الأحوال الثلاث] قوله: «مطلقا» حال من مدخول الكاف، والعامل فيه الفعل المفهوم من الكلام وهو «يقدر»، وتفسير الشارح لا ينافي الحالية لأنه بيان لحاصل المعنى، على أن الحال في معنى الظرف ألا ترى أن معنى «جاء زيد راكبا» أنه جاء في وقت ركوبه أو في حال ركوبه.

(٥) قوله: [يعني: كون الإعراب تقديريّا في هذين النوعين الخ] إشارة إلى أن قوله: «مطلقا» قيد لـ«عصا» و«غلامي» معا وإن كان فائدة التعميم مختصّة بـ«غلامي»؛ فإنّ فائدته الردّ على من قال: إنّ مثل «غلامي» معرب لفظا في حالة الجرّ.

غير مختصّ ببعضها[1] (**أو استثقل**) عطف على قوله «تعذّر» أي: تقدير الإعراب فيما تعذّر أو في الاسم الذي استثقل ظهور الإعراب في لفظه[2]، أي في لفظ الاسم المعرب. وذلك إذا كان محلّ الإعراب[3] قابلا للحركة الإعرابيّة ولكن يكون أي تقدير الإعراب للاستثقال. ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها[4] سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين (**كـ«قاض»**) أو تلك الياء. غيرَ محذوفة كـ«القاضي» (**رفعا وجرّا**) أي: في حالتي الرفع والجرّ[5] لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة (**ونحو «مسلمِيّ»**) عطف على قوله «كـقاض»[6] ....

---

(١) قوله: [**غير مختصّ ببعضها**] ففي تعميم المصنف بقوله: «مطلقا» ردّ على من يخصّص كون الإعراب في مثل «غلامي» تقديريًا بغير حالة الجرّ.

(٢) قوله: [**استثقل ظهور الإعراب في لفظه**] فيه مثل ما مرّ من الكلام تحت قوله: «امتنع ظهوره في لفظه».

(٣) قوله: [**وذلك إذا كان محلّ الإعراب الخ**] أي: تقدير الإعراب للاستثقال الخ، وغرضه من هذا الكلام بيان الموضع الذي يستثقل فيه ظهور الإعراب في اللفظ.

(٤) قوله: [**آخره ياء مكسور ما قبلها**] ولم يكن مضافا إلى ياء المتكلم؛ إذ نحو «قاضِيّ» من قسم المتعذر لا المستثقل.

(٥) قوله: [**أي: في حالتي الرفع والجرّ**] إشارة إلى أن قوله: «رفعا وجرّا» ظرف للاستثقال لا حال كما جوّزه الهندي، وقوله: «لا في حالة النصب» إشارة إلى أن قوله: «رفعا وجرّا» احتراز عن حالة النصب فإن الفتحة لا تستثقل في «قاض» في حالة النصب؛ لأنها أخف الحركات.

(٦) قوله: [**عطف على قوله: «كـقاض»**] أي: مرفوع معطوف على الجارّ والمجرور لا على المجرور وحده وإلاّ فيكون التقدير: «وكنحو مسلميّ» وهذا مستدرك في الظاهر.

يعني تقدير الإعراب للاستثقال[1] قد يكون في الإعراب بالحركة وقد
هذه العناية لبيان نكتة المجيء بـ«نحو» مَعَ جواز العطف بدونه.
يكون في الإعراب بالحرف نحو «مسلميّ»، بخلاف تقدير الإعراب
للتعذّر فإنه مختصّ بالإعراب بالحرَكة (رفعا) يعني: تقدير الإعراب في
أي تقدير الإعراب للتعذر. العناية لبيان الحصر المفهوم بالاكتفاء بـ«رفعا» في معرض بيان الأحوال.
نحو «مسلميّ» إنما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجرّ[2] نحو
«جاءني مسلميّ»، فإنّ أصله «مسلموي» بسقوط النون بالإضافة فاجتمع
إثبات لكون إعرابه تقديريا رفعا ولفظيا نصبا وجرا.
الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياءً[3] وأدغمت الياء في
وهو الواو.
الياء وكسر ما قبل الياء، فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ
فصار الإعراب في حالة الرفع تقديريّا[4] بخلاف حالتي النصب والجرّ فإنّ
الإدغام لا يُخرج الياء عن حقيقتها فإنّ الياء المُدغَمة أيضاً ياء، وقد
يكون الإعراب بالحروف تقديريّا في الأحوال الثلاث ....
الرفع والنصب والجرّ.

---

(١) قوله: [**يعني تقدير الإعراب للاستثقال الخ**] يريد الشارح أن المصنف أراد التنبيه على أن تقدير الإعراب للاستثقال نوعان بخلاف تقدير الإعراب للتعذر فإنه نوع واحد.

(٢) قوله: [**دون النصب والجرّ**] فإنهما على حالهما تقول: «رأيت مسلمِيّ» و«مررت بمسلمِيّ» فيكون الإعراب في الرفع تقديريّا وفي النصب والجرّ لفظيّا.

(٣) قوله: [**فانقلبت الواو ياءً**] إنما انقلبت الواو ياءً دون الياء واوا؛ لأن الغرض من الإعلال والإدغام هو التخفيف في الكلام وهو في انقلاب الأثقل إلى الأخفّ دون عكسه.

(٤) قوله: [**فصار الإعراب في حالة الرفع تقديريّا**] وذلك لأن الدلالة على الرفع من خصوصية الواو وقد زالت عن التلفّظ، ولا يجوز أن يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها في الدلالة على الرفع كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلا عن الفتحة في الدلالة على النصب؛ لأن الزائل بالإعلال في حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان لكلمة واحدة إعرابان لفظيّ وتقديريّ، بخلاف فتحة الجمع فإنها غير ثابتة تقديرا.

في مثل[1] «جاءني أبو القوم» و«رأيت أبا القوم» و«مررت بأبي القوم»، فإنه لما سقط حروف الإعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الإعراب لفظا بل صار تقديريّا[2] (واللفظيّ) أي: الإعراب المتلفّظ به (فيما عداه) يعني: فيما عدا ما ذكر[3] ممّا تعذّر فيه الإعراب أو استثقل، ولمّا ذكر في تفصيل المعرب[4] المنصرفَ وغيرَ المنصرف وكان غير المنصرف أقلَّ من المنصرف[5] وبمعرفتِهٖ يُعرَف المنصرف[6] على قياس الإعراب التقديريّ واللفظيّ[7] عرّف غيرَ المنصرف واكتفى بتعريفه فقال ....

وإنما تركه المصنف لكون التقدير فيه لعارض التقاء الساكنين. الإعراب. كشف للإعراب اللفظيّ. فيه.

---

(١) قوله: [في مثل الخ] أي: فيما كان إعرابه بالحروف ولاقى مدّةُ آخرِه ساكنا بعدها، وإنما لم يذكره المصـ لأن التقدير فيه باعتبار عارض، وكأنّ الياء في مثل «غلامِيْ» و«مسلمِيّ» لشدّة امتزاجها بالكلمة ليست عارضة.

(٢) قوله: [بل صار تقديريّا] إذ المراد بالإعراب اللفظيّ ما يتلفّظ به وبالتقديريّ ما بخلافه.

(٣) قوله: [يعني: فيما عدا ما ذكر الخ] جواب عمّا يقال: إن ضمير «عداه» راجع إلى شيئين: ما تعذّر فيه الإعراب وما استثقل الإعراب فيه، فالمناسب أن يقال: «فيما عداهما»، وحاصل الجواب أن إفراد الضمير باعتبار «ما ذكر» للاختصار، وهذا شائع في كلامهم.

(٤) قوله: [ولمّا ذكر في تفصيل المعرب الخ] غرضه من هذا الكلام بيانُ ارتباط بحث غير المنصرف بما قبله وبيانُ نكتةِ ذكرِ غير المنصرف وتركِ ضدّه.

(٥) قوله: [وكان غير المنصرف أقلَّ من المنصرف] أي: أقلّ أفرادا منه؛ وذلك لِما عرفت أنه كلّما كان الشيء أكثر شروطا كان أقلّ أفرادا وغير المنصرف مشروط بوجود العلتين أو الواحدة القائمة مقامهما فيه.

(٦) قوله: [وبمعرفته يُعرّف المنصرف] لأن المعرب عند المصـ ينحصر في المنصرف وغير المنصرف، فإذا علم غير المنصرف بأنه ما فيه علتان الخ علم أن المنصرف ما لا يكون كذلك.

(٧) قوله: [على قياس الإعراب التقديريّ واللفظيّ] أي: كما أن الإعراب التقديريّ أقلّ من اللفظيّ وبمعرفة محالّ الأوّل يعرف محالّ الثاني كذلك غيرُ المنصرفِ والمنصرفُ.

(**غير المنصرف ما**) أي: اسم معرب[1](**فيه علّتان**) تؤثّران باجتماعهما واستجماعِ شرائطهما فيه[2] أثرا سيجيء ذكره[3] (**من**) عِلَل (**تسع أو**) علّةٌ (**واحدةٌ منها**) أي: من تلك التسع (**تقوم**) هذه العلّة الواحدة (**مقامهما**) أي: مقام هاتين العلّتين بأن تؤثّر وحدَها تأثيرهما[4] (**وهي**) أي: العلل التسع مجموعُ ما في هذين البيتين[5] من الأمور التسعة لا كلّ واحد منها حتّى يقال لا يصحّ الحكم على العلل التسع بكلّ واحد من هذه الأمور، وذلك المجموع شعر (**عدل ووصف وتأنيث ومعرفة ÷ وعجمة ثم جمع ثم تركيب**) والعدول في عطف هاتين العلّتين (أي الجمع والتركيب.) من الواو إلى «ثمّ» لمجرّد المحافظة[6] على الوزن (**والنون زائدة من قبلها ألف ÷ ووزن فعل**

---

(١) قوله: [**أي: اسم معرب**] إشارة إلى أن «ما» موصوفة لا موصولة؛ وذلك لأن حق الخبر أن يكون نكرة، وفيه دفع النقض بـ«ضربت» و«حضار» فإن الأول فعل والثاني مبني.

(٢) قوله: [**واستجماع شرائطهما فيه**] إشارة إلى أنه لا يبطل التعريف بنحو «نوح» و«هند» منصرفين؛ فإنه لم يستجمع فيهما الشرط الثاني للعجمة والمؤنّث المعنويّ وهو تحرّك الأوسط، ولا بـ«ضاربة» صفةً.

(٣) قوله: [**أثرا سيجيء ذكره**] وهذا الأثر هو منع الكسرة والتنوين عنه، وقوله: «علل» إشارة إلى الموصوف المحذوف، وكذا قوله: «علّة»، وقولُه: «أي: من تلك التسع» إشارة إلى مرجع الضمير، وكذا قوله: «هذه العلّة الواحدة» وقوله: «أي: مقام هاتين العلّتين».

(٤) قوله: [**بأن تؤثر وحدها تأثيرهما**] تصوير لقيام العلّة الواحدة مقام العلّتين.

(٥) قوله: [**أي: العلل التسع مجموع ما في إلخ**] إشارة إلى أن العطف مقدّم على الحكم في البيتين كقولك: «البيت سقف وجدران»، وقوله: «من الأمور التسعة» بيان لـ«ما»، وأوله: موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ÷ ثنتان منها فما للصرف تصويب، وهذه الأبيات لأبي سعيد الأنباري النحوي.

(٦) قوله: [**لمجرد المحافظة إلخ**] فجرّدت عن معنى التراخي وأريد به مجرّد المشاركة؛ لأن كون الجمع ⇦

وهذا القول تقريب) فقوله «زائدة» منصوب على أنه حال إذ المعنى[1]: وتمنع النونُ الصرفَ حال كونها زائدة، وقوله «ألف» فاعل الظرف[2] أعني: «من قبلها»، أو مبتدأ خبره الظرف المتقدّم، ولا يخفى أنه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الألف[3] مع أنها أيضاً زائدة ولهذا يعبّر عنهما بالألف والنون الزائدتين، ولو جعل الألفُ فاعلا[4] لقوله «زائدة» والظرفُ متعلّقا بالزيادة وأريد بزيادة الألف قبل النون اشتراكُهما في وصف الزيادة وتقدمُ الألف عليها في هذا الوصف لفهم زيادتهما جميعا، وهذا كما إذا قلت «جاءني زيد راكبا................................

جواب «لو» مبني للمفعول. أي هذا التوجيه.

علّة ليس متأخّرا عن كون ما سبق علّة، وكذا الحال في التركيب.

(١) **قوله: [إذ المعنى: إلخ]** غرضه من بيان المعنى بيانُ فاعليّة النون حتّى يصحّ وقوعها ذا حال فثبت بهذا المعنى كون النون فاعلا معنى، وإنما قدّر «تمنع» بقرينة أن الكلام في موانع الصرف.

(٢) **قوله: [وقوله «ألف» فاعل الظرف إلخ]** أي: فاعلُ ما تعلّق به الظرف، وإنما صحّ جعله فاعلا عن الظرف المستقرّ لاعتماده على ذي الحال أي: النون ثابتةً من قبلها ألف.

(٣) **قوله: [لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الألف]** لأن قوله: «من قبلها ألف» كلام مستقلّ لا تعلّق له بما قبله حتّى يشاركه في قيد الزيادة، فيكون حاصل المعنى: أنه يمنع النون الصرف حال كونها زائدة ومنعُ صرفها مشروط بكون الألف حاصلة قبل النون، فلم يفهم زيادة الألف، نعم! لو قدّر المتعلّق هنا خاصّا من جنس قوله: «زائدة» أي: مزيدة من قبلها ألف فهم زيادة الألف أيضا وإن كان الشائع المتبادر في أمثال هذا المقام تقدير الأفعال العامّة.

(٤) **قوله: [ولو جعل الألفُ فاعلا إلخ]** وعلى هذا فالظرف لغو فيكون المعنى: والنون تمنع الصرف حال كون الألف موصوفا بالزيادة قبلها، فيفيد اشتراكهما في وصف الزيادة مع تقدّم الألف على النون في وصف الزيادة، ولا يخفى ما فيه من التكلّف مع عدم ظهور هذا الفهم أيضا منه.

من قبله أخوه»(١) فإنه يدلّ على اشتراكِهما في وصف الركوب وتقدّم أخيه عليه في هذا الوصف، وقوله: «وهذا القول تقريب» يعني: أنّ ذكر العِلل بصورة النظم تقريب لها إلى الحفظ؛ لأن حفظ النظم أسهل، أو القول بأنّ كلّ واحد من الأمور التسعة علّة قول تقريبيّ(٢) لا تحقيقيّ؛ إذ العلّة في الحقيقة اثنان منها لا واحد، أو القول بأنها تسع تقريب لها إلى الصواب؛ لأنّ في عددها خلافا فقال بعضهم إنها تسع، وقال بعضهم إنها اثنان(٣)، وقال بعضهم إنها إحدى عشرة(٤)، ولكنّ القول بأنها تسع

أي هذا القول. من النثر. أي للعلل التسع. أي من الأمور التسعة. كالمصنف والبيضاويّ والزمخشريّ.

---

(١) قوله: [«جاءني زيد راكبا من قبله أخوه»] فـ«أخوه» فاعل «راكبا» والظرف أعني «من قبله» متعلّق بـ«راكبا» والمعنى: جاء زيد حال كونه راكبا أخوه من قبل ركوبه، إلاّ أنّ القبليّة هنا زمانيّة وفيما نحن فيه مكانيّة.

(٢) قوله: [قول تقريبيّ] أي: ظاهريّ تسامحيّ، وفيه إشارة إلى أن ياء النسبة محذوفة من قوله: «تقريب» كما في قولهم: «عرض مفارق» أي: عرضيّ مفارق.

(٣) قوله: [وقال بعضهم إنها اثنان] وهو صدر الأفاضل والقاضي عضد ومن معهما، وأحد الاثنين: الحكاية أي: النقل من الفعل إلى الاسم، وهو في وزن الفعل مع الوصف كـ«أعْلَم» أو مع العلميّة كـ«يشكر» علماً، والثاني: التركيب وهو في البواقي كتركيب التأنيث بالتاء ظاهرةً أو مقدّرةً أو بالألف، وكتركيب العدل في «عمر»؛ فإنه بمنزلة علمين تقديراً؛ لأن الواضع قصد التسمية بـ«عامر» فعدل إلى «عمر» خوفَ اللبس، وفي «ثُلاَث» فإنه بمنزلة «ثلاثة ثلاثة»، وكتركيب الجمع فإنه بمنزلة جمعين، وكتركيب الاسمين في «بعلبكّ»، وكتركيب الألف والنون مع العلميّة كـ«عثمان» أو مع الوصفيّة كـ«سكران»، وكتركيب العجمة مع العلميّة كـ«إبراهيم»، وآثار التكلّف فيه ظاهرة.

(٤) قوله: [إنها إحدى عشرة] التسع هي المذكورة، والعاشرة: مراعاة الأصل في مثل «أحمر» علما إذا نكر، والحادية عشرة: شبه الألف المقصورة، وهي كلّ ألف ليست للتأنيث زيدت في آخر الاسم وجعل ذلك الاسم علَما سواء كانت للإلحاق كـ«أرطى» وهو شجر يدبغ به الجلود، فإن ألفه ليست للتأنيث بدليل قبوله

⇦

تقريب لها إلى ما هو صواب من المذاهب الثلاثة، ثم إنه ذكر أمثلة العِلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال (**مثل عمر**) مثال للعدل (**وأحمر**) مثال للوصف (**وطلحة**) مثال للتأنيث (**وزينب**) مثال للمعرفة وفي إيراد «زينب» مثالا للمعرفة بعد «طلحة» إشارة إلى قسمي التأنيث[1] اللفظيّ والمعنويّ (**وإبراهيم**) مثال للعجمة (**ومساجد**) مثال للجمع (**ومعد يكرب**) مثال للتركيب[2] (**وعمران**) مثال للألف والنون (**وأحمد**) مثال لوزن الفعل (**وحكمه**) أي: حكمُ غير المنصرف[3] والأثرُ المترتِّب عليه من حيث اشتماله على علّتين أو علّةٍ واحدة منها تقوم مقامهما (**أن لا**

تاء كقولهم: «أرطاة» بل للإلحاق بـ«جعفر»، أو لا كـ«قبعثرى»؛ إذ ليس في الأصول سداسيّ حتّى يلحق به، فمُنِعا من الصرف للعلميّة وشبه الألف المقصورة، وهذا البعض هو صاحب اللباب ومن تبعه.

(١) **قوله: [إشارة إلى قسمي التأنيث إلخ]** أي: إشارة إلى أن القسمين من اللفظيّ والمعنويّ معتبران في باب منع الصرف وإن كانا مع التذكير الحقيقيّ، بخلاف باب الفعل فإنهما غير معتبرين فيه معه فلا يقال: «جاءت طلحة».

(٢) **قوله: [مثال للتركيب]** وهو اسم رجل معروف واسم قرية بالشام، والراء فيه مكسورة أو مفتوحة والأول مشهور، وروي السكون أيضا.

(٣) **قوله: [أي: حكمُ غير المنصرف]** إشارة إلى مرجع الضمير، وقوله: «والأثر إلخ» عطف تفسير للحكم، وقوله: «من حيث اشتماله إلخ» إشارة إلى أنّ إضافة الحكم إلى غير المنصرف إنما هي باعتبار اشتماله على علّة الحكم وإلاّ فحقّ الحكم أن يضاف إلى العلّة لا إلى ما فيه العلّة، وإشارة إلى أنّ الحكم والحمل مقيّد بقيد الحيثيّة، وتوضيحه أنّ لغير المنصرف أحكاما كثيرة لكنّ كلّ حكم من جهة فمن حيث إنه معرب حكمه الاختلاف ومن حيث إنه فاعل حكمه الرفع إلى غير ذلك فنبّه على أنّ هذا الحكم من حيث إنه مشتمل على علّتين.

كسرة) فيه (ولا تنوين) وذلك لأن لكلّ علّة فرعيّةً، فإذا وقع في الاسم علّتان[1] حصل فيه فرعيّتان فيشبه الفعلَ[2] من حيث إن له فرعيّتين بالنسبة إلى الاسم إحداهما: افتقاره إلى الفاعل وأخراهما: اشتقاقه من المصدر فمنع منه الإعرابُ المختصّ بالاسم وهو الجرّ والتنوينُ الذي هو علامة التمكّن[3] وإنما قلنا إنّ لكلّ علّة فرعيّة؛ لأنّ العدل فرع المعدول عنه[4] والوصف فرع الموصوف[5] والتأنيث فرع التذكير لأنك تقول قائم ثم تقول قائمة[6] والتعريف فرع التنكير لأنك تقول رجل ثم تقول

لفظيا كان أو معنويا.

---

(١) قوله: [فإذا وقع في الاسم علّتان] أو واحدة تقوم مقامهما، ففيه اكتفاء، أو المراد علّتان حقيقة أو حكما فلا اكتفاء.

(٢) قوله: [فيشبه الفعل] اعلم أنّ أصل الاسم الإعراب وأصل الفعل العمل والبناء فإذا شابه الاسم الفعل في تمام معناه يبنى ويعطى عمله كما في أسماء الأفعال، وإذا شابه في تركيب الحروف الأصليّة وفي جزء معناه يعطى عمله ولا يبنى كما في اسم الفاعل، وإذا شابه بوجه بعيد ككونه فرعا لا يبنى ولا يعطى عمله بل ينزع عنه علامة الإعراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسر أو ينزعان معا كما فيما نحن فيه.

(٣) قوله: [والتنوينُ الذي هو علامة التمكّن] عطف على الإعراب لا على الجرّ، أي: ومنع منه التنوين الذي هو علامة كون الاسم متمكنا في الإعراب، وفيه إشارة إلى أن التنوين الممتنع دخوله على غير المنصرف هو تنوين التمكن لا مطلق التنوين وإلاّ لانتقض بـ«عرفات» فإنه غير منصرف لكن تنوينه تنوين المقابلة.

(٤) قوله: [فرع المعدول عنه] لأن الأصل بقاء الاسم على حاله، ففرعيّة العدل بمعنى كونه خلاف الأصل أي: الراجح المطابق للقياس.

(٥) قوله: [والوصف فرع الموصوف] لأنه يتوقّف معناه على ما يقوم به، ففرعيّة الوصف بمعنى التوقّف على الغير.

(٦) قوله: [ثم تقول قائمة] فهو فرع له في اللفظ، وإذا غلّب المذكر على المؤنث كما قال الله تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء:٣٤] كان فرعا له في المعنى أي: مرجوحا بالنسبة إليه.

الرجل[1] والعجمة في كلام العرب فرع العربيّة[2]؛ إذ الأصل في كلّ كلام أن لا يخالطه لسان آخر، والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الإفراد، والألف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه، ووزن الفعل فرع وزن الاسم؛ لأن الأصل في كل نوع أن لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فإذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعاً لوزنه الأصلي (ويجوز) أي: لا يمتنع[3] سواء كان ضروريا أو غير ضروري (صرفه) أي: جعله في حكم المنصرف[4] بإدخال الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فإن غير

أي الوزن المختص بنوع آخر. الصرف. أي في غير المنصرف.

(١) قوله: [ثم تقول الرجل] يعني: أنّ التعريف طار على التنكير غالبا فهو أيضا فرع له في اللفظ.

(٢) قوله: [فرع العربيّة] إذ النحو عربيّ فالعجم في العربيّ دخيل والدخيل فرع الأصيل.

(٣) قوله: [أي: لا يمتنع] اعلم أنّ الجواز بمعنى الإمكان والإمكان إمّا خاصّ وهو سلب الضرورة عن الطرفين، أو عامّ وهو سلب الضرورة عن أحد الطرفين فإن سلب الضرورة عن جانب الوجود فجانب العدم يكون مطلقا أي: سواء كان العدم ضروريا أو لا فهذا هو الإمكان العامّ السالب، وإن سلب الضرورة عن جانب العدم فجانب الوجود يكون مطلقا أي: سواء كان الوجود ضروريا أو لا فهذا هو الإمكان العامّ الموجب، وإذا عرفت هذا فاعلم أنّ «يجوز» ههنا بمعنى «يمكن» ولا يجوز أن يراد منه الإمكان الخاصّ؛ لأن الصرف ضروريّ عند الضرورة، ولا يجوز أيضا أن يراد به الإمكان العامّ السالب لِما ذكر، فيراد به الإمكان العامّ الموجب فالمعنى: أنه لا ضرورة في عدم الصرف فوجود الصرف يكون مطلقا أي: سواء كان ضروريّا كما في الضرورة أو لا كما في التناسب، وإلى هذا أشار الشارح بقوله «أي: لا يمتنع إلخ»، وخلاصة الكلام أن غرض الشارح من هذا التقرير الجواب عما يورد من أن صرف غير المنصرف للضرورة واجب والمصـ أدخله في القسم الجائز، وحاصل الجواب أنّ الجائز قد يطلق ويراد به ما يقابل الواجب وهو مساوي الطرفين وقد يطلق ويراد به ما يشمل الواجب كما ههنا فالجائز بمعنى غير الممتنع سواء كان واجبا كما في حالة الضرورة أو جائزا كما في حالة التناسب. "العقد النامي".

(٤) قوله: [أي: جعله في حكم المنصرف] الغرض من هذا التوجيه دفع ما عسى أن يقال: إنّ المصـ ذكر

المنصرف عند المصنف ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما وبإدخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل: المراد بالصرف[1] ههنا معناه اللغويّ لا الاصطلاحيّ والضمير في «صرفه» راجع إلى «حكمه» (للضرورة) أي: لضرورة وزن الشعر[2] أو رعاية القافية[3] فإنه إذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيراً مّا يقع من منع صرفه انكسارٌ[4] يُخرجه أي الشعر **عن الوزن، أو انزحافٌ يُخرجه عن السلاسة[5]، أمّا الأوّل فكقوله شعر:**

أوّلا أنّ غير المنصرف ما فيه علّتان إلخ ولم يقل ما لا يدخله الكسرة والتنوين ثمّ قال: ويجوز صرفه إلخ فبين كلاميه تباين، وحاصل الدفع أن قوله: «صرفه» مجاز من باب ذكر الشيء وإرادة أثره.

(١) قوله: [وقيل: المراد بالصرف] توجيه ثان لدفع ما مرّ من التناقض بين كلاميه.

(٢) قوله: [أي: لضرورة وزن الشعر] يعني: لضرورة مخصوصة بالشعر ولا يجوز في النثر فإضافة الضرورة إلى الوزن لاميّة، والوزن عبارة عن هيئات تابعة لنظام الحركات والسكنات على وجه يحصل للنفس من إدراك تلك الهيئات لذّة مخصوصة ذوقيّة، والشعر كلام موزون مقفّى قصدا.

(٣) قوله: [أو رعاية القافية] عطف على الوزن أي: أو لتحصيل توافق القافية وتجانسها فإن رعايته واجبة، والقافية: من المتحرّك قبل الساكنين مع ما بينهما من المتحرّكات إلى انتهاء البيت، والفاصلة في النثر بمنزلة القافية في الشعر فلذا قيل مراعاة الفواصل في الآي تجري مجرى المحافظة على القوافي في الشعر.

(٤) قوله: [يقع من منع صرفه انكسارٌ] أي: يقع لأجل منع صرفه إلخ، والانكسار نقصان حركة أو حرف يخرج الشعر عن الوزن والمساواة للأفاعل والتفاعيل.

(٥) قوله: [أو انزحافٌ يُخرجه عن السلاسة] عطف على الانكسار، والانزحاف انفعال من الزِحاف وهو تغيير في الأجزاء مختصّ بثواني الأسباب سواء كانت الأسباب ثقيلة أو خفيفة، فلا يدخل الزِحاف في الحرف الأوّل والثالث والسادس؛ لأنها ليست بثواني الأسباب، والحاصل أن الزحاف عندهم تغيير في أجزاء البحور بسبب حذف ونقصان يقع في الشعر فمنه ما يخرج الشعر عن السلاسةِ وجريِ اللسان بالعذوبة كما مثّل به الشارح، ومنه ما لا يخرجه عن ذلك كما في قوله: ع أنوي ابن جرموز عمير شلوه، فإنه لا يخرجه صرف «جرموز» عن السلاسة فصرفه جائز لا واجب كما في التناسب.

صُبَّتْ عَلَيّ(1) مَصَائِبٌ لَوْ أَنّهَا ÷ صُبَّتْ عَلَى الأيّام صِرْنَ لَيَالِيا،

وأمّا الثاني فكقوله شعر:

أَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لَنَا إنّ ذِكْرَه(2)÷ هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَه يَتَضَوَّعُ،

أمر من أعاد يعيد أي كرّر.

فإنه لو فتح نون «نعمان» من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يُخرجه عن السلاسة كما يَحكم به سلامة الطبع، فإن قلت:

أي بخروجه عن السلاسة.

الاحتراز عن الزحاف ليس بضروريّ فكيف يشمله قوله «للضرورة»، قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات إذا أمكن الاحتراز عنه ضروريّ عند الشعراء(3)، وأمّا الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله شعر:

سَلاَمٌ عَلَى خَيْرِ الأنَامِ وَسَيِّدِ ÷ حَبِيْبِ إلهِ العَالَمِينَ مُحَمَّدِ

بَشِيْرٍ نَذِيْرٍ هَاشِمِيٍّ مُكَرَّمٍ ÷ عَطُوْفٍ رَؤُوفٍ مَنْ يُسَمَّى بِأَحْمَدِ

فإنه لو قال «بأحمدَ» بفتح الدال لا يخلّ بالوزن ولكنه يخلّ بالقافية فإنّ حرف الرويّ(4) في سائر الأبيات الدال المكسورة (**أو للتناسب**) أي:

بفتح الراء وكسر الواو. خبر «إنّ».

---

(1) قوله: [**صُبَّتْ عَلَيَّ إلخ**] قال قدّس سره في الحاشية هذا البيت ممّا قالته فاطمة رضي الله تعالى عنها في مرثية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وأوله: ماذا على من شمّ تربة أحمد ÷ أن لا يشمّ مدى الزمان غواليا، وموضع التمثيل «مصائبٌ» فإنه لو منع من الصرف يقع انكسار يُخرجه عن الوزن.

(2) قوله: [**إنّ ذِكْرَه**] يجوز في «إنّ» الكسرُ وحينئذ يكون الجملة استينافية، والفتحُ وح يكون منصوبا بنزع الخافض وهو اللام، وهذا البيت للإمام الشافعيّ في مدح إمامنا الأعظم أبي حنيفة النعمان.

(3) قوله: [**ضروري عند الشعراء**] فالمراد بالضرورة ما عدّه الشعراء ضرورة.

(4) قوله: [**فإنّ حرف الرويّ**] وهو آخر حرف من البيت بنيت عليه القصيدة ونسبت إليه نسبة الكلّ إلى الجزء فيقال: قصيدة داليّة أو نونيّة أو ميميّة، مأخوذ من الروية وهي الفكرة؛ لأن الشاعر يتفكر فيه فهو

⇦

ويجوز صرف غيرِ المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف؛ لأن رعاية التناسب بين الكلمات[1] أمر مهمّ عندهم وإن لم يصل إلى حدّ الضرورة (مثل «سلاسلا وأغلالا») حيث صرف «سلاسلا» لتناسب المنصرف الذي يليه أعني: «أغلالا»، فقوله «سلاسلا وأغلالا» مثال لمجموع[2] غيرِ المنصرف الذي صُرف والمنصرفِ الذي صُرف غير المنصرف لتناسبه (وما يقوم مقامهما) أي: العلّة الواحدة التي[3] تقوم مقام العلّتين من العلل التسع علّتان مكرّرتان قامت كلّ واحدة منهما مقام علّتين لتكرّرهما، إحداهما (الجمع) البالغ إلى صيغة منتهى الجموع، فإنه قد تكرّر فيه الجمعيّة حقيقة كـ«أكالب» و«أساور» و«أناعيم»[4] أو حكما كالجموع الموافِقة لها في عدد الحروف والحرَكات والسكنات

أي عند العرب. أي للجموع.

فعيل بمعنى المفعول، أو من الرواء وهو الحبل الذي يشدّ به الحمل على البعير، سمّي به لأنه يشدّ به أجزاء البيت بعضها إلى بعض فهو فعيل بمعنى الفاعل. "العقد النامي".

(١) قوله: [لأن رعاية التناسب بين الكلمات] في السجع وغيره، قال الله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ﴾ ثم قال: ﴿يَسْرِ﴾ [الفجر:٤] أصله «يسري» أسقط الياء واكتفي بالكسرة لتناسب الفواصل فإنها على الراء المكسورة.

(٢) قوله: [مثال لمجموع إلخ] إشارة إلى أن ذكر «أغلالا» لا يكون زائدا؛ إذ المناسبة لا يعرف إلاّ بذكرهما معا.

(٣) قوله: [أي: العلّة الواحدة التي إلخ] إشارة إلى أن هذا تفصيل لما أجمله المصـ في تعريف غير المنصرف حيث قال فيه: «أو واحدة منها تقوم مقامهما»، وإلى أنّ «ما» موصولة.

(٤) قوله: [كـ«أكالب» و«أساور» و«أناعيم»] «أكالب» جمع «أكلب» جمع «كلب»، و«أساور» جمع «أسورة» جمع «سوار»، و«أناعيم» جمع «أنعام» جمع «نَعَم»، ففي هذه الأمثلة تكرّرت الجمعيّة حقيقة.

كـ«مساجد»[1] و«مصابيح» (و) ثانيهما التأنيث لكن لا مطلقا[2] بل بعض أقسامه وهو (ألفا التأنيث) المقصورةُ والممدودةُ أي: كلّ واحدة منهما[3] كـ«حُبلى» و«حمراء» لأنهما لازمتان للكلمة وضعا لا تُفارقانها أصلا فلا يقال في حبلى: «حُبْل» ولا في حمراء: «حَمْر» فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تأنيث آخر فصار التأنيث مكرّرا بخلاف التاء فإنها ليست لازمة للكلمة بحسَب أصل الوضع؛ فإنها وُضعت فارقةً بين المذكّر والمؤنّث فلو عرض اللزوم لعارض[4] كالعلميّة مثلا لم يقوَ قوّة اللزوم الوضعيّ (فالعدل) مصدر مبنيّ للمفعول[5] أي:كون الاسم معدولا (خروجه)

---

(١) قوله: [كـ«مساجد» إلخ] وإنما جعل مثل «مساجد» ملحقا بالقسم السابق لأنه مشابه به في وجوه ثلاثة أحدها أنه على وزنه، والثاني أنه جمع مثله، وقد أشار إليهما الشارح بقوله: «كالجموع الموافقة إلخ»، والثالث أنه ممتنع من الجمع مرّة أخرى.

(٢) قوله: [لكن لا مطلقا] أي: لا التأنيث المطلق الأعمّ من التأنيث بالتاء أو الألف أو المعنويّ بل إلخ.

(٣) قوله: [أي: كلّ واحدة منهما] لمّا كان قوله: «ألفا التأنيث» مضطربا حيث يوهم كونهما معا علّة واحدة؛ لأن التثنيةَ اختصار العطف والواوَ لمطلق الجمع أوّله بقوله: «أي: كل واحد منهما».

(٤) قوله: [فلو عرض اللزوم لعارض إلخ] جواب سؤال وهو أن مثل «ضاربة» علما يجب أن يجعل لزوم التاء فيه بمنزلة تأنيث آخر فيكون غير منصرف للتأنيث فقط لا للتأنيث والتعريف، وحاصل الجواب ظاهر، ولزومُها في بعض الأسماء اتفاقيّ بأن صارت داخلة في مادّته كـ«حجارة» و«تجارة».

(٥) قوله: [مصدر مبنيّ للمفعول إلخ] دفع لما يقال: إنّ العدل بمعنى الإخراج صفة المتكلم والخروج المفسَّر به العدلُ صفة الاسم ولا يجوز تفسير صفة لشيء بصفة شيء آخر، فقدّره بما يرجع إلى أنهما صفتا الاسم فإنّ كون الاسم مخرَجا وخروجه كلاهما صفتا الاسم فلا غبار في تفسير العدل بالخروج.

أي: خروج الاسم[1] أي: كونه مخرجا (عن صيغته الأصليّة) أي: عن صورته[2] التي يقتضي الأصل والقاعدة أن يكون ذلك الاسم عليها، ولا يخفى أنّ صيغة المصدر ليست صيغةَ المشتقّات[3]، فبإضافة الصيغة إلى ضمير الاسم خرجت المشتقّات كلّها، وأنّ المتبادر[4] من خروجه عن صيغته الأصليّة أن تكون المادّة باقية والتغيّر إنما وقع في الصورة فقط، فلا ينتقض[5] بما حذف عنه بعض الحروف كالأسماء المحذوفة الأعجاز مثل «يد» و«دم» فإن المادّة ليست باقية فيها،..........................

أي في المعدول. أي مادة المعدول عنه. أي المحذوفة الأواخر.

---

(١) قوله: [أي: خروج الاسم إلخ] إشارة إلى مرجع الضمير، والمراد بخروج الاسم خروجُ مادّتِه أي: حروفِه الأصليّةِ؛ إذ لا يتصور خروج الكل عن جزئه، وإنما فسّر خروج الاسم بكونه مخرَجا ليوافق المصدران في كونهما مبنيّين للمفعول.

(٢) قوله: [أي: عن صورته إلخ] فسّر الصيغة بالصورة لأن للاسم مادّةً وهي الحروف الأصليّة وصورةً وهي الهيئة الحاصلة لتلك الحروف وهي المرادة بالصيغة هنا بطريق التجريد فإن الصيغة مجموع الحروف والهيئة، والمراد بالأصل القاعدة فعطفها عليه عطف تفسير، وتوضيح البحث أن «ثُلاَث» مثلا يقتضي القاعدة أن يكون على صيغة «ثلاثة ثلاثة» وهو خارج عن تلك الصورة ففيه عدل بخلاف «ضَارِب» مثلا فإنه لا يقتضي القاعدة أن يكون على صيغة «ضَرْب» بل القياس في اسم الفاعل من الثلاثي أن يكون على وزن فاعل وهو كك فلا عدل فيه.

(٣) قوله: [ليست صيغة المشتقّات] إذ لو كان كذلك لكان «ضَرْب» و«ضَارِب» مثلا بمعنى واحد وليس كك، فلا يقال إن «ضارب» مخرَج عن صورته الأصليّة وهي «ضَرْب».

(٤) قوله: [وأن المتبادر] عطف على قوله: «أنّ صيغة المصدر».

(٥) قوله: [فلا ينتقض إلخ] أي: لا ينتقض حدّ العدل منعا باسم حذف عنه بعض حروفه اعتباطا كالأسماء المحذوفة الأعجاز وكذا المحذوفة الأوائل نحو «عدة» والمحذوفة الأواسط كـ«مقول» على رأي.

وأنّ خروجه[1] عن صيغته الأصليّة يستلزم دخولَه في صيغة أخرى أي: مغايرةٍ للأولى، ولا يبعد أن يعتبر مغايرتها لها[2] في كونها غير داخلة تحت أصل وقاعدة كما كانت الأولى داخلة تحته، فخرجت عنه المغيَّرات القِياسيّة، وأمّا المغيَّرات الشاذّة[3] فلا نسلم أنها مُخرَجة عن الصِيَغ الأصليّة فإن الظاهر أن مثل «أقوس» و«أنيب» من الجموع الشاذّة ليست مخرجة عمّا هو القياس فيهما أعني «أقواسا» و«أنيابا» بل إنما جمع القوس والناب ابتداءً[4] على «أقوس» و«أنيب» على خلاف القياس من

أي للصيغة الأولى.

أي عن حدّ العدل. ط

(١) قوله: [وأن خروجه] معطوف على قوله: «أنّ صيغة المصدر».

(٢) قوله: [ولا يبعد أن يعتبر مغايرتها لها] أي: مغايرة الصيغة الأخرى المعدولة للصيغة الأولى المعدول عنها في كون الصيغة الأخرى غير إلخ، وقوله: «فخرجت إلخ» تفريع على قوله: «ولا يبعد إلخ» أي: إذا اعتبر بمغايرة الأخرى للأولى عدم دخول الأخرى تحت أصل وقاعدة خرجت عن تعريف العدل المغيّرات القياسيّة أي: ما كان التغيير فيه قياسيًا كـ«مقام» و«مبيع» و«مقول» فإنها لا يقال: إنها مغايرة لـ«مقوم» و«مبيوع» و«مقوول»؛ لأنها داخلة تحت قاعدة.

(٣) قوله: [المغيّرات الشاذّة] أي: ما كان التغيير فيه غير قياسيّ كالجموع والمصغّرات والمنسوبات الشاذّة نحو «أقوس» و«عُرَيس» و«سليقيّ»، فإن القياس فيها: «أقواس» و«عُرَيْسة» و«سلقيّ»، وأمّا القلب كـ«أيس» في «يئس» فقيل: إنه ليس خارجا عن صورته الأصليّة؛ إذ لا مدخل لتقديم بعض الحروف على بعض في الصيغة والوزن، وأمّا نحو «فَخْذ» و«كَتْف» بسكون العين فقيل: إنه لم يخرج خروجا تامّا؛ إذ يستعمل على الصيغة الأصليّة أكثر من استعماله على الصيغة الفرعيّة، واللفظ إذا أطلق انصرف إلى الكامل، على أنّ تغييره قياسيّ فهما خارجان بما خرج به المغيّرات القياسيّة، وقد زاد الرضي لإخراجهما عن التعريف قوله: «بغير القلب ولا للتخفيف».

(٤) قوله: [بل إنما جمع القوس والناب ابتداءً إلخ] ولهذا يضاف الأقوس والأنيب إلى القوس والناب فيقال:

⇦

غير أن يعتبر جمعُهما أوّلاً على «أقواس» و«أنياب» وإخراجُ «أقوس» و«أنيب» عنهما، وقال بعض الشارحين[1] قد جوّز بعضهم تعريف الشيء بما هو أعمّ منه إذا كان المقصود تمييزه عن بعض ما عداه، فيمكن أن يقال المقصود هاهنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه، فحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا بأس بكونه أعمّ منه فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف إلى ارتكاب تلك التكلّفات، واعلم أنا نعلم قطعا[2]
أي تعريف العدل.
أنهم لمّا وجدوا «ثُلاَث ومَثلَث وأُخَر وجُمَع وعُمَر» غيرَ منصرف ولم
أي النحاة.
يجدوا فيها سببا ظاهرا غيرَ الوصفيّة أو العلميّة احتاجوا إلى اعتبار سبب
أي في هذه الأمثلة.
آخر، ولم يصلح للاعتبار إلاّ العدل فاعتبروه فيها لا أنهم تنبّهوا للعدل[3]

إنهما جمعهما، فلو كانا مخرَجين عن الأقواس والأنياب نُسبا إليهما، ولأنهما لو كانا كذلك لم يكونا شاذّين كما سيجيء.

(١) قوله: [وقال بعض الشارحين إلخ] كأنّ الشارح ارتضى هذا التوجيه حيث لم يتعرّض لردّه لكنّ الظاهر أنّ المقصود في هذا المقام تمييز المنصرف عن غيره لا مجرّد تمييز العلل بعضها عن بعض وذلك يتوقّف على تمييز كلّ سبب عمّا ليس بسبب.

(٢) قوله: [واعلم أنا نعلم قطعا إلخ] تحقيق لكون العدل تحقيقيا أو تقديريا، حاصله أنه التقديريّ فقط، ولا يلزم من تقسيمه إلى التحقيقيّ والتقديريّ تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره؛ لأن انقسامه إليهما إنما هو باعتبار الأصل، فما تحقّق فيه دليل غير منع الصرف على وجود الأصل كان الأصل تحقيقيا فسمّي العدل تحقيقيا، وما لم يتحقّق فيه ذلك قُدّر له الأصل فكان الأصل تقديريّا فسمّي العدل تقديريّا، والمشهور أنّ انقسام العدل إليهما ليس باعتبار الأصل بل باعتبار أن عدل بعض الأمثلة ثابت بغير منع الصرف وعدل بعض الأمثلة ثابت بمجرّد منع الصرف.

(٣) قوله: [لا أنهم تنبّهوا للعدل إلخ] عطف على قوله: «أنهم لما وجدوا إلخ» ردّ على القول المشهور،

فيما عدا «عمر» من هذه الأمثلة فجعلوه غير المنصرف للعدل وسبب
أي ما عدا عمر.
آخر، ولكن لا بدّ في اعتبار العدل[1] من أمرين أحدهما وجود أصل
للاسم المعدول، وثانيهما اعتبار إخراجه عن ذلك الأصل؛ إذ لا يتحقق
الفرعيّة بدون اعتبار ذلك الإخراج، ففي بعض تلك الأمثلة يوجد دليل
أي فرعية المعدول. وهو ما عدا «عمر».
غير منع الصرف على وجود الأصل المعدول عنه فوجوده محقّق بلا
شكّ، وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيُفرَض له أصل ليتحقّق العدل
أي بعض تلك الأمثلة. أي لذلك البعض.
بإخراجه عن ذلك الأصل، فانقسام العدل[2] إلى التحقيقيّ والتقديريّ إنما
أي بإخراج ذلك البعض.
هو باعتبار كون ذلك الأصل محقّقا أو مقدّرا، وأمّا اعتبار إخراج
المعدول عن ذلك الأصل ليتحقّق العدل فلا دليل عليه إلاّ منع الصرف،
فعلى هذا قوله[3] (**تحقيقا**) معناه: خروجا كائنا عن أصل محقّق[4] يدلّ

وإنما قال: «فيما عدا عمر»؛ لأن العدل فيه تقديريّ على القول المشهور أيضا فلا خلاف فيه، وقوله: «فجعلوه» تفريع على قوله: «تنبّهوا».

(١) قوله: [**ولكن لا بدّ في اعتبار العدل إلخ**] دفع توهّم نشأ من قوله: «اعتبروه فيها» وهو أن اعتبار العدل في تلك الأمثلة لو كان لمنع الصرف لمَا وُجد عدل تحقيقيّ أصلا، ففيه توطئة لذكر الفرق بين العدلين، وحاصل الفرق أنّ العدل التحقيقيّ هو الذي يكون له أصل محقّق يدلّ عليه دليل غير منع الصرف والتقديريّ ما بخلافه.

(٢) قوله: [**فانقسام العدل إلخ**] يعني: أنّ الفرق بين العدلين باعتبارتحقّق الأصل لا باعتبار تحقّق الخروج عن ذلك فإنه لا يدّل عليه إلاّ منع الصرف.

(٣) قوله: [**فعلى هذا قوله إلخ**] أي: فعلى أنّ انقسام العدل إلى التحقيقيّ والتقديريّ باعتبار كون ذلك الأصل محقّقا أو مقدّرا لا باعتبار الإخراج فقول المصـ: «تحقيقا» معناه إلخ.

(٤) قوله: [**معناه: خروجا كائنا عن أصل محقّق إلخ**] إشارة إلى أن توصيف الخروج بالمحقّق مجاز من

⇦

عليه دليل غير منع الصرف (كثلاث ومثلث) والدليل على أصلهما أنّ في معناهما تكرارا دون لفظهما والأصل أنه إذا كان المعنى مكرّرا يكون اللفظ أيضاً مكرّرا[1] كما في «جاءني القوم ثلاثةً ثلاثةً» فعُلم أن أصلهما لفظ مكرّر وهو «ثلاثة ثلاثة»، وكذا الحال في «أُحَاد» و«مَوْحَد» و«ثُنَاء» و«مَثْنى» إلى «رُبَاع» و«مَرْبع» بلا خلاف، وفيما وراءها إلى «عُشَار» و«مَعْشر» خلاف والصواب مجيئها[2] أي أن تكون غير منصرفة.، والسبب في منع صرف «ثلاث» و«مثلث» وأخواتهما العدل والوصف؛ لأن الوصفيّة العرضيّة[3] التي كانت في «ثلاثة ثلاثة»[4] صارت أصليّة في «ثلاث» و«مثلث» لاعتبارها في ما وضعا له[5] ....

قبيل توصيف المتعلِّق بوصف المتعلَّق؛ فإن المحقّق هو الأصل لا الخروج فافهم.

(١) قوله: [يكون اللفظ أيضاً مكرّرا] يعني: إذا كان المعنى ملحوظا مرّتين يكون اللفظ أيضا مذكورا مرّتين ليوافق الدالّ المدلول؛ إذ الألفاظ قوالب المعاني.

(٢) قوله: [والصواب مجيئها] أي: والحقّ اطراد هذه الألفاظ فيما فوق الأربعة المذكورة إلى العشرة لوروده في كلام العرب قال الشاعر: تظل الطير عاكفة عليه ÷ مورقة وأجنحة عشارا.

(٣) قوله: [لأن الوصفيّة العرضيّة إلخ] جواب سؤال مقدّر وهو أن الوصف في ثلاثة ثلاثة عارض والوصف العارضيّ لا يؤثّر في منع الصرف كما سيجيء، وحاصل الجواب أن المعدول عنه وإن كان اسما للعدد وهو غير صفة إلاّ أن المعدول لم يوضع إلاّ وصفا ولا يستعمل إلاّ مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضعُ المعدول غيرُ وضع المعدول عنه.

(٤) قوله: [التي كانت في «ثلاثة ثلاثة»] وإنما كانت الوصفيّة فيهما عرضيّة؛ لأن «ثلاثة» من أسماء العدد وهي موضوعة للوحدات لا لما له الوحدات حتى تكون وصفا بحسَب الأصل وإنما تستعمل فيما له الوحدات مجازا كقولك: «مررت برجال ثلاثة».

(٥) قوله: [لاعتبارها في ما وضعا له] أي: لاعتبار الوصفيّة في ما وضع له «ثلاث» و«مثلث» وهو المعدود ⇦

(**وأُخَر**) جمع أُخْرى[1] مؤنث آخَر وآخَر اسم التفضيل؛ لأن معناه في الأصل أشدّ تأخّرا[2] ثمّ نُقل إلى معنى «غير»[3] وقياس اسم التفضيل أن يستعمل باللام أو الإضافة أو كلمةِ «مِنْ» وحيث لم يستعمل بواحد منها عُلم أنه معدول من أحدها، فقال بعضهم إنه معدول عمّا فيه اللام[4] أي: عن «الأُخَر»، وقال بعضهم هو معدول عمّا ذُكر معه «مِنْ» أي: عن «آخر من»، وإنما لم يذهب إلى تقدير الإضافة لأنها توجب التنوين[5] أو البناء أو إضافة أخرى مثلها[6] ....

أي من هذه الثلاثة.

فإن معنى «ثلاث»: ذات موصوفة بثلاثة ثلاثة.

(١) قوله: [جمع أخرى إلخ] غرضه من هذا الكلام إقامة الدليل على كون أصل «أُخَر» محقّقا.

(٢) قوله: [لأن معناه في الأصل أشدّ تأخّرا] فإنه معنى تفضيليّ، وبشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون إلخ كأفضل أفضلان أفضلون إلخ.

(٣) قوله: [ثم نقل إلى معنى «غير»] أي: نقل عن هذا المعنى اللغويّ إلى معنى مجازيّ وهو معنى «غير»، ولا يستعمل إلاّ فيما هو من جنس المذكور أوّلا نحو «جاء زيد وآخر» أي: رجل آخر أي: غير زيد لا حمار آخر أو امرأة أخرى، وفي التنزيل العزيز: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة:١٨٤].

(٤) قوله: [إنه معدول عمّا فيه اللام] ويؤيّده لزوم المطابقة للموصوف إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا كما هو شأن المستعمل باللام، ولا يضرّ مخالفة المعدول والمعدول عنه تنكيرا وتعريفا؛ لأنه يجوز عدول الاسم لفظا ومعنى بأن يغيّر عن صيغته الأصليّة وعن معناه الأصليّ كما في «سَحَر» إذا أردت به سَحَرا معيّنا وهو سَحَر ليلتك، فإنه معدول عن «السَحَر» لفظا ومعنى.

(٥) قوله: [لأنها توجب التنوين إلخ] في الحصر نظر؛ لأن الخليل ذهب في «أجمع» وأخواته إلى أنها معرفات بتعريف الإضافة مع أنها عارية عن تلك الوجوه، فأصل «جاءني القوم أجمعون» أجمعهم، فالأولى أن يقال إن المضاف إليه لا يحذف إلاّ إذا جاز إظهاره ولا يجوز إظهاره ههنا.

(٦) قوله: [إضافة أخرى مثلها] أي: مثل الإضافة الأولى بأن يكون المضاف إليه فيهما واحدا سواء كان المضاف ⇦

نحو «حينئذ»[1] و«قبل» و«يا تيم تيم عدي»، وليس في «أخر» شيء من ذلك فتعيّن أن يكون معدولا عن أحد الآخرين[2] (وجُمَع) جمع جَمْعاء مؤنث أجمع وكذلك كُتَع وبُتَع وبُصَع، وقياس فَعْلاَء مؤنث أَفْعَل[3] إن كانت صفة أن تُجمَع على فُعْل[4] كحَمْرَاء على حُمْر، وإن كانت اسماً أن تُجمَع على فَعَالَى أو فَعْلاَوَات كصَحْرَاء[5] على صَحَارٰى أو صَحْرَاوَات، فأصلها إمّا جُمْع أو جَمَاعٰى[6] أو جَمْعَاوَات فإذا اعتُبِر

أي من التنوين أو البناء أو الإضافة الأخرى.

الثاني تكرارا للأول كما في «يا تيم تيم عدي» أو لا كما في «بين ذراعي وجبهة الأسد» أصله: «ذراعي الأسد».

(١) قوله: [نحو «حينئذ» إلخ] المثال الأول مثال لوجوب التنوين، والثاني لوجوب البناء والثالث لوجوب إضافة أخرى مثل الأولى فإنّ أصله: «يا تيم عديّ» فلمّا حذف «عديّ» جيء بإضافة أخرى فصار «يا تيم تيم عديّ»، وهو بعض بيت لجرير وتمامه: لا أبا لكم ÷ لا يلقينّكم في سوأة عمر.

(٢) قوله: [عن أحد الآخرين] أي: عن «الأُخَر» أو عن «آخَر مِنْ».

(٣) قوله: [وقياس «فعلاء» مؤنث «أفعل» إلخ] غرضه إقامة الدليل على كون أصل «جُمع» محقّقا.

(٤) قوله: [أن تجمع على «فُعْل»] وعليه الأكثرون، واعترض عليه بأن «فعلاء» إنما يجمع على «فُعْل» إذا كان مذكره مجموعا على «فُعْل» أيضا و«أجمع» مجموع على «أجمعون» لا على «جُمْع» فلا يكون قياس «جمعاء» أن يجمع على «جُمْع».

(٥) قوله: [كـ«صحراء» على «صحارَى»] هو تنظير لا تمثيل؛ إذ ليس «صحراء» أفعل فعلاء، وكذا أجدل وأفكل وأحوص.

(٦) قوله: [فأصلها إمّا جُمْع أو جَمَاعٰى إلخ] هذا الترديد إشارة إلى الخلاف الواقع في «جمعاء» فإن المشهور أنه صفة من باب أحمر حمراء أو من باب أفضل فضلى، وذهب أبو علي الفارسي إلى أنه اسم لا صفة، والحقّ أنه في الأصل أفعل التفضيل بشهادة أجمعون وجمع، فكان معنى قولنا: «قرأت الكتاب أجمع» في الأصل أتمّ جمعا في قراءتي من كلّ شيء، ثمّ جعل بمعنى جميعه وانمحى عنه معنى التفضيل.

إخراجها عن واحدة منها تحقّق العدل، فأحد السببين فيها العدل التحقيقيّ والآخر الصفة الأصليّة وإن صارت بالغلبة في باب التأكيد اسماً، وفي «أجمع» وأخواته أحد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الأصليّة، وعلى ما ذكرنا[1] لا يرد الجموع الشاذّة كـ«أنيب» و«أقوس» فإنه لم يعتبر إخراجهما عمّا هو القياس فيهما كـ«أنياب» و«أقواس» كيف؟ ولو اعتبر جمعهما أوّلاً[2] على «أنياب» و«أقواس» فلا شذوذ في هذه الجمعيّة ولا قاعدة للاسم المخرَج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن أين يُحكم فيهما بالشذوذ، ومن هذا تبيّن الفرق بين الشاذّ والمعدول[3] (**أو تقديرا**) عطف على تحقيقاً. أي: خروجا كائنا[4] عن أصل مقدّر مفروض يكون الداعي إلى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير (**كعمر**) كذلك «زفر»....................

---

(١) قوله: [**وعلى ما ذكرنا**] من تفسير معنى الخروج، لا يرد الجموع الشاذّة أي: لا ينتقض التفسير بها منعا.

(٢) قوله: [**كيف؟ ولو اعتبر جمعهما أوّلاً إلخ**] يعني لو كان أقوس وأنيب مغيّرين من أقواس وأنياب لم يصحّ نسبة الشذوذ إليهما؛ لأن نسبة الشذوذ إليهما إمّا من جهة أنهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة المجموع أو من جهة أنهما معدولان على خلاف قاعدة المعدول، لا سبيل إلى الأوّل إذ الجمع ابتداءً هو أقواس وأنياب ولا مخالفة فيهما، ولا إلى الثاني؛ إذ ليس للمعدول قاعدة ليلزم من مخالفتها الشذوذ.

(٣) قوله: [**ومن هذا يتبيّن الفرق بين الشاذّ والمعدول**] أي: من بيان اعتبار الإخراج في العدل وعدمه في الجموع الشاذّة يظهر الفرق إلخ، وحاصله أن الشاذّ هو الذي له قاعدة قد خالفها إلى غيرها كجمع قوس على أقوس مثلا، والمعدول بخلافه فإنه لا قاعدة لإخراج ثلاثة ثلاثة إلى ثُلاَث.

(٤) قوله: [**أي: خروجا كائنا إلخ**] فيه مثل ما مرّ من الكلام تحت قوله: «خروجا كائنا عن أصل محقّق»، وقوله: «وفرضه» عطف تفسير إشارة إلى أنّ التقدير ههنا بمعنى الفرض، وقوله: «لا غير» مبنيّ على الضمّ

فإنهما لمّا وُجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر إلاّ العلميّةُ اعتبر فيهما العدل، ولمّا توقّف اعتبار العدل على وجود الأصل ولم يكن فيهما دليل على وجودهٖ غيرُ منع الصرف قُدّر فيهما أن أصلهما «عامر» و«زافر»[1] عدل عنهما إلى «عمر» و«زفر» (و) مثل (بابِ قَطَامَ) المعدولةِ عن «قاطمة»، وأراد ببابها كل ما هو على وزن «فعال» علما للأعيان المؤنّثة[2] من غير ذوات الراء (في) لغة بني (تميم) فإنهم اعتبروا[3] العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الأعلام المؤنثة مثل «حضار» و«طمار»[4] فإنهما مبنيتان وليس فيهما إلاّ سببان العلميّة والتأنيث، والسببان لا يوجبان البناء فاعتبروا فيهما العدل لتحصيل سبب البناء[5]

عطف على عمر. اسم امرأة. أي ليس في آخره راء.

لكونه مقطوعا عن الإضافة أي: لا غير منع الصرف من القياس.

(١) قوله: [قُدّر فيهما أن أصلهما «عامر» و«زافر»] فيه أن مقدّم الشرطيّة لا يستدعي تقدير خصوص عامر وزافر إلاّ أن يقال: إنّ المناسب أن يكون الصيغة الأصليّة لهذين العلَمين عامرا من العمارة وزافرا بمعنى السيّد.

(٢) قوله: [علما للأعيان المؤنّثة] احتراز عن «فعال» الذي هو صفة لمؤنث مثل فساق، وكذا عن «فعال» الذي هو علم لمعنى لا لعين مثل فجار فإنهما من قبيل المبنيّات عند الكلّ، وقوله: «من غير ذوات الراء» احتراز عن ذوات الراء كحضار فإن أكثر بني تميم مع الحجازيين في بنائها.

(٣) قوله: [فإنهم اعتبروا إلخ] إنما أضاف اعتبار العدل التقديري في هذا الباب إلى بني تميم مع أن المعتبرين للعدل فيه هم النحاة؛ لأنه لما كان اعتبار العدل متعلّقا بلغتهم ومحاوراتهم فكأنهم اعتبروا العدل فيه.

(٤) قوله: [مثل «حضار» و«طمار»] الأول معدول عن حاضرة اسم كوكب أو جبل بين اليمامة والبصرة والثاني عن طامرة بمعنى المكان المرتفع، وقوله: «فإنهما مبنيتان» علة لعلّيّة الحمل لا لاعتبار العدل.

(٥) قوله: [لتحصيل سبب البناء] فإن السببين يوجبان منع الصرف فإذا انضم إليهما ثالث يوجب البناء.

فلما اعتبروا فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبروا فيما عداهما ممّا جعلوه معربا غير منصرف أيضاً حملا على نظائره مع عدَم الاحتياج إليه لتحقّق السببين لمنع الصرف العلميّة والتأنيث، فاعتبار العدل فيه إنما هو للحمل[1] على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محلّه[2] لأن الكلام فيما قدّر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف، وإنما قال «في تميم» لأن الحجازيين يبنونه[3] فلا يكون ممّا نحن فيه، والمراد من بني تميم أكثرهم فإن الأقلّين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنيّة بل جعلوها غير منصرفة فلا حاجة إلى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها[4] (الوصف) وهو

أي باب قطام. باب قطام. وهو كون العدل تقديريا. تفريع على قول الأقلّين.

---

(١) قوله: [فاعتبار العدل فيه إنما هو للحمل إلخ] يفهم من هذا التحقيق الجواب عن الاعتراض المشهور وهو أن تقدير العدل كما أوجب البناء في ذوات الراء فليوجب في باب قطام أيضا، وحاصل الجواب أن العدل الذي قدّر للبناء في ذوات الراء له قوّة أثّر العدل بها في البناء أمّا تقدير العدل في باب قطام فللحمل على النظير فليس فيه تلك القوّة والأصالة فلم يؤثر في البناء.

(٢) قوله: [ليس في محلّه] والجواب أنه ذكره استطرادا وتبعا وللإشارة إلى أن العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الأخوات، وعن السيّد ركن الدين أنه قال: وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروءة على المصـ ولم يكن فيها لفظ «قطام» فسألت قارئها عنها فقال: حذفها المصـ عند قراءة بعض المتعلمين عليه لعدم المطابقة للمقصود.

(٣) قوله: [لأن الحجازيين يبنونه إلخ] أي: يجعلون باب قطام مبنيّا على الكسر فلا يكون من غير المنصرف الذي نحن بصدده.

(٤) قوله: [وحمل ما عداها عليها] عطف على «اعتبار» أي: لا حاجة إلى اعتبار العدل في ذوات الراء لتحصيل سبب البناء لعدم كونها مبنيّة ولا حاجة إلى حمل غير ذوات الراء على ذوات الراء.

كون الاسم دالاّ على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها[1] سواء أي معتبرة. **كانت هذه الدلالة بحسَب الوضع مثل «أحمر» فإنه موضوع لذات مّا أخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة أو بحسَب الاستعمال مثل** كانت الدلالة. **«أربع» في «مررت بنسوة أربع» فإنه موضوع لمرتبة معيّنة من مراتب العدد[2] فلا وصفيّة فيه بحسَب الوضع، بل قد تعرض له الوصفيّة كما في المثال المذكور فإنه لمّا أجري فيه على «النسوة» التي هي من قبيل** أي في المثال المذكور. **المعدودات لا الأعدادِ عُلم أن معناه مررت بنسوة موصوفة بالأربعيّة وهذا معنى وصفيّ عرض له في الاستعمال لا أصليّ بحسَب الوضع،** أي لأربع. **والمعتبر في سببيّة منع الصرف هو الوصف الأصليّ لأصالته لا العرضيّ لعرضيّته[3] فلذلك قال المصنف (شرطه) أي: شرط الوصف في سببيّة منع الصرف[4] (أن يكون وصفا في الأصل) الذي هو الوضع[5] بأن يكون**

---

(١) قوله: [بعض صفاتها] لفظ «بعض» مقابل لـ«كلّ» فيشمل الواحدة، وقوله: «سواء كانت إلخ» إشارة إلى أن الوصف ههنا أعمّ من أن يكون في الأصل أو لا؛ إذ لو كان المراد به الوصفَ الأصليّ لكان قول المصـ: «شرطه أن يكون إلخ» ضائعا تأمّل.

(٢) قوله: [لمرتبة معيّنة من مراتب العدد] وهي ما فوق الثلاثة ودون الخمسة بلا كسر.

(٣) قوله: [لعرضيّته] علّة لعدم كون الوصف العرضيّ معتبرا في سببيّة منع الصرف؛ فإن العرضيّ في معرض الزوال فكأنه لم يثبت، والسبب الرافع للأصل لا يكون إلاّ إذا كان راسخا.

(٤) قوله: [في سببيّة منع الصرف] أي: في كونه سببا لمنع الصرف، يعني: أنّ قوله: «أن يكون في الأصل» شرط لكون الوصف سببا لمنع الصرف لا لوجوده فلا يرد بثلاثة في «مررت برجال ثلاثة».

(٥) قوله: [الذي هو الوضع] إشارة إلى أن المراد بالأصل الوضع، وإنما كان الوضع أصلا؛ لأنه عليه يتفرّع ⇦

وضعه على الوصفيّة لا أن تعرضه الوصفيّة بعد الوضع في الاستعمال، سواء بقي على الوصفيّة الأصليّة أو زالت عنه (فلا تضرّه) بأن تخرجه عن سببيّة منع الصرف (الغلَبةُ) أي: غلَبة الاسميّة على الوصفيّة[1]، ومعنى الغلَبة اختصاصه[2] ببعض أفراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه إلى قرينة كما أن «أسود» كان موضوعا لكلّ ما فيه سواد ثم كثُر استعماله في الحيّة السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه إلى قرينة[3] (فلذلك) المذكور من اشتراطِ أصالة[4] الوصفيّة وعدمِ مضرّة الغلَبة (صُرف) لعدَم أصالة الوصفيّة[5] («أربع» في) قولهم («مررت بنسوة أربع» وامتنع) من

تصوير للضرر المنفيّ. أي الوصف الأصلي. الوصف. أي اختصاص الاسم.

الدلالات الثلاث المعتبرة في باب الإفادة والاستفادة، والأصل ما يبتني عليه شيء، وقوله: «بأن يكون وضعه إلخ» تصوير لكون الوصف وصفا في الوضع.

(١) قوله: [أي: غلَبة الاسميّة على الوصفيّة] إشارة إلى أن اللام في «الغلَبة» للعهد الخارجيّ أو عوض عن المضاف إليه.

(٢) قوله: [ومعنى الغلَبة اختصاصه إلخ] أي: معنى غلَبة الاسميّة على الوصفيّة أن يختصّ اللفظ الدالّ على المعنى الوصفيّ ببعض أفراده مع بقاء المعنى الوصفيّ كما في «أسود» فلو لم يبق المعنى الوصفيّ كما إذا سمّي رجل بـ«أسود» لا يسمّى غلبة بل هو زوال الوصفيّة، وهذه الوصفيّة الزائلة غير معتبرة في السببية.

(٣) قوله: [بحيث لا يحتاج في الفهم عنه إلى قرينة] كما في حديث: «اقتلوا الأسودين ولو كنتم في الصلوة» بخلاف سائر السُوْد فإنه لا بدّ لكلّ منها إذا قصدته من قرينة نحو «ليل أسود» و«جاء أسود من الرجال».

(٤) قوله: [المذكور من اشتراطِ أصالة إلخ] إشارة إلى أن «ذلك» إشارة إلى الأصلين السابقين بتأويل المذكور، والجارّ في «لذلك» متعلّق بقوله الآتي: «صرف وامتنع».

(٥) قوله: [لعدَم أصالة الوصفيّة] إشارة إلى أن صَرْف «أربع» في القول المذكور متفرّع على انتفاء شرط أصالة الوصفيّة، وقوله: «لعدَم مضرّة الغلَبة» إشارة إلى أن امتناع «أسود» و«أرقم» و«أدهم» متفرّع على ⇦

الصرف لعدَم مضرّة الغلَبة («أسود» و«أرقم») حيث صارا اسمين (للحية) الأول للحيّة السوداء، والثاني للحيّة التي فيها سواد وبياض (و«أدهم») حيث صار اسما (للقيد) من الحديد لِما فيه من الدُهمة أعني: السواد، فإنّ هذه الأسماء وإن خرجت عن الوصفيّة لغلَبة الاسميّة لكنّها بحسَب أصل الوضع أوصاف لم يُهجَر استعمالها في معانيها الأصليّة أيضاً بالكليّة فالمانع من الصرف في هذه الأسماء الصفة الأصليّة ووزن الفعل، وأمّا عند استِعمالها في معانيها الأصليّة[1] فلا إشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الأصل والحال (وضَعُف منعُ «أفعى») اسما (للحيّة) على زُعم وصفيّته لتوهّم[2] اشتقاقه من الفَعْوَة التي هي الخُبث (و) كذلك منعُ («أجدل» للصقر) على زُعم وصفيّته لتوهّم اشتقاقه من الجَدْل بمعنى القوّة (و«أخيل» للطائر) أي: لطائر ذي خيلان على زُعم وصفيّته لتوهّم اشتقاقه من الخال، ووجه ضعف منع الصرف في هذه الأسماء عدَم الجزم بكونها أوصافا أصليّة فإنها لم يقصد بها المعاني الوصفيّة مطلقا لا في

(أي أسود وأرقم وأدهم.)

عدَم مضرّة غلَبة الاسميّة، فلو لم يكن الأصالة شرطا في الوصف لامتنع «أربع»، ولو ضرّه الغلَبة لصرف «أسود» و«أرقم» و«أدهم».

(١) قوله: [وأمّا عند استِعمالها في معانيها الأصليّة] كأن يقال: «جاءني رجل أسود» و«نظرت إلى شيء أرقم» و«رأيت شيئا أدهم».

(٢) قوله: [على زعم وصفيّته إلخ] متعلّق بالمنع، وقوله: «لتوهّم إلخ» متعلّق بالوصفيّة.

الأصل ولا في الحال[1] مع أنّ الأصل في الاسم الصرف (**التأنيث**) اللفظيّ
إشارة إلى مرجّح صرفها.
الحاصل (**بالتاء**) لا بالألف فإنه لا شرط له (**شرطه**) في سببيّة منع
أي التانيث اللفظي الحاصل بالألف
الصرف[2] (**العلميّة**) أي: علميّة الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازماً؛ لأنّ الأعلام محفوظة عن التصرّف بقدر الإمكان[3] ولأن العلميّة وضع ثان، وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفكّ عن الكلمة (**و**) التأنيث (**المعنويّ كذلك**) أي: كالتأنيث اللفظيّ بالتاء في اشتراط العلميّة فيه[4]
أي في منع الصرف.ط
إلاّ أنّ بينهما فرقا فإنها في التأنيث اللفظيّ بالتاء.........................
أي العلمية.

---

(١) قوله: [**لا في الأصل ولا في الحال**] تفسير للإطلاق، والإطلاق قيد «لم يقصد»، أمّا عدَم قصد المعاني الوصفيّة في الأصل أي: في الوضع فظاهر؛ لأنه لم يثبت القصد، وأمّا عدَمه في الحال فلأن المستعمِل لم يقصد بتلك الألفاظ إلاّ أنواعا مخصوصة من غير ملاحظة خبث وقوّة وخال وإن كانت في أنفسها متصفة بتلك الأوصاف.

(٢) قوله: [**في سببيّة منع الصرف**] قد عرفت فائدة هذا التقييد. وقوله: «أي علميّة الاسم المؤنث» إشارة إلى أن اللام عوض عن المضاف إليه وهو الاسم المؤنث، وقوله: «ليصير إلخ» تعليل لاشتراط العلميّة، وقوله: «لأنّ الأعلام إلخ» دليل لصيرورة التأنيث لازما للكلمة بالعلميّة، وقوله: «ولأن العلميّة وضع ثان» دليل ثان عليها.

(٣) قوله: [**بقدر الإمكان**] إنما قيد به؛ لأن التصرف قد يكون فيها لضرورة أو لما في حكمها كما في الترخيم فإنه في غير المنادى لضرورة الشعر وفي المنادى للهرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع، وكما في الأعلام التي ليست من الكلم العربية فربما يتصرّف فيها العرب بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبرئيل وأرسطاطاليس: «جبريل» و«أرسطو»، وذلك لتعسّر تكلّمهم بها لعدَم ورودها على أوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من أوضاعهم فلذا قيل: «أعجميّ فالعب به ما شئت».

(٤) قوله: [**في اشتراط العلميّة فيه**] لأنّ المقدّر عندهم أضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية فما يكون تاء تأنيثه مقدرة أولى بهذا الشرط.

شرط لوجوب منع الصرف[1] وفي المعنويّ شرط لجوازه، ولا بدّ في وجوبه من شرط آخر كما أشار إليه بقوله (وشرط تحتّم تأثيره) أي: شرط وجوب تأثير التأنيث المعنويّ[2] في منع الصرف أحد الأمور الثلاثة (الزيادة على الثلاثة) أي: زيادة حروف الكلمة[3] على ثلاثة مثل «زينب» (أو تحرّك) الحرف (الأوسط) من حروفها الثلاثة[4] مثل «سقَر» (أو العجمة) مثل «ماه» و«جور»، وإنما اشترط في وجوب[5] تأثير التأنيث المعنويّ أحد الأمور الثلاثة ليخرج الكلمة بثقل أحد الأمور الثلاثة عن الخِفّة التي من شأنها أن تعارض ثقل أحد السببين فتزاحِم تأثيره، وثقلُ الأوّلين ظاهر وكذا العجمة؛ لأن لسان العجم ثقيل على العرب (فـ«هند»

أي إلى الشرط.

أي الزيادة على الثلاثة وتحرك الأوسط.

---

(١) قوله: [شرط لوجوب منع الصرف إلخ] فإذا وجد العلميّة في المؤنث اللفظيّ بالتاء وجب منع صرفه، وإذا وجدت في المؤنث المعنويّ جاز منع صرفه ولم يجب إلاّ أن يوجد فيه شرط تحتّم التأثير.

(٢) قوله: [أي: شرط وجوب تأثير التأنيث المعنويّ] بيان لمعنى التحتّم وإشارة إلى مرجع الضمير، وقوله: «في منع الصرف» متعلّق بالتأثير، وقوله: «أحد الأمور الثلاثة» إشارة إلى أنّ «أو» لأحد الأمور.

(٣) قوله: [أي: زيادة حروف الكلمة] إشارة إلى أن اللام للعهد أو للعوض.

(٤) قوله: [من حروفها الثلاثة] إنما قيّد به؛ لأنه إذا كانت الحروف زائدة على الثلاثة فلا حاجة إلى تحرّك الأوسط.

(٥) قوله: [وإنما اشترط في وجوب إلخ] حاصل هذا الكلام أنّ غير المنصرف إذا يحصل فيه علّتان يثقل فيشابه الفعل فيمنع من الكسرة والتنوين، لكنه إذا كان الاسم عربيّا ثلاثيّا ساكن الأوسط كان في غاية الخفّة فينتفي منه ثقل أحد العلّتين فلم يشابه الفعلَ فاشترط أحد الأمور الثلاثة الثقيلة المذكورة ليكون الاسم به ثقيلا فيشابه الفعل مشابهة قويّة فيمنع من الصرف وجوبا.

يجوز صرفه) نظرا إلى انتفاء شرط تحتّم تأثير التأنيث المعنويّ أعني: أحد الأمور الثلاثة، ويجوز عدم صرفه[1] نظرا إلى وجود السببين فيه وهما العلمية والتانيث. (و«زينب» و«سقر») علما لطبقة من طبقات النار (و«ماه» و«جور») علمين لبلدتين[2] (ممتنع) صرفها[3] أي صرف كل واحد منها. أمّا «زينب» فللعلميّة والتأنيث المعنويّ مع شرط تحتّم تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة، وأمّا «سقر» فللعلميّة والتأنيث المعنويّ مع شرط تحتّم تأثيره وهو تحرّك الأوسط، وأمّا «ماه» و«جور» فللعلميّة والتأنيث المعنويّ مع شرط تحتّم تأثيره وهو العجمة (فإنْ سمّي به) أي: بالمؤنّث المعنويّ (مذكّر فشرطه) إشارة إلى مرجع الضمير. في سببيّة منع الصرف[4] (الزيادة على الثلاثة) لأن الحرف الرابع[5] في حكم تاء التأنيث قائم

---

(١) قوله: [ويجوز عدم صرفه] وهو الأجود صرح به ابن مالك، وظاهر كلام الشارح أن الجواز بمعنى الإمكان الخاصّ أي: لا يجب شيء منهما ولا يمتنع، وعن البعض أن الجواز بمعنى الإمكان العامّ المقيّد بجانب الوجود بمعنى عدَم الامتناع بقرينة المقابلة بقوله: «ممتنع».

(٢) قوله: [علمين لبلدتين] لم يقل: «بلدين» إشارة إلى وجه تأنيث العلمين، واعلم أن أسماء الأماكن قد يلتزم تأنيثها بتأويل البلدة مثلا فيمتنع صرفها، وقد يلتزم تذكيرها بتأويل المكان مثلا فتنصرف، وقد يعتبر كلّ منهما فجاز الوجهان، وإذا عرفت هذا فاعلم أنّ الاستعمال إن كان معلوما فذاك، وإن لم يكن معلوما فلك فيها الوجهان، وكذا أسماء القبائل في تأويلها بالقبيلة والحي.

(٣) قوله: [صرفها] إشارة إلى أنّ إسناد ممتنع على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وإن كان الظاهر حينئذ أن يقول: «ممتنعة»؛ لأن الضمير الراجع إلى المعطوفات لا يجوز إفراده وإليه أشار الشارح بتأنيث «صرفها» إلاّ أنّ المصـ قال: «ممتنع» باعتبار كلّ واحد منها.

(٤) قوله: [في سببيّة منع الصرف] أي: في كون التأنيث سببا لمنع الصرف، وقد عرفت فائدته.

(٥) قوله: [لأن الحرف الرابع إلخ] أي: الحرف الرابع في ما هو على أربعة أحرف، وكذا الحرف الخامس ⇦

مقامها (فـ«قدم») وهو مؤنّث معنويّ سماعيّ باعتبار معناه الجنسيّ[1] إذا سمّي به رجل (منصرف) لأن التأنيث الأصليّ زال بالعلميّة للمذكّر من غير أن يقوم شيء مقامه والعلميّة وحدَها لا تمنع الصرف (و«عقرب») لعدَم الزيادة على الثلاثة.
وهو مؤنّث معنويّ سماعيّ باعتبار معناه الجنسيّ إذا سمّي به رجل (ممتنع) صرفها؛ لأنه وإن زال التأنيث بالعلميّة للمذكّر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل أنه إذا صغّر «قدم» ظهر التاء المقدرة كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال «قديمة» بخلاف «عقرب» فإنه إذا صغّر يقال «عقيرب» من غير إظهار التاء لأن الحرف الرابع قائم مقامه، فـ«عقرب» إذا سمّي به رجل[2] امتنع صرفه للعلميّة والتأنيث الحكميّ (المعرفة) أي: التعريف[3] لأن سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة (شرطها) أي: شرط تأثيرها في منع الصرف[4] (أن تكون علميّة) أي: كون هذا النوعَ

في ما هو على خمسة أحرف، وبالجملة الحرف الأخير في الزائد على الثلاثة سادّ مسدّ التاء؛ لأن موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة، أمّا «ثبة» بمعنى الجماعة و«شاة» و«عدة» فأصلها «ثبي» و«شاهة» و«وعد».

(١) قوله: [باعتبار معناه الجنسيّ] وهو بالأردية: «پاؤں» أي: لا باعتبار معناه العلميّ، وقوله: «إذا سمّي به رجل» أي: بعلاقة الجزئيّة أو بعلاقة كونه سريع المشي والحركة تسمية له باسم الآلة.

(٢) قوله: [إذا سمّي به رجل] بطريق الاستعارة أي: بعلاقة كونه موصوفا بصفتها وهو الإيذاء.

(٣) قوله: [أي: التعريف] إشارة إلى أنّ المراد بالمعرفة التعريف مجازا من قبيل ذكر المحلّ وإرادة الحالّ، والقرينة عليه أنّ السبب إنما هو وصف التعريف لا ذات المعرفة، ويجوز أن يقدّر المضاف أي: تعريف المعرفة، وأن يعتبر الحيثيّة أي: المعرفة من حيث إنها معرفة.

(٤) قوله: [أي: شرط تأثيرها في منع الصرف] أشار إلى تقدير المضاف إشارة إلى أنّ الشرط ليس لوجود ⇦

من جنس التعريف(١) على أن يكون الياء مصدريّة، في قوله علمية. أو منسوبةً إلى العلم(٢) بأن تكون حاصلة في ضمنه أي المعرفة. على أن يكون الياء للنسبة، وإنما جعلت أي المعرفة. مشروطة بالعلميّة؛ لأن تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد إلاّ في المبنيّات ومنع الصرف من أحكام المعربات، والتعريف باللام أو الإضافة يجعل غير المنصرف منصرفا أو في حكم المنصرف إشارة إلى اختلاف المذهبين. كما سيجيء فلا يتصوّر كونه أي كون التعريف باللام أو الإضافة. سببا لمنع الصرف فلم يبق إلاّ التعريف العلميّ(٣) وإنما جعل المعرفة(٤) سببا والعلميّة شرطها ولم يجعل العلميّة سببا كما جعل البعض(٥)؛ لأن فرعيّة التعريف للتنكير أظهر من فرعيّة العلميّة له أي للتنكير.(٦)،

ذات المعرفة بل لكونها مؤثرة في منع الصرف.

(١) قوله: [أي: كون هذا النوع من جنس التعريف] أي: كون تلك المعرفة هذا النوعَ من أنواع التعريف، فالجنس بمعناه اللغويّ وإضافته إلى التعريف استغراقيّة، وهذا المعنى مبنيّ على أن يكون الياء مصدريّة وهذا المصدر للنوع فكأنه قال: التعريف شرطه أن يكون تعريفا بالعلميّة.

(٢) قوله: [أو منسوبةً إلى العلم] بالنصب عطف على قوله: «هذا النوع» أي: أو أن تكون منسوبة إلى العلم نسبة الصفة إلى الموصوف.

(٣) قوله: [فلم يبق إلاّ التعريف العلميّ] فيه أنه بقي تعريف النداء فالمناسب أن يتعرّض له بأنه لا يصلح لسببيّة منع الصرف لكونه غير لازم، ولأن بعض أقسامه مبنيّ نحو «يا رجل» ومنع الصرف من أحكام المعرب.

(٤) قوله: [وإنما جعل المعرفة] جواب سؤال، وهو أنه لمَ جعل التعريف سببا والعلميّة شرطه؟ مع أنه لو جعل العلميّة سببا لم يحتج إلى اشتراط شيء، وحاصل الجواب أن هنا شيئين: التعريف والعلميّة، وفرعيّة التعريف للتنكير أظهر من فرعيّة العلميّة له بشهادة ذكر التعريف في مقابلة التنكير كما يقال: «رجل» نكرة و«زيد» معرفة، فجعل التعريف سببا ولمّا لم يكن مطلق التعريف معتبرا جعل العلميّة شرطا له.

(٥) قوله: [كما جعل البعض] قيد للمنفيّ، والمراد بالبعض الزمخشريّ.

(٦) قوله: [أظهر من فرعيّة العلميّة له] ووجه الأظهريّة أن فرعيّة التعريف للتنكير بلا واسطة وفرعيّة العلميّة

⇦

(**العجمة**) وهي كون اللفظ ممّا وضعه غير العرب، ولتأثيرها في منع الصرف شرطان (**شرطها**) الأوّل (**أن تكون علميّة**) أي: منسوبةً إلى العلم (**في**) اللغة (**العجميّة**) بأن تكون متحقّقة في ضمن العلم في العجم حقيقة كـ«إبراهيم» أو حكما بأن ينقله العرب من لغة العجم إلى العلميّة من غير تصرّف فيه قبل النقل كـ«قالون» فإنه كان في العجم اسم جنس سمّي به أحد رواة القرّاء[1] لجودة قراءته قبل أن يتصرّف فيه العرب فكأنه كان علما في العجميّة، وإنما جعلت شرطا لئلاّ يتصرّف فيها العرب مثل تصرّفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف، فعلى هذا لو سمّي بمثل «لجام» لا يمتنع صرفه لعدم علميّته في العجمة[2] (**و**) شرطها الثاني[3] أحد الأمرين (**تحرّك**) الحرف (**الأوسط أو الزيادة على الثلاثة**) أي: على ثلاثة أحرف لئلا يعارض الخفّة أحدَ السببين[4]

(حواشٍ بين السطور: أي الاسم العجمي. / بمعنى الجيّد في لغة الروم. / لفظ «قالون». / العلمية. / أي في الكلمة العجمية. / أي في الاسم الأعجمي. / تلك العجمة. / أحد. / أي فعلى أنّ العلمية شرط في العجمة.)

له بواسطة كونها نوعا من أنواع التعريف ولا يخفى أن الفرعيّة بلا واسطة أظهر.

(١) قوله: [**أحد رواة القرّاء**] وهو عيسى راوي نافع، سمّاه به نافع لجودة قراءته، وقوله: «قبل أن يتصرف فيه العرب» متعلّق بـ«سمّي».

(٢) قوله: [**لعدم علميّته في العجمة**] لا حقيقة ولا حكما أمّا الأوّل فظاهر لأنه ليس علما في العجمة، وأمّا الثاني فلأنه قد تصرّف فيه العرب بإبدال الگاف جيما؛ إذ أصله: «لگام».

(٣) قوله: [**شرطها الثاني إلخ**] ذهب سيبويه والزمخشري وأكثر النحاة إلى أنّ الشرط الثاني هو الزيادة على الثلاثة ولا اعتبار لتحرّك الأوسط فـ«نوح» عندهم كـ«هند».

(٤) قوله: [**لئلاّ يعارض الخفّة أحدَ السببين**] أي: إنما اشترط أحد الأمرين لئلاّ تزاحم الخفّة ثقل أحد السببين.

(فـ«نوح» منصرف) هذا تفريع(١) بالنظر إلى الشرط الثاني فانصراف «نوح» إنما هو لانتفاء الشرط الثاني، وهذا اختيار المصنف(٢) لأن العجمة سبب ضعيف(٣) لأنه أمر معنويّ فلا يجوز اعتبارها مع سكون الأوسط، وأمّا التأنيث(٤) فإن له علامة مقدّرة تظهر في بعض التصرّفات فله نوع قوّة فجاز أن يعتبر مع سكون الأوسط وأن لا يعتبر، فإن قلت قد اعتبرت العجمة في «ماه» و«جور»(٥) مع سكون الأوسط فيما سبق فلِم لم

الضمير للعجمة والتذكير باعتبار أنها سبب.

---

(١) قوله: [هذا تفريع إلخ] أي: قوله: «فنوح منصرف» إلى قوله: «ممتنع» تفريع على الشرط الثاني فانصراف «نوح» متفرّع على انتفاء الشرط الثاني وامتناع «شتر» و«إبراهيم» متفرّع على وجوده.

(٢) قوله: [وهذا اختيار المصنف] أي: عدمُ اعتبار العجمة مع سكون الأوسط وكونُ مثل «نوح» منصرفا وجوبا هو مختار المصـ بخلاف مذهب أكثر النحاة فإنهم اعتبروها مع سكون الأوسط فـ«نوح» عندهم كـ«هند».

(٣) قوله: [لأن العجمة سبب ضعيف إلخ] بيان الفارق بين «نوح» و«هند» وإظهار فساد قياس الأوّل على الثاني، وقوله: «لأنه أمر معنويّ» دليل لكون العجمة ضعيفا، والضمير المنصوب للعجمة والتذكير باعتبار أنها سبب، والمراد بكونها أمرا معنويّا أنه لا علامة لها في اللفظ وإلاّ فأسباب منع الصرف كلّها أمور معنويّة.

(٤) قوله: [وأمّا التأنيث إلخ] جواب عن سؤال مقدّر وهو أن المصـ قد اعتبر التأنيث المعنويّ في «هند» مع سكون الأوسط فجوّز صرفها عدم صرفها فلِما لم يعتبر العجمة في «نوح» مع اشتراكهما في كونهما معنويّين؟ وحاصل الجواب أن التأنيث في مثل «هند» له علامة وهي وإن كانت مقدّرة إلاّ أنها تظهر في بعض الأحوال كحالة التصغير وشبهه فله نوع قوّة وليست العجمة كك.

(٥) قوله: [في «ماه» و«جور»] بأن جعلا غير منصرفين للعلميّة والتأنيث المعنويّ، لتحقّق شرط التأنيث المعنويّ وهو العجمة، وهذا نقض إجماليّ منشأه قوله: «فلا يجوز اعتبارها مع سكون الأوسط»، قوله «فيما سبق» أي: في التأنيث المعنويّ وهذا متعلّق بـ«اعتبر»، وحاصل الجواب أن اعتبار العجمة مع سكون الأوسط فيما سبق إنما هو لتقوية التأنيث المعنويّ ولا يلزم من ذلك اعتباركونها سببا مستقلاّ.

تعتبر ههنا؟ قلنا اعتبارها فيما سبق إنما هو لتقوية سببين آخرين لئلاّ يقاوم
وهما التأنيث المعنوي وشرطها العلمية.
سكون الأوسط أحدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيّتها بالاستقلال (و«شتر») وهو اسم حصن بديار بكر (و«إبراهيم» ممتنع) صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فإنّ في «شتر» تحرّكَ الأوسط وفي «إبراهيم» الزيادةَ على الثلاثة، وإنما خصّ التفريع[1] بالشرط الثاني؛ لأن غرضه التنبيه على ما هو الحقّ عنده من انصراف نحو «نوح»، ولهذا
المصنف.
قدّم انصرافه مع أنه متفرّع على انتفاء الشرط الثاني والأولى تقديم ما هو متفرّع على وجوده[2] كما لا يخفى، واعلم أنّ أسماء الأنبياء عليهم
أي على وجود الشرط.
السلام[3] ممتنعة عن الصرف إلاّ ستّة «محمد وصالح وشعيب وهود» لكونها عربية و«نوح ولوط» لخفتهما، وقيل إنّ هودا كنوح[4] لأن
أي لكون هذه الأربعة.

---

(١) قوله: [وإنما خصّ التفريع إلخ] يعني: أنّ الظاهر أن يفرّع على الشرطين، والأولى أن يقدّم المتفرّع على وجود الشرط على المتفرّع على انتفائه لكنه خصّ التفريع على الشرط الثاني وجودا وانتفاءً، وقدّم ما هو متفرّع على انتفاء الشرط على ما هو متفرّع على وجوده للتنبيه على ما هو الحقّ عنده وهو انصراف نحو «نوح»، والغرض من هذا الكلام الردّ على الشارح الهندي والجواب عن اعتراضه حيث قال: وفي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة الشرط الأول نظر.

(٢) قوله: [والأولى تقديم ما هو متفرّع على وجوده] أي: والحال أنّ تقديم إلخ، وإنما كان تقديم فرع الأمر الوجوديّ على فرع الأمر العدميّ أولى؛ إذ الوجود أشرف خصال ومنبع كلّ كمال فالمتفرّع عليه أهمّ.

(٣) قوله: [واعلم أنّ أسماء الأنبياء عليهم السلام إلخ] هذه قاعدة مشهورة لكنها منقوضة بنحو «شيث» و«عزير» فإنهما منصرفان كما يدلّ عليه النصوص.

(٤) قوله: [وقيل إنّ هودا كنوح] أي: في كونه عجميّا، والقائل الشارح الرضي، وقوله: «ويؤيّده إلخ»

⇦

سيبويه قرنه معه، ويؤيّده ما يقال من أن العرب من وُلْد إسماعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربيّ و«هود» قبل إسماعيل فيما يذكر فكان كنوح
من التواريخ والقصص.
(الجمع) وهو سبب قائم مقام السببين[١] (شرطه) أي: شرط قيامه مقام السببين[٢] (صيغة منتهى الجموع) وهي الصيغة التي كان أوّلها مفتوحا وثالثها ألفا وبعد الألف حرفان[٣] أو ثلاثة أوسطها ساكن، وهي الصيغة
يقال لها ألف التكسير.
التي لا تجمع جمع التكسير مرّة أخرى، ولهذا سمّيت صيغة منتهى الجموع لأنها جمعت في بعض الصُوَر مرّتين[٤] تكسيرا فانتهى تكسيرها المغيِّر للصيغة، فأمّا جمع السلامة فإنه لا يغيّر الصيغة فيجوز أن تجمع جمع السلامة[٥] كما يجمع أيامن جمع أيمن على أيامنين وصواحب جمع
جمع يمين.
صاحبة على صواحبات، وإنما اشترطت ....
صيغة منتهى الجموع.

يحتمل أن يكون من تتمّة قيل، وأن يكون من الشارح، والولد بفتحتين مفرد وبضمّ فسكون جمع.

(١) قوله: [وهو سبب قائم مقام السببين] إشارة إلى أن اللام للعهد.

(٢) قوله: [أي: شرط قيامه مقام السببين] إشارة إلى أن صيغة منتهى الجموع شرط لقيام الجمع مقام السببين لا لوجود الجمع لوجوده بدونها كرجال وطلبة.

(٣) قوله: [حرفان] كـ«مساجد» و«دوابّ» فإن أصله «دَوَابِبُ».

(٤) قوله: [لأنها جمعت في بعض الصُوَر مرّتين] علّة لكون هذا الجمع علّة لمنع الصرف، والعبارة بتقدير المضاف أي: لأن مفردها جُمع في إلخ، وقوله: «المغيّر للصيغة» صفة كاشفة للتكسير؛ فإنّ جمع التكسير ما يغيّر صيغة مفرده.

(٥) قوله: [فيجوز أن تجمع جمع السلامة] إلاّ أنه موقوف على السماع كـ«صواحبات» في قوله عليه الصلوة والسلام «إنكنّ صواحبات يوسف».

لتكون صيغته مصونة عن قبول التغيّر[1] فتؤثّر (بغير هاء) منقلبة[2] عن تاء التأنيث حالة الوقف أو المراد بالهاء تاء التأنيث باعتبار ما تؤول إليه حالة الوقف، فلا يرد نحو «فواره» جمع «فارهة»، وإنما اشترط كونها بغير هاء لأنها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كـ«فرازنة»[3] فإنها على زنة «كراهية» و«طواعية» بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوّة جمعيّته فتور، ولا حاجة إلى إخراج[4] نحو «مدائنيّ» فإنه مفرد محض ليس جمعا

أي صيغة الجمع. يقال لها التاء المربوطة. أي لأنّ الجمعية. منسوب إلى مدائن علَم بلدة.

---

(١) قوله: [لتكون صيغته مصونة عن قبول التغير] يعني: مع حفظ معنى الجمعيّة وإلاّ فالصيانة تحصل بالعلميّة أيضاً، وقوله: «فتؤثّر» أي: إذا كانت الصيغة مصونة عن قبول التغيّر فتؤثّر في منع الصرف.

(٢) قوله: [منقلبة إلخ] أي: ليس المراد بالهاء مطلق الهاء بل الهاء المنقلبة عن تاء التأنيث مجازا من قبيل ذكر المطلق وإرادة المقيّد، أو المراد بالهاء التاء مجازا أُطلق عليها الهاء باعتبار ما تؤول إليه حالة الوقف، وقوله: «فلا يرد إلخ» تفريع على التقييد بقوله: «منقلبة إلخ» أي: إذا أريد بالهاء ما ذكر فلا يرد ما أورده صاحب المتوسّط أنّ «فواره» لم يوجد فيه الشرط أي: كونه بلا هاء مع أنه غير منصرف، ووجه عدم الورود ظاهر.

(٣) قوله: [كـ«فرازنة»] جمع فِرزين أو فِرزان، قال الجزائريّ: إنه معرّب من الفارسيّ بمعنى العارف وذي فنون، واعلم أنّ هذه التاء لا تدخل إلاّ على ما هو على هذه الصيغة من الجموع ومفرده أعجميّ وتسمّى أمارة العجمة كما في «جواربة» جمع «جورب»، أو مفرده منسوب كما في «أشاعرة» جمع «أشعريّ» فهي عوض عن ياء النسبة لازمة لا يجوز تركها فلا يقال: «أشاعر».

(٤) قوله: [ولا حاجة إلى إخراج إلخ] يعني: أنه لا حاجة في إخراج نحو «مدائنيّ» عن الجمع إلى زيادة قوله: «ولا بياء النسبة» بل لا ينبغي هذه الزيادة لخروج نحو «كراسيّ» مع أنه غير منصرف، وهذا إشارة إلى دفع اعتراض السيّد ركن الدين حيث قال: ولو قال: «بغير هاء وياء النسبة» لكان أصوب لئلاّ ينتقض بمثل «مدائنيّ» فإنه صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع أنه منصرف، والجواب ظاهر.

لا في الحال ولا في المآل[1] وإنما الجمع «مدائن» وهو لفظ آخر بخلاف جمع مدينة.
«فرازنة» فإنها جمع فرزين أو فرزان بكسر الفاء، في كليهما. **فعلم ممّا سبق[2] أنّ صيغة منتهى الجموع على قسمين أحدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء، فأمّا ما كان بغير هاء فممتنع صرفه لوجود شرط تأثيرها** أي تأثير الجمعية.ط
(كـ«مساجد») مثال لما بعد ألفه حرفان (و«مصابيح») مثال لما بعد ألفه ثلاثة أحرف أوسطها ساكن (وأمّا «فرازنة») وأمثالها ممّا هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء (فمنصرف) لفوات شرط تأثير الجمعيّة وهو كونها بلا هاء (و«حضاجر» علما للضبع) هذا جواب عن سؤال مقدّر تقديره أنّ «حضاجر» علَم جنس للضبع[3] يطلق على الواحد والكثير كما أنّ «أسامة» علم جنس للأسد فلا جمعيّة فيه أي في حضاجر. **وصيغةُ منتهى الجموع ليست من أسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعيّة فينبغي أن يكون منصرفا لكنه غير منصرف، وتقرير الجواب أنّ «حضاجر» حال كونه علما للضَبْع**

---

(١) **قوله: [ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل]** تفسير لكونه مفردا محضا، والمراد بالحال حال الاستعمال فإنه يراد به في الاستعمال رجل منسوب إلى مدائن، والمراد بالمآل أصل الوضع فإنه وضع أيضا لذلك فلا جمعيّة فيه لا في الحال ولا في المآل، بخلاف «فرازنة» فإنه جمع فيحتاج في إخراجه إلى قيد مثل «بغير هاء».

(٢) **قوله: [فعلم ممّا سبق]** أي: عُلم بقولِه: «بغير هاء» وشرحِه أنّ إلخ.

(٣) **قوله: [علَم جنس للضبع]** الضبع يقال لها بالفارسيّة: «كَفتار»، وعلم الجنس ما وضع للماهيّة الكليّة الصادقة على الأفراد من حيث إنها ماهيّة معيّنة من الماهيّات بخلاف اسم الجنس فإنه موضوع للطبيعة المطلقة من غير اعتبار التعيّن فيها.

(**غير منصرف**) لا للجمعيّة الحاليّة بل للجمعيّة الأصليّة[١] (**لأنه منقول عن الجمع**) فإنه كان في الأصل جمع «حِضَجْر» بمعنى عظيم البطن، سمّي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كأنّ كلّ فرد منها جماعة من هذا الجنس، فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعيّة الأصليّة، فإن قلت لا حاجة في منع صرفه إلى اعتبار الجمعيّة الأصليّة فإنّ فيه العلميّةَ والتأنيثَ؛ لأنّ الضَبْع هي أنثى الضِبْعان، قلنا علميّته غير مؤثّرة وإلاّ لكان بعد التنكير منصرفا[٢] والتأنيث غير مسلّم؛ لأنه علم لجنس الضبع مذكّرا كان أو مؤنّثا، وإنما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الأصلية بهذا القول ولم يقل «الجمع شرطه أن يكون في الأصل»[٣] كما قال في الوصف؛ لئلاّ يتوهّم أنّ الجمعيّة كالوصف قد تكون أصليّة معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس الأمر كذلك؛ إذ لا يتصوّر العروض في الجمعيّة

مصدر بوزن عنب. أي بطن الضبع والتأنيث باعتبار الدابة. أي من جنس الضبع. أي عظيم البطن. أي حضاجر. أي حضاجر. أي بقوله لأنه منقول عن الجمع.

---

(١) قوله: [بل للجمعيّة الأصليّة] الجمعيّة وإن كانت منافية للعلميّة؛ لأن الجمعية تقتضي الإطلاق على جماعة غير معيّنة والعلميّة تقتضي الإطلاق على معيّن، لكن اعتبارها في منع صرف «حضاجر» ليس مع اعتبار العلميّة وإن كان مع وجودها؛ لأن المعتبر فيه الجمعيّة فقط فلا يلزم من اعتبار الجمعيّة فيه حال العلميّة اعتبار المتضادّين في حكم واحد كما يلزم في من صرف «حاتم» على ما سيجيء.

(٢) قوله: [وإلاّ لكان بعد التنكير منصرفا] في الملازمة نظر؛ لأنه يجوز أن يعتبر الجمعيّة بعد التنكير لزوال ما ينافيها أعني: العلميّة كما في نحو «أحمر» علما فإنه يعتبر فيه الوصفيّة بعد زوال العلميّة، والجواب أن هذا مبنيّ على ما ذهب إليه المصـ في قوله: «وما فيه علميّة مؤثّرة إذا نكّر صرف».

(٣) قوله: [ولم يقل «الجمع شرطه أن يكون في الأصل» إلخ] بيان لنكتة تغيير الأسلوب السابق مأخوذ من شرح الفاضل الهنديّ.

(و«سراويل») جواب عن سؤال مقدّر تقديره أن يقال قد تفصّيتَ[1] عن الإشكال الوارد على قاعدة الجمع بـ«حضاجر» بجعل الجمع أعمّ من أن يكون في الحال أو في الأصل، فما تقول في «سراويل» فإنه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعيّة فيه لا في الحال ولا في الأصل؟ فأجاب بأنه قد اختُلِف في صرفِهِ ومنعِه منه فهو (إذا لم يُصرَف وهو الأكثر) في موارد الاستعمال، فيرد به الإشكال على قاعدة الجمع كما قلت (فقد قيل)[2] في التفصّيْ عنه إنه اسم (أعجميّ) ليس بجمع لا في الحال ولا في الأصل لكنه (حُمِل) في منع الصرف (على مُوازنه) أي: على ما يُوازِنه من الجموع العربيّة كـ«أناعيم» و«مصابيح» فإنه في حكمها من حيث الوزن فهو وإن لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما[3] فالجمعية على هذا التقدير أعمّ من أن تكون حقيقة أو حكما،

أي من الصرف. — أي سراويل. — أي في حكم الجموع العربية.

(١) قوله: [قد تفصّيتَ] أي: تخلّصتَ، قوله: «عن الإشكال الوارد» وقوله: «بجعل الجمع» متعلّق بـ«تفصّيت»، وقوله: «على قاعدة الجمع» متعلّق بـ«الوارد»، وقوله: «بحضاجر» متعلّق بـ«الإشكال» أي: قد تخلّصت بجعل الجمع إلخ عن الإشكال بحضاجر الوارد على قاعدة الجمع، وقاعدة الجمع هي أنّ ما كان على هذه الصيغة لا يكون غير منصرف إلاّ لجمعيّته.

(٢) قوله: [(فقد قيل) إلخ] قائله سيبويه، وتقديم مذهبه وإتيانه بلفظ «قد» يدلّ على ترجيحه لقوّته.

(٣) قوله: [لكنه من قبيله حكما] يعني: أنّ قوله: «حمل على موازنه» ليس معناه أنّ ههنا سببا عاشرا وهو «الحمل على الموازن»، بل المراد به أنه جمع حكما، والجمع المعدود من الأسباب أعمّ من أن يكون حقيقة أو حكما.

فبناء هذا الجواب[1] على تعميم الجمعيّة لا على زيادة سبب آخر على الأسباب التسعة، وهو الحمل على الموازن (وقيل) هو اسم (عربيّ) ليس بجمع تحقيقا لأنه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه (جمع «سروالة» تقديرا) وفرضا[2]، فإنه لمّا وُجد غيرَ منصرف ومِن قاعدتهم أنّ هذا الوزن بدون الجمعيّة لم يمنع الصرف قدّر حفظا[3] لهذه القاعدة أنه جمع «سِروالة» فكأنه سمّي[4] كلّ قطعة من السراويل سِروالة ثم جُمعت «سروالة» على «سراويل» (وإذا صُرف) أي: سراويل لعدم تحقّق جمعيّته تحقيقا والأصل في الأسماء الصرف (فلا إشكال) بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج إلى التفصّي عنه (ونحو «جوار») أي: كلّ جمع منقوص على «فواعل» يائيّا كان أو واويّا كـ«الجواري» و«الدواعي» (رفعا وجرّا) أي: في حالتي الرفع والجرّ[5] (كـ«قاض») أي: حكمه حكم «قاض»

أي السبب الزائد عليها. قائله المبرّد. أي سراويل.

---

(١) قوله: [فبناء هذا الجواب إلخ] فيه ردّ على صاحب المتوسّط والوافية والرضي حيث قالوا: إنّ هذا الجواب يستلزم أن يكون علل منع الصرف عشرا فإنّ الحمل على الموازن علّة زائدة على التسعة المذكورة.

(٢) قوله: [وفرضا] عطف تفسير للإشارة إلى أن التقدير ههنا بمعنى الفرض.

(٣) قوله: [حفظا] علّة التقدير، وقوله: «أنه جمع سِروالة» مفعول ما لم يسمّ فاعله لقوله «قدّر».

(٤) قوله: [فكأنه سمّي إلخ] إنما جاء بكلمة «كأنّ» لأن السروالة لم يجئ بمعنى قطعة من السراويل بل بمعنى قطعة الخرقة، فالمفرد أيضا مفروض مثل الجمع.

(٥) قوله: [في حالتي الرفع والجرّ] إشارة إلى أنّ قوله: «رفعا وجرّا» منصوبان على الظرفية، والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف.

بحسَب الصورة[1] في حذف الياء عنه وإدخال التنوين عليه تقول «جاءتني جوارٍ» و«مررت بجوارٍ» كما تقول «جاءني قاضٍ» و«مررت بقاضٍ»، وأمّا في حالة النصب فالياء متحرّكة مفتوحة نحو «رأيت جواريَ» فلا إشكال في حالة النصب؛ لأن الاسم غير منصرف للجمعيّة مع صيغة منتهى الجموع، بخلاف حالتي الرفع والجرّ فإنه قد اختُلِف فيه[2] فذهب بعضهم إلى أنّ الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف؛ لأن الإعلال المتعلّق بجوهر الكلمة[3] مقدّم على منع الصرف الذي هو من أحوال الكلمة بعد تمامها، فأصل «جوار» في قولك «جاءتني جوار» «جواريٌ» بالضمّ والتنوين بناءً على أنّ الأصل[4] في الاسم الصرف فبني الإعلال على ما هو الأصل، ثمّ أسقطت الضمّة للثقل والياءُ لالتقاء الساكنين فصار «جوارٍ» على وزن «سلام» و«كلام» فلم يبق على صيغة منتهى

عن مثل جوار. المعهود نحو جوار. وهو الصرف. جوار.

---

(١) قوله: [بحسَب الصورة إلخ] إشارة إلى أنّ التشبيه ليس بحسَب الحقيقة فإنّ المشبّه جمع غير منصرف والمشبّه به مفرد منصرف بل بحسَب الصورة في حذف إلخ.

(٢) قوله: [فإنه قد اختُلِف فيه] أي: قد اختلف في «جوار» في حالتي الرفع والجرّ أنه منصرف أم لا فذهب بعضهم وهو الأخفش والزجاج إلى أنه منصرف بعد الإعلال أيضا كما كان قبله.

(٣) قوله: [لأن الإعلال المتعلّق بجوهر الكلمة إلخ] ولأن الإعلالَ سببه قويّ وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة.

(٤) قوله: [بناءً على أنّ الأصل إلخ] تعليل لقوله: «والتنوين» يعني: كان ينبغي أن يقال بالضمّ بلا تنوين لوجود الجمعيّة في الأصل إلاّ أنه بني الإعلال على ما هو الأصل في الاسم وهو الصرف.

الجموع فهو بعد الإعلال أيضاً منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الإعلال كذلك، وذهب بعضهم[١] إلى أنه بعد الإعلال غير المنصرف؛ لأن فيه الجمعيّةَ مع صيغة منتهى الجموع لأن المحذوف بمنزلة المقدّر ولهذا لا يجري الإعراب على الراء، والتنوين فيه تنوين العوض فإنه لما أسقط تنوين الصرف عوّض عن الياء المحذوفة أو عن حرَكتها[٢] هذا التنوين، وعلى هذا القياس حالة الجرّ بلا تفاوت، وفي لغة بعض العرب إثبات الياء في حالة الجرّ[٣] كما في حالة النصب تقول «مررت بجواريَ» كما تقول «رأيت جواريَ» وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الإعلال فإنه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة الجرّ والفتحةُ خفيفة فما وقع فيه إعلال، وأمّا في حالة الرفع فأصل «جوار»: «جواريُ» بالضمة بلا تنوين حذفت الضمّة للثقل وعوّض عنها التنوين[٤]

أي نحو جوار. أي في نحو جوار. في مثل جوار في حالة الجرّ. نافية.

---

(١) قوله: [وذهب بعضهم] وهو سيبويه ومن معه، وليس قوله مبنيًا على تقديم منع الصرف على الإعلال وإلاّ لوجب الفتح في قولك: «مررت بجواري» كما في اللغة القليلة بل الأصل عنده «جواريٌ» بالتنوين، والإعلال مقدّم على منع الصرف.

(٢) قوله: [عوّض عن الياء المحذوفة أو عن حرَكتها] إشارة إلى اختلاف القولين فالأوّل مذهب سيبويه والخليل والثاني مذهب المبرّد.

(٣) قوله: [إثبات الياء في حالة الجرّ] وهذه اللغة قبيحة، وعليه قول الفرزدق: ولو كان عبد الله مولى هجوته ÷ ولكن عبد الله مولى مواليا، ويجوز أن يجعل الياء للمتكلم والأصل «مواليّ» بتشديد الياء حذفت الياء الأولى للضرورة وزيدت الألف للإشباع، ولا يخفى ما فيه من المبالغة في الهجو.

(٤) قوله: [وعوّض عنها التنوين] أي: عوّض عن الضمّة نون ساكنة وذلك لتخفيف الثقل بحذف الياء للساكنين.

فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار «جوارٍ»، وعلى هذه اللغة لا إعلال إلاّ في حالة واحدة، بخلاف اللغة المشهورة فإنّ فيه الإعلال في الحالتين كما عرفت (**التركيب**) وهو صيرورة كلمتين أو أكثر كلمة واحدة[1] من غير حرفيّة جزء[2] فلا يرد نحو «النجم» و«بصريّ» علَمين (**شرطه العلميّة**) ليأمن من الزوال فيحصل له قوّة[3] فيؤثّر بها في منع الصرف (**وأن لا يكون بإضافة**) لأنّ الإضافة تُخرج المضاف إلى الصرف أو إلى حكمه فكيف تؤثّر في المضاف إليه ما يُضادُّه[4] أعني: منع الصرف (**ولا إسناد**) لأنّ الأعلام المشتمِلة على الإسناد من قبيل المبنيّات[5] نحو «تأبّط شرّا»،

وهي التي كان الاعلال فيها مقدما على منع الصرف.

أي للتركيب.

التركيب.

إشارة إلى اختلاف المذهبين.

---

(١) قوله: [**وهو صيرورة كلمتين أو أكثر إلخ**] إشارة إلى أنّ التركيب مصدر مجهول؛ إذ التركيب مصدرا معلوما صفة المتكلّم فلزم التأويل كما في العدل، وقوله: «كلمة واحدة» أي: من جهة المعنى، إن قلت المركّب المجعول كلمة واحدة لا يكون إلاّ علَما فإذن لا حاجة إلى اشتراطه بالعلميّة، قلنا: الحصر غير مسلّم لجواز أن ينقل أوّلا إلى معنى جنسيّ ثمّ جعل علَما، أو قلنا: هي شرط لتحقّق التركيب.

(٢) قوله: [**من غير حرفيّة جزء**] أي: من غير أن يكون جزء من المركب حرفا، وقوله: «فلا يرد إلخ» تفريع على هذا القيد الأخير.

(٣) قوله: [**فيحصل له قوّة**] القوّة بمعنى اللزوم لا بمعنى ما يقابل الضعف، وإذا حصل للتركيب لزوم فيؤثّر بسببه في منع الصرف.

(٤) قوله: [**فكيف يؤثّر في المضاف إليه ما يُضادُّه**] يعني: إذا كان في طباع شيء اقتضاءُ أمر لا يجوز أن يكون فيه اقتضاءُ ما يُضادّه عادةً سيّما في مادّة واحدة حكما فإنّ المركّب الإضافيّ في حكم كلمة واحدة.

(٥) قوله: [**من قبيل المبنيّات**] كما هو المشهور عند الجمهور ومنهم المصـ، ومن قبيل المعربات المحكيّة بحالها عند آخرين، ولا يبعد حينئذ أن يحكم بعدم انصرافه وإن لم يظهر أثره لفظا كما حكم بعدم انصراف «مسلمات» حال العلميّة مع عدم ظهور أثره، ثم لفظ القبيل يستعمل بمعنى الأمثال والمناسبات

⇦

فإنها باقية في حالة العلميّة على ما كانت عليها قبل العلميّة فإنّ التسمية بها إنما هي لدلالتها على قصّة غريبة[1]، فلو تطرّق إليها التغيير يمكن أن تفوت تلك الدلالة، وإذا كانت من قبيل المبنيّات فكيف يتصوّر فيها منع الصرف الذي هو من أحكام المعرَبات، فإن قلت كان على المصنف أن يقول «وأن لا يكون الجزء الثاني من المركّب صوتا ولا متضمّنا لحرف العطف» ليخرج مثل «سيبويه» و«نفطويه» ومثل «خمسة عشر»[2] و«ستة عشر» علمين، قلنا كأنه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد أنهما من قبيل المبنيّات، وأمّا الأعلام المشتملة على الإسناد فلم يذكر بناءها أصلاً فلذلك احتاج إلى إخراجها (**مثل «بعلبكّ»**) فإنه علم لبلدة مركّب من «بعل» هو اسم صنم و«بكّ» هو اسم صاحب هذه البلدة، جُعلا اسماً واحداً من غير أن يُقصد[3] بينهما نسبة إضافيّة أو إسناديّة أو غيرهما (**الألف والنون**) المعدودتان من أسباب منع الصرف[4] تسمّيان مزيدتين

(أي بهذه الجملة. أي عرض. أي إلى ذلك الجملة. بكسر النون وفتحها وسكون الفاء. أي في إخراج مثل سيبويه وخمسة عشر. أي في بحث المبنيات. المصنف.)

وبمعنى الأفراد والجزئيات وهو ههنا في معنى الأخير.

(١) قوله: [**إنما هي لدلالتها على قصّة غريبة**] كما قيل في وجه تسمية جابر بن ثابت بـ«تأبّط شرّا» إنه أخذ سيفا وخرج إلى نادي قومه فقالوا: تأبط شرّا، فسمّي بذلك، وقيل غير ذلك.

(٢) قوله: [**ومثل «خمسة عشر» إلخ**] لا يخفى وجه إعادة لفظ «مثل» فإنّ خروج الأوّل بالقيد الأوّل والثاني بالثاني، وقوله: «علَمين» قيد لـ«خمسة عشر» و«ستة عشر» لأن «سيبويه» و«نفطويه» مشهوران بالعلميّة.

(٣) قوله: [**من غير أن يُقصد**] بل من غير نقل عن مركّب مستعمل في معنى، فيكون علَما على الارتجال أي: ابتداءً.

(٤) قوله: [**المعدودتان من أسباب منع الصرف**] إشارة إلى أن اللام للعهد، وقوله: «من الحروف الزوائد» أي:

⇦

لأنهما من الحروف الزوائد، وتسمّيان مضارعتين أيضاً لمضارَعتهما لألفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث عليهما، وللنحاة خلاف في أن سببيّتهما لمنع الصرف إمّا لكونهما مزيدتين وفرعيّتهما للمزيد عليه، وإمّا لمشابَهتِهما لألفي التأنيث[1] والراجح هو القول الثاني[2] ثم إنهما (إن كانتا في اسم) يعني: به ما يقابل الصفة[3] فإنّ الاسم المقابل للفعل والحرف إمّا أن لا يدلّ على ذات مّا لُوحِظ معها صفة من الصفات كـ«رجل» و«فرس» أو يدلّ كـ«أحمر» و«ضارب» و«مضروب» فالأوّل يسمّى اسما والثاني صفة، فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة[4] (فشرطه) أي: شرط الألف والنون في منعهما من الصرف، وإفراد الضمير باعتبار أنهما سبب واحد[5] أو شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف (العلمية) ....

مذهب الكوفيين. مذهب البصريين. أي الاسم المقابل للصفة. أي في قوله «شرطه».

العشرة التي يجمعها «اليوم تنساه» و«سألتمونيها»، ثم التسمية الأولى مذهب الكوفيين والثانية مختار البصريين.

(١) قوله: [وإمّا لمشابَهتِهما لألفي التأنيث] إن قلت: لا بدّ في السبب من فرعيّة ولا فرعيّة على هذا المذهب، قلنا: السبب على هذا المشابهةُ وهي فرع للطرفين في الوجود.

(٢) قوله: [والراجح هو القول الثاني] لأن وجه اشتراط انتفاء التاء على هذا القول ظاهر فإنه يفوت المشابَهة المؤثّرة عند لحوق التاء، وعلى القول الأوّل غير ظاهر فإنه لا يفوت الزيادة بلحوق التاء.

(٣) قوله: [يعني: به ما يقابل الصفة] وهو أخصّ ممّا يقابل الفعل والحرف، والقرينة على هذا المراد ذكر الصفة فيما بعد قسيما له، وقوله: «فإنّ الاسم إلخ» غرضه إثبات لمجيء الاسم بمعنى ما يقابل الصفة فاعرفه.

(٤) قوله: [لا الاسم الشامل للاسم والصفة] وهو ما دلّ على معنى مستقلّ بالمفهوميّة غير مقترن بالزمان.

(٥) قوله: [باعتبار أنهما سبب واحد] أمّا تثنية الضمير في قوله: «إن كانتا» فباعتبار تعدّدهما في أنفسهما.

تحقيقا للزوم زيادتهما[1] أو ليمتنع دخول التاء فيتحقّق شبههما بألفي التأنيث (كـ«عمران» أو) كانتا (في صفة فانتفاء «فَعلانة») أي: إن كان الألف والنون في صفة فشرطه[2] انتفاء «فَعلانة» يعني: امتناعَ دخول تاء التأنيث عليه ليبقى مشابهتهما لألفي التأنيث على حالها، ولذا انصرف «عُرْيانٌ» مع أنه صفة لأن مؤنّثه «عُرْيانةٌ» (وقيل) شرطه (وجود «فَعْلى») لأنه متى كان مؤنّثه «فَعْلى» لا يكون «فَعْلانة»[3] فيبقى مشابهتهما لألفي التأنيث على حالها (ومن ثمّة) أي: ومن أجل المخالَفة في الشرط (اختُلِف في «رحمن») في أنه منصرف أو غير منصرف[4] فإنه ليس له مؤنّث لا رحمى ولا رحمانة؛.................................

أي على الألف والنون.

---

(١) قوله: [تحقيقا للزوم زيادتهما إلخ] أي: إن كان السبب زيادتَهما فاشتراط العلميّة لتحقيق لزوم زيادتهما، وإن كان السبب المشابَهةَ فهو لامتناع دخول التاء فيتحقّق شبههما بألفي التأنيث في عدم دخول التاء عليه، فالأول ناظر إلى القول الأوّل والثاني إلى الثاني.

(٢) قوله: [فشرطه] أي: فشرط الألف والنون في منعهما الاسمَ من الصرف، أو شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف، وقوله: «يعني امتناع دخول تاء التأنيث عليه» تفسير للأعمّ بالأخصّ لئلاّ يرد مثل «عُريان» بأنه منصرف وقد انتفى فيه «فَعلانة» بفتح الفاء؛ إذ مؤنّثه «عُريانة» بضمّ الفاء.

(٣) قوله: [لا يكون «فعلانة»] أفاد به أنّ وجود «فَعْلى» ليس مقصودا لذاته عند صاحب القيل بل المطلوب هو انتفاء «فعلانة»، لكنّ العدول عن المقصود إلى غيره غير مناسب بل غير صحيح ههنا؛ لأنّ المطلوب أي: انتفاء «فعلانة» قد يحصل بغير وجود «فعلى» كما في لفظ «رحمن»، وإلى هذا الضعف أشار المصـ بقوله: «قيل».

(٤) قوله: [في أنه منصرف أو غير منصرف] بدل من قوله: «في رحمن» بدل اشتمال أي: اختُلِف في كون لفظ «رحمن» منصرفا أو غير منصرف لا في وجوده وهو ظاهر.

لأنه صفة خاصّة لله تعالى[1] لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكّر ولا على مؤنّث، فعلى مذهبِ مَن شرط انتفاءَ «فَعْلانة» فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجودَ «فَعْلى» فهو منصرف[2] (دون «سكرانَ») فإنه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فإن مؤنثه «سكرى» لا «سكرانة» (و) دون («ندمانٍ») فإنه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لأن مؤنّثه «ندمانة» لا «ندمى»، هذا إذا كان[3] «ندمان» بمعنى النديم، وأمّا إذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق؛ لأنّ مؤنثه «ندمى» لا «ندمانة» (وزن الفعل) وهو كون الاسم على وزن[4] يُعدّ من أوزان الفعل، وهذا القدر لا يكفي في سببيّة

أي رحمن.

---

(١) قوله: [لأنه صفة خاصّة لله تعالى] قال أبو البقاء: لفظ الرحمن كان صفة بمعنى كثير الرحمة ثم غلب على المُنعِم بجلائل النِعَم في الدنيا والآخرة بحيث لا يقع على المخلوق أصلا.

(٢) قوله: [فهو منصرف] إن قلت: إذا كان المطلوب من وجود «فعلى» عندهم انتفاء «فعلانة» كان الواجب عندهم امتناع صرف «رحمن» لحصول المطلوب، قلنا: لعلّ المطلوب عندهم انتفاء مؤكّد يكون مبنيّا على دليل لفظيّ، والانتفاء المبنيّ على الدليل اللفظيّ لا يكون إلاّ إذا وجد «فعلى».

(٣) قوله: [هذا إذا كان إلخ] أي: عدم الخلاف في صرف «ندمان» إنما هو إذا كان بمعنى النديم مشتقّا من المنادمة يقال: «نادمني فلان على الشراب فهو نديمي وندماني» والمرأة ندمانة.

(٤) قوله: [وهو كون الاسم على وزن إلخ] الغرض من هذا الكلام دفع ما يرد على ظاهر عبارة المصـ وهو أنّ إضافة الوزن إلى الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى: «الوزن المختصّ بالفعل شرطه اختصاصه بالفعل» وفيه تكرار بلا طائل؛ لأنّ الخبر أي: قوله: «شرطه أن يختصّ به» يفيد معنى قد فهم من المبتدأ أي: بقوله: «وزن الفعل»، وحاصل الدفع أنّ الإضافة لمجرّد النسبة والربط بينهما لا للاختصاص فيكون المعنى: «وزن منسوب إلى الفعل شرطه اختصاصه بالفعل» فأفاد الخبر معنى لم يفهم من المبتدأ فافهم.

منع الصرف بل (**شرطه**) أي في سببية منع الصرف. فيها أحد الأمرين إمّا (**أن يختصّ**) ذلك الوزن. في اللغة العربيّة[1] (**به**) أي: بالفعل[2] بمعنى أنه لا يوجد في الاسم العربيّ إلاّ منقولا من الفعل (**كـ«شمّر»**) على صيغة الماضي المعلوم من التشمير، فإنه نُقل من هذه الصيغة وجُعل علَما للفرس، وكذلك «بذّر» علم لبئر مكة. لماء و«عثّر» أي شمّر. لموضع و«خضّم» لرجل، أفعالٌ نُقلت إلى الاسميّة[3]، وأمّا نحو «بقّم»[4] اسما لصبغ معروف وهو العندم، صبغ الحمر. و«شلّم» علَما لموضع بالشام فهو من الأسماء العجميّة المنقولة إلى العربيّة فلا يقدح في ذلك الاختصاص[5] (**و**) مثل (**«ضُرِب»**) على البناء للمفعول إذا جعل علَما لشخص فإنه أيضاً

---

(١) قوله: [في اللغة العربيّة] سيصرّح بفائدة هذا التقييد بقوله: «فلا يقدح في ذلك الاختصاص».

(٢) قوله: [أي: بالفعل] إشارة إلى مرجع الضمير، وقوله: «بمعنى أنه إلخ» إشارة إلى أنّ الاختصاص إضافيّ بالنسبة إلى الاسم العربيّ، وفي قوله: «إلاّ منقولا من الفعل» تنبيه على أن يكون مثل «شمّر» مجرّدا عن الضمير المستتر فيه وإلاّ لكان من المركّبات، مع الإشارة إلى كيفيّة وجود ما يختصّ بالفعل في الاسم.

(٣) قوله: [أفعالٌ نُقلت إلى الاسميّة] فكان معنى «شمّر» الفعليّ: المرور حادّا، ومعنى «بذّر»: الإسراف ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِيْنَ كَانُوْٓا إِخْوٰنَ الشَّيٰطِيْنِ﴾ [بني إسرائيل:٢٧]، ومعنى «عثّر» الجعل ذا كبوة، ومعنى «خضّم» الأكل بأقصى الأضراس أو ملأ الفم.

(٤) قوله: [وأمّا نحو «بقّم»] جواب عن سؤال مقدّر وهو أنّ «بقّم» و«شلّم» من أوزان الفعل مع أنهما اسمان ولم ينقلا من الفعل إلى الاسم لعدم استعمالهما فِعلَين فكيف يعدّ هذا الوزن مختصّا بالفعل؟ وحاصل الجواب أنهما أعجميّان نقلا إلى العربيّة والاختصاص المذكور بالنسبة إلى اللغة العربيّة.

(٥) قوله: [فلا يقدح في ذلك الاختصاص] أي: فلا يضرّ ولا يكون مانعا عن اختصاص هذا الوزن بالفعل لِما ذُكِر من أنّ المراد باختصاص وزن بالفعل أن لا يوجد ذلك الوزن في الأسماء العربية من غير نقل عن الفعل.

غير منصرف للعلميّة ووزن الفعل، وإنما قيّدنا بالبناء للمفعول فإنه على البناء للفاعل غير مختصّ بالفعل[1] ولم يذهب إلى منع صرفه إلاّ بعض النحاة[2] (أو يكون) غير مختصّ به[3] أي بالفعل. ولكن يكون (في أوّله) أي: في أوّلِ وزن الفعل[4] أو أوّلِ ما كان على وزن الفعل (زيادة) أي: زيادة حرف[5] أو حرفٌ زائد من حروف «أتين»[6] (كزيادته) أي: مثل زيادة حرف أو

---

(١) قوله: [غير مختصّ بالفعل] لوجوده في الاسم كثيرا بلا نقل من الفعل نحو «شجر» و«رجب» و«طلب».

(٢) قوله: [إلاّ بعض النحاة] ذهب يونس إلى أنّ الوزن المشترك بين الاسم والفعل مؤثّر، وذهب عيسى بن عمر إلى تأثيره إذا كان منقولا من الفعل كقوله: ع «أنا ابن جَلاَ وطلاّعُ الثنايا» ولو لا كون وزن «جلا» منقولا عن الفعل لنُوّن، وقال بدر الدين لا حجّة له فيه لأنه محمول على إرادة أنا ابن رجل جَلاَ الأمورَ وجرّبها فجملة «جَلاَ» من فعل وفاعل محكيّ لا ممنوع من الصرف.

(٣) قوله: [غير مختصّ به] خصّ الشقّ الثاني بعدم الاختصاص بقرينة المقابلة، يعني: أنّ اشتراط عدمِ قبول التاء إنما هو في وزن لم يختصّ بالفعل وكان في أوّله زيادة كزيادة الفعل؛ فإنّ الشقّ الأوّل لاختصاصه بالفعل لا يقبل التاء أصلا، والظاهر أنّ «أو» في قول المصـ: «أو يكون» لمنع الخلو، وأنّ النسبة بين الشقّين العموم من وجه لافتراقهما في «شمّر» و«أحمر» واجتماعهما في «يشكر».

(٤) قوله: [أي: في أوّلِ وزن الفعل إلخ] إشارة إلى الاحتمالين في مرجع الضمير، أي: يجوز أن يرجع إلى الوزن، وإلى الموزون، وعلى الأوّل يحمل الظرفيّة على التوسّع؛ لأنّ الزيادة وصف حاصل في أوّل الموزون حقيقةً ووزن الفعل عبارة عن الهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف والحركات والسكنات، والهيئة من حيث هي ليس لها أوّل وآخر حتّى يقال: إنّ الزيادة في أوّلها.

(٥) قوله: [أي: زيادة حرف إلخ] إشارة إلى أنّ «زيادة» تنوينه عوض عن المضاف والتقدير: زيادة حرف، أو مصدر بمعنى الفاعل وهو صفةُ موصوفٍ محذوفٍ والتقدير: حرفٌ زائد.

(٦) قوله: [من حروف «أتين»] ولو غيّر ذلك الحرف لم يضرّ في كونه سببا لمنع الصرف كـ«هراق» من «أراق» ماضيا، وكذا لو تصرّف في الوزن مع بقاء الزائد، سواء كان التصرّف بالحذف كـ«يسع» أو

⇦

حرف زائد[1] في أوّل الفعل (غيرَ قابل) أي: حال كون وزن الفعل[2] أو ما كان على وزنه غيرَ قابل (للتاء) لأنه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن أوزان الفعل، ولو قال «غيرَ قابل للتاء قياسا وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف لأجله» لم يرد عليه «أربع»[3] إذا سمّي به فإنّ لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا «أسود» فإنّ مجيء التاء في «أسودة» للحيّة الأنثى ليس باعتبار الوصف الأصليّ[4] الذي لأجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسميّة العارضيّة (ومن ثمّ) أي: ومن أجل اشتراط عدَم قبول التاء (امتنع «أحمر») عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدَم قبول التاء (وانصرف «يعمل») لقبوله التاء لمجيء «يعملة» للناقة القويّة على العمل والسير (وما فيه علميّة مؤثّرة) أي: كلّ

متعلق بـ«يخرج». أحد. وهي الهمزة في أوله من حروف أتين.ـها

بالقلب كـ«أعلى» أو بالإدغام كـ«أشدّ».

(١) قوله: [أي: مثل زيادة حرف أو حرف زائد] إشارة إلى أنّ الكاف بمعنى المثل والزيادة بمعنى زيادة حرف أو حرف زائد وإضافتها إلى الضمير بمعنى «في»، وفيه نشر على ترتيب اللف فالتفسير الأوّل بالنسبة إلى وزن الفعل والثاني بالنسبة إلى ما كان على وزن الفعل.

(٢) قوله: [أي: حال كون وزن الفعل إلخ] إشارة إلى أنّ لفظ «غير» منصوب على الحاليّة عن وزن الفعل أو عمّا كان على وزن الفعل.

(٣) قوله: [لم يرد عليه «أربع» إلخ] فإنه حينئذ غير منصرف للعلميّة ووزن الفعل مع قبوله التاء لكنه يقبلها على خلاف القياس؛ إذ القياس أن يلحق التاء للمؤنّث دون المذكّر، وقوله: «ولا أسود» عطف على قوله: «أربع» و«لا» زائدة للتأكيد.

(٤) قوله: [ليس باعتبار الوصف الأصليّ] إذ مؤنثه بهذا الاعتبار «سوداء» لا «أسودة».

اسم غير منصرف تكون فيه علميّة مؤثّرة في منع الصرف بالسببيّة المحضة[1] أو مع شرطيّة لسبب آخر، واحترز بذلك[2] عمّا تجامع ألفي التأنيث أو صيغة منتهى الجموع فإنّ كلّ واحد منهما كاف في منع الصرف لا تأثير فيه للعلميّة (إذا نكّر) بأن يؤوّل[3] العلم بواحد من الجماعة المسمّاة به نحو «هذا زيد ورأيت زيدا آخر» فإنه أريد به المسمّى بزيد[4] أو يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبُه به نحو قولهم «لكل فرعون موسى» أي: لكل مبطل محقّ (صُرف لما تبيّن) أي: ظهر[5] حين بيّن أسبابَ منع الصرف وشرائطَها فيما سبق (من أنها) أي:

أي في كل واحد. عطف على يؤوّل. بالتنوين.

(١) قوله: [بالسببيّة المحضة] بأن كانت سببا فقط ولم تكن شرطا لسبب آخر كما في مثل «عمر» و«أحمد»، وقوله: «أو مع شرطيّة لسبب آخر» بأن كانت سببا وشرطا لسبب آخر كما في مثل «طلحة» و«زينب» و«إبراهيم» و«عثمان» و«معدي كرب».

(٢) قوله: [واحترز بذلك] أي: بقوله: «مؤثّرة»؛ فإنّ المراد بكونها مؤثّرة أن يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها، وقولُه: «عمّا إلخ» أي: عن علميّة إلخ.

(٣) قوله: [بأن يؤوّل إلخ] تصوير لتنكير العلم، صوّر له الشارح بصورتين: الأولى أن يجعل العلم بتأويل واحد من الجماعة المسمّاة بذلك العلم، والثانية أن يجعل عبارة عن وصف اشتهر بذلك صاحبُ العلم كجعل فرعون عبارة عن مبطل وجعل موسى عبارة عن محقّ في قولهم: «لكل فرعون موسى».

(٤) قوله: [فإنه أريد به المسمّى بزيد] بدليل توصيفه بالنكرة وهو «آخر»، واللام في قوله: «المسمّى» للعهد الذهني وإلاّ فليس «المسمّى بزيد» بنكرة.

(٥) قوله: [أي: ظهر إلخ] فإنه ظهر من قوله: «وما يقوم مقامهما الجمع وألفا التأنيث» أنّ العلميّة غير مؤثّرة معهما، ومن قوله: «فلا تضرّه الغلبة» أنها لا تجامع الوصف، ومن اشتراط التأنيث والعجمة والتركيب والألف والنون في الاسم أنها تجامع ما هي شرط فيه، ومن أمثلة العدل ووزن الفعل أنها تجامعهما من غير

العلميّةَ (لا تجامع مؤثّرة إلاّ ما) أي: السببَ الذي[1] (هي) أي: العلميّة (شرط فيه) وذلك في التأنيثِ بالتاء لفظا أو معنى والعجمةِ والتركيبِ والألفِ والنون المزيدتين، فإنّ كلّ واحد من هذه الأسباب الأربعة مشروط بالعلميّة (إلاّ العدل ووزن الفعل) استثناء ممّا بقي من الاستثناء الأوّل[2] أي: لا تجامع غير ما هي شرط فيه إلاّ العدل ووزن الفعل، فإن العلميّة تجامعهما مؤثّرة كما في «عمر» و«أحمد» وليست شرطا فيهما كما في «ثلاث» و«أحمر»[3] (وهما) أي: العدل ووزن الفعل (متضادّان) لأن الأسماء المعدولة بالاستقراء على أوزان مخصوصة[4] ليس شيء منها من

أي كون العلمّية شرطاً.

اشتراط، فقد ظهر ممّا تقدّم أنّ العلميّة لا تجامع مؤثّرة إلاّ ما هي شرط فيه سوى العدل ووزن الفعل.

(١) قوله: [أي: السببَ الذي] إشارة إلى أنّ «مَا» موصولة وموصوفها السبب.

(٢) قوله: [استثناء ممّا بقي من الاستثناء الأوّل] أي: استثناء بعد تقييد المستثنى منه بالمستثنى الأوّل، فلم يلزم تعدّد الاستثناء من أمر واحد بلا عطف؛ لأنّ الأوّل استثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيّد، ولو جعل المصـ قوله: «العدل ووزن الفعل» معطوفا على قوله: «ما هي شرط فيه» لكان أظهر دلالة وأخصر عبارة، فيدخل كلا المستثنيين تحت حرف استثناء واحد، ولعلّ النكتة في فصل العدل ووزن الفعل عن المستثنى الأوّل بحرف مستقلّ غرابةُ الأسلوب واختلافُ تأثير العلميّة في المعطوف والمعطوف عليه فإنّ تأثيرها في المعطوف عليه أعني: «ما هي شرط فيه» بالسببية مع الشرطية وفي المعطوف أعني: العدل ووزن الفعل بالسببيّة المحضة.

(٣) قوله: [كما في «ثلاث» و«أحمر»] فإنهما غير منصرفين وإن لم يكونا علمين، فلو كانت العلميّة شرطا في العدل ووزن الفعل لصرف «ثلاث» و«أحمر» غير علمين.

(٤) قوله: [على أوزان مخصوصة] وهي فُعَال ومَفْعَل وفُعَل وفَعَل كثلاث ومثلث وأخر وسحر، وفَعْلِ وفَعَال عند بني تميم كأمس وقطام.

أوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف (فلا يكون معها) أي: لا يوجد[1] معها شيء من الأمر الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين أحدهما فقط (إلا أحدهما) فقط لا مجموعهما (فإذا نكّر) غير المنصرف الذي أحد أسبابه العلمية (بقي بلا سبب) أي: لم يبق فيه سبب[2] من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الأسباب الأربعة المذكورة لأنه قد انتفى أحد السببين الذي هو العلميّة بذاتها والسببُ الآخر المشروط بالعلميّة من حيث وصف سببيّته، فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب (أو على سبب واحد) فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل،هذا، وقد قيل على قوله «وهما متضادّان» أنّ «إصمِت» بكسرتين علَما للمفازة من أوزان الفعل مع وجود العدل فيه فإنه أمر من «صمَت يصمُت» وقياسه أن

أي مع العلمية. أي العدل ووزن الفعل. أي خذ هذا. أي الصحراء.

---

(١) قوله: [أي: لا يوجد إلخ] إشارة إلى أنّ «كان» تامّة، وقوله: «شيء من الأمر الدائر إلخ» إشارة إلى أنّ المستثنى منه ليس مطلقَ السبب؛ إذ يصير المعنى ح: أنه لا يوجد مع العلميّة سبب سوى العدل ووزن الفعل وهو باطل؛ لأنه قد تبيّن فيما سبق احتماع غيرهما من الأسباب معها، ولا السببَ الذي هو أحد الأمرين؛ إذ المستثنى يتحد ح بالمستثنى منه من حيث المفهوم فيلزم استثناء الشيء من نفسه وهو باطل أيضا، بل المستثنى منه هو المفهوم المردود بين مجموع السببين وأحدِهما فقط فالمعنى: أنه لا يوجد مجموع السببين وأحدهما فقط إلاّ أحدهما، وذلك المفهوم يستفاد من الحكم بالتضادّ بينهما فإنه يقتضي أن لا يوجد مجموعهما في اسم وعلى تقدير الوجود يقتضي أن يوجد أحدهما فقط، والشارح عبّر عن هذا المفهوم بالأمر الدائر ليكون المستثنى منه صادقا على المستثنى شاملا له شمول العامّ لأفراده.

(٢) قوله: [لم يبق فيه سبب إلخ] وإن كانت الأربعة مجتمعة كما في «آذربيجان» فإنّ فيه التأنيثَ بتأويل البلدة والعلميّةَ والعجمةَ والألفَ والنون المزيدتين بناءً على أنّ المعرّب ملحق بالعربي في زيادة الحروف وعدمها.

يجيء بضمّتين فلمّا جاء بكسرتين عُلم أنه معدول عنه[1]، والجواب أنّ
أي عن أصمت بضمتين.
هذا أمر غير محقّق لجواز ورود «إصمِت» بكسرتين وإن لم يشتهر،
أي كون إصمِت بكسرتين معدولاً عما بضمتين.
فالأوزان التي تحقّق فيها العدل تحقيقا كان أو تقديرا لم تجامع وزن
الفعل، وأيضاً قد عرفت فيما تقدّم[2] أنّ مجرّد وجود أصل محقّق لا
أي في بحث العدل.
يكفي في اعتبار العدل التحقيقيّ بدون اقتضاءِ منع الصرف إيّاه واعتبارِ
خروج الصيغة عن ذلك الأصل، وههنا لا يقتضيه[3] لوجود سببين في
«إصمِت» وراء العدل وهما العلميّة والتأنيث، ثمّ إنه أشار إلى استثناء مثل
أي السببان.
«أحمر» علَما إذا نكّر عن هذه القاعدة[4] على قول سيبويه بقوله (**وخالف**
متعلق بـ«استثناء». ↲ وهي قوله «وما فيه علمية مؤثرة إلخ»
سيبويه الأخفشَ) الأخفش المشهور[5] هو أبو الحسن تلميذ سيبويه، ولمّا

---

(١) قوله: [عُلم أنه معدول عنه] فلو كان وزن الفعل والعدل متضادّين لم يجتمعا في «إصمِت».

(٢) قوله: [وأيضاً قد عرفت فيما تقدّم إلخ] وبهذا يندفع النقض بـ«آخر» على وزن «أفعل» فإنه اجتمع فيه ووزن الفعل والعدل حيث قيل: إنه معدول عن «الآخر» أو عن «آخر من»، وحاصل الدفع أنه لا يقتضي منعُ صرفه اعتبارَ العدل فيه لوجود سببين فيه وراء العدل وهما الوصف ووزن الفعل، وإذا سمّي به ففيه العلمية ووزن الفعل.

(٣) قوله: [وههنا لا يقتضيه] أي: لا يقتضي منعُ صرف «إصمِت» اعتبارَ خروجها عن «أصمُت».

(٤) قوله: [عن هذه القاعدة] متعلّق بالاستثناء وكذا قوله: «على قول سيبويه»، وقولُه: «بقوله» متعلّق بـ«أشار».

(٥) قوله: [الأخفش المشهور إلخ] اعلم أنّ الأخافش ثلاثة: الأوّل الأخفش الكبير أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد أحد شيوخ سيبويه، والثاني الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه، والثالث الأخفش الصغير أبو الحسن علي بن سليمان من تلامذة المبرّد وثعلب، والمراد ههنا الأخفش الأوسط، ولفظ الأخفش من الخَفَش بفتحتين بمعنى صغر العين وضعف البصر.

كان قول التلميذ[1] أظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله أصلا
المصنف.
وأسند المخالفة إلى الأستاذ[2] وإن كان غير مستحسن[3] تنبيها على ذلك
وهو سيبويه. أي أظهرية قول التلميذ.
(في) انصراف (مثل «أحمر» علَما إذا نُكّر) والمراد بمثل «أحمر» ما كان
أي وصف.
معنى الوصفيّة فيه قبل العلميّة ظاهرا غير خفيّ فيدخل فيه «سكران»
وأمثاله[4]، ويخرج عنه «أفعل» التأكيد[5] نحو «أجمع» فإنه منصرف عند
التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفيّة فيه قبل العلميّة لكونه بمعنى
بين سيبويه والأخفش.

---

(١) قوله: [ولمّا كان قول التلميذ إلخ] دفع لما نقله الهندي من أنّ الأولى رفع الأخفش؛ لأنّ سيبويه أستاذ ونسبة المخالفة إلى الأستاذ غير ملائمة لرتبته، وقوله: «من القاعدة» بيان لـ«ما» وهي «ما فيه علميّة مؤثّرة إذا نكّر صرف».

(٢) قوله: [وأسند المخالفة إلى الأستاذ] حيث جعله فاعل المخالفة، ويبعد أن يجعل الأخفش فاعلا؛ لأنه يلزم حينئذ جعل قول سيبويه أصلا مع أنه مناف للقاعدة الحقّة عند المصـ، ويلزم أن لا يصحّ نصب قوله: «اعتبارا» بتقدير اللام؛ فإنه يشترط فيه أن يكون فاعل المفعول له والفعل المعلّل به واحدا وفاعلُ الاعتبار إنما هو سيبويه.

(٣) قوله: [وإن كان غير مستحسن إلخ] أي: وإن كان إسناد المخالفة إلى الأستاذ غير حسن عند النقاد إلاّ أنه لا بأس به عند كون المقصود إظهار الحقّ وإزالة الفساد ألا ترى إلى قول الفقهاء: «قال أبو حنيفة كذا خلافا لهما»، والمقصود ههنا التنبيه على ما هو الحقّ عنده.

(٤) قوله: [فيدخل فيه «سكران» وأمثاله] أي: فيدخل في مثل «أحمر» سكرانُ وأمثالُه ممّا كان فيه الألف والنون الزائدتان وكان معنى الوصفيّة فيه ظاهرا قبل العلميّة.

(٥) قوله: [ويخرج عنه «أفعل» التأكيد] أي: يخرج عن مثل «أحمر» أفعل التأكيد لعدم ظهور معنى الوصفيّة فيه قبل العلميّة لكونه بمعنى «كلّ» نحو «جاء القوم أجمعهم» أي: كلّهم، فوصفيّته ضعيفة بسبب غلبة الاسميّة عليها، والوصفيّة الضعيفة الزائلة لم يعتبرها سيبويه أيضا، فهو بعد التنكير منصرف بالاتفاق.

«كلّ»، وكذلك «أفعل» التفضيل[1] المجرّدُ عن «مِن» التفضيليّة فإنه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفيّة فيه حتّى صار «أفعل» اسما، وإن كان معه «مِنْ» فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفيّة فيه[2] بسبب «مِن» التفضيليّة (**اعتبارا للصفة الأصليّة**) أي: إنما خالف سيبويه الأخفش لأجل اعتباره الوصفيّةَ الأصليّة[3] (**بعد التنكير**) فإنه لمّا زالت العلميّة بالتنكير لم يبق فيه مانع من اعتبار الوصفيّة فاعتبرها وجعَله غيرَ منصرف للصفة الأصليّة وسبب آخر كوزن الفعل[4] والألف والنون المزيدتين، فإن قلت كما أنه لا مانع من اعتبار الوصفيّة الأصليّة لا باعث

في انصراف مثل أحمر إلخ. — سيبويه. — أي مثل أحمر. ط

---

(١) قوله: [**وكذلك «أفعل» التفضيل إلخ**] أي: ومثل أفعل التأكيد أفعلُ التفضيل الذي استعمل خاليا عن «مِن» التفضيليّة في الخروج عن مثل «أحمر»، وضمير «صار» راجع إلى أفعل التفضيل المجرّد عن «من» فقوله: «أفعل اسما» منصوب خبر «صار» بمعنى: أنّ أفعل التفضيل المجرّد عن «مِن» التفضيليّة صار ملحقا بأفعل اسما كـ«أفكل» و«أرنب» فهو أيضا بعد التنكير منصرف بالاتفاق.

(٢) قوله: [**لظهور معنى الوصفيّة فيه إلخ**] أي: قبل العلميّة، فإنّ «مِنْ» نصّ في الوصفيّة بحيث لا يكون لاحتمال الاسميّة مجال فإذا سمّي رجل بـ«أفضل من أقرانه» فهو بعد التنكير غير منصرف بالاتفاق للوصفيّة ووزن الفعل.

(٣) قوله: [**لأجل اعتباره الوصفيةَ الأصلية**] يعني: أنه يجعل الوصفية مع كونها زائلة كالثابتة لكونها أصليّة وزوالِ ما يُضادّه، وليس معنى الاعتبار أنه يرجع معنى الوصفيّة الأصليّة بعد التنكير كما توهّم؛ لأنه ليس معنى «ربّ أحمر»: ربّ شخص فيه الحمرة، بل معناه: ربّ شخص مسمّى بهذا اللفظ سواء كان أحمر أو أسود أو أبيض، وفي هذا الكلام إشارة إلى أنّ المُخالِف والمُعتبِر هو سيبويه فوُجد شرط حذف اللام من المفعول له.

(٤) قوله: [**كوزن الفعل**] في مثل «أحمر» وقوله: «والألف والنون إلخ» في مثل «سكران».

على اعتبارها أيضاً فلمَ اعتبرها سيبويه **وذهب[١] إلى ما هو خلاف الأصل أعني: منع الصرف! قيل الباعث على اعتبارها[٢] امتناع «أسود» و«أرقم» مع زوال الوصفيّة عنهما حينئذ، وفيه بحث لأن الوصفيّة[٣] لم تزل عنهما بالكلّيّة بل بقي فيهما شائبة من الوصفيّة لأنّ الأسود اسم للحيّة السوداء والأرقم اسم للحيّة التي فيها سواد وبياض ففيهما شمّة من الوصفيّة، فلا يلزم من اعتبار الوصفيّة فيهما اعتبارها في «أحمر» بعد التنكير لأنها قد زالت بالكلّيّة، وأمّا الأخفش فذهب[٤] إلى أنه** أي مثل أحمر. **منصرف فإنّ الوصفيّةَ قد زالت بالعلميّة والعلميّةَ بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة[٥] فلم يبق فيه إلاّ سبب واحد وهو وزن الفعل أو الألف والنون ....**

---

(١) قوله: [فلمَ اعتبرها وذهب إلخ] يعني: أنّ اعتبار الوصفيّة بعد التنكير يوجب الذهاب إلى ما هو خلاف الأصل أعني: منع الصرف؛ إذ الأصل في الاسم الصرف فكان ينبغي أن لا يعتبرها.

(٢) قوله: [قيل الباعث على اعتبارها إلخ] يعني: أجاب بعضهم بأن الباعث إلخ، وحاصله أنّ سيبويه قَاسَ مثل «أحمر» علما بعد التنكير على نحو «أسود» اسما للحيّة فإنه غير منصرف لوزن الفعل والوصفيّة الأصليّة الزائلة.

(٣) قوله: [وفيه بحث لأنّ الوصفيّة إلخ] أي: في هذا الجواب بحث لأنّ الوصفيّة إلخ، وحاصل البحث أنّ الوصفيّة في مثل «أحمر» قد زالت بالعلميّة بالكلّيّة بخلاف «أسود» فإنّ الوصفيّة فيه لم تزل بغلبة الاسميّة بالكلّيّة فقياسه عليه قياس مع الفارق.

(٤) قوله: [وأمّا الأخفش فذهب إلخ] اعلم أنّ الخلاف بينهما في مثل «أحمر» بعد التنكير إنما هو في مقتضى القياس وأمّا السماع فهو على منع الصرف فمنع الصرف على خلاف القياس عند الأخفش وعلى وفقه عند سيبويه.

(٥) قوله: [والزائل لا يعتبر من غير ضرورة] ولا ضرورة ههنا لأنّ الأصل في الاسم الصرف.

وهذا القول أظهر[1]، ولمّا اعتبر سيبويه الوصفَ الأصليّ بعد التنكير وإن وصلية. كان زائلا بالعلمية. لزمه أن يعتبره في حال العلميّة أيضاً[2] فيمتنع نحو «حاتم» من الصرف[3] للوصف الأصليّ والعلميّة فأجاب عنه المصنف بقوله (ولا يلزمه) أي: سيبويه[4] من اعتباره الوصفيةَ الأصليّة بعد التنكير في مثل «أحمر» علماً (بابُ «حاتم») أي: كلّ علم[5] كان في الأصل وصفا مع بقاء العلميّة، بأن اعْتَبَرَ فيه أي في باب حاتم. أيضاً[6] متعلق بقوله «ولا يلزمه». الوصفيّةَ الأصليّة وحَكَم بمنع صرفه للعلميّة والوصفيّة الأصليّة (لما يلزم) في «بابٍ حاتم» على تقدير منعهِ من الصرف (من اعتبار المتضادّين) يعني الوصفيّة والعلميّة فإنّ العلم للخصوص والوصف للعموم[7] (في حكم واحد) ....

(١) قوله: [وهذا القول أظهر] أي: قول الأخفش أظهر من قول سيبويه؛ لأن المعدوم من كلّ وجه لا يؤثّر بمجرّد كونه موجودا في وقت من الأوقات.

(٢) قوله: [لزمه أن يعتبره في حال العلميّة أيضاً] جواب «لمّا»، وفي الملازمة نظر فالأولى أن يقول «كان مظنّة أن يلزمه إلخ» إلاّ أن يقال اللزوم ادعائيّ من السائل، أو المعنى: لزمه بحسب الظاهر لا بحسَب الحقيقة.

(٣) قوله: [فيمتنع نحو «حاتم» من الصرف] أي: إذا اعتبر الوصف الأصليّ حال العلميّة أيضا فيمتنع نحو «حاتم» من الصرف للوصف الأصليّ والعلميّة والحال أنه غير ممتنع من الصرف.

(٤) قوله: [أي: سيبويه] إشارة إلى مرجع الضمير المنصوب، وقوله: «من اعتباره إلخ» إشارة إلى منشأ توهّم اللزوم.

(٥) قوله: [أي: كلّ علم إلخ] غرضه بيان المراد بباب حاتم، وهو مأخوذ من حَتَمَ يَحتِم بمعنى حَكَمَ وقَضَى، جُعل اسما لابن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائيّ الذي يضرب به المثل في الجود والكرم.

(٦) قوله: [بأن اعْتَبَر فيه أيضاً إلخ] تصوير للمنفيّ وهو اللزوم، وقول المصـ: «لِمَا يلزم إلخ» علّة للنفي لا للمنفيّ الذي هو اللزوم فإنّ علّة اللزوم هي اعتبار الوصف الأصليّ في مثل «أحمر».

(٧) قوله: [فإنّ العلم للخصوص والوصف للعموم] في هذا التعليل إشارة إلى أمرين أحدهما أنّ المصـ أراد

وهو منع صرفِ لفظ واحد[1]، بخلاف ما إذا اعتُبِرت[2] الوصفيّة الأصليّة مع سبب آخر كما في «أسود» و«أرقم»، فإن قلت: التضادّ إنما[3] هو بين الوصفيّة المحقّقة والعلميّة لا بين الوصفيّة الأصليّة الزائلة والعلميّة فلو اعتُبِرت الوصفيّة الأصليّة والعلميّة في منع صرف مثل «حاتم» لا يلزم اجتماع المتضادّين، قلنا: تقدير أحِد الضدّين[4] بعد زوالِهٖ مع ضدّ آخر في حكم واحد وإن لم يكن من قبيل اجتماع المتضادّين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن (وجميع الباب) أي: باب غير المنصرف[5]

الموجودة.

بالتضاد مطلق التقابل لأن العموم والخصوص ههنا بمعنى التعيين وعدمه وهما ليسا بوجوديين حتّى يتصوّر التضاد بينهما، والثاني أنه لم يرد التقابل بالذات بل التقابل بالعرض فإنّ العموم والخصوص من صفات معاني الأعلام والأوصاف.

(١) **قوله: [وهو منع صرفِ لفظ واحد]** أمّا اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين فلا امتناع فيه كقوله: أتاني وعيد الحُوْص من آل جعفر ÷ فيا عبد شمس لو نهيت الأحاوصا، فالشاعر جمع الأحوص تارة على «حُوْص» باعتبار الصفة الأصليّة، وتارة على «أحاوص» باعتبار الاسميّة العارضيّة بسبب العلميّة.

(٢) **قوله: [بخلاف ما إذا اعتُبِرت إلخ]** فإنه لا يلزم ح اعتبار المتضادين في حكم واحد.

(٣) **قوله: [فإن قلت: التضادّ إنما إلخ]** غرضه تقرير المنع على قول المصـ: «لِمَا يلزم إلخ» وحاصله أنه لو اعتبر سيبويه في باب حاتم الوصفَ الأصليّ لم يلزم اجتماع المتضادّين؛ لأن التضادّ إنما هو بين الوصفيّة المحقّقة بالفعل وبين العلميّة الحاليّة، وفيه أنّ المصـ لم يقل باجتماع المتضادّين بل باعتبار المتضادّين.

(٤) **قوله: [أحد الضدّين]** يعني: الوصفيّة الأصليّة، وقوله: «مع ضدّ آخر» يعني: العلميّة الحاليّة، وقوله: «لكنه شبيه به» يعني: أنّ هذا التقديرَ والاعتبارَ شبيه باجتماع الضدّين فإنّ لزوم اجتماعهما في التصوّر حالة تأثيرهما في أمر شخصيّ بمنزلة اجتماعهما في التحقّق.

(٥) **قوله: [أي: باب غير المنصرف]** إشارة إلى أنّ اللام في «الباب» للعهد الخارجي.

(**باللام**) أي: بدخول لام التعريف عليه (**أو الإضافة**) أي: إضافته إلى غيره[1] (**ينجرّ**) أي: يصير مجرورا (**بالكسر**) أي: بصورة الكسر[2] لفظا أو تقديرا وإنما لم يكتف بقوله «ينجرّ» لأنّ الانجرار قد يكون بالفتح[3]، ولا بأن يقول «ينكسر» لأنّ الكسر يُطلق على الحرَكات البنائيّة أيضاً، أي ولم يكتف أيضا.
وللنحاة خلاف في أنّ هذا الاسم في هذه الحالة منصرف أو غير منصرف، أي حالة إضافته أو حالة دخول اللام عليه.
فمنهم من ذهب إلى أنه منصرف مطلقا[4] لأن عدم انصرافه إنما كان لمشابهته الفعلَ فلمّا ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواصّ الاسم أعني اللام أو الإضافة[5] قويت جهة الاسميّة فرجع إلى أصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين؛ لأنه لا يجتمع مع اللام والإضافة، هذا الاسم.

---

(١) قوله: [أي: إضافته إلى غيره] أي: لا بإضافة الغير إليه فالمراد بالإضافة كونه مضافا فلا يرد بـ«صلّينا في ساحة مساجدَ».

(٢) قوله: [أي: بصورة الكسر] إشارة إلى أنّ المراد بالكسر صورة الكسر أي: الحالة الإعرابيّة الشبيهة بالكسر ففيه مجاز بذكر الخاصّ وإرادة العامّ، ولو قال: «بالكسرة» لم يحتج إلى المجاز لكنّ التسامح في العبارة من دأب الفصحاء، وقوله: «لفظا أو تقديرا» راجع إلى الكسر نحو «مررت بالمساجدِ وبأحمدِكم» و«مررت بالصغرى وبكُبراكم».

(٣) قوله: [لأنّ الانجرار قد يكون بالفتح] نحو «صلّينا في مساجدَ» فلا دخل للام أو الإضافة في نفس الانجرار، وقوله: «ولا بأن يقول ينكسر» أي: مع أنه أخصر، وقوله: «لأنّ الكسر يُطلق إلخ» فلو قال: «ينكسر» لتوهّم بناء غير المنصرف مع اللام أو الإضافة.

(٤) قوله: [منصرف مطلقا] أي: سواء كانت العلّتان باقيتين مع اللام أو الإضافة أو لا، وهذا مذهب الزجاج.

(٥) قوله: [أعني: اللام أو الإضافة] خاصّةً؛ لأنهما تُغيّران مدلول الاسم من الجهالة والنكارة إلى التعيين ⇦

ومنهم من ذهب إلى أنه غير منصرف مطلقا[1]، والممنوع من غير المنصرف بالأصالة هو التنوين وسقوطُ الكسر[2] إنما هو بتبعيّة التنوين، وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثّر إلاّ في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر إلى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف، ومنهم من ذهب إلى أنّ العلّتين إن كانتا باقيتين مع اللام أو الإضافة كان الاسم غير منصرف وإن زالتا معا أو زالت إحداهما كان منصرفا، وبيان ذلك أنّ العلميّة تزول باللام أو الإضافة[3] فإن كانت العلميّة شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في «إبراهيم»، وإن لم تكن شرطا كما في «أحمد» زالت إحداهما، وإن لم تكن هناك[4] علميّة كما في «أحمر» بقيت العلتان على حالهما، وهذا القول أنسب بما عرّف به المصنف غيرَ المنصرف.

وهو الإمام الفرّاء. أي بيان المذهب الثالث. أي العلتان. من القولين الأولين.

والمعرفة فتضعف بهما مشابهته بالفعل، بخلاف سائر الخواصّ كالفاعليّة والمفعوليّة؛ فإنها لا تغيّرانه.

(١) قوله: [غير منصرف مطلقا] أي: سواء بقيت العلّتان في هذه الحالة على حالهما أو لا، وهذا مذهب سيبويه. قوله: «والممنوع من غير المنصرف إلخ» استيناف جواب لدخل مقدّر وهو ظاهر.

(٢) قوله: [وسقوطُ الكسر] أي: من غير المنصرف إنما هو بتبعيّة التنوين؛ لأنهما يتعاقبان في مثل «غلام زيدٍ» فلو دخله الكسر لتوهّم جواز دخول التنوين أيضا فأسقط الكسر تحقيقا لحذف التنوين.

(٣) قوله: [أنّ العلميّة تزول باللام أو الإضافة] فيه أنّ اللام تجامع العلميّة إذا كان العلم في الأصل مصدرا أو صفة كـ«الفضل» و«الحسن».

(٤) قوله: [هناك] أي: في مقام الإضافةِ أو دخولِ اللام على غير المنصرف.

(**المرفوعات**) جمع «المرفوع» لا «المرفوعة»؛ لأنّ موصوفه الاسم[1] وهو مذكّر لا يعقِل، ويُجمع هذا الجمع مطّردا صفة المذكّر الذي لا يعقل كالصافنات[2] للذكور من الخيل وجِمَال سِبَحْلات أي: ضخمات وكالأيام الخاليات (**هو**) أي: المرفوع الدالّ عليه المرفوعات[3]؛ لأن التعريف إنما يكون للماهيّة لا للأفراد[4] (**ما اشتمل**) أي: اسم اشتمل (**على علم الفاعليّة**) أي: علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمّة والواو والألف[5] والمراد باشتمال الاسم عليها أن يكون موصوفا بها[6] لفظا أو

جمع «صافن». جِمَع جَمل. جمع سبحل. جمع ضخم وهو الغليظ. أي على علامة الفاعلية. أي تلك العلامات. أي بالعلامات الثلاث.

---

(١) قوله: [لأنّ موصوفه الاسم الخ] لمّا كان المدّعى مشتملا على حكمين مختلفين بالإيجاب والسلب استدلّ عليهما بهذا القول.

(٢) قوله: [كـ«الصافنات»] قال الشارح قدس سره في الحاشية ناقلا عن الصحاح: الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلاث قوائم وأقام الرابعة على طرف الحافر.

(٣) قوله: [أي: المرفوع الدالّ عليه المرفوعات] كدلالة الجمع على الجنس لا على فرده؛ لئلا وقع القرار على ما عنه الفرار وهو التعرّض للمفرد في التعريف، وفيه ردّ على من جعل الضمير راجعا إلى كلّ واحد من المرفوعات أو إلى المرفوعات وقال توحيد الضمير وتذكيره بالنظر إلى خبره أعني: قوله: «ما اشتمل الخ».

(٤) قوله: [لأن التعريف إنما يكون للماهيّة لا للأفراد] وذلك لأن التعريف قول يكتسب من تصوره تصور شيء آخر إمّا بكنهه أو بوجه يميّزه عمّا عداه فالمكتسَب بالتعريف إنما هو تصوّر مفهوم المعرَّف وتمييز الأفراد من ثمرات هذا التصوّر.

(٥) قوله: [وهي الضمّة والواو والألف] أمّا الضمّة فعلامة الفاعليّة في مثل «بكر ودلو وأحمد ورجال ومساجد ومسلمات وعصا وغلامي وقاض»، وأمّا الواو ففي مثل «أخوك ومسلمون وعشرون»، وأمّا الألف ففي مثل «رجلان واثنان».

(٦) قوله: [أن يكون موصوفا بها] أي: كالموصوف بها؛ فإنّ الحركات والحروف الإعرابيّة ليست أوصافا ⇦

تقديرا أو محلاً ولا شكّ أنّ الاسم[1] موصوف بالرفع المحلّيّ؛ إذ معنى الرفع المحلّيّ[2] أنه في محلّ لو كان ثمّه معرب لكان مرفوعا لفظا أو تقديرا[3] وكيف يختصّ الرفع بما عدا الرفع المحلّيّ وهو يبحث مثلا عن أحوال الفاعل إذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء (**فمنه**) أي: من المرفوع[4] أو ممّا اشتمل على علم الفاعليّة (**الفاعل**) وإنما قدّمه؛ لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور؛ لأنه جزء الجملة الفعليّة التي ....

أي في ذلك المكان. أي النحويّ أو المصنّف. أي الفاعل.← أي الفاعل.

حقيقة لكنها مشبهة بها لتبعيتِها للمعرب وعدمِ استقلالها، قوله: «لفظا أو تقديرا أو محلاّ» نحو «جاء زيد وغلامي وهذا».

(١) **قوله: [ولا شكّ أنّ الاسم الخ]** لمّا كان في معنى الرفع المحلّيّ خَفاء وكذا في اشتمال الاسم عليه بيّن معناهما بهذا الكلام، وفيه ردّ على الشارح الهنديّ حيث خصّ المرفوع بما اشتمل على الرفع لفظا أو تقديرا ولم يعتبر الرفع المحليّ بناء على أنه لا يكون إلاّ في المبنيّ والمرفوعات من أقسام المعرب، وحمل البحث عن الفاعل إذا كان ضميرا أو نحوه على التطفّل.

(٢) **قوله: [إذ معنى الرفع المحلّيّ الخ]** الظاهر من عبارة الشرح أنّ الرفع المحلّيّ هو هذه الحيثيّة حيث حملها على معنى الرفع المحلّيّ وحينئذ لا شبهة في اتصاف الاسم بها، لكنّ هذه الحيثيّة ليست علَما للفاعليّة؛ لأنّ علَمها الضمّة والواو والألف كما مرّ نعم! لو قيل إنّ ثبوت هذه الحيثيّة مستلزمة لتوهّم رفع للاسم بالحركة أو الحرف لوقوعه موقع المرفوع وإنّ الاشتمال أعمّ من أن يكون محقّقا أو موهوما لكان كون الرفع المحلّيّ علَما للفاعليّة ظاهرا.

(٣) **قوله: [لكان مرفوعا لفظا أو تقديرا]** كـ«هذا» في قولك: «جاء هذا» فإنه في محل لو كان ثَمّ مثل «زيد» لكان مرفوعا لفظا، ولو كان ثمّة مثل «غلامي» لكان مرفوعا تقديرا، قوله: «وكيف يختصّ الرفع الخ» قد عرفت غرضه تحت قوله: «ولا شكّ الخ».

(٤) **قوله: [أي: من المرفوع الخ]** إشارة إلى الاحتمالين في مرجع الضمير، ويجوز أن يجعل راجعا إلى «المرفوعات» بتأويله بالباب أو بالمذكور، ويوافقه قوله: «ومنها المبتدأ».

هي أصل الجُمَل[1] ولأن عامله أقوى من عامل المبتدأ[2] وقيل أصل المرفوعات المبتدأ[3] لأنه باق على ما هو الأصل في المسند إليه وهو التقدم بخلاف الفاعل، ولأنه يُحكم عليه بكلّ حكم جامد ومشتقّ فكان أقوى بخلاف الفاعل فإنه لا يحكم عليه إلاّ بالمشتقّ (**وهو**) أي: الفاعل (**ما**) أي: اسم حقيقة أو حكما ليدخل فيه مثل[4] قولهم «أعجبني أنْ ضربت زيدا» (**أسند إليه الفعلُ**) بالأصالة لا بالتبعيّة ليخرج عن الحدّ توابعُ الفاعل، وكذا المراد في جميع[5] حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غيرُ التوابع بقرينة ذكر التوابع بعدها (**أو شبهُه**) أي: ما يشبهه في العمل[6] وإنما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبّهة والمصدر واسم الفعل وأفعل التفضيل والظرف ....

أي يسند إليه. أي على المبتدأ. أي بعد هذه الأنواع الثلاثة. أي «أو شبهه». الفاعلُ المعرَّف.

---

(١) قوله: [**هي أصل الجُمَل**] لأن الغرض العامّ من الجملة هو الإخبار والفعل أصل فيه لأنه لم يوضع إلاّ للإخبار به بدليل كونه مسندا أبدا، وممّا يدلّ على أصالة الفاعل قول عليّ رضي الله تعالى عنه: كلّ فاعل مرفوع.

(٢) قوله: [**ولأن عامله أقوى من عامل المبتدأ**] لأنه موجود محسوس بخلاف عامل المبتدأ فإنه عدمي معقول وقوّة العامل تدلّ على قوّة العمل فالفاعل في المرفوعيّة أقوى من المبتدأ، ولا يعارضه ما ذكره في المبتدأ من البقاء على الأصل والحكم بكلّ حكم؛ فإنه لا يفيد قوّة رفعه بل يفيد فضيلة حاله.

(٣) قوله: [**وقيل أصل المرفوعات المبتدأ**] قائله سيبويه ومن معه. قوله: «لأنه يحكم عليه الخ» أي: له استيعاب وهو فضيلة وكمال، والمراد بالحكم في قوله: «بكلّ حكم» المحكوم به.

(٤) قوله: [**ليدخل فيه مثل الخ**] فإنّ «أنْ ضربت زيدا» فيه وإن لم يكن اسما حقيقة لكنه اسم حكما.

(٥) قوله: [**وكذا المراد في جميع الخ**] يعني: لا بدّ من اعتبار قيد الأصالة في تعريفات هذه الثلاثة لإخراج توابعها.

(٦) قوله: [**أي: ما يشبهه في العمل**] كاسمَي الفعل والفاعل وأفعل التفضيل الخ، ولا يخرج فاعل الظرف؛ ⇦

(وقدّم) أي: الفعل أو شبهه (عليه) أي: على ذلك الاسم، واحترز به عن نحو «زيد» في «زَيدٌ ضَرَبَ» لأنه ممّا أسند إليه الفعل لأن الإسناد إلى ضمير شيء إسناد إليه في الحقيقة لكنه مؤخّر عنه، والمراد تقديمه عليه وجوبا[1] ليخرج عنه المبتدأ المقدَّم عليه خبرُه نحو «كريم من يكرمك»، فإن قلت: قد يجب تقديمه إذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو «في الدار رجل»، قلت: المراد وجوب تقديم نوعه[2] وليس نوع الخبر ممّا يجب تقديمه[3] بخلاف نوع ما أسند إلى الفاعل (على جهة قيامه) أي: إسنادا واقعا[4] على طريقة قيام الفعل أو شبهه (به) أي: بالفاعل، وطريقة

أي بقوله «وقدّم عليه». — أي على ذلك الاسم. — بقوله «وقدّم عليه». — أي تقديم الخبر.

لأنه فاعل لعامله حقيقة أعني: «حصل» أو «حاصل» وهو فعل أو ما يشبهه في العمل.

(١) قوله: [والمراد تقديمه عليه وجوبا] لأنه الفرد الكامل والمطلق ينصرف إلى الكامل، وفيه دفع ما يقال إنّ التعريف غير مانع عن دخول الغير لدخول «مَنْ» في «كريم من يكرمك»؛ لأنه اسم أسند إليه شبه الفعل وهو «كريم» وقدّم عليه، وحاصل الدفع أنّ تقديم «كريم» ليس على الوجوب فلا نقض منعا.

(٢) قوله: [المراد وجوب تقديم نوعه] أي: نوع ما أسند إلى الفاعل، والقرينة على هذا المراد أنّ الصـ بصدد تعريف نوع من أنواع المرفوع ويجب أن يكون المعرِّف وأجزاؤه من لوازم المعرَّف، ثم السرّ في وجوب تقديم الفعل أنّ غرض المتكلّم في تقديم «زيد» في «زيد قام» أن يعيِّن محلّ الفائدة ويوقع المخاطَب في انتظارها، والغرض في تقديم «قام» في «قام زيد» أن يعيّن الفائدة ويوقع السامع في انتظار محلّها، فلو قدّم «زيد» في الثاني لانقلب الغرض، ونقل عن الكوفيين جواز التقديم واستدلّوا بأنا لو جعلنا «زيد» في «زيد قام» فاعلا وجعلنا الكلام على التقديم لم يحتج إلى الإضمار وتغيير محلّ الموجود أهون من إثبات المعلوم.

(٣) قوله: [وليس نوع الخبر ممّا يجب تقديمه] وإلاّ لما جاز تأخير فرد من أفراد الخبر وفساده أظهر. قوله: «بخلاف نوع الخ» فإنه لا يجوز تأخير فرد من أفراده على الفاعل.

(٤) قوله: [أي: إسنادا واقعا] إشارة إلى أنّ قوله: «على جهة قيامه به» مفعول مطلق لـ«أسند» بتقدير الموصوف.

قيامه به أن يكون على صيغة المعلوم[1] أو على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة، واحترز بهذا القيد[2] عن مفعول ما لم يسمّ فاعله كـ«زيد» في «ضُرب زيد» على صيغة المجهول، والاحتياج إلى هذا القيد إنما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف، وأمّا على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل[3] فلا حاجة إلى هذا القيد بل يجب أن لا يقيّد به (مثل) «زيد» في[4] («قام زيد») فهذا مثال لما أسند إليه الفعل (و) مثل «أبوه» في («زيد قائم أبوه») فهذا مثال لما أسند إليه شبه الفعل (والأصل) في الفاعل أي: ما ينبغي أن يكون[5] الفاعل عليه إن لم يمنع مانع (أن يلِيَ الفعلَ) المسندَ إليه أي: يكون بعده[6] من غير

أي بقوله «على جهة قيامه به». أي إلى الفاعل.

(١) قوله: [أن يكون على صيغة المعلوم] أي: علامة طريقة القيام أن يكون ما أسند إلى الفاعل على صيغة المعلوم نحو «قام زيد» أو على ما في حكم صيغة المعلوم كاسم الفاعل والصفة المشبّهة نحو «زيد قائم أبوه» و«خالد حسن أخوه».

(٢) قوله: [واحترز بهذا القيد الخ] ووجه الاحتراز به أن الفعل المجهول واسم المفعول يفيدان وقوعَ الفعل على المسند إليه لا قِيامَه به.

(٣) قوله: [كصاحب المفصّل] وكالشيخ عبد القاهر فإنهما مَالاَ إلى ما ذهب إليه أكثر المتقدمين من البصريين.

(٤) قوله: [«زيد» في الخ] غرضه تعيين المقصود بالتمثيل وإشارة إلى المسامحة الشايعة في مقام التمثيل بذكر الكلّ مع أنّ المقصود التمثيل بالجزء.

(٥) قوله: [أي: ما ينبغي أن يكون الخ] إشارة إلى أنّ اقتضاء الفاعل القربَ ليس اقتضاء تامّا واصِلا حدّ الوجوب حتّى لا تزول بعارض بل اقتضاء رجحان ويصير واجبا لعروض أمر كما في صور وجوب تقديمه وممتنعا بعروض آخر كما في صور وجوب تقديم المفعول.

(٦) قوله: [أي: يكون بعده الخ] تفسير للمعنى المراد بالولي ههنا؛ إذ معناه لغة القرب مطلقا، أي: يكون

⇦

أن يتقدّم عليه شيء آخر من معمولاته؛ لأنه كالجزء من الفعل لشدّة احتياج الفعل إليه[1]، ويدل على ذلك إسكان اللام في «ضَرَبْتُ» لأنه لدفع توالي أربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة (فلذلك) الأصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل (جاز «ضرب غلامَه زيدٌ») لتقدّم مرجع الضمير وهو زيد رتبة[2] فلا يلزم الإضمار قبل الذكر مطلقاً بل لفظاً فقط وذلك جائز[3] (وامتنع «ضرب غلامُه زيدًا») لتأخّر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبةً فيلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً وذلك غير جائز خلافا لـلأخفش وابن جني[4] ومستنَدهما في ذلك قول الشاعر شعر:

جزى ربُّه[5] عنّي عديَّ بنَ حاتم ÷ جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

(أي على الفاعل. أي الفعل. أي الفاعل. أي على كونه كالجزء من الفعل. أي دليلهما. أي في الجواز. أي فعل الله ذلك. جمع عاوي وهو الصياح.)

الفاعل بعد الفعل أو شبهِه حقيقة أو حكما كالمستتِر فإنه بعده حكما.

(١) قوله: [لشدّة احتياج الفعل إليه] ومنشأ هذه الشدّة أنّ الفعل لا يفيد بدون الفاعل فائدة تامّة بخلاف باقي المعمولات. وقوله: «ويدلّ على ذلك الخ» أي: يدلّ على أنّ الفعل كالجزء من الفعل الخ.

(٢) قوله: [لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة] معنى تقدّم الشيء رتبةً كون الشيء بحالة تقتضي التقدّم سواء تقدّم بالفعل كما في «ضرب زيدٌ غلامَه» أو لم يتقدّم كما في «ضرب غلامَه زيدٌ».

(٣) قوله: [وذلك جائز] أي: الإضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة جائز كما في قول جرير يمدح عمر بن عبد العزيز: جاء الخلافة إذ كانت له قدر ÷ كما أتى ربَّه موسى على قدر.

(٤) قوله: [خلافا لـلأخفش وابن جني] فإنهما ذهبا إلى جواز مثل «ضَرب غلامُه زيداً»؛ لأن اتصال المفعول به بالفعل كاتصال الفاعل به، والأولى جواز ذلك لوروده في كلام الفصحاء قال الحسّان رضي الله تعالى عنه: ولو أنّ مجدا أخلد الدهر واحدا ÷ من الناس أبقى مجدُه الدهر مطعما.

(٥) قوله: [جزى ربُّه الخ] الجملة دعائيّة، والمراد بالكلاب إمّا شرار الناس أوحقيقتها. قوله:: «وقد فعل» جملة إخباريّة وقعت على سبيل التفاؤل بأنّ الدعاء قد أجيب، ولعلّ هذا كان في زمن الجاهلية وإلاّ فعديّ بن حاتم

⇦

وأجيب عنه بأنّ هذا لضرورة الشعر والمراد عدَم جوازه في سِعة الكلام، وبأنه لا نسلّم أنّ الضمير يرجع إلى «عديّ» بل إلى المصدر الذي يدلّ عليه الفعل أي: جزى ربّ الجزاء (وإذا انتفى الإعرابُ) الدالّ على فاعليّة الفاعل ومفعوليّة المفعول بالوضع[1] (لفظا فيهما) أي: في الفاعل المتقدّم ذكرُه صريحا[2] وفي ضمن الأمثلة والمفعولِ المتقدّم ذكرُه في ضمن الأمثلة (والقرينةُ) أي: الأمر الدالّ عليهما لا بالوضع إذ لا يعهد أن يطلق على ما وضع بإزاء شيء أنه قرينة عليه فلا يرد عليه[3] أن ذكر الإعراب مستغنًى عنه إذ القرينة شاملة له[4] وهي إمّا لفظيّة نحو.........

أي عن سنلهما. أي الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة. معطوف على الإعراب. أي على هيئة الفاعلية والمفعولية. أي القرينة.

صحابيّ جليل فلا يصحّ من الشاعر الهجو بهذا الهجو الفظيع والسبّ الشنيع كيف وهو رضي الله تعالى عنه من المهاجرين وكان شريفا في قومه خطيبا كريما نزل بكوفه ومات بها سنة ٨٦ وهو ابن مئة وعشرين سنة، وموضع الاستناد قوله: «جزى ربُّه عديَّ ابنَ حاتمٍ» حيث قدّم الفاعل مع اتصال ضمير المفعول به.

(١) قوله: [بالوضع] إنما صرّح بكون دلالة الإعراب عليهما بالوضع لفائدة وهي الدفع للزوم استدراك ذكر الإعراب كما نبّه عليه الشارح بقوله الآتي: «فلا يرد الخ».

(٢) قوله: [أي: في الفاعل المتقدّم ذكرُه صريحا الخ] غرضه الإشارة إلى مرجع الضمير ودفع شبهة ورود الضمير بلا مرجع، والحاصل أنّ ضمير «فيهما» للفاعل والمفعول وقد تقدّم ذكرُ الفاعل صريحا وفي ضمن الأمثلة وذكرُ المفعول في ضمن المثالين فقط فلا يلزم الإضمار قبل الذكر.

(٣) قوله: [فلا يرد عليه] تفريع على التقييد بقوله: «بالوضع» وبقوله: «لا بالوضع» أي: فعلى هذا التقييد لا يرد على المصـ ما في الهندي نقلا عن الغير من أنّ ذكر الإعراب مستغنى عنه الخ.

(٤) قوله: [إذ القرينة شاملة له] تعليل لكون ذكر الإعراب مستغنى عنه، ولو سلّم شمول القرينة للإعراب فنقول: إنّ ذكر القرينة بعد ذكر الإعراب تعميم بعد التخصيص وهو شائع لا ضير فيه.

«ضربت موسى حبلى»(١) أو معنويّة نحو «أكل الكُمَّثْرى يحيى»(٢) (**أو كان**) الفاعل (**مضمَرا متّصلا**) بالفعل بارزا كـ«ضربت زيدا» أو مستكنّا كـ«زيد ضرب غلامَه» بشرط أن يكون المفعول به متأخّرا عن الفعل لئلاّ ينتقض بمثل «زيدا ضربت» (**أو وقع مفعوله**) أي: مفعول الفاعل(٣) (**بعد «إلاّ»**) بشرط توسّطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير(٤) نحو: «ما ضرب زيد إلاّ عمرا» (**أو**) بعد (**معناها**) نحو «إنما ضرب زيد عمرا»(٥) (**وجب تقديمه**) أي: تقديم الفاعل على المفعول(٦) في جميع هذه الصور،

أي بين الفاعل والمفعول.

جزاء لقوله «وإذا انتفى الإعراب».

---

(١) **قوله: [«ضربت موسى حبلى»]** فإنّ القرينة فيه التاء اللفظيّة التي تدلّ على أنّ الفاعل مؤنّث وهو «حبلى»، ومن القرائن اللفظيّة الإعراب الظاهر في تابع أحدهما نحو «ضرب موسى عيسى القويُّ» فإنّ رفع «القويّ» يدلّ على أنّ الفاعل متبوعه وهو «عيسى»، وكذا اتصال ضمير الثاني مع الأوّل نحو «ضرب فتاه موسى» فإنه يدلّ على أنّ الفاعل هو الثاني؛ إذ لو كان الفاعل هو الأول لزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة.

(٢) **قوله: [«أكل الكُمَّثْرى يحيى»]** فإنّ كون «يحيى» من قبيل الآكل وكون «الكمّثرى» من قبيل المأكول قرينة معنويّة تدلّ على أنّ الفاعل هو «يحيى».

(٣) **قوله: [أي: مفعول الفاعل]** إشارة إلى مرجع الضمير، وفيه أن المفعول لا يضاف إلى الفاعل في العرف بل إلى عامله، والجواب أن الإضافة هنا لأدنى ملابسة كما في «كوكب الخرقاء»، ولك أن تفسّره بـ«مفعول فعل الفاعل» فالإضافة تكون على أصلها وحقيقتها.

(٤) **قوله: [في صورتي التقديم والتأخير]** المراد بصورة التقديم صورة وجب فيها تقديم الفاعل على المفعول وهي «ما ضرب زيد إلاّ عمرا» وبصورة التأخير صورة امتنع فيها تأخير الفاعل عن المفعول كأن تقول في المثال المذكور: «ما ضرب عمرا إلاّ زيد» فإن الحكم بوجوب التقديم يلزمه الحكم بامتناع التأخير.

(٥) **قوله: [«إنما ضرب زيد عمرا»]** فإنّ «إنما» تدل على معنى النفي في الابتداء ومعنى الاستثناء قبل الجزء الأخير فمعنى المثال المذكور: «ما ضرب زيد إلاّ عمرا» فالمفعول فيه واقع بعد معنى «إلاّ».

(٦) **قوله: [أي: تقديم الفاعل على المفعول]** غرضه الإشارة إلى مرجع الضمير وتعيينُ المقدّم عليه. قوله:

بالكسر.
أمّا في صورة انتفاء الإعراب فيهما والقرينة فللتحرّز عن الالتباس[1] وأمّا
أي في الفاعل والمفعول.
في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال والانفصال[2] وأمّا في صورة وقوع المفعول بعد «إلاّ» لكن بشرط توسّطها بينهما في صورتي
أي بين الفاعل والمفعول.
التقديم والتأخير فلئلاّ ينقلب الحصر المطلوب، فإنّ المفهومَ من قوله «ما
أي تقديم الفاعل وتأخيره. أي انحصار الفاعل في المفعول.
ضرب زيد إلاّ عمرا» انحصارُ ضاربيّة زيد في عمرو[3] مع جواز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر، والمفهومَ من قوله «ما ضرب عمرا إلاّ زيد» انحصارُ مضروبيّة عمرو في زيد[4] مع جواز أن يكون زيد ضاربا لشخص آخر، فلو انقلب أحدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب، وإنما قلنا

«في جميع هذه الصور» صرّح به دفعاً لتوهّم ربط الجزاء بالشقّ الأخير لبعد حرف الشرط وتوطئةً لما بعده من الاستدلال على المدعى بقوله: «أمّا في صورة انتفاء الخ» فلا لغو ولا استدراك.

(١) **قوله:** [**فللتحرّز عن الالتباس**] إذ لو لم يجب تقديم الفاعل في مثل «ضرب موسى عيسى» لم يعلم أنّ الفاعل هو الأول أو الثاني، وإذا وجب تقديم الفاعل تعيّن كون الأوّل فاعلا، وهذا الالتباس يندفع بوجوب تقديم المفعول أيضا لكنه يفوت حينئذ الترتيب بين الفاعل والمفعول على وجه يقتضيه طبيعة الفاعل وهو تقديمه على المفعول.

(٢) **قوله:** [**فلمنافاة الاتصال والانفصال**] أي: للزوم خلاف المفروض، يعني: أنه لا يتصوّر تقديم المفعول على الفاعل مؤخّرا عن الفعل في مثل «ضربت زيدا» إلاّ بأن جعل الضمير المتصل منفصلا وقيل «ضرب زيداً أنا» وهو خلاف المفروض؛ إذ فرضنا كون الفاعل ضميرا متصلا.

(٣) **قوله:** [**انحصارُ ضاربيّة زيد في عمرو**] أي: قصرها عليه؛ لأن الأصل قصر ما قبل «إلاّ» على ما بعدها. وقوله: «مع جواز أن يكون عمرو الخ» داخل في المفهوم.

(٤) **قوله:** [**انحصار مضروبيّة عمرو في زيد**] أي: قصرها عليه لِما ذُكِر. قوله: «مع جواز أن يكون زيد الخ» داخل في المفهوم. قوله: «فلو انقلب أحدهما» أي: فلو انقلب أحد هذين التركيبين بالآخر انقلب الخ.

«بشرط توسّطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير»؛ لأنه لو قدّم المفعول على الفاعل مع «إلاّ»[1] (أي إلا.) فيقال «ما ضرب إلاّ عمرا زيد» فالظاهر أنّ معناه انحصار ضاربيّة «زيد» في «عمرو»؛ إذ الحصر إنما هو فيما يلي «إلاّ» فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل[2] لكن لم يستحسنه بعضهم؛ لأنه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها، وإنما قلنا «الظاهر أنّ معناه كذا» لاحتمال أن يكون معناه[3] (أي معنى «ما ضرب إلا عمرا زيد».) «ما ضرب أحدا أحد إلاّ عمرا زيد» فيفيد انحصار صفة كلّ واحد منهما (أي من الفاعل والمفعول.) في الآخر وهو أيضاً خلاف المقصود،

---

(١) قوله: [لأنه لو قدّم المفعول على الفاعل مع «إلاّ»] كما ذهب إلى جوازه السكاكي وجماعة من النحويين، أمّا عند أكثرهم فلا يجوز ذلك، وهذا دليل اشتراط توسّط «إلاّ» في صورة التأخير الممتنع، أمّا دليل اشتراط التوسّط في صورة التقديم الواجب فلم يذكره الشارح لظهوره وهو أنه لو قدّم «إلاّ» مع تقدّم الفاعل على المفعول وقيل «ما ضرب إلاّ زيد عمرا» لزم الفصل بين «إلاّ» والمستثنى أعني: المفعول بالفاعل وهو غير جائز.

(٢) قوله: [فلا يجب تقديم الفاعل] لأنه إذا لم يتغيّر المعنى جاز التلفظ كيف ما كان. قوله: «لكن لم يستحسنه بعضهم» وهو السكّاكيّ وجماعة من النحاة حيث جوّزوا هذا التركيب مع قبح؛ لأنه قصر الصفة على الموصوف قبل تمامها؛ لأن الصفة المقصورة على عمرو هي الضرب المسند إلى زيد لا مطلق الضرب فلا بدّ من تقديم الفاعل لتتمّ تلك الصفة، والمراد بالصفة هنا المعنويّة أعني: المعنى القائم بالغير لا النعت النحويّ وبينهما عموم من وجه.

(٣) قوله: [لاحتمال أن يكون معناه الخ] كما ذهب إليه جماعة من النحويين، أمّا عند أكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف لضعف أداة الاستثناء؛ إذ الأصل فيه «إلاّ» وهي حرف، وللمجوّزين أن يستدلّوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا نَرٰىكَ اتَّبَعَكَ اِلَّا الَّذِيْنَ هُمْ اَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّاْيِ﴾ [هود:٢٧] أي: ما نراك اتبعك أحد في حالة من الأحوال إلاّ الذين هم أراذلنا في بادي الرأي أي: بلا رؤية قويّة، فقوله: «الذين هم أراذلنا» استثناء من «أحد» وقوله: «بادي الرأي» استثناء من «حالة من الأحوال»، وردّ بأنّ الظرف ممّا يكفيه رائحة من الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره فيجوز استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف إذا كان أحدهما ظرفا.

وأمّا وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى «إلاّ» لأن
أي الفاعل. أي على المفعول.
الحصر هاهنا[1] في الجزء الأخير، فلو أخّر الفاعل انقلب المعنى قطعا
(**وإذا اتصل به**) أي: بالفاعل (**ضمير مفعول**) نحو «ضرب زيدًا غلامُه»
(**أو وقع**) أي: الفاعل (**بعد «إلاّ»**) المتوسّطة بينهما في صورتي التقديم
أي بين المفعول والفاعل.
والتأخير[2] نحو «ما ضرب عمرا إلاّ زيد» وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت
أي قيد المتوسطة بينهما.
آنفا (**أو**) وقع الفاعل بعد (**معناها**) أي: معنى «إلاّ» نحو «إنما ضرب
عمرا زيد» (**أو اتصل مفعوله به**) بأن يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل
(**وهو**) أي: الفاعل (**غير**) ضمير (**متّصل به**) نحو «ضربك زيد» (**وجب
أي بالفعل.
تأخيره**) أي: تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور، أمّا في
صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلاّ يلزم الإضمار[3] قبل الذكر لفظا
ورتبةً، وأمّا في صورة وقوعه بعد «إلاّ» أو معناها فلئلاّ ينقلب الحصر
أي الفاعل.
المطلوب[4]، وأمّا في صورة كون المفعول ضميرا متّصلا والفاعل غير

---

(١) قوله: [**لأن الحصر هاهنا الخ**] أي: لأن الحصر في مقام وقوع المفعول بعد معنى «إلاّ» في الجزء الأخير من الجملة كما أنّ الحصر في «إلاّ» فيما يليها.

(٢) قوله: [**في صورتي التقديم والتأخير**] المراد بصورة التأخير صورة وجب فيها تأخير الفاعل عن المفعول وهي «ما ضرب عمرا إلاّ زيد» وبصورة التقديم صورة امتنع فيها تقديم الفاعل على المفعول كأن تقول في المثال المذكور: «ما ضرب زيد إلاّ عمرا» فإنّ الحكم بوجوب التأخير يلزمه الحكم بامتناع التقديم.

(٣) قوله: [**فلئلاّ يلزم الإضمار الخ**] فإنه لو قيل: «ضرب غلامُه زيدا» للزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة.

(٤) قوله: [**فلئلاّ ينقلب الحصر المطلوب**] فإنّ المفهوم من «ما ضرب عمرا إلاّ زيد» انحصار مضروبيّة ⇦

متّصل فلمنافاة الاتصال[1] الانفصالَ بتوسّط الفاعل الغير المتّصل بينه
أي المفعول. ﻫـا
وبين الفعل بخلاف ما إذا كان الفاعل أيضاً ضميرا متّصلا فإنه يجب حينئذ تقديم الفاعل نحو «ضربتك» (وقد يحذف الفعل) الرافع للفاعل[2] (لقيام قرينة) دالّة على تعيين المحذوف (جوازا) أي: حذفا جائزا[3] (في مثل «زيد») أي: فيما كان جوابا لسؤال محقّق (لمن قال: «من قام») سائلا عمّن يقوم به القيام، فيجوز أن تقول[4] «زيد» بحذف «قام» أي: «قام زيد» ويجوز أن تقول «قام زيد» بذكره، وإنما قدّر الفعل دون الخبر[5]؛

عمرو في زيد مع جواز أن يكون زيد ضاربا لشخص آخر والمفهوم من «ما ضرب زيد إلاّ عمرا» انحصار ضاربيّة زيد في عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر فلو انقلب أحدهما بالآخر لانقلب الحصر المقصود، وقس عليه قولك: «إنما ضرب عمرا زيد».

(١) قوله: [فلمنافاة الاتصال الخ] أي: لأنّ كون المفعول متّصلا ينافي كونه منفصلا بسبب مجيء الفاعل الغير المتصل بين المفعول وبين الفعل فإنه لا يتصوّر تقديم الفاعل الغير المتّصل على المفعول المتّصل إلاّ بأن جعل المتّصل منفصلا كأن يقال في «ضربك زيد»: «ضرب زيد إيّاك» وهو خلاف المفروض؛ إذ فرضنا كون المفعول ضميرا متصلا. قوله: «بخلاف ما كان الفاعل الخ» ناظر إلى قوله: «الفاعل الغير المتّصل».

(٢) قوله: [الرافع للفاعل] في هذا التوصيف إشارة إلى أنّ المراد من الفعل هو العامل لا الفعل الاصطلاحيّ خاصّة؛ إذ ليس رفع الفاعل من خواصّ الفعل الاصطلاحيّ فيدخل في القاعدة شبه الفعل العامل في رفع الفاعل.

(٣) قوله: [أي: حذفا جائزا] إشارة إلى أنّ «جوازا» مصدر بمعنى اسم الفاعل ونصبه على المصدريّة باعتبار موصوفه المحذوف وهو «حذفا».

(٤) قوله: [فيجوز أن تقول الخ] هذا مع ما عطف عليه تفريع على كون المثال ممّا يجوز فيه الحذف.

(٥) قوله: [وإنما قدّر الفعل دون الخبر الخ] الغرض من هذا الكلام دفع اعتراض الرضي حيث قال: إنّ «زيد» الواقع في الجواب مبتدأ لا فاعل؛ لأنّ مطابقة الجواب للسؤال أولى، وحاصل الدفع ظاهر.

لأن تقديرَ الخبر[1] يوجب حذفَ الجملة وتقديرَ الفعل حذفَ أحد جزئيها أي يوجب حذف إلخ. **والتقليل في الحذف أولى (و) كذا يحذف الفعل جوازا[2] فيما كان جواباً لسؤال مقدّر نحو قول الشاعر في مَرثيَة يزيدَ بن نَهْشَل (لِيُبْكَ) على البناء للمفعول[3] (يزيدُ) مرفوع على أنه مفعول ما لم يسمّ فاعله (ضارعٌ) أي: عاجز ذليل، وهو فاعل الفعل المحذوف أي: «يبكيه ضارع» بقرينة السؤال المقدّر وهو «من يبكيه»، وأمّا على رواية «لِيَبْكَ يَزِيْدَ» على البناء للفاعل ونصب «يزيد» فليس ممّا نحن فيه (لخصومة) متعلّق بـ«ضارع»[4]** هذا القول.

---

(١) قوله: [لأنّ تقدير الخبر الخ] ولأنه قد ذكر الفعل في أمثال المقام في كلام العلاّم كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَّنْ خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَ الْاَرْضَ لَيَقُوْلُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيْزُ الْعَلِيْمُ﴾ [الزخرف:٩] و﴿قَالَ مَنْ يُّحْيِ الْعِظٰمَ وَهِيَ رَمِيْمٌ ۝ قُلْ يُحْيِيْهَا الَّذِيْٓ اَنْشَاَهَآ اَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس:٧٨،٧٩]، أمّا تقدير الخبر في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يُّنَجِّيْكُمْ مِّنْ ظُلُمٰتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُوْنَهٗ تَضَرُّعًا وَّخُفْيَةً﴾ إلى قوله تعالى: ﴿قُلِ اللّٰهُ يُنَجِّيْكُمْ مِّنْهَا﴾ [الأنعام:٦٣،٦٤] الآية فهو لقصد التخصيص أي: لقصد كون السؤال فيه عن الفاعل بخصوصه.

(٢) قوله: [كذا يحذف الفعل جوازا] إشارة إلى أنّ المثال الآتي معطوف على المثال السابق. وقوله: «فيما كان جواباً لسؤال مقدّر» إشارة إلى الفرق بين المثالين، والشاعر هو ضرار بن نهشل أخو الميّت يزيد بن نهشل، والمرثية بتخفيف الياء مصدر «رَثَى» من باب «ضرب» وهي عدّ محاسن الميّت والبكاء عليه.

(٣) قوله: [على البناء للمفعول] غرضه تعيين الرواية التي عليها يكون المثال من قبيل حذف الفعل فإنه على رواية البناء للفاعل ليس ممّا نحن فيه أي: ممّا حذف فيه الفعل الرافع للفاعل؛ إذ الضارع حينئذ يكون فاعلا للفعل المذكور لا الفعل المحذوف، وسيصرّح به الشارح بقوله: «وأمّا على رواية الخ».

(٤) قوله: [متعلّق بـ«ضارع»] لا بـ«يبكيه» المقدّر؛ لأن البكاءَ المأمورَ به بكاءُ فوتِ يزيد لا بكاءُ الخصومة، وفي قوله: «أي: يبكيه من يذلّ» إيماء إلى أنّ «ضارع» نكرة مفيدة للعموم وإن كانت في حيّز الإثبات كما في «تمرة خير من جرادة» وهو المناسب لمقام المدح. وقوله: «عن مقاومة الخصماء» إشارة إلى أنّ اللام بمعنى «عن» والعبارة بتقدير المضاف.

أي: يبكيه من يذلّ ويعجز عن مُقاوَمة الخُصَماء؛ لأنه كان ظهيرا للعَجَزَة والأَذِلّاء، وآخر البيت (ومُختبِطٌ مِمّا تُطِيحُ الطَوَائحُ) والمختبط السائل من غير وسيلة[1] والإطاحة الإهلاك، والطوائح جمع مُطِيحَة على غير القياس[2] كلَواقِح جمع مُلقِحة، و«مِمّا» يتعلّق بـ«مختبط»[3] و«مَا» مصدريّة يعني: ويبكيه أيضاً من يسأل بغير وسيلة من أجل إهلاك المُهلِكات مالَه وما يتوسّل به[4] إلى تحصيل المال؛ لأنه كان مُعطِيَ السائلين بغير وسيلة (و) قد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالّة على تعينه[5] (وجوبا) أي: حذفا واجبا (في مثل) قوله تعالى (﴿وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾) [التوبة:٦] أي: في كلّ موضع حذف الفعل ثم

(مقابلة. — أي معينا. — بمعنى الحوادث. — أي يزيد.)

---

(١) قوله: [المختبط: السائل من غير وسيلة] أي: من غير رِحْم أو قَرابة أو صِهر أو معروف، يقال: «اِختَبطَني فلان» إذا جاءك لطلب معروفك من غير وسيلة.

(٢) قوله: [على غير القياس] يعني: على حذف الزوائد من المزيد، ولا يقال: «مطيحات» على القياس، ويجوز أن يكون جمع «طائح» للنسبة بمعنى ذي طوح أي: ذهاب مثل ﴿مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق:٦] بمعنى ذي دفق، والفاعل إذا كان للنسبة يجمع على فواعل. قوله: «جمع ملقِحة» من الإلقاح بمعنى «آبستن كردن» قال الله تعالى: ﴿وَأَرۡسَلۡنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الحجر:٢٢] ولا يقال: «ملقحات» على القياس.

(٣) قوله: [و«مِمّا» يتعلّق بـ«مختبط»] أي: لا بـ«يبكيه»، ففيه تعريض بالرضي والهندي.

(٤) قوله: [مالَه وما يتوسّل به الخ] معطوف ومعطوف عليه، وهذا إشارة إلى حذف مفعول «تطيح».

(٥) قوله: [لقرينة دالّة على تعينه] أي: لقيام قرينة تدلّ على حذف الفعل وعلى تعينه، فالقرينة في الآية الكريمة «إنْ» والمفسَّر كلاهما؛ إذ الأولى لا تفي بتعين المحذوف.

فسِّر لرفع الإبهام الناشيء من الحذف[1] فإنه لو ذكر المفسَّر لم يبق المفسِّر مفسِّرا بل صار حشوا، بخلاف المفسَّر الذي فيه إبهام بدون حذفه فإنه يجوز الجمع بينه وبين مفسِّره كقولك «جاءني رجل أي: زيد»[2]، فتقدير الآية: «وإن استجارك أحد من المشركين استجارك» فـ«أحد» فيها فاعلُ فعلٍ محذوف وجوبا وهو «استجارك» الأوّلُ المفسَّر بـ«استجارك» الثاني، وإنما وجب حذفه؛ لأنّ مفسِّره قائم مقامه[3] مغن عنه، ولا يجوز أن يكون «أحد» مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم[4]، بل لا بدّ له من الفعل (وقد يحذفان) أي: الفعل والفاعل (معا) دون الفاعل وحدَه[5] (في مثل «نعم») جوابا (لمن قال: «أ قام زيد») أي:

وهو زيادة معينة لا لفائدة.

أي حذف ذلك الفعل.

---

(١) قوله: [ثمّ فسِّر لرفع الإبهام الناشيء من الحذف] والنكتة في هذا الحذف والتفسير الأوقعيّةُ؛ فإنّ التفسير بعد الإبهام أوقع في النفس. قوله: «فإنه لو الخ» علّة للدعوى المقدّر أي: إنما وجب حذف المفسَّر ههنا؛ لأنه لو ذكر المفسَّر الذي فيه إبهام ناش من حذفه لم يبق مفسِّره مفسِّرا بل صار زائدا ولغوا.

(٢) قوله: [كقولك: «جاءني رجل أي: زيد»] وكذا قولك: «قطع رزقه أي: مات» فإنّ الإبهام في «رجل» و«قطع رزقه» ليس ناشيا من الحذف بل هو في أنفسهما فيجوز الاجتماع بين المفسَّر والمفسِّر، بخلاف الآية فإنّ الإبهام فيها حصل من الحذف فلا يجوز الجمع بينهما.

(٣) قوله: [لأنّ مفسِّره قائم مقامه] أي: في إفادة معناه وإعطاء مؤدّاه فلو ذكر لم يبق المفسِّر مفسِّرا قائما مقامه، وهذا بيان وجه وجوب الحذف في شخص المثال، وما سبق في نوعه فلا استدراك في كلامه.

(٤) قوله: [لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم] أي: عند الجمهور خلافا للأخفش فإنه جوّز وقوع الاسميّة بعد حرف الشرط بشرط أن يكون الخبر فعلا لكنه مع هذا التجويز يجعل الفعل أولى ويقدّره.

(٥) قوله: [دون الفاعل وحدَه] لأنّ حذف الفاعل وحده لم يثبت ولذا يأوّل كلّ فعل لا يتضح فاعله بأنه مسند إلى مصدره كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِّنۢ بَعْدِ مَا رَاَوُا الْاٰيٰتِ﴾ [يوسف:٣٥] أي: بدا لهم بداء أي:

«نعم قام زيد»، فحُذفت الجملة الفعليّة وذُكر «نعم» في مقامها، وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدَم قيام ما يؤدّي مؤدّاه في مقامه كالمفسِّر[1] فيلزم في الكلام استدراك، وإنما قدّر الجملة الفعليّة لا الاسميّة بأن يقال أي «نعم زيد قام»؛ ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعليّة (وإذا تنازع الفعلان) بل «العاملان»[2]؛ إذ التنازع يجري في غير الفعل أيضاً نحو «زيد مُعطٍ ومُكرِم عمرا»[3] و«بكر كريم وشريف أبوه»، واقتصر على الفعل لأصالته في العمل، وإنما قال «الفعلان» مع أنّ التنازُع قد يقع في أكثر من فعلين[4] اقتصارا على أقلّ

أي مقام المحذوف. أي حذف الفعل والفاعل معا. أي مؤدّى المحذوف.

ظهر لهم رأي، ومنه قولهم: «دار وتسلسل» أي: وقع الدور والتسلسل.

(١) قوله: [لعدم قيام ما يؤدّي مؤدّاه في مقامه كالمفسِّر] يعني: أنّ «نَعَم» ههنا وإن ذكر في مقام الجملة لكنه لا يؤدّي مؤدّاها؛ لأنه حرف غير مستقلّ في الإفادة بخلاف الجملة، والحذف الواجب لا بدّ له من شيئين: القرينة وما يؤدّي مؤدّى المحذوف. قوله: «فيلزم في الكلام استدراك» معناه أنه لو كان هنا ما يؤدّي مؤدّى المحذوف فذُكِر المحذوف لزم الاستدراك في الكلام وإذ ليس فليس.

(٢) قوله: [بل «العاملان» الخ] أشار إلى قصور العبارة، ثم أجاب عنه بقوله: «واقتصر على الفعل الخ»، ويجوز أن يراد بـ«الفعلان» «العاملان» على طريقة تغليب الأكثر على الأقلّ أو الأصل على الفرع فلا قصور في العبارة.

(٣) قوله: [نحو «زيد مُعطٍ ومُكرم عمرا»] فإنّ كلّ واحد من «معط» و«مكرم» يقتضي أن يكون «عمرا» معمولا ومفعولا له، وكذا كلّ من «كريم» و«شريف» في «بكر كريم وشريف أبوه» يقتضي أن يكون «أبوه» معمولا وفاعلا له.

(٤) قوله: [قد يقع في أكثر من فعلين] كما ورد في الدعاء المأثور «اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد كما صلّيت وباركت ورحمت وترحمّت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم» فإنّ كلّ واحد من الأفعال الأربعة يقتضي أن يكون «على إبراهيم» معمولا ومتعلّقا به، وفي مثل هذه الصورة يكون الأخير كالثاني

مراتب التنازُع وهو الاثنان (ظاهرا) أي: اسما ظاهرا واقعا (بعدهما) أي: بعد الفعلين؛ إذ المتقدّم عليهما[1] أو المتوسّط بينهما معمول للفعل الأوّل؛ إذ هو يستحقّه قبل الثاني[2] فلا يكون فيه مجال التنازُع، ومعنى تنازُعهما فيه أنهما بحسَب المعنى يتوجّهان إليه ويصحّ أن يكون هو مع وقوعه[3] في ذلك الموضع معمولا لكلّ واحد منهما على البدل، فحينئذ[4] لا يتصوّر تنازُعهما في الضمير المتّصل؛ لأن المتّصل الواقع بعدهما يكون متّصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متّصلا بالفعل الثاني لا

أي على الفعلين. أي في الاسم. أي إلى الاسم. أي الاسم الظاهر. أي الضمير المتصل.

والبواقي كالأوّل عند البصريين، والأوّل كالأوّل والبواقي كالثاني عند الكوفيين.

(١) قوله: [إذ المتقدّم عليهما الخ] فيه إشارة إلى ردّ بعض الشارحين حيث جوّزوا التنازع في صورة التقديم عليهما إذا كان النزاع في المفعوليّة نحو «زيدا ضربت وأكرمت» وفي صورة التوسّط بينهما إذا كان النزاع أيضا في المفعوليّة والأوّل اقتضى الفاعل والثاني المفعول نحو «ضرب زيد وأكرمت».

(٢) قوله: [إذ هو يستحقّه قبل الثاني] لأنه طالب والاسم مطلوب والمزاحم مفقود، أو لأنه مؤثر والاسم قابل والمانع مرتفع، بخلاف تأخر الاسم عنهما فإنه حين تحقق الطالب فقد المطلوب وحين وجد المطلوب جاء المزاحم أو حين تحقق المؤثر فقد القابل وحين وجد القابل جاء المانع فافهم.

(٣) قوله: [ويصحّ أن يكون هو مع وقوعه الخ] أي: لا يأبى من حيث إنه واقع في ذلك الموضع أن يكون معمولا لكلّ منهما على البدل، فيتصوّر التنازع في «منطلقا» في «حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا» فإنه لا يأبى عن وقوعه معمولا للفعل الثاني من حيث إنه واقع في ذلك الموضع بل يأبى عن ذلك تثنيةُ المفعول الأوّل ولزومُ التخالف بين المفعولين، بخلاف الضمير المتّصل فإنه يأبى عن وقوعه معمولا للفعل الأوّل من حيث إنه واقع في ذلك الموضع، فظهر الفرق بينهما.

(٤) قوله: [فحينئذ] أي: حين إذا فسّرنا معنى التنازع في الاسم بتوجهِ الفعلين إليه بحسَب المعنى وصحّةِ كونه معمولا لكلّ واحد منهما مع وقوعه في موضع وقع فيه لا يتصوّر تنازُعهما في الضمير المتصل.

يجوز أن يكون معمولا للفعل الأوّل[(١)] كما لا يخفى، وأمّا الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو «ما ضرب وأكرم إلاّ أنا»[(٢)] ففيه تنازُع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو إضمار الفاعل في الأوّل عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين؛ لأنه لا يمكن إضماره مع «إلاّ» لأنه حرف لا يصحّ إضماره ولا بدونه لفساد المعنى؛ لأنه يفيد نفي الفعل عن الفاعل[(٣)] والمقصود إثباته له، ومراد المصنف بالتنازع هاهنا ما يكون طريق قطعه إضمارَ الفاعل[(٤)] فلهذا خصّه بالاسم الظاهر، وأمّا التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي..................

أي رفع التنازع وإزالته. أي طريق القطع. أي ولا يمكن إضمار الفاعل. أي الإضمار بدون إلاّ.

---

(١) قوله: [لا يجوز أن يكون معمولا للفعل الأوّل] إذ لا يطلب فعل أن يكون رافعا أو ناصبا لما اتصل بفعل آخر فهو معمول للفعل الثاني بالاتفاق فلا يجري فيه التنازع بين الفريقين باختيار إعمال الأوّل أو الثاني.

(٢) قوله: [«ما ضرب وأكرم إلاّ أنا»] اعترض عليه بأنه كيف يصحّ إسناد الفعل الغائب إلى ضمير المتكلّم؟ وأجيب بأنا لا نسلّم أنّ الفعل غائب؛ لأن غيبة الفعل وتكلّمه وخطابه باعتبار المسند إليه فالفعل في نحو «ما يقوم إلاّ أنا أو إلاّ أنت» لا يكون غائبا، ولو سلّم فالمسند إليه في الحقيقة هو المستثنى منه العامّ المحذوف وهو غائب. قوله: «ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه» أي: رفعه وإزالته بإعمال الثاني أو الأول، وهذا إذا كان المتنازع فيه مرفوعا منفصلا أمّا إذا كان منصوبا منفصلا نحو «ما ضربت وما أكرمت إلاّ إيّاك» ففيه تنازع يمكن قطعه بأن حذف المفعول مع إلاّ من الأوّل مع إعمال الثاني أو من الثاني مع إعمال الأوّل، وكذا المجرور المنصوب المحلّ نحو «قمت وقعدت بك» .

(٣) قوله: [لأنه يفيد نفي الفعل عن الفاعل] لأنه يصير المعنى: «ما ضربت وما أكرم أحد إلاّ أنا» فيفيد نفي الضرب عن المتكلم وإثبات الإكرام له والمقصود إثباتهما له، وقس عليه الإضمار في الثاني.

(٤) قوله: [ما يكون طريق قطعه إضمارَ الفاعل] لأنه بصدد بيان أحكام الفاعل والتنازع الذي هو من أحكامه هو التنازع في الفاعليّة ويكون طريق قطعه إضمار الفاعل وأمّا ذكره اقتضاءَ المفعول فلتتميم البحث.

يقطع بالحذف[1] وأمّا على مذهب الفرّاء فيعملان معًا، وأمّا على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه؛ لأن طريق القطع عندهم الإضمار وهو ممتنع لما عرفت[2] (فقد يكون) أي: تنازع الفعلين (في الفاعليّة) بأن يقتضيَ كلّ منهما أن يكون الاسم الظاهر فاعلا له، فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعليّة (مثل «ضربني وأكرمني زيد» و) قد يكون تنازعهما (في المفعوليّة) بأن يقتضي كلّ منهما أن يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعوليّة (مثل «ضربت وأكرمت زيدا» و) قد يكون تنازعهما (في الفاعليّة والمفعوليّة) وذلك يكون على وجهين أحدهما أن يقتضي كلّ منهما فاعليّة اسم ظاهر ومفعوليّة اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل «ضرب وأهان زيد عمرا» وليس هذا قسما ثالثا من التنازع[3] بل هو اجتماع القسمين الأولين، وثانيهما أن يقتضيَ أحدُ

أي لكل واحد من الفعلين.

أي كون التنازع فيهما جميعا.

---

(١) قوله: [يقطع بالحذف] أي: يعمل الفعل الثاني ويحذف الفاعل للأوّل، واعلم أن الجمهور من البصرية والكوفية يوافقون الكسائيّ ههنا، فقول الشارح: «وأمّا على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه» بحاجة إلى التوجيه فلا جرم وجّهه العصام بأن معنى قول الشارح هذا أنه لا يمكن قطعه على ما هو مذهبهم لا أنّ مذهبهم عدَم إمكان قطع النزاع فافهم.

(٢) قوله: [لما عرفت] آنفا من لزوم استتار الحرف أو فساد المعنى.

(٣) قوله: [وليس هذا قسما ثالثا من التنازع] فيه تعريض للرضي حيث قال ولم يذكر المصـ هذا الثالث لأنه يتبيّن بالقسمين الأوّلين الخ، ووجه ما قال الشارح الجامي أنّ قاعدة المقسم في كلّ قسمة أن يكون مقيّدا بالوحدة فكأنه قال التنازع من حيث إنه قسم واحد يكون في الفاعليّة، وهذا المتنازع فيه ليس قسما واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم.

الفعلين فاعليّةَ اسم ظاهر والآخرُ مفعوليّةَ ذلك الاسم الظاهر بعينه، ولا أي بعين الأول. **شكّ في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للأولين فقوله (مختلفين) لتخصيص هذه الصورة بالإرادة يعني: قد يكون تنازع الفعلين[1] واقعا في الفاعليّة والمفعوليّة حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصوّر إلاّ إذا كان الاسم الظاهر المتنازَع فيه واحدا، وإنما لم يورد مثالا للقسم الثالث؛ لأنه إذا أُخذ فعل من المثال الأوّل وفعل من المثال الثاني حصل مثال للقسم الثالث وذلك** أي حصول مثال القسم الثالث. **يتصوّر على وجوه كثيرة مثل «ضربني وضربت زيدا» و«أكرمني وأكرمت زيدا» و«ضربني وأكرمت زيدا» و«أكرمني وضربت زيدا» وغير ذلك ممّا يكون الاسم الظاهر مرفوعا[2] (فيختار) النحاة (البصريون إعمال) الفعل (الثاني) لقربه[3] مع تجويز إعمال الأوّل (و) يختار النحاة (الكوفيون**

---

(١) قوله: [يعني: قد يكون تنازع الفعلين الخ] أشار بهذا التقدير إلى أنّ قوله: «مختلفين» نصب على الحاليّة وإلى ذي الحال وهو «الفعلين» المفهوم من الكلام وإلى العامل وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير المستتر في قوله: «فقد يكون» لرجوعه إلى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله: «إذا تنازع الفعلان».

(٢) قوله: [ممّا يكون الاسم الظاهر مرفوعا] مثل «ضربت وضربني زيد» و«أكرمت وأكرمني زيد» و«ضربت وأكرمني زيد» و«أكرمت وضربني زيد».

(٣) قوله: [لقربه] أي: لقرب الطالب من المطلوب ولعدم لزوم الفصل بالأجنبي ولورود الاستعمال الشائع عليه. قوله: «مع تجويز إعمال الأوّل» إشارة إلى أنّ المراد بالاختيار هو الاختيار بطريق الترجيح لا بطريق القطع والجزم، إن قلت: إن كان القرب مرجِّحا كان ينبغي أن يؤتى بجواب الشرط عند اجتماع أداتي الشرط والقسم لا بجواب القسم نحو «والله إن أتيتني لأكرمتك» قلنا: القرب مرجِّح عند تساوي

الأوّلَ) أي: إعمال الفعل الأوّل مع تجويز إعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الإضمار قبل الذكر(1) (فإن أعملت) الفعل (الثاني) كما هو مذهب البصريين، وبدأ به لأنه المذهب المختار الأكثر استعمالا (أضمرت الفاعل في) الفعل (الأوّل) إذا اقتضى الفاعل لجواز الإضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير(2) وللزوم التكرار بالذكر، وامتناع الحذف (على وفق) الاسم (الظاهر) الواقع بعد الفعلين، أي: على موافقته إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لأنه مرجع الضمير والضمير يجب أن يكون موافقا للمرجع في هذه الأمور (دون الحذف) لأنه لا يجوز حذف الفاعل(3) إلاّ

أي إعمال الفعل الثاني. المصنف. أي ببيان مذهبهم. لأن الراجع هو عين المرجع. أي في الإفراد والتثنية إلخ.

مرتبتي القريب والبعيد وليس القسَم وأداة الشرط في مرتبة؛ فإنّ القسم أقوى في اقتضاء التصدّر.

(1) قوله: [وللاحتراز عن الإضمار قبل الذكر] فإنه إذا اقتضى الفعل الأوّل الفاعل وأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأوّل كما هو مذهب البصريين لزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة؛ إذ هذا الضمير يرجع إلى الاسم المؤخّر، لكنه جائز عند البصريين في العمدة بشرط التفسير.

(2) قوله: [لجواز الإضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير] اعلم أنه إن كان المقصود من تفسير الضمير هو دفع الالتباس والحيرة كما في ضمير الشأن وضمير «نعم رجلا» و«ربه رجلا» فلا نزاع في جواز الإضمار قبل الذكر؛ لأن المفسِّر نصّ في كونه مرجعا، وإن كان تفسير الضمير لكونه فاعلا أو مفعولا إلى غير ذلك فمنهم من منعه مطلقا، ومنهم من جوّزه في العمدة كما فيما نحن فيه. قوله: «وللزوم التكرار بالذكر الخ» يعني: أنّ في معمول الفعل الأول عند إعمال الثاني ثلاثَ احتمالات: الإضمار والحذف والذكر، فاختاروا الإضمار لجوازه في العمدة ولم يختاروا ذكر الفاعل لأنه يوجب التكرار في اللفظ، وكذا لم يختاروا الحذف لأنه يلزم ح حذف الفاعل من غير سدّ شيء مسدّه وهو أشنع من الإضمار قبل الذكر.

(3) قوله: [لا يجوز حذف الفاعل الخ] هذه مقدّمة مشهورة، وفيها أنّ الفاعل قد يحذف كالفاعل في نحو «ما ضرب وأكرم إلاّ أنا» و«اضربُن» وفي ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾ [مريم:٣٨] حيث حذف «بهم» وهو فاعل ⇦

إذا سدّ شيء مسدّه (خلافا للكسائي) فإنه لا يُضمِر الفاعل بل يحذفه تحرّزا عن الإضمار قبل الذكر[1]، ويظهر أثر الخلاف في نحو «ضرباني وأكرمني الزيدان» عند البصريين، و«ضربني وأكرمني الزيدان» عند الكسائي (وجاز) أي: إعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الأول الفاعلَ (خلافا للفرّاء) فإنه لا يُجوِّز إعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الأوّل الفاعلَ لأنه يلزم على تقدير إعماله إمّا الإضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور، أو حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي، بل يجب عنده إعمال الفعل الأوّل، فإن اقتضى الثاني الفاعلَ أضمرته، وإن اقتضى المفعولَ حذفته أو أضمرته، تقول «ضربني وأكرماني الزيدان»[2] و«ضربني وأكرمت الزيدان» أو «ضربني وأكرمتهما الزيدان»، ولا يلزم حينئذ محذور، وقيل: روي عنه[3] تشريك الرافعين أو إضمارُه بعد الظاهر

عند سيبويه.

(١) **قوله:** [**بل يحذفه تحرّزا عن الإضمار**] فإن الحذف عنده أهون من الإضمار فإيّاه يختار عند الاضطرار.

(٢) **قوله:** [**تقول: «ضربني وأكرماني الزيدان»**] تمثيل لإضمار الفاعل في الثاني. قوله: «ضربني وأكرمت الزيدان» تمثيل لحذف المفعول أي: ضربني وأكرمت الزيدَينِ الزيدان. قوله: «ضربني وأكرمتهما الزيدان» تمثيل لإضمار المفعول.

(٣) **قوله:** [**وقيل: روي عنه**] أي: عن الفرّاء، والقائل الشارح الهندي. قوله: «أو إضماره» يعني: روي عنه أيضا في الصورة المذكورة إعمال الثاني وإضمار الفاعل للأوّل بعد الاسم الظاهر. قوله: «كما في صورة تأخير الناصب» يعني: كما أنه روي أيضا عنه إعمال الثاني وإضمار الفاعل للأول بعد الاسم الظاهر إنْ اقتضى الفعل الثاني المفعول والأوّل الفاعل. قوله: «تقول ضربني وأكرمني زيد هو وضربني وأكرمت ⇦

كما في صورة تأخير الناصب تقول «ضربني وأكرمني زيد هو» و«ضربني وأكرمت زيدا هو» ورواية المتن غير مشهورة عنه[1] (وحذفت المفعول) تحرّزا عن التكرار لو ذكر وعن الإضمار قبل الذكر في الفضلة لو أضمر (إن استغني عنه وإلاّ) أي: وإن لم يُستغن عنه (أظهرت) أي: المفعولَ نحو «حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا»[2]؛ لأنه لا يجوز حذف أحد مفعولي باب «حسبت»[3]، ولا يجوز إضماره لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر في الفضلة[4] (وإن أعملت) الفعل (الأول) كما هو مختار الكوفيين (أضمرت الفاعل في) الفعل (الثاني) لو اقتضاه نحو «ضربني وأكرمني زيد»، إذا جعلت زيدا فاعل «ضربني» وأضمرت في «أكرمني» ضميرا

عطف على قوله أضمرت. وهي قوله «وجاز خلافا للفراء». أي عن الفراء.

زيدا هو» تمثيل للصورتين المشبّهة والمشبّه بها.

(١) قوله: [غير مشهورة عنه] والرواية الصحيحة عنه ما ذكره الشارح من تشريك الرافعين أو الإضمار بعد الظاهر.

(٢) قوله: [نحو «حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا»] فإنّ «حسبني» و«حسبت» تنازعا في «منطلقا» الأخير وأعمل فيه «حسبت» فوجب إظهار مفعول «حسبني» وهو «منطلقا» الأوّل.

(٣) قوله: [لأنه لا يجوز حذف أحد مفعولي باب «حسبت»] لأنّ مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين فلو حذف أحد مفعوليه كان كحذف بعض أجزاء لمفعول واحد، وجوّزه بعضهم لأنه قد جاء في السعة وغيرها وإن كان قليلا لأنّ كلّ واحد منهما في الظاهر مفعول برأسه ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ آتٰـهُمُ اللّٰهُ مِنْ فَضْلِهٖ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [آل عمران:١٨٠] أي: بخلهم هو خيرا لهم.

(٤) قوله: [لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر في الفضلة] ولو أضمر بعد الذكر يلزم الفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبيّ نحو «حسبني وحسبت زيدا منطلقا إياه» وهو قبيح.

راجعا إلى زيد لتقدّمه رتبةً[1] فلا محذور فيه حينئذ لا حذف الفاعل ولا الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز (و) أضمرت (المفعول) في الفعل الثاني لو اقتضاه (على) المذهب (المختار) ولم تحذفه وإن جاز حذفه؛ لئلاّ يتوهّم أن مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور[2]، ويكون الضمير حينئذ راجعا إلى لفظ متقدّم رتبةً كما تقول «ضربني وأكرمته زيد» (إلاّ أن يمنع مانع) من الإضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار (فتُظهِر) المفعول فإنه إذا امتنع الإضمار والحذف لا سبيل إلاّ إلى الإظهار نحو «حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا» حيث أعمل «حسبنى» فجعل «الزيدان» فاعلا له و«منطلقا» مفعولا له، وأضمر المفعول الأوّل في «حسبتهما» وأظهر المفعول الثاني وهو «منطلقين» لمانع وهو أنه لو أضمر مفردا خالف المفعولَ الأوّلَ ولو أضمر مثنّى خالف المرجعَ وهو قوله «منطلقا»، ولا يخفى أنه لا يتصوّر التنازع في هذه الصورة[3] إلاّ إذا

أي في هذا العمل.

مفعول ثان للأول.

---

(١) قوله: [لتقدّمه رتبةً] فإنه إذا جعل معمول الفعل الأوّل صار مستحقّا لأنْ يُذكر بجنبه فمرتبته قبل الفعل الثاني. قوله: «لا حذف الفاعل ولا الإضمار الخ» تفصيل للمحذور المنفيّ.

(٢) قوله: [لئلاّ يتوهّم أنّ مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور] فإنه لو حذف الضمير في «ضربني وأكرمته زيد» وقيل: «ضربني وأكرمت زيد» لتوهّم واهم أنّ مفعول «أكرمت» غير زيد.

(٣) قوله: [في هذه الصورة] أي: في صورة اقتضاء أحد الفعلين مفعوليّة اسم ظاهر مثنّى والآخر مفعوليّة اسم ظاهر مفرد كمثال الشرح يعني: لا يتصوّر تنازع «حسبتهما» في «منطلقا» لأنه طالب للمثنّى وهو مفرد.

لاحظت المفعول الثاني اسما دالاّ على اتصاف ذات مّا بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وإفراده[1] وإلاّ فالظاهر أنه لا تنازُع بين الفعلين في المفعول الثاني؛ لأن الأوّل يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنّى فلا يتوجّهان إلى أمر واحد فلا تنازُع، ولمّا استدلّ الكوفيون[2] على أَوْلَويّة إعمال الفعل الأوّل بقول امرئ القيس: ÷ولو أنما أسعى لأدنى معيشة ÷ كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال÷ حيث قالوا قد توجّه الفعلان أعني «كفاني» و«لم أطلب» إلى اسم واحد وهو «قليل من المال» فاقتضى الأوّلُ رفعَه بالفاعليّة والثانيْ نصبَه بالمفعوليّة، وامرؤ القيس الذي هو أفصح شعَراء العرَب[3] أعمل الأوّلَ فلو لم يكن إعمال الأوّل أولى لَمَا اختاره[4]؛ إذ لا

---

(١) قوله: [من غير ملاحظة تثنيته وإفراده] أي: بقطع النظر عن كونه مثنّى أو مفردا، وهذا مثل التنازع في فاعليّة اسم ظاهر ومفعوليّته فإنه صحيح مع قطع النظر عن الإعراب وإلاّ فرفعه يبطل طلب الناصب له ونصبه يبطل طلب الرافع له. قوله: «وإلاّ فالظاهر الخ» إنما قال ذلك لاحتمال أن يأوّل المفعول في «حسبتهما» بـ«كلّ واحد» لكنه خلاف الظاهر.

(٢) قوله: [ولمّا استدلّ الكوفيون الخ] توطئةٌ لما يجيء في المتن من قوله: «وقول امرىء القيس الخ»، وإشارة إلى أنه جواب من طرف البصريين عن استدلال الكوفيين بهذا البيت على أولويّة إعمال الفعل الأول.

(٣) قوله: [وامرؤ القيس الذي هو أفصح شعَراء العرَب] قال النبيّ عليه الصلوة والسلام فيه: «امرئ القيس قائد الشعراء إلى النار لأنه أوّل من أحكم قوافيها». "العقد النامي".

(٤) قوله: [لَمَا اختاره] إذ العاقل الفصيح لا يختار أحد الأمرين مع لزوم مكروه له في ذلك الأمر دون الأمر الآخر إلاّ لزيادة حسن فيما يختاره على الآخر. قوله: «إذ لا قائل الخ» إثبات للملازمة يعني: كلّما كان الشاعر أعمل الفعل الأول لزم أن يكون إعمال الأوّل مختارا عند الفصحاء لأنه لم يكن هناك شقّ ثالث إذ لا قائل الخ.

قائل بتساوي الإعمالين، فأجاب المصنف عن طرف البصريين وقال (وقول امرئ القيس ع كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال، ليس منه) أي: من باب التنازُع (لفساد المعنى) على تقدير توجّه كلّ من «كفاني» و«لم أطلب» إلى «قليل من المال» لاستلزامه عدمَ السعي لأدنى معيشة وانتفاءَ كفاية قليل من المال وثبوتَ طلبه المنافي لكلّ منهما[1] وذلك لأن «لو» تجعل مدخولها المثبت شرطا كان أو جزاء أو معطوفا على أحدهما منفيّا والمنفيّ من ذلك مثبتا، فعلى هذا[2] ينبغي أن يكون مفعول «لم أطلب» محذوفا أي: «لم أطلب العزّ والمجد» كما يدلّ عليه البيت المتأخّر أعني قوله شعر:

ولكنّما أسعى لمجدٍ مؤثّلٍ ÷ وقد يُدرِكُ المجدَ المؤثلَ أمثالي

وحينئذ[3] يستقيم المعنى يعني: أنا لا أسعى لأدنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني أطلب المجد الأثيل الثابت وأسعى له (مفعول ما لم

---

(١) قوله: [وثبوتَ طلبه المنافي لكلّ منهما] أي: من عدم السعي وانتفاء الكفاية، أمّا منافاة ثبوت الطلب لعدم السعي فلأنّ المراد بالسعي هو الطلب، وأمّا منافاته لعدم الكفاية فلِما يدلّ عليه صريح الشرطيّة؛ فإنّ مفادها لزوم الكفاية للسعي الذي هو عبارة عن الطلب، والحاصل أن الفساد هنا هو التناقض في المفاد. قوله: «وذلك لأنّ لو الخ» إشارة إلى ما ذكر من استلزام الأمور الثلاثة.

(٢) قوله: [فعلى هذا الخ] أي: إذا كان المعنى فاسدا على تقدير توجّه كلّ من الفعلين إلى «قليل من المال» ينبغي الخ.

(٣) قوله: [وحينئذ] أي: وحين إذ كان مفعول «لم أطلب» محذوفا ولم يتوجّه إلى «قليل» يستقيم معنى قول الشاعر ولا يكون من قبيل التنازع فليس للكوفيين أن يتمسّكوا به في ترجيح مذهبهم.

يسمَّ فاعله) أي: مفعول فعل أو شبه فعل[1] لم يذكر فاعله، وإنما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل «ومنه»[2] كما فصل المبتدأ حيث قال: «ومنها المبتدأ» لشدّة اتصاله بالفاعل[3] حتّى سمّاه بعض النحاة فاعلا (كلّ مفعول حذف فاعله) أي: فاعِل ذلك المفعول، وإنما أضيف[4] إلى المفعول لملابسة كونِه فاعلا لفعل متعلّق بِهِ (وأقيم هو) أي: المفعول (مقامه) أي: مقام الفاعل في إسناد الفعل أو شبهِه إليهِ (وشرطه) أي: شرط مفعول ما لم يسمّ فاعله في حذف فاعله وإقامتِه مقام الفاعل إذا كان عاملِه فعلا[5] (أن تغيّر صيغة الفعل إلى فُعِلَ) أي: إلى الماضي المجهول[6] (أو يُفْعَلُ) أي: إلى المضارع المجهول فيتناول مثل اُفْتُعِل

من الفصل لا من التفصيل. أي من المرفوع. كل واحد من «فُعِل ويُفْعَل».

---

(١) قوله: [أي: مفعول فعل أو شبه فعل الخ] فيه تعريض بالرضي حيث قال: أي: مفعول الفعل الذي لم يسمّ فاعله، وإنما لم يقل: «أو شبهه» بالضمير لدفع توهّم رجوعه إلى المفعول.

(٢) قوله: [ولم يقل: «ومنه»] عطف تفسير للإشارة إلى أنّ المراد من الفصل في قوله: «لم يفصله» الفصل بلفظ «منه» لا ترك العطف الذي هو مصطلح أهل المعاني.

(٣) قوله: [لشدّة اتصاله بالفاعل] لقيامِه مقامه واشتراكِه معه في الأحكام. قوله: «بعض النحاة» هو الشيخ عبد القاهر الجرجانيّ وصاحب المفصل ومن تبعهما.

(٤) قوله: [وإنما أضيف الخ] أي: إنما أضيف الفاعل إلى المفعول في قوله: «فاعله» مع أنّ الفاعل إنما يضاف إلى الفعل لملابسة كونه الخ، وإضافة الملابسة إلى «كونه فاعلا الخ» بيانيّة أي: للملابسة التي هي كونه فاعلا لفعل متعلّق بالمفعول.

(٥) قوله: [إذا كان عامله فعلا] قيّد به بقرينة قوله: «أن تغيّر صيغة الفعل»، أمّا شرطه إذا كان شبه فعل فأن تغيّر صيغته إلى اسم مفعول من ذلك الباب، وترك ذلك للعلم به بالمقايسة.

(٦) قوله: [أي: إلى الماضي المجهول] إشارة إلى أنّ المراد بـ«فُعِلَ» الماضي المجهول من قبيل ذكر

واستُفعِل، ويُفتعَل ويُستفعَل وغيرها من الأفعالِ المجهولةِ المزيدِ فيها (ولا يقع) موقعَ الفاعل[1] (المفعولُ الثاني من) مفعولي (باب «علمت») لأنه مسند إلى المفعول الأوّل إسنادا تامّا فلو أسند الفعل إليه ولا يكون إسناده إلاّ تامّا[2] لزم كونه مسندا ومسندا إليه معا مع كون كلّ من الإسنادين تامّا بخلاف «أعجبني[3]ضرب زيد عمرا» لأن أحد الإسنادين وهو إسناد المصدر غير تامّ (و) لا المفعول (الثالث من) مفاعيل (باب «أعلمت») إذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب «علمت» في كونه مسندا (والمفعولُ له) بلا لام؛ لأنّ النصب فيهِ مُشعِر بالعليّة[4] فلو أسند الفعل. إليه لفات النصب والإشعار، بخلاف ما إذا كان مع اللام[5] نحو «ضُرب

إلى المفعول الأول.

الشخص وإرادة الجنس، وكذا قوله: «يُفعَل».

(١) قوله: [موقعَ الفاعل] إشارة إلى أنّ معمول «لا يقع» محذوف في الكلام.

(٢) قوله: [ولا يكون إسناده إلاّ تامّا] جملة معترضة بين الشرط والجزاء.

(٣) قوله: [بخلاف «أعجبني الخ] جواب دخل مقدّر تقديره: أنّ كون الشيء مسندا ومسندا إليه واقع في مثل «أعجبني ضرْب زيد» فإنّ المصدر مسند إليه بالنسبة إلى الفعل ومسند بالنسبة إلى المضاف إليه لأنه فاعله معنًى، وحاصل الجواب أنّ الامتناع إذا كان الإسنادان تامّين وإسناد المصدر إلى ما بعده غير تامّ لأنّ الكلام لا يتركّب من المصدر والفاعل.

(٤) قوله: [لأنّ النصب فيه مُشعِر بالعليّة] تعليل لتقييد المفعول له بكونه بلا لام، ووجه إشعار النصب بالعليّة أنّ النصب دالّ على تقدير اللام الدالّة على العليّة. قوله: «لفات النصب والإشعار» أي: لفات النصب بسبب جعله مسندا إليه ومرفوعا وفات الإشعار بسبب فوات النصب المشعر بالعليّة فليس ذكر النصب بمستدرك.

(٥) قوله: [بخلاف ما إذا كان مع اللام] فإنّ المُشعِر بعليّتِه وكونِه مفعولا له هو اللام وهو لم تتغيّر.

للتأديب» (والمفعولُ معه كذلك) أي: كلّ من المفعول له[1] والمفعول معه كذلك أي: كالمفعول الثاني والثالث من باب «علمت» و«أعلمت» في أنهما لا يقعان موقع الفاعل، أمّا المفعول له فلِما عرفت[2]، وأمّا المفعول معه فلأنه لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع الواو التي أصلها العطف[3] وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل، ولا بدون الواو فإنه لم يُعرَف حينئذ كونه مفعولا معه (وإذا وُجد المفعول به) في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل (تعيّن) أي: المفعول به (له) أي: لوقوعه موقع الفاعل لشدّة شبهه بالفاعل[4] في توقّف تعقّل الفعل عليهما أي الفاعل والمفعول به. فإنّ الضرب مثلا كما أنه لا يمكن تعقّله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقّله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فإنها ليست بهذه الصفة (تقول «ضُرب زَيدٌ») بإقامة المفعول به مقام الفاعل (يومَ الجمعة) ظرف زمان

---

(١) قوله: [أي: كلّ من المفعول له] إشارة إلى أنّ قوله: «المفعول له» مبتدأ وقوله: «والمفعول معه» معطوف عليه وقوله: «كذلك» خبره، والمقصود تشبيه كل من المفعول له والمفعول معه بالمفعول الثاني والثالث من بابي «علمت» و«أعلمت» في عدم الوقوع موقع الفاعل.

(٢) قوله: [أمّا المفعول له فلِما عرفت] أي: أمّا عدم وقوع المفعول له موقع الفاعل فلما عرفت من فوات النصب والإشعار.

(٣) قوله: [مع الواو التي أصلها العطف الخ] يعني: أنّ الواو ههنا وإن لم يكن للعطف لكنّ أصلها العطف والواو العاطفة تدّل على انفصال ما بعدها عمّا قبلها والفاعل يقتضي الاتصال بما قبله فبينهما تناف.

(٤) قوله: [لشدّة شبهه بالفاعل الخ] ولأنّ إسناد الفعل المجهول إلى المفعول به حقيقة عقليّة وإسناده إلى ما سواه مجاز عقليّ ولا يمكن المجاز العقليّ مع وجود ما هو له.

(أمامَ الأمير) ظرف مكان (ضرباً شديداً) مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة، وفائدة وصف الضرب[1] بالشدّة التنبيهُ على أنّ المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصِّص؛ إذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه[2] (في داره») جارّ ومجرور شبيه بالمفاعيل[3] أقيم مقام الفاعل مثلها (فتعيّن «زيد»، وإن لم يكن) أي: وإن لم يوجد في الكلام المفعول به (فالجميع) أي: جميع ما سوى المفعول به[4] (سواء) في جواز وقوعها موقع الفاعل (و) المفعول (الأوّل من باب «أعطيت») أي: الفعل المتعدّي إلى مفعولين ثانيهما غير الأوّل (أولى) بأن يقام مقام الفاعل (من) المفعول (الثاني) لأن فيه معنى الفاعليّة بالنسبة إلى الثاني[5] لأنه عَاطٍ أي: آخذ نحو «أعطي

أي في المفعول الأول. أي المفعول الأول.

(١) قوله: [وفائدة وصف الضرب الخ] إشارة إلى فائدة توصيف الضرب بالشدّة في قوله: «ضربا شديدا».

(٢) قوله: [إذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه] يعني: أنّ الفاعل محلّ الفائدة فيجب أن يكون ما يقوم مقامه محلاّ لها ولا فائدة في مصدر بلا مخصِّص؛ لأنّ الفعل دالّ على المصدر مطلقا، ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل؛ لأنّ الفعل يدلّ عليهما أيضا.

(٣) قوله: [شبيه بالمفاعيل الخ] غرضه دفع ما أورده الهندي من أنّ قوله: «في داره» مفعول فيه فقد وقع التكرار في مثال المفعول فيه وترك مثال المفعول به بواسطة، وحاصل الدفع أنّ التمثيل به باعتبار أنه شبيه بالمفعول بلا واسطة لا باعتبار أنه مفعول فيه فلا تكرار ولا ترك.

(٤) قوله: [أي: جميع ما سوى المفعول به] وهو المكان المعيّن والزمان المعيّن والمصدر المقيّد والمفعول بالواسطة، لا يقال: ينبغي أن يكون المفعول بالواسطة متعيّنا لأنه مفعول به؛ لأنا نقول: صورة الجرّ لمّا كانت منافية لحالة الفاعل أعني: الرفع منعت أن يكون المفعول بالواسطة في درجة المفعول بلا واسطة.

(٥) قوله: [لأن فيه معنى الفاعليّة بالنسبة إلى الثاني] وعلى هذا ينبغي أن يكون المفعول الأوّل من باب «أعلمت» أولى من الثاني منه؛ لأنه وإن كان مفعولا للإعلام فاعل للعلم.

زيدٌ درهما» مع جواز «أعطي درهمٌ زيدا» وذلك عند الأمن من اللبس[1]، وأمّا عند عدمه فيجب إقامة المفعول الأوّل نحو «أعطي زيدٌ عمرا» (**ومنها المبتدأ والخبر**) وفي بعض النسخ: «ومنه» يعني من جملة المرفوعات أو من جملة المرفوع[2] المبتدأ والخبر، جمعهما في فصل واحد[3] للتلازم الواقع بينهما على ما هو الأصل فيهما[4] واشتراكِهما في العامل المعنويّ[5] (**فالمبتدأ هو الاسم**) لفظا أو تقديرا[6] ليتناول نحو

---

(١) قوله: [**وذلك عند الأمن من اللبس**] يعني: أنّ أولويّة «أعطي زيد درهما» مع جواز عكسه إنما هي عند الأمن عن التباس أحدهما بالآخر. قوله: «أعطي زيد عمرا» يعني: إذا كان عمرو أسيرا أو أجيرا أو ظهيرا فيكون «زيد» مفعولا أوّلا وآخذا في قصد المتكلم و«عمرا» مفعولا ثانيا ومأخوذا، فلو عكس الأمر لزم الالتباس.

(٢) قوله: [**أو من جملة المرفوع**] بيان لحاصل المعنى، وليس إشارة إلى أنّ «مِنْ» تبعيضية؛ لأنه يستلزم أن يكون المبتدأ والخبر جزئين من المرفوع مع أنهما جزئيان له لا جزءان منه، نعم! لو قدّر المضاف لكانت تبعيضية أي: من جملة أفراد المرفوع الخ.

(٣) قوله: [**جمعهما في فصل واحد الخ**] أي: لم يفصل الخبر عن المبتدأ بقوله: «ومنها الخبر» مع أنّ كلّ واحد منهما نوع مستقلّ من المرفوع للتلازم الخ.

(٤) قوله: [**على ما هو الأصل فيهما**] وهو أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر، وإنما قال ذلك لئلاّ يرد القسم الثاني من المبتدأ فإنه مبتدأ لا خبر له، فلا نقض به على التلازم لأنه خلاف الأصل يصار إليه للضرورة ولهذا لم يكن «قائم» في «أ قائم أبوه زيد» مبتدأ لوجود احتمال أن يكون خبرا لـ«زيد».

(٥) قوله: [**واشتراكِهما في العامل المعنويّ**] فإنّ عامل كليهما معنويّ فعامل المبتدأ تجريد الاسم عن العوامل اللفظيّة لإسناد شيء إليه، وعامل الخبر تجريد الاسم عن العوامل اللفظيّة لإسناده إلى شيء.

(٦) قوله: [**أو تقديرا**] ليس التقدير بمعنى التقدير في الكلام بأن يكون محذوفا بل بمعنى التأويل، وذلك فيما يصحّ وضع اسم موضعه كما في ﴿أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[البقرة:١٨٤] فإنه في تأويل صيامكم الخ، وكذا في ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة:٦] فإنه في تأويل «إنذارُك وعدمُه سيّان عليهم».

﴿أَن تَصُومُوا۟ خَيۡرٌ لَّكُمۡ﴾ [البقرة:١٨٤] (**المجرّد عن العوامل اللفظيّة**) أي: الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظيّ أصلا[1] واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظيّ كاسمي «إنّ» و«كَانَ»، وكأنه أراد بالعامل اللفظيّ ما يكون مؤثّرا في المعنى[2] لئلاّ يخرج عنه مثل «بحسَبك درهم» (**مسندا إليه**) واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ[3] الخارج عن هذا القسم؛ فإنهما لا يكونان إلاّ مسندين (**أو الصفةُ**) سواء كانت مشتقّة كـ«ضارب ومضروب وحسن»، أو جارية مجراها كـ«قريشيّ»[4] (**الواقعةُ**

أي بقوله «المجرد عن إلخ». أي عن تعريف المبتدأ. الباء زائدة.

---

(١) قوله: [**أي: الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظيّ أصلا**] إشارة إلى أنّ العبارة وإن كانت ظاهرة في سلب العموم؛ لأنّ التجريد سلب الوجود معنى وسلب الكلّ يوجب سلب العموم كما في قولنا: «لم يقم كلّ إنسان» لكنّ المراد عموم السلب إمّا باعتبار أنّ اللام أبطلت معنى الجمعيّة؛ لأنّ الجمع المعرّف باللام إذا لم يمكن حمله على الاستغراق يجعل مجازا عن الجنس كما قالوا في ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ﴾ [الأحزاب:٥٢] ولا يمكن الحمل على الاستغراق في ما نحن فيه؛ إذ نفي دخول كلّ عامل فرع لإمكانه ولا إمكان له فلا إمكان للحمل على الاستغراق فصار الجنس منفيّا، أو باعتبار أنّ سلب العموم وإن كان أعمّ من عموم السلب لكنّ المراد هو هذا بقرينة المقام لشهرة أنه لا يوجد في المبتدأ عامل لفظيّ أصلا.

(٢) قوله: [**ما يكون مؤثّرا في المعنى**] لأنّ الظاهر أنّ المؤثّر في اللفظ مؤثّر في المعنى، فلا يخرج عن تعريف المبتدأ مثل «بحسبك درهم» فإنّ تأثير عامله ليس إلاّ في اللفظ فإنك لو حذفته وجدت المعنى باقيا على حاله بخلاف «إنّ» في «إنّ زيدا قائم» فإنك لو حذفتها لفات التأكيد المدلول عليه بـ«إنّ».

(٣) قوله: [**وثاني قسمي المبتدأ**] في التعبير بالقسم إشارة إلى أنّ لفظ «المبتدأ» مشترك معنويّ لا مشترك لفظيّ وإلاّ لزم استعمال المشترك في معنييه، ووجه الإشارة أنّ القسم يقتضي وجود المقسم المشترك بين القسمين. قوله: «الخارج الخ» صفة لقوله: «ثاني» يعني: أنه ليس بخارج عن تعريف المبتدأ مطلقا بل عن قسمه الأوّل.

(٤) قوله: [**كـ«قريشيّ»**] فإنه في قوّة «منسوب إلى قريش» أو «منتسب إلى قريش».

بعد حرفِ النفي) كـ«مَا» و«لاَ» (أو ألفِ الاستفهام) ونحوه كـ«هَلْ»[1] و«مَا» و«مَنْ»، وعن سيبويه جواز الابتداء بها[2] من غير استفهام ونفي مع قبح، والأخفش يرى ذلك حسنا، وعليه قول الشاعر ع:

أي بالصفة. أي على رأي الأخفش.

فخير نحن عند الناس منكم

«فخير» مبتدأ و«نحن» فاعله، ولو جعل «خير» خبرا عن «نحن» لفصل بين اسمِ التفضيل ومعمولِه الذي هو «مِنْ» بأجنبيّ وهو غير جائز لضعف عملِه، بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء[3] (رافعة لظاهر) أو ما يجري مجراه[4] وهو الضمير المنفصل، لئلاّ يخرج عنه نحو قوله تعالى ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [مريم:٤٦] واحترز بهِ عن نحو «أ قائمان الزيدان» لأن «أ قائمان» رافع لضمير عائدٍ إلى «الزيدان»، ولو كان

متعلق بقوله «لفصل». أي الفصل بينهما بالأجنبي. أي عن هذا القسم.

---

(١) قوله: [ونحوه كـ«هل» الخ] إشارة إلى أنه لا يجب ألف الاستفهام خاصّة بل مطلق الاستفهام، وذكر الألف خاصّة باعتبار كونها أصلا في الاستفهام، ولكنّ مثل هذا الاعتبار لا يناسب مقام التعريف؛ لأنّ التعريف لكشفِ الماهيّة وإيضاحِها وفي الاعتبار المذكور إيهام بخلاف المقصود.

(٢) قوله: [وعن سيبويه جواز الابتداء بها الخ] لعلّ المصـ لم يرض بهذا الجواز فأورد ضمير الفصل في قوله: «المبتدأ هو الاسم الخ». قوله: «يرى ذلك» أي: ذلك الابتداء، ويقول: إنّ الصفة مشابهة بالفعل فتعمل بلا شرط، وعلى هذا الجواز ورد قول زهير بن مسعود الضبيّ: فخير نحن الخ، وأجيب بأنه شاذّ نادر، وفي البيت شذوذ آخر وهو رفع أفعل التفضيل اسما ظاهرا في غير مسئلة الكحل.

(٣) قوله: [لكونه كالجزء] فلا يلزم الفصل بأجنبيّ حينئذ.

(٤) قوله: [أو ما يجري مجراه] إشارة إلى تقدير المعطوف، أو هو من باب عموم المجاز، وهو أن يراد باللفظ معنى مجازي يكون المعنى الحقيقي داخلا فيه، فالمراد بالظاهر ههنا الملفوظ سواء كان مظهرا أو مضمرا.

رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته[1] (مثل «زيد قائم») مثال للقسم الأوّل
أي تثنية أقائم.
من المبتدأ (و«ما قائم الزيدان») مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي (و«أ قائم الزيدان») مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام (فإنْ طابقت) أي: الصفةُ الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام اسما (مفردا) مذكورا بعدها نحو «ما قائم زيد» و«أ قائم زيد»، واحترز به عمّا إذا
أي بقوله مفردا.
طابقت مثنّى نحو «أ قائمان الزيدان» أو مجموعا نحو «أ قائمون الزيدون» فإنها حينئذ خبر ليس إلاّ[2] (جاز الأمران) كون الصفة مبتدأً وما بعدها
أي الصفة.
فاعلها يسدّ مسدّ الخبر، وكون ما بعدها مبتدأً والصفة خبرا مقدّما عليه، فههنا ثلاث صُوَر إحداها «أ قائمان الزيدان» ويتعيّن حينئذ أن يكون «الزيدان» مبتدأ و«أ قائمان» خبرا مقدّما عليه، وثانيتها «أ قائم الزيدان» ويتعيّن حينئذ أن يكون «الزيدان» فاعلا للصفة قائما مقام الخبر، وثالثتها «أ قائم زيد» ويجوز فيه الأمران كما عرفت (والخبر هو المجرّدُ) أي: هو
آنفا تحت قوله «جاز الأمران».
الاسم المجرّد عن العوامل اللفظيّة؛ لأن الكلام في مرفوعات الاسم[3]،

---

(١) قوله: [لم يجز تثنيته] لأنّ الصفة مع فاعلها الظاهر كالفعل مع فاعله الظاهر، وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[الأنبياء:٣] وقوله عليه السلام:«يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلَائِكَةٌ إلخ» محمول على التأكيد.

(٢) قوله: [ليس إلاّ] أي: ليس الصفة شيئا من الأشياء إلاّ خبرا، وتذكير «ليس» المسندِ إلى الصفة باعتبار الخبر، وفي التركيب حذف المستثنى، ويحذف المستثنى بعد «إلاّ» و«غير» المسبوقين بـ«ليس».

(٣) قوله: [لأن الكلام في مرفوعات الاسم] تعليل لتقديره الاسم موصوفا.

فلا يصدق على «يضرب» في «يضرب زيد» أنه المجرّدُ المسندُ به المغايرُ للصفة المذكورة؛ لأنه ليس باسم (**المسندُ به**) أي: ما يوقع به الإسناد[1] واحترز به عن القسم الأوّل من المبتدأ؛ لأنه مسند إليه لا مسند به (**المغايرُ للصفة المذكورة**) في تعريف المبتدأ، واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ، ولك أن تقول[2] المراد المسند به إلى المبتدأ، أو تجعل الباء بقوله المسند به.
في «به» بمعنى «إلى»[3] والضمير المجرور راجعا إلى المبتدأ، وعلى التقديرين يخرج به[4] القسم الثاني من المبتدأ، ويكون قوله[5] «المغاير للصفة المذكورة» تأكيدا، واعلم أنّ العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء أي: تجريد الاسم عن العوامل اللفظيّة ليسند إلى شيء[6] أو يسند إليه

---

(١) قوله: [**أي: ما يوقع به الإسناد**] إشارة إلى أنّ الباء متعلّقة بالإيقاع المضمَّن لا بالإسناد؛ لأنه لكونه متعديًا بلا واسطة حرف الجرّ يتعلّق بنفسه بالمفعول به فلا حاجة إلى الباء.

(٢) قوله: [**ولك أن تقول**] لإخراج القسم الثاني من المبتدأ.

(٣) قوله: [**أو تجعل الباء في «به» بمعنى «إلى»**] كما في قوله تعالى ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾[يوسف:١٠٠] أي: إليّ.

(٤) قوله: [**وعلى التقديرين يخرج به**] أي: بقوله: «المسند به» يخرج القسم الثاني كما يخرج به القسم الأوّل؛ لأن القسم الثاني مسند إلى الفاعل لا إلى المبتدأ وقد اعتبر في التقديرين إسناده إلى المبتدأ لا إلى الفاعل.

(٥) قوله: [**ويكون قوله الخ**] دفع ما يقال إنه لو اختير التقديران وبهما أخرج القسم الثاني من المبتدأ لضاع قول المصـ: «المغائر الخ»، وحاصل الدفع أنه لا يكون ضائعا بل يصير تأكيدا أي: لمجرّد التوضيح ومزيد الكشف.

(٦) قوله: [**ليسند إلى شيء**] وهو في الخبر، وفي القسم الثاني من المبتدأ. قوله: «أو ليسند إليه شيء» وهو في القسم الأول من المبتدأ، فخرج به التجريد الذي يكون للعدد؛ فإنّ الأسماء المعدودة مجرّدة عن العوامل اللفظيّة لكن لا للإسناد.

شيء، فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر[1] رافع لهما عند البصريين، وأمّا عند غيرهم فقال بعضهم[2] الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر، وقال الآخرون إنّ كلّ واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر[3] وعلى هذا لا يكونان مجرّدين عن العوامل اللفظيّة (وأصل المبتدأ) أي: ما ينبغي أن يكون المبتدأ عليه[4] إذا لم يمنع مانع (التقديم) على الخبر لفظا؛ لأنّ المبتدأ ذات والخبر حال من أحوالها[5] والذات مقدّمة على أحوالها (ومن ثمّ) أي: ومن أجل أنّ الأصل في المبتدأ التقديم لفظا (جاز) قولهم («في داره زيد») مع كون الضمير عائدا إلى «زيد» المتأخّر لفظا لتقدّمه رتبة لأصالة التقديم (وامتنع) قولهم («صاحبها في الدار») لعود

أي المبتدأ والخبر.
أي على ما قاله غير البصريين من القولين.
أي صفة.

---

(١) قوله: [فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر] لأنّ التجريد للإسناد يقتضي المسند والمسند إليه على السواء.

(٢) قوله: [فقال بعضهم] وهو سيبويه. قوله: «وقال الآخرون» وهم الكسائيّ والفرّاء ومن معهما.

(٣) قوله: [إنّ كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر] ولا مانع من أن يكون كلّ واحد من الشيئين عاملا ومعمولا لكثرة نظائره نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّامَّا تَدْعُوْا فَلَهُ الْاَسْمَآءُ الْحُسْنٰى﴾ [بني إسرائيل:١١٠] فإنّ «أيّا» منصوب بـ«تدعوا» وهو مجزوم بـ«أيّا»، وههنا قولان آخران فقال بعضهم: المبتدأ الأوّل يرتفع بإسناد الخبر إليه، وقال بعض الكوفيين: المبتدأ الأوّل يرتفع بالضمير العائد إليه من الخبر لاشتراطهم الضمير في الجامد أيضا، وكأنّ الشارح قدّس سرّه لم يعتدّ بهما.

(٤) قوله: [أي: ما ينبغي أن يكون المبتدأ عليه الخ] إشارة إلى أنّ المراد بالأصالة الأولويّة بالنظر إلى نفسه لا لعارض فإنْ منع مانع عن تقديم المبتدأ كتضمّن الخبر ما له صدر الكلام امتنع التقديم ح فضلا عن الأولويّة.

(٥) قوله: [والخبر حال من أحوالها] أي: الغالب في الخبر أن يكون حالا، فلا يرد النقض بمثل «المنطلق زيد» بأنّ الخبر فيه ذات شخصيّة كما أنّ المبتدأ كذلك.

الضمير إلى «الدار» وهو في حيّز الخبر الذي أصله التأخير فيلزم عود الضمير إلى المتأخّر لفظا ورتبة وهو غير جائز[1] (وقد يكون المبتدأ نكرة) وإن كان الأصل فيه أن يكون معرفة؛ لأنّ للمعرفة معنى معيّنا[2] والمطلوب المهمُّ الكثيرُ الوقوع في الكلام إنما هو الحكم على الأمور المعيّنة، ولكنّه لا يقع نكرة على الإطلاق بل (إذا تخصّصت) تلك النكرة (بوجه مّا) من وجوه التخصيص؛ إذ بالتخصيص يقلّ اشتراكها[3] أي النكرة. فتقرب من المعرفة (مثل) قوله تعالى[4] (﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾) [البقرة:٢٢١] فإنّ العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وُصِف بالمؤمن تخصّص بالصفة فجُعل مبتدأ و«خير» خبره (و) مثل قولك («أ رجل في

---

(١) قوله: [وهو غير جائز] وأمّا نحو «في داره قيام زيد» ممّا يكون الضمير في الخبر المتقدّم راجعا إلى ما أضيف إليه المبتدأ فمنهم من جوّزه ومنهم من منعه، ويؤيّد الجواز قولهم: «في أكفانه درج الميّت».

(٢) قوله: [لأنّ للمعرفة معنى معيّنا الخ] تعليل لكون الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وإنما عدل عن التعليل بأنه محكوم عليه والحكم على الشيء بعد معرفته؛ لأنه منقوض بالفاعل فإنه محكوم عليه أيضا ولا يلزم تعريفه.

(٣) قوله: [يقلّ اشتراكها] أي: يقلّ احتمالاتها، فإنّ النكرة لكونها موضوعة لفرد مّا يحتمل على سبيل البدل لكلّ واحد من الأفراد وإذا تخصّصت بوجه مّا يقلّ احتمالاتها وأفرادها، أمّا وجوه التخصيص فستّة على ما ذكره المصـ ولكنها ليست للحصر؛ فإنّ بعض المتأخّرين عدّها عشرة، وفي "التسهيل" أنها تسعة عشر، وفي حواشي "الألفية" أنها أربعة وعشرون.

(٤) قوله: [مثل قوله تعالى الخ] المراد بالمثل كلّ ما قيّد بقيد سواء كان صفة كما في الآية، أو مضافا إليه نحو «صوت بلبل شغلني»، أو غيرهما نحو «أفضل مِنك أفضل مِنّي»، ومعنى الآية أنّ المشرك لو كان ثابتا في المال والجمال فالعبد المؤمن خير منه لأن المال والجمال متعلّقان بالدنيا والإيمان متعلّق بالدين والدين خير من الدنيا؛ إذ الدين أشرف الأشياء والإسلام جماع كل خير على التمام.

الدار أم امرأة») فإنّ المتكلّم بهذا الكلام يعلم أنّ أحدهما في الدار[1] فيسأل المخاطب عن تعينه فكأنه قال: أيّ من الأمرين المعلوم كونُ أحدِهما في الدار كائن فيها، فكلّ واحد منهما تخصّص بهذه الصفة[2] فجعل «الرجل» مبتدأ و«في الدار» خبره (و) مثل قولك («ما أحد خير منك») فإنّ النكرة فيه وقعت في حيّز النفي فأفادت عموم الأفراد[3] وشمولها فتعيّنت وتخصّصت فإنه لا تعدّد في جميع الأفراد[4] بل هو أمر واحد، وكذا كلّ نكرة في الإثبات قُصد بها العموم ....

من الرجل والمرأة. | عطف تفسير.

---

(١) قوله: [يعلم أنّ أحدهما في الدار] أي: لا على التعيين؛ وذلك لأنّ «أم» المتصلة المعادلة لهمزة الاستفهام للسؤال عن التعيين بعد العلم بأصل الحكم فلو لم يعلم كون أحدهما في الدار لما استفهم بهذا الوجه بل قال: «أ في الدار أحد».

(٢) قوله: [تخصّص بهذه الصفة] أي: تخصّص بحسَب المعنى عند المخاطَب بمعلوميّة كون أحدهما في الدار على وجه الاحتمال.

(٣) قوله: [فأفادت عموم الأفراد] أي: أفادت مع إفادة الجنس شمول الأفراد بحيث لم يبق فرد لم يدخل تحت العموم، ثمّ تمثيل المبتدأ بهذا المثال مبنيّ على مذهب بني تميم؛ فإنّ غيرهم يجعلون «مَا» عاملة فلا يلائم المقام، والمثال المتفق عليه «تمرة خير من جرادة»، ومن أمثلة العموم أن يكون المبتدأ نفسه صيغة العموم نحو قوله تعالى: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾[البقرة:١١٦] وكقولك: «من يقم أقم معه» و«من عندك».

(٤) قوله: [فإنه لا تعدّد في جميع الأفراد الخ] غرضه دفع اعتراض الرضي من أنه لا تخصيص هنا لأنّ العموم ضدّ الخصوص فكيف يحصل الخصوص مع العموم وكيف يوصف الأحد بالعموم والخصوص جميعا، وحاصل الدفع أنه إنما يلزم الجمع بين الضدّين لو أريد بالتخصيص هنا التفرّد الذي هو ضدّ العموم والشمول وليس كذلك بل المراد تقليل الشيوع والإبهام الحاصل في النكرات وهنا كذلك لأنه لمّا نفي عن كلّ واحد من جميع الناس أن يكون خيرا من المخاطب لم يبق للسامع اشتباه أنّ ذلك الواحد من هو؟ فالتخصيص هنا يحصل في العموم بهذا الطريق فلا يلزم الجمع بين الضدّين.

نحو «تمرة خير من جرادة»[(١)] (و) مثل قولهم («شرّ أهرّ ذا ناب») لتخصّصه بما يتخصّص به الفاعل لشبهه به؛ إذ يستعمل في موضع[(٢)] «ما أهرّ ذا ناب إلاّ شرّ»، وما يتخصّص به الفاعل قبل ذكره هو صحّة كونه محكوما عليه بما أُسنِد إليه فإنك إذا قلت «قام» عُلم منه أنّ ما يُذكر بعده أمر يصحّ أن يحكم عليه بالقيام فإذا قلت «رجل» فهو في قوّة «رجل موصوف بصحّة الحكم عليه بالقيام»، واعلم أنّ المُهِرّ للكلب[(٣)] بالنُباح المعتاد قد يكون خيرا كما إذا كان مجيء حبيب مثلا، وقد يكون شرّا كما إذا كان مجيء عدوّ والمهرّ له بنُباح غير معتاد يتشاءم به فيكون شرّا لا خيرا، فعلى الأوّل يصحّ القصر بالنسبة إلى الخير فمعناه «شرّ لا خير أهرّ ذا ناب»، وعلى الثاني لا يصحّ فيقدّر وصف[(٤)] حتّى يصحّ القصر فيكون المعنى:«شرّ عظيم لا حقير أهرّ ذا ناب»،........................

---

(١) قوله: [نحو «تمرة خير من جرادة»] فإنّ فيه العموم؛ لأن فردا من جنس إذا فُضّل على فرد آخر من غير خصوصيّة عُلِم أنّ التفضيل بينهما باعتبار الاندراج في الجنس فيعمّ الكلّ، والحاصل أنّ التمر مستعمل في الطبيعة مع الوحدة لكن لا باعتبار خصوصها بل باعتبار كونها فردا لتلك الطبيعة فيعمّ الحكم كلّ فرد، وهذا القول نقل عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه في تعيين فدية الجرادة إذا قتلها محرم.

(٢) قوله: [إذ يستعمل في موضع الخ] يعني: أنّ هذا القول محمول على التقديم والتأخير مستعمل في مقام الحصر فإنّ تقديم المسند إليه على المسند الفعليّ يفيد الحصر كما قالوا في «أنا عرفت» فيكون فاعلا في المعنى.

(٣) قوله: [واعلم أنّ المُهِرّ للكلب الخ] غرضه من هذا الكلام تحقيق صحّة قصر الإهرار على الشرّ المستفاد من القول المذكور.

(٤) قوله: [فيقدّر وصف] بأن يجعل الوصف مقدّرا في العبارة، ولك أن تجعل التنوين للتعظيم.

وهذا مَثَل يُضرب[1] لرجل قويّ أدركه العجز في حادثة (و) مثل قولك
أي قولهم شر أهر ذا ناب.
(«في الدار رجل») لتخصّصه بتقديم الخبر؛ لأنه إذا قيل «في الدار» عُلم أنّ ما يذكر بعده موصوف بصحّة استقراره في الدار فهو في قوّة التخصص بالصفة (و) مثل قولك («سلام عليك») لتخصّصه بالنسبة إلى المتكلّم[2] إذ أصله «سلّمت سلاما عليك» فحذف الفعل وعدل إلى الرفع لقصد
من النصب.
الدوام والاستمرار فكأنه قال «سلامي» أي: سلام من قِبَلي عليك هذا هو
أي اشتراط التخصيص في صحة وقوع النكرة مبتدأ.
المشهور فيما بين النحاة، وقال بعض المحققين منهم مدار صحّة الإخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها إلى هذه التكلفات الركيكة الواهية، فعلى هذا يجوز أن يقال
أي الضعيفة.
«كوكب انقضّ الساعةَ» لحصول الفائدة ولا يجوز أن يقال «رجل قائم»
أي سقط.
لعدمه، وهذا القول أقرب إلى الصواب[3]، ....

---

(١) قوله: [وهذا مَثَل يُضرَب الخ] أي: يذكر، والمَثَل بفتحتين ما شبّه مَضرَبه بمورِده كقولهم: «ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ فِي الصَّيْفِ». قوله: «أدركه العجز في حادثة» أي: بسبب حادثة حتّى إنه يصوت ويستغيث بالناس ليعاونوه على أمره مثل الكلب الذي ينبح من طارق الشرّ.

(٢) قوله: [بالنسبة إلى المتكلّم] هذا بالنسبة إلى خصوص المثال المذكور، والمراد بالنسبة النسبة إلى فاعل الفعل المقدّر. قوله: «هذا» أي: اشتراط التخصيص بوجه مّا في صحّة وقوع النكرة مبتدأ الخ.

(٣) قوله: [وهذا القول أقرب إلى الصواب] أي: قول هذا البعض أقرب إلى الصواب من القول المشهور بين الجمهور؛ لأنّ الكلام موضوع للإفادة فحيث أفاد صحّ، ولأنه عليه ورد الاستعمال كقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝﴾ [القيامة:٢٢،٢٣] و﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق:٣٠] فإنّ «مِنْ» زائدة و«مزيد» مصدر بمعنى زيادة أو بمعنى زائد، أي: «هل زيادة أو زائد لي»، أقول لعلّ الجمهور أرادوا بيان مواضع الإفادة ⇦

ولمّا كان الخبر المعرَّف[1] فيما سبق مختصّا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه أراد أن يشير إلى أنّ خبر المبتدأ قد يقع جملة أيضاً[2] فقال (**والخبر قد يكون جملة**) اسميّة (**مثل «زيد أبوه قائم» و**) فعليّة مثل (**«زيد قام أبوه»**) ولم يذكر الظرفيّة لأنها راجعة إلى الفعليّة، وإذا كان الخبر جملة[3] والجملة مستقلّة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها (**فلا بدّ**) في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ (**من عائد**) يربطها به[4] وذلك العائد إمّا ضميرٌ كما في المثالين المذكورين، أو غيرُه

أي في الخبر المعرّف. في المتن.

فذكروا هذه التخصيصات ليعرف بها تلك المواضعَ من لا يعرفها بالسماع من العرب أو استقراء لغتهم فإنّ العارف بها كذلك لا فائدة له يعتدّ بها في تعلّم النحو والله تعالى أعلم وعلمه جل مجده أتم وأحكم.

(١) قوله: [**ولمّا كان الخبر المعرَّف الخ**] غرضه من هذا الكلام الإشارة إلى أنّ القول الآتي في المتن بمنزلة الاستثناء من الحكم السابق. قوله: «لكونه» أي: لكون الخبر المعرَّف فيما سبق الخ. قوله: «مختصّا بالمفرد»؛ لأن المراد بقوله: «المجرّد» الاسم المجرّد كما أشار هناك الشارح.

(٢) قوله: [**أراد أن يشير إلى أنّ خبر المبتدأ قد يقع جملة أيضاً**] فيكون قول المصـ: «قد يكون الخبر جملة» بمنزلة الاستثناء من الحكم السابق، وإشارةً إلى أنّ إفراد الخبر أصل؛ فإنّ كلمة «قد» المفيدةَ للتقليل تُشعِر بوجود غير الجملة كثيرا والكثرة دليل الأصالة.

(٣) قوله: [**وإذا كان الخبر جملة الخ**] إشارة إلى أنّ قوله: «فلا بدّ الخ» تفريع على كون الخبر جملة. قوله: «والجملة مستقلّة بنفسها» لأنها مشتملة على الفائدة وهو المسند لأنه المقصود بالإفادة وعلى محلّ الفائدة وهو المسند إليه فلا تحتاج إلى ارتباط بشيء والخبر لا بدّ له من الارتباط بالمبتدأ فلا بدّ في الجملة الخ.

(٤) قوله: [**يربطها به**] أي: يربط ذلك العائدُ الجملةَ بالمبتدأ، فيصير المبتدأ باعتبار العائد محلاًّ للفائدة التي تضمّنها الجملة فإنّ قولنا: «زيد أبوه منطلق» يتضمّن كون زيد بحيث ينطلق أبوه، وإن لم يكن في الجملة رابطة لم يكن المبتدأ محلاًّ للفائدة أصلا وكان ذكره لغوا.

كاللام في «نعم الرجل زيد»[1] أو وضعِ المُظهَر موضِع المُضمَر في نحو ﴿اَلْحَآقَّةُ ۝ مَا الْحَآقَّةُ ۝﴾[2] [الحاقة:١،٢] أو كونِ الخبر تفسيرا للمبتدأ في نحو ﴿قُلْ هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ﴾[3] [الإخلاص:١] (وقد يحذف) العائد إذا كان ضميرا[4] لقيام قرينة نحو «البُرّ الكُرّ بستّين درهما»[5] و«السمن منوان بدرهم» أي: الكُرّ منه ومنوان منه، بقرينة أنّ[6] بائع البرّ والسمن لا يُسَعِّرُ

بفتح السين وسكون الميم. أي من البر. أي من السمن.

(١) قوله: [كاللام في «نعم الرجل زيد»] لأنها للعهد الذهنيّ كما ذهب إليه جماعة منهم ابن الحاجب والمعهود هو المخصوص، ففيه تفسير بعد الإبهام وهو أوقع في النفس، وهذا أعني: كون اللام عائدا على تقدير أن يكون «نعم الرجل» خبرا عن «زيد» فإنْ جعلتَه جملتين فلا.

(٢) قوله: [﴿اَلْحَآقَّةُ ۝ مَا الْحَآقَّةُ ۝﴾] أي: الحاقّة ما هي، فوُضع المظهر موضع المضمر للتفخيم، وكذا قوله تعالى: ﴿اَلْقَارِعَةُ ۝ مَا الْقَارِعَةُ ۝﴾ [القارعة:١،٢] وقوله تعالى: ﴿اِنَّ الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا وَعَمِلُوا الصّٰلِحٰتِ اِنَّا لَا نُضِيْعُ اَجْرَ مَنْ اَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف:٣٠] أي: أجرهم، فوضع المظهر وهو «من أحسن عملا» موضع المضمر وهو «هم» لنكتة وهي الإشارة إلى أنّ علّة عدم إضاعة الأجر إحسان العمل.

(٣) قوله: [في نحو ﴿قُلْ هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ﴾] فإنّ جملة «الله أحد» تفسير لضمير الشان.

(٤) قوله: [إذا كان ضميرا] وهذا الحذف قياسيّ إذا كان الضمير مجرورا بـ«مِنْ» في جملة اسميّة يكون المبتدأ فيها جزءً من المبتدأ الأوّل فإنّ جزئيّته يشعر بالضمير فيحذف الجارّ والمجرور للتخفيف كما في «السمن منوان بدرهم» و«البرّ الكرّ بستّين درهما»، وسماعيّ في غيره نحو قوله تعالى: ﴿كُلًّا وَّعَدَ اللّٰهُ الْحُسْنٰى﴾ [النساء:٩٥] ونحو «كلّه لم أصنع».

(٥) قوله: [«البُرّ الكُرّ بستين درهما»] الكرّ اثنا عشر وَسْقا والوسق ستّون صاعا والصاع أربعة أمداد والمُدّ المن والمن رطلان والرطل مائة وثلاثون درهما. "العقد النامي".

(٦) قوله: [بقرينة أنّ الخ] أي: إنما حذف الجارّ والمجرور منهما بقرينة أنّ الخ. قوله: «لا يسعّر» من التسعير بمعنى «نرخ نهادن».

غيرَهما (**وما وقع ظرفا**) أي: الخبر الذي[1] وقع ظرف زمان أو مكان أو جارّا ومجرورا (**فالأكثر**) من النحاة وهم البصريون[2] على (**أنه**) أي: الخبرَ الواقع ظرفا (**مقدّر**) أي: مؤوّل[3] (**بجملة**) بتقدير الفعل فيه[4]؛ لأنه إذا قدّر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما إذا قدّر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الأقلّ وهم الكوفيّون فإنه يصير حينئذ مفردا، ووجه الأكثر[5] أنّ الظرف لا بدّ له من متعلّق عامل فيه والأصل في العمل هو الفعل فإذا وجب التقدير فالأصل أولى، ووجه الأقلّ أنه خبر والأصل في الخبر

---

(١) قوله: [**أي: الخبر الذي الخ**] إشارة إلى أنّ «مَا» موصولة بمعنى الذي، وموصوفه «الخبر» لأنّ الكلام في خبر المبتدأ، واعلم أنّ الظرف حقيقة في ظرف الزمان والمكان وقد يطلق بحيث يشمل الجارّ والمجرور كما فعل المصـ ههنا وإليه أشار الشارح بقوله: «أو جارّا ومجرورا»، وهذا الإطلاق من قبيل عموم المجاز فاعرفه.

(٢) قوله: [**وهم البصريون**] اعلم أنّ في الظرف والجارّ والمجرور إذا وقعا خبرا أربعةَ مذاهب أحدها: أنهما من قبيل المفردات فيكون العامل فيهما اسم الفاعل، والثاني: أنهما من قبيل الجملة فيكون العامل فعلا وهو اعتبار جمهور البصريين، والثالث: أنه يجوز أن يكونا من قبيل المفرد وأن يكون من قبيل الجملة وهو اختيار بعض المتأخّرين، والرابع: أنهما قسم برأسه وإليه ذهب ابن السراج.

(٣) قوله: [**أي: مؤوّل**] الغرض من هذا التفسير دفع اعتراض الفاضل الهنديّ من أنّ المقدّر هو الجملة لا الخبر الذي هو الظرف، وحاصل الدفع أنّ التقدير ههنا بمعنى التأويل لا بمعنى التقدير في الكلام فمعناه أنّ الظرف مؤوّل بجملة.

(٤) قوله: [**بتقدير الفعل فيه**] من الأفعال العامّة كالكون والحصول والثبوت والوجود، ولا يجوز إظهار ذلك الفعل العامّ لقيام القرينة على تعيينه وسدّ الظرف مسدّه، وقد يكون الفعل المقدّر من الأفعال الخاصّة إذا انساق الذهن إليه بحسَب المقام.

(٥) قوله: [**ووجه الأكثر**] أي: حجّة البصريين ودليلهم على كون الظرف مؤوّلا بجملة بتقدير الفعل أنّ الظرف الخ.

الإفراد، ثم إنّ الأصل في المبتدأ التقديم وجاز تأخيره[1]، لكنه قد يجب لعارض كما أشار إليه بقوله (وإذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام) أي: على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام[2]، فإنه يجب حينئذ تقديمه حفظا لصدارته (مثل «مَن أبوك») فإنّ «مَن» مبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام؛ فإنّ معناه «أهذا أبوك أم ذاك» و«أبوك» خبره وهذا مذهب سيبويه، وذهب بعض النحاة[3] إلى أنّ «أبوك» مبتدأ لكونه معرفة و«من» خبره الواجبُ تقديمُه على المبتدأ لتضمّنه معنى الاستفهام (أو كانا) أي: المبتدأ والخبر (معرفتين) متساويين في التعريف أو غيرَ متساويين[4] ....

أي كون «مَنْ» مبتدأ وأبوك خبره.

---

(١) قوله: [وجاز تأخيره] للاتساع وعدم التضييق كما هو مشرب العرب ولهذا كان لغتهم أوسع اللغات. قوله: «لكنه قد يجب الخ» اعلم أنّ الأحكام الخمسة من الوجوب والحرمة والكراهة والندب والإباحة كما تكون في الشرع باعتبار لزوم الفعل أو الكفّ أو رجحان أحدهما أو تساويهما كذلك تكون في النحو وغيره إلاّ أنهم يعبّرون عن الحرمة بالامتناع وعن الندب بالأولويّة وعن الإباحة بجواز الأمرين.

(٢) قوله: [كالاستفهام] وغيره من القسمِ والتمني والترجّي وضميرِ الشان ولامِ الابتداء والشرطِ، وبالجملة ما يغيّر أصل الكلام ويجعله نوعا آخر، ثمّ اعلم أنّ ما يقتضي صدر الكلام يكفيه أن يقع صدرَ جملة من الجمل بحيث لا يتقدّم عليه شيء من ركني تلك الجملة.

(٣) قوله: [وذهب بعض النحاة] بل غير سيبويه على ما صرّح في الرضي، وفي تمثيل المصـ لتقديم المبتدأ بـ«من أبوك» إشارة إلى أنّ المختار عنده ما ذهب إليه سيبويه.

(٤) قوله: [متساويين في التعريف أو غيرَ متساويين] كقوله ع: «أنا أبو النجم وشعري شعري»، واعلم أنّ مراتب التعريف عند سيبويه هكذا: المضمرات ثم الأعلام ثم أسماء الإشارات ثم المعرَّف باللام والموصولات وعليه الجمهور.

ولا قرينة على كون أحدهما مبتدأ والآخر خبرا[(١)] نحو «زيد المنطلق» (أو) كانا (متساويين) في أصل التخصيص لا في قدرِه حتّى لو قيل «غلامُ رجلٍ صالحٍ خيرٌ منك» لوجب تقديمه أيضاً[(٢)] (مثل «أفضل منك أفضل منّي») دفعا للاشتباه (أو كان الخبر فعلا له) أي: للمبتدأ[(٣)]، احتراز عمّا لا يكون فعلا له كما في قولك «زيد قام أبوه» فإنه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز «قام أبوه زيد» لعدَم الالتباس (مثل «زيد قام» وجب تقديمه) أي: تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور أمّا في الصور الأوَل[(٤)] فلما ذكرنا، وأمّا في الصورة الأخيرة فلئلاّ يلتبس المبتدأ بالفاعل إذا كان الفعل مفردا مثل «زيد قام» فإنه إذا قيل «قام زيد» التبس المبتدأ بالفاعل، أو بالبدَل عن الفاعل[(٥)] إذا كان مثنّى أو مجموعا فإنه إذا قيل

أي تقديم المبتدأ.

---

(١) قوله: [ولا قرينة على كون أحدهما مبتدأ والآخر خبرا] إذ لو وجد القرينة الدالّة على المراد لم يجب التقديم نحو «أبو حنيفة أبو يوسف» إذ المقصود تشبيه الثاني بالأوّل، ومنه «لعاب الأفاعي القاتلات لعابه» إذ المقصود تشبيه مداد قلم الممدوح بسمّ الأفاعي في حقّ الأعداء، ونحو «بنونا بنو أبنائنا».

(٢) قوله: [لوجب تقديمه أيضاً] أي: وإن وجد في المبتدأ تخصيص من وجهين بالإضافة ووصف المضاف إليه، وفي الخبر من وجه باعتبار المتعلّق.

(٣) قوله: [أي: للمبتدأ] بأن يكون الضمير المرفوع من الخبر راجعا إلى المبتدأ كما في «زيد قام».

(٤) قوله: [أمّا في الصور الأوَل] أي: أمّا وجوب تقديم المبتدأ في الصوَر الثلاث الأُوَل فلِمَا ذكرناه من حفظِ الصدارة ودفعِ الاشتباه، فالمراد بالصورة الأخيرة ما كان الخبر فيه فعلا للمبتدأ.

(٥) قوله: [أو بالبدَل عن الفاعل] عطف على قوله: «بالفاعل» في قوله: «فلئلاّ يلتبس المبتدأ بالفاعل». قوله: «أو بالفاعل على هذا التقدير أيضا» عطف على قوله: «بالبدل» في قوله: «أو بالبدل عن الفاعل».

في مثل «الزيدان قاما» و«الزيدون قاموا»: «قاما الزيدان» و«قاموا الزيدون» يحتمل أن يكون «الزيدان» و«الزيدون» بدَلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به، أو بالفاعل على هذا التقدير أيضاً على قول من يجوّز كون الألف والواو حرفا دالاّ على تثنيةِ الفاعل وجمعِه كالتاء في «ضربتْ هند»[1]

٢ عطف على قوله بالفاعل. أي قاما الزيدان إلخ.

(وإذا تضمّن الخبر المفرد) أي: الذي ليس بجملة صورةً[2] سواء كان بحسَب الحقيقة جملة أو غير جملة (ما له صدر الكلام) أي: معنى وجب له[3] صدر الكلام كالاستفهام (مثل «أين زيد») فـ«زيد» مبتدأ[4] و«أين» اسم متضمّن للاستفهام خبره، وهو ظرف فإنْ قدّر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وإن قدّر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة

(١) قوله: [كالتاء في «ضربتْ هند»] فإنها حرف ولكنها تدلّ على تأنيث الفاعل.

(٢) قوله: [أي: الذي ليس بجملة صورةً] غرضه من هذا التفسير الإشارة إلى دفع ما أورد من أنّ الخبر في «أين زيد» جملة لأنه ظرف وما وقع ظرفا فالأكثر على أنه مقدّر بجملة فكيف يصحّ عدّه من الخبر المفرد، وحاصل الدفع أنّ المراد بالمفرد ما ليس بجملة صورة و«أين» ليس بجملة صورة فهو داخل في المفرد.

(٣) قوله: [أي: معنى وجب له الخ] إشارة إلى أنّ «مَا» نكرة بمعنى «معنى» والجملة التي بعده صفة له. قوله: «كالاستفهام» مثال معنى وجب له صدر الكلام، وكالنفي نحو «ما قائم زيد» فإنه يجب تقديم الخبر فيه لتضمّنه النفي.

(٤) قوله: [فـ«زيد» مبتدأ الخ] أي: عند البصريين لعدم اعتماد الظرف على أحد الأمور الستّة وعند الكوفيين فاعل الظرف لعدم اشتراطهم ذلك في عمل الظرف، فعند البصريّة لفظ «أين» خبر قدّم على المبتدأ وجوبا للمحافظة على صدارة الاستفهام، ولا يخفى ما في قوله: «وعلى التقديرين» من لطافة فإنّ لك الخيار في أن تحمل التقديرين على تقديري الفعل واسم الفاعل في الكلام أو تحمل على المذهبين.

وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة، واحترز به عن نحو[1] «زيد أين أبوه» إذ لا يبطل بتأخيره صدارة ماله صدر الكلام لتصدّره في جملته[2] (أوكان) الخبر بتقديمه (مصحِّحاً له) أي: للمبتدأ[3] من حيث إنه مبتدأ فبتقديمه يصحّ وقوعُه مبتدأ (مثل «في الدار رجل») فإنّ «في الدار» خبر تخصّص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو أخّر بقي المبتدأ نكرة غير مخصَّصة (أو) كان (لمتعلِّقه) بكسر اللام أي: كان لمتعلّق الخبر التابعِ له[4] بتبعيّة يمتنع معها تقديمه على الخبر، فلا يرد نحو «على الله عبده متوكّل» (ضمير) كائن (في) جانب (المبتدأ) راجع إلى ذلك

---

(١) قوله: [واحترز به عن نحو الخ] أي: احترز المصـ بقيد المفرد عن الخبر الجملة المتضمّنة لما له صدر الكلام نحو «زيد أين أبوه»؛ لأنه لا يجب تقديمه إذ لا يبطل الخ.

(٢) قوله: [لتصدّره في جملته] أي: لوقوعه في صدر جملته وقد عرفت أنّ ما يجب له الصدر يكفي فيه أن يقع صدرَ جملة من الجُمَل.

(٣) قوله: [أي: للمبتدأ] إشارة إلى مرجع الضمير المجرور، والمراد بكون الخبر بتقديمه مصحِّحا للمبتدأ أن يكون الخبر بسبب تقديمه جاعلا للمبتدأ مبتدأ صحيحا. قوله: «من حيث إنه مبتدأ» أي: لا من حيث ذاته فإنّ تقديم الخبر لا دخل له في ذات المبتدأ أعني: كونه اسما مجرّدا عن العوامل اللفظيّة مسندا إليه بل من حيث وصف كونه مبتدأ فإنك لو قلت: «رجل في الدار» لصدق عليه التعريف إلاّ أنّ شرط كونه مبتدأ وهو التخصيص مفقود فالتقديم مصحِّح للوصف لا للذات.

(٤) قوله: [كان لمتعلّق الخبر التابع له الخ] «التابع» صفة «متعلّق» وقوله: «له» متعلّق به وضميره راجع إلى «الخبر». قوله: «بتبعيّة يمتنع» متعلق بـ«التابع»، وضمير «معها» راجع إلى «تبعيّة»، وضمير «تقديمه» راجع إلى «التابع»، ولا يكون ذلك إلاّ في الظرف المستقرّ؛ فإنّ الظرف الملغى يجوز تقديمه على الخبر العامل فيه فلا يجب تقديم الخبر في نحو «على الله عبده متوكّل».

المتعلّق؛ إذ لو أخّر لزم الإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى (مثل «على التمرة مثلها زُبْدا») فقوله «مثلها» أي: مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلّق الخبر وهو التمرة لأن الخبر هو قوله «على التمرة» و«التمرة» متعلّق به مثل تعلّق الجزء بالكلّ (أو) كان الخبر (خبرا عن «أنّ») المفتوحةِ الواقعة مع اسمها وخبرها[1] المؤوّلِ بالمفرد مبتدأ؛ إذ في تأخيره خوف لبس «أنّ» المفتوحة[2] بالمكسورة في التلفّظ لإمكان الذهول عن الفتحة لخفائها أو في الكتابة (مثل «عندي أنك قائم» وجب تقديمه) أي: تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا (وقد يتعدّد الخبر) من غير تعدّد المُخبَر عنه فيكون اثنين فصاعدا، وذلك التعدّد إمّا بحسَب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين: بالعطف مثل «زيد عالم وعاقل» وبغير العطف (مثل «زيد عالم عاقل») وإمّا بحسَب اللفظ فقط نحو «هذا حلو حامض» ....

الخبر. | أي في قوله «مثلها». | بالخبر. | ترش

---

(۱) قوله: [الواقعة مع اسمها وخبرها الخ] إشارة إلى المسامحة في عبارة المصـ فإنّ «أنّ» المفتوحة لا تقع مبتدأ إلاّ بتأويلها مع اسمها وخبرها بالمفرد وظاهر العبارة أنها تكون مبتدأ بدون التأويل، فالمراد أن يكون الخبر خبرا عمّا يتركّب من «أنّ» واسمها وخبرها، أو أراد الكلّ بذكر الجزء مجازا.

(۲) قوله: [إذ في تأخيره خوف لبس «أنّ» المفتوحة الخ] وإن وجد ما يزيل ذلك الخوف سوى التقديم فلا يجب التقديم نحو «لولا أنك حقيق بالإحسان لأهنتك» فإنّ «لولا» قرينة على الفتح لما تقرّر من أن ما بعد «لولا» من مواضع المفرد ولا تقع المكسورة فيها، قوله: «لإمكان الذهول» أي: غفلة السامع.

فإنهما في الحقيقة خبر واحد[1] أي: مزّ، وفي هذه الصورة ترك العطف أولى، ونظر بعض النحاة[2] إلى صورة التعدّد وجوّز العطف، ولا يبعد أن يقال: مراد المصنف بتعدّد الخبر ما يكون بغير عاطف لأن التعدّد بالعاطف لا خفاء فيه[3] لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما، وأيضاً المتعدّد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا أورد في المثال الخبرَ المتعدّد بغير عاطف، ولو جعل التعدّد أعمّ فالاقتصار عليه لذلك[4] (وقد يتضمّن المبتدأ معنى الشرط) وهو سببية الأوّل للثاني[5] أو للحكم به،

(١) قوله: [فإنهما في الحقيقة خبر واحد] لأنّ المقصود بهما إثبات كيفيّة متوسّطة بين الحلاوة والحموضة وهي المزّ لا إثبات أنفسهما، ومثله قولهم: «هذا أسود أبيض» أي: أبلق. قوله: «وفي هذه الصورة» أي: في صورة تعدّد الخبر لفظا فقط ترك العطف أولى لشدّة الاتصال بينهما.

(٢) قوله: [ونظر بعض النحاة] وهو أبو علي الفارسيّ وتبعه الرضي.

(٣) قوله: [لأنّ التعدّد بالعاطف لا خفاء فيه] أي: لا خفاء في جواز التعدّد بالعاطف ففي تمثيل المصـ إظهار لما خفي وإعراض عمّا ظهر. قوله: «لا في الخبر ولا في المبتدأ الخ» تأكيد لقوله «لا خفاء فيه».

(٤) قوله: [فالاقتصار عليه لذلك] أي: ولو جعلنا التعدّد في عبارة المصـ أعمّ من أن يكون بعاطف أو لا فاقتصار المصـ على الخبر المتعدّد بغير عاطف لما ذكر من أنّ التعدّد بعاطف لا خفاء فيه.

(٥) قوله: [وهو سببية الأوّل للثاني] لو فسّر معنى الشرط بلزوم الثاني للأوّل لم يرد نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل:٥٣] فإنّ صدور النعمة من الله سبحانه لازم للصوقها بنا، لكنّ الشارح فسّره بسببيّة الأوّل للثاني لموافقة كلام المتن في بحث كلم المجازاة حيث قال: «وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببيّة الأوّل ومسبّبيّة الثاني»، ودَفَع الإيراد بزيادة قوله: «أو للحكم به» وحاصل الدفع أنّ الأوّل أي: لصوق النعمة بنا وإن لم يكن سببا للثاني أي: لصدورها من الله تعالى لكنه سبب للحكم بكونه من الله عزّ وجلّ.

فلا يرد عليه[1] **نحو ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل:٥٣] فيشبه المبتدأُ الشرطَ**[2] **في سببيّته للخبر كسببيّة الشرط للجزاء (فيصح دخول الفاء في الخبر) ويصحّ عدم دخوله فيه**[3] **نظرا إلى مجرّد تضمّن المبتدأ معنى الشرط، وأمّا إذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه، وأمّا إذا لم تقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه (وذلك) المبتدأ المتضمّن معنى الشرط إمّا (الاسم الموصول بفعل أو ظرف) أي: الذي جعلت صلته جملة فعليّة أو ظرفيّة**[4] **مؤوّلة بجملة فعليّة هاهنا بالاتفاق، وإنما اشترط أن تكون صلته فعلا أو ظرفا مؤوّلا بالفعل؛ ليتأكّد مشابهته الشرطَ لأن الشرط لا يكون إلاّ فعلا، وفي حكم الاسم**

أي الفاء. أي في الخبر. أي على معنى السببية. أي المبتدأ.

---

(١) قوله: [فلا يرد عليه الخ] أي: لا يرد على هذا الأصل أنّ كون النعمة ملتصقة بنا ليس سببا لكونها من الله تعالى بل الأمر على العكس؛ فإنّ صدورها من الله تعالى سبب لاتصالها بنا، وقد مرّ حاصل الدفع.

(٢) قوله: [فيشبه المبتدأُ الشرطَ] أي: إذا تضمّن المبتدأ معنى الشرط فيشبه المبتدأُ الشرطَ والخبرُ الجزاءَ، ففي العبارة اكتفاء.

(٣) قوله: [ويصحّ عدم دخوله فيه] إشارة إلى أنّ الصحّة في المتن بمعنى الإمكان الخاصّ. قوله: «نظرا إلى مجرّد الخ» تعليل لصحّة الدخول وعدمه أي: إنما جاز الوجهان باعتبار النظر إلى مجرّد التضمّن المذكور من دون النظر إلى قصد الدلالة على معنى الشرط وعدمِ القصد؛ فإنّ دخول الفاء عند قصد الدلالة واجب وعند عدمه ممتنع.

(٤) قوله: [أي: الذي جعلت صلته جملة فعليّة أو ظرفيّة] أشار بهذا التفسير إلى أنّ المراد بالفعل والظرف الجملة الفعليّة والجملة الظرفيّة من قبيل ذكر الجزء وإرادة الكلّ. قوله: «ههنا بالاتفاق» أي: في مقام جعل الظرف صلة باتفاق الفريقين من البصريين والكوفيين بخلاف مقام جعله خبرا.

الموصول المذكور الاسم الموصوف به[1] (أو النكرة الموصوفة بهما) أي: بأحدهما[2]، وفي حكمها الاسمُ المضاف إليها (مثل «الذي يأتيني») أي الفعل أو الظرف. هذا مثال للاسم الموصول بفعل (أو) الذي (في الدار) هذا مثال للاسم الموصول بظرف (فله درهم») وأمّا مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡمَوۡتَ ٱلَّذِي تَفِرُّونَ مِنۡهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمۡ﴾ [الجمعة:٨] (و) مثل («كلّ رجل يأتيني) هذا مثال للاسم الموصوف بفعل (أو) كلّ رجل (في الدار) هذا مثال للاسم الموصوف بظرف (فله درهم») وأمّا مثال الاسم المضاف إلى النكرة الموصوفة بأحدهما فقولك «كلّ غلام رجل يأتيني[3] أو في الدار فله درهم» أي الفعل أو الظرف. (و«ليت» و«لعلّ») من الحروف المشبهة بالفعل إذا دخلا على المبتدأ الذي يصحّ دخول الفاء على خبره (مانعان) عن دخوله عليه؛ لأن صحّة

---

(١) قوله: [الاسم الموصوف به] لأنّ الاسم الموصول المذكور والاسم الموصوف به في حكم لفظ واحد لاتحادهما في الصدق، وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسمُ المضاف إليه لكون المضاف إليه من تتمّة المضاف.

(٢) قوله: [أي: بأحدهما] لمّا كان مطابقة العائد إلى المعطوف والمعطوف عليه مفوضّة إلى مايقصده المتكلم من إفراد وتثنية وكان المقصود ههنا الإفراد كما يدلّ عليه قوله: «كل رجل يأتيني أو في الدار الخ» فلم يصحّ تثنية الضمير أشار إلى توجيهه بأنه على حذف المضاف.

(٣) قوله: [فقولك «كلّ غلام رجل يأتيني الخ] ونحو قوله عليه الصلوة والسلام: «ألا إنّ كلّ دم ومال ومأثرة كانت في الجاهليّة فهي تحت قدميّ هاتين».

دخوله عليه إنما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء و«ليت» و«لعل» تزيلان تلك المشابهة؛ لأنهما تُخرجان الكلام من الخبريّة إلى الإنشائيّة والشرط والجزاء من قبيل الأخبار[1]، وذلك المنع إنما هو (بالاتفاق) من النحاة فلا يقال «ليت أو لعل الذي يأتيني أو في الدار فله درهم»، فإنْ قيل: باب «كان»[2] وباب «علمت» أيضاً مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص «ليت» و«لعل»، قيل: تخصيصهما ببيان الاتفاق إنما هو من بين الحروف المشبّهة بالفعل لا مطلقا، ووجه ذلك التخصيص[3] الاهتمامُ ببيان الاختلاف الواقع فيها (وألحق بعضهم) قيل: هو سيبويه[4]

أي ليت ولعلّ.

أي منع دخول الفاء عليه.

---

(١) قوله: [والشرط والجزاء من قبيل الأخبار] أي: الجملة الشرطيّة لا تكون إلاّ خبريّة فلا يرد أنّ الجزاء قد يكون إنشاء.

(٢) قوله: [فإنْ قيل: باب «كان» الخ] نقض إجماليّ وحاصله أنّ جميع النواسخ سوى «إنّ» و«أنّ» و«لكنّ» مانعة بالاتفاق فما وجه تخصيص «ليت» و«لعلّ»، وحاصل الجواب أنه خصّصهما بهذا الحكم من بين الحروف المشبّه بالفعل لا مطلقا يعني: أنّ الحصر المستفاد من التخصيص بالذكر حصر إضافيّ بالنسبة إلى ما عداهما من الحروف المشبّهة لا حقيقيّ بالنسبة إلى جميع ما عداهما حتّى يبطل الحصر بباب «كان» و«علمت».

(٣) قوله: [ووجه ذلك التخصيص] أي: وجه تخصيص «ليت» و«لعلّ» ببيان الاتفاق بالنظر إلى الحروف المشبّهة الاهتمامُ ببيان الاختلاف الواقع في الحروف المشبّهة غير «ليت» و«لعلّ» ولو لم يذكر قوله: «بالاتفاق» لم يعلم أنّ في بقيّة الحروف المشبّهة خلافا.

(٤) قوله: [قيل: هو سيبويه] قائل القيل عبد القاهر، أو هو الأخفش على ما ذكره أبو البقاء وابن يعيش، واحتجّ هذا البعض على إلحاق «إنّ» المكسورة بـ«ليت» و«لعل» في المنع بأن صدارة الشرط قد بطلت بدخولها فكان تضمّنُ المبتدأ لمعنى الشرط ضعيفا.

(«إنّ») المكسورة (بهما) أي: بـ«ليت» و«لعلّ» في المنع عن دخول الفاء على الخبر، والأصحّ أنها لا تمنع عنه لأنها لا تُخرج الكلام عن الخبريّة إلى الإنشائيّة يؤيّده قوله تعالى:(1) ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا وَمَاتُوْا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُّقْبَلَ مِنْ اَحَدِهِمْ مِّلْءُ الْاَرْضِ ذَهَبًا وَّلَوِ افْتَدٰى بِهٖ﴾ [آل عمران:٩١]، فإن قيل قد ألحق بعضهم(2) «أنّ» المفتوحةَ و«لكنّ» بـ«ليت» و«لعلّ» فما وجه تخصيص «إنّ» المكسورةِ بالإلحاق، قيل: بعضهم الذي ألحق «إنّ» بهما هو سيبويه فاعتدّ بقوله وذكره(3) ولم يعتدّ بقول من سواه فلم يذكره مع أنّ كِلاَ القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء، فما يدلّ على عدَم منع «إنّ» المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق، وما يدلّ على عدَم منع «أنّ» المفتوحةِ و«لكنّ» عن دخول الفاء قولُه تعالى: ﴿وَاعْلَمُوْٓا اَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَاَنَّ لِلّٰهِ خُمُسَهٗ﴾ [الأنفال:٤١] وقولُ الشاعر شعر:

موصولة.

---

(١) قوله: [يؤيّده قوله تعالى: الخ] أي: يؤيّد عدم منع «إنّ» عن دخول الفاء في الخبر قوله تعالى: الخ، وإنما قال: «يؤيّد» لاحتمال أن لا تكون الفاء جزائيّة بل زائدة.

(٢) قوله: [فإن قيل قد ألحق بعضهم] وهو ابن مالك الإمام في العربيّة واللغة، أخذ عنه الإمام النوويّ.

(٣) قوله: [فاعتدّ بقوله وذكره] أي: اعتبر قول سيبويه لأنه الإمام في الفنّ. قوله: «ما سبق» أي: من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا وَمَاتُوْا﴾ الآية، واعلم أنّ دخول الفاء في خبر «كأنّ» أيضا اختلافيّ والصحيح الجواز ولم يذكروا على هذا الجواز دليلا نقليّا فلعلّ الدليل عليه مجيء «كأنّ» للتحقيق في بعض الأوقات مثل «إنّ» كما في قوله ع: «كأنّ الأرض ليس بها هشام» أي: لأن الأرض الخ.

فوالله ما فارقتكم[1] قاليا لكم ÷ ولكنّ ما يُقضَى فسوف يكون

(وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة) لفظيّة أو عقليّة (جوازا) أي: حذفا جائزا لا واجبا، وقد يجب حذفه إذا قطع النعت بالرفع نحو «الحمد لله أهلُ الحمد» أي: هو أهل الحمد، وإنما وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل[2] صفة فقطع لقصد المدح أو الذمّ أو غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبيّن ذلك، ويجب حذفه أيضاً عند من قال[3] في «نعم الرجل زيد»: إنّ تقديره «هو زيد» (كقول المستهلّ) أي: المبتدأ المحذوف جوازا[4] مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهلّ المُبصِر للهلال الرافعِ صوتَه عند إبصاره («الهلال والله») أي: «هذا الهلال والله» بالقرينة الحاليّة[5]

أي الخبر. عن النعت. أي حذف المبتدأ. أي إبصار الهلال.

(١) قوله: [فوالله ما فارقتكم الخ] الواو للقسم و«ما فارقتكم» جوابه وقد يؤتى في جواب القسم بـ«مَا» النافية كقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى:٢]، و«قاليا» حال من فاعل «فارقت» من القلى بمعنى البغض والعداوة ومنه في الآية، والشاهد أنّ كلمة «لكنّ» لم تمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ.

(٢) قوله: [ليعلم أنه كان في الأصل الخ] حاصله أنّ «أهل الحمد» مثلا كان مجرورا صفةً لما قبله فغيّر إعرابه قصدا للمبالَغة في المدح؛ وذلك لأنّ في الافتنانِ وتغييرِ الإعراب المألوف زيادةَ تنبيهٍ وإيقاظٍ للسامع للإصغاء إليه ولو ذكر هذا المبتدأ لم يتبيّن أنه كان في الأصل وصفا ثمّ غيّر.

(٣) قوله: [عند من قال الخ] وهو بعض الكوفيين. قوله: «إنّ تقديره: هو زيد» أي: فحذف للعلم به وسدّ غيره مسدّه لذكره في السؤال المقدّر كأنه لمّا قال: «نعم الرجل» قيل له: «مَن هو» فقال: «زيد».

(٤) قوله: [أي: المبتدأ المحذوف جوازا الخ] غرضه من هذا التفسير تعيين الممثّل له والمثال فأشار إلى أنّ الممثّل له هو المبتدأ المحذوف جوازا والمثال هو المبتدأ المحذوف في قول المستهلّ لا نفس لفظ «قول المستهلّ» كما يتوهّم من ظاهر دخول الكاف عليه. قوله: «المبصر للهلال» صفة كاشفة للمستهلّ.

(٥) قوله: [بالقرينة الحاليّة] أي: حذف منه المبتدأ لوجود القرينة الحاليّة وهي حالة كون القائل مبصرا للهلال.

وليس من باب حذف الخبر[1] بتقدير «الهلال هذا»؛ لأنّ مقصود المستهلّ تعيينُ شيء بالإشارة والحكمُ عليه بالهلاليّة ليتوجّه إليه الناظرون ويرَوه كما يراه، وإنما أتى بالقسم جريا على عادة المستهلّين غالبا ولئلاّ يتوهّم نصب «الهلال»[2] عند الوقف (و) قد يحذف (الخبر جوازا) أي: حذفا جائزا لقيام قرينة من غير إقامة شيء مقامه[3] (مثل) الخبر المحذوف جوازا في قولك («خرجت فإذا السبع») فإنّ تقديره على المذهب الصحيح[4] كما نصّ عليه صاحب اللباب: «خرجت فإذا السبع واقف» على أن يكون «إذا»[5] ظرف زمان للخبر المحذوف من غير سادّ

---

(١) قوله: [وليس من باب حذف الخبر الخ] ردّ لما يقال من أنه لِما لا يجوز أن يكون «الهلال» مبتدأ والمحذوف خبرا عنه. قوله: «لأن مقصود الخ» يعني: أنّ مقصود المستهلّ تعيين ذلك الشيء المرئيّ بالإشارة والحكم عليه بكونه هلالا وليس المقصود أنّ الهلال المعروف هو هذا.

(٢) قوله: [ولئلاّ يتوهّم نصب «الهلال»] أي: بتقدير «رأيت» أو «أرى».

(٣) قوله: [من غير إقامة شيء مقامه] إنما قال ذلك لأنه إنْ أقيم شيء مقامه وجب الحذف كما فيما سيجيء.

(٤) قوله: [على المذهب الصحيح] إنما قيّد به؛ لأنّ فيه مذاهب أخر غير صحيحة فقيل: إنّ «إذا» ظرف مكان خبر عن «السبع» أي: فبالمكان السبع، ولا يكون «إذا» على هذا القول مضافا إلى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر؛ إذ لا يضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلاّ «حيث»، وقيل: إنه ظرف زمان خبر عمّا بعده بتقدير مضاف أي: في وقت خروجي حصول السبع، وإنما قدّر المضاف لأن الزمان لا يقع خبرا عن الجثة، وقيل: إنه ظرف زمان مضاف إلى ما بعده وعامله محذوف أي: ففاجأت وقت وجود السبع.

(٥) قوله: [على أن يكون «إذا» الخ] أي: هذا التقدير مبنيّ على أن يكون «إذا» بمعنى الوقت. قوله: «من غير سادّ مسدّه» إذ لو سدّ مسدّه شيء لكان الحذف واجبا فإنّ الحذف الواجب قياسا ما كان معه قرينة مع سدّ شيء مسدّه.

مسدّه أي: ففي وقت خروجي السبع واقف (و) قد يحذف الخبر لقيام
أي مسدّ الخبر.
قرينة (وجوبا) أي: حذفا واجبا (فيما التزم) أي: في التركيب الذي التزم[1] (في موضعه) أي: في موضع الخبر (غيره) أي: غير الخبر، وذلك
أي حذف الخبر وجوبا.
في أربعة أبواب[2] على ما ذكره المصنف أولها: المبتدأ الذي بعد «لولا» (مثل: «لولا زيد لكان كذا») أي: لولا زيد موجود؛ لأن «لولا» لامتناع الشيء لوجود غيره فيدلّ على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب «لولا» فيجب حذفه لقيام قرينة والتزامِ قائم مقامه هذا إذا كان[3] الخبر
أي حذف الخبر. أي الخبر.
عامًّا، وأمّا إذا كان الخبر خاصًّا فلا يجب حذفه[4] كما في قوله:

وَلَوْلاَ الشِعْرُ بِالْعُلَمَاءِ يُزْرِيْ ÷ لَكُنْتُ الْيَوْمَ أَشْعَرَ مِنْ لَبِيْدِ
أي يعيب. اسم تفضيل من الشعر.

---

(١) قوله: [أي: في التركيب الذي التزم] إشارة إلى أنّ كلمة «مَا» موصولة وموصوفها التركيب، ولك أن تجعلها مصدريّة أي: «في وقت التزام غيره في موضع الخبر» وعلى هذا لا حاجة إلى تقدير العائد بخلاف الوجه الأول؛ إذ التقدير حينئذ: «في التركيب الذي التزم في موضع الخبر منه أي: من ذلك التركيب غيرُه».

(٢) قوله: [وذلك في أربعة أبواب] أي: الحذف المذكور في أربعة أنواع من التراكيب. قوله: «أوّلها المبتدأ الخ» أي: أوّل الأبواب الأربعة: بابُ المبتدأ الذي وقع بعد «لولا» الامتناعيّة؛ فإنّ خبره يجب حذفه إذا كان عامًّا لدلالة «لولا» عليه والتزامِ جوابها في موضع الخبر كما ذكر الشارح.

(٣) قوله: [هذا إذا كان الخ] أي: وجوب حذف الخبر في باب المبتدأ الذي وقع بعد «لولا» إذا كان الخ.

(٤) قوله: [فلا يجب حذفه] لعدم دلالة «لولا» على الخبر الخاصّ نحو قوله: ع «لولا الشعر يزري»، ونحو قوله عليه الصلوة والسلام: «لولا قومك حديثو عهد بالجاهلية لنقضت الكعبة وجعلت لها بابين» أي: لَبنيتُها على قواعد إبراهيم عليه السلام، نعم! لو دُلّ على الخبر الخاصّ بالقرينة الخارجيّة جاز الحذف بلا وجوب نحو قوله تعالى: ﴿لَوۡلَآ أَنتُمۡ لَكُنَّا مُؤۡمِنِينَ﴾ [سبا:٣١] أي: لولا أنتم أغويتمونا الخ.

هذا[1] على مذهب البصريين، وقال الكسائي الاسم الواقع بعدها فاعل لفعل مقدّر أي: لولا وجد زيد، وقال الفرّاء «لولا» هي الرافعة للاسم الذي بعدها، وثانيها: كلّ مبتدأ كان مصدراً صورةً[2] أو بتأويله منسوباً إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما وبعده حال، أو كان اسمَ تفضيل مضافا إلى ذلك المصدر وذلك مثل «ذهابي راجلا»[3] و«ضرب زيد قائما» إذا كان «زيد» مفعولا به (و) مثل («ضربي زيدا قائما») أو قائمين»[4] و«أن ضربتُ زيدا قائما» و«أكثر شربي السويق ملتوتا» و«أخطب ما يكون الأمير قائما»، ....

أي بعد «لولا». أي بعد المنسوب إليه. عطف على قوله «كان مصدراً». أي مخلوطا.

---

(١) قوله: [هذا] أي: كونُ ما بعد «لولا» مرفوعا على الابتداء ووجوبُ حذف خبره.

(٢) قوله: [كان مصدراً صورةً] أي: صريحا لا تأويلا بقرينة مقابلة قوله: «أو بتأويله» فليس المراد بالصورة ما يقابل الحقيقة. قوله: «وبعده حال» أي: بعد الفاعل أو المفعول أو كليهما حال مفردةً كانت أو جملة. قوله: «أو كان اسم تفضيل» عطف على قوله: «كان مصدرا» أي: أو كان المبتدأ اسم تفضيل حال كونه مضافا إلى ذلك المصدر أي: المصدر الصريح أو المؤول المنسوب إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما لأنّ لاسم التفضيل حكمَ ما أضيف إليه.

(٣) قوله: [مثل «ذهابي راجلا»] مثال المبتدأ الذي هو مصدر صريح منسوب إلى فاعله وبعده حال أي: ذهابي حاصل إذا كنت راجلا. قوله: «ضرب زيد قائما» مثال المنسوب إلى المفعول ولذا قيّده بقوله «إذا كان الخ».

(٤) قوله: [أو قائمين»] مثال المتن كان يحتمل الحال عن الفاعل أو المفعول فزاد قوله: «أو قائمين» ليكون مثالا للحال عن كليهما أيضا. قوله: «أن ضربت زيدا قائما» مثال المبتدأ الذي هو مصدر تأويليّ منسوب إلى الفاعل أي: ضربي زيدا قائما. قوله: «أكثر شربي السويق ملتوتا» أي: مخلوطا بالماء، مثال المبتدأ الذي هو اسم تفضيل مضاف إلى المصدر الصريح المنسوب إلى الفاعل. قوله: «أخطب ما يكون الأمير قائما» مثال اسم تفضيل مضاف إلى مصدر تأويليّ أي: «أخطب كون الأمير قائما».

فذهب البصريون إلى أنّ تقديره[1] «ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما» فحذف «حاصل» كما يحذف متعلّقات الظروف نحو «زيد عندك» فبقي «إذا كان قائما»، ثم حذف «إذا» مع شرطه العامل في الحال وأقيم الحال مقام الظرف؛ لأن في الحال معنى الظرفيّة، فالحال قائم مقام الظرفِ القائمِ مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر[2]، قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلّفات كثيرة[3] والذي يظهر لي[4] أنّ تقديره بنحو «ضربي زيدا يلابسه قائما» إذا أردت الحال عن المفعول، و«ضربي زيدا يلابسني قائما» إذا كانت عن الفاعل أولى، ثمّ نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي «ضربي زيدا يلابس قائما» ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول «الذي ضربت قائما زيد» أي: ضربته، ثم حذف

(وهو كان. وهو قائما. أي في هذا التقدير. خبر أنّ.)

---

(١) قوله: [فذهب البصريّون إلى أنّ تقديره] أي: تقدير المثال المذكور في المتن. قوله: «إذا كان قائما» أي: إذا ثبت زيد حال كونه قائما.

(٢) قوله: [فيكون الحال قائما مقام الخبر] أي: فوجد شرط وجوب الحذف وهو إقامة الغير مقام الخبر. قوله: «هذا ما قيل فيه» أي: هذا التقدير ما قاله البصريّون في هذا التركيب.

(٣) قوله: [وفيه تكلّفات كثيرة] وهي حذفُ «إذا» مع الجملة المضاف إليها ولم يثبت في غير هذا المكان، والعدولُ عن ظاهر معنى «كان» الناقصة إلى معنى «كان» التامّة لأنّ قولهم: «حاصل إذا كان قائما» ظاهر في معنى الناقصة، وقيامُ الحال مقام الظرف.

(٤) قوله: [والذي يظهر لي الخ] من كلام الرضي أي: الوجه الذي يظهر لي في تقدير هذا التركيب الخ. قوله: «ثم نقول الخ» هذا أيضا من كلامه. قوله: «ثم حذف يلابس الخ» عطف على قوله: «حذف المفعول»، وقوله: «ويجوز حذف الخ» جملة معترضة بين المعطوفين.

«يلابس» الذي هو خبرُ المبتدأ والعامِلُ في الحال وقام الحال مقامه[1] كما تقول «راشدا مهديّا» أي: سِر راشدا مهديّا، فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلّفات البعيدة، وقال الكوفيون تقديره «ضربي زيدا قائما حاصل» بجعل «قائما» من متعلّقات المبتدأ، فيلزمهم[2] حذفُ الخبر من غير سدّ شيء مسدّه وتقييدُ المبتدأ المقصودِ عمومُه بدليل الاستعمال[3]، وذهب الأخفش إلى أنّ الخبر الذي سدّت الحالُ محلّه مصدر مضاف إلى صاحب الحال أي: «ضربي زيدا ضربُه قائما»[4]، وذهب بعضهم إلى أنّ هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل إذ المعنى: «ما أضرب زيدا إلاّ قائما»[5]، وثالثها: كلّ

أمر من «سار يسير». أي كون التقدير هكذا. أي الأبواب الأربعة.

---

(١) قوله: [وقام الحال مقامه] أي: مقام الخبر العامل في الحال، وقيام الحال مقامه ليس كقيام الحال مقام الظرف في التكلّف؛ لأنه أكثر وقوعا بخلاف الأوّل فإنه لم يرد في غير هذا المحلّ فيكون تكلّفا.

(٢) قوله: [فيلزمهم الخ] أي: فيلزم الكوفيين حذفُ الخبر وجوبا من غير سدّ شيء مسدّه لأنّ الحال في تقديرهم متقدّم على الخبر المحذوف فلا يصلح أن يقوم مقامه؛ إذ لا يجوز نيابة المتقدّم عن المتأخّر. قوله: «وتقييدُ المبتدأ الخ» عطف على قوله: «حذفُ الخبر الخ».

(٣) قوله: [المقصودِ عمومُه بدليل الاستعمال] وذلك لأنّ اسم الجنس المعرّف باللام أو بالإضافة إذا استعمل ولم تقم قرينة تخصِّصه ببعض ما يقع عليه فهو ظاهر في الاستغراق دفعا للترجيح بلا مرجِّح، فمعنى «ضربي زيدا قائما» أنّ جميع أفراد الضرب الواقع من المتكلّم على زيد حاصل قائما.

(٤) قوله: [أي: «ضربي زيدا ضربُه قائما»] يرد عليه أنه يلزم حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك ممتنع عندهم؛ لأنه في قوّة «أنْ» الموصولةِ مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته، ولأن الحال لا يدلّ على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة، ولكن لا يلزمه ما لزم الكوفيين من المحذور أعني: حذف الخبر بلا سدّ شيء مسدّه وتقييد المبتدأ.

(٥) قوله: [إذ المعنى: «ما أضرب زيدا إلاّ قائما»] لا يخفى أنّ هذا المصدر إذا كان بمعنى الفعل كان

مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارَنة وعُطف عليه شيء بالواو التي بمعنى «مع» (و) ذلك مثل («كلّ رجل وضيعته») أي: «كلّ رجل مقرون مع ضيعته»[1]، فهذا الخبر واجب حذفُه لأنّ[2] الواو يدلّ على الخبر الذي هو «مقرون» وأقيم المعطوف في موضعه، ورابعها: كلّ مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم[3] (و) ذلك مثل («لعمرك لأفعلنّ كذا») أي: لعمرك وبقاؤك قسمي[4] أي: ما أقسم به، فلا شكّ أنّ «لعمرك» يدلّ على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه..............................

الضيعة في اللغة: الأرضُ. أي الأبواب الأربعة. أي الخبر.

معنى «ضربي زيدا قائما»: أضرب زيدا قائما، واستفادةُ الحصر على هذا التقدير غير ظاهرة، وهذا البعض هو ابن درستويه.

(١) قوله: [أي: «كلّ رجل مقرون مع ضيعته»] اعلم أنّ تقدير الخبر في مثل «كلّ رجل وضيعته» مذهب البصريّة؛ وذلك لأن كون الواو بمعنى «مع» لا يخرجها عن العطف الأصليّ وبقاءُ العطف الأصليّ يمنع جعله خبرا لأن الخبر لا يعطف على المبتدأ فلا بدّ من تقدير الخبر، أمّا الكوفيّة فهذا الكلام تامّ عندهم لم يحذف منه الخبر بل الخبر هو «وضيعته»؛ لأنّ الواو بمعنى «مع» ولو قيل: «كلّ رجل مع ضيعته» لم يحتج إلى التقدير فكذا ههنا، ثمّ الضَيعة كناية عن الحِرفة والصنعة سمّيت ضَيعة لأنها إذا تركت ضاعت.

(٢) قوله: [فهذا الخبر واجب حذفُه لأنّ الخ] أي: لوجود كلا شرطي وجوب الحذف أعني: القرينة وقيام غيره مقامه، وفي هذا الكلام ردّ على الرضي فإنه جعل الحذف في مثله أغلبيّا.

(٣) قوله: [وخبره القسم] أي: وخبره المحذوف عبارة عن لفظ القسم نحو «لعمرك لأفعلنّ كذا» أي: لعمرك قسمي الخ، واعلم أنّ مثل هذا ليس بقسم حقيقة بل هو محمول على تأكيد مضمون الكلام جريا على العادة، أو قسم على حذف المضاف أي: لواهب حياتك الخ، فلا يرد أنّ القسم بغير الله تعالى منهيّ عنه.

(٤) قوله: [أي: لعمرك وبقاؤك قسمي] جزم كثير من النحاة في مثله بأنّ المحذوف هو الخبر وجوّز ابن عصفور كونه مبتدأ بتقدير «أما قسمي عمرك». قوله: «وبقاؤك» عطف تفسير. قوله: «أي: ما أقسم به» إشارة إلى أنّ حمل القسم على العمر مجازيّ؛ لأنّ العمر ليس بقسم بل مُقسَم به.

فيجب حذفه(١)، والعَمْر والعُمْر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام إلاّ المفتوح لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله (خبر «إنّ» و«أخواتِها») أي: من المرفوعات(٢) خبر «إنّ» و«أخواتِها» أي: أشباهِها من الحروف الخمس الباقية وهي «أنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ»، وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء(٣) على المذهب الأصحّ؛ لأنها لما شابهت الفعل المتعدّي كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله (هو) أي: خبر «إنّ» وأخواتِها (المسند) إلى شيء آخر(٤) (بعد دخول) أحد (هذه

(١) قوله: [فيجب حذفه] أي: لوجود الأمرين القرينة والسادّ. قوله: «والعَمْر والعُمْر» من «عَمِرَ الرجل» إذا عاش زمانا طويلا ثمّ استعمل في القسم مرادا به الحياة والبقاء، قال الله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر:٧٢] فأقسم الله تعالى ببقاء حبيبه صلوات الله وسلامه عليه بل أقسم تعالى بكلامه وببلده قال تعالى: ﴿وَقِيلِهِ يٰرَبِّ إِنَّ هَٰؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [الزخرف:٨٨] وقال تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد:١] وإليه أشار الإمام أحمد رضا خان عليه رحمة الرحمن بقوله شعر:

وہ خدا نے ہے مرتبہ تجھ کو دیا نہ کسی کو ملے نہ کسی کو ملا ÷ کہ کلام مجید نے کھائی شہا تیرے شہر وکلام وبقا کی قسم.

(٢) قوله: [أي: من المرفوعات الخ] إشارة إلى أنّ قوله: «خبر إنّ وأخواتها» مبتدأ محذوف الخبر بقرينة ما سبق. قوله: «أي: أشباهها» إشارة إلى أنّ المراد بالأخوات الأشباه من الحروف الخمسة الباقية، وإنما عبّرها المصـ بالأخوات دون الإخوة بملاحظتها بوصف كونها كلمات دون حروف.

(٣) قوله: [لا بالابتداء] كما ذهب إليه الكوفيون، ودليلهم أنّ هذه الحروف ضعيفة فلا تعمل عملين النصب والرفع، والجواب أنّ عملها لمشابهتها بالفعل المتعدّي فتعمل عمله الفرعيّ وهو نصب الأوّل ورفع الثاني، وإليه أشار الشارح بقوله: «على المذهب الأصح الخ».

(٤) قوله: [إلى شيء آخر] غرضه دفع استدراك قوله: «بعد دخول هذه الحروف»، وحاصل الدفع أنّ المتبادر من المسند المسندُ إلى شيء مّا لا المسند إلى اسم هذه الحروف بخصوصه ويستفاد ذلك أي: الإسناد إلى اسم هذه الحروف بخصوصه من قوله: «بعد دخول الخ» فلا يلزم الاستدراك.

الحروف) عليهما، فقوله «المسند» شامل لخبر «كان» وخبر المبتدأ وخبر «لاَ» التي لنفي الجنس وغيرها، وبقوله «بعد دخول هذه الحروف» خرج جميعها عنه، والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودُها عليهما لإيراث أثر فيهما لفظا أو معنى[1] فلا ينتقض التعريف بمثل «يقوم» في قولنا «إنّ زيدا يقوم أبوه» فإنّ «يقوم» هاهنا من حيث إسناده إلى «أبوه» ليس ممّا يدخل عليه «إنّ» بهذا المعنى[2] بل إنما دخل على جملةِ «يقوم أبوه»، فلا يحتاج إلى أن يجاب عنه[3] بأن المراد بالمسند المسند إلى أسماء هذه الحروف، ويلزم منه استدراك قوله «بعد دخول هذه الحروف»، ولا إلى أن يجاب[4] بأن المراد بالمسند الاسم المسند

(عن التعريف. — أي جميع أخبار هذه الأقسام. — أي لإعطاء. — أي في المسند وشيء آخر. — أي عن انتقاض التعريف. — أي من هذا الجواب.)

---

(١) قوله: [لإيراث أثر فيهما لفظا أو معنى] أما إيراث الأثر فيهما لفظا فبالعمل فيهما بالنصب والرفع لفظا أو تقديرا أو محلاً، وأمّا إيراث الأثر فيهما معنى فلانجرار معانيها إلى معانيهما، فإن كلّ واحد من التأكيد والتشبيه والتمنّي والترجّي والاستدراك يتعلّق بالحكم والحكم نسبة بين الطرفين فينجرّ كلّ من تلك المعاني إلى الطرفين ويتعلّق بهما بواسطة الحكم.

(٢) قوله: [بهذا المعنى] أي: ليس ممّا ورد عليه «إنّ» لإيراث أثر فيه لفظا أو معنى بل إنما دخل بهذا المعنى على جملة «يقوم أبوه» فالجملة تكون خبرا مرفوعا محلاً.

(٣) قوله: [فلا يحتاج إلى أن يجاب عنه] فيه تعريض للشارح الهندي حيث أجاب عن انتقاض التعريف بـ«يقوم» في «إنّ زيدا يقوم أبوه» بأن المراد بالمسند المسند إلى أسماء هذه الحروف. قوله: «ويلزم منه الخ» عطف على قوله: «يجاب عنه الخ» وحاصله أنه يلزم على هذا المجيب أن يكون قول المصـ: «بعد دخول هذه الحروف» مستدركا فإنه إذا حمل الإسناد على الإسناد إلى اسمها ولا يكون الاسم اسما لها إلاّ بعد دخولها فلا فائدة في هذه الزيادة إلاّ أن يقال: إنه تصريح بما علم ضمنا؛ لأنّ الدلالة الالتزاميّة مهجورة في التعريفات.

(٤) قوله: [ولا إلى أن يجاب الخ] عطف على قوله: «إلى أن يجاب عنه الخ» أي: ولا يحتاج أيضا إلى أن ⇦

فيحتاج إلى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل «إنّ زيدا يقوم» (مثل) «قائم» في («إنّ زيدا قائم») فإنه المسند بعد دخول هذه الحروف (وأمره كأمر خبر المبتدأ) أي: حكمه كحكم خبر المبتدأ في أقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة، وفي أحكامه من كونه واحدا ومتعدّدا ومثبتا ومحذوفا، وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة فلا بدّ من عائد ولا يحذف إلاّ إذا علم، والمراد أنّ أمره كأمره بعد أن يصحّ كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه، ولا يلزم من ذلك[1] أنّ كلّ ما يصحّ أن يكون خبرا للمبتدأ يصحّ أن يقع خبرا لباب «إنّ» حتّى يرد أنه يجوز أن يقال «أين زيد» و«مَن أبوك» ولا يجوز أن يقال «إنّ أين زيدا» و«إنّ مَن أباك» (إلاّ في تقديمه) أي: ليس أمره كأمر[2] خبر المبتدأ في تقديمه فإنه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ،

أي خبر الحروف المشبّهة بالفعل. أي حكم إنّ وأخواتها. أي العائد. أي كون خبر إن وأخواتها. أي تقديم خبر إن. أي على اسم إن.

يجاب عن الانتقاض المذكور بأنّ المراد الخ. قوله: «فيحتاج إلى تأويل الجملة بالاسم» بأن يعمّم الاسم من الحكميّ مع أنّ الأصل عدم التأويل.

(١) قوله: [ولا يلزم من ذلك] أي: من قوله: «وأمره كأمر خبر المبتدأ»، وفي هذا الكلام تعريض للرضي حيث قال: إنه قد يخالف خبر «إنّ» خبر المبتدأ في غير ما استثناه المصـ أيضا وذلك أنّ خبرها لا يكون مفردا متضمّنا لما له صدر الكلام، حاصل كلامه الاعتراض على مصـ بأنه كان ينبغي أن يقول: «إلاّ في تقديمه وإلاّ في تضمّنه استفهاما»، وحاصل الجواب أنّ المراد حكمه كحكمه إذا صحّ كونه خبرا لها وفي ما إذا تضمّن الخبر المفرد ما له صدر الكلام لا يصحّ كونه خبرا لها لأنه يفوت الصدارة أو لأن الاستفهام ينافي التحقيق.

(٢) قوله: [أي: ليس أمره كأمر الخ] الغرض من هذا التقدير تحصيل المستثنى منه المفهوم من فحوى الكلام أي: أمر خبر باب «إنّ» في جميع ما يتعلّق به كأمر خبر المبتدأ إلاّ في تقديمه فإنه لا يجوز الخ.

وذلك لأنّ هذه الحروف[1] فروع على الفعل في العمل فأريد أن يكون عملها فرعيّا أيضاً والعمل الفرعيّ للفعل أن يتقدّم المنصوب على المرفوع والأصليّ أن يتقدّم المرفوع على المنصوب، فلمّا أعملت العملَ الفرعيّ لم يتصرّف في معموليها بتقديم ثانيهما على الأوّل كما يتصرّف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل (**إلاّ أن يكون**) الخبر (**ظرفا**) أي: ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه إلاّ إذا كان ظرفا فإنّ حكمه إذن حكمه في جواز التقديم إذا كان الاسم معرفة[2] نحو قوله تعالى ﴿إِنَّ إِلَيۡنَآ إِيَابَهُمۡ﴾ [الغاشية:٢٥] وفي وجوبه إذا كان الاسم نكرة[3] نحو «إنّ من البيان لسحرا» و«إنّ من الشعر لحكمة» وذلك لتوسّعهم في الظروف[4] ما لا يتوسّع في غيرها (**خبر «لاَ» التي**) الكائنة (**لنفي الجنس**) أي: لنفي صفته[5]؛ إذ

(١) قوله: [**وذلك لأنّ هذه الحروف الخ**] أي: وعدم جواز التقديم إنما لضعف العمل بالحرفيّة.

(٢) قوله: [**إذا كان الاسم معرفة**] ولم يكن الاسم ضميرا متصلا فلا يجوز التقديم في «إنك في الدار».

(٣) قوله: [**إذا كان الاسم نكرة**] وكذا إذا كان في الاسم ضمير لمتعلّق الخبر نحو «ليت في الدار صاحبها»، وفي "دلائل الإعجاز" أنّ من خصائص «إنّ» تصحيح تنكير المسند إليه، وعلى هذا فالمثال الصحيح لوجوب التقديم هو «إنّ في الدار صاحبها» فافهم.

(٤) قوله: [**وذلك لتوسّعهم في الظروف الخ**] وذلك لأنّ كلّ محدَث لا بدّ أن يكون في زمان أو مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره من الأجنبيّ وأجري الجارّ والمجرور مجرى الظرف لمناسبته إياه إذ كلّ ظرف في التقدير جارّ ومجرور.

(٥) قوله: [**أي: لنفي صفته**] لمّا كان المتبادر من كلام المصـ أنّ «لاَ» لنفي الموضوع الذي هو الجنس وهو مخالف لما في كتب الميزان من أن النفي متعلّق بالمحمول لا بالموضوع أوّله الشارح بهذا القول

«لا رجل قائم» مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه (هو المسند) إلى شيء آخر[١]، هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر «إنّ» و«كان» وغيرها (بعد دخولها) أي: بعد دخول «لاَ» فخرج به سائر الأخبار، أي بقيد البعدية. والمراد بدخولها ما عرفت في خبر «إنّ»[٢] فلا يرد نحو «يضرب» في «لا أي دخول لا. رجل يضرب أبوه» (نحو «لا غلام رجل ظريفٌ») إنما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم «لا رجل في الدار» لاحتمال حذفِ الخبر وجعل «في الدار» صفة[٣]، بخلاف ما ذكره؛ لأن «غلام رجل» معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر (فيها) أي: في الدار، خبر بعد خبر لا ظرف «ظريف» ولا حال؛ لأنّ الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه[٤]،

يعني أنّ «لاَ» لنفي المحمول الذي هو صفة الجنس لا لنفي الجنس نفسه.

(١) قوله: [إلى شيء آخر] قد عرفت فائدة مثل هذا القيد وغرضه فيما سبق فلا تغفل.

(٢) قوله: [ما عرفت في خبر «إنّ»] أي: المراد بدخول «لاَ» على المسند وعلى شيء آخر ورودها عليهما لإيراث أثر فيهما لفظا أو معنى، فلا ينتقض التعريف منعا بـ«يضرب» في «لا رجل يضرب أبوه».

(٣) قوله: [وجعل «في الدار» صفة] أي: ليس «في الدار» في المثال المشهور ظاهرا فيما مثّل له لاحتمال أن يكون صفة لاسم «لاَ» وخبره محذوفا مع أنّ المثال ينبغي أن يكون ظاهرا فيما مثّل له، بخلاف مثال المتن فإنه ظاهر في كونه خبرا لـ«لاَ»؛ لأن المضاف المنفيّ بـ«لا» لا يوصف إلاّ بمنصوب، وفيه أنّ ذلك مذهب جماعة منهم وأمّا الآخرون فقد جوّزوا الرفع حملا على المحلّ كما في توابع اسم «إنّ» لكنه خلاف الظاهر وإليه أشار بقوله: «على ما هو الظاهر».

(٤) قوله: [لأنّ الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه] إذ الظرافة ملكة ثابتة في النفس تكون مبدأ لصدور الأفعال التي لا تخلو عن لطافة فهي لا تتقيّد بظرف دون ظرف ولا حال دون حال.

وإنما أتى به لئلاّ يلزم الكذب بنفي ظرافة كلّ غلام رجل[1]، وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره (**ويحذف**) خبر «لا» هذه حذفا (**كثيرا**) إذا كان الخبر عامّا كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه[2] نحو «لا إله إلاّ اللّه» أي: لا إله موجود إلاّ الله (**وبنو تميم لا يُثبِتونه**) أي: لا يُظهِرون الخبر في اللفظ؛ لأنّ الحذف عندهم واجب، أو المراد أنهم لا يثبتونه أصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم «لا أهل ولا مال» انتفى الأهل والمال[3] فلا يحتاج إلى تقدير خبر، وعلى التقديرين[4] يحملون ما يرد خبرا في مثل «لا رجل قائم» على الصفة دون الخبر (**اسم «ما» و«لا» المشبّهتين بـ«ليس»**) في معنى النفي[5] والدخول على المبتدأ والخبر

بدل البعض من قوله «لنوعي».

---

(١) **قوله: [لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كلّ غلام رجل]** يعني: إنما أتى المصـ بقوله: «فيها» لنكتتين إحداهما دفع لزوم الكذب في الحكم، وأقول لا ضير إن لزم؛ فإنّ بناء مثل هذه الأمثلة على التوضيح والكشف لا على الغش إلاّ أنه لا حسن أيضا فيه، وثانيتهما أن يحصل مثال لنوعي خبر «لاَ» الظرف وغير الظرف.

(٢) **قوله: [لدلالة النفي عليه]** إنما يدلّ النفي على الخبر العامّ؛ لأن النفي يقتضي منفيّا ولمّا لم يكن ههنا قرينة على الخبر الخاصّ حمل على الخبر العامّ.

(٣) **قوله: [انتفى الأهل والمال]** فيكون حينئذ «لا» من أسماء الأفعال بمعنى «انتفى» لا حرف النفي لكونه مع معموله كلاما مستقلاّ، وفيه أنّ جميع أسماء الأفعال منقولة عن المصادر الأصليّة أو عن المصادر الكائنة في الأصل أصواتا أو عن الظرف أو عن الجارّ والمجرور كما صرّح به في "الفوائد" وليس «لاَ» في شيء منها.

(٤) **قوله: [وعلى التقديرين]** أي: على تقدير أن يكون الحذف واجبا عندهم وعلى تقدير أن يكون «لا» اسم فعل بمعنى «انتفى».

(٥) **قوله: [في معنى النفي الخ]** إشارة إلى وجهِ التشبيه وعلّةِ كونهما عاملتين عمل «ليس».

ولهذا تعملان عملها (هو المسند إليه) هذا شامل للمبتدأ ولكلّ مسند إليه
أي لأجل هذه المشابهة. أي ليس. كاسم إنّ و أخواتها.

(بعد دخولهما) خرج به غير اسم «مَا ولاَ»، وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد مثل «أبوه» في مثل «ما زيد أبوه قائم» (مثل «ما زيد قائما» و«لا رجل أفضل منك») وإنما أتى بالنكرة بعد «لاَ»[1]؛ لأنّ «لاَ» لا تعمل إلاّ في النكرة، بخلاف «مَا» فإنها تعمل في النكرة والمعرفة، هذه لغة أهل الحجاز، أي عمل ما ولا.
وأمّا بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل[2] ويقولون: الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما، وعلى لغة أهل أي الاسم والخبر.
الحجاز[3] ورد القرآن نحو ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١] (وهو) أي: عمل «ليس»[4] (في «لا») دون «مَا»[5] (شاذّ) قليل لنقصان مشابَهة «لاَ» بـ«ليس»؛

---

(١) قوله: [وإنما أتى بالنكرة بعد «لاَ» الخ] جواب سؤال مقدّر تقديره أنه ما بال المصـ حيث أتى بعد «مَا» بالمعرفة وبعد «لاَ» بالنكرة، والجواب ظاهر. قوله: «هذه» أي: عمل «مَا» و«لاَ» لغة أهل الحجاز، وتأنيث الإشارة باعتبار تأنيث الخبر كتذكير الإشارة في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام:٧٦].

(٢) قوله: [فلا يثبتون لهما العمل] وذلك؛ لأنه قد تقرّر عند النحاة أنّ الحرف إذا لم يكن له اختصاص بالاسم أو الفعل لم يكن له عمل في أحدهما و«مَا» و«لاَ» يدخلان على القسمين فالقياس أن لا يعملا في أحدهما. قوله: «ويقولون الخ» لا يخفى أنّ هذا القول من وظائف النحاة لا العرب فإسناد القول إلى بني تميم مجاز عقليّ؛ لأن تلفّظهم الاسم والخبر مرفوعين سبب لقول النحاة ذلك.

(٣) قوله: [وعلى لغة أهل الحجاز الخ] إشارة إلى وجه ترجيح لغة أهل الحجاز.

(٤) قوله: [أي: عمل «ليس»] إشارة إلى مرجع الضمير، وهو وإن لم يكن مذكورا لفظا لكنه مفهوم من المثال فهو مذكور معنى، ويجوز أن يرجع إلى التشبيه الموجِب لعمل «ليس» المفهومِ من قوله: «المشبّهتين».

(٥) قوله: [دون «مَا»] إشارة إلى أنّ قوله: «في لاَ» احتراز عن «مَا». قوله: «قليل» إشارة إلى أنّ الشاذّ هنا بمعنى نادر الاستعمال، ولك أن تجعله بمعنى الخارج عن القياس.

لأنّ «ليس» لنفي الحال و«لاَ» ليس كذلك فإنه للنفي مطلقا بخلاف «مَا» فإنه أيضاً لنفي الحال، فيقتصر عمل «لاَ» على مورد السماع نحو قوله شعر:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرَانِهَا[1] ÷ فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحٌ

جمع نار والمراد شدائد الحرب.

أي: لا براح لي، ولا يجوز أن تكون لنفي الجنس[2]؛ لأنها إذا كانت لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرّر ولا تكرار في البيت، اعلم أنّ المراد بالمسند[3] والمسند إليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا أو مسندا إليه بالأصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع، ولمّا فرغ من المرفوعات[4] شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال: ....

مبني على الضم. | أي تعريف كل واحد منهما.

---

(١) قوله: [من صدّ عن نيرانها] قال قدّس سرّه في الحاشية: الصدود الإعراض والبراح الزوال، والضمير في «نيرانها» للحرب، أي: من أعرض عن نيران الحرب فلا زوال لي عنها بإعراضي عنها.

(٢) قوله: [ولا يجوز أن يكون لنفي الجنس] فيه ردّ على الرضي حيث قال: الظاهر أنّ «لاَ» لا يعمل عمل «ليس» لا شاذّا ولا قياسا ولم يوجد في كلامهم خبر «لاَ» منصوبا كخبر «مَا» فالأولى أن يقال إنّ «لاَ» في «لا براح» لنفي الجنس ويجوز فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه يشذّ، والتكرار إنما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها ومع المعرفة.

(٣) قوله: [اعلم أنّ المراد بالمسند] قد ذكر الشارح هذه الفائدة في بحث الفاعل فلا وجه لإعادتها ههنا فلعلّه للتذكير فتذكر ولا تنس فإنّ آفة العلم النسيان الناشي من العصيان.

(٤) قوله: [ولمّا فرغ من المرفوعات الخ] اعلم أنه قد جرت عادتهم على إيراد هذه القضيّة الاتفاقيّة بعد الفراغ عن بحث عند شروع في آخر تنشيطا للمتعلّم وتجديدا لطلبه فيما سيأتي حيث حصّل قدرا معتدّا من مسائل الفن وتنبيها على أنه إن ذكر مسئلة ممّا تقدّم فيما يأتي فهو بطريق الاستطراد.

(**المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعوليّة**) قد تبيّن شرحه بما ذكر في المرفوعات[1] والمراد بعلم المفعوليّة علامة كون الاسم مفعولا حقيقة أو حكما، وهي أربع الفتحة والكسرة والألف والياء[2] نحو «رأيت زيداً ومسلماتٍ وأباك ومسلمَيْنِ ومسلمِينَ» (**فمنه**) أي: من المنصوب أو ممّا[3] اشتمل على علم المفعوليّة (**المفعول المطلق**) سمّي به لصحّة إطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده[4] بالباء أو في أو مع أو اللام، بخلاف المفاعيل الأربعة الباقية فإنه لا يصحّ إطلاق صيغة المفعول عليها إلاّ بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به أو فيه أو معه أو له (**وهو**) أي: المفعول المطلق (**اسم ما فَعَله فاعلُ فعل**) والمراد بفعل الفاعل إيّاه

أي تلك العلامات. — أي من تلك الحروف.

(١) قوله: [**بما ذكر في المرفوعات**] حاصله أنّ المنصوبات جمع «المنصوب» لا «المنصوبة»؛ لأن موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل، ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كـ«الأيام الخاليات»، وضمير «هو» راجع إلى المنصوب الدالّ عليه المنصوبات لأن التعريف إنما يكون للماهيّة لا للأفراد، و«ما» نكرة موصوفة أي: اسم اشتمل الخ، والمراد بالاشتمال أن يكون موصوفا بها لفظا أو تقديرا أو محلاّ.

(٢) قوله: [**الفتحة والكسرة والألف والياء**] أمّا الفتحة فهي علامة كون الاسم مفعولا في مثل «زيد ودلو قاض وعصا وغلامي ورجال وأحمد» بعد الناصب، وأمّا الكسرة ففي مثل «مسلمات» بعد الناصب وأمّا الألف ففي مثل «أبوك»، وأمّا الياء ففي مثل «مسلمان ومسلمون» بعد الناصب، وأمثلة الشرح على ترتيب اللف والنشر المرتّب.

(٣) قوله: [**أي: من المنصوب أو ممّا الخ**] إشارة إلى الاحتمالين في مرجع الضمير.

(٤) قوله: [**من غير تقييده**] لا يقال: إنّ المفعول المطلق أيضا مقيّد بلفظ «المطلق» فكيف يصحّ قوله: «من غير تقييده»، لأنا نقول: إن لفظ «المطلق» ههنا لبيان الإطلاق وعدم التقييد لا للتقييد.

قيامه به بحيث يصحّ إسناده إليه[1] لا أن يكون مؤثّرا فيه مُوجِدا إيّاه فلا يرد عليه مثل «مات موتا» و«جسم جسامة» و«شرف شرفا»، وإنما زيدَ لفظ «الاسم» لأن ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من أقسام اللفظ، ويدخل فيه المصادر كلّها (مذكور) صفة للفعل، وهو أعمّ[2] من أن يكون مذكورا حقيقة كما إذا كان مذكورا بعينه نحو «ضربت ضربا»، أو حكما كما إذا كان مقدّرا نحو ﴿فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد:٤] أو اسما فيه[3] معنى الفعل نحو «ضارب ضربا»، وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو «الضرب واقع على زيد» (بمعناه) صفة ثانية للفعل، وليس المراد به[4] أنّ الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فإنّ

أي على التعريف.

أي بقوله: «مذكور».

---

(١) قوله: [بحيث يصحّ إسناده إليه] أي: انتسابه إلى الفاعل سواء كان مؤثّرا فيه أو لا نحو «خلق الله خلقا» و«أفنى الزمان إفناء» وسواء كان الإسناد بطريق الإثبات أو النفي، فلا يبطل الطرد بمثل «ما ضربت ضربا شديدا». قوله: «لا أن يكون الخ» أي: لا يجب أن يكون الخ.

(٢) قوله: [وهو أعمّ الخ] أي: الفعل المذكور أعمّ، وهذا التعميم إمّا باعتبار الذكر أي: سواء كان الفعل مذكورا حقيقة كما إذا كان مذكورا بعينه أو مذكورا حكما كما إذا كان مقدّرا، وإمّا باعتبار الفعلية أي: سواء كان الفعل حقيقة كما إذا كان المذكور فعلا بعينه أو كان حكما كما إذا كان المذكور اسما فيه معنى الفعل فإنه في حكم الفعل من حيث إنه يعمل عمله.

(٣) قوله: [أو اسما فيه الخ] عطف على قوله: «مقدرا» فيكون داخلا تحت قوله: «حكما» يعني: أنّ الفعل المذكور حكما نوعان ما يكون مذكورا حكما وهو المقدّر وما يكون فعلا حكما وهو الاسم الذي فيه معنى الفعل.

(٤) قوله: [وليس المراد به الخ] دفع إشكال تقريره أنه كيف يكون الفعل بمعنى الاسم مع أن معنى الاسم جزء معنى الفعل فإن معنى الفعل مجموع أمور ثلاثة الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل مّا معيّن، وحاصل الدفع ظاهر.

معنى الاسم جزء معناه، بل المراد أن معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال أي معنى الفعل. أي على معنى الاسم.
الكلّ على الجزء، فخرج به مثل «تأديبا» في قولك «ضربته تأديبا» فإنه وإن أي بقوله: «بمعناه».
كان ممّا فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس ممّا يشتمل عليه معنى الفعل(١)**، وكذلك خرج به مثل**(٢) **«كراهتى» في نحو «كرهت كراهتى» فإنّ للكراهة اعتبارين أحدهما: كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتقّ منها فعل أسند إليه ولا شكّ أن معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ، وثانيهما: كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة، فإذا ذُكِرت بعد الفعل بالاعتبار الأوّل كما في قولك «كرهت كراهةً» فهو مفعول مطلق، وإذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك «كرهت كراهتي» فهو مفعول** أي الكراهة.
به لا مفعول مطلق؛ إذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوعَ الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحدّ(٣)

---

(١) **قوله: [ليس ممّا يشتمل عليه معنى الفعل]** إذ الفعل أعني: «ضربت» إنما اشتمل على الضرب لا على التأديب.

(٢) **قوله: [وكذلك خرج به مثل الخ]** غرضه من هذا الكلام التعريض بالشارح الرضي حيث قال: إنه يبطل حدّ المفعول المطلق بنحو «كرهت كراهتي» فإنه مفعول به مع صدق التعريف عليه، وحاصل الجواب أنّ لقوله: «كراهتي» اعتبارين أحدهما كونها بحيث قامت بالفاعل واشتمل معنى الفعل عليها فهي مفعول مطلق داخل في الحدّ، والثاني كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة كما في قولك: «كرهت قيامي» فالفعل ليس مشتملا عليها فهي بهذا الاعتبار مفعول به وخارجة عن التعريف بقوله: «بمعناه».

(٣) **قوله: [فخرج بهذا الاعتبار عن الحدّ]** أي: خرج «كراهتي» في «كرهت كراهتي» عن حدّ المفعول المطلق باعتبار وقوع فعل الكراهة عليها؛ لأنّ هذه الكراهة مغائرة في التحقّق للكراهة التي هي مدلولة للفعل. قوله: «جامعا ومانعا» حالان من الحدّ.

وانطبق الحدّ على المحدود جامعا ومانعا (**وقد يكون**) المفعول المطلق (**للتأكيد**) إن لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل (**والنوع**) إن دل على بعض أنواعه[1] (**والعدد**) إن دل على عدده[2] (**مثل «جلست جلوسا**) للتأكيد (**وجِلسة**) بكسر الجيم للنوع (**وجَلسة**) بفتحها للعدد (**فالأوّل**) أي: الذي للتأكيد (**لا يُثنّى ولا يُجمع**) لأنه دالّ على الماهيّة المعرّاة عن الدلالة على التعدّد والتثنية والجمع يستلزمان التعدّد، فلا يقال «جلست جلوسين أو جلوسات» إلاّ إذا قُصد به النوع أو العدد[3]

أي الخالية.

---

(١) قوله: [**إن دلّ على بعض أنواعه**] أو على كلّ أنواعه نحو «ضربت أنواع الضرب»، سواء كان النوع مفهوما بخصوصه نحو «جلست القرفصاء» أي: قعود المحتبي باليد، أو بعمومه نحو «ضربت نوعا من الضرب»، وسواء كان مفهوما من الصفة نحو «عمل عملا صالحا»، أو من اللام نحو «ضربت الضرب» إذا أريد نوع معهود بين المتكلم والمخاطب، أو من الصيغة نحو «جلست جِلسة»، أو من المادّة الدالّة على الحدث نحو «رجع القهقرى» فإنه يدلّ على الحدث باعتبار خصوص المادّة لا بالصيغة فقط، أو من المادّة الغير الدالّة على الحدث مع صدق الحدث عليه نحو «ضربته أنواعا» فإنّ أنواع الضرب ضرب، ونحو «ضربت أيّ الضرب» و«قدمت خير مقدم» فإن «أيّا» واسم التفضيل بعض ما يضافان إليه، ويجوز أن يقدّر فيهما موصوف أي: ضربت الضرب أيّ الضرب وقدمت قدوما خير مقدم.

(٢) قوله: [**إن دلّ على عدده**] أي: وحدته أو كثرته فإنّ الواحد عدد عند العامّة، سواء كان العدد مفهوما من الصيغة الدالة على الحدث حقيقة نحو «ضربت ضربتين»، أو مجازا نحو «ضربته سوطين أو أسواطا» أي: ضربت ضربتين أو ضروبا بالسوط، أو غير مفهوم من الصيغة نحو «ضربت ضربا كثيرا»، أو من العدد الصريح مع ذكر تمييزه نحو «ضربت ثلاث ضربات»، قال الله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوْهُمْ ثَمٰنِيْنَ جَلْدَةً﴾ [النور:٤]، أو بدون ذكر التمييز نحو «رأيته ألفا» أي: ألف رؤية، ويجوز أن يقدّر فيه موصوف أي: رأيته رؤيةً ألفاً.

(٣) قوله: [**إلاّ إذا قُصد به النوع أو العدد**] كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّوْنَ بِاللّٰهِ الظُّنُوْنَا﴾ [الأحزاب:١٠]، وعن أبي البقاء أنه يجوز تثنية المصادر وجمعها إذا كان في أواخرها تاء مثل التلاوتين والتلاوات ومنها السكرات والغمرات،

⇦

(**بخلاف أخويه**) اللذَين هما للنوع والعدد نحو «جلست جِلستين وجَلسات» بكسر الجيم أو فتحها (**وقد يكون**) المفعول المطلق (**بغير لفظه**) أي: مغايرا للفظ فعله، إمّا بحسَب المادّة[1] (**مثل «قعدت جلوسا»**) وإمّا بحسَب الباب نحو «أنبته الله نباتا»، وسيبويه يقدّر له[2] عاملا من بابه أي: «قعدت وجلست جلوسا» و«أنبته الله فنبت نباتا» (**وقد يحذف الفعل**) الناصب للمفعول المطلق[3] (**لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره**) (**خير مقدم**) أي: قدمت قدوما خير مقدم، فـ«خير» اسم تفضيل ومصدريّته باعتبار الموصوف أو المضاف إليه؛ لأنّ اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه[4] (**ووجوبا**) أي: حذفا واجبا (**سماعا**) أي: سماعيا موقوفا على السماع[5] لا قاعدة له يعرف بها (**نحو «سقيا»**) أي: سقاك الله سقيا (**و«رعيا»**) أي: رعاك الله رعيا (**و«خيبة»**) أي: خاب خيبة، من «خاب الرجل

أي لمصدر مغاير للفظ فعله.

أي لحذف الفعل وجوبا.

أو يأوّل المصدر بالحاصل بالمصدر فيجمع كالعلوم والبيوع، أو أريد به الصفة أو الاسم كالتسبيحات.

(١) قوله: [**إمّا بحسَب المادّة الخ**] تفصيل للمغايرة، والمادّة هو جوهر الحروف.

(٢) قوله: [**وسيبويه يقدّر له الخ**] ففي كلام المتن ردّ على سيبويه، ولا بدّ لسيبويه من الاعتراف بكونه من غير لفظ عامله في نحو «ضربت أنواعا» و«أعطيت عطاء».

(٣) قوله: [**الناصب للمفعول المطلق**] إشارة إلى أن اللام في «الفعل» للعهد الخارجيّ.

(٤) قوله: [**حكم ما أضيف إليه**] لأنّ اسم التفضيل بعض ما أضيف إليه، وكذا لفظ «أيّ» و«كلّ» و«بعض».

(٥) قوله: [**أي: سماعيا موقوفا على السماع**] يعني: أنّ العلم بوجوب حذفه ليس إلاّ بطريق السماع من العرب لعدم الضابطة، بخلاف الحذف القياسي فإنّ العلم به يحصل بطريق الاستدلال لثبوت الضابطة.

خيبة» إذا لم يَنَلْ ما طَلَبه (و«جدعا») أي: جُدِع جدعا[1] والجدع قطع الأنف والأذن والشفة واليد (و«حمدا») أي: حمدت حمدا (و«شكرا») أي: شكرت شكرا (و«عجبا») أي: عجبت عجبا، فإنه لم يوجد في كلامهم استعمال الأفعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب[2] الحذف سماعا، قيل عليه قد قالوا «حمدت الله حمدا» و«شكرته شكرا» و«عجبت عجبا»، فأجاب بعضهم[3] (أي على هذا التعليل.) بأن ذلك ليس من كلام الفصحاء، وبعضهم بأن وجوب الحذف إنما هو فيما استعمل باللام[4] نحو «حمدا له» و«شكرا له» و«عجبا له» (و) قد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا (قياسا) أي: حذفا قياسيّا[5] يعلم له ضابط كلّيّ يحذف معه الفعل لزوما ....

---

(١) قوله: [أي: جُدِع جدعا] دعاء عليه بالذلّ وتقبيح الحال، والجدع قطع واحدة من الأنف والأذن والشفة واليد، فلو ذكر الشارح بدل الواو لفظة «أو» لكان أظهر.

(٢) قوله: [وهذا معنى وجوب الخ] أي: عدم وجود هذه الأفعال في كلامهم هو معنى الحذف وجوبا سماعا.

(٣) قوله: [فأجاب بعضهم] وهو الشارح الهنديّ حيث قال: واستعمال الفعل فيما نقل نحو «حمدت حمدا» ليس بصحيح. قوله: «وبعضهم» وهو الشارح الرضي، لكن الأوفق بظاهر أمثلة المتن حيث لم يقيّدها باللام هو الجواب الأوّل، اللهم إلاّ أن يقال بتقدير اللام.

(٤) قوله: [إنما هو فيما استعمل باللام] لكن ظاهر أمثلة المتن لا يساعد هذا الجواب فإنها بدون اللام.

(٥) قوله: [أي: حذفا قياسيّا] إشارة إلى أن قوله: «قياسا» بحذف ياء النسبة صفة لـ«حذفا» المحذوف. قوله: «يعلم له ضابط كلّيّ الخ» صفة كاشفة له وإشارة إلى تعريف الحذف القياسيّ، ثم الضابطة قضيّة كلّيّة فقوله: «كلّيّ» صفة مؤكّدة.

(في مواضع) متعدِّدة[1] (منها) أي: من هذه المواضع[2] موضع (مَا وقع) أي: مفعول مطلق وقع (مثبتا) أي: أريد إثباته لا نفيه[3]، فإنه لو أريد نفيه نحو «ما زيد يسير سيرا» لا يجب حذفه (بعد نفي) داخل على اسم[4] لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه (أو) بعد (معنى نفى داخل على اسم لا يكون) المفعول المطلق[5] (خبرا عنه) أي: عن ذلك الاسم، وإنما قال «على اسم» لأنه لو دخل على فعل نحو «ما سرت إلاّ سيرا» و«إنما سرت سيرا» لا يكون منه[6] وإنما وصف الاسم بأن لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه؛ لأنه لو كان خبرا عنه نحو «ما سيرى إلاّ سير شديد» لكان مرفوعا على الخبريّة (أو وقع) المفعول المطلق (مكرّرا) أي: في موضع

أي حذف فعله الناصب.

حرف النفي.

---

(١) قوله: [متعدِّدة] تأكيد لما في صيغة الجمع من الكثرة والتعدّد، ونبّه المصـ بصيغة الكثرة على أنه لا ينحصر فيما ذكره فمنها: مصدر قصد به التوبيخ نحو «أ تَوانِياً وقد عَلاك المَشيب» أي: أتتواني وقد ظهر مشيبك، ومنها: مصدر وقع بدلا من الفعل وهو قياسيّ في الأمر والنهي نحو «قياما لا قعودا» أي: قم لا تقعد.

(٢) قوله: [أي: من هذه المواضع] إشارة إلى مرجع الضمير، وإنما قدّر المضاف لتصحيح الحمل فافهم. قوله: «أي: مفعول مطلق» إشارة إلى أنّ «مَا» عبارة عنه فهي نكرة موصوفة.

(٣) قوله: [أي: أريد إثباته لا نفيه] إشارة إلى أن المراد بقوله: «مثبتا» أن يكون مثبتا في قصد المتكلم وكون الشيء مقصودَ الإثبات بعد النفي لا يكون إلاّ بتوسّط «إلاّ» بينه وبين النفي لفظا أو معنى.

(٤) قوله: [داخل على اسم الخ] إشارة إلى أنّ قوله الآتي: «داخل على اسم الخ» يتعلّق بكلّ من النفي ومعنى النفي.

(٥) قوله: [المفعول المطلق] إشارة إلى أنّ الضمير يرجع إلى المفعول المطلق المفسَّر به كلمة «مَا»، لكن المناسب تفسيرها بالمصدر وإرجاع الضمير إليه؛ لأن قوله: «سير شديد» ليس مفعولا مطلقا، إلاّ أن يقال: إن المراد بالمفعول المطلق ما يصحّ أن يكون مفعولا مطلقا سواء كان مفعولا مطلقا بالفعل أو لا.

(٦) قوله: [لا يكون منه] أي: ممّا يجب فيه حذف الناصب للمفعول المطلق.

الخبر عن اسم لا يصحّ وقوعه خبرا عنه، فلا يرد نحو[1] ﴿إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر:٢١]، وإنما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما في الوقوع[2] بعد اسم لا يكون خبرا عنه (نحو «ما أنت إلاّ سيرا») أي: تسير سيرا (و«ما أنت إلاّ سير البريد») أي: تسير سير البريد[3]، هذان مثالان لِما وقع مثبتا بعد نفي، وإنما أورد مثالين تنبيها على أنّ الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم إلى النكرة والمعرفة[4] أو إلى ما هو فعل للمبتدأ وإلى ما يشبه به فعله أو إلى مفرد ومضاف (و«إنما أنت سيرا») أي: تسير سيرا، مثال لما وقع بعد معنى النفي (و«زيد سيرا سيرا») أي: يسير سيرا، مثال لما وقع مكرّرا (ومنها) أي: من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها (ما وقع) أي: موضع مفعول مطلق وقع (تفصيلا لأثر مضمون جملة متقدمة) والمراد بمضمون الجملة مصدرها[5] المضاف إلى الفاعل أو المفعول،............................

المفعول المطلق.

---

(١) قوله: [فلا يرد نحو الخ] لأنه وإن كان المصدر مكرّرا فيه لكنه لم يقع في موضع الخبر؛ إذ ليس قبله مبتدأ.

(٢) قوله: [لاشتراكهما في الوقوع الخ] وقد يجتمع الضابطتان نحو «ما زيد إلاّ سيرا سيرا»، وحينئذ ينبغي أن يقال: إنّ الحذف أوجب.

(٣) قوله: [أي: تسير سير البريد] المراد بالبريد هنا حامل الرسالة يقال بالفارسيّة: «پيك».

(٤) قوله: [ينقسم إلى النكرة والمعرفة الخ] فإنّ الاسم الواقع موقع الخبر أي: المفعولُ المطلق في المثال الأوّل نكرة وفعل المبتدأ ومفرد، وفي الثاني معرفة ومشبّه به فعل المبتدأ ومركب.

(٥) قوله: [مصدرها الخ] والمراد بمصدر الجملة المصدرُ المفهوم منها، فالإضافة لأدنى ملابسة.

وبأثره غرضه المطلوب منه(1) وبتفصيل الأثر بيان أنواعه المحتملة (مثل) قوله تعالى (﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ﴾) أي: بعد شدّ الوثاق (﴿وَإِمَّا فِدَآءً﴾) [محمد:٤] فقوله «فشدّوا الوثاق» جملة مضمونها «شدّ الوثاق»، والغرض المطلوب من شدّ الوثاق إمّا المنّ أو الفداء، ففصّل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله «فإمّا منّا بعد وإمّا فداء» أي: إمّا تمنّون منّا بعد الشدّ وإمّا تفدون فداء (ومنها) أي: من تلك المواضع (ما وقع) أي: موضع مفعول مطلق وقع (للتشبيه) أي: لأن يُشبّه به أمر آخر، واحترز به عن نحو «لزيد صوت صوت حسن»(2) لأنه لم يقع للتشبيه (علاجا) أي: حال كونه دالاً على فعل من أفعال الجوارح(3)، واحترز به عن نحو «لزيد زهد زهد الصلحاء» لأن الزهد ليس من أفعال الجوارح (بعد جملة) واحترز به عن نحو «صوت زيد صوت حمار»(4) (مشتملة)

أي بقوله للتشبيه.

أي بقوله علاجا.

---

(1) قوله: [وبأثره غرضه الخ] أي: غايته، وإنما تسمّى غاية الشيء أثرا؛ لأنها تحصل بعده كالأثر الذي يكون بعد المؤثر.

(2) قوله: [«لزيد صوت صوت حسن»] يجب في «صوت حسن» الرفع على أنه بدل أو وصف، ولا يجوز أن يكون تأكيدا لفظيا؛ لأنه يفيد ما لا يفيده الأول.

(3) قوله: [دالاً على فعل من أفعال الجوارح] إشارة إلى تفسير العلاج، والمقصود أن يكون دالاً على الحدوث دون الاستمرار ليناسب تقدير الفعل بخلاف ما يصدر عن الباطن فإنّ الغالب فيه الثبوت كالعلم والزهد وأمثالهما من الكيفيّات النفسانيّة.

(4) قوله: [عن نحو «صوت زيد صوت حمار»] فإنّ «صوت حمار» وإن وقع فيه للتشبيه علاجا لكنه ليس

تلك الجملةُ (**على اسم**)كائن (**بمعناه**) أي: بمعنى المفعول المطلق، واحترز به عن نحو «مررت بزيد فإذا له ضرب صوت حمار»[1] (**و**) على
أي بقوله مشتملة.
(**صاحبه**) أي: على صاحب ذلك الاسم أي: الذي قام به معناه، واحترز به عن نحو «مررت بالبلد فإذا به صوت صوت حمار»[2] (**نحو «مررت به فإذا له صوت صوتَ حمار»**) أي: يصوت صوتَ حمار، من «صات الشيء صوتا» بمعنى صوّت تصويتا[3] فـ«صوتَ حمار» مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله «له صوت» وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو «صوت» ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في «له» (**و**) نحو «مررت به فإذا له»[4]. (**صراخ**
بضم الصاد بمعنى الصوت.

بعد جملة.

(١) قوله: [**عن نحو «مررت بزيد فإذا له ضرب صوت حمار»**] فإنّ «صوت حمار» وإن وقع فيه للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله: «له ضرب» وهذه الجملة مشتملة على اسم وهو «ضرب» لكنه ليس بمعنى المفعول المطلق.

(٢) قوله: [**عن نحو «مررت بالبلد فإذا به صوت صوت حمار»**] فإن «صوت حمار» وإن وقع فيه للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله: «به صوت» وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو «صوت» لكنها ليست مشتملة على صاحبه أي: على من قام به صوت.

(٣) قوله: [**بمعنى صوّت تصويتا**] يعني: أنّ صوتا جاء بمعنى التصويت، وأنه استعمل استعمال المصدر كالعطاء بمعنى الإعطاء، وأنّ عامله «يصوّت» من التصويت.

(٤) قوله: [**نحو «مررت به فإذا له**] إشارة إلى أنّ قوله: «صراخ صراخ الثَكْلَى» عطف على المثال السابق، وإنما أتى بمثالين تنبيها على أنّ وضع غير المصدر مقامه في هذا القسم كثير، ثم اعلم أنه يجوز الرفع على البدليّة أو الوصفيّة في جميع ما استوفى الشروط فهل هو مرجوح أو مساويان قولان.

صراخَ الثكْلَى») أي: يصرخ صراخ الثكْلَى، وهي امرأة مات ولدها (ومنها) أي: من تلك المواضع (ما وقع) أي: موضع مفعول مطلق وقع (مضمون جملة لا محتمل لها) أي: لهذه الجملة[1] (غيره) أي: غير المفعول المطلق (نحو «له عليّ ألف درهم اعترافا») أي: اعترفت اعترافا، فـ«اعترافا» مصدر وقع مضمون جملة وهي «له عليّ ألف درهم» لأن مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواه (ويسمّى) هذا النوع من المفعول المطلق (تأكيدا لنفسه) أي: لنفس المفعول المطلق لأنه إنما يؤكّد نفسَه وذاتَه[2] لا أمرا يغايره ولو بالاعتبار (ومنها ما وقع مضمون جملة لها) أي: لهذه الجملة (محتمل غيره) أي: غير المفعول المطلق (نحو «زيد قائم حقًّا») أي: حَقَّ حَقًّا مِن «حَقَّ يَحِقُّ» إذا ثبت ووجب، فـ«حَقًّا» مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله «زيد قائم» ولها محتمل غيره لأنها تحتمل الصدق والكذب والحقّ والباطل (ويسمّى) هذا النوع من المفعول المطلق (تأكيداً لغيره) ....

---

(١) قوله: [أي: لهذه الجملة] إشارة إلى مرجع الضمير، والمحتمل مصدر ميميّ أي: لا احتمال لها غير ذلك المضمون من المصادر بل هي نص فيه كالمصدر المذكور.

(٢) قوله: [لأنه إنما يؤكّد نفسَه وذاتَه] كما يؤكّد «ضربا» في «ضربت ضربا» نفسَه إلاّ أن المؤكَّد ههنا مضمون المفرد أعني: الفعل من غير اعتبار إسناده إلى الفاعل، وفي مسئلتنا يؤكّد مضمونَ الجملة الاسمية بكمالها لا مضمونَ أحد جزئيها. قوله: «ولو بالاعتبار» أي: ولو كانت المغايرة باعتبار المنصوصيّة والمحتمليّة لا بحسَب الحقيقة، بخلاف المفعول المطلق الآتي فإنه يؤكّد أمرا مغايرا له بالاعتبار.

لأنه من حيث هو منصوص[1] عليه بلفظ المصدر يؤكِّد نفسَه من حيث هو محتمل الجملة، فالمؤكَّد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكِّد اسم فاعل من حيث إنه منصوص عليه بالمصدر، ويحتمل أن يكون المراد أنه تأكيد لأجل غيره ليندفع[2]، وعلى هذا ينبغي أن يكون المراد بالتأكيد لنفسه أنه تأكيد لأجل نفسه ليتكرّر ويتقرّر حتّى يحسن التقابل (**ومنها ما وقع مثنّى**) أي: على صيغة التثنية[3] وإن لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير، ولا بدّ في تتميم هذه القاعدة من قيد الإضافة أي: مثنّى مضافا إلى الفاعل أو المفعول لئلاّ يرد مثل قوله تعالى[4] ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك:٤] أي: رجعاً مكرّراً كثيراً.

(مبتدأ. خبر. المفعول المطلق.)

---

(١) قوله: [**لأنه من حيث هو منصوص الخ**] غرضه إثبات المغايرة بين المؤكِّد والمؤكَّد حتى يصحّ تسمية هذا النوع تأكيدا لغيره، وحاصله أنّ المغايرة بينهما بالاعتبار وهو أن «حقا» مؤكَّد باعتبار أنه أحد محتملات الجملة، وهو مؤكِّد باعتبار أنه منصوص عليه بلفظ المصدر.

(٢) قوله: [**أنه تأكيد لأجل غيره ليندفع**] أي: قوله: «حقّا» تأكيد لأجل أن يندفع غيرُه وهو الباطل، على أن يكون اللام في «تأكيدا لغيره» للأجل، وفيه أنّ اللام في «تأكيدا لنفسه» للصلة لا للأجل فيفوت حسن التقابل بينهما، اللهم إلاّ أن يُصرَف عن الظاهر ويقال: إنّ اللام فيه أيضا للأجل فلا يفوت حسن التقابل، وإليه أشار الشارح بقوله: «وعلى هذا ينبغي الخ».

(٣) قوله: [**أي: على صيغة التثنية الخ**] إشارة إلى أنه ليس المراد بالمثنّى ما كان مثنّى لفظا ومعنى بل ما كان مثنّى صورة فقط بأن يكون المراد به التكثير والتكرير مجازا فلا ينتقض بمثل «ضربت ضربين» فإنه مثنّى لفظا ومعنى، لكن يرد بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك:٤] فإنه مثنّى أريد به التكثير والتكرير، فلذا قال الشارح «ولا بدّ في تتميم الخ».

(٤) قوله: [**لئلاّ يرد مثل قوله تعالى الخ**] فإنه لا يجب فيه حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق.

وفي جعل المثالين[1] من تتمّة التعريف لإفادة هذا القيد تكلّف (مثل «لبيك») أصله «أُلِبُّ لك إلبابين» أي: أقيم لخدمتك[2] وامتثال أمرك ولا أبرح عن مكاني إقامة كثيرة متتالية، فحذف الفعل[3] وأقيم المصدر مقامه وردّ إلى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجرّ من المفعول وأضيف المصدر إليه، ويجوز أن يكون من «لبّ بالمكان» بمعنى «أَلَبَّ» فلا يكون محذوفَ الزوائد (و) على هذا القياس («سَعدَيك») أي: أُسعِدك إسعادا بعد إسعاد[4] بمعنى أُعِينُك، إلاّ أن «أسعد» يتعدّى بنفسه بخلاف «ألبّ» فإنه يتعدّى باللام (المفعول به هو ما وقع) أي: هو اسم ما وقع (عليه فعل الفاعل) ولم يذكر «اسم» اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق، والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلّقه به بلا واسطة[5] حرف الجرّ؛ فإنهم يقولون في «ضربت زيداً» إن الضرب واقع على زيد، ولا يقولون في

(أي لا أزول. — أي متتابعة. — وهو إلبابين. — المصدر. — أي لبيك. — أي بالمفعول به.)

---

(١) قوله: [وفي جعل المثالين الخ] بأن يقال: إنّ المصـ اكتفى في قيد الإضافة بالمثالين فإنّ المثنّى فيهما مضاف إلى المفعول.

(٢) قوله: [أي: أقيم لخدمتك الخ] إشارة إلى أنّ المثنّى ههنا للتكرير والتكثير.

(٣) قوله: [فحذف الفعل الخ] وكلّ ذلك من حذفِ الفعل للإقامة وحذفِ الزوائد للردّ وحذفِ حرف الجر للإضافة لأجل أن يفرغ المجيب بالسرعة من التلبية لاستماع المأمور به حتّى يمتثله.

(٤) قوله: [أي: أسعِدك إسعادا بعد إسعاد] إشارة إلى أنّ المثنّى ههنا للتكرير والتكثير. قوله: «إلاّ أنّ أسعد الخ» أي: فلا يكون فيه حذف حرف الجرّ، وهذا استثناء من قوله: «وعلى هذا القياس سعديك».

(٥) قوله: [تعلّقه به بلا واسطة] أي: تعلّق الفعل بنفسه بشيء يتوقّف تعقّل الفعل عليه، وليس المراد بالوقوع السقوط الحسّيّ فلا يرد نحو أفعال القلوب بأنه لا وقوع لها على شيء.

«مررت بزيدٍ»[1] إنّ المرور واقع عليهٍ بل متلبّس بهٍ، فخرج به المفاعيلُ أي بقوله وقع.
الثلاثة الباقية فإنه لا يقال في واحد منها إنّ الفعل واقع عليه بل فيه أو له أو معه، والمفعولُ المطلق[2] بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعِل، فإنّ أي المفعول به.
المفعول المطلق عين فعلهٍ، والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر[3] إسناده إلى ما هو فاعل حقيقة أو حكماً، فخرج به مثل «زيد» في «ضُرب زيد» على أي بقوله فعل الفاعل.
صيغة المجهول فإنه لم يعتبر إسناده إلى فاعله، ولا يشكل بمثل «أُعطِيَ زيد درهما» فإنه يصدق على «درهماً» أنه وقع عليه فعل الفاعِل الحكمي المعتبر إسناد الفعل إليهٍ فإنّ مفعول ما لم يسمّ فاعله في حكم الفاعل، وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل[4]، فلا يرد أنه لو قال «ما وقع عليه

---

(١) قوله: [ولا يقولون في «مررت بزيد» الخ] لا يقال: كيف يصحّ إخراجه عن التعريف مع أنه مفعول به، لأنه ليس مفعولا به مطلقا بل هو مفعول به بواسطة حرف الجرّ وكلامنا في المطلق، والمفعول به مطلقا في اصطلاحهم هو المفعول به بلا واسطة خلافا لصاحب اللباب فإنه عمّم تعريف المفعول به وجعله قسمين: ما وقع عليه الفعل بلا واسطة حرف الجرّ وما وقع عليه الفعل بواسطته.

(٢) قوله: [والمفعولُ المطلق] عطف على «المفاعيل» أي: وخرج المفعول المطلق بالمغايرة المفهومة من العبارة فإنّ الواقع والموقوع عليه يجب أن يكونا مغائرين والمفعول المطلق ليس مغائرا لفعله بل هو عينه، وفيه أنّ المفعول المطلق عبارة عن الأثر والفعل عن التأثير، إلاّ أنهم لم يفرّقوا بين الأثر والتأثير وجعلوه بمعناه.

(٣) قوله: [والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر الخ] غرضه إظهار فائدة ذكر الفاعل في قول الماتن: «ما وقع عليه فعل الفاعل»، والحاصل أنّ الفاعل أعمّ من أن يكون حقيقة كما في «ضرب خالد بكرا» أو حكما كما في «أعطي زيد درهما» فخرج «زيد» في «ضُرِب زيد» عن التعريف لأنه لم يقع عليه فعل اعتبر إسناده إلى الفاعل الحقيقي أو الحكمي؛ لأنّ «زيد» نفسه فاعل حكميّ.

(٤) قوله: [ظهر فائدة ذكر الفاعل] وهي التعميم في الفاعل الحقيقيّ والحكميّ. قوله: «فلا يرد الخ» ⇦

الفعل» لكان أخصر (نحو «ضربت زيدا») فإنّ «زيدا» وقع عليه بلا واسطة حرف جرّ فعلٌ اعتُبِر إسناده إلى الفاعل الذي هو ضمير المتكلّم (وقد يتقدّم) المفعول به (على الفعل) العامل فيه لقوّة الفعل في العمل[1] فيعمل فيه متقدّما ومتأخّرا، إمّا جوازا مثل «اللّٰه أعبد» و«وجهَ الحبيب أتمنّى»، وإمّا وجوبا فيما تضمّن معنى الاستفهام[2] أو الشرط نحو «من رأيت» و«من تكرم يكرمك» هذا إذا لم يكن[3] مانع من التقديم كوقوعه في حيّز «أنْ»[4] نحو «مِن البِرّ أن تَكُفّ لسائلك» (وقد يُحذف الفعل) العامل في المفعول به (لقيام قرينة) مقاليّة أو حاليّة (جوازا نحو «زيدا» لمن قال «من أضرب») أي: اضرب زيدا، فحذف الفعل للقرينة المقاليّة التي هي السؤال، ونحو «مكّةَ» للمتوجّه إليها أي: تريد مكّةَ، فحذف الفعل للقرينة الحاليّة (ووجوبا في أربعة مواضع) ....

أي في المفعول به.

بحذف همزة الاستفهام.

والمورد هو الفاضل الهنديّ.

(١) قوله: [لقوّة الفعل في العمل الخ] تعليل لجواز تقدّم المفعول به على الفعل العامل فيه. قوله: «إمّا جوازا وإمّا وجوبا» تفصيل للتقدّم.

(٢) قوله: [فيما تضمّن معنى الاستفهام الخ] وكذا فيما إذا كان المفعول به معمولا لما يلي الفاءَ التي في جواب «أمّا» نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى:٩]، وذلك لئلاّ يلزم اتصال «أمّا» مع الفاء الجزائيّة.

(٣) قوله: [هذا إذا لم يكن الخ] أي: تقديم المفعول به على العامل جوازا أو وجوبا واقع إذا لم يكن الخ.

(٤) قوله: [كوقوعه في حيز «أنْ»] أي: كوقوع المفعول به في حيّز «أنْ» بأن يكون المفعول بعد الفعل المصدّر بـ«أنْ»؛ وذلك لأنّ ما في حيّز «أنْ» لا يتقدّم عليها، وكوقوع فعله مؤكّدا بالنون نحو «لأكرمنّ زيدا»؛ وذلك لأنّ تقديم المفعول فيه يدلّ على كون الفعل غير مهمّ وتأكيد الفعل يُشعر بكونه مُهِمّا فيتنافيان في الظاهر.

تخصيصها بالذكر ليس للحصر[1] لوجوب الحذف في باب الإغراء[2] والمنصوب على المدح أو الذمّ أو الترحّم بل لكثرة مباحثها بالنسبة إلى هذه الأبواب (**الأوّل**) من تلك المواضع الأربعة (**سماعيّ**) مقصور على السماع لا يتجاوز عن أمثلة محدودة مسموعة بأن يقاس عليها أمثلة أخرى (**نحو «امرأً ونفسَه»**) أي: اترك امرأ ونفسه (**و﴿إِنتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾**) [النساء:١٧١] أي: انتهوا عن التثليث[3] واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد (**و«أهلا» و«سهلا»**) أي: أتيت أهلا أي: مكانا مأهولا[4] معمورا لا خرابا، أو أهلا لا أجانب، ووطيت سهلا من البلاد لا حزنا (**و**) الموضع (**الثاني**) من تلك المواضع الأربعة (**المنادى وهو المطلوب إقبالُه**) أي: توجّهه إليك بوجهه أو بقلبه[5] كما إذا ناديت مُقبِلا عليك

تصوير للتجاوز المنفيّ. أي معيّنة. أي مأنوسا. أي ذا قرابة. جمع أجنبي. عطف على قوله «أي أتيت أهلا».

---

(١) قوله: [تخصيصها بالذكر ليس للحصر] ذكر الجمهور أنّ ذكر العدد لا يقتضي الحصر.

(٢) قوله: [لوجوب الحذف في باب الإغراء الخ] نحو «أخاك أخاك» أي: الزمه، ونحو «الحمد لله الحميدَ» و«أتاني زيد الفاسقَ» و«مررت بزيد المسكينَ»؛ فإنّ هذه المنصوبات تُنصب بفعل مضمر لا يظهر أصلا وهو «أعني» أو «أخصّ» أو «أمدح» أو «أذمّ» أو «أترحّم» على حسَب المواضع، وكلّها بمعنى الإنشاء لا الإخبار.

(٣) قوله: [أي: انتهوا عن التثليث الخ] والآية الكريمة بتمامها في سورة النساء: ﴿فَامِنُوْا بِاللّٰهِ وَرُسُلِهٖ وَلَا تَقُوْلُوْا ثَلٰثَةٌ اِنْتَهُوْا خَيْرًا لَّكُمْ اِنَّمَا اللّٰهُ اِلٰهٌ وّٰحِدٌ﴾ [النساء:١٧١] والخطاب للنصارى.

(٤) قوله: [أي: مكانا مأهولا الخ] إشارة إلى أنه يجوز أن يكون «أهلا» بمعنى المأهول صفة للمكان، ويجوز أن يكون المراد به أهل الشخص في مقابلة الأجانب، والسهل نقيض الجبَل والحَزْن ما غلظ من الأرض.

(٥) قوله: [أي: توجّهه إليك بوجهه أو بقلبه] الأوّل إذا كان النداء للمدبر عن المنادِي والثاني للمقبِل عليه ⇦

بوجهه حقيقة مثل «يا زيد» أو حكما[1] مثل «يا سماء» و«يا جبال» و«يا أرض» فإنها نزّلت أوّلا منزلة من له صلاحيّة النداء ثم أُدخل عليها حرف النداء وقُصد نداؤها فهي في حكم من يطلب إقباله، بخلاف المندوب[2] لأنه المتفجع عليه أدخل عليه حرف النداء لمجرّد التفجّع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد نداؤه، فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى، ولهذا أفرد المصنف أحكامه بالذكر فيما بعد، وفيه تحكّم[3] فإنّ المندوب أيضاً كما قال بعضهم منادى مطلوب إقباله حكما على وجه التفجّع فإذا قلت «يا محمّداه» فكأنك تُنادِيه وتقول له[4]: «تَعالَ فأنا مشتاق إليك»، فالأولى

أي المتحزن. أي بقيد المطلوب إقباله. أي لخروجه عن تعريفه.

وكلمة «أو» لمنع الخلو، وفيه أنه يخرج نحو «يا الله»، والجواب أنّ المراد بكونه مطلوبَ الإقبال كونه مسئول الإجابة، والمراد بكون المنادى مجيبا عطاء المدعوّ له إن كان طلبا والتصديقُ به إن كان خبرا، وقيل إنّ ندائه تعالى مجاز لتشبيهه تعالى بمن له صلوح النداء، وقيل إنه تعالى غير صالح للنداء، وهو بعيد فإنه هو المدعوّ في كلّ الأحوال والمجيب بدعوة المضطرّين في جميع الأهوال، قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة:١٨٦].

(١) قوله: [حقيقة مثل «يا زيد» أو حكما] أي: تنزيلا، وهذا تعميم للتوجّه بالوجه أو بالقلب وفائدته إدخال مثل «يا الله» و﴿يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي...الخ﴾ [هود:٤٤] و﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ [سبا:١٠] في المنادى.

(٢) قوله: [بخلاف المندوب] نحو «وازيداه» و«واظهراه» فإنه خارج عن المنادى عند المصـ لأنه المتحزّن عليه أو المتحزّن منه المجرّد عن طلب الإقبال ولو تنزيلا فيخرج عن الحدّ بقوله: «المطلوب إقباله».

(٣) قوله: [وفيه تحكّم] أي: في إخراج المندوب عن المنادى وإدخال مثل «يا سماء» فيه ترجيح بلا مرجّح. قوله: «كما قال بعضهم» وهو الجزوليّ.

(٤) قوله: [فكأنك تُنادِيه الخ] أي: كأنك تنادي النبيّ عليه الصلوة والسلام وتقول له: «تعالَ الخ»، وثبت بهذا أنه لا بأس أصلا بندائه عليه السلام بـ«يَا» كأن تقول: «يا رسول الله» و«يا حبيب الله» فإنه منقول عن

لئلاّ يلزم التحكّم.
إدخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصّل، وقيل الظاهر من كلام
أي المندوب.
سيبويه أيضاً أنه داخل في المنادى (بحرف نائب مناب «أدعو») من الحروف الخمسة وهي «يَا وأَيَا وهَيَا وأَيْ والهمزة»، واحترز به عن نحو
أي بقوله بحرف نائب إلخ.
«لِيُقبِل زيد»[1] (لفظا أو تقديرا) تفصيل للطلب[2] أي: طلبا لفظيّا بأن تكون آلةُ الطلب لفظيّة نحو «يا زيد» أو تقديريّا بأن تكون آلتُه مقدّرة نحو «يوسف أعرض عن هذا»، أو للنيابة أي: نيابة لفظيّة بأن يكون
أي يا يوسف.
النائب ملفوظا أو تقديريّة بأن يكون النائب مقدّرا كما في المثالين المذكورين[3]، أو للمنادى والمنادى الملفوظ مثل «يا زيد» والمقدّر مثل ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوْا﴾[4] [النمل:٢٥] أي: ألا يا قوم اسجدوا، وانتصاب

العلماء الصلحاء سلفا وخلفا فلا عبرة لما زعم شرذمة قليلة من أبناء زماننا أعاذنا الله تعالى والمسلمين من شرّهم، وإن شئت تحقيق المسئلة فعليك الرجوع إلى كتب الإمام أحمد رضا خان عليه الرحمة والرضوان.

(١) **قوله:** [**عن نحو «لِيُقبِل زيد»**] أي: عمّا طُلب إقبالُه لا بالحرف بل بفعل فإنه ليس بمنادى في الاصطلاح، ولا يخرج منه نحو «يا زيد لا تقبل» لأنه مطلوب الإقبال لسماع النهي ومنهيّ من الإقبال بعد توجّهه فاختلف الجهتان.

(٢) **قوله:** [**تفصيل للطلب الخ**] يعني: أنّ قوله: «لفظا» مفعول مطلق لقوله: «المطلوب». قوله: «بأن تكون آلة الطلب لفظيّة» تصوير للطلب اللفظيّ. قوله: «أو للنيابة» عطف على قوله: «للطلب» وكذا قوله: «أو للمنادى».

(٣) **قوله:** [**كما في المثالين المذكورين**] فإنّ الحرف النائب في المثال الأوّل ملفوظ وفي الثاني مقدّر.

(٤) **قوله:** [**﴿أَلَا يَا اسْجُدُوْا﴾**] بتخفيف «ألاَ» على أنه حرف تنبيه و«يَا» حرف نداء أي: يا قوم اسجدوا، والقرينة على حذف المنادى امتناع دخول «يا» على الفعل وهذا على قراءة الكسائيّ، وأمّا على قراءة «ألاّ يسجدوا» بتشديدِ اللام وصيغةِ المضارع فلا يكون ممّا نحن فيه.

المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدّر وأصل «يا زيد»: «أدعو زيدا» فحذف الفعل حذفا لازما[1] لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته، وعند المبرّد بحرف النداء لسدّه مسدّ الفعل، وقال أبو علي في بعض كلامه إنّ «يَا» وأخواتِها[2] أسماء أفعال، فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب أي: ممّا انتصب المفعول به بعاملٍ واجبِ الحذف، وعلى المذاهب كلّها مثل «يا زيد» جملة وليس المنادى أحد جزئي الجملة، فعند سيبويه جُزءَا الجملةِ[3] أي: الفعل والفاعل مقدّران، وعند المبرّد حرف النداء قائم مقام أحد جزئي الجملة أي: الفعل والفاعلُ مقدّر، وعند أبي علي أحد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستترِ فيه (ويُبنى) أي: المنادى، قدّم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلّتها بالنسبة إلى النصب[4] ولطلب الاختصار في بيان

---

(١) قوله: [حذفا لازما] أي: واجبا، والمقصود بكثرة استعماله أنّ الواضع علم قبل الوضع أنّ هذا الباب سيكثر في الاستعمال فوضع بالحذف لا أنه استعمل بذكر الفعل فحصل كثرة الاستعمال فحذف الفعل للاختصار.

(٢) قوله: [إنّ «يَا» وأخواتِها] وإنما لم يقل: «هذه الحروف»؛ لأنه على مذهب من يقول: إنها أسماء الأفعال لا يصدق عليها الحروف.

(٣) قوله: [جُزءَا الجملةِ] أصله: «جزآن» سقطت النون للإضافة.

(٤) قوله: [لقلّتها بالنسبة إلى النصب] لأنّ محلّ البناء والجرّ والفتح اثنان: مفرد معرفة ومستغاث، على ما ذكره المصـ حيث قال: «وينصب ما سواهما» بضمير التثنية، بخلاف محالّ النصب فإنها ثلاثة: مضاف ومشابه به ونكرة.

النصب بقوله «وينصب ما سواهما» (**على ما يرفع به**) أي: على الضمّة أو الألف أو الواو التي يرفع بها المنادى في[1] غير صورة النداء، أو الفعل مسند إلى الجارّ والمجرور أعني «به» ولا ضمير فيه، وإرجاع الضمير[2] إلى الاسم غير ملائم لسوق الكلام (**إن كان**) أي: المنادى (**مفردا**) أي: لا يكون مضافا ولا شبه مضاف[3] وهو كلّ اسم لا يتمّ معناه إلاّ بانضمام أمر آخر إليه[4] (**معرفة**) قبل النداء أو بعده، وإنّما بني المفرد المعرفة

وهو يرفع.

أي قبل دخول حرف النداء.

(١) **قوله: [التي يرفع بها المنادى في الخ]** الغرض من هذا الكلام دفع ما يرد على ظاهر عبارة المصـ من أنّ ضمير «يرفع» راجع إلى المنادى مع أنّ المنادى لا يكون مرفوعا في حالة النداء، فأجاب عنه بوجهين، وحاصل الأوّل: أنّ الضمير راجع إلى ذات المنادى بدون اعتبار وصف النداء معه فهو من قبيل «أرضعت هذه المرأة هذا الشابّ» فإنّ الفعل فيه مسند إلى ذات المشار إليه بدون اعتبار وصف الشباب معه، وحاصل الثاني: أنّ «يرفع» مسند إلى الجارّ والمجرور ولا ضمير فيه والتقدير: «ويبنى المنادى على ما يقع به الرفع من حركة أو حرف».

(٢) **قوله: [وإرجاع الضمير الخ]** ردّ على من أجاب بوجه ثالث وهو أنّ ضمير «يرفع» راجع إلى الاسم والتقدير: «ويبنى المنادى على ما يرفع به الاسمُ» فلا يلزم كون المنادى مرفوعا، وحاصل الردّ أن إرجاع الضمير إلى الاسم غير ملائم لسوق الكلام؛ لأنّ الكلام مسوق لبيان المنادى لا لبيان الاسم، ولأنّ ضمير «يبنى» راجع إلى المنادى فلو رجع ضمير «يرفع» إلى الاسم يلزم انتشار الضمائر.

(٣) **قوله: [أي: لا يكون مضافا ولا شبه مضاف]** إشارة إلى أنّ المفرد ههنا مقابل للمضاف لكن المراد الفرد الكامل منه بناء على أنّ المطلق ينصرف إلى الكامل والفرد الكامل من المفرد ما لا يكون مضافا ولا مشابها به.

(٤) **قوله: [لا يتمّ معناه إلاّ بانضمام أمر آخر إليه]** اعلم أنّ شبه المضاف اسم يجيء بعده أمر من تمامه، وذلك الأمر ثلاثة ضروب إمّا معمول له نحو «يا طالعا جبلا» و«يا حسنا وجهه» و«يا خيرا من زيد»، وإمّا معطوف على ذلك الاسم وكانا اسما لشيء واحد نحو «يا ثلاثة وثلاثين» لأنّ المجموع اسم لعدد معيّن كـ«أربعة» وكذا «يا زيدا وعمرا» إذا سمّي شخص بهذا المجموع، وإمّا نعت ويشترط أن يكون ذلك النعت جملة أو ظرفا نحو «يا حليما لا تعجل» و«ألا يا نخلة من ذات عرق»، وإن كان النعت مفردا جاز

لوقوعِه موقع الكافِ الاسميّةِ[1] المشابِهةِ لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفيّة وكونِه مثلَها إفرادا وتعريفا؛ وذلك لأنّ «يا زيد» بمنزلة «أدعوك» وهذه الكاف ككاف «ذلك» لفظا ومعنى، وإنما قلنا ذلك[2] لأن الاسم لا يبنى إلاّ لمشابهته الحرف أو الفعل ولا يبنى لمشابهته الاسم المبنيّ (مثل «يا زيدُ» و«يا رجلُ») مثالان لما هو مبني على الضمّة، أولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء (و«يا زيدان») مثال المبنيّ على الألف (و«يا زيدون») مثال المبنيّ على الواو (ويُخفَض) أي: ينجرّ المنادى (بلام الاستغاثة) أي: بلام تدخله وقت الاستغاثة[3] وهي لام التخصيص[4] أدخلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء

جعله مشابها للمضاف نحو «يا رجلا راكبا» صرّح بجوازه الكسائي والفرّاء وفي كلام سيبويه ما يؤيّده.

(١) قوله: [لوقوعه موقع الكاف الاسميّة الخ] يعني: أنّ بناء المنادى المفرد المعرفة لكونه مشابِها للكاف الحرفيّة باعتبار أصله وهو الكاف الاسميّة. قوله: «المشابِهةِ لفظا ومعنى» بالجرّ صفة للكاف، أمّا مشابهتها للكاف الحرفيّة لفظا فظاهر، وأمّا معنى فلأن معناهما الخطاب. قوله: «وكونِها» عطف على «وقوعِه». قوله: «وذلك» إشارة إلى الوقوع موقع الكاف.

(٢) قوله: [وإنما قلنا ذلك] يعني: إنما جعلنا بناء المفرد المعرفة لمشابهة الكاف الحرفيّة بواسطة ولم نجعله لمشابهة الكاف الاسميّة؛ لأنّ الاسم لا يبنى الخ.

(٣) قوله: [أي: بلام تدخله وقت الاستغاثة] إشارة إلى أنّ إضافة اللام إلى الاستغاثة لأدنى مناسبةٍ أنها تدخل على المنادى وقت الاستِغاثة وليست الاستِغاثة معنى اللام.

(٤) قوله: [وهي لام التخصيص] وهذه اللام معدّية لـ«أدعو» المقدّر، وإنما جاز تعدية «أدعو» باللام مع أنه متعدّ بنفسه لضعفه بسبب الإضمار فاللام لتعدية العمل كما في قولك: «ضربي لزيد حسن» و«أنا ضارب لزيد» مع أنه لا يجوز «ضربت لزيد».

(مثل «يا لَزيدٍ») وإنما فُتِحت[1] لئلاّ يلتبس بالمستغاث له إذا حذف المستغاث نحو «يا لِلمظلوم» أي: يا لَقوم، فإنه لو لم تُفتَح لام الاستغاثة لم يعلم أنّ المظلوم في هذا المثال مستغاث أو مستغاث له، ولم يعكس الأمر[2] لأنّ المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجرّ معها نحو «لَك» بخلاف المستغاث له لعدَم وقوعه موقع الضمير، فإنْ عطفتَ على المستغاث بغير «يَا» نحو «يا لَزيد ولِعمرو» كسرتَ لام المعطوف لأن الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث، وإن عطفتَ مع «يَا» فلا بدّ من فتح لام المعطوف أيضاً[3] نحو «يا لَزيد ويا لَعمرو»، وإنما أعرب المنادى[4] بعد دخول لام الاستغاثة؛ لأنّ علّة بنائه كانت مشابهته للحرف واللامُ الجارّة من خواصّ الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فأعرب على ما هو الأصل فيه، قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجّب والتهديد[5] أيضاً فلام التعجّب

---

(١) قوله: [وإنما فُتِحت] أي: لام الاستغاثة مع أنها لام الجرّ وهي مكسورة مع الظاهر؛ لئلاّ يلتبس الخ، وقد يستعمل المستغاث له بـ«مِنْ» نحو «يا لَلّه من ألم الفراق» أي: أستغيث بالله من ألم الفراق.

(٢) قوله: [ولم يعكس الأمر] بأن تكسر لام المستغاث وتفتح لام المستغاث له مع أنّ الالتباس مدفوع بهذا أيضا.

(٣) قوله: [من فتح لام المعطوف أيضاً] لأنه صار منادى مستقلاً فلا قرينة فارقة فلو لم تفتح لوقع الالتباس.

(٤) قوله: [وإنما أعرب المنادى الخ] أي: إنما جعل المنادى معربا مع أنه مفرد معرفة لأنّ علّة الخ.

(٥) قوله: [بلامي التعجّب والتهديد] وهاتان اللامان تكونان مفتوحتين وقد تكسران. قوله: «يا لَلماءِ» يقال في مقام التعجّب عن كثرة الماء وعند المرور على ماء لا يظنّ وجوده في ذلك المكان، ومعنى «يا

⇦

نحو «يا لَلماءِ» و«يا لَلدواهي» ولام التهديد نحو «يا لَزيدٍ لأقتلنّك» فلِمَ
جمع داهية وهي المصيبة العظيمة.
أهمل المصنف ذكرهما[1] وكيف يصدق قوله فيما بعد: «ويُنصَب ما سواهما» كلّيّا، وأجيب بأنّ كُلاّ[2] من هاتين اللامين لام الاستغاثة كأنّ
أي لام التعجب ولام التهديد.
المهدِّد اسم فاعل يستغيث بالمهدَّد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من ألم خصومته، وكأنّ المتعجِّب يستغيث بالمتعجَّب منه ليحضر فيقضي منه العَجَب ويتخلّص منه، وأجيب عن لام التعجّب بوجه آخر ذكره المصنف في "الإيضاح" وهو أنّ المنادى في قولهم «يا لَلماء» و«يا لَلدواهي» ليس الماءَ ولا الدواهيَ وإنما المراد «يا قوم أو يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي»، ولا يخفى عليك أنّ القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر، وأمّا على تقدير فتحها فمشكل[3] لانتفاء ما

لَلدواهي»: تعال أيها الجنس فقد جاء وقتك ليرى عظمتك تعجّبا من كثرة الدواهي أي: المصائب.

(١) قوله: [فلِمَ أهمل المصنف ذكرهما] أي: لمّا قال المصـ: «ويخفض بلام الاستغاثة» خرج عنه لاما التعجّب والتهديد فلم يصحّ قوله فيما بعد: «وينصب ما سواهما»، فلو قال: «ويخفض بلام الاستغاثة والتعجّب والتهديد» لتمّ الكلام واندفع الملام.

(٢) قوله: [وأجيب بأنّ كُلاّ الخ] حاصل ما أجيب أنّ لامي التعجّب والتهديد من فروع لام الاستغاثة وداخلان فيها فلا حاجة إلى ذكرهما على حدة لتتميم الكلام وتصحيح قوله: «وينصب ما سواهما»، والغرض من قوله: «كأنّ المهدِّد الخ» و«كأنّ المتعجّب الخ» توجيه دخول هاتين اللامين في لام الاستغاثة.

(٣) قوله: [وأمّا على تقدير فتحها فمشكل] لأنّ الذي يقتضي الفتح هو وقوعه موقع الكاف وإذا لم يكن المنادى هو الماءَ بل كان محذوفا فالمحذوف هو الواقع موقعها فلا وجه لفتح اللام إلاّ أن يقال: إنه واقع موقعها صورةً. قوله: «كما هو ظاهر ممّا سبق» أي: من أنّ المنادى واقع موقع الكاف التي يفتح معها ⇦

يقتضي فتحها حينئذ كما هو ظاهر ممّا سبق (**ويُفتَح**) أي: يُبنَى المنادى على الفتح (**لإلحاق ألفها**) أي: ألفِ الاستغاثة بآخره لاقتضاء الألف فتحَ ما قبلها (**ولا لام فيه**) حينئذ لأنّ اللامَ يقتضي الجرّ والألفَ الفتحَ يقتضي. فبَين أثريهما تنافٍ[1] أي أثر اللام وأثر الألف. فلا يَحسُن الجمع بينهما (**مثل «يا زيداه»**) بإلحاق الهاء به للوقف (**ويُنصَب ما سواهما**) أي: وينصب بالمفعوليّة ما سوى المنادى المفرد المعرفة[2] والمنادى المستغاث مع اللام أو الألف لفظا أو تقديرا إن كان المنادى. معربا قبل دخول حرف النداء؛ لأنّ علّة النصب وهي المفعوليّة متحقّقة فيه[3] وما نافية. غيّره مُغيِّر أي المنادى. عن حاله، وما سوى المفرد المعرفة[4] إمّا ما لا يكون مفردا بأن يكون مضافا أو شبه مضاف وإمّا ما يكون مفردا

اللام بخلاف المستغاث له.

(١) قوله: [**فبَين أثريهما تنافٍ**] أي: من جهة الحركة ومن جهة الإعراب والبناء.

(٢) قوله: [**ما سوى المنادى المفرد الخ**] إشارة إلى أنّ مرجع الضمير المثنّى هو المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث، والمستغاث أعمّ من أن يكون مع اللام أو مع الألف. قوله: «لفظا أو تقديرا» قيد لقوله: «يُنصَب» فالنصب اللفظيّ نحو «يا خير الناس» والتقديريّ نحو «يا فتى القوم» و«يا أبا القاسم». قوله: «إن كان معربا الخ» احتراز عمّا كان مبنيّا قبل دخوله فإنه يبقى على حاله نحو «يَا تأبطَ شرّا».

(٣) قوله: [**متحقّقة فيه**] أي: في ما سواهما. قوله: «وما غيّره مغيِّر عن حاله» أي: بخلاف المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع الألف والمنادى المستغاث مع اللام فإنه غيّرها المشابهة والألف واللام عن حالها فجعل الأوّل والثاني مبنيّين والثالث مجرورا.

(٤) قوله: [**وما سوى المفرد المعرفة الخ**] غرضه من هذا الكلام بيان أقسام «ما سواهما» والحاصل أنها أربعة والقسم الرابع متروك في المتن.

ولكن لا يكون معرفة، وإمّا ما لا يكون مفردا ولا معرفة، فالقسم الأوّل وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا (**مثل «يا عبد الله» و**) القسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف (**مثل «يا طالعا جبلا» و**) القسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة (**مثل «يا رجلا»**) مقولا (**لغير معيّن**) أي: لرجل غير معيّن، وهذا توقيت لنصب «رجلا»[1] لا تقييد له لأنه منصوبا لا يحتمل المعيّن، والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل «يا حسنا وجهه ظريفا»[2]، ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا؛ إذ حيث اتضح انتفاء كلّ من القيدين بمثال سهل تصوّر انتفائهما معا فلا حاجة إلى إيراد مثال له على انفراده مع أنّ المثال الثاني يحتمله فيمكن أن يراد بقوله «يا طالعا جبلا» غير معيّن وهذه العبارة[3] أعمّ من أن يراد بها معيّن أو غير معيّن فأمثلة الأقسام بأسرها مذكورة، وهذه الأمثلة كلّها[4] مثال لما سوى المستغاث أيضاً فلا حاجة إلى إيراد مثال له على

أي قوله لغير معين. — ٢ — ٣ أي الإفراد والتعريف. — أي القسم الرابع. — أي بجميعها. — أي لما سوى المستغاث.

---

(١) قوله: [**وهذا توقيت لنصب «رجلا» الخ**] أي: يقال: «يا رجلا» بالنصب وقت كون «رجل» لغير معين لا حال كون «رجلا» لغير معيّن، فإنه يتبادر منه أنه يكون «رجلا» مع النصب لمعيّن في بعض الأوقات وليس كذلك.

(٢) قوله: [**مثل «يا حسنا وجهه ظريفا»**] إنما أتى بالوصف ليكون نصّا على كون «حسنا» مرادا به النكرة.

(٣) قوله: [**وهذه العبارة**] أي: قوله: «يا طالعا جبلا» أعمّ من أن يراد به معيّن أو لا فإنْ أريد به معيّن فهو مثال لشبه المضاف وإن قصد به غير معيّن فهو مثال للقسم الرابع.

(٤) قوله: [**وهذه الأمثلة كلّها الخ**] جواب سؤال تقديره أنه أورد أمثلة لما سوى المفرد المعرفة فلِمَ لم يورد مثالا لما سوى المستغاث مع أنّ الممثّل له هو ما سواهما، والجواب ظاهر.

حدة (**وتوابعُ المنادى المبنيّ**) على ما يرفع به[1] (**المفردةُ**) حقيقة أو حكما، إنما قيّد المنادى بكونه مبنيا لأن توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط، وقيّدنا المبنيّ بكونه على ما يرفع به لأنّ توابع المستغاث بالألف لا يجوز فيها الرفع نحو «يا زيدا وعمرا» لا «وعمرو»؛ لأن المتبوع مبنيّ على الفتح، وقيّد التوابع بكونها مفردة لأنها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالإضافة المعنويّة[2] وحينئذ لا يجوز فيها إلاّ النصب، وإنما جعلنا المفردة أعمّ من أن تكون مفردة حقيقة بأن لا تكون مضافة معنويّة ولا لفظيّة ولا شبه مضاف، أو حكما بأن تكون مضافة لفظيّة أو مشبّهة بالمضاف فإنهما لما انتفت[3] فيهما الإضافة المعنويّة كانتا في حكم المفرد ليدخل فيها المضافة بالإضافة اللفظيّة والمشبّهة بالمضاف ....

(١) قوله: [**على ما يرفع به**] إشارة إلى أنّ اللام للعهد، وغرض الشارح من هذا التقييد إخراج المستغاث المفتوح فإنّ توابعه لا يجوز فيها الرفع كما سيجيء. قوله: «حقيقة أو حكما» سيصرّح بفائدة هذا التعميم، والمراد بالمفرد حقيقةً ما لم يكن مضافا معنويّا ولا لفظيّا ولا شبه مضاف وبالمفرد حكما ما كان مضافا لفظيّا أو شبه مضاف. قوله: «إنما قيّد المنادى الخ» غرضه بيان فوائد القيود في كلام الماتن وكلامه.

(٢) قوله: [**كانت مضافة بالإضافة المعنويّة**] نحو «يا زيد ذا الخيل». قوله: «وحينئذ لا يجوز فيها إلاّ النصب»؛ لأن المنادى إذا كان مضافا لم يجز فيه إلاّ النصب فتابعه أولى بالنصب إذا كان مضافا.

(٣) قوله: [**فإنهما لما انتفت الخ**] هذه جملة معترضة بين المعلول والعلّة لبيان تناول المفرد حكما للمضاف بالإضافة اللفظيّة ولشبه المضاف، أمّا تناوله للثاني فظاهر لعدم الإضافة أصلا، وأمّا تناوله للأوّل فلأنه في حكم الانفصال فترجع إلى المفرد وهذا معنى قوله: «كانتا في حكم المفرد».

لأنهما كالتوابع المفردة[1] في جواز الرفع والنصب نحو «يا زيدُ الحسنُ الوجهِ والحسنَ الوجهِ» و«يا زيدُ الحسنُ وجهُه والحسنَ وجهُه»، ولمّا لم يَجرِ الحكم الآتي[2] في التوابع كلّها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جارٍ فيه مطلقا بل لا بدّ في بعضها من قيد فصل التوابع[3] الجاري هذا الحكمُ فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج إليه فقال (من التأكيد) أي: المعنويّ[4]؛ لأن التأكيد اللفظيّ حكمه في الأغلب حكم الأوّل أي حكم المؤكَّد. **إعرابا وبناءً نحو «يا زيدُ زيدُ»، وقد يجوز إعرابه رفعا ونصبا وكأنّ المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيّد التأكيد بالمعنويّ (والصفةِ) مطلقا[5] (وعطفِ البيان) كذلك (والمعطوفِ بحرف الممتنع دخولُ «يَا» عليه) يعني: المعرّف باللام، بخلاف البدل[6] والمعطوف الغير الممتنع دخولُ**

---

(١) قوله: [لأنهما كالتوابع المفردة] حقيقة، وهذا تعليل لإدخال المضافِ لفظيّا وشبهِ المضاف في المفرد.

(٢) قوله: [الحكم الآتي] وهو جواز الرفع حملا على اللفظ وجواز النصب حملا على المحلّ. قوله: «بل في بعضها» وهو التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف. قوله: «بل لا بدّ في بعضها» وهو المعطوف فإنه مقيّد بقوله: «الممتنع دخول يَا عليه».

(٣) قوله: [فصل التوابع الخ] جواب «لمّا». قوله: «وصرّح الخ» عطف عليه.

(٤) قوله: [أي: المعنويّ الخ] إشارة إلى أنّ المراد التأكيد المعنويّ، وإنما أطلقه المصـ اعتمادا على اشتهار أمر التأكيد اللفظيّ من أنّ حكمه في رأي أغلب النحاة حكم الأوّل إعرابا وبناء.

(٥) قوله: [مطلقا] أي: سواء امتنع دخول «يَا» عليه أو لا نحو «يا زيد العالم» و«يا رجل عالم» وهذا من قبيل نداء الموصوف لا من قبيل توصيف المنادى فافهم. قوله: «كذلك» أي: مطلقا.

(٦) قوله: [بخلاف البدل الخ] إشارة إلى أنه بقي من التوابع البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول «يَا» ⇦

«يَا» عليه فإنّ حكمهما غير حكمها كما سيجيء (تُرفَع) حملا (على لفظه) الظاهر أو المقدّر[1] لأنّ بناء المنادى عرضيّ فيشبه المعرب فيجوز أن يكون تابعه تابعا للفظه (وتُنصَب) حملا (على محلّه) لأنّ حقّ تابع المنادى المبنيّ أن يكون تابعا لمحلّه وهو هاهنا منصوب المحلّ بالمفعوليّة نحو «يا تميمُ أجمعون وأجمعين» في التأكيد (و«يا زيدُ العاقلُ والعاقلَ») في الصفة، واقتصر على مثالها[2] لأنها أكثر وأشهر، و«يا غلامُ بشرٌ وبشراً» في عطف البيان، و«يا زيدُ والحارثُ والحارثَ» في المعطوف بحرف الممتنع دخولُ «يا» عليه (والخليل) بن أحمد وهو أستاذ سيبويه (في المعطوف) بحرف الممتنع دخولُ «يا» عليه[3] (يختار الرفع) مع تجويزه النصبَ[4] ....

عليه؛ لأنّ حكم هذين التابعين ليس كحكم التوابع المذكورة كما سيجيء.

(١) قوله: [الظاهر أو المقدّر] الظاهر ظاهر نحو «يا زيدُ الكريمُ»، وأمّا المقدّر فبمعنى المفروض لا بالمعنى المشهور فيشمل التقديريّ والمحليّ نحو «يا فتى العزيزُ» و«يا هذا الظريفُ». قوله: «لأنّ بناء المنادى عرضيّ الخ» يعني: إنما جاز الرفع حملا على اللفظ في المنادى لأنّ بنائه عرضيّ بسبب حرف النداء، وإلاّ فتابع المبنيّ إنما يكون تابعا لمحلّه ولذا لا يقال: «جاء هؤلاءِ القومِ» بجرّ القوم حملا على لفظ «هؤلاء» بل يجب الرفع حملا على محلّه.

(٢) قوله: [واقتصر على مثالها الخ] جواب سؤال مقدّر، تقدير السؤال وتقرير الجواب كلاهما ظاهران.

(٣) قوله: [بحرف الممتنع دخولُ «يا» عليه] إشارة إلى أنّ اللام في «المعطوف» للعهد الخارجيّ.

(٤) قوله: [مع تجويزه النصبَ] كما يشعر به قول المصـ: «يختار» فإنّ المراد بالاختيار الحكمُ بالأولوية، ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَ﴾ [سبا:١٠] برفع الطير ونصبه عطفا على لفظ الجبال ومحلّه.

لأن المعطوف بحرف[1] في الحقيقة منادى مستقل فينبغي أن يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمّة أو ما يقوم مقامها، ولكن لمّا لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة إعرابا فصارت رفعا (وأبو عمرو) بن العلاء النحوي القاري المقدّم على الخليل يختار فيه (النصب) مع تجويزه الرفعَ فإنه لمّا امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعيّة وتابع المبنيّ تابع لمحلّه ومحلّه النصب (وأبو العبّاس) المبرّد (إن كان) المعطوف المذكور (كـ«الحسن») أي: كاسم «الحسن» في جواز نزع اللام عنه[2] (فكالخليل) أي: فأبو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لإمكان جعله منادى مستقلاّ بنزع اللام عنه (وإلاّ) أي: وإن لم يكن المعطوف

---

(١) قوله: [لأن المعطوف بحرف الخ] نظر أبو عمرو إلى عدم استقلاله باعتبار اللفظ فاختار النصب ونظر الخليل إلى استقلاله باعتبار المعنى فاختار الرفع.

(٢) قوله: [في جواز نزع اللام عنه] علَما كان أو غير علم فيدخل مثل «الرجل» فيما يشبه «الحسن» ويخرج عنه مثل «الصعق»، ثم اعلم أنّ العلم إن لم يكن موضوعا مع اللام وكان في الأصل صفة أو مصدرا صحّ دخول اللام عليه نحو «الحسن» و«الفضل»، لكنه غير مطرد؛ إذ لا يصحّ أن يقال في «محمّد» و«عليّ»: «المحمّد» و«العليّ»، وكذا يصحّ دخول اللام في علَم كان في الأصل اسما له معنى جنسي يقصد به مدح أو ذم كـ«الأسد» و«الكلب»، ولا خفاء في جواز نزع اللام عن ذلك العلَم، وإن كان العلَم موضوعا مع اللام لم يجز نزعها عنه لأنها كبعض حروف الكلمة كـ«الكتاب» و«البيت» و«النجم» إذا صارت هذه الأسماء بكثرة الاستعمال لشيء علما له، وكـ«الثريا» و«الدبران» و«العيوق» أسماء لكواكب مختصّة، وكأعلام الأسبوع من «الثلاثاء» و«الأربعاء».

المذكور كاسم «الحسن» في جواز نزع اللام عنه مثل «النجم» و«الصعق» (فكأبي عمرو) أي: فأبو العبّاس مثل أبي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلاّ (والمضافةُ) عطف على المفردة أي: وتوابعُ المنادى المبنيّ على ما يرفع به المضافةُ بالإضافة الحقيقيّة (تُنصَب) لأنها إذا وقعت منادى تنصب فنصبها إذا وقعت توابع أولى؛ لأن حرف النداء لا يباشرها مثل «يا تيمُ كلّهم»[1] في التأكيد و«يا زيدُ ذَا المال» في الصفة «ويا رجلُ أبا عبد الله» في عطف البيان، ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنعُ دخولُ «يَا» عليه مضافا؛ لأنّ اللام يمتنع دخولها على المضاف بالإضافة الحقيقيّة (والبدلُ والمعطوفُ غيرُ ما ذُكر) أي: غيرُ المعطوف[2] الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول «يَا» عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول «يَا» عليه (حكمه) أي: حكم كلّ واحد منهما[3] (حكم المنادى) (المستقلّ) الذي باشره حرف النداء؛ وذلك لأنّ البدل هو المقصود بالذكر والأوّل كالتوطئة لذكره، ....

أي المعطوف المذكور.

أي كون حكمهما كحكم المنادى المستقل.

أي المبدل منه.

---

(١) قوله: [«يا تيمُ كلّهم»] ضمير الغائب بالنظر إلى أنّ تيماً في نفسه غائب، وجوز الرضي «كلّكم» نظرا إلى الخطاب العارض.

(٢) قوله: [أي: غيرُ المعطوف الخ] إشارة إلى أنّ «غير» صفة لـ«المعطوف»، وإنما صحّ وقوعه صفة له لأن «غير» ههنا أضيف إلى ضدّه فاكتسب التعريف كما في «عليك بالحركة غير السكون»، أو لأن اللام في «المعطوف» للعهد الذهنيّ فيكون في حكم النكرة.

(٣) قوله: [أي: حكم كلّ واحد منهما] إشارة إلى أنّ إفراد الضمير الراجع إلى اثنين بتأويلهما بكلّ واحد.

والمعطوف المخصوص[1] هو منادى مستقلّ في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدّرا فيه (**مطلقا**) أي: حال كون كلّ واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غيرَ مقيّد بحال من الأحوال أي: سواء كانا مفردين أو مضافين أو مضارعين للمضاف أو نكِرتين، فالبدل مثل[2] «يا زيدُ عمرُو» و«يا زيدُ أخَا عمرو» و«يا زيدُ طالعاً جبلاً» و«يا زيدُ رجلاً صالحاً»، والمعطوف مثل «يا زيدُ وعمرُو» و«يا زيدُ وأخَا عمرو» و«يا زيدُ وطالعاً جبلاً» و«يا زيدُ ورجلاً صالحاً» (**والعَلَم**) أي: العلم المنادى المبنيّ على الضم، أمّا كونه منادى[3] فلأن الكلام فيه، وأمّا كونه مبنيّا على الضمّ فلِما يفهم من اختيار فتحه المنبئ عن جواز

أي من البدل والمعطوف.

---

(١) قوله: [**والمعطوف المخصوص**] أي: الممتاز من بين التوابع بعدم امتناع دخول «يَا» عليه وهو المعطوف المجرّد عن حرف التعريف.

(٢) قوله: [**فالبدل مثل الخ**] هذه الأمثلةُ على ترتيب اللف والنشر المرتّب فالأوّل مثال لبدل مفرد والثاني لبدل مضاف والثالث لبدل مضارع للمضاف والرابع لبدل نكرة، وقس عليه أمثلة المعطوف، وإنما جاء بالوصف في «يا زيدُ رجلاً صالحاً»؛ لأن النكرة لا تقع بدلا عن المعرفة بدل الكلّ إلاّ إذا وصفت نحو قوله تعالى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾ [العلق:١٥،١٦] وذلك لأن الأصل في الكلام هو البدل فلو كان البدل نكرة غير موصوفة والمبدل منه معرفة لكان للفرع مزيّة على الأصل، نعم إن استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه جاز ترك الوصف نحو قوله تعالى: ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه:١٢].

(٣) قوله: [**أمّا كونه منادى الخ**] غرضه إقامة الدليل على تفسير العلم بالعلم المنادى المبنيّ على الضمّ، فخرج عنه «يا عبدَ الله ابن عمر» فإنه يجب نصبه لكونه مضافا، وكذا «زيدان» و«زيدون» علَمين، و«مَا» في قوله: «فلِمَا يفهم من اختيار الخ» مصدريّة. قوله: «إلاّ في المبنيّ على الضمّ» أي: دون المعرب ودون المبنيّ على الألف أو الواو.

ضمّه فإنّ جواز الضمّة لا يكون إلاّ في المبنيّ على الضمّ (**الموصوف بـ«ابن»**) مجرّدٍ عن التاء أو ملحوقٍ بها أعني «ابنة» بلا تخلّل واسطة بين «الابن» وموصوفه كما هو المتبادر إلى الفهم فيخرج عنه[1] أي عن هذا الحكم. مثل «يا زيدُ الظريف ابنَ عمرو» (**مضافا**) أي: حال كون ذلك الابن مضافا (**إلى علَم آخر**) فكلّ علَم يكون كذلك يجوز فيه الضمّ لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن (**يختار فتحه**) لكثرة وقوع المنادى[2] الجامع لهذه الصفات والكثرةُ مناسبة للتخفيف، فخفّفوه بالفتحة التي هي حركته الأصليّة لكونه مفعولا به (**وإذا نودي المعرّف باللام**) أي: إذا أريد نداؤه[3] (**قيل**) مثلا[4] (**«يا أيها الرجلُ»**) بتوسيط «أيّ» مع «هَا» التنبيهِ بين حرف النداء والمنادى المعرّفِ باللام تحرّزا عن اجتماع آلتي التعريف

---

(١) قوله: [فيخرج عنه مثل الخ] فإنّ «زيد» فيه يبنى على الضمّ وجوبا.

(٢) قوله: [لكثرة وقوع المنادى الخ] أي: مع طول اللفظ، ولأنّ هذا المنادى في الحقيقة مضاف لأن إضافة الصفة كإضافة الموصوف. قوله: «الجامع لهذه الصفات» أي: لهذه الشروط الأربعة أو الستة وهي أن يكون المنادى علَما وموصوفا بـ«ابن» وأن يكون الابن متصلا به ومضافا إلى علم آخر.

(٣) قوله: [أي: إذا أريد نداؤه] إشارة إلى أنّ المراد بالنداء إرادة النداء، وإنما وجب التأويل بالإرادة لأنّ نداء المعرّف باللام بعينه «يأيها الرجل» مثلا فيلزم اتحاد الشرط والجزاء، وكثيرا مّا يطلق الأفعال الاختيارية ويراد به مبدؤها أعني: الإرادة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل:٩٨] أي: إذا أردت قرأة القرآن.. الآية، وقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلٰوةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة:٦].

(٤) قوله: [مثلا] إشارة إلى أنّ ذكر «الرجل» لمجرّد التمثيل؛ لأنّ إرادة نداء المعرّف باللام على إطلاقه لا يوجب قول «يأيها الرجل» وأخويه بخصوصها فإنه لا يصحّ أن يقال: «يايها الرجل» إذا أريد نداء المرأة مثلا وهو ظاهر.

بلا فاصلة (و«يا هذا الرجلُ») بتوسيط «هذا» («ويا أيهذا الرجلُ») بتوسيط الأمرين معا (والتزموا) يعني: العرب (رفع الرجل) مثلا وإن كان صفة وحقّها جواز الوجهين الرفعُ والنصبُ كما مرّ (لأنه) أي: الرجل مثلا هو (المقصود بالنداء) فالتزموا رفعه لتكون حركته الإعرابيّة مُوافِقة للحركة البنائيّة التي هي علامة المنادى فتدلّ على أنه هو المقصود بالنداء، وهذا بمنزلة[1] المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى، ولهذا لم يذكر هناك ما يُخرج صفةَ الاسم المبهم عن تلك القاعدة (وتوابعِه) بالجرّ عطف على الرجل أي: والتزموا رفع توابع الرجل مفردةً أو مضافةً[2] نحو «يا أيها الرجلُ الظريفُ» و«يا أيها الرجلُ ذو المال» (لأنها توابع) منادى[3] (معرب) وجواز الوجهين إنما يكون في توابع المنادى المبنيّ (وقالوا) بناءً على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع أمرين أحدهما كون اللام عوضا عن

أي أيّ وهذا. — أي لكون هذا بمنزلة المستثنى.

---

(١) قوله: [وهذا بمنزلة الخ] أي: التزام الرفع في صفة المنادى في مثل «يا أيها الرجل» بمنزلة الاستثناء عن القاعدة السابقة فكأنه قال: صفة المنادى المبنيّ يجوز فيها الوجهان إلاّ إذا كانت مقصودة بالنداء فحينئذ يلتزم رفعها.

(٢) قوله: [مفردةً أو مضافةً] أي: سواء كانت توابع الرجل مفردةً أو مضافةً.

(٣) قوله: [منادى] وهو «الرجل» مثلا في «يأيها الرجل الظريف» فإنه منادى بحسَب الواقع وإن كان صفة للمنادى باعتبار اللفظ ولذا كان معربا، وفي تقدير لفظ «منادى» إشارة إلى دفع ما أورده صاحب "المتوسط" والرضي على ظاهر عبارة المصـ من أنّ تابع المعرب يجوز أن يكون تابعا لمحلّه إذا غاير إعرابُ محلّه إعرابَ لفظه نحو «ما زيد بقائم ولا قاعدٍ» بالنصب والجرّ، وحاصل الدفع أنّ هذا الجواز في المعرب لا في المنادى المعرب.

محذوف، وثانيهما لزومها للكلمة («يا الله») لأنّ أصله «الإله» فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها[1] ولزمت الكلمةَ فلا يقال في سعة الكلام «لاه»[2]، ولمّا لم يجتمع هذان الأمران في موضع آخر اختصّ هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال (خاصّة) وأمّا مثل «النجم» و«الصعق»[3] وإن كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف، وأمّا «الناس»[4] وإن كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لأنّ أصله «الأناس» لكن ليست لازمة للكلمة؛ لأنه يقال «ناس» في سعة الكلام، فلا يجوز أن يقال «يا النجم» و«يا الناس»، ولعدم جريان[5] هذه القاعدة في «التي» في قوله شعر:

أي التعويض واللزوم. أي اسم الجلالة. أي جواز دخول حرف النداء مع اللام.

من أجلك يا التي تيمت قلبي ÷ وأنت بخيلة بالوصل عنّي

بكسر الكاف. من التفعيل أي استعبدت. أي مبعدة.

لأنّ لامها ليست عوضا عن محذوف وإن كانت لازمة للكلمة حكموا عليه

---

(١) قوله: [وعوضت اللام عنها] ولهذا لا يجمع بينهما إلاّ قليلا نحو قوله ع: معاذ الإله أن تكون كظبية، وهذا هو المشهور، واختار الإمام أحمد رضا أنّ لفظ «الله» علم مرتجل من غير اعتبار أصل أخذ منه.

(٢) قوله: [فلا يقال في سعة الكلام «لاه»] وقد يقال في غير السعة نحو قوله: ع يسمعها لاهه الكبّار.

(٣) قوله: [وأمّا مثل «النجم» و«الصعق» الخ] الأوّل كان في الأصل اسما لكلّ كوكب ثمّ جعل مع اللام علما للثريّا فلزمه اللام؛ لأن نزعها منه مظنّة زوال العلميّة، والثاني كان اسما لكلّ من رُمِي بصاعقة سماويّة ثمّ جعل علما مع اللام لخويلد بن نفيل لما رمي بها فلزمه اللام أيضا لكنها ليست عوضا عن شيء.

(٤) قوله: [وأمّا «الناس» الخ] وهو اسم جمع أصله أُناس واللام فيه عوض عن الهمزة ولذلك لا يكاد يجمع بينهما، وقوله ع: إنّ المنايا يطّلعن على الأناس الآمنينا، شاذّ.

(٥) قوله: [ولعدم جريان الخ] علّة لقوله الآتي: «حكموا»، وقوله: «لأنّ لامها الخ» علّة لعدم جريان القاعدة.

بالشذوذ، وفي «الغلامان»[1] في قولهم: ع «فيا الغلامان اللذان فرّا» لانتفاء الأمرين كليهما حكموا بأنه أشدّ شذوذا (ولك) أي: وجاز لك (في مثل «يا تيمُ تيمَ عديّ») أي: في تركيب تكرّر فيه[2] المنادى المفرد المعرفة صورة وولي الثانيَ اسم مجرور بالإضافة، في الأوّل[3] (الضمّ والنصب) وفي الثاني النصب فحسْبُ، أمّا الضمّ في الأوّل فلأنه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر، والنصب على أنه مضاف[4] إلى «عديّ» المذكور و«تيم» الثاني تأكيد لفظيّ فاصل بين المضاف والمضاف إليه وذلك[5] مذهب سيبويه أو مضاف إلى «عديّ» المحذوفِ[6] بقرينة المذكور وذلك مذهب

أي التعويض واللزوم.

---

(١) قوله: [وفي «الغلامان» الخ] عطف على قوله: «في التي».

(٢) قوله: [أي: في تركيب تكرّر فيه الخ] تفسير للمثل، وإنما قيّد المنادى بكونه مفردا معرفة؛ إذ لو كان المنادى المكرّر نكرة أو مضافا لا يجوز في الأوّل الضمّ، أمّا إفراد الأوّل صورة في «يا تيمُ تيمَ عديّ» فظاهر لعدم ذكر ما يصلح الإضافة إليه بعده، وأمّا إفراد الثاني صورة فلأنه تكرار للأوّل بعينه فلا مغايرة بالإفراد والإضافة.

(٣) قوله: [في الأوّل] متعلّق بقوله: «جاز» على أنه بدل من قوله: «في مثل الخ» بدل البعض أو الكلّ وقوله: «وفي الثاني» عطف عليه. قوله: «فحسب» مبنيّ على الضمّ أي: وجاز في «تيم» الثاني النصب فقط.

(٤) قوله: [والنصب على أنه مضاف الخ] أي: وأمّا جواز النصب فمبنيّ على أنه منادى مضاف فصل بينه وبين المضاف إليه بالتأكيد اللفظيّ وذلك جائز وإن لم يكن الفصل بينهما جائزا إلاّ في الضرورة وإلاّ بالظرف فجواز هذا الفصل من خواصّ التأكيد اللفظيّ، ألا ترى أنك تقول: «إنّ إنّ زيدا قائم» مع امتناع الفصل بين «إنّ» واسمها إلاّ بالظرف.

(٥) قوله: [وذلك الخ] أي: كون «تيم» الأوّل مضافا إلى عديّ المذكور مذهب سيبويه والخليل.

(٦) قوله: [أو مضاف إلى «عديّ» المحذوفِ] لئلاّ يلزم الفصل؛ فإنّ القول بإضافة «تيم» الأوّل إلى «عديّ» المذكور يستلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه. قوله: «بقرينة المذكور» متعلّق بـ«المحذوف».

المبرّد، والسِيْرافِيّ أجاز الفتح مكان النصب على أن يكون في الأصل «يا تيمُ» بالضمّ «تيمَ عديّ» ففُتِح الأوّل اتباعا لنصب الثاني كما في «يا زيدَ بنَ عمرو»، وتعيّن النصب في الثاني لأنه إمّا تابعُ مضافٍ[1] أو تابعٌ مضافٌ، وتمام البيت:

يَا تَيمُ تَيمَ عَدِيّ لاَ أَبَا لَكُمْ[2] ÷ لاَ يُلْقِيَنَّكُمْ في سَوْءَةٍ عُمَرُ

والبيت لجرير حين أراد عمر التيميّ الشاعر أن يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر أن يهجوني فيلقينّكم في سوءة أي: مكروه من قِبَلي يعني: مهاجاته إيّاهم (و) المنادى (المضاف إلى ياء المتكلّم يجوز فيه) وجوه أربعة: فتحُ الياء مثل («يا غلاميَ» و) سكونُها مثل («يا غلاميْ» و) إسقاطُ الياء اكتفاءً بالكسرة[3] إذا كان قبلها كسرة احترازا عن نحو[4] «يا فتايَ» مثل («يا غلامِ» و) قلبُها ألفا نحو («يا غلاما») وهذان

---

(١) قوله: [لأنه إمّا تابعُ مضافٍ] بالإضافة أي: تابع منادى مضاف كما هو مذهب سيبويه من أنه تأكيد لفظيّ فيكون معربا منصوبا كمتبوعه. قوله: «أو تابعٌ مضافٌ» بالوصف كما هو مذهب المبرّد والسِيْرافِيّ فيكون معربا مطلقا سواء كان تابع المبنيّ أو المعرب.

(٢) قوله: [يَا تَيمُ تَيمَ عَدِيّ لاَ أَبَا لَكُمْ] قال الجوهري في «لا أبا لك»: هو مدح ومعناه أنك ماجد شجاع لا تحتاج إلى من ينصرك ويقوم بأمرك، وقال الأزهري: هو شتم لا شتم فوقه أي: لستَ بابن رَشْدة.

(٣) قوله: [اكتفاءً بالكسرة] فإنها تدلّ على الياء المحذوفة، وقد يضمّ في الاسم الغالب عليه الإضافةُ إلى ياء المتكلم للعلم بالمراد، ومنه القرأة الشاذّة ﴿رَبُّ احْكُمْ﴾ [الأنبياء:١١٢] بضمّ الباء.

(٤) قوله: [احترازا عن نحو الخ] أي: إنما قيّدنا الإسقاط بقولنا: «إذا كان قبلها كسرة» احترازا عمّا إذا كان قبلها حرف لين فإنه لا يجوز ح حذف الياء ولا سكونها بل يجب فتحها لئلاّ يلزم التقاء الساكنين على غير حدّه.

الوجهان يقعان غالبا في النداء؛ لأن النداء موضع التخفيف[1] لأنّ أي إسقاط الياء وقلبها ألفا.
المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلّص إلى المقصود المتكلم.
من الكلام، فخفّف «يا غلامِيْ» بوجهين: حذفُ الياء وإبقاءُ الكسرة دليلا عليه وقلبُ الياء ألفا؛ لأن الألف والفتحة[2] أخفّ من الياء والكسرة، وهما أي: هذان الوجهان[3] وإن كانا واقعين في المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم لكن لا يقعان في كلّ منادى كذلك[4] بل فيما غلب عليه الإضافة إلى ياء المتكلّم واشتهر بها لتدلّ الشهرة على الياء المغيَّرة بالحذفِ أو القلبِ فلا يقال «يَا عَدُوِّ» و«يَا عَدُوَّا»، وقد جاء شاذّا[5] في المنادى «يا غلامَ» بالفتح اكتفاءً بالفتحة عن الألف (و) يكون المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم (بالهاء) في هذه الوجوه كلّها (وقفا) أي: في

---

(١) **قوله: [لأن النداء موضع التخفيف]** تعليل لوقوع الوجهين الأخيرين غالبا في النداء. قوله: «لأنّ المقصود غيره» وهو جواب النداء، وهذا تعليل لكون النداء موضع التخفيف.

(٢) **قوله: [لأن الألف والفتحة الخ]** تعليل لحصول الخفّة بالوجه الثاني، وحصولُها بالوجه الأوّل ظاهر.

(٣) **قوله: [وهما أي: هذان الوجهان الخ]** إنما فسّر ضمير التثنية لئلاّ يتوهّم عوده في أوّل الوهلة إلى الياء والكسرة لقربهما، ثمّ غرضه من هذا الكلام إمّا تحقيق المقام وإيضاح المرام أو اعتراض على المصـ؛ فإنه يتوهّم من ظاهر قوله: «والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه الخ» أنه يجوز هذه الوجوه الأربعة في كلّ مضاف إلى ياء المتكلّم مع أنّ الوجهين الأخيرين لا يجريان في مثل «يا عدوّي».

(٤) **قوله: [في كلّ منادى كذلك]** أي: في كلّ منادى مضاف إلى ياء المتكلّم.

(٥) **قوله: [وقد جاء شاذّا]** أي: قليلا، ولشذوذه لم يتعرّض له المصـ.

حالة الوقف تقول «يا غُلامِيَهْ»[1] و«يا غلامِيْهْ» و«يا غلامِهْ» و«يا غلاماه» فرقا بين الوقف والوصل (وقالوا) أي: العرب في محاوراتهم («يا أبِي» و«يا أُمِّي») على الوجوه الأربعة كسائر ما أضيف إلى ياء المتكلّم مع وجوه أخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم كما أشار إليها بقوله (و«يا أَبَتِ» و«يا أُمَّتِ») أي: قالوا «يا أبت» و«يا أمّت» أيضاً بإبدال الياء بالتاء[2] (فتحا وكسرا) أي: حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء، أو مكسورة لمناسبة الياء، وقد جاء الضمّ أيضاً[3] نحو «يا أبتُ» و«يا أمّتُ» لإجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره لقلّته (و) قالوا «يا أبتا» و«يا أمّتا» (بالألف) بعد التاء جمعا بين العوضين (دون الياء) فما قالوا «يا أبتِي» و«يا أمّتِي» احترازا[4] عن الجمع بين العوض والمعوَّض عنه فإنه غير جائز (و) قالوا («يا ابنَ أمِّ» و«يا ابنَ عمِّ» خاصّة) هذا الاختصاص....

أي التاء والألف.

(١) قوله: [تقول «يا غُلامِيَهْ»] في «يا غُلامِيَ»، و«يا غلامِيْهْ» في «يا غُلامِيْ»، و«يا غُلامِهْ» في «يا غُلامِ»، و«يا غُلامَاه» في «يا غُلامَا»، ويفرق بين «يا غلاماه» وبين المستغاث والمندوب اللذَين زِيدَ في آخرهما الألف والهاء بالقرينة.

(٢) قوله: [بإبدال الياء بالتاء] لتناسبهما في كونهما في آخر الاسم وكونهما علامتي التأنيث في «ضربتِ» و«تضربِيْن»، ولمّا كانت التاء بدلا من الياء غير متمحّضة للتأنيث طولت في الخطّ لكنها توقف عليها بالهاء؛ لكونها عوضا عن زائد، بخلاف تاء «بنت» فإنه لا يوقف عليها بالهاء؛ لأنّها عوض عن أصليّ إذ أصلها «بَنَوة» بفتحتين نقل إلى «فِعْل» فحذف الواو واعتبرت التاء عوضا عنها.

(٣) قوله: [وقد جاء الضمّ أيضاً] وعليه قرئ ﴿يَآبَتُ﴾ [يوسف:٤] بالضمّ.

(٤) قوله: [احترازا الخ] أي: تركوا الجمع بين الياء والتاء احترازا عن الجمع بين العوض وهو التاء ⇦

بالنظر إلى الأمّ والعمّ[1] أي: لا يقال «يا ابنَ أخ» و«يا ابنَ خالٍ» بل يقال «يا ابنَ أخِي» و«يا ابنَ خالِي» لا بالنظر إلى الابن أيضا فإنهم يقولون «يا بنتَ أمِّ» و«يا بنتَ عَمِّ» على الوجوه الأربعة (مثل باب «يا غلامِي») فقالوا «يا ابنَ أمّيْ» و «يا ابنَ عمّيْ» بفتح الياء وسكونها، و«يا ابنَ أمِّ» و«يا ابنَ عمِّ» بحذف الياء والاكتفاءِ بالكسرة، و«يا ابنَ أمَّا» و«يا ابنَ عمَّا» بإبدال الياء ألفا (وقالوا) بزيادة وجه آخر شذّ[2] في المضاف إلى ياء المتكلّم («يا ابنَ أمَّ» و«يا ابنَ عمَّ») بحذف الألف والاكتفاء بالفتحة لكثرةِ الاستعمال وطولِ اللفظ وثقل التضعيف، ولمّا كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال (وترخيم المنادى جائز) أي: واقع في سعة الكلام[3] من غير ضرورة شعريّة دعت إليه، فإن دعت إليه ضرورة فبالطريق الأولى (و) هو (في غيره) أي: غير المنادى واقع (ضرورة) أي:

والمعوّض عنه وهو الياء.

(١) قوله: [بالنظر إلى الأمّ والعمّ] أي: بالنظر إلى أن يكون المضافُ إليه للمنادى والمضافُ إلى ياء المتكلّم لفظَ الأمّ والعمّ فلا يجب أن يكون المنادى لفظ «ابن».

(٢) قوله: [بزيادة وجه آخر شذّ الخ] وهو حذف الألف المبدلة من الياء والاكتفاء على الفتحة.

(٣) قوله: [أي: واقع في سعة الكلام الخ] فسّر الجواز بالوقوع؛ لأنّ المراد بالجواز الجواز الوقوعي والوقوع لازم للجواز الوقوعي فأشار بهذا التفسير إلى أنّ المراد بالجواز الوقوعُ من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم، وإنما وقع ترخيم المنادى في السعة لكون المقصود في النداء هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ منه إلى ما هو المقصود.

لضرورة شعريّة[1] داعية إليه لا في سعة الكلام (**وهو**) أي: ترخيم المنادى (**حذف في آخره**) أي: آخر المنادى[2] (**تخفيفا**) أي: لمجرّد التخفيف لا لعلّة أخرى[3] مُفضِية إلى الحذف المستلزم للتخفيف، فعلى هذا[4] يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى، ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة[5]، ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بإرجاع الضمير المرفوع إلى الترخيم مطلقا[6] والضمير المجرور إلى الاسم (**وشرطه**)

---

(١) قوله: [**أي: لضرورة شعرية**] إشارة إلى أنّ قوله: «ضرورة» مفعول له، وعامله فعل الترخيم المفهوم من الكلام أي: «يرخّم في غير المنادى ضرورة» لا فعل الجواز؛ لأنّ الجواز صفة الترخيم والضرورة والاضطرار صفة المرخِّم فلم يتحد فاعلهما وحذف اللام من المفعول له مشروط باتحاد الفاعل.

(٢) قوله: [**أي: آخر المنادى**] إشارة إلى مرجع الضمير، فخرج عنه حذف ياء «يا غلامي»؛ لأنها ليست آخر المنادى بدليل اعتبار الإعراب فيما قبلها، ودخل فيه حذف الكلمة الأخيرة في «يا بعلبكّ»؛ لأنها آخر المنادى بدليل إجراء الإعراب عليها.

(٣) قوله: [**أي: لمجرّد التخفيف لا لعلّة أخرى الخ**] فيخرج عنه نحو «قاض»؛ لأن الحذف في آخره للإعلال، وكذا نحو «يد»؛ لأن حذف آخره ليس لمجرّد التخفيف بل لدفع لزوم إجراءِ الإعراب على حرف العلّة أو تقديره وذلك ثقيل وخلاف الأصل، لكن يرد على التعريف أنه يدخل فيه نحو ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر:٤] و﴿الْكَبِيْرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد:٩] فإنّ الحذف فيه لمجرّد التخفيف، اللّهم إلاّ أن يقال: إنّ هذا تفسير للترخيم لا حدّه الجامع المانع.

(٤) قوله: [**فعلى هذا**] أي: على أن يرجع ضميرُ «هو» إلى ترخيم المنادى، والضميرُ المجرور في «آخره» إلى المنادى.

(٥) قوله: [**ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة**] إذ لا تفاوت بينهما إلاّ بمحلّ الترخيم.

(٦) قوله: [**إلى الترخيم مطلقا**] والترخيم المذكور في المتن وإن كان مقيدا بالإضافة لكن ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق فيجوز أن يرجع الضمير إلى الترخيم مطلقا. قوله: «والضمير المجرور» بالجرّ عطف على «الضميرِ المرفوع».

أي: شرط ترخيم المنادى على التقدير الأوّل[1]، أو شرط الترخيم إذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني[2] أمور أربعة ثلاثة منها عدَميّة وهي (أن لا يكون مضافا) حقيقة أو حكما، فدخل فيه المشبّه بالمضاف أيضا؛ إذ لا يمكن[3] الحذف من الأوّل لأنه ليس آخر أجزاء المنادى نظرا إلى المعنى[4] ولا من الثاني لأنه ليس آخر أجزائه نظرا إلى اللفظ[5] فامتنع الترخيم فيهما بالكلّيّة[6] (و) أن (لا) يكون (مستغاثا) لا مجرورا

أي في قوله مضافاً. أي المضاف والمضاف إليه. أي المنادى.

---

(١) قوله: [على التقدير الأوّل] أي: ضمير «شرطه» راجع إلى ترخيم المنادى على أن يكون التعريف مخصوصا بترخيم المنادى.

(٢) قوله: [على التقدير الثاني] أي: الضمير راجع إلى الترخيم على أن يحمل الكلام على تعريف الترخيم مطلقا، لكنه يحتاج إلى التقييد بوقوعه في المنادى كما أشار إلى هذا التقييد بقوله: «إذا كان واقعا في المنادى»؛ إذ لا يجوز الترخيم بوجود الأمور الأربعة مطلقا بل في المنادى فقط.

(٣) قوله: [إذ لا يمكن الخ] تعليل لاشتراط عدم كونه مضافا.

(٤) قوله: [ليس آخر أجزاء المنادى نظرا إلى المعنى] هذا ظاهر إذا كان المركّب الإضافِيّ علما فإنّ الجزء الأول منه بمنزلة زاء «زيد»، وأمّا إذا لم يكن علما فبيانه أنّ المضاف من حيث إنه مضاف لا يتمّ بدون المضاف إليه.

(٥) قوله: [لأنه ليس آخر أجزائه نظرا إلى اللفظ] هذا ظاهر إذا لم يكن المركّب الإضافي علما فإنّ كلّ واحد من جزئيه دالّ على معناه بالاستقلال، أمّا إذا كان علَما فلأن المركّب الإضافي يراعى حال جزئيه قبل العلميّة في استقلال كلّ من الجزئين بإعرابه فيكون كلّ واحد من جزئي المركّب العلميّ منفصلا عن الآخر بالنظر إلى اللفظ.

(٦) قوله: [فامتنع الترخيم فيهما بالكلّيّة] أي: لم يمكن الحذف من الأوّل نظرا إلى المعنى ولم يمكن حذف الجزء الثاني ولا حذف آخر الثاني نظرا إلى اللفظ فامتنع الترخيم فيه بالكلية بعد رعاية اللفظ والمعنى.

باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء[1] فلم يرد عليه أي على المنادى المستغاث.

الترخيم الذي هو من خصائص المنادى، ولا مفتوحا بزيادة الألف لأن الزيادة تنافي الحذف، ولم يذكر المندوب[2] لأنه غير داخل في المنادى عنده، وما وقع في بعض النسخ «ولا مندوبا» فكأنه من تصرّف الناسخين[3] مع أنّ وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو أن أي اشتراط قوله «ولا مندوبا».

الأغلب فيه زيادة الألف في آخره لمدّ الصوت إظهارا للتفجّع فلا يناسبه أي للتحزّن.

الترخيم للتخفيف (و) أن (لا) يكون (جملة) لأن الجملة محكيّة بحالها[4] فلا تُغيّر، والشرط الرابع أحد الأمرين الوجوديّين (و) هو أن يكون المنادى (إمّا علَما زائدا على ثلاثة أحرف) لأنه لعلميّته[5] ناسبه التخفيف

---

(١) قوله: [من النصب أو البناء] بيان لأثر النداء. قوله: «من خصائص المنادى» لأن النداء باب تغيير فالتغيير يونس بالتغيير، وأمّا الترخيم في غير المنادى فللاضطرار بلا نكير. قوله: «ولا مفتوحا الخ» عطف على قوله: «لا مجرورا باللام».

(٢) قوله: [ولم يذكر المندوب] أي: لم يقل المصـ: «ولا مندوبا» لأنه غير داخل في المنادى عنده فيفهم عدم جواز ترخيمه من قوله: «وفي غير المنادى ضرورة».

(٣) قوله: [فكأنه من تصرّف الناسخين] لأنّ المندوب إذا لم يكن داخلا في المنادى فلا معنى لاشتراط عدم كون المنادى مندوبا وهو ظاهر، وإن سلم دخوله فيه فأيضا لا حاجة إلى قوله: «ولا مندوبا»؛ لأن شرط عدم كون المنادى مندوبا وجهه ظاهر وهو أنّ الأغلب الخ.

(٤) قوله: [لأنّ الجملة محكيّة بحالها الخ] أي: الجملة المنقولة إلى العلميّة محكيّة بحالها التي قبل العلميّة.

(٥) قوله: [لأنه لعلميته الخ] يعني: أنّ النكتة الباعثة على ترخيم العلَم هي التخفيف لأنّ الكثرة تقتضي التخفيف، والنكتة المصحّحة له هي الشهرةُ والزيادةُ على الثلاثة فإنّ ما أبقي من العلَم بعد الترخيم يكون دليلا على ما حذف عنه للشهرة، ولما كان زائدا على الثلاثة لم يلزم بالترخيم نقص الاسم الذي هو في

بالترخيم لكثرة نداء العلَم مع أنه لشهرته فيما أبقي منه دليل على ما ألقي، ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم عن أقلّ أبنية المعرب[(١)] بلا علّة موجبة (**وإمّا**) اسما متلبّسا (**بتاء التأنيث**) وإن لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة؛ لأنّ وضع التاء على الزوال فيكفيه أدنى مقتضٍ للسقوط فكيف إذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الأصليّ، ولم يبالوا ببقاء[(٢)] نحو «ثبة» و«شاة» بعد الترخيم على حرفين؛ لأنّ بقاءه كذلك ليس لأجل الترخيم بل مع التاء أيضاً كان ناقصا عن ثلاثة إذ التاء كلمة أخرى برأسها، ولا يرخّم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة[(٣)] إلاّ ما شذّ من نحو «يا صاح» في «يا صاحب»[(٤)] ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادًى، ولمّا فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمّيّة المحذوف بسببه فقال (**فإن كان في آخره**)

أي المنادى المرخم. أي حذف. وهو موقع النداء.

حكم المعرب عن أقلّ أبنية المعرب.

(١) قوله: [**عن أقلّ أبنية المعرب**] وهو ثلاثة أحرف؛ وذلك لأنّ اللفظ يحتاج إلى حرف يبدأ به وإلى حرف آخر يوقف عليه وإلى حرف ثالث يفصل بينهما لتنافيهما، وأمّا نحو «يد» فالحذف فيه شاذّ والشاذّ لا يعبأ به، وإنما قال: «بلا علّة موجبة» لأنه يجوز نقص المعرب عن الثلاثة بالعلّة الموجبة كـ«عصا».

(٢) قوله: [**ولم يبالوا ببقاء الخ**] يعني: لم يشترطوا أن يكون الاسم المتلبّس بتاء التأنيث زائدا على ثلاثة أحرف فلزم بقاء نحو «ثبة» على حرفين بعد الترخيم لكنهم لم يبالوا به لأنّ بقائه كذلك أي: بقائه على حرفين ليس لأجل الترخيم، ثمّ الثبة الجماعة ووسط الحوض، والشاة معروف.

(٣) قوله: [**لم يستوف الشروط المذكورة**] أي: لم يستكمل الشروط الأربعة السابقة.

(٤) قوله: [**في «يا صاحب»**] فإنّ «صاحب» ليس بعلَم فالترخيم فيه شاذّ، واعلم أنه لا يجعل الشاذّ اسما برأسه.

أي: آخر المنادى (زيادتان) كائنتان (في حكم) الزيادة (الواحدة) في أنهما زيدتا معا، واحترز به عن نحو «ثمانية» و«مرجانة» فإنّ الياء والنون فيهما زيدتا أوّلا ثم زيدت تاء التأنيث[1] فلم يحذف منهما إلاّ الأخير (كـ«أسماء») إذا جعلتها «فعلاء» من الوَسامة[2] أي: الحُسْن كما هو مذهب سيبويه، لا «أفعالا» جمع «اسم» على ما هو مذهب غيره؛ لأنه يكون حينئذ من باب «عمّار»[3] (و«مروان» أو) كان في آخره (حرف صحيح) أي: صحيح أصليّ لتبادره إلى الذهن لأن الغالب في الحرف الصحيح الأصالة، فيخرج منه[4] نحو «سِعلاة» لأنه لا يحذف منه إلاّ

أي بقوله في حكم الواحدة.

---

(١) قوله: [ثم زيدت تاء التأنيث] فلم يكن الزيادتان أي: الياءُ والتاءُ في «ثمانية» والنونُ والتاءُ في «مرجانة» في حكم الزيادة الواحدة لأنهما ليستا زيدتا معا، واعلم أنّ الزيادتين اللتَين في حكم الزيادة الواحدة على سبعة أصناف: زيادتا التثنية نحو «مسلمان» علَما، وزيادتا جمع المذكر السالم نحو «مسلمون» علما، وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو «مسلمات»، وزيادتا نحو «مروان» و«عثمان» و«خراسان»، وزيادتا ياء النسبة وشبهها نحو «كوفِيّ» و«كرسيّ»، وزيادتا ألفي التأنيث نحو «زهراء» و«صغرى»، وزيادة همزة الإلحاق مع الألف التي قبلها نحو «علباء» و«خشناء» فإنهما ملحقان بـ«قرطاس».

(٢) قوله: [إذا جعلتها «فعلاء» من الوَسامة] يعني: تكون «أسماء» مثالا لما فيه زيادتان في حكم الزيادة الواحدة إذا جعلتها على وزن «فعلاء» مأخوذة من الوَسامة بمعنى الحسن والعلامة حيث يكون أصلها «وسم» قلبت الواو همزة ثمّ زيدت الألف والهمزة في الآخر فصار «أسماء» مثل «حمراء» و«صحراء».

(٣) قوله: [لأنه يكون حينئذ من باب «عمّار»] أي: إذا جعلت «أسماء» «أفعالا» جمع «اسم» تكون من باب ما في آخره حرف صحيح قبله مدّة لا من باب «حمراء» فحذف الحرفين منه عند الترخيم ليس لكون الزيادتين في آخره في حكم الزيادة الواحدة بل لما سيجيء في باب «عمّار».

(٤) قوله: [فيخرج منه] أي: يخرج من هذا القسم بقيد الأصالة نحو «سِعلاة»؛ لأنّ التاء في آخره وإن

⇦

التاء، وهو أعمّ من أن يكون حقيقة[1] أو حكما فيشمل مثل «مرميّ» و«مدعوّ» فإنّ الحرف الأخير منهما في حكم الصحيح في الأصالة (قبله مدّة) أي: ألف أو واو أو ياء ساكنةٌ حركةُ ما قبلها من جنسها[2] والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها إلى الذهن لغلبتها وكثرتها، فيخرج منه نحو «مختار» فإنه لا يحذف منه إلاّ الحرف الأخير[3] (وهو) أي: والحال أنّ ما في آخره حرف صحيح قبله مدّة (أكثر من أربعة) من الحروف كـ«منصور» و«عمّار» و«مسكين»؛ لئلاّ يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على أقلّ أبنية المعرب، وإنما لم يأخذ هذا القيد في قوله «زيادتان في حكم الواحدة» لأن نحو «ثبون» و«قلون» يرخّم بحذف زيادتيه[4] لأن

أي بقاء المنادى.

كانت حرفا صحيحا لكنها ليست بأصليّة، وهذا تعريض بالشارح الرضي حيث قال: وكان على المصـ أن يقول: «حرف صحيح غير تاء التأنيث قبله مدّة زائدة» لإخراج نحو «سِعلاة»، فالشارح الجامي أخرجها من غير تكلّف، ثمّ «السِعلاة» بكسر السين الغول وساحرة الجنّ.

(١) **قوله: [وهو أعمّ من أن يكون حقيقة الخ]** إنما عمّم الصحيح بأن يكون حقيقة أو حكما؛ لأن ترخيم مثل «مدعُوّ» و«مرمِيّ» بحذف الحرفِ الأخير والمدّةِ السابقة؛ فإن الآخر فيه وإن لم يكن حرفا صحيحا حقيقة لكنه حرف صحيح حكما لكونه أصليّا، أو لإجراء الإعراب عليه كما أنّ مثل «دلو» و«ظبي» ملحق بالاسم الصحيح لصحّة إجراء الإعراب عليه.

(٢) **قوله: [حركةُ ما قبلها من جنسها]** الحركة من جنس الألف الفتحُ ومن جنس الواو الضمُّ ومن جنس الياء الكسرُ، فيخرج عنه نحو «سِنَّوْر» و«عُلَّيْق» -نبت يتعلق بالشجر- فإنه لا يحذف منهما إلاّ الحرف الأخير.

(٣) **قوله: [فإنه لا يحذف منه إلاّ الحرف الأخير]** علّة لقوله: «فيخرج منه الخ»، أو تفريع عليه، والأخفش يحذف المدّة أيضا.

(٤) **قوله: [يرخّم بحذف زيادتيه]** لكن لا يحذف زيادتا «بنون» جمع «ابن» مع كونه جمع المذكر ⇦

بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم (**حُذفتا**) أي: الحرفان الأخيران في كلا القسمين أمّا في الأوّل فلِما كانتا[1] في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا، وأمّا في الثاني فلأنه لمّا حذف الأخير مع صحّته وأصالته حذفت المدّة الزائدة لئلاّ يرد المثل السائر[2]: «صُلْتَ على الأسَد وبُلْتَ عن النَقَد» (أي أقدمت. أي أعرضت. صغار الغنم.) (**وإن كان مركّبا**) ويعلم من بيان شرط[3] الترخيم أنه لا يكون مضافا ولا جملة مثل «بعلبكّ» و«خمسة عشر» علَمين (**حُذف الاسم الأخير**) فيقال في «بعلبكّ»: «يا بعل» وفي «خمسة عشر»: «يا خمسة»[4] لنزوله منزلة تاء التأنيث في كون كلّ منهما كلمة على حِدَة صارت بمنزلة الجزء (**وإن كان غير ذلك**) المذكور من الأقسام الثلاثة[5] (**فحرف**

السالم؛ لأنهما غيّرتا بناء الواحد بحذف الألف وتحريك الباء فكأنه ليس جمع المذكر السالم كـ«ثمود» فأعطي حكمه في الترخيم بأن حذف حرف واحد منه.

(١) **قوله:** [**أمّا في الأوّل فلِما كانتا الخ**] أي: أمّا حذف الحرفين الأخيرين في القسم الأوّل فلكونهما في حكم الزيادة الواحدة.

(٢) **قوله:** [**لئلاّ يرد المثل السائر الخ**] أي: لو حذف الحرف الأخير مع كونه صحيحا أصليّا ولم يحذف المدّة قبله مع كونه غير صحيح زائدا لكان مثل الصولة على الأسد والبول عن النقد فيرد المثل السائر، والنقد بفتحتين صغار الغنم.

(٣) **قوله:** [**ويعلم من بيان شرط الخ**] يعني: أن المراد بالمركب ههنا ما عدا المركّب الإضافيّ والإسناديّ لسبق عدم ترخيمهما.

(٤) **قوله:** [**«يا خمسة»**] ويقال في الوقف بقلب التاء هاء كما أنه لو سميت رجلا بـ«مسلمتَين» ورخمت ووقفت قلت «يا مسلمه» بالهاء لتطرّف تاء التأنيث لفظا.

(٥) **قوله:** [**المذكور من الأقسام الثلاثة**] إشارة إلى أنّ «ذلك» إشارة إلى الأقسام الثلاثة بتأويلها بالمذكور.

واحد) أي: فيحذف حرف واحد لحصولِ الفائدة المقصودة وعدَمِ موجِب حذف الأكثر نحو «يا حارِ» و«يا مالِ» في «يا حارث» و«يا مالك» (وهو) أي: المنادى المرخّم (في حكم) المنادى (الثابت) بجميع أجزائه فيبقى الحرف الذي[1] صار آخرَ الكملة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله (على) الاستعمال (الأكثر فيقال) في «يا حارث» («يا حَارِ») بكسر الراء[2] على ما كان عليه قبل الترخيم (و) في «يا ثمود» («يا ثَمُوْ») بواو متطرّفة بعد ضمّة[3] (و) في «يا كروان» («يا كَرَوَ») بواو متحرّكة بعد فتحة[4] (وقد يجعل) «قد» للتقليل أي: ويجعل المنادى المرخّم على الاستعمال الأقلّ (اسماً برأسه) كأنه لم يحذف منه شيء فيكون له في

أي واقعة في الطرف.

---

(١) قوله: [فيبقى الحرف الذي الخ] أي: لا يغيّر ولا يعلّل في الآخر بعد الترخيم وإن وجد مُوجِب التعليل والتغيير كما سيجيء، ولكنه إن أزال الترخيمُ موجِبَ حذفِ حرف لين منه يرد المحذوف فيقال في ترخيم «أعلون» و«قاضون»: «يا أعلَى» و«يا قاضي» بردّ الألف والياء المحذوفتين لالتقاء الساكنين لزوال التقاء الساكنين بزوال الواو بالترخيم.

(٢) قوله: [بكسر الراء الخ] أي: لم يضمّ الراء وإن اقتضى كونه منادًى مفردا معرفةً بناءَه على ما يرفع به؛ لأنه منادى مرخّم في حكم المنادى الثابت بجميع أجزائه.

(٣) قوله: [بواو متطرّفة بعد ضمّة] أي: لم يقلب الواو ياءً والضمّة كسرةً مع أنه لم يأت في كلام العرب اسم متمكّن آخره واو قبلها ضمّة إلاّ وتقلب الواو ياءً والضمّة كسرةً لما ذكر، والمنادى في حكم المتمكّن لعروض بنائه.

(٤) قوله: [بواو متحرّكة بعد فتحة] أي: لم تقلب الواو ألفا مع كونها متحرّكة مفتوحا ما قبلها لما ذكر، و«كروان» طائر ضعيف طويل العنق يقال له الحبارى، جمعه كراوين.

بنائه وإعلاله وتصحيحه[1] حكمُ نفسه لا حكمُ الأصل (فيقال «يَا حَارُ») بالضمّ كأنه اسم مفرد معرفة برأسه فيضمّ (و«يَا ثَمِيْ») لأنه لمّا جُعل «ثَمُوْ» اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمّة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كـ«أدْلٍ» في «أَدْلُوٌ»[2] (و«يَا كَرَا») لأنه لمّا جعل «كَرَوَ» اسما برأسه ارتفع مانع الإعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها (وقد استعملوا) يعني: العرب (صيغة النداء) يعني «يا» خاصّة[3] (في المندوب) لأنه لا يدخل عليه سواها لكونها أشهر صِيَغه فكانت أولى بأن يتوسّع فيها باستعمالها في غير المنادى، والمندوب في اللغة ميّت يبكي عليه أحد ويعدّ محاسنه ليعلم الناس أنّ موته أمر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجّع، وفي الاصطلاح (هو المتفجَّع عليه) وجودا أو عدما[4] (بـ«يَا» أو «وَا»)

أي مستقل. أي لا محالة. بيان للتوسع.

---

(١) قوله: [وتصحيحه] أي: سلامته وعدم اعتلاله بإعلال.

(٢) قوله: [كـ«أدْلٍ» في «أَدْلُوٌ»] جمع «دلو»، فأصل «أدْلٍ»: «أَدْلُوٌ» على وزن «أَفْعُل» قلب الواو ياءً والضمّة كسرةً فصار «أَدْلِيٌ» ثمّ حذفت الضمّة لكونها ثقيلة فالتقى الساكنان فحذف الياء لدفعه فصار «أَدْلٍ».

(٣) قوله: [يعني «يَا» خاصّة] إشارة إلى أنّ «صيغة النداء» وإن كان مطلقا لكنّ المراد به صيغة خاصّة وهي «يَا»، ولمّا كانت «يَا» أشهر صيغ النداء صحّ التعبير عنها بمطلق صيغة النداء، وفي هذا التعبير إشعار بأن «يَا» أصل في هذا الباب.

(٤) قوله: [وجودا أو عدما] إشارة إلى دفع ما يرد أنّ المتبادر من «المتفجّع عليه» هو المتفجّع عليه عدما فلا يشمل التعريفُ المتفجّعَ عليه وجودا، وحاصل الدفع أنّ المتفجّع عليه أعمّ من أن يكون وجودا أو عدما فلا يخرج المتفجّع عليه وجودا بحكم التبادر.

فالمتفجّع عليه عدما ما يتفجّع على عدمه كالميّت الذي يبكي عليه النادب، والمتفجّع عليه وجودا ما يتفجّع على وجوده عند فقد المتفجّع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميّت، فالحدّ شامل لقسمي المندوب[1] مثل «يا زيداه» و«يا عمراه» ومثل «يا حسرتاه» و«يا مصيبتاه» و«يا ويلاه» (واختصّ) المندوب (بـ«وَا») ممتازا بِهِ عن المنادى[2] لعدم دخوله عليه، بخلاف «يَا» فإنه مشترك بينهما (وحكمه) أي: حكم المندوب (في الإعراب والبناء حكم المنادى) أي: مثل حكمه يعني: إذا وقع المندوب على صورةِ قسمٍ من أقسام المنادى فحكمه في الإعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما إذا كان مفردا معرفة يُضمّ، وإذا كان مضافا أو مشبّها به يُنصب، ولا يلزم من ذلك[3] جواز وقوعه على صورة جميع أقسام المنادى ليرد عليه أنه لا

أي على المندوب.

---

(١) قوله: [لقسمي المندوب الخ] وهو ما يتفجّع على عدمه وما يتفجّع على وجوده، وفي هذا الكلام تعريض لبعض الشراح حيث قال: قد أخلّ المصـ بأحد أنواع المندوب وهو المتفجّع منه نحو «واويلاه».

(٢) قوله: [ممتازا به عن المنادى الخ] إشارة إلى أنّ الباء متعلّق بـ«اختصّ» لتضمّنه معنى الامتياز، فالباء داخلة على المقصور فإنّ ما به الامتياز يكون مقصورا، وهذا أي: إدخال الباء على المقصور هو الاستعمال العربيّ ولو قيل: «اختصّ به وَا» بإدخالها على المقصور عليه لكان استعمالا عرفيّا. قوله: «لعدم دخوله عليه» أي: لعدم دخول «وَا» على المنادى.

(٣) قوله: [ولا يلزم من ذلك الخ] أي: لا يلزم من كون حكم المندوب مثل حكم المنادى الخ، وفيه دفع ما يرد على عبارة المصـ من أنّ المنادى يقع معرفة ونكرة بخلاف المندوب فإنه لا يكون إلاّ معرفة، وحاصل الدفع ظاهر.

يقع نكرة لأنه لا يندب إلاّ المعرفة (و) جاز (لك زيادة الألف في آخره) أي: آخر المندوب لمدِّ الصوت المطلوبِ في الندبة (فإنْ خِفتَ اللَبْس) أي: التباس ذلك اللفظ[1] عند زيادة الألف بغيره عدلتَ إلى حرف مدّ مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة أو ضمّة كما إذا أردت ندبة غلام مخاطَبة (قلت «وا غلامَكِيْهْ») لا «وا غلامكاه» لالتباسه بندبة غلام مخاطَب، وإذا أردت ندبة غلام جماعة مخاطِبين قلت («وا غلامكموه») إذ الميم أصلها الضمّ[2] لا «وا غلامكماه» لالتباسه بندبة غلام مخاطَبين اثنين (و) جاز (لك الهاء) أي: إلحاقُ «هَا» بهذه المدّات (في) حال (الوقف) لبيانها[3] (ولا يُندب) من قسم المندوب[4] المتفجّع عليه عدما

---

(١) قوله: [أي: التباس ذلك اللفظ الخ] يعني: إن خفتَ على تقدير زيادة الألف في آخر المندوب التباسَه بمندوب آخر لم تُزِدها فيه بل تعدل عنها إلى حرف مدّ مجانس لحركة الآخر دفعا للالتباس.

(٢) قوله: [إذ الميم أصلها الضمّ] فإنّ أصل «غلامكم»: «غلامكمو» بضمّ الميم لمناسبة الواو كما أن أصل «ضربتم»: «ضربتمو»، فضمير الجمع هو الواو، وإنما حذفت لأنه لا يوجد في آخر الاسم واو قبله ضمّة إلاّ كلمة «هو»، وهذا جواب عمّا يقال من أنّ الواو كيف يجانس حركة الحرف الأخير أعني: الميم مع أنها ساكنة! فأشار إلى أنه مضموم في الأصل.

(٣) قوله: [لبيانها] أي: لبيان المدّات؛ لأن الوقف يوجب خَفاء الحرف الأخير لانقطاع الصوت عنده فإذا جئت بالهاء ووقفت عليها لم ينقطع الصوت عند الحرف وتبيّن كلّ التبيّن.

(٤) قوله: [من قسم المندوب الخ] قيده به لقرينة قوله: «إلاّ المعروف» لأنّ الاحتياج إلى التعريف إنما يكون في هذا القسم أي:المتفجع عليه عدما لا في المتفجع عليه وجودا نحو «يا حسرتاه» و«وا مصيبتاه».

(إلاّ) الاسم (المعروف) الذي اشتهر المندوب به[1] ليعذر النادب بمعرفته في ندبتِه والتفجّع عليه (فلا يقال «وا رجلاه») إذْ ما اشتهر بهذا اللفظ[2] مندوب خاصّ انتقل الذهن إليه ويُعرَف به ليُعذَر النادب بالندبة عليه (وامتنع) إلحاق الألف بصفة المندوب بل يجب أن يلحق بالموصوف مثل «وا زيداه الطويل»؛ لأنّ اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف إليه[3] لأنه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء، بخلاف الصفة فإنه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص أو التوضيح فلهذا جاز مثل «يا أمير المؤمنيناه» ولم يجز (مثل «وا زيدُ الطويلاه» خلافا ليونس) فإنه يجوّز إلحاق الألف بآخر الصفة؛ فإنّ اتصال الموصوف بالصفة وإن كان في اللفظ أنقص من الاتصال بين المضاف والمضاف إليه إلاّ أنه أتمّ منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فإنّ

أي اتحاد الموصوف مع الصفة.

---

(١) قوله: [الذي اشتهر المندوب به] أي: كان المندوب مشهورا بذلك الاسم عند من يشاهد جزع المتفجّع ليعذره سواء كان مشهورا به بين الناس أو لا.

(٢) قوله: [إذْ ما اشتهر بهذا اللفظ الخ] فيكون في معنى «وا من لا أعرفه» إلاّ أن يكون قد اشتهر بالرجوليّة التي هي الشجاعة فإنه يندب لأن كونه مشهورا كاف في جواز كونه مندوبا وكونه علَما ليس بشرط نحو «وا من قلع باب خيبراه» ولذا قال المصـ: «إلاّ المعروف» ولم يقل: «إلاّ العلم».

(٣) قوله: [لأنّ اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف إليه] ولهذا جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف والمضاف إليه، وقراءةُ عامر ﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدَهِمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾ [الأنعام:١٣٧] بنصب «أولادَهم» على أنه مفعول به لـ«قتل»، وبجرّ «شركائِهم» على أنه مضاف إليه لـ«قتل» إضافة المصدر إلى فاعله واردةٌ على الشذوذ.

الطويل هو زيد لا غير، بخلاف المضاف والمضاف إليه فإنهما متغايران، وحكى يونس[1] أنّ رجلا ضاع له قدحان فقال «وا جُمْجُمَتَيَّ الشَامِيَّتَيْنَاه» والجُمْجُمة القدح (ويجوز) لقيام قرينة (حذف حرف النداء إلاّ) إذا كان مقارنا (مع اسمِ الجنس) ويعني بهِ ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرّف بالنداء كـ«يا رجل» أو لم يتعرّف مثل «يا رجلا»؛ لأنّ نداءهِ لم يكثر كثرة نداء العلَم[2] فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن إلى أنه منادى (والإشارةِ) أي: وإلاّ مع اسم الإشارة[3] لأنه كاسم الجنس في الإبهام (والمستغاثِ والمندوبِ) لأنّ المطلوب فيهما مدُّ الصوت وتطويلُ الكلام والحذف ينافيه، فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلمُ سواء كان مع بدل[4] عن حرف النداء كلفظة «الله» فإنه لا

القدح ظرف صغير. فاعل «بقي».

(١) قوله: [وحكى يونس الخ] غرضه من هذه الحكاية الاستشهاد على ما ذهب إليه من جواز إلحاق الألف بآخر الصفة.

(٢) قوله: [لأنّ نداءه لم يكثر كثرة نداء العلَم] هذا التعليل قاصر عن المطلوب؛ لأنه يقتضي اختصاص الحذف بما كثر ندائه كثرة نداء العلَم وليس كذلك، فالحقّ أن يسقط عن التعليل قوله: «كثرة نداء العلَم» ويكتفى بقوله: «لأن ندائه لم يكثر»، لا يقال: إنّ الشارح ألحق ما سوى العلَم من المعارف به؛ لأنه يقتضي أن يجوز الحذف من اسم الإشارة وليس كذلك، وتخصيص المعارف بما عدا اسم الإشارة تعسّف. "عبد الغفور".

(٣) قوله: [أي: وإلاّ مع اسم الإشارة الخ] وجوّز الكوفيون حذف حرف النداء منه اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهادا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة:٨٥] أي: يا هؤلاء الخ.

(٤) قوله: [سواء كان مع بدل الخ] فيه ردّ على الرضي حيث قال: إنّ المصـ لم يذكر لفظ «الله» فيما لا يحذف منه حرف النداء وهو منه؛ لأنه لا يحذف منه إلاّ مع إبدال الميمين منه في آخره، وحاصل الردّ أنّ

يحذف منه إلاّ مع إبدال الميم المشدّدة منه نحو «اللهم»، أو بغير بدل (نحو ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾) [يوسف:٢٩] أي: يا يوسف (و) لفظةُ «أيّ»[1] إذا وصفت بذي اللام نحو («أيها الرجل») أي: يا أيها الرجل (أو) بالموصوف بذي اللام نحو («أيهذا الرجل») أي: يا أيهذا الرجل، فلا يجوز الحذف من «أيهذا» من غير أن يتصف «هذا» بذي اللام، والمضافُ[2] إلى أيّ معرفة كانت نحو «غلامَ زيد افعلْ كذا»، والموصولاتُ نحو «مَنْ لاَ يَزالُ مُحسِناً أَحْسِنْ إليّ»[3]، وأمّا المضمرات[4] فشذّ نداؤها نحو «يا أنت» و«يا إيّاك» (وشذّ) حذف حرف النداء من اسم الجنس في («أَصبِحْ لَيْلُ») أي: صِر صُبحا يا ليل[5]، حُذف

جواز الحذف أعمّ من أن يكون من غير بدل أو مع بدل كما في لفظة «الله»، فلا يرد ما أورد.

(١) قوله: [لفظةُ «أيّ»] عطف على قوله: «العلمُ» وهو فاعل لقوله: «فبقي»، أي: وبقي من المعارف لفظةُ «أيّ» الموصوفةُ بذي اللام أو الموصوفةُ بالموصوف بذي اللام.

(٢) قوله: [والمضافُ الخ] بالرفع، عطف على قوله: «العلَمُ»، لا بالجرّ عطفا على قوله: «ذي اللام»، وكذا قوله: «والموصولاتُ»، والمراد بالموصولات غير المصدّرة باللام بقرينة المثال.

(٣) قوله: [نحو «مَنْ لاَ يَزالُ مُحسِناً أَحْسِنْ إليّ»] أي: يا من لا يزال الخ، إنما أورد «لا يزال» بلفظ الغيبة؛ لأن لفظ «مَن» من الألفاظ الغائبة والخطاب عارض عليه، ويجوز أيضا «من لا تزال» بلفظ الخطاب نظرا إلى الخطاب.

(٤) قوله: [وأمّا المضمرات الخ] أي: وأمّا المضمرات وإن بقيت أيضا إلاّ أنّ نداءها شاذّ كقولهم: «يا إيّاك قد كفيتك».

(٥) قوله: [أي: صِر صُبحا يا ليل] أو ادخل في الصباح، فعلى الأوّل همزة الإفعال للصيرورة وعلى الثاني للدخول، ولعلّ القائلة حذفت حرف النداء لشدّة رغبتها في ذهاب الليل لأن المأمور يشتغل بالامتثال

حرف النداء من الليل مع أنه اسم جنس شذوذا، قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته[1] (و) في («اِفْتَدِ مَخْنُوْقُ») أي: يا مخنوق، قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه[2] وقال «افتد مخنوق»[3]، حذف حرف النداء عن المخنوق مع أنه اسم جنس شذوذا (و) في («أَطْرِقْ كَرَا») أي: يا كروان، وفيه شذوذان: حذفُ حرف النداء من اسم الجنس وترخيمُ غير العلَم، قيل: هي رقية يصيدون بها الكروان ويقولون[4] «أطرق كرا أطرق كرا إن النعامة في القرى» فيسكن ويُطرق حتّى يصاد، والمعنى: أنّ النعام الذي هو أكبر منك قدِ اصْطِيدَ وحُمل إلى القرى فلا تخلى أيضاً (وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوْا﴾) [النمل:٢٥] بتخفيف «ألاَ» على أنه حرف تنبيه و«يَا» حرف نداء أي: يا

الإطراق إمالة الرأس إلى الصدر. — شبكة للاصطياد. — أي هذه العبارة. — هو طائر طويل العنق والرجل والمنقار. — شتر مرغ.

عقيب الأمر فاختصرت كلامها ليكون الامتثال أقرب، وهذا نكتة الحذف في المورد، وأمّا في المضرب فهي اتباع الاستعمال الوارد على الترك لأنه مَثَل لا يتغيّر.

(١) قوله: [حين كرهته] لأن امرئ القيس قد ارتضع كلبة في طفوليّته وكلما عرق تفوح منه رائحة الكلب، فلمّا أصبحت أخذت منه الطلاق، ثم صار هذا القول مَثَلا يضرب في شدّة طلب الشيء، وقيل مَثَل يستعمله المغموم.

(٢) قوله: [فخنقه] الضمير المرفوع راجع إلى الشخص الواقع والمنصوب إلى النائم المستلقي، وهذا القول أيضا صار مَثَلا يُضرب في الحضّ على تخليص النفس من الورطة الشديدة.

(٣) قوله: [«افتد مخنوق»] أمر مخاطب من «اِفْتَدَى» أي: أعطني فدية يا مخنوق وخلّص نفسك عن يدي.

(٤) قوله: [ويقولون الخ] إذا سمع الكروان هذا القول أطرق رأسه وغمض عينيه وتلبّد بالأرض فيلقى عليه ثوب فيصاد، وهذا القول أيضا صار مَثَلا يُضرب لمن تكبّر وقد تواضع من هو أشرف منه.

قوم اسجدوا، والقرينة امتناع دخول «يَا» على الفعل، بخلاف قراءة ﴿أَلَّا يَسۡجُدُوا۟﴾ بتشديد اللام[1] لأنه ليس من هذا الباب فإنّ «أنْ» حينئذ ناصبة للمضارع أدغمت نونها في لام «لا يسجدوا»، و«يسجدوا» فعل مضارع سقط نونه بالنصب أي بحرف النصب وهو «أن». (الثالث) من تلك المواضع الأربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها (ما) أي: مفعول به (أُضمِر) أي: قدّر (عامله) الناصب له (على شريطة التفسير) الشريطة والشرط واحد، وإضافتها إلى التفسير بيانيّة[2] أي: ما أضمر عامله بناء على شرطٍ[3] هو تفسيره أي: تفسير العامل بما بعده، وإنما وجب حذفه حينئذ احترازا عن الجمع بين المفسَّر والمفسِّر[4] (وهو) أي: ما أضمر عامله على شريطة

---

(١) قوله: [بخلاف قراءة ﴿أَلَّا يَسۡجُدُوا۟﴾ بتشديد اللام] في قوله تعالى: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ فَصَدَّهُمۡ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمۡ لَا يَهۡتَدُونَ ۝ أَلَّا يَسۡجُدُوا۟﴾ [النمل:٢٥] أي: فهم لا يهتدون لأنْ يسجدوا، ويجوز أن يقال: إنه بدل من «السبيل» بدل الكلّ إن كان اللام للعهد وبدل البعض إن كان اللام للجنس أي: فصدهم عن السجود، و«لا» زائدة على التقديرين.

(٢) قوله: [وإضافتها إلى التفسير بيانيّة] الإضافة البيانيّة ما وقع فيه المضاف إليه بيانا للمضاف والتفسير في قوله: «على شريطة التفسير» بيان للشريطة كما أشار إليه الشارح بقوله: «على شرط هو تفسيره».

(٣) قوله: [بناء على شرطٍ الخ] إشارة إلى أنّ كلمة «على» في عبارة المتن بنائية أي: متعلّقة بلفظ «بناء» المقدّر المستعمل في معناه الحقيقي أعني: ترتّب شيء على شيء، والترتّب ههنا عقلي فإنه من ترتّب المشروط على الشرط.

(٤) قوله: [احترازا عن الجمع بين المفسَّر والمفسِّر] فإنه لا يجوز الجمع بينهما إذا جيء بالثاني لدفع الإبهام الناشي عن حذف الأوّل، وإنما حذف الأوّل أوّلا وفسّر بالثاني ثانيا؛ لأن التفصيل بعد الإجمال

⇦

التفسير (**كلّ اسم بعده فعلٌ أو شبهُه**) احترز به عن نحو «زيد أبوك»[1]،
أي بقوله فعل أو شبهه.
ولا يريد به أن يليه الفعل أو شبهه متصلا به بل أن يكون الفعل أو شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو «زيدا عمرو ضربه» و«زيدا أنت ضاربه» (**مشتغلٌ**) ذلك الفعلُ أو شبهُه[2] (**عنه**) أي: عن العمل[3] في ذلك الاسم (**بضميره**) أي: بالعمل في ضميره (**أو**) في (**متعلّقه**) أي: متعلّق ذلك الاسم
إشارة إلى تقدير المضاف.
أو متعلّق ضميره[4] وحاصله أن يكون الفعل أو شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم أو متعلّقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر، بحيث[5] (**لو سُلّط**) بمجرّد رفع ذلك الاشتغال[6] (**عليه**)

أوقع في النفس فإنّ الحاصل بعد الطلب أعزّ من المنساق بلا تعب.

(١) قوله: [**عن نحو «زيد أبوك»**] أي: عن اسم لم يكن بعده فعل أو شبهه كـ«زيد» في «زيد أبوك». قوله: «ولا يريد الخ» دفع توهّم أنه خرج منه «زيدا» في «زيدا عمرو ضربه» و«زيدا أنت ضاربه» لأنه ليس بعده فعل أو شبهه بل لفظ «عمرو» و«أنت»، وحاصل الدفع ظاهر.

(٢) قوله: [**ذلك الفعلُ أو شبهُه**] إشارة إلى أنّ قوله: «مشتغل» صفة لأحد الأمرين من الفعل وشبهه.

(٣) قوله: [**أي: عن العمل الخ**] إشارة إلى تقدير مضاف ومرجع الضمير، وكلمة «عن» متعلّقة بالاشتغال بتضمين معنى الإعراض.

(٤) قوله: [**أو متعلّق ضميره**] ترديد في مرجع الضمير والمآل واحد فإنّ «غلام» في قولك: «زيدا ضربت غلامه» يسمّى متعلّق الاسم ومتعلّق الضمير.

(٥) قوله: [**بحيث**] إنما قدّره إشارة إلى أنّ قوله: «لو سلّط الخ» صفة بعد صفة لأحد الأمرين، إن قيل: إنّ «لَو» تقتضي انتفاء التسليط فلا يصدق التعريف على فرد من المعرّف، أجيب بتقييد التسليط أي: لو سلط عليه لفظا؛ إذ التسليط في أفراد المعرّف إنما هو التسليط التقديريّ.

(٦) قوله: [**بمجرّد رفع ذلك الاشتغال**] إشارة إلى دفع ما يرد من أنه دخل فيه «زيد ضربته» ونحو قوله ⇦

أي: على ذلك الاسم (**هو**) أي: أحد الأمرين الفعل أو شبهه بعينه (**أو مناسبُه**) أي: ما يناسبه بالترادف(١) أو اللزوم (**لنصبه**) أي: لنصب أحدُ هذين الأمرين الاسمَ بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر(٢) فبقيد الاشتغال بالضمير أو متعلّقه خرج نحو «زيدا ضربت»(٣) وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرّد ذلك الاشتغال خرج نحو «زيد ضربته» فإنّ المانع عن عمل «ضربته» في «زيدٍ» ليس بمجرّد اشتغاله بضميره؛ فإنّ عملَ معنى الابتداء فيه ورفعَه إياه(٤) أيضاً مانع عن ذلك، أي عن العمل في زيد. وبقيد النصب بالمفعوليّة خرج خبر «كان» في نحو «زيدا كنت إياه»(٥) وههنا صور أربع إحداها: اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه، والثانية: اشتغاله بالضمير مع تقدير

تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر:٥٢]؛ إذ يصدق عليه أنه لو سلط عليه لنصبه! وحاصل الدفع أنّ المراد بقوله: «لو سلّط عليه لنصبه» أنه لم يكن هناك مانع لفظيّ أو معنويّ غير العمل والاشتغال فلا يدخل فيه ما فيه مانع لفظيّ كما في المثال الأوّل أو مانع معنويّ كما في الآية الكريمة كما سيذكره.

(١) **قوله: [أي: ما يناسبه بالترادف]** كما في «زيدا مررت به»، والترادف تغاير اللفظ مع اتحاد المعنى. قوله: «أو اللزوم» عطف على «الترادف» أي: أو ما يناسبه باللزوم كما في «زيدا حبست عليه».

(٢) **قوله: [كما هو الظاهر المتبادر]** مربوط بقوله: «لنصب الاسم بالمفعوليّة». قوله: «فبقيد الاشتغال الخ» شروع في بيان فوائد القيود المذكورة في الحدّ.

(٣) **قوله: [خرج نحو «زيدا ضربت»]** فإنّ الفعل فيه ليس مشتغلا في الضمير ولا في المتعلّق.

(٤) **قوله: [ورفعَه إياه]** عطف تفسيري، أي: رفع معنى الابتداء زيدا.

(٥) **قوله: [«زيدا كنت إياه»]** لأنه لو سلط «كنت» على «زيدا» لنصبه لكن لا على المفعوليّة بل على الخبريّة. قوله: «وههنا الخ» أي: في مقام الإضمار على شريطة التفسير صور أربع داخلة في تعريف ما أضمر عامله، وغرض هذا الكلام الإشارة إلى وجه التمثيل بأمثلة أربعة كما صرّح به بقوله: «ولهذا أورد المصنف أربعة أمثلة».

تسليط ما يناسب الفعل بالترادف، والثالثة: اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم، والرابعة: اشتغال الفعل بالمتعلّق ولا يتصوّر حينئذ إلاّ تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم[1] ولهذا أورد المصنف أربعة أمثلة ثلاثة منها للمشتغِل بالضمير بأقسامه الثلاثة وواحد للمشتغِل بالمتعلّق، والأحسن في ترتيبها حينئذ تأخير مثال المشتغِل بالمتعلّق كما لا يخفى وجهه[2] (نحو «زيدا ضربته») مثال الفعل المشتغِل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه (و«زيدا مررت به») مثال الفعل المشتغِل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف، فإنّ «مررت» بعد تعديته بالباء مرادف لـ«جاوزت»[3] (و«زيدا ضربت غلامه») مثال الفعل المشتغِل بالمتعلّق مع تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم[4] (و«زيدا حُبِسْتُ عليه») مثال الفعل المشتغِل بالضمير ....

أي في ترتيب أمثلة الأربعة.

---

(١) قوله: [ولا يتصوّر حينئذ إلاّ تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم] أي: لا الفعل بعينه ولا الفعل المناسب بالترادف أي: فلا تكون الصور ستّا، وجوّز الرضي في الصورة الأخيرة تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلّقه فتقول في «زيدا ضربت غلامه» إنّ تقديره: «ضربت متعلّق زيد ضربت غلامه» فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للفعل المقدّر ومعمول الظاهر تفسيرا لـ«متعلّق» المقدّر، وكذا جوّز تقدير المُجاوَزة مع المتعلّق في «زيدا مررت بغلامه» فيكون تقديره: «جاوزت متعلّق زيد مررت بغلامه».

(٢) قوله: [كما لا يخفى وجهه] وهو خلوصُ أقسام المشتغِل بالضمير وسلامتُها عن الفصل بينها بما ليس منها.

(٣) قوله: [مرادف لـ«جاوزت»] كما في قول الشاعر: أمرّ على الديار ديار ليلى ÷ أقبّل ذا الجدار وذا الجدارا.

(٤) قوله: [مع تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم] وهو «أهنت» أي: أهنت زيدا ضربت غلامه، ولا يقدّر «ضربت زيدا»؛ لأنه لم يقع عليه الضرب.

مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم[1]، فإنّ حبس الشيء على الشيء تلزمه ملابسته للمحبوس عليه (ينصب) زيد في هذه الأمثلة (بفعل مُضمَر[2] يُفسِّره ما بعده أي: «ضربت») يعني: أنّ الفعل المفسَّر الناصب لـ«زيدا» في «زيدا ضربته» «ضربت» المقدّر؛ فإنّ الأصل فيه «ضربت زيدا ضربته» أُضمِر «ضربت» الأوّلُ لوجود مفسِّره أعني: «ضربت» الثانيَ (و) على هذا القياس («جاوزت») فإنه مفسَّر بما يرادفه أعني: «مررت به» (و«أهنت») فإنه مفسَّر بما يستلزمه أعني: «ضربت غلامه» فإنّ ضرب الغلام يستلزم إهانة سيّده (و«لابست») فإنه مفسَّر بما يستلزمه أعني: «حبست عليه»، ثمّ إنّ الاسم الواقع في مظانّ الإضمار[3] على شريطة التفسير إمّا المختار أو الواجب فيه الرفع أو النصب أو يستوي فيه الأمران، وإلى هذه الصور الخمس أشار المصنف فقال (ويختار) في

---

(١) قوله: [مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم] وهو «لابست». قوله: «فإنّ حبس الشيء الخ» أي: حبس الشيء لأجل الشيء تلزمه ملابسة المحبوس للمحبوس لأجله بأن يكون رفيقا له أو جاسوسا أو غير ذلك.

(٢) قال: [ينصب بفعل مُضمَر] أي: ينصب ما أضمر عامله وهو زيد في الأمثلة المذكورة بفعل مقدّر. قوله: «أي: ضربت وجاوزت وأهنت ولابست» هذا التفسير عطف بيان لقوله: «فعل مضمر»، واعلم أنه إن أمكن تقدير المفسِّر بعينه فهو المقدّر وإلاّ فمرادفه وإلاّ فلازمه وإلاّ فيقدّر الملابسة فإنّ معنى الملابسة وهو التعلّق والمناسبة يطرد في كلّ فعل مشتغِل بالضمير أو المتعلّق.

(٣) قوله: [ثم إنّ الاسم الواقع في مظانّ الإضمار الخ] أي: الاسم الواقع في مواقع يظنّ في بادي النظر أنه من قبيل الإضمار على شريطة التفسير وإن لم يكن منه في الواقع، والمظانّ جمع المظِنّة بمعنى محلّ الظنّ، وهذا الكلام تمهيد لما يأتي في المتن.

الاسم المذكور (**الرفع بالابتداء**) أي: بكونه مبتدأ[1]؛ لأنّ تجرّده عن العوامل اللفظيّة يُصحِّح رفعَه بالابتداء ويُرجِّح (**عند عدَم قرينةٍ خلافِه**) أي: قرينةٍ تُرجِّح[2] خلاف الرفع يعني: النصب؛ لأن قرينتي الصحّة فيهما (أي في الرفع والنصب.) متساويتان لأنّ وجود ماله صلاحيّة التفسير قرينة مصحِّحة للنصب، فمتى لم تُرجِّح النصبَ قرينةٌ أخرى يُرجَّح الرفعُ بسلامته عن الحذف[3] نحو «زيد ضربته»[4] (**أو عند وجود**) القرينة المرجِّحة من الجانبَين ولكن تكون القرينة المرجِّحة للرفع[5] (**أقوى منها**) أي: من تلك القرينة المرجِّحة للنصب (**كـ«أمّا»**) الداخلة على ذلك الاسم (**مع غير الطلب**) أي: بشرط أن لا يكون الفعل المشتغِل عنه (أي عن الاسم المذكور.) طلبا كالأمر والنهي

---

(١) قوله: [**أي: بكونه مبتدأ**] فيه ردّ على من جوّز الرفع بفعل مطاوع للمفسِّر نحو «خشب قطعته» بتقدير «انقطع»، وفي قول المصـ: «بالابتداء» إشعار بوجه اختيار الرفع وهو الاستغناء عن حذف العامل فيه، وقول الشارح: «لأن تجرّده الخ» إشارة إليه وبيان للنكتة المصحِّحة والمرجِّحة للرفع.

(٢) قوله: [**أي: قرينةٍ تُرجِّح الخ**] إنما قيد القرينة بالمرجِّحة؛ لأن القرينة المصحِّحة موجودة في مثل «زيد ضربته» وهي وجود ما له صلاحيّة التفسير، ولأن انتفاء القرينة المطلقة يستدعي وجوب الرفع لا اختياره.

(٣) قوله: [**بسلامته عن الحذف**] أي: عن الحذف المخالف للأصل، أمّا السلامة من الحذف الذي لا يخالف الأصل بأن كثر استعماله فلا يوجب الرجحان؛ فإن اتباع الاستعمال الكثير راجح كالصفات المقطوعة.

(٤) قوله: [**نحو «زيد ضربته»**] إن قلت: قد وجد قرينة مرجِّحة للنصب فيه وهي وقوع الجملة خبرا على تقدير الرفع وهو خلاف الأصل، قلنا وقوع الجملة خبرا خلاف الأصل من حيث القياس لكنه أصل من حيث الاستعمال فلا يكون قرينة مرجِّحة للنصب لتعارض الجهتين.

(٥) قوله: [**تكون القرينة المرجِّحة للرفع**] فيه تغيير المتن بالإعراب؛ فإن لفظ «أقوى» مجرور في المتن ويلزم على تقدير الشرح نصبه على الخبرية عن قوله: «تكون»، ولكنه هان لكون الإعراب فيه تقديريّا.

والدعاء[1] نحو «لقيت القوم وأمّا زيد فأكرمته» فالعطف على الفعليّة[2] قرينة النصب وكلمة «أمّا» قرينة الرفع، وهي أقوى لأنها لا يقع بعدها غالبا إلاّ المبتدأ[3] بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فإنه كثير الوقوع في كلامهم مع أنها تأيّدت بالسلامة عن الحذف أيضاً، وإنما قال «مع غير الطلب» احترازا عمّا إذا كانت مع الطلب نحو «أمّا زيدا فاضْربْه» فإنّ المختار حينئذ هو النصب؛ فإنّ الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا[4] وهو لا يجوز إلاّ بتأويل[5] (و) مثل «أمّا» مع غير الطلب («إذا») الواقعة على

أي وقوع الجملة الطلبية خبراً. ٢

(١) قوله: [كالأمر والنهي والدعاء] الكاف ههنا استقصائيّة كالكاف في قول الماتن: «كأمّا الخ» أي: المراد في هذا الباب بالطلب هي هذه الأشياء لا غير كما أنّ أقوى منحصرة في «أمّا» و«إذا» المذكورتين.

(٢) قوله: [فالعطف على الفعليّة الخ] يعني: أنّ قوله: «أكرمته» قرينة مصحِّحة للنصب والتجرّد عن العوامل اللفظيّة قرينة مصحِّحة للرفع وعطف قوله: «وأمّا زيد فأكرمته» على جملة «لقيت القوم» قرينة مرجِّحة للنصب ليكون عطف الفعليّة على الفعليّة، ووجود «أمّا» قرينة مرجِّحة للرفع وهي أقوى من الأولى لأنها الخ.

(٣) قوله: [لأنها لا يقع بعدها غالبا إلاّ المبتدأ] يعني: وقوع غير المبتدأ بعده نادر بخلاف عطف الاسميّة على الفعليّة، وهذا تعليل لكون «أمّا» قرينة مرجّحة للرفع أقوى من القرينة المرجِّحة للنصب، وعلّله العصام بقوله: لأنّ «أمّا» لكونه نائبا عن «مهما» وهو اسم التزم بعده اسم فإذا وقع المرفوع بعده كان تحقّق الاسم بعده أظهر.

(٤) قوله: [فإنّ الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا الخ] ولأن الجملة الطلبية قلما تكون اسمية لأن الطلب مختصّ بالفعل ولذا يقتضي حروفُ الطلب الفعلَ كحروف الاستفهام والعرض والتحضيض، ولا يعارضه السلامة من الحذف لكثرة وقوعه في كلامهم واتباعُ الاستعمال الكثير راجح.

(٥) قوله: [وهو لا يجوز إلاّ بتأويل] أي: بتأويل الطلب بمقول ونحوه، والظاهر أنه لا مانع من وقوع الإنشاء خبرا، كيف! وقد وقع في أفصح الكلام كقوله تعالى: ﴿بَلْ اَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾ [ص:٦٠] و﴿اَنّٰى لَكِ هٰذَا﴾ [مريم:٣٧] وتقدير مقول في الجميع تكلّف.

الاسم المذكور (للمفاجأة) في كونها من أقوى القرائن مثل «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» فإنّ المختار فيه الرفع فإنّ «إذا» للمفاجأة لا تدخل إلاّ على الجملة الاسمية غالباً، وما وقع في بحث الظروف[1] من أن «إذا» للمفاجأة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبةُ وقوعها بعدها[2] فلا تناقض (ويختار النصب) في الاسم المذكور (بالعطف) أي: بسبب عطف جملة[3] هو فيها (على جملة فعليّة) متقدِّمة (للتناسب) أي: لرعاية التناسب[4] بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليّتين نحو «خرجت فزيدا لقيته» (وبعد حرف النفي) يعني: «مَا ولاَ وإنْ»، وليس «لَمْ ولَمَّا ولَنْ» من هذه الجملة إذ هي عاملة في المضارع ولا يقدّر معمولها[5] لضعفها في العمل نحو «ما زيدا ضربته» و«لا زيدا

---

(١) قوله: [وما وقع في بحث الظروف الخ] غرضه دفع التناقض بين اختيار الرفع ههنا وبين قولهم هناك بلزومها بعدها، وحاصل الدفع ظاهر، ويجوز أن يدفع بأن المراد بلزوم الاسمية بعدها لزومها في غير هذا الموضع لورود النصب ههنا.

(٢) قوله: [فالمراد بلزوم الاسمية غلبةُ وقوعها بعدها] وإلاّ فيكون الرفع واجبا بعدها لا مختارا.

(٣) قوله: [أي: بسبب عطف جملة الخ] هذا أضعف قرائن النصب وما يليه أقوى منه، ومن قرائن اختيار النصب كون الجملة في موقع الحال ولا واو معه فيختار النصب لئلاّ يلزم وقوع الجملة الاسميّة حالا بدون الواو نحو «جاءني زيد خالدا قد ضربه».

(٤) قوله: [أي: لرعاية التناسب الخ] أي: ليحصل التناسب بين الجملتين في كونهما فعليّتين وهو أمر حسن ينبغي رعايته.

(٥) قوله: [ولا يقدّر معمولها الخ] في عدم تقدير معمول «لَمّا» بحث؛ لأنه سيجيء في مبحث المضارع ⇦

ضربته ولا عمرا»[1] و«إنْ زيدا ضربته إلاّ تأديبا» (و) بعد[2] (حرف الاستفهام) نحو «أ زيدا ضربته»، وإنما قال[3] «حرف الاستفهام» لأنه يختار الرفع في اسم الاستفهام[4] مثل «من أكرمته»، ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل «هل زيدا ضربته» فإنه يجوز وإن استقبحه النحاة لاقتضاء[5] «هل» لفظ الفعل؛ لأنه بمعنى «قد» في الأصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل (و) بعد (إذا الشرطيّة) الدالّةِ على المُجازاة[6] في الزمان نحو

أنّ الفرق بين «لَمْ» و«لَمّا» أنه يجوز حذف المنفي بـ«لمّا» في الاختيار دون «لَمْ» نحو «شارفت المدينة ولمّا» أي: ولمّا أدخلها، ويجوز أن يجاب بأنه فرق بين حذف المعمول وهو فعل فقط وبين حذف المنفيّ وهو الجملة، وجواز الثاني لا يستلزم جواز الأوّل فلا تناقض.

(١) **قوله:** [**و«لا زيدا ضربته ولا عمرا»**] وإنما قال: «ولا عمرا» لأن «لاَ» في الأصل لنفي الجنس فيقتضي أن يدخل على النكرة فإذا دخل على المعرفة أو الفعل الماضي لزم التكرار نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة:٣١].

(٢) **قوله:** [**بعد**] أشار بتقديره إلى أنّ قوله: «حرف الاستفهام» عطف على «حرف النفي»، ثمّ المراد بكون الاسم المذكور بعد حرفي النفي والاستفهام أن يكون عقبهما بلا فصل بغير الظرف فإن كان مع الفصل بالظرف فأيضا يختار النصب نحو «أ اليوم زيدا ضربته».

(٣) **قوله:** [**وإنما قال الخ**] غرضه بيان فائدة العبارة، وكذا قوله الآتي: «ولم يقل همزة الاستفهام الخ».

(٤) **قوله:** [**لأنه يختار الرفع في اسم الاستفهام**] هذا إذا كان اسم الاستفهام هو الاسمَ المحدودَ كما في مثال الشارح، أمّا إذا كان الاسم المحدود بعد اسم الاستفهام نحو «متى زيدا ضربته» كان حكمه حكم «هَلْ» في أنّ الرفع والنصب فيه قبيحان إلاّ أنّ النصب أحسن القبيحين.

(٥) **قوله:** [**لاقتضاء الخ**] تعليل لقوله: «استقبحه النحاة». قوله: «لأنه بمعنى قَدْ» تعليل لاقتضاء «هل» لفظَ الفعل.

(٦) **قوله:** [**الدالّةِ على المُجازاة الخ**] فالأكثر بعدها الفعل عند سيبويه والأخفش، وذهب المبرّد إلى وجوب النصب بعدها، وذهب الكوفيون إلى اختيار الرفع لاستواء الجملتين بعدها عندهم، وقيد الشرطيّة

«إذا عبدَ الله تلقاه فأكرمه» (و) بعد (حيث) الدالّةِ على المُجازاة في المكان[1] نحو «حيث زيدا تجده فأكرمه» (وفي) ما قبل[2] (الأمر والنهي) يعني: موضع وقوع الاسم المذكور قبل الأمر والنهي مثل «زيداً اِضْربْه» و«زيداً لاَ تَضْربْه»، وإنما اخْتِيرَ[3] في هذه المواضع أي: ما بعد حرف الاستفهام والنفي و«إذا» الشرطية و«حيث» وما قبل الأمر والنهي النصبُ في الاسم المذكور (إذ هي) أي: هذه المواضع (مواقع الفعل) أي: مواضعُ وقوعُ الفعل فيها أكثرُ[4] فإذا نُصِب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديراً، وإلاّ فلا (و) كذلك يختار النصب[5] في الاسم المذكور

أي فلا يقع الفعل فيها تقديراً.

أي وإن لم يُنصب.

احتراز عن «إذا» للمفاجأة.

(١) قوله: [الدالّةِ على المُجازاة في المكان] إشارة إلى أنّ المراد بـ«حيث» الشرطيّة لا المكانيّة فلا يختار النصب في «اجلس حيث زيد ضربته».

(٢) قوله: [ما قبل] إشارة إلى أنّ الأظهر أن يقول: «وقبل الأمر والنهي». قوله: «يعني: موضع الخ» تفسير للموصول في قوله: «ما قبل» أي: ويختار النصب في الاسم المذكور في تركيب وقع فيه ذلك الاسم قبل الأمر والنهي، ويندرج في الأمر والنهي الدعاء أيضا نحو «زيدا رحمه الله».

(٣) قوله: [وإنما اخْتِيرَ الخ] إشارة إلى أنّ قولَ المصـ الآتيَ: «إذ هي مواقع الفعل» علّة لقوله: «ويختار النصب».

(٤) قوله: [أي: مواضعُ وقوعُ الفعل فيها أكثرُ] يعني: مواضع لها مزيد اختصاص بالفعل، ففيه إشارة إلى أنّ إضافة المواقع إلى الفعل لأدنى مناسبة. قوله: «وإلاّ فلا» أي: وإن لم ينصب لم يقع فيها الفعل، وعلّل في الهنديّ بأن الاستفهام والنفي في الغالب يلحقان الأفعال لا الذوات وكذا الشرط إلاّ أنّ «إذا» و«حيث» لعدم رسوخهما في الشرطيّة جاز وقوع الاسميّة بعدهما.

(٥) قوله: [كذلك يختار النصب الخ] إشارة إلى أنّ قول المصـ: «وعند خوف الخ» عطف على «في الأمر» منصوب على الظرفيّة لقوله: «يختار النصب».

(**عند خوف لبس المفسّر**) أي: التباس ما هو مفسّر[1] في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسّر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع (**بالصفة**) فلا يعلم أنه[2] خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود، أو صفة له مع مخالَفته للمعنى المقصود، فالالتباس إنما هو بين خبريّةِ ذاتِ ما هو مفسّر على تقدير النصب ووصفيّتِه لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فإنّ التركيب لا يحتملهما معا[3] (**مثل**) قوله تعالى: (﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾) [القمر:٤٩] بنصب «كلّ» على الإضمار بشريطة التفسير، ولو رُفع بالابتداء وجُعل «خلقنٰه» خبرا له كان موافقا للنصب في أداء المقصود[4] لكن خِيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله تعالى «خلقنٰه» صفة لـ«شيء» وقوله «بقدَر»

(أي كونه خبرا. — أي التفسير والوصف. — الواحد. — بين.)

---

(١) قوله: [**أي: التباس ما هو مفسّر الخ**] إشارة إلى أنّ لفظ المفسّر مجاز كقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف:٣٦] أو ﴿وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡۖ﴾ [النساء:٢]، وغرضه الردّ على ما اعترض به بعضهم على ظاهر عبارة المصـ من أنّ مراد المصـ بالالتباس بالصفة إمّا التباسه بها في حال النصب أو في حال الرفع والأوّل باطل لأن المفسّر لا محلّ له من الإعراب فكيف يلتبس بالصفة وكذا الثاني إذ في حال الرفع ليس فيه مفسّر، وحاصل الردّ أن الالتباس إنما هو بين المفسّر في حال النصب وبين الصفة في حال الرفع.

(٢) قوله: [**فلا يعلم أنه الخ**] تفصيل لخوف لبس المفسّر بالصفة.

(٣) قوله: [**فإنّ التركيب لا يحتملهما معا**] أي: التركيب الواحد لا يحتمل التفسير والوصف معا؛ لأن المفسّر لا محلّ له من الإعراب فكيف يلتبس بالصفة.

(٤) قوله: [**في أداء المقصود**] وهو الحكم على كلّ شيء بكونه مخلوقا لله بقدَر.

خبرا له، وهو خلاف المقصود[1] فإنّ المقصود الحكمُ على كلّ شيء بأنه مخلوق لنا بقدَر لا الحكمُ على كلّ شيء مخلوق لنا أنه بقدَر، فإنه يُوهِم كون بعض الأشياء الموجودة غيرَ مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الأفعال الاختياريّة للعباد[2] (ويستوي الأمران) أي: الرفع والنصب، فللمتكلّم أن يختار كلّ واحد منهما بلا تفاوت (في مثل «زيد قام وعمرا أكرمته») أي: عنده أو في داره ونحو ذلك وإلاّ لا يصح العطف[3] على الصغرى لعدم الضمير، أي: يستوي الأمران فيما إذا عُطف الجملة التي وقع فيها الاسمِ المذكور على جملة ذات وجهين[4] أي: جملة اسميّة خبرها جملة فعليّة فيصحّ رفعُهِ بالابتداء ونصبُهِ بتقدير الفعل، والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسميّة فتُعطف على الجملة الكبرى وهي اسميّة وفي النصب تكون فعليّة

---

(١) **قوله:** [**وهو خلاف المقصود الخ**] هذا تعريض بالشارح الرضي حيث زعم أنه على تقدير الوصفيّة والخبريّة واحد غير متفاوت المعنى.

(٢) **قوله:** [**في الأفعال الاختياريّة للعباد**] وهي ما يمكن البقاء والتعيّش بدونها كأكل الفاكهة وشرب اللبن.

(٣) **قوله:** [**وإلاّ لا يصحّ العطف الخ**] أي: وإن لم نَقُل بتقدير «عنده» أو «في داره» أو نحو ذلك لم يصحّ عطف جملة «عمرا أكرمته» على جملة «قام» على تقدير نصب «عمرا» لعدم الضمير فيها مع أنّ المعطوف في حكم المعطوف عليه فوجب أن يكون في الجملة المعطوفة ضمير يرجع إلى المبتدأ كما وجب في الجملة المعطوف عليها لوقوعها خبرا عن «زيد».

(٤) **قوله:** [**على جملة ذات وجهين**] أي: جملة صدرها اسم وعجزها فعل مثل قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ۝ وَالسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾ [الرحمن:٦،٧] فينصب السماء ويرفع. "العقد النامي".

فتُعطف على الصغرى وهي فعليّة، فإن قلت: السلامة من الحذف[1] مرجِّحة للرفع، قلنا: هي مُعارَضة بقرب المعطوف عليه، فإن قلت: لا تفاوت في القرب والبعد بينهما إذ الكبرى أيضاً قريبة غير مفصولة عنها، قلنا: هذا باعتبار المنتهى[2] وأمّا باعتبار المبدأ فالصغرى أقرب (ويجب النصب) أي: نصب الاسم المذكور[3] (بعد حرف الشرط) والمراد به ههنا «إنْ ولَوْ»، فإنّ «أَمّا» وإن كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب (و) كذا يجب[4] النصب بعد (حرف التحضيض) وهو «هَلاَّ وأَلاَّ ولَوْلاَ ولَوْمَا»، وإنما وجب النصب بعدها لوجوب دخولها على الفعل[5] لفظاً أو تقديرًا

أي بين الصغرى والكبرى. عن الصغرى. أي الحروف المذكورة.

(١) قوله: [السلامة من الحذف الخ] أي: ينبغي أن يكون الرفع راجحا لأنه سالم من حذف العامل بخلاف النصب فإنه يحتاج إلى تقدير العامل، وحاصل الجواب أنه يعارض السلامةَ من الحذف على تقدير الرفع قربُ المعطوف عليه على تقدير النصب فإذا تعارضا تساقطا. قوله: «مُعارَضة» بفتح الراء اسم مفعول لا مصدر.

(٢) قوله: [هذا باعتبار المنتهى] أي: عدم التفاوت المذكور متحقّق باعتبار منتهى المعطوف عليه وأمّا باعتبار مبدأ المعطوف عليه فالجملة الصغرى أقرب من الكبرى.

(٣) قوله: [أي: نصب الاسم المذكور] إشارة إلى أنّ اللام في «النصب» عهديّ أو عوض عن المضاف إليه.

(٤) قوله: [كذا يجب الخ] إشارة إلى أنّ قوله: «وحرفِ التحضيض» مجرور معطوف على «حرفِ الشرط».

(٥) قوله: [لوجوب دخولها على الفعل الخ] اعلم أنه لا شكّ في أنّ التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمنّي معان تليق بالفعل؛ لأنّ تلك المعاني إنما تتعلّق بالأمور المتجدّدة والفعل لدخول النسبة في مفهومه متجدّد، فكان القياس أن يختصّ حروفها بالأفعال إلاّ أنّ بعضها بقيت على ذلك الأصل كحروف التحضيض، وبعضها اختصت بالاسميّة كـ«لَيْتَ» و«لَعَلَّ»، وبعضها استعملت في القبيلتين مع أولويّتها بالأفعال كهمزة الاستفهام و«مَا» و«لاَ» للنفي، وبعضها اختلف في اختصاصها بأحد القبيلتين

(**نحو «إنْ زيدا ضربته ضربك»**) مثال لحرف الشرط (**و«ألاّ زيدا ضربته»**) مثال لحرف التحضيض (**وليس مثل «أ زيد ذُهِب به» منه**) أي: من باب الإضمار على شريطة التفسير، فإنّ زيدا فيه وإن كان يظنّ في بادئ النظر أنه ممّا أضمر عامله على شريطة التفسير والمختارَ فيه النصب[1] لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام، لكن يظهر بعد تعمّق النظر أنه ليس منه فإنه وإن صدق عليه أنه اسم بعده فعل مشتغِل عنه بضميره[2] لكنه ليس بحيث لو سُلّط عليه هو أو مناسبه لنصبه؛ لأنّ «ذُهِب به» لا يعمل النصب، وكذا مناسبه أعني «أُذْهِبَ»، فإن قلت: لا ينحصر المناسب في «أُذْهِبَ» فليقدّر مناسب آخر يَنصِبه مثل «يُلابِسُ» أو «أَذهَبَ» على صيغة المعلوم فيكون تقديره: «زيدا يلابسه[3] الذهاب به أو يلابسه أحد بالذهاب به أو أذهبه أحد»، قلنا: المراد بالمناسب ما يرادف

تعيين للممثل له. تعيين للممثل له. إشارة إلى المرجع. أي أوّل. وصلية. تفصيل لعدم كونه منه. عطف على ضمير «أنه». علة ظن اختيار النصب فيه.ـــا أي زيد. أي تدقيقه. وصلية. من باب الإضمار.

كـ«ألاَ» للعرض، وكذا «إنْ» الشرطيّة فإنّ المرفوع في «إنْ أمر هلك» يجوز أن يكون مبتدأ عند الأخفش.

(١) قوله: [والمختارَ فيه النصب الخ] بالنصب عطف على الضمير المنصوب في قوله: «أنه» أي: ويظنّ في بادئ النظر أنّ المختار فيه النصب الخ.

(٢) قوله: [أنه اسم بعده فعل مشتغِل عنه بضميره] إن أريد بالاشتغال عن الاسم بالضمير في تعريف ما أضمر عامله على شريطة التفسير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير لم يصدق على «أ زيد ذهب به» أنه اسم بعده فعل مشتغِل عنه بضميره؛ إذ الضمير ههنا مرفوع المحلّ.

(٣) قوله: [زيدا يلابسه الخ] الأظهر أن يقال: «يلابس زيدا الذهاب به» أو «يلابس زيدا أحد بالذهاب به» أو «أذهب زيدا أحد»؛ لأنّ الكلام في المفسَّر الناصب لا في المفسِّر المشتغِل.

الفعل المذكور أو يلازمه مع اتحاد ما أسند إليه[1] فالاتحاد فيما ذكرتَه مفقود وإذا كان الأمر كذلك (فالرفع) أي: رفعُ زيد في المثال واجبٌ
إشارة إلى أن اللام عوضي. إشارة إلى حذف الخبر.
بالابتداء ونصبُه غير جائز بالمفعوليّة، فليس من باب الإضمار على شريطة التفسير فكيف يكون ممّا يُختار فيه النصب (وكذا) أي: مثلُ «أ زيدٌ ذُهِب به» قولُه[2] تعالى (﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾) [القمر:٥٢] أي: في صحائف أعمالهم، فهو ليس من باب الإضمار على شريطة التفسير؛
غرضه تفسير اللفظ.
لأنه لو جُعل منه لصار التقدير: «فعلوا كلّ شيء في الزبر» فقوله «في الزبر» إن كان متعلّقا بـ«فعلوا» فسد المعنى؛ لأن صحائف أعمالهم ليست
جواب «لو». علة للفساد.
محلاًّ لفعلهم لأنهم لم يُوقِعوا فيها فعلا[3] بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم، وإن كان صفة لـ«شيء» مع أنه خلاف ظاهر الآية[4] فات
«في الزبر».

---

(١) قوله: [مع اتحاد ما أسند إليه] ولعلّ هذا بطريق حمل المناسب على الكمال. قوله: «فالاتحاد فيما ذكرتَه مفقود»؛ لأنّ المسند إليه في المثال المذكور هو الضمير الراجع إلى زيد، وعلى تقدير «يلابس» و«أذهب» يكون المسند إليه فيه لفظَ «الذهاب» أو «أحد».

(٢) قوله: [أي مثلُ «أ زيدٌ ذُهِب به» قولُه الخ] أي: يظنّ في بادئ النظر أنّ لفظ «كلّ» في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر:٥٢] ممّا أضمر عامله على شريطة التفسير لكن يظهر بعد تعمّق النظر أنه ليس من هذا الباب.

(٣) قوله: [لأنهم لم يُوقِعوا فيها فعلا] أي: لا خيرا ولا شرّا فضلا عن الكليّة، والكرام الكاتبون هم الملائكة الذين يكتبون أعمال العباد أعني: رقيبا وعتيدا.

(٤) قوله: [مع أنه خلاف ظاهر الآية] لأنه لو كان صفة له لقُدّم في الآية على «فعلوه» فلمّا أخّر كان الظاهر أن يكون خبرا وإلاّ يلزم الفصل بين الصفة والموصوف.

المعنى المقصود؛ إذ المقصود أنّ كلّ شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا[1] لقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾ [القمر:٥٣] لا أنّ كلّ[2] شيء كائن في صحائف أعمالهم مفعولٌ لهم، فالرفع لازم على أن يكون «كلّ شيء» مبتدأً والجملة الفعليّة (وهي قوله «فعلوه».) صفةً لـ«شيء» والجارّ والمجرور (وهو «في الزبر».) في محلّ الرفع على أنه خبر المبتدأ (هو «كل».) تقديره: كلّ شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر (أي لا يترك.) صغيرة ولا كبيرة[3] واعلم أنه قد سبق[4] أنّ الاسم المذكور إذا كان الفعل المشتغِل عنه بضميره أو متعلّقه أمرا أو نهيا فالمختار فيه النصب فالظاهر أنّ قوله تعالى: ﴿اَلزَّانِيَةُ وَالزَّانِيْ فَاجْلِدُوْا كُلَّ وٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور:٢] داخل تحت هذه القاعدة[5] مع أنّ القُرّاء اتفقوا فيه على الرفع إلاّ في رواية شاذّة عن بعضهم[6] فاضطرّ النحاة إلى أن تمحّلوا (أي أن يحتالوا.) لإخراجه

(١) قوله: [موافقا] حال من «المقصود» أي: حال كون هذا المقصود مطابقا لقوله تعالى: الخ.

(٢) قوله: [لا أنّ كلّ الخ] أي: ليس المقصود أن كلّ شيء موجود في صحائف أعمالهم هو مفعول لهم.

(٣) قوله: [لا يغادر صغيرة ولا كبيرة] أي: لا يترك سيئة كبيرة ولا صغيرة.

(٤) قوله: [واعلم أنه قد سبق الخ] بسط مقدّمة لكلام المتن وإشارة إلى جواب سؤال متكمّن.

(٥) قوله: [داخل تحت هذه القاعدة] يرد عليه أنّ ظهور دخول هذا القول تحت هذه القاعدة ممنوع؛ لأنّ الفاء تمنع عن عمل ما بعدها فيما قبلها، والجواب أنّ ما بعدها قد يعمل فيما قبلها نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[المدثر:٣] فالفاء بحسَب الظاهر ليست بمانعة عن دخول القول تحت القاعدة المذكورة.

(٦) قوله: [إلاّ في رواية شاذّة عن بعضهم] وهو عيسى بن عمر الثقفيّ النحويّ له كتابان في النحو

عن القاعدة المذكورة لئلاّ يلزم اتفاق القرّاء على غير المختار، فأشار المصنف إلى ما تمحّلوا لإخراجه عنها فقال (ونحو ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور:٢] الفاء) فيه مرتبط[1] (بمعنى الشرط عند المبرّد) لكون الألف واللام في «الزانية» و«الزاني» مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط[2] واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لدلالتها على سببيّته للجزاء، ومثل هذه الفاء[3] لا يعمل ما في حيّزها فيما قبلها فامتنع تسليط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها فتعيّن فيه الرفع[4] (و) الآية (جملتان) مستقلّتان[5] (عند سيبويه) إذ «الزانية» مبتدأ محذوفُ المضافِ

أي لإخراج قوله تعالى. صفة «مبتدأ». الجملة صفة ثانية أو صفة «موصولا». قبل الفاء. أي محذوف مضافه.

"الإكمال" و"الجامع"، فإنه يختار النصب في الآية. قوله: «إلى أن تمحّلوا» التمحّل حيله كردن.

(١) قوله: [فيه مرتبط] إشارة إلى حذف العائد، وإلى أنّ المراد بقول المصـ: «الفاء بمعنى الشرط» أنّه فاء الجزاء؛ فإنّ الفاء المرتبط بمعنى الشرط ليس إلاّ فاء الجزاء.

(٢) قوله: [فيه معنى الشرط] وهو سببيّة الأوّل للثاني، وإضافة المعنى إلى الشرط بيانيّة.

(٣) قوله: [ومثل هذه الفاء الخ] إنما قال ذلك؛ لأن الفاء إذا كانت زائدة أو غير واقعة موقعها لغرض جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى:٩] فإنّ موقع الفاء قبل اليتيم لكونه معمول مدخولها، قدّم اليتيم عليها لئلاّ يجتمع «أمّا» مع الفاء.

(٤) قوله: [فتعيّن فيه الرفع] فيه أنّ امتناع تسليط الفعل المذكور لا يستلزم تعيّن الرفع ما لم يمتنع تسليط المناسب أيضا.

(٥) قوله: [مستقلّتان] أي: مختلفتان في المعنى بخلاف باب ما أضمر فإنّ تركيبه أيضا جملتان لكن بمعنى واحد فلا يرد أنّ جميع الباب جملتان، وقال العصام: أراد بالاستقلال أن لا يكون ذكر إحداهما متفرّعا

و«الزاني» عطف عليه والخبر محذوف أي: حكم الزانية والزاني فيما
معطوف.
يتلى عليكم بعد، وقوله: «فاجلدوا» جملة ثانية لبيان الحكم الموعود،
في الجملة الأولى.
والفاء عنده أيضاً للسببيّة(١) أي: إن ثبت زناهما فاجلدوا، وقيل: زائدة(٢)
أو للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة أخرى فيمتنع التسليط
فلا يدخل في الضابطة(٣) فتعيّن الرفع (وإلاّ) أي: وإن لم تكن الفاء بمعنى
كما هو مذهب المبرد.
الشرط ولم تكن الآية جملتين أيضاً فهي تكون داخلة تحت الضابطة
كما ذهب إليه سيبويه.
(فالمختار) حينئذ فيها (النصب) واختيار النصب باطل(٤) لاتفاق القرّاء
أي حين إذ دخلت الآية تحت الضابطة.
على الرفع فلا بدّ من جعل الفاء بمعنى الشرط أو جعل الآية جملتين
كما جعل المبرد. كما جعل سيبويه.
ليتعيّن الرفع (الرابع) من تلك المواضع التي وجب حذف الناصب

على حذف الفعل من الأخرى، فأيضا لا يرد باب ما أضمر.

(١) قوله: [والفاء عنده أيضاً للسببيّة] أي: كما أنها عند المبرّد للسببيّة، ويقال لها الفصيحة، وليست عاطفة لئلاّ يلزم عطف الإنشاء على الإخبار. قوله: «أي: إن ثبت الخ» لأن الجلد لا يترتّب على مجرّد الزنا بل على ثبوته.

(٢) قوله: [وقيل: زائدة] كما في جواب «إذا» فيكون ما بعدها ابتداء كلام، وأشار بـ«قيل» إلى بُعده فإنّ القول بالزيادة مع ظهور احتمال السببيّة بعيد، وكذا جعلها للتفسير للوجوب الذي هو الحكم؛ لأنّ «اجلدو» إنما يكون تفسيرا له باعتبار الوجوب المتضمَّن فإنّه إيجاب وهو متضمِّن للوجوب، وفيه تكلّف.

(٣) قوله: [فلا يدخل في الضابطة] أي: في قاعدة اختيار النصب فيما قبل الأمر والنهي.

(٤) قوله: [واختيار النصب باطل الخ] أشار به إلى أنّ الشرطية أي: قوله: «وإلاّ فالمختار النصب» إشارة إلى قياس استثنائي استثني فيه نقيض التالي ليثبت نقيض المقدّم تقديره: وإن لم يكن أحد التقديرين كان المختار النصبَ لكنه ليس بمختار لاتفاق القرّاء على الرفع فالمقدّم أي: انتفاء أحد التقديرين مثله أي: غير مختار، فثبت كونه مختارا وهو المطلوب.

للمفعول به فيها (**التحذير**) وإنما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره[1] (**وهو**) في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه، وفي اصطلاح النحاة (**معمول**) أي: اسم عُمل فيه النصب بالمفعوليّة[2] (**بتقدير «اتق» تحذيرا**) أي: حُذّر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا، أو ذُكر تحذيرا فيكون مفعولا له (**ممّا بعده**) أي: ممّا بعد ذلك المعمول (**أو ذُكر المحذّر منه مكرّرا**) على صيغة المجهول[3] عطف على «حذّر» أو «ذُكر» المقدّر فإن قلت فعلى هذا[4] لا بدّ من ضمير في المعطوف كما

أي في تلك المواضع. إشارة إلى أن المعنى المذكور في المتن اصطلاحي كما صرح به بقوله «وفي الخ». قوله «تحذيرا». قوله «تحذيرا». تفسير «تحذيرا». تفريع على التفسير. عطف على التفسير الأول. تفريع على التفسير الثاني. صفة «حذّر» أو «ذكر» على سبيل البدل. أي تقدير أن يكون «أو ذكر» معطوفا على «حذر» أو «ذكر» المقدر.

---

(١) قوله: [**لضيق الوقت عن ذكره**] لأن التحذير يقال فيما إذا كانت البلية مُشرِفة على الوقوع والقائل يخاف أنه إن اشتغل بها يقع المحذّر فيها فيحذف الفعل، ثم إن كانت البليّة في غاية الإشراف والقرب من المحذّر يحذف المحذّر أيضا ويذكر المحذّر منه مكرّرا للمبالغة في التحذير، ثم هذا علّة وجوب الحذف، وأمّا شرطه من قيامِ القرينة ونيابةِ شيء مقام المحذوف فمقامُ التحذير قرينة على تعيين الفعل المخصوص والمفعولُ به نائب منابه بدليل أنه لا يذكر الفعل معه أصلاً بخلاف ما إذا لم يذكر المحذّر منه بعده أو لا يكون مكرّرا فإنه يجوز ذكر الفعل.

(٢) قوله: [**أي: اسم عُمل فيه النصب بالمفعوليّة**] إشارة إلى أنّ إطلاق المعمول على الاسم باعتبار أنه محلّ لأثر العامل وقد يطلق المعمول على محلّ أثر العامل كما يقال: «السرير معمول النجار» فلا حاجة إلى القول بالحذف والإيصال وبأنّ الأصل: «معمول فيه».

(٣) قوله: [**على صيغة المجهول الخ**] ردّ لما قاله الرضي من أنّ قول المصـ: «أو ذكر» إن كان بصيغة المصدر يكون معطوفا على قوله: «معمول» وهو بعيد من حيث المعنى؛ إذ ليس التحذير نفس الذكر بل المذكور، وإن كان على صيغة الماضي المجهول فأيضا كذلك، وحاصل الردّ أنه على صيغة المجهول لكنّ المعطوف عليه مقدّر.

(٤) قوله: [**فعلى هذا الخ**] أي: على أن يكون «ذكر» معطوفا على «حذّر» أو «ذكر» المقدّر لا بدّ الخ،

⇦

في المعطوف عليه، قلنا: نعم لكنه[1] وضع في المعطوف المظهرُ موضع المضمر إذ تقدير الكلام[2]: «أو معمول بتقدير اتق ذُكر مكرّرا» إلاّ أنه وضع المحذَّر منه موضع الضمير العائد إلى المعمول إشعارا بأنه محذَّر منه لا محذِّر (مثل «إيّاك والأسد» و«إيّاك وأن تحذف») هذان مثالان لأوّل نوعي التحذير[3] ومعناهما: بعّد نفسَك من الأسد والأسدَ من نفسك، وبعّد نفسَك عن حذف الأرنب وهو ضربه بالعصا وبعّد حذف الأرنب عن نفسك، وعلى التقديرين[4]: المحذَّر منه هو الأسد والحذف، فإن المراد من تبعيد الأسد أو الحذف من نفسك تحذيرُها منهما لا تحذيرهما منها (و«الطريقَ الطريقَ») مثال لثاني نوعيه أي: «اتق الطريق الطريق»، ولا يخفى عليك[5] أنّ تقدير «اتق» في أوّل النوعين غير صحيح؛

مع أنه لم يوجد في المعطوف ضمير. تعيين للممثل له. لا المخاطب. تعيين للممثل له. وهو «إياك والأسد».

حاصله أنه إذا كان معطوفا على أحدهما لا بدّ أن يكون فيه ضمير راجع إلى المعمول كما في المعطوف عليه مع أنه ليس فيه ضمير إذ نائب فاعله «المحذّر منه».

(١) **قوله: [قلنا: نعم لكنه الخ]** حاصل الجواب أنّه أقيم فيه الاسم الظاهر وهو «المحذّر منه» مقام الضمير الراجع إلى المعمول إشعارا بأنّ المعمول في هذا القسم هو المحذّر منه بخلاف القسم الأوّل فإنه فيه هو المحذّر.

(٢) **قوله: [إذ تقدير الكلام الخ]** دليل على وضع المظهر موضع المضمر.

(٣) **قوله: [هذان مثالان لأوّل نوعي التحذير]** دفع توهّمِ أنهما مثالان لكلا نوعيه، وإنما أورد المصـ مثالين للقسم الأوّل إشارة إلى أنه كما يجوز أن يكون المحذّر منه اسما صريحا كذلك يجوز أن يكون فعلا في تأويل الاسم.

(٤) **قوله: [التقديرين]** أي: تقديري المعطوفِ عليه والمعطوفِ المحذّرُ منه هو الأسد والحذف لا المخاطب.

(٥) **قوله: [ولا يخفى عليك الخ]** بيان لوجه تقديره في النوع الأوّل «بعّد» دون «اتق» وتقديره في النوع الثاني ⇦

لأنه لا يقال «اتقيت زيدا من الأسد»[1] فينبغي أن يقدّر فيه مثل «بعِّد»
أي الشأن. أي في أوّل النوعين.
و«نحِّ»، وتقدير «بعّد» في مثال النوع الثاني غير مناسب؛ لأن المعنى على
وهو «الطريق الطريق». من الطريق.
الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده منه، فالصواب أن يقال[2]: «بتقدير بعّد
المخاطب. في التعريف.
أو اتق ونحوهما»، فيقدّر مثل «بعّد» في جميع أفراد النوع الأوّل وفي بعض
أفراد النوع الثاني مثل «نفسَك نفسَك» فإنّ المعنى على بعّد نفسَك ممّا
يؤذيك[3] كالأسد ونحوه، ويُقدّر مثل «اتق» في بعضها كالمثال المذكور،
وهو «الطريق الطريق».
قيل: لفظ الأسد في «إيّاك والأسد» خارج عن النوعين[4] فينبغي أن لا

«اتق» دون «بعّد»، وخلاصته أنّ تقدير الثاني في الأوّل غير صحيح وتقدير الأوّل في الثاني غير مناسب.

(١) قوله: [لا يقال: «اتقيت زيدا من الأسد»] قيل: لأنّ معنى الاتقاء پرهيزيدن لا پرهيزانيدن، وفيه أنّ الاتقاء الصيانة وهو متعدّ إلى مفعولين كما قال القاضي: «إن المتقي اسم لمن يتقي نفسَه ممّا يضرّه في الآخرة» وهذا يدلّ على أنه يصحّ أن يقال: «اتقيت زيدا من الأسد»، وإن سلّم القيل فيمكن أن يضمّن في «اتق» معنى التبعيد ويكون التقدير: «اتق مُبعِّدا نفسك من الأسد» وفي تقدير «اتق» مع تضمينه معنى التبعيد من التأكيد ما ليس في تقدير «بعِّد».

(٢) قوله: [فالصواب أن يقال] إشارة إلى نقصان عبارة المتن، ويمكن أن يقال: أراد المصـ «بتقدير اتق ونحوه».

(٣) قوله: [فإنّ المعنى على بعّد نفسك ممّا يؤذيك] يعني: أنّ معنى «نفسَك نفسَك» مبنيّ على إرادة تبعيد النفس عمّا يؤذيها؛ إذ التحذير عن النفس غير ممكن فلا فائدة في التحذير عنها فكأنه قيل: «بعِّد موذيَ نفسِك موذيَ نفسِك» إلاّ أنّ ذلك الموذيَ لمّا كان في غاية المُشارَفة من الحصول لها اعتبر كأنه عليها فقيل: «بعّد نفسَك نفسَك» مبالغة في التبعيد وتأكيدا في التحذير فالمقدّر «بعّد» دون «اتق»، وبهذا سقط ما قيل: إنّ «نفسك» محذّر منه لا محذَّر فكيف يصحّ القول بأنّ المعنى: بعّد نفسَك ممّا يؤذيك.

(٤) قوله: [خارج عن النوعين] أمّا خروجه عن النوع الثاني فظاهر لأن الأسد ليس مكرّرا، وأمّا خروجه عن النوع الاوّل فلأنه ليس معمولا بتقدير «اتق» تحذيرا ممّا بعده بل المعمول «إيّاك»، والجواب ظاهر.

يكون تحذيرا وليس كذلك فإنه أيضاً تحذير، وأجيب بأنه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد (وتقول) في قسمي النوع الأوّل[1] («إياك من الأسد») كما كنت تقول «إياك والأسد»[2] (ومن أن تحذف») كما كنت تقول: «إياك وأن تحذف» (و) تقول في المثال الأخير («إياك أن تحذف» بتقدير «مِنْ») أي: إيّاك من أن تحذف؛ لأنّ حذف حرف الجرّ عن «أنْ وأنّ» قياس (ولا تقول) في المثال الأوّل («إيّاك الأسد» لامتناع تقدير «مِنْ») وشذوذِه مع غير «أنْ وأنّ»، فإن قلت فليكن بتقدير العاطف[3]، قلنا: حذف العاطف أشدّ شذوذا؛ لأن حذف حرف الجرّ قياس مع «أنْ وأنّ» وشاذّ كثير في غيرهما وأمّا حذف العاطف فلم يثبت إلاّ نادرا[4] (المفعول فيه هو ما فُعِل فيه فِعْل) ....

بيان للتقدير. علة لتقدير «من». تعيين محل القول. عطف تفسير على «امتناع». من حذف حرف الجر. أي غير أنْ أو أنّ.

---

(١) قوله: [في قسمي النوع الأوّل] النوع الأوّل معمول بتقدير «اتق» تحذيرا ممّا بعده، وقسمه الأوّل ما يكون بعده اسم صريح وقسمه الثاني ما يكون بعده اسم غير صريح، أو المراد بقسمي النوع الأوّل مثالاه.

(٢) قوله: [كما كنت تقول: «إياك والأسد» الخ] يعني: كما كنت تقول في أوّل قسمي النوع الأوّل: «إيّاك والأسد» وفي ثانيهما: «إيّاك وأن تحذف» بالعطف كذلك يجوز أن تقول فيهما: «إيّاك من الأسد» و«إيّاك من أن تحذف» بحرف الجرّ، ويجوز أن تقول في المثال الأخير: «إيّاك أن تحذف» بتقدير «مِنْ»، ولا يجوز تقديرها في «إيّاك من الأسد».

(٣) قوله: [فليكن بتقدير العاطف] أي: إن لم يجز «إيّاك الأسد» بتقدير «مِنْ» فليكن بتقدير العاطف فلا يصحّ حكم امتناع هذا التركيب.

(٤) قوله: [فلم يثبت إلاّ نادرا] قال أبو علي في قوله تعالى:﴿وَلَا عَلَى الَّذِيْنَ إِذَا مَآ اَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ اَجِدُ مَآ اَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ۠ تَوَلَّوْا وَّاَعْيُنُهُمْ تَفِيْضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾[التوبة:٩٢] أي: وقلت، بتقدير العاطف، وقيل هو حال بتقدير

أي: حدث[1] (مذكور) تضمنًا في ضمن الفعل[2] الملفوظ أو المقدّر أو شبهه كذلك أو مطابقةً[3] إذا كان العامل مصدرا، فقوله «ما فُعِل فيه فِعْل» شامل لأسماء الزمان والمكان كلّها فإنه لا يخلو زمانٍ أو مكانٍ عن أن يُفعَل فيهما فعل سواء ذُكِر الفعل الذي فُعِل فيهما أو لا، وقوله «مذكور» خرج به ما لا يُذكَر فِعْل فُعِل فيه نحو «يوم الجمعة يوم طيّب» فإنه وإن كان فُعِل فيه فِعْل لا محالة لكنه ليس بمذكور، لكن بقي مثل «شهدت يوم الجمعة» داخلا فيه[4] فإنّ «يوم الجمعة» يصدق عليه أنه فُعِل فيه فِعْل مذكور فإنّ شهود يوم الجمعة لا يكون إلاّ في يوم الجمعة، فلو اعتُبِر في

أي الملفوظ أو المقدر.

أي في التعريف.

«قد»، وقيل جزاء «إذا ما الخ» وقوله تعالى: «تولوا» استيناف وجواب لسؤال نشأ من قبل أي: فما حالهم؟

(١) **قوله:** [أي: حدث] وهو الفعل اللغوي لا الفعل الذي هو قسيم للاسم والحرف؛ لأنك إذا قلت: «ضربت أمس» فقد فعلتَ لفظ «ضربت» اليوم أي: تكلّمتَ به اليوم والضربُ الذي هو مفهومه فعلته أمس فـ«أمس» فُعِل فيه الضرب لا «ضربت» فافهم.

(٢) **قوله:** [تضمنًا في ضمن الفعل الخ] أي: ذلك الحدث مذكور في ضمن الفعل الاصطلاحيّ العامل في المفعول فيه سواء كان الفعل ملفوظا نحو «صمت يوم الجمعة» أو مقدّرا نحو «يوم الجمعة» لمن قال «متى صمت». قوله: «أو شبهه كذلك» عطف على «الفعل» أي: أو مذكور في ضمن شبه الفعل سواء كان ملفوظا نحو «أنا صائم يوم الجمعة» أو مقدّرا نحو «يوم الجمعة» لمن قال: «متى أنت صائم».

(٣) **قوله:** [أو مطابقةً] عطف على قوله: «تضمّنا». قوله: «إذا كان العامل مصدرا» نحو «أعجبني صوم زيد يومَ الجمعة» فإنّ الصوم فُعِل يومَ الجمعة وهو مذكور بلفظه الدالّ عليه بالمطابقة.

(٤) **قوله:** [بقي مثل «شهدت يوم الجمعة» داخلا فيه] أي: في الحدّ مع أنّ «يومَ الجمعة» فيه مذكور باعتبار أنّ الشهود أي: الحضور واقع عليه لا فيه فهو مفعول به لا مفعول فيه، وهذا استدراك من قوله: «وخرج به الخ».

التعريف قيد الحيثيّة(١) أي: المفعول فيه ما فُعِل فيه فِعْل مذكور من حيث إنه فُعِل فيه فِعْل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فإنّ ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث إنه فُعِل فيه فِعْل مذكور بل من حيث إنه وقع(٢) عليه فِعْل مذكور، ولا يخفى عليك أنه على تقدير اعتبار قيد الحيثيّة لا حاجة إلى قوله «مذكور»(٣) إلاّ لزيادة تصوير المعرَّف(٤) وقوله (من زمان أو مكان) بيانٌ لـ«مَا» الموصولة أو الموصوفة إشارةً إلى قسمي المفعول فيه(٥) وتمهيدٌ لبيان حكم كلّ منهما، ....

بيان لنكتتي المجيء بالبيان.

---

(١) قوله: [فلو اعتُبِر في التعريف قيد الحيثيّة الخ] لأنّ قيد الحيثيّة معتبر في تعريفات الأمور الاعتباريّة سواء ذكر أو لا، ولو أريد من قوله: «ما فُعِل فيه فِعْل» ما نسب إليه الفعل بكلمة «في» لم يحتج إلى اعتبار قيد الحيثية لإخراج نحو «شهدت يوم الجمعة»؛ لأنه ليس منسوبا إليه الفعل بكلمة «في» على تقدير وقوع الشهود عليه.

(٢) قوله: [بل من حيث إنه وقع الخ] إضراب من قوله: «ليس من حيث الخ»، أي: بل ذكر يوم الجمعة فيه من حيث إنه وقع عليه فعل مذكور، فلا يكون مفعولا فيه بل مفعولا به.

(٣) قوله: [لا حاجة إلى قوله: «مذكور»] لأنّ مثل «يوم الجمعة» في «يوم الجمعة يوم مبارك» وإن فُعِل فيه فِعْل مّا إلاّ أنّ ذكره ليس من هذه الحيثيّة بل من حيث الإخبار عنه بأنه يوم مبارك فما قُصِد إخراجه بقيد «مذكور» يخرج بقيد الحيثيّة.

(٤) قوله: [إلاّ لزيادة تصوير المعرَّف] أي: لمزيد إيضاح المحدود وتحقيقِ ماهيّته بذكر جميع ذاتيّاته ولا يلزم أن يكون جميع قيود الحدود للاحتراز، واعلم أنّ اعتبار الإخراج بالقيد التضمّنيّ قد يعتبر بعد الفراغ عن الاحترازات بالقيود المذكورة صريحا فيكون الحيثيّة حينئذ مُخرِجة لما بقي من القيود الصريحة فيخرج بقوله: «مذكور» نحوُ «يوم الجمعة يوم طيّب»، وبقيد الحيثيّة نحوُ «شهدت يوم الجمعة» فلا يكون قوله: «مذكور» لمجرّد زيادة تصوير المعرّف.

(٥) قوله: [إشارةً إلى قسمي المفعول فيه] علّة للمجيء بالبيان، وإشارة إلى أنّ «أو» في قوله: «زمان أو

⇦

وهو أي: المفعول فيه[1] ضربان ما يظهر فيه «في» وهو مجرور بها، وما يقدّر فيه «في» وهو منصوب بتقديرها، وهذا خلاف اصطلاح القوم[2] فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلاّ على المنصوب بتقدير «في» وأمّا المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجرّ لا مفعول فيه، وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور أيضاً مفعولا فيه ولذلك قال[3] (**وشرط نصبه**) أي: شرط نصب المفعول فيه (**تقدير «في»**) إذ التلفّظ بها يوجب الجرّ (**وظروف الزمان كلّها**) مبهما كان الزمان أو محدودا[4] (**تَقبَل ذلك**) أي: تقديرَ «في»؛ لأنّ المبهمَ منها[5] جزء مفهوم الفعل فيصحّ

على مذهب المصـ. أي لخلافه القوم. إشارة إلى المرجع. بيان للعموم المشار إليه بقوله «كلها».

مكان» لتقسيم المحدود وإلى أنّ هذا القيد لا دخل له في الاحتراز. قوله: «وتمهيد» بالرفع عطف على قوله: «بيان» أو بالنصب عطفا على قوله: «إشارة»، وتمهيد الأمور تسويتها وإصلاحها.

(١) قوله: [**أي: المفعول فيه**] إنما فسّر الضمير به لئلاّ يتوهّم عوده في أوّل الوهلة إلى الحكم لقربه.

(٢) قوله: [**وهذا خلاف اصطلاح القوم**] أي: ما أشار إليه المصـ من تقسيم المفعول فيه إلى قسمين خلاف اصطلاح جمهور النحاة فإنهم الخ.

(٣) قوله: [**ولذلك قال الخ**] أي: لمخالفته الجمهور جعل تقدير «في» شرطا لكون المفعول فيه منصوبا لا لكونه مفعولا فيه كما هو عند الجمهور.

(٤) قوله: [**مبهما كان الزمان أو محدودا**] إشارة إلى أنّ المراد بالتأكيد الشمول للمبهم والمحدود، ولمّا لم يكن خلاف بين القوم في أنّ المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حدّ ونهاية كالحين، وأنّ المحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة لم يذكر المصـ والشارح تفسيرهما.

(٥) قوله: [**لأنّ المبهمَ منها**] أي: من ظروف الزمان. قوله: «جزء مفهوم الفعل» لأن الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة إلى فاعل مّا معيّن فيكون الزمان جزء من مفهومه بخلاف المكان فإن دلالة الفعل عليه عقليّة لا وضعيّة. قوله: «كالمصدر» فإنه ينتصب أيضا بلا واسطة الحرف نحو «ضربت ضربا» لكونه جزء من مفهومه.

انتصابه بلا واسطة كالمصدر، والمحدودَ منها محمول عليه أي: على
أي انتصاب المبهم من ظروف الزمان. أي من ظروف الزمان
المبهم لاشتراكهما في الزمانيّة نحو «صُمت دَهراً»[1] و«أفطرت اليومَ»
أي الزمان المبهم والزمان المحدود.
(و) ظروف (المكان إن كان) المكان[2] (مبهما قَبِل ذلك) أي: تقديرَ «في» حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما[3] في الإبهام نحو «جلست خلفَك» (وإلاّ) أي: وإن لم يكن مبهما بل يكون محدودا (فلا) يقبل تقديرَ «في» إذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة[4] نحو «جلست في المسجد» (وفُسِّر المبهم) من المكان (بالجهات الستّ) وهي «أمام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت» وما في معناها[5]، فإنّ «أمام زيد» مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه إلى انقطاع
إيضاح إبهام الأمام من بين الجهات.
الأرض فيكون مبهما، ولمّا لم يتناول هذا التفسير[6] بعضَ الظروفِ المكانيّةِ الجائز نصبُها قال (وحُمِل عليه) أي: على المبهم المفسَّر
صفة الظروف. صفة ثانية. بالرفع فاعل لـ«الجائز».

---

(١) قوله: [نحو «صُمت دَهراً»] المثال الأوّل للمبهم والثاني للمحدود، ففيه لفّ ونشر مرتّب.

(٢) قوله: [المكان] إشارة إلى أنّ ضمير «كان» راجع إلى المضاف إليه أعني المكان دون المضاف أعني الظروف.

(٣) قوله: [لاشتراكهما الخ] أي: لاشتراك الزمان المبهم والمكان المبهم في الإبهام.

(٤) قوله: [لاختلافهما ذاتا وصفة] أي: لاختلاف الزمان المبهم والمكان المحدود ذاتا وصفة فإنّ الأوّل زمان والثاني مكان والأوّل مبهم والثاني محدود، إن قلت: فليُحمَل المكان المحدود على المكان المبهم لاشتراكهما في المكانيّة، قلنا: هو فرع وتابع فالحمل عليه كالاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير.

(٥) قوله: [وما في معناها] من «قدّام» و«وراء» و«يسار». قوله: «فإنّ أمام زيد الخ» أوضح إبهام الأمام من بين الجهات الستّ وترك البواقي لإمكان مقايستها عليه.

(٦) قوله: [ولمّا لم يتناول هذا التفسير الخ] غرضه بيان الغرض من قول المصـ الآتي: «وحمل عليه الخ».

بالجهات الستّ («عند» و«لدى» وشبهُهما) نحو «دون» و«سوى» بيان الشبه.
(لإبهامهما) أي: لإبهام «عند» و«لدى»، ولم يذكر وجه حمل شبههما إشارة إلى المرجع.
عليه لأنّ حكمه حكمهما، وفي بعض النسخ «لإبهامها»[1] كما هو الظاهر، أي على المبهم.
وكذا حُمل على المبهم من المكان (لفظ «مكان») وإن كان معيّنا نحو «جلست مكانك» (لكثرته) في الاستعمال مثل الجهات الستّ لا لإبهامه[2] (و) كذا حُمل عليه (ما بعد «دخلت») وإن كان معيّنا نحو «دخلت الدار» لكثرته في الاستعمال لا لإبهامه (على الأصحّ) أي: على المذهب الأصحّ فإنه ذهب بعض النحاة[3] إلى أنه مفعول به لكنّ الأصحّ أنه مفعول فيه، والأصل استعماله بحرف الجرّ لكنه حُذف لكثرة استعماله، وهذا محلّ تأمّل[4] فإنّ الفعل لا يطلب المفعول فيه إلاّ بعد تمام معناه ولا شكّ أنّ معنى الدخول لا يتمّ بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما إذا قلت: «دخلت الدار في البلد الفلاني»

---

(١) قوله: [«لإبهامها»] أي: بالضمير المؤنّث راجعا إلى مجموعة «عند» و«لدى» وشبههما، وهو الظاهر.
(٢) قوله: [لا لإبهامه] لأنّ مكان المخاطب في «جلست مكانك» مثلا معيّن لا مبهم.
(٣) قوله: [ذهب بعض النحاة] وهو الجرميّ تلميذ الأخفش ويونس وأستاذ المبرّد والزجاج.
(٤) قوله: [وهذا محلّ تأمّل] أي: كون الدار في «دخلت الدار» مفعولا فيه على المذهب الأصحّ محلّ بحث. قوله: «لا يتمّ بدون الدار» أي: لا يتمّ فهم الدخول ولا يتعقّل بدونها فيكون مفعولا به لا مفعولا فيه؛ إذ الظرف لا يتوقّف عليه تعقّل الفعل بل وجوده.

فالظاهر أنه مفعول به[1] لا مفعول فيه، وممّا يؤيّد ذلك[2] أنّ كلّ فعل نُسِب إلى مكان خاصّ بوقوعه فيه يصحّ أن يُنسَب إلى مكان شامل له ولغيره فإنه إذا قلت: «ضربت زيدا في الدار»[3] التي هي جزء من البلد، فكما يصحّ أن تقول «ضربت زيدا في الدار» كذلك يصحّ أن تقول «ضربته في البلد»، وفعلُ الدخول بالنسبة إلى الدار ليس كذلك فإنه إذا قال الداخل في البلد «دخلت الدار» لا يصح أن يقول «دخلت البلد» فنسبة الدخول إلى الدار ليست كنسبة الأفعال إلى أمكنتها التي فعلت فيها فلا تكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به، وقيل معناه[4] على الاستعمال الأصحّ، فيكون إشارة إلى أنّ استعمال «دخلت» مع «في» نحو

أي لفظ الدار. أي الشأن. أي الذي هو داخل في البلد. أي معنى قوله «على الأصح».

---

(١) قوله: [فالظاهر أنه مفعول به] لأنّ الدخول متعدّ بالواسطة و«فِيْ» صلة له كما أنّ «عَنْ» صلة لضدّه الذي هو الخروج، وما استدلّ به الرضي على كون الدخول لازما من لزوم كلمة «فِي» في غير المكان نحو «دخلت في الأمر»، ومن دخولها في المكان نحو «دخلت في المسجد» ومن كونه فُعُوْلا وهو من المصادر اللازمة غالبا، ومن كونه ضدّ الخروج وهو لازم فهو إنما يدلّ على نفي تعدّيه بلا واسطة.

(٢) قوله: [وممّا يؤيّد ذلك الخ] أي: ممّا يؤيّد كونَ ما بعد «دخلت» مفعولا به الخ.

(٣) قوله: [«ضربت زيدا في الدار» الخ] فـ«ضربت» نُسِب إلى الدار بوقوعه فيها، وهي مكان خاصّ جزء من البلد والبلد مكان عامّ شامل للدار وغيرها، فكما صحّ أن تقول: «ضربت زيدا في الدار» بنسبة الفعل إلى المكان الخاصّ كذلك صحّ أيضا أن تقول: «ضربت زيدا في البلد» بنسبته إلى المكان العامّ الشامل للدار وغيرها، فلو كان الدار في «دخلت الدار» مفعولا فيه لصحّ أن يقول الداخل في الدار: «دخلت البلد» مع أنه لم يصحّ ذلك؛ لأنّ دخول البلد يقتضي سبق الخروج عنه والحال أنه كائن في البلد في فرضنا.

(٤) قوله: [وقيل: معناه الخ] عطف بحسَب المعنى على قوله: «أي: على المذهب الأصحّ»، يعني: معنى قول المصـ «على الأصحّ» على المذهب الأصحّ وقيل: معناه على الاستعمال الأصحّ.

«دخلت في الدار» صحيح لكنّ الأصحّ استعماله بدون «في»، ونُقِل عن سيبويه أنّ استعماله بـ«فِي» شاذّ (وينُصَب) أي: المفعول فيه (بعامل مُضمَر) بلا شريطة التفسير[1] نحو «يومَ الجمعة» في جواب من قال «متى سرتَ» أي: سرتُ يوم الجمعة، (و) بعامل مضمر[2] (على شريطة التفسير) نحو «يوم الجمعة صمت فيه»، والتفصيل فيه بعينه كما مرّ في المفعول به[3] (المفعول له هو ما فُعِل لأجله) أي: لقصد تحصيله[4] أو بسبب وجوده، وخرج به سائر المفاعيل ممّا فعل مطلقا[5] أو به أو فيه أو

غرض النقل تأييد القيل. أي قليل. إشارة إلى المرجع. أي مقدر. مقدر. أي بـ«أجله». باقي. بيان سائر المفاعيل.

(١) قوله: [بلا شريطة التفسير] فيجوز الإظهار أيضا بخلاف ما إذا نصب بعامل مضمر على شريطة التفسير فإنه لا يجوز الإظهار حينئذ، وإنما قيّد المضمر بهذا بقرينة المقابلة.

(٢) قوله: [بعامل مضمر] إشارة إلى أنّ قوله: «وعلى شريطة التفسير» عطف على قوله: «بعامل مضمر» بتقدير «عامل مضمر» في جانب المعطوف كما حذف «بلا شريطة التفسير» في جانب المعطوف عليه، ففي عبارته صنعة الاحتباك كما لا يخفى على أهل البديع.

(٣) قوله: [والتفصيل فيه بعينه كما مرّ في المفعول به] فيختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه أو عند وجود أقوى منها نحو «يومُ الجمعة سرتُ فيه» و«صمت يوم الجمعة وأمّا يومُ الخميس فأفطرت فيه» و«لقيت زيدا فإذا يومُ الجمعة سار فيه»، ويختار النصب بالعطف على جملة فعليّة وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام وبعد «إذا» الشرطيّة وقبل الأمر والنهي نحو «أفطرت يوم الخميس ويومَ الجمعة صمت فيه» و«ما يومَ أو أيومَ الجمعة سرت فيه» و«إذا يومَ الجمعة سرت فيه سرت» و«يومَ الإثنين صُم فيه» و«يومَ العيد لا تصم فيه»، ويستوي الأمران في «زيد سارَ ويومُ الجمعة سرتُ فيه»، ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض نحو «إن يومَ الجمعة سرت فيه سرت» و«هلاّ يومَ الجمعة صمت فيه».

(٤) قوله: [أي: لقصد تحصيله الخ] إشارة إلى قسمي المفعول له: ما فعل لتحصيله كما في المثال الأوّل، وما فعل بسبب وجوده كما في المثال الثاني، وفيه إيماء إلى وجه إيراد المثالين.

(٥) قوله: [ممّا فعل مطلقا الخ] فإنه لا يصدق «ما فعل لأجله» على شيء منها.

معه (**فِعْل**) أي: حدث (**مذكور**) أي: ملفوظ[1] حقيقة أو حكما، فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدّرا[2] كما إذا قلت «تأديبا» في جواب من قال «لمَ ضربت زيدا»، فقوله «مذكور» احتراز عن مثل «أعجبني التأديب»[3]، فإن قلت: كيف يصحّ الاحتراز به عنه وهو أي: الفعل الذي فعل لأجله مذكور في الجملة[4] كما في «ضربت زيدا»، قلنا: المراد مذكور معه، فإن قلت: هو مذكور معه كما في «ضربته تأديبا»، قلنا: المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه، ويرد حينئذ نحو «أعجبني التأديب الذي ضربت لأجله»، اللهم إلاّ أن يراد بذكره معه إيراده معه للعمل فيه[5] (**مثل «ضربته تأديبا»**) مثال لما فُعِل لقصد تحصيله فِعل وهو الضرب، فإنّ التأديب إنما يحصل بالضرب ويترتّب عليه[6] (**و«قعدت عن الحرب**

تعيين للممثل له.

(١) قوله: [أي: ملفوظ الخ] إشارة إلى أنّ المذكور من الذِكر بالكسر وهو ما يكون باللسان لا من الذُكر بالضمّ وهو ما يكون بالقلب، لكن يرد عليه أنه لا يصحّ تفسير المذكور بالملفوظ لأنّ الحدث لا يكون ملفوظا، والجواب أنّ المراد «ملفوظ دالُّه» فالتفسير مجازيّ باعتبار الدلالة.

(٢) قوله: [ما كان فعله مقدّرا] فإنه وإن لم يكن ملفوظا حقيقة لكنه ملفوظ حكما.

(٣) قوله: [عن مثل «أعجبني التأديب»] فإنّ التأديب قد فُعِل لأجله فِعل أعني: الضرب لكنه ليس بمذكور والمذكور أعني: «أعجب» ليس فُعِل لأجله.

(٤) قوله: [مذكور في الجملة] أي: في بعض التراكيب أو بطريق اللزوم.

(٥) قوله: [إيراده معه للعمل فيه] فإن قلت: حينئذ يخرج عن التعريف نحو «جئتك للسمن»؛ لأن العامل في المجرور هو الجارّ لا الفعل مع أنه مفعول له عند المصـ، قلنا: إنّ الفعل عامل في المجرور فإنه منصوب به تقديرا والجارّ فيه بمنزلة الهمزةِ في الإفعال والتضعيفِ في التفعيل.

(٦) قوله: [فإنّ التأديب إنما يحصل بالضرب ويترتّب عليه] إن قلت: كيف يحصل التأديب بالضرب

جبنا») مثال لما فُعل بسبب وجوده فِعل وهو القعود فإنّ القعود إنما وقع بسبب الجبن، والقائل بكون[1] المفعول له معمولا مستقلا غيرَ داخل في المفعول المطلق يخالف (خلافا) ظاهرا (للزَجّاج فإنه) أي: المفعولَ له (عنده) أي: عند الزَجّاج (مصدر) من غير لفظ فعله[2]، فالمعنى عنده في المثالين المذكورين: أدّبته بالضرب تأديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا أو ضربته ضربَ تأديب وقعدت قعودَ جبن، ورُدّ قول الزَجّاج بأنّ صحّة تأويل نوعٍ بنوعٍ لا تُدخِله في حقيقته ألا ترى إلى صحّة تأويل الحال بالظرف من حيث إنّ معنى «جاء زيد راكبا»: جاء زيد وقت الركوب، من غير أن تُخرِج عن حقيقتها[3] (وشرط نصبه) أي: شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له، فالسمن والإكرام في قولك «جئتك للسمن ولإكرامك الزائرَ» عنده مفعول له[4] على ما يدلّ

تعيين للممثل له.

ويترتّب عليه مع أنّ الضرب والتأديب متحدان بحسَب الذات؛ إذ لم يصدر من الفاعل إلاّ فعل واحد وهو الضرب، قلنا: المراد بترتّب التأديب ترتّب ما يتضمّنه التأديب أعني: التأدّب.

(١) قوله: [والقائل بكون الخ] القائل هم الجمهور، وهذا مبتدأ خبره قوله: «يخالف»، وفيه إشارة إلى أنّ قوله: «خلافا» نصب على المصدريّة.

(٢) قوله: [من غير لفظ فعله] أي: مفعول مطلق من غير الخ، فالزجّاج ينكر المفعول له فالمفاعيل عنده أربعة.

(٣) قوله: [من غير أن تخرج عن حقيقتها] أي: من غير أن تُخرِج الحالَ عن حقيقتها صحّةُ تأويلها بالظرف فكذا المفعول له لا تُدخِله صحّةُ تأويله بالمفعول المطلق في المفعول المطلق.

(٤) قوله: [عنده مفعول له] أي: عند المصـ مفعول له، وتقديم «عنده» للحصر أي: لا عند الجمهور.

عليه حدّه، وهذا[1] كما قال في المفعول فيه: إنّ شرط نصبه تقدير «في»، وهذا أيضاً خلاف اصطلاح القوم (تقدير اللام) لأنها إذا أُظهرتْ لزم الجرّ، وخَصّ اللام بالذكر[2]؛ لأنها الغالب في تعليلات الأفعال فلا يقدّر غيرها من «مِنْ» أو الباء أو «فِيْ» مع أنها من دواخل المفعول له كقوله تعالى: ﴿خٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللّٰهِ﴾ [الحشر:٢١] وقوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِيْنَ هَادُوْا حَرَّمْنَا﴾ [النساء:١٦٠] وقوله عليه السلام: «إنّ امرأة دخلت النار في هرّة» أي: لأجلها، ولمّا كان تقدير اللام[3] عبارة عن حذفها عن اللفظ وإبقاءها في النيّة وكان الأصل إبقاءها في اللفظ والنيّة فلا حاجة في إبقائها في النيّة إلى شرط بل الحاجة إليه إنما تكون في حذفها من اللفظ، ولهذا قال[4] (وإنما يجوز حذفها) ....

أي لخشية الله. أي لظلم.

---

(١) قوله: [وهذا الخ] أي: قول المصـ هُنا: «وشرط نصبه الخ» مثل قوله في المفعول فيه الخ، يعني: أنه جعل تقدير اللام ههنا شرطا لنصب المفعول له لا لكون الاسم مفعولا له كما أنه جعل تقدير «في» شرطا لنصب المفعول فيه لا لكون الاسم مفعولا فيه، وهذا أيضا يخالف ما عليه الجمهور فإنّ تقدير اللام عندهم شرط لكون الاسم مفعولا له لا لكونه منصوبا.

(٢) قوله: [وخَصّ اللام بالذكر الخ] جواب سؤال مقدّر تقديره أنه قد يجيء للتعليل «مِنْ» والباء و«فِيْ» وهي من الدواخل على المفعول له فلِما خصّ تقدير اللام بالذكر، والجواب ظاهر، ولا يخفى ما في بيان الأمثلة من النشر على ترتيب اللفّ.

(٣) قوله: [ولمّا كان تقدير اللام الخ] توطئة لكلام الماتن الآتي كما لا يخفى على الفطن.

(٤) قوله: [ولهذا قال] أي: ولأجل أنّ تقدير اللام عبارة عن مجموع حذفها عن اللفظ وإبقاءها في النيّة وأنّ الحاجة إلى الشرط إنما هو في حذفها من اللفظ فقط قال المصـ: الخ. قوله: «ولم يكتف» عطف

ولم يكتف بإرجاع ضمير الفاعل إلى تقدير اللام[1]، فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها[2] (إذا كان) المفعول له (فعلا) احتراز عمّا إذا كان عينا[3] نحو «جئتك للسمن» (لفاعل الفعل المعلّل به) أي: اتحد فاعله وفاعل عامله[4]، احتراز عمّا إذا كان فعلا لغيره نحو «جئتك لمجيئك إيّاي»[5] (ومقارنا له) أي: للفعل المذكور (في الوجود) بأن يتحدَ زمان وجودهما نحو «ضربته تأديبا» فإنّ زمان الضرب والتأديب واحد إذ لا مغايرة بينهما إلاّ بالاعتبار[6]،

بيان فائدة القيد. بيان فائدة القيد. تصوير للمقارنة في الوجود.

على قوله: «قال».

(١) قوله: [ولم يكتف بإرجاع ضمير الفاعل إلى تقدير اللام] بأن يقول: «وإنما يجوز» بترك قوله: «حذفها» فإنه لو اكتفى بقوله: «يجوز» لرجع الضمير إلى تقدير اللام وتوهّم أنّ الحذف من اللفظ والإبقاء في النيّة كلاهما مشروطان بهذا الشرط لِما عرفت أنّ التقدير عبارة عنهما مع أنّ الإبقاء لا يحتاج إلى شرط لأنه موافق للأصل، ولمّا صرّح بذكر الحذف علم أنّ المشروط هو الحذف من اللفظ فقط.

(٢) قوله: [كما يجوز ذكرها] إشارة إلى أنّ الجواز في كلام المصـ بمعنى الإمكان الخاصّ وهو سلب الضرورة عن الطرفين.

(٣) قوله: [عمّا إذا كان عينا] أي: عن مفعول له إذا كان غير حدث وهو ما يقوم بنفسه، فإنه لا يجوز حذف اللام منه.

(٤) قوله: [أي: اتحد فاعله وفاعل عامله] هذا تفسير باللازم إذ يلزم من كون فاعل المفعول له فاعلَ الفعل المعلّل به اتحادُهما، وبعض النحاة لا يشترط ذلك مستدلاّ بقول أمير المؤمنين عليّ كرّم الله تعالى وجهه الكريم: «فأعطاه الله النظِرة استحقاقا للسخطة وإتماما للبليّة» فإنّ المستحقّ إبليس اللعين والمعطي للنظِرة هو الله العزيز الجليل.

(٥) قوله: [نحو «جئتك لمجيئك إيّاي»] فإنّ فاعل «جئت» متكلّم وفاعل المجيء مخاطب فلم يتحد فاعل المفعول له وفاعل الفعل المعلّل به فلا يجوز أيضا حذف اللام منه.

(٦) قوله: [إلاّ بالاعتبار] فإنّ الضرب باعتبار أنه يوجب وجعا في المضروب يسمّى ضربا وباعتبار أنه يورث التأدّب فيه يسمّى تأديبا فحين يوجد الضرب يوجد التأديب فزمان الضرب والتأديب واحد.

أو يكونَ زمان وجود أحدهما[1] بعضا من زمان وجود الآخر نحو «قعدت عن الحرب جبنا» فإنّ زمان الفعل أعني القعود عن الحرب بعض زمان المفعول له أعني: الجبن، ونحو «شهدت الحرب إيقاعا للصلح بين الفريقين» فإنّ زمان المفعول له أعني إيقاع الصلح بعض زمان الفعل أعني شهود الحرب، واحترز بذلك القيد عمّا إذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو «أكرمتك اليوم لوعدي بذلك أمس»[2]، وإنما اشترط هذه الشرائط؛ لأنه بهذه الشرائط يشبه المصدر[3] فيتعلّق بالفعل بلا واسطة تعلُّقَ المصدر به[4]، بخلاف ما إذا اختلّ شيء منها (**المفعول معه**) أي: الذي فُعِل بمصاحَبته بأن يكون الفاعلُ مُصاحِبا له في صدور الفعل عنه أو المفعولُ به في وقوع الفعل عليه، فقوله «معه»[5] مفعول ما لم يسمّ فاعله

بأن يكون الخ. بيان فائدة القيد. المفعول له. كتعلّق. نقص. من تلك الشرائط. أي مقارنا ومشاركا له الخ.

---

(١) قوله: [أو يكونَ زمان وجود أحدهما الخ] أي: سواء كان زمان وجود الفعل بعضا من زمان وجود المفعول له كما في المثال الأوّل أو كان زمان وجود المفعول له بعضا من زمان وجود الفعل كما في المثال الثاني.

(٢) قوله: [نحو «أكرمتك اليوم لوعدي بذلك أمس»] فإنّ الإكرام والوعد وإن كانا حدثين وفاعلهما واحدا لكنّ زمان وجودهما مختلف فإنّ زمان الإكرام اليوم وزمان الوعد أمس.

(٣) قوله: [لأنه بهذه الشرائط يشبه المصدر] ولأن علّة الأفعال كثيرا مّا تجيء جامعة لهذه الشرائط فحصولها يدلّ على اللام المقدّرة.

(٤) قوله: [تعلُّقَ المصدر به] أي: مثل تعلّق المفعول المطلق فإن المصدر فعل لفاعل عامله ومقارن لعامله في الوجود فيتعلّق به الفعل بلا واسطة، بخلاف ما إذا اختلّ شرط منها فيفوت ح شبهه بالمصدر فلا يتعلّق به الفعل بلا واسطة.

(٥) قوله: [فقوله «معَه» الخ] تفريع على قوله: «أي: الذي فُعِل بمصاحبته»، أي: فلفظ «معَه» على هذا نائب الفاعل لقوله: «المفعول» كما في قولك: «زيد الممرور به».

أسند إليه المفعول كما أسند إلى الجارّ والمجرور في المفعول به وفيه وله، والضمير المجرور راجع إلى اللام[1]، واعتذر عن نصبه[2] بما جوّزه بعض النحاة من إسنادِ الفعل إلى لازم النصب وتركِه منصوبا جريا على ما هو عليه في الأكثر وإليه ذهب في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام:٩٤] على قراءة النصب[3] وفي بعض الحواشي أنّ هذا الرأي شريف جدًّا[4]، وقيل: الوجه أن يجعل من قبيل ع «وقد حِيلَ بين العَيْر والنَّزوان»[5] فإنّ مفعول ما لم يسمّ فاعله فيه الضمير الراجع إلى مصدره

---

(١) قوله: [راجع إلى اللام] أي: اللام الموصولة التي في «المفعول» لكونه بمعنى الحدوث.

(٢) قوله: [واعتذر عن نصبه الخ] أي: عن كون «معَه» منصوبا لأنه إذا كان قائما مقام الفاعل فحقّه الرفع، وحاصل الاعتذار أنه يجوز إسنادُ الفعل إلى لازم النصب وتركُه منصوبا فيكون رفعه تقديريّا؛ وذلك لأنّ الأكثر في استعماله النصب فإذا وقع موقعا يستحقّ فيه الرفع جرى على غالب حاله.

(٣) قوله: [على قراءة النصب] أي: على قرأة نافع وحفص عن عاصم والكسائيّ، فترك «بينكم» منصوبا مع أنه فاعل «تقطّع» استصحابا لأكثر أحواله، وردّ هذا الاستدلال بأنّ كون «بينكم» فاعلا مجرّد احتمال مع احتمال أن يكون الفاعل الأمر لتقرّره في النفوس أي: «تقطّع الأمر بينكم» والقاعدة لا تثبت بالاحتمال.

(٤) قوله: [وفي بعض الحواشي أنّ هذا الرأي شريف جدا] لأنه جعل فيه ما هو محطّ الفائدة قائما مقام الفاعل، ولأنه خال عن تكلّف اعتبار ضمير راجع إلى مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل من غير تخصيص.

(٥) قوله: [«وقد حِيلَ بين العَيْر والنَّزوان»] أوّله: «أهمّ بأمر الحزم لو استطعته» قاله صخر بن عمرو، سئلت امرأته كيف زوجها؟ فقالت: لا حيّ فيرجى ولا ميّت فينبغى، فاستدعى السيف وهمّ بقتلها فلم يستطع لضعفه فقال هذا البيت، والعير الحمار الوحشي والأهلي، والنزوان الوثوب أي: برجستن، والمراد بالعير والنزوان المرء وما طلبه.

أي: حيل الحيلولة؛ لأنّ «بين» للزوم ظرفيّته لا يقام مقام الفاعل، فعلى هذا[١] يكون معناه: الذي فُعِلَ فِعْلٌ بمصاحَبته على أن يكون مفعول ما لم يسمّ فاعله ضميرا راجعا إلى مصدره والضمير المجرور للموصول (**هو مذكور بعد الواو**) احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء[٢] (**لمُصاحَبته معمولَ فعل**) اللام متعلّق بمذكور أي: يكون ذكره بعد الواو لأجل مصاحبتِه معمولَ فعل وإفادتِه إيّاها[٣] سواء كان ذلك المعمول[٤] فاعلا نحو «استوى الماء والخشبةَ» أو مفعولا نحو «كفاك وزيدا درهم»، وسواء كان ذلك الفعل (**لفظا**) أي: لفظيّا[٥] كالمثالين المذكورين (**أو معنى**) أي: معنويّا نحو «مالك وزيدا» أي: ما تصنع، والمراد بمصاحَبته

أي معنى قوله «المفعول معه».

بيان فائدة القيد.

---

(١) قوله: [**فعلى هذا الخ**] أي: على تقدير هذا القيل يكون معنى «المفعول معه»: الذي الخ.

(٢) قوله: [**احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء**] وكـ«مع» نحو «جاء زيد فبكر أو مع بكر» و«رأيت عمرا فخالدا أو مع خالد».

(٣) قوله: [**وإفادتِه إيّاها**] أي: ولأجل إفادة ذكره بعد الواو المصاحبةَ، وهي المشاركة في الفعل في وقت أو مكان واحد.

(٤) قوله: [**سواء كان ذلك المعمول الخ**] فيه ردّ على من قال: إنّ المفعول معه لا يكون إلاّ مع الفاعل فمنعوا في «ضربت زيدا وعمرا» نصبَ «عمرا» على المعيّة، وقالوا: إذا أريد المعيّة أتي الأصل وهو «مع». قوله: «استوى الماء والخشبةَ» أي: تساوى الماء والخشبة في العلو ووصل الماء إلى الخشبة فليست الخشبة أرفع من الماء، والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته.

(٥) قوله: [**أي: لفظيّا**] إشارة إلى أنّ قوله: «لفظا» بتقدير ياء النسبة ليصحّ حمله على الفعل، وكذا قوله: «أي: معنويّا»، والمراد بالفعل المعنويّ ما يؤدّي مؤدّى الفعل ولم يكن من تركيبه كحرف الجرّ والتنبيه واسم الإشارة.

لمعمول الفعل مشارَكتُه له في ذلك الفعل[1] في زمان واحد نحو «سرت وزيدا» أو مكان واحد نحو «لو تركت الناقة وفصيلتَها لرضعتها»، فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو «جاءني زيد وعمرو» فإنها لا تدلّ إلاّ على المشاركة في أصل الفعل دون المصاحبة[2]، واعلم أنّ مذهب جمهور النحاة[3] أنّ العامل في المفعول معه الفعل أو معناه بتوسّط الواو التي بمعنى «مع»، وإنما وضعوا الواو موضع «مع» لكونها أخصر، من مع. وأصلها واو العطف[4] التي فيها معنى الجمع ....

---

(١) قوله: [مُشارَكتُه له في ذلك الفعل الخ] فلا يجوز «ضحك زيد وطلوعَ الشمس» لعدم المشاركة في الفعل كما ذهب إليه الأخفش، وجوّزه غيره مستدلاً بقولهم: «ما زلت أسير والنيلَ»؛ فإنّ الماء لا يسير بل يجري، ويمكن أن يقال: المراد بالسير معنى مجازي شامل للسير والجريان، وغرض الشارح من هذا الكلام دفع انتقاض التعريف بالمعطوف بالواو كما سيصرّح بذلك.

(٢) قوله: [فإنها لا تدلّ إلاّ على المشارَكة في أصل الفعل دون المصاحَبة] ولذا جاز أن يقال: «جاء زيد وخالد» وإن كان مجيئهما في زمانين ومكانين، ولمّا كانت المشاركة أعمّ من المصاحبة لم يستلزم الدلالةُ على المشاركة الدلالةَ على المصاحبة.

(٣) قوله: [واعلم أنّ مذهب جمهور النحاة الخ] وقال عبد القاهر: إنه منصوب بنفس الواو، وذهب الزَجّاج إلى أنه منصوب بمضمر بعد الواو، وذهب الكوفيّون إلى أنه منصوب بالخلاف وردّ بأنّ الخلاف معنى ولم يثبت النصب بالمعاني المجردّة، وقال الأخفش: هو منصوب نصب الظروف؛ لأنّ الواو قامت مقام «مع» لكن لمّا كانت في الأصل حرفا أعطي النصبُ ما بعدها كما في قوله تعالى: ﴿لَوْكَانَ فِيْهِمَآ اٰلِهَةٌ اِلَّا اللّٰهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢] ارتفع اسم الجلالة؛ إذ لا يمكن إظهار الرفع في «إلاّ» النائبة عن «غير».

(٤) قوله: [وأصلها واو العطف] ولهذا لا يجوز تقديم المفعول معه على ما عمل فيه بالاتفاق ولا على مُصاحِبه خلافا لأبي الفتح فإنه أجاز «استوى الخشبةَ والماءُ»؛ لأنّ ذلك قد جاز في العاطفة فليجز فيها

فناسب معنى المعيّة[1] (فإن كان) أي: وجد[2] (الفعل) أي: ما يدلّ على الحدث[3]، فيعمّ الفعلَ واسمي الفاعل والمفعول والصفةَ المشبّهة وغيرَها (لفظا وجاز) أي: لم يجب (العطف) ولم يمتنع[4]، فلا ينتقض بمثل «ضربت زيدا وعمرا» لوجوب العطف فيه[5] (فالوجهان) أي: العطف والنصب على المفعوليّة جائزان[6] (نحو «جئت أنا وزيدٌ») بالرفع على العطف (وزيدًا») بالنصب على المفعوليّة (وإلاّ) أي: وإن لم يجز العطف

أي فناسب لفظ الواو معنى الخ، أو ناسبها معنى الخ.

تفريع على التفسير.

أي على كونه مفعولا معه.

لأنها محمولة عليها، ولأنه قد ورد في كلامهم نحو «جمعت وفحشاء غيبةً ونميمةً»، والجواب أنه يتحمّل في الأصل ما لا يتحمّل في الفرع، والواو في «وفحشاء» عاطفة.

(١) قوله: [فناسب معنى المعيّة] لأنّ في المعيّة زيادةَ اجتماع كما لا يخفى.

(٢) قوله: [أي: وجد] إشارة إلى أنّ «كان» تامّة، فقول المصـ: «لفظا» نصب على الحاليّة، أي: حال كون الفعل لفظيّا.

(٣) قوله: [أي: ما يدلّ على الحدث] إشارة إلى أنّ المراد بالفعل الدالّ على الحدث مجازا من قبيل ذكر الخاصّ وإرادة العامّ بقرينة مقابلة المعنويّ، وذلك ليشمل الفعل وشبهه كما ذكر الشارح.

(٤) قوله: [أي: لم يجب ولم يمتنع] إشارة إلى أنّ المراد بالجواز الإمكان الخاصّ لا ما يشمل الوجوب فلا ينتقض الخ.

(٥) قوله: [لوجوب العطف فيه] إنما وجب العطف فيه؛ لأنّ الأصل في هذه الواو العطف وإنما يعدل عنه للتنصيص على المراد من المصاحبة ولا يمكن التنصيص في المثال المذكور بالنصب على المصاحبة؛ لأنّ الأظهر هو النصب على العطف الذي هو الأصل.

(٦) قوله: [جائزان] إشارة إلى أنّ قوله: «فالوجهان» مرفوع على الابتداء والخبر محذوف، واعلم أنه قد يترجّح النصب على العطف في مثل «كن أنت وزيدا كالأخ» لأنك إن عطفت «زيدا» مع الرفع على الضمير في «كُنْ» لزم أن يكون زيد مأمورا وأنت لا تريد أن تأمره بل تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ.

بل يمتنع[1] (تعيّن النصب مثل «جئت وزيدًا») فإنّ العطف فيه ممتنع[2] لعدَم الفاصلة لا بتأكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره (وإن كان) الفعل (معنى) أي: أمرا[3] معنويّا مستنبطا من اللفظ (وجاز) أي: لم يمتنع (العطف تعيّن العطف) حيث لا يحمل على[4] عمل العامل المعنويّ بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف (نحو «ما لزيد وعمرو» وإلاّ) أي: وإن لم يجز العطف بل امتنع (تعيّن النصب) حيث لا وجه سواه[5] (نحو «مالك وزيدا» و«ما شأنك وعمرا») فإنه امتنع العطف فيهما؛ لأنّ العطف على الضمير المجرور[6] بلا إعادة الجارّ غير جائز، ولم يجز عطف

إشارة إلى اسم «كان». تعليلية. تعليلية.

---

(١) قوله: [بل يمتنع] بالجزم أو بالرفع، وامتناع العطف قد يكون لمانع لفظيّ كما في المثال المذكور، وقد يكون لمانع معنويّ كما في «سرت والنيل» كذا في "العقد النامي".

(٢) قوله: [فإنّ العطف فيه ممتنع] الجمهور على أنّ العطف في الصورة المذكورة قبيح لا ممتنع، ولهذا قالوا: إنّ النصب مختار فيها، و«لاَ» في قوله: «لا بتأكيد الخ» و«ولا بغيره» زائدة، ومثال الفصل بالتأكيد ما مرّ، ومثال الفصل بغير التأكيد نحو «سرت اليوم وزيدا»، لا يمتنع العطف في هاتين الصورتين.

(٣) قوله: [أي: أمرا الخ] يعني: أنّ معنى الفعل ما يفهم من اللفظ مثل «أنبّه» و«أشير» المفهومين من «هذا».

(٤) قوله: [حيث لا يحمل على الخ] تعليل لوجوب تعيّن العطف فإنّ النصب يحوّج إلى إعمال العامل المعنويّ الضعيف فلا يجوز اعتباره مع وجود الوجه القويّ، قال الرضي: الحاجة ثابتة وهي التنصيص على المصاحبة ولهذا جوّز القوم النصب مع اختيار العطف، قال: والأولى أن يقال: إن قصد النصّ على المصاحَبة وجب النصب وإلاّ فلا.

(٥) قوله: [حيث لا وجه سواه] «حيث» تعليليّة أي: لأنه لا وجه سواه فوجوب اعتبار العامل الضعيف للضرورة.

(٦) قوله: [لأنّ العطف على الضمير المجرور الخ] يجوّز الكوفيّون هذا العطف في السعة والبصريّون للضرورة بلا تكلّف وفي السعة بتكلّف وذلك بإضمار حرف الجرّ مع أنه لا يعمل مقدّرا، والأندلسي

«عمرا» على الشأن؛ إذ السؤال عن شأنهما[1] لا عن شأنِ أحدهما ونفس الآخر، وإنما حكمنا بمعنويّة الفعل[2] في هذه الأمثلة (**لأنّ المعنى: ما تصنع**) وما يماثله[3]، فمعنى «ما شأنك وزيدا»: ما تصنع وزيدا، ومعنى «مالك وزيدا»: ما تصنع وزيدا، ومعنى «ما لزيد وعمرو»: ما يصنع زيد وعمرو(**الحال**) لمّا فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها، وهو (**ما يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول به**) أي: من حيث هو[4] فاعل أو مفعول به كما هو الظاهر، فبذكر الهيئة يخرج ما يبيّن الذات كالتمييز، وبإضافتها إلى الفاعل أو المفعول به يخرج ما يبيّن هيئة غير الفاعل أو المفعول به كصفة المبتدأ[5] نحو «زيد العالم أخوك»، وبقيد الحيثيّة يخرج صفة الفاعل[6] أو

يجوّزه على ضعف إن لم يقصد النصّ على المصاحَبة لوروده في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ [النساء:١] بالجرّ في قراءة حمزة.

(١) قوله: [**إذ السؤال عن شأنهما**] أي: عن شأن أحدهما مع الآخر، فلو عطف «عمرا» على الشأن يكون السؤال عن شأن المخاطب وعن نفس عمرو.

(٢) قوله: [**وإنما حكمنا بمعنويّة الفعل**] أي: بكون الفعل معنى في هذه الأمثلة، وفيه إشارة إلى أنّ اللام في قوله: «لأنّ المعنى الخ» متعلّق بفعل مقدّر مفهوم من المقام، وجعله العصام تعليلا لكون المثالين للعامل المعنويّ.

(٣) قوله: [**وما يماثله**] نحو «ما تفعل» و«ما يصدر منك» وغيرهما، وفيه إشارة إلى أنّ قول المصـ: «ما تصنع» محمول على التمثيل أو على حذف المعطوف.

(٤) قوله: [**أي: من حيث هو الخ**] متعلّق بقوله: «يبيّن». قوله: «كما هو الظاهر» أي: من إضافة الهيئة إليهما، وسيذكر الشارح فائدة قيد الحيثيّة.

(٥) قوله: [**كصفة المبتدأ**] وكذلك يخرج المصدر النوعيّ المبيِّن لهيئة الفعل نحو «رجعت القهقرى».

(٦) قوله: [**وبقيد الحيثيّة يخرج صفة الفاعل الخ**] فيه أنها خارجة بدون اعتبار قيد الحيثيّة؛ إذ قد نبّه الشارح نفسه فيما سبق أنّ التوابع خارجة عن التعاريف كلّها بقيد الأصالة بقرينة ذكرها فيما بعد.

المفعول به فإنّها تدلّ على هيئة الفاعل أو المفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل أو مفعول[1]، وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع[2] (في قوله «الفاعل أو المفعول به».) فلا يخرج عنه مثل «ضرب زيد عمرا راكبَين» (أي ما يبين هيئة كليهما.) (**لفظا**) أي: سواء كان الفاعل أو المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا أي: لفظيّا بأن تكون (تصوير لكونه لفظياً.) فاعليّة[3] الفاعل أو مفعوليّة المفعول باعتبار لفظِ الكلام ومنطوقِه من غير اعتبار معنى (صفة «معنى».) خارج (صفة ثانية.) عنه يفهم (مفهوم.) من فحوى الكلام، سواء كانا ملفوظين[4] حقيقة أو حكما (**أو معنى**) أي: معنويّا بأن تكون (تصوير لكونه معنوياً.) فاعليّة الفاعل[5] أو مفعوليّة المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظِه

---

(١) قوله: [**لا من حيث هو فاعل أو مفعول**] بيان لقوله: «مطلقا»، يعني: أنّ العالم في «جاء زيد العالم» مبيّن لهيئة زيد لكن لا من حيث إنه فاعل بل مطلقا حتّى لو وقع زيد مبتدأ أو خبرا لكان البيان بحاله.

(٢) قوله: [**على سبيل منع الخلو لا الجمع**] أي: لا يخلو الحال عن تبيين هيئة أحدهما ويجوز أن يبيّن هيئة كليهما فلا يخرج عن الحدّ مثل الخ، واعلم أنه إذا توافقت حال الفاعل والمفعول جاز التفريق بينهما والجمع نحو «ضربت راكبا زيدا راكبا» و«ضربت زيدا راكبين»، وإذا اختلفتا فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كلّ منهما جاز وقوعهما كيف كانتا نحو «لقيت هندا منحدرة مصعدا»، وإن لم تكن القرينة فالأولى جعل كلّ واحد منهما بجنب صاحبه نحو «لقيت منحدرا زيدا مصعدا»، وقال بعض شرّاح المفصّل حقّ الحال أن ترتّب على حدّ ترتيب صاحبها أي: تورد على سبيل اللفّ والنشر المرتّب نحو «لقيت زيدا منحدرا مصعدا».

(٣) قوله: [**بأن تكون فاعليّة الخ**] تصوير لكون الفاعل أو المفعول لفظيّا. قوله: «باعتبار لفظ الكلام الخ» أي: بأن يكون فاعلا أو مفعولا لفعل أو شبه فعل ملفوظ ومنطوق في الكلام لا باعتبار أمر مستنبط مفهوم من معنى الكلام كالإشارة المفهومة من «هذا»، وسيجيء أمثلة الجميع.

(٤) قوله: [**سواء كانا ملفوظين الخ**] تعميم للفاعل والمفعول اللفظيّين عن الحقيقيّ والحكميّ.

(٥) قوله: [**بأن تكون فاعليّة الفاعل الخ**] تصوير لكون الفاعل أو المفعول معنويّا.

ومنطوقِه، والمراد بالفاعل أو المفعول به أعمّ من أن يكون حقيقة أو حكما، فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل أو المفعول به[1]، وكذا عن المفعول المطلق مثل «ضربت الضرب شديدا» فإنه بمعنى أحدثت الضرب شديدا[2]، وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف إليه كما إذا كان المضاف فاعلا أو مفعولا يصحّ حذفُه وقيامُ المضاف إليه مقامه فكأنه الفاعل أو المفعول[3] نحو «بل نتبع ملّة إبراهيم حنيفا» و﴿اَنْ يَّاْكُلَ لَحْمَ اَخِيْهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات:١٢] فإنه يصحّ أن يقال «بل نتبع إبراهيم» مقام «بل نتبع ملّة إبراهيم» و«أن يأكل أخاه» مقام «أن يأكل لحم أخيه»، أو كان المضاف[4] فاعلا أو مفعولا وهو جزء المضاف إليه فكأنّ الحال عن المضاف إليه هو الحال عن المضاف[5] وإن لم يصحّ قيامه مقامه كما في قوله تعالى: ....

علة الدخول.

لكونه مفعولا به حكماً.

تفصيل لصحة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

لان المضاف داخل فى المضاف إليه.

---

(١) قوله: [لكونه في معنى الفاعل أو المفعول به] فإنه إذا كان مصاحبا للفاعل كان في معنى الفاعل نحو «جئت وزيدا راكبين»، وإذا كان مصاحبا للمفعول به كان في معنى المفعول به نحو «كفاك وزيدا درهم قانعين».

(٢) قوله: [فإنه بمعنى أحدثت الضرب شديدا] أي: في قوّة «أوجدت الضرب شديدا» فالضرب في المثال المذكور وإن لم يكن فاعلا ولا مفعولا به حقيقة بل هو مفعول مطلق حقيقة لكنه مفعول به حكما.

(٣) قوله: [فكأنه الفاعل أو المفعول] لأنّ تعلّق فعل شخصيّ بمفهومين علامة اتحادهما من حيث تعلّق الفعل؛ فإنّ اتباع الملّة اتباع إبراهيم -على نبيّنا وعليه الصلوة والسلام- وأكل اللحم أكل الأخ.

(٤) قوله: [أو كان المضاف الخ] عطف على قوله: «كان المضاف الخ» أي: أو كما إذا كان المضاف الخ.

(٥) قوله: [فكأنّ الحال عن المضاف إليه هو الحال عن المضاف] لأنّ المضاف داخل في المضاف إليه والداخل في شيء في حكم ذلك الشيء ومبيّنُ هيئةِ شيءٍ مبيّنُ هيئةِ الداخلِ من حيث دخوله فيه.

﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقۡطُوعٞ مُّصۡبِحِينَ﴾ [الحجر:٦٦] فقوله «مصبحين» حال من «هؤلاء» باعتبار أنّ الدابر المضافَ إليه جزؤه(١) فإنّ دابر الشيء أصله، والدابر مفعول ما لم يسمّ فاعله باعتبار الضمير المستكنّ في المقطوع فكأنه حال عن مفعول ما لم يسمّ فاعله، ولو قرىء «تَبَيَّنَ»(٢) على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل، أو «تُبَيَّنُ» على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجُعِل الجارّ والمجرور متعلّقا به(٣) لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعولِ معه أو المفعولِ المطلق من غير حاجة إلى تعميم الفاعل والمفعول إلاّ لدخول(٤) ما وقع حالا عن المضاف إليه (مثل «ضربت زيدا قائما») مثال للفظيّ الملفوظ حقيقة(٥)

وهو قوله «به». عطف على «قرئ». أي: بـ«تَبَيَّنَ» أو «تُبَيَّنُ». أي: في التعريف. تعيين الممثل له.

---

(١) قوله: [باعتبار أنّ «دابر» المضاف إليه جزؤه] أي: باعتبار أنّ الدابر الذي أضيف إلى لفظ «هؤلاء» هو جزء «هؤلاء»، فكأنّ الحال عن «هؤلاء» حال عن الدابر لما عرفت.

(٢) قوله: [ولو قرىء «تَبَيَّنَ» الخ] هذا يوافق لما قاله بعضهم من جواز وقوع الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تأويل، والجمهور جوّزوا الحال عنهما بتأويلهما بالفاعل والمفعول به، ولا يخفى أنه لو قرء كذلك لزم جواز الحال عن المفعول فيه وعن المفعول له.

(٣) قوله: [متعلّقا به] أي: بـ«تبيّن» المعلوم أو بـ«يبيّن» المجهول. قوله: «دخل فيه الحال الخ» لأنه لم يبق المفعول مقيّدا بـ«به» فيعمّ ويشمل المفعول معه والمفعول المطلق، وفيه ما عرفت.

(٤) قوله: [إلاّ لدخول الخ] أي: لا يبقى على التقدير المذكور حاجة إلى التعميم عن الحقيقيّ والحكميّ لشيء إلاّ ليدخل في التعريف ما وقع حالا عن المضاف إليه، وإن أدرجته في الفاعل أو المفعول معنى فلا حاجة إلى التعميم أصلا.

(٥) قوله: [مثال للفظيّ الملفوظ حقيقة] أي: هذا مثال للحال عن الفاعل أو المفعول اللفظيّ الخ. قوله: «فإنّ فاعليّة الخ» تعليل لكونه كذلك.

فإنّ فاعليّة تاء المتكلّم ومفعوليّة «زيدا» إنما هي باعتبار لفظِ هذا الكلام ومنطوقِه من غير اعتبار معنى خارج عنه، وهما ملفوظان حقيقة (و«زيد في الدار قائما») مثال للفظيّ الملفوظ حكما[١] فإنّ فاعليّة الضمير المستكنّ في الظرف إنما هي باعتبار لفظِ هذا الكلام ومنطوقِه من غير اعتبار معنى خارج عنه، والضمير المستكنّ ملفوظ حكما (و«هذا زيد قائما») مثال للمعنويّ[٢]؛ لأنّ مفعوليّة «زيد» ليست باعتبار لفظِ هذا الكلام ومنطوقِه بل باعتبار معنى الإشارة والتنبيه المفهومَين من لفظ «هذا»، ولا شكّ أنهما ليسا ممّا يقصد المتكلّم الإخبار بهما عن نفسه حتّى يقدّرَ في نظم الكلام «أشير» أو «أنبّه» ويصيرَ «زيد»[٣] مفعولا به لفظيّا بل مفعوليّته إنما هي باعتبار معنى «أشير» أو «أنبّه» الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحّة[٤] وقوع القائم حالا فهي معنويّة لا لفظيّة

تعيين الممثل له. تعيين الممثل له. صفة «معنى». صفة ثانية. متعلق بـ«المعتبر».

---

(١) قوله: [مثال للفظيّ الملفوظ حكما] أي: هذا مثال للحال عن الفاعل اللفظيّ الخ؛ لأنّ فاعليّة الضمير الذي انتقل من الفعل واستكنّ في الظرف المستقرّ باعتبار اللفظ وهو ملفوظ حكما فكان الفاعل لفظيّا ملفوظا حكما، ولا يخفى أنّ «قائما» على تفسير الشارح لا يكون حالا عن «زيد» بل عن الضمير الذي في الظرف.

(٢) قوله: [مثال للمعنويّ] أي: هذا مثال للحال عن المفعول المعنويّ؛ فإنّ «زيد» وإن كان في اللفظ خبرا لكنه مفعول به معنى كما فصّله الشارح، ومنه قوله تعالى: ﴿هَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود:٧٢]، وأمّا مثال الحال عن الفاعل المعنويّ فنحو قولك: «ما لزيد قائما» أي: ما يصنع زيد قائما.

(٣) قوله: [ويصيرَ «زيد» الخ] بالنصب عطف على «يقدّرَ»، أي: وحتّى يصير زيد بسبب ذلك التقدير مفعولا به لفظيّا.

(٤) قوله: [المعتبر لصحّة الخ] بالجرّ صفة لـ«معنى»، و«لصحّة» متعلّق به. قوله: «فهي» أي: فمفعوليّته معنويّة.

(**وعاملها**) أي: عامل الحال إمّا[1] (**الفعل**) الملفوظ أو المقدّر نحو «ضربت زيدا قائما» و«زيد في الدار قائما» إن كان الظرف مقدّرا بالفعل[2] (**أو شبهه**) وهو ما يعمل عمل الفعل[3] وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو «زيد ذاهب راكبا» و«زيد في الدار قاعدا»[4] إن كان الظرف مقدّرا باسم الفاعل، وكاسمِ المفعول نحو «زيد مضروب قائما»، والصفةِ المشبّهة نحو «زيد حسن ضاحكا» (**أو معناه**) المستنبَطُ من فحوَى الكلام[5] من غير التصريح به أو تقديره كالإشارة والتنبيه في نحو «هذا زيد قائما» كما مرّ، وكالنداء والتمنّي والترجّي والتشبيه في نحو «يا زيد قائما» و«ليتك عندنا مقيما» و«لعلّه في الدار قائما» ....

إحترازعما إذا جعل الظرف مقدرا بالاسم.

قيل احتراز عن الحروف المشبهة بالفعل.

احترزعما إذا قدرالظرف بالفعل.

مفهوم.

---

(١) قوله: [**أي: عامل الحال إمّا**] إشارة إلى مرجع الضمير، وإنما قدّر كلمة «إمّا» إشارة إلى أنّ «أو» في قوله: «الفعل أو شبهه أو معناه» للانفصال الحقيقيّ أي: لمنع الجمع والخلوّ.

(٢) قوله: [**إن كان الظرف مقدّرا بالفعل**] أي: يكون «زيد في الدار قائما» مثالا لكون عامل الحال فعلا مقدّرا إن كان الظرف مقدّرا بالفعل، وإن كان مقدّرا بالاسم فلا كما لا يخفى، والأوّل أولى لأن الأصل في العمل الفعل فإذا لزم تقدير المتعلّق العامل فالأصل هو الأولى.

(٣) قوله: [**وهو ما يعمل عمل الفعل الخ**] أي: شبهُ الفعل العاملُ في الحال كلّ لفظ يعمل مثل عمل الفعل رفعا ونصبا. قوله: «وهو من تركيبه» خرج به اسمُ الفعل عن شبه الفعل مع أنه من عوامل الحال نحو «عليك زيدا راكبا» فلا بدّ من إدخاله في معنى الفعل، وقيل احتراز عن الحروف المشبّهة بالفعل فإنها وإن عملت عمل الفعل لكنها لا تكون عاملة في الحال.

(٤) قوله: [**و«زيد في الدار قاعدا»**] في إيراد المثالين إشارة إلى قسمي اسم الفاعل العامل في الحال: الملفوظ والمقدّر، ويظهر فائدة قوله: «إن كان الظرف مقدّرا باسم الفاعل» بما سبق.

(٥) قوله: [**المستنبَطُ من فحوَى الكلام الخ**] أي: المستخرج من معنى الكلام الخ.

و«كأنه أسد صائلا»[1] (**وشرطها**) أي: شرط الحال (**أن تكون نكرة**) لأنّ
إشارة إلى المرجع.
النكرة أصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوبِ إلى صاحبها[2] يحصل
علة لشرط كونها نكرة. جملة معترضة بين المبتدأ و الخبر لبيان الغرض.
بها والتعريف زائد على الغرض (**و**) أن يكون[3] (**صاحبها معرفة**) لأنه
أي: بالنكرة.
محكوم عليه في المعنى[4] فكان الأصل فيه التعريفَ (**غالبا**) أي: ليس
اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادّها بل في غالبِ موادّها أي:
أمثلة!
أكثرها، وبيان ذلك أنّ موادّ وقوع الحال على قسمين أحدهما: ما يكون ذو
الحال فيه نكرةً موصوفة نحو «جاءني رجل من بني تميم فارسا»، أو مغنيةً[5]
عطف على «موصوفة».
غناءَ المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا﴾ [الدخان:٤،٥] إن جعلت «أمرا» حالا من «كل أمر»[6]،
أي: النكرة.

---

(١) قوله: [**و«كأنه أسد صائلا»**] وكذا «زيد كالأسد صائلا» و«زيد أسد صائلا» بحذف أداة التشبيه، وهذه الأمثلة على سبيل اللفّ والنشر المرتّب.

(٢) قوله: [**المنسوبِ إلى صاحبها**] سواء كان النسبة إليه بطريق النسبة الإسناديّة أو الإضافيّة أو الإيقاعيّة.

(٣) قوله: [**أن يكون**] قدّره إشارة إلى أنّ قوله: «وصاحبها» عطف على الضمير المستتر في «تكون» بلا تأكيده بالمنفصل لوجود الفصل بالخبر. قوله: «معرفة غالبا» عطف على «نكرة» من قبيل عطف الشيئين على معمولي عامل واحد.

(٤) قوله: [**لأنه محكوم عليه في المعنى**] فإنّ معنى «جاء زيد راكبا» ومآلُه حكم الركوب على زيد.

(٥) قوله: [**أو مغنيةً الخ**] عطف على قوله: «موصوفة»، أي: أو ما يكون ذو الحال فيه نكرة مغنية غناء المعرفة لاستغراقها وعمومها إمّا بنفسها كما في الآية الكريمة، أو لوقوعها في حيّز نهي أو نفي أو ما بمعناه نحو «قلّما جاءني رجل راكبا».

(٦) قوله: [**إن جعلت «أمرا» حالا من «كل أمر»**] إنما قاله؛ لأنه ليس نصًّا على الاستشهاد لجواز أن يكون

⇦

أو واقعةً[1] في حيّز الاستفهام نحو «هل أتاك رجل راكبا» أو بعد «إلاّ»
عطف على «موصوفة». عطف على «في».
نقضا للنفي[2] نحو «ما جاءني رجل إلاّ راكبا»، أو مقدماً عليه الحالُ[3]
عطف على «موصوفة». أي: على النكرة.
نحو «جاءني راكبا رجل»، وثانيهما: ما يكون ذو الحال فيه غيرَ هذه الأمور[4]، وغالبُ موادّ وقوع الحال وأكثرُها هو هذا القسم ووقوعُ الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة، فقوله «غالبا» قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة[5] لا بكون صاحبها معرفة حتّى يقالَ: إنّ

«أمرا» منصوبا على الاختصاص بتقدير «أعني» أو على الحاليّة من المستتر في «حكيم» فلا يكون ممّا نحن فيه.

(١) قوله: [أو واقعةً الخ] عطف على قوله: «موصوفة»، أي: أو ما يكون ذو الحال فيه نكرة واقعة في سياق أداة الاستفهام؛ لأنها وإن لم تكن مستغرقة لكنها تشبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجبة.

(٢) قوله: [أو بعد «إلاّ»] عطف على قوله: «في حيّز الاستفهام»، والظاهر أن يقول: «أو قبل إلاّ» كما يرشدك إليه المثال إلاّ أن يقال: إنه لو قال كذلك لوجب أن يقول: «أو قبل إلاّ الداخلة على الحال» فيطول الكلام فلعلّه قال ذلك روما للاختصار، وإنما قال: «نقضا للنفي» أي: ناقضا للنفي؛ لأنّ الحال لا يقع بعد «إلاّ» إلاّ أن يكون الاستثناء مفرّغا والاستثناء المفرّغ لا يكون في الموجب إلاّ نادرا.

(٣) قوله: [أو مقدماً عليه الحالُ] عطف على قوله: «موصوفة»، أي: أو ما يكون النكرة فيه مقدّما عليه الحال، وإنما لم يقل: «عليها» لتأويل النكرة بالاسم أو لكونها عبارة عن ذي الحال.

(٤) قوله: [غيرَ هذه الأمور] بأن يكون ذو الحال فيه نكرة محضة غير متقدّم عليها حالها، أو يكون معرفة. قوله: «مشروط بكون صاحبها معرفة» فلا يصحّ أن يقال: «جاء رجل راكبا» بل يقال: «جاء راكبا رجل».

(٥) قوله: [فقوله «غالبا» قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة] أي: هو ظرف لفعل يستفاد من قوله: «وشرطها» أي: شُرِط كون صاحب الحال معرفة في غالب موادّ الحال، وهذا تفريع على جميع ما سبق وإشارة إلى دفع ما استشكله جمهور الشارحين في كلام المتن من أنّ الغالب على الشيء لا يعتبر شرطه ألا ترى أنه لم يقل أحد: إنّ شرط المبتدأ التقديم غالبا، فصرفوه عن ظاهره وقالوا: إنّ قوله: «وصاحبها معرفة غالبا» جملة اسميّة معطوفة على الجملة السابقة غير داخلة تحت الشرط.

غالبيّةَ كون صاحبها معرفة المُنبِئةَ عن تخلّفه في بعض الموادّ تنافي
صفة «غالبية». متعلق بـ«المنبئة».
الشرطيّة ويحتاجَ إلى[1] أن يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله
عطف على «يقال». عطف على «يقال».
«وصاحبها معرفة» مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله «وشرطها أن تكون نكرة»

(وأرسلها العِراكَ) ولم يَذُدها[2] ÷ ولم يُشفِق على نَغَص الدِّخال،
لم يمنع من «نصر». بفتحتين.

البيت للبيد يصف حمارَ الوَحْش والأُتُنَ، يقول: أرسل حمارُ الوَحْش
جمع أتان.
الأُتُنَ، وكأنّ المراد بالإرسال البعث أو التخلية[3] بين المرسَل وما يريد
أي: أرسلها مُعتركة مُتزاحِمة، ولم يَذُدها أي: ولم يمنعها من العِراك، ولم
يُشفِق أي: ولم يخَف على نَغَص الدِّخال أي: على أنه لم يتمّ شرب
بعضها للماء بالدِخال، والدِخال هو أن يشرَب البعير ثمّ يرد من العَطَن[4]
بفتحتين.
إلى الحوض ويَدخُل بين بعيرين عطشانين ليشرَب منه ما عساه[5] لم يكن

---

(١) قوله: [ويحتاج إلى الخ] عطف على «يقال» وكذا قوله: «ويجعل الخ»، وإذا جُعل قوله: «وصاحبها معرفة» مبتدأ وخبرا وعُطف على قوله: «شرطها أن تكون نكرة» كان قوله: «غالبا» ظرفا للنسبة الحكميّة بين المبتدأ والخبر فيستفاد أنّ صاحبها يتعرّف في غالب المواضع أو في غالب الأوقات.

(٢) قوله: [ولم يذدها الخ] الذَوْد بفتح فسكون المنع والفعل منه من حدّ «نصر»، والإشفاق الخوف، والنَغَص «بَمرادِ تمام نرسيدن» و«سيراب نشدنِ شُتر»، والأُتُن جمع أتان بمعنى «خرِ ماده».

(٣) قوله: [البعث أو التخلية الخ] يعني: أنّ المراد بالإرسال إمّا معناه الحقيقيّ وهو البعث أو لازمه وهو التخلية الخ، والمراد بـ«المرسَل» الأتن، وبـ«ما يريد» الشرب.

(٤) قوله: [ثمّ يرد من العَطَن] العَطَن بفتحتين ما حول الحوض والبير من مبارك الإبل.

(٥) قوله: [ليشرَب منه ما عساه] كلمة «مَا» عبارة عن الماء، وضمير «عساه» منصوب واقع موقع الضمير المرفوع على مذهب الأخفش و«عسى» محمول على «لعلّ» وقوله: «لم يكن شرب منه» خبر له، وضمائر «عساه» و«لم

⇦

شرب منه، ولعلّ المراد به[1] هنا نفس مُتداخَلة بعضها في بعض، أو المعنى: على نَغَص مثل نَغَص الدِخال (و«مررت به وحدَه» ونحوُه) مثل «فعلتَه جُهدَك» (متأوّل) بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة، وتأويلها[2] على وجهين أحدهما: أنها مصادر لأفعال محذوفة[3] أي: «تعترك العراكَ»، و«ينفرد وحدَه» أي: انفراده، و«تجهد جهدك»، فهذه الجمل الفعليّة وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدريّة، وثانيهما: أنها معارفُ موضوعة موضع النكرات[4] أي: معتركة، ومنفردا، ومجتهدا، فالصورة وإن كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما أنّ «حسن الوجه» في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة (فإن كان صاحبها) أي: صاحب الحال (نكرة) محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص[5] بما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة.......................

أي: تاويل هذه الأمثلة.

فتكون هذه المصادر مفعولا مطلقا لا حالا.

فاللام أو الإضافة فيها للعهد الذهني.

إشارة إلى المرجع.

احتراز عما إذا كان نكرة مخصوصة.

احتراز عما إذا كان الحال مشتركة.

يكن» و«شَرب» راجعة إلى البعير أي: ليشرب البعير من الحوض ماء لعلّ البعير لم يكن يشربه من الحوض.

(١) قوله: [ولعلّ المراد به الخ] أي: المراد بالدِخال في البيت نفس مداخلة الخ؛ وذلك لأن الدِخال يستعمل في الحيوانات الأهليّة التي لها الصاحب فلا يتصوّر في الوحشيّة.

(٢) قوله: [وتأويلها الخ] أي: تأويل هذه الأمثلة، والتأويل طلب المآل للشيء بصرفه عن ظاهره.

(٣) قوله: [أنها مصادر لأفعال محذوفة] فتكون هذه المصادر منصوبة على المصدريّة لا على الحاليّة.

(٤) قوله: [أنها معارفُ موضوعة موضع النكرات] يعني: أنّ اللام أو الإضافة فيها للعهد الذهني.

(٥) قوله: [محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص الخ] إنما قيّد النكرة بهذين القيدين؛ لأنه لا يجب تقديم الحال على ذي الحال إذا كان نكرة مخصوصة أو مشتركة بين نكرة ومعرفة نحو «رأيت رجلا عالما راكبا» و«جاء رجل وبكر ماشيين».

نحو «جاءني رجل وزيد راكبين»[1] (**وجب تقديمها**) أي: تقديم الحال على صاحبها ليتخصّص النكرة بتقديمها لأنهما في المعنى مبتدأ وخبر، ولئلا تلتبس[2] بالصفة في النصب في مثل قولنا «ضربت رجلا راكبا»، ثمّ قدمت في سائر المواضع وإن لم تلتبس طردا للباب (**ولا تتقدّم**) أي: الحال فيما عدا مثل[3] «زيد قائما كعمرو قاعدا» (**على العامل المعنويّ**) قد عرفت فيما قبلُ العاملَ المعنويّ، وأنّ ما هو مقدّر بالفعل أو اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه أعني: الجارّ والمجرور خارج عنه[4] داخل في الفعل أو شبهه، ....

علة وجوب تقديم الحال. إشارة إلى المرجع. أي: ماكان العامل المعنوي فيه دالا على حدثين. خبر «أن». خبر ثان.

---

(١) قوله: [**نحو «جاءني رجل وزيد راكبين»**] فيه إشارة إلى أنّ المراد بكون الحال مشتركة بين النكرة والمعرفة أن يكون حالا من كلّ واحد منهما حيث ذُكر بصيغة التثنية.

(٢) قوله: [**ولئلا تلتبس الخ**] إنما أعاد اللام الجارّة؛ إشارة إلى الفرق بين التخصيص وعدم الالتباس فإنّ الأوّل نكتة معنويّة والثاني نكتة لفظيّة، وإلى أنّ كلّ واحد منهما مستقلّ في إثبات وجوب التقديم.

(٣) قوله: [**فيما عدا مثل الخ**] المراد بمثل «زيد قائما كعمرو قاعدا» ما كان العامل المعنويّ فيه دالاّ على حدثين، فإنّ العامل المعنويّ فيه أعني: معنى التشبيه دالّ على حدثين حدث المشبّه وهو كونه مشبّها ويتعلّق به القيام وحدث المشبّه به وهو كونه مشبّها به ويتعلّق به القعود، وإنما استثنى هذه الصورة؛ لأنه يجب فيها أن يتصل متعلّق كلّ واحد من الحدثين بصاحب ذلك الحدث وإن لزم التقدّم على العامل الضعيف؛ وذلك لرفع الالتباس فإنه إن قيل: «زيد كعمرو قائما قاعدا» لا يتعيّن كون أحدهما حالا من زيد والآخر من عمرو، وكذا «هذا بُسْرا أطيب منه رُطَبا».

(٤) قوله: [**خارج عنه**] أي: عن العامل المعنويّ؛ لأن معنى العامل المعنويّ ما استنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به أو تقديرِه كما مرّ من الشارح، وقد وجد ههنا التقدير فالظرف والجارّ والمجرور داخل في الفعل إن قدّر بالفعل أو في شبه الفعل إن قدّر بشبه الفعل.

فعلى هذا معنى الكلام[1] أنّ الحال لا تتقدّم على العامل المعنويّ اتفاقا (**بخلاف الظرف**) أي: بخلاف ما إذا كان العامل ظرفا أو شبهه فإنّ فيه خلافا[2] فسيبويه لا يجوّزه أصلا نظرا إلى ضعف الظرف في العمل، وجوّزه الأخفش بشرط تقدّم المبتدأ على الحال نحو «زيد قائما في الدار»، فأمّا مع تأخّر المبتدأ عن الحال فإنه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز «قائما زيد في الدار» ولا «قائما في الدار زيد» اتفاقا، ويحتمل أن يكون معناه[3] أن الحال وإن كان مشابها للظروف لما فيه من معنى الظرفيّة إلاّ أنّ الظرف يتقدّم على عامله المعنويّ لتوسّعهم في الظروف والحال لا يتقدّم عليه، هذا إذا لم يكن[4] الظرف داخلا في العامل المعنويّ، وأمّا إذا جعلته داخلا في العامل المعنويّ.........................

(أي: في تقدم الحال على العامل الظرف. — علة لعدم التجويز. — تقدم المبتدأ على الحال أو تأخر عنها. — أي: معنى قوله «بخلاف الظرف». — أي: جواز الاحتمالين. — أي: على عاملها المعنوي.)

---

(١) قوله: [فعلى هذا معنى الكلام] أي: فعلى أن يكون الظرف والجارّ والمجرور خارجا عن العامل المعنوي داخلا في الفعل وشبهه يكون معنى قوله: «ولا تتقدّم على العامل المعنويّ بخلاف الظرف»: أنّ الحال لا تتقدّم على العامل المعنويّ اتفاقا بخلاف ما إذا كان العامل ظرفا أو شبهه فإنّ فيه خلافا إذا تقدّم المبتدأ على الحال نحو «زيد قائما في الدار» فيمتنع عند سيبويه ويجوز عند الأخفش.

(٢) قوله: [فإنّ فيه خلافا] أي: فإنّ في تقدّم الحال على العامل الظرف خلافا بين النحاة فذهب سيبويه إلى عدم جوازه مطلقا سواء تقدّم المبتدأ على الحال أو لا نظرا إلى أنّ الظرف ضعيف في العمل لكون عمله لنيابة ولعدم الاشتقاق فيه وعدم دلالته على الحدث وضعا.

(٣) قوله: [ويحتمل أن يكون معناه الخ] عطف بحسَب المعنى على قوله: «فعلى هذا معنى الكلام الخ»، أي: وعلى هذا يحتمل أن يكون معنى قوله: «بخلاف الظرف» أنّ الحال الخ.

(٤) قوله: [هذا إذا لم يكن الخ] أي: جواز الاحتمالين إذا لم يكن الخ.

كما هو الظاهر من كلامهم[1] فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير (و) كما
وهو أن الظرف يتقدم على إلخ.
لا تتقدّم الحال على العامل المعنويّ كذلك (لا) تتقدّم (على) ذي
إشارة على حذف الموصوف.
الحال[2] (المجرور) سواء كان مجرورا بالإضافة أو بحرف الجرّ، فإن
مجرورا.
كان مجرورا بالإضافة لم تتقدّم الحال عليه اتفاقا[3] نحو «جاءتني مجرّدا
حال. علة لعدم التقدم.
عن الثياب ضاربة زيد»؛ وذلك لأنّ الحال تابع وفرع لذي الحال
ذوالحال. و هذا مثال الممتنع.
والمضاف إليه لا يتقدّم على المضاف فلا يتقدّم تابعه أيضاً[4] وإن كان
عليه.
مجرورا بحرف الجرّ ففيه خلاف فسيبويه وأكثر البصرية يمنعون تقديمها
ذو الحال. ففي تقدم الحال عليه.

---

(١) قوله: [كما هو الظاهر من كلامهم] وإليه ذهب المصـ في شرحه، فالمراد هو الاحتمال الثاني وهو أنّ الظرف يتقدّم على العامل المعنويّ سواء كان قبل المبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِيۡ شَأۡنٍ﴾ [الرحمن:٢٩] أو بعده نحو «زيد يوم الجمعة عندك».

(٢) قوله: [ذي الحال] إشارة إلى الموصوف المحذوف دفعا لتوهّم أنّ موصوف «المجرور» العامل أي: «ولا تتقدّم على العامل المجرور» فإنه فاسد، وإنما قيّد بالمجرور لأن التقدّم على ذي الحال المرفوع والمنصوب جائز مطلقا عند البصريين وإن منعه الكوفيون إلاّ في مرفوع تقدّم عامله على الحال نحو «جاء راكبا زيد» بخلاف «راكبا جاء زيد».

(٣) قوله: [لم تتقدّم الحال عليه اتفاقا] استثني منه ما إذا كان المضاف جزء المضاف إليه كما في «يتحرّك يد زيد ماشيا»، أو جاز قيام المضاف إليه مقام المضاف كما في «نتبع ملة إبراهيم حنيفا» فإنه يجوز تقديم الحال فيه لكن على قلّة فتقول: «يتحرك ماشيا يد زيد» و«نتبع حنيفا ملّة إبراهيم».

(٤) قوله: [فلا يتقدّم تابعه أيضاً] إن قلت: فينبغي أن يمتنع «راكبا جاء زيد» بتقديم الحال التابع على الفعل الذي لا يتقدّم عليه ذو الحال المتبوع، قلنا: الفاعل من حيث إنه أسند إليه محله قبل الفعل لكونه ذاتا يطلب لأجله المسند وإن امتنع تقديمه بعارض التباسه بالمبتدأ، فلا تقديم فيه للتابع على ما لم يتقدّم عليه المتبوع.

عليه للعلّة المذكورة[1] وهو المختار عند المصنف، ولهذا قال (على الأصحّ) ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى: ﴿وَمَآ اَرۡسَلۡنٰكَ اِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبا:٢٨]، ولعلّ الفرق بين حرف الجرّ والإضافة[2] أنّ حرف الجرّ مُعَدٍّ للفعل كالهمزة والتضعيف فكأنه من تمامِ الفعل وبعضُ حروفه فإذا قلت «ذهبت راكبةً بهندٍ» فكأنك قلت «أذهبت راكبة هنداً» فالمجرور بحسَب الحقيقة ليس مجرورا[3]، وأجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل «كافّة» حالا عن الكاف[4] والتاءِ للمبالغة، وبعضهم بجعلها صفة المصدر أي: رسالةً كافةً، وبعضهم بجعلها مصدرا[5] كالكاذبة والعاقبة، والكلّ تكلّف وتعسّف[6] (وكلّ ما دلّ على هيئة) أي: صفة سواء كان الدالّ مشتقّا أو جامدا (صحّ أن يقع حالا) من غير أن

إشارة إلى وجه فرق الحكم بين المجرورين. بالرفع عطف على خبر «كان». بحرف الجر. عطف على «كافة». المحذوف. إشارة إلى الرد على من شرط اشتقاق الحال من الجمهور. إشارة إلى الرد على من يؤول به.

(١) قوله: [للعلّة المذكورة] أي: لأن الحال تابع وفرع لذي الحال والمجرور بحرف الجرّ لا يتقدّم على حرف الجرّ فلا يتقدّم عليه تابعه أيضاً.

(٢) قوله: [ولعلّ الفرق بين حرف الجرّ والإضافة الخ] إشارة إلى وجه فرق الحكم بين المجرورَين.

(٣) قوله: [فالمجرور بحسَب الحقيقة ليس مجرورا] أي: فالمجرور بحسَب الظاهر ليس مجرورا بحسَب الحقيقة بل هو في الحقيقة منصوب كما في قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللّٰهُ بِنُوۡرِهِمۡ﴾ [البقرة:١٧] أي: أذهب نورَهم.

(٤) قوله: [بجعل «كافّة» حالا عن الكاف الخ] والمعنى: ما أرسلناك إلاّ مانعا للناس عمّا يضرّهم، وهذا المجيب هو الزجاج والأخفش ومن تبعهما. قوله: «وبعضهم بجعلها صفة المصدر» وهو الزمخشريّ.

(٥) قوله: [وبعضهم بجعلها مصدرا] أي: تكفّ كفّا، والجملة حال مقدّرة، وهذا البعض هو السِيرافِيّ.

(٦) قوله: [والكلّ تكلّف وتعسّف] لأنّ المتبادر من لفظ «كافّة» معنى «قاطبة» أي: جميعا، فوقوعها حالا بمعنى «مانعا» خلاف المتبادر، ولأنه لازمُ الحاليّة فوقوعها صفة للمصدر أو مصدرا خلاف الاستعمال الفصيح.

يؤول الجامد بالمشتق؛ لأنّ المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل علة الصحة.
به، وهذا ردّ على جمهور النحاة[1] حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلّفوا بيان غرض الماتن.
في تأويل الجامد بالمشتقّ، ومع هذا فلا شكّ أن الأغلب في الحال الاشتقاق (مثل) «بُسْرا» و«رُطَبا» في قولهم («هذا بُسْرا) وهو ما بقي فيه حموضة[2] (أطيب منه رُطَبا») وهو ما فيه حلاوة صرفة، فهما مع كونهما أي: بسرا و رطبا.
جامدين حالان لدلالتهما على صفة البُسْريّة والرُطَبِيّة، ولا حاجة إلى أن يؤول البُسْر بالمُبْسِر والرُطَب بالمُرْطِب من «أبْسرَ النخلُ» إذا صار ما عليه بُسْرا، و«أرْطبَ» إذا صار ما عليه رُطَبا، والعامل في «رُطَبا» «أطيب» باتفاق النحاة وفي «بُسْرا» أيضاً عند مُحَقِّقيهم[3]، وتقدّم «بسرا» على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل؛ لأنه إذا تعلّق بشيء واحد[4] حالان

---

(١) قوله: [وهذا ردّ على جمهور النحاة] أي: قول المصـ بصحّة وقوع كل ما دلّ على هيئة حالا ردّ على الجمهور لأنهم اشترطوا كون الحال مشتقّا.

(٢) قوله: [وهو ما بقي فيه حموضة] الأظهر أن يقال: ما بقي فيه نوع حموضة؛ لأنّ البسر ما بقي فيه مرتبة معينة من مراتب الحموضة وكل مرتبةٍ نوع، لا ما بقي فيه حموضة مطلقة، واعلم أنّ أول ما يبدأ من النخل طَلْع ثم خَلال ثم بَلَح ثم بُسْر ثم رُطَب ثم تَمْر.

(٣) قوله: [وفي «بُسْرا» أيضاً عند مُحَقِّقيهم] وهو الصحيح لا اسم الإشارة كما ذهب إليه بعضهم؛ لأنه قد يقع الإشارة حال التمريّة فيفسد المعنى لانتفاء البسريّة حال التمريّة فتبصّر.

(٤) قوله: [لأنه إذا تعلّق بشيء واحد] كـ«التمر» المشار إليه بـ«هذا». قوله: «حالان» كـ«بسرا ورطبا». قوله: «باعتبارين مختلفين» وهما اعتبار كون ذلك التمر مفضّلا واعتبار كونه مفضّلا عليه. قوله: «متعلّقه» ومتعلّق البسريّة المشارُ إليه باعتبار كونه مفضّلا، ومتعلّق الرطبيّة المشارُ إليه أيضا باعتبار كونه مفضّلا عليه.

باعتبارين مختلفين يلزم أن يلي كلّ منهما متعلّقه، والبُسْرِيّةُ تعلّقت بالمشار إليه بـ«هذا» من حيث إنّه مفضّل، وهذه الحيثيّة وإن لم[1] تكن معتبرة فيه إلاّ بعد إضماره في «أطيب» لكنه لمّا كان الضمير بالنسبة إلى أي: الشأن. **المظهر كالعدم[2] أقيم المظهر مقامه وأوجبوا أن يليَه، والرُطَبِيّةُ تعلّقت به من حيث إنّه مفضّل عليه وهو ضمير «منه» فيجب أن يليه، قال الرضي: وأمّا الضمير[3] المستكنّ في «أَفْعَلُ» فإنه وإن كان مفضّلا لكنه لمّا لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا أرى بأسا بأن يقال وإن لم يسمع:** وصلية. **«زيد أحسن قائما منه قاعدا»، وذهب بعضهم إلى أنّ العامل[4] في «بُسْرا» اسم** وهو أبو علي ومن تبعه. **الإشارة أي: أشير إليه حال كونه بُسْرا، وهذا ليس بصحيح؛ لأنه يمكن** علة لعدم الصحة. **أن يكون المشار إليه التمرَ اليابسَ** ....

---

(١) **قوله: [وهذه الحيثيّة وإن لم الخ]** جواب عن مقدّر وهو أنّ هذه الحيثيّة إنما تعتبر عند إضماره أي: استتاره في «أطيب» فيجب أن يلي الضميرَ المستترَ في «أطيب»، وتقرير الجواب ظاهر من الشرح.

(٢) **قوله: [كالعدم]** لكونه اعتبارا محضا، والمظهر ههنا اسم الإشارة أعني: «هذا». قوله: «أقيم المظهر مقامه» أقيم لفظ «هذا» مقام المستتر في كون الحال بعده بلا فاصل. قوله: «أوجبوا أن يليه» أي: أن يتصل «بسرا» بالمظهر أعني: «هذا» وإن لزم على هذا تقدّم الحال على عامله الضعيف لكنه لضرورة دفع الالتباس كما مرّ.

(٣) **قوله: [قال الرضي: وأمّا الضمير الخ]** الغرض من نقل هذا الكلام تقوية ما سبق من قوله: «لكنه لمّا كان الضمير بالنسبة الخ»، وتمهيد لما سيأتي من قول الرضي: «ومع هذا لا أرى بأسا الخ»، أي: ومع كونه كالعدم لا بأس في جوازِ نحو «زيد أحسن قائما منه قاعدا». قوله: «وإن لم يسمع» جملة معترضة بين القول والمقول.

(٤) **قوله: [وذهب بعضهم إلى أنّ العامل الخ]** مربوط بقوله: «وفي بسرا أيضا عند محققيهم»، وهذا البعض هو أبو علي الفارسي ومن تبعه.

فلا تتقيّد الإشارة بحالة البُسْريّة[1]، ولأنه يصحّ حيث وقع موقع اسم
علة ثانية.
الإشارة اسم لا يصحّ إعماله فيه نحو «تمر نخلتي بسرا أطيب منه رطبا»
فلو كان العامل اسم الإشارة لم يصحّ هذا المثال.
(وقد تكون) أي: الحال (جملة) لدلالتها على الهيئة[2] كالمفردات فيصحّ
إشارة إلى المرجع. علة لصحة وقوع الجملة حالا.
أن تقع حالا مثلها، ولكن يجب أن تكون الجملة الحاليّة (خبريّة) محتملة
صفة كاشفة لـ«خبرته».
للصدق والكذب؛ لأنّ الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال وإجراؤها عليه
علة لوجوب كونها خبرية.
في قوّة الحكم بها عليه والجملة الإنشائيّة لا تصلح أن يحكم بها على شيء[3]، ولمّا كانت الجملة مستقلّة في الإفادة[4] لا تقتضي ارتباطَها
تمهيد لما يأتي و بيان إجمال ما فصله بقوله «فلاسمية إلخ».
بغيرها والحالُ مرتبطة بغيرها، فإذا وقعت الجملة حالا لا بدّ لها من رابطة تربطها إلى صاحبها وهي الضمير والواو[5]، والجملة الخبريّة إمّا اسميّة أو

---

(١) قوله: [فلا تتقيّد الإشارة بحالة البُسْريّة] حاصله أنّ الحال قيد للعامل فلو كان «هذا» عاملا في «بسرا» لتقيّدت الإشارة بحالة البسريّة فوجب أن لا يقال هذا الكلام إلاّ في حال البسريّة مع أنه يصحّ أن يقال في غير حال البسريّة أيضا. قوله: «ولأنه يصحّ الخ» علّة ثانية لقوله: «غير صحيح»، وضميره المنصوب راجع إلى وقوع «بسرا» حالا. قوله: «لا يصحّ إعماله فيه» أي: لا يصحّ إعمال ذلك الاسم في «بسرا».

(٢) قوله: [لدلالتها على الهيئة الخ] ولكونها في حكم النكرة ولصحّة الحكم بها على شيء، فلا يرد أنه يلزم أن يصحّ وقوع المعرفة والجملة الإنشائيّة حالا؛ لأنّ كلّ واحد منهما تدلّ على الهيئة.

(٣) قوله: [لا تصلح أن يحكم بها على شيء] لأنّ الإنشائيّة غير ثابتة في نفسها فكيف تثبت لغيرها.

(٤) قوله: [مستقلّة في الإفادة] لاشتمالها على طرفي النسبة المسند والمسند إليه. قوله: «والحال مرطبة بغيرها» إشارة إلى قياس تقريره: أنّ الجملة غير مرتبطة بغيرها والحال مرتبطة بغيرها ينتج من الشكل الثاني أنّ الجملة غير الحال، فلا بدّ لها من رابطة ليصحّ وقوعها حالا ولم تكن أجنبيّة عن صاحبها.

(٥) قوله: [وهي الضمير والواو] أي: معا أو أحدهما كما سيأتي، أمّا كون الضمير رابطة فلكونه عبارة عن المرجع، وأمّا الواو فلكونها موضوعة لربط ما بعدها لما قبلها.

فعليّة، والفعليّة إمّا أن يكون فعلها مضارعا مثبتا أو مضارعا منفيّا أو ماضيا مثبتا أو ماضيا منفيّا، فهذه خمس جمل (**فالاسميّة**) أي: الجملة الاسميّة الحاليّة متلبّسة (**بالواو والضمير**) معًا لقوّة الاسميّة في الاستقلال[1] فناسب أن تكون الرابطة فيها في غاية القوّة نحو «جئت وأنا راكب» و«جئت وأنت راكب» و«جاء زيد وهو راكب» (**أو بالواو**) وحدها لأنها تدلّ على الربط في أوّل الأمر[2] فاكتفي بها مثل قوله عليه الصلاة والسلام: «كنت نبيّا وآدم بين الماء والطين»[3]، وهذا أي: الربط بالواو وحدَها أو بها مع الضمير إنّما يكون في الحال المنتقلة[4]، وأمّا في الحال المؤكّدة فلا تجوز بالواو تقول «هو الحقّ لا شكّ فيه»[5]؛ وذلك لأنّ الواو لا تدخل بين

إشارة إلى حذف الموصوف وإلى أن الباء للملابسة.

علة لتلبسها بهما معا.

في الاسمية الحالية.

علة للكفاية بالواو وحدها.

التي لا يثبت عليها صاحبها دائما.

التي تؤكد مضمون الجملة.

أي: عدم جواز الربط بالواو في المؤكدة.

---

(١) قوله: [**لقوّة الاسميّة في الاستقلال**] لأنها تتركّب من اسمين، والاسميّة لقوّتها في الاستقلال تأبى عن وقوعها حالا أو لدلالتها على الثبوت والدوام خارجة عمّا هو الأصل في الحال أعني: الانتقال وعدم التقرّر فناسب الخ.

(٢) قوله: [**لأنها تدلّ على الربط في أوّل الأمر**] لأنها في الأصل للجمع مع السابق، ودلالتها عليه في أوّل الأمر لوقوعها في ابتداء الجملة، ويسمّى هذه الواو واو الحال وعلامتها أن يصحّ وقوع «إذ» موقعها نحو «جاء زيد وخالد قائم» أي: «إذ خالد قائم».

(٣) قوله: [**«كنت نبيّا وآدم بين الماء والطين»**] أي: أعطيت النبوّة والحال أنّ بدنه العنصريّ لم يكمل بعد، وإنما كان نبيّا لأنه خلق روحه المطهّر قبل الموجودات ثمّ بعث إلى أرواح المكلّفين فبلّغ إليهم الحقيقة الأحديّة فآمن به من هو أهله كذا في الحواشي، إن قيل: إنّ الحال في هذا الحديث لم يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول، أجيب بأنّ هذه الحال تبيّن هيئة الفاعل وهي المقارنة بكون آدم بين الروح والجسد كما في «جاء زيد وأنت جالس».

(٤) قوله: [**في الحال المنتقِلة**] وهي الحال التي لا تثبت صاحبها عليها دائما كـ«راكبا» في «جاء زيد راكبا».

(٥) قوله: [**«هو الحقّ لا شكّ فيه»**] فقوله: «لا شكّ فيه» حال مؤكّدة من الضمير المستتر في الحقّ لأن عدم

⇦

المؤكَّد والمؤكِّد لشدّة الاتصال بينهما (أو بالضمير) وحدَه (على ضُعف) لأنّ الضمير لا يجب أن يقع في الابتداء فلا يدلّ على الربط في أوّل الأمر نحو «كلّمتُه فُوْهُ إلى فِيّ» فلا بدّ من الواو على الصحيح (والمضارع المثبت) أي: الجملة الفعليّة[1] التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبّسةً (بالضمير وحدَه) لمشابَهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو «جاءني زيد يسرع»[2] (وما سواهما) أي: ما سوى الجملة الاسميّة والفعليّةِ المشتملةِ على المضارع المثبتِ من الجملة المشتملة على المضارع المَنفِيِّ أو الماضِي المثبتِ أو المَنفِيِّ (بالواو والضمير) معًا (أو بأحدهما) وحدَه من غير ضُعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوّة استقلالها كالاسميّة، فالمضارعُ المنفيُّ نحو «جاءني زيد وما يتكلّم غلامه»[3] أو

علة عدم الدخول. علة الضعف. الضمير. صفة الاسم. بيان «ما». مثال الواو والضمير معاً.

الشكّ تأكيد للحقّ، والظاهر أنه حال من فاعل «أحقّه» أو من مفعوله فإنّ العامل في المؤكّدة واجب الحذف، ولا يخفى ما في إيراد الضمير الغائب ههنا مع تقدّم قوله عليه السلام: «كنت نبيا الخ» من لطافة.

(١) قوله: [أي: الجملة الفعليّة الخ] إشارة إلى أنّ قوله: «المضارع» تعبير مجازيّ بذكر الجزء وإرادة الكلّ. قوله: «متلبّسة» إشارة إلى أنّ قوله: «بالضمير» خبر متعلّق بالمحذوف والباء فيه للملابسة. قوله: «لمشابهته لفظا ومعنى» أمّا لفظا فبالحركات وأمّا معنى فلوقوعه مشتركا بين الزمانين ومخصصا كاسم الفاعل.

(٢) قوله: [نحو «جاءني زيد يسرع»] ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر:٦]، وأمّا قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ﴾ [الصف:٥] فمأوّل بتقدير المبتدأ أي: وأنتم تعلمون، ولكن لو جعل هذا الحكم أكثريا لكان أسلم وأقرب إلى المصلحة.

(٣) قوله: [نحو «جاءني زيد وما يتكلّم غلامه» الخ] هذه الأمثلة الثلاثة للمضارع المنفيّ الأوّل بالواو والضمير معا والثاني بالضمير فقط والثالث بالواو فقط، وقس عليه أمثلة الماضي المثبت والماضي المنفيّ.

«جاءني زيد ما يتكلّم غلامه» أو «جاءني زيد وما يتكلّم عمرو»،
مثال الضمير وحده. مثال الواو فقط.
والماضِي المثبتُ نحو «جاءني زيد وقد خرج غلامه» أو «جاءني زيد قد خرج غلامه» أو «جاءني زيد وقد خرج عمرو»، والماضِي المنفيُّ نحو «جاءني زيد وما خرج غلامه» أو «جاءني زيد ما خرج غلامه» أو «جاءني زيد وما خرج عمرو» **(ولا بدّ في الماضي المثبت)** لا المنفيِّ **(من)** دخول
إشارة إلى أن قيد المثبت احترازي.
لفظة[1] **(«قد»)** المُقرِّبةِ زمانَ الماضي إلى الحال لغةً[2] على الماضي
صفة قد. تعيين المدخول عليه.
المثبت الواقع حالا ليدلّ بها على قرب زمانه إلى زمان صدور الفعل من
علة وجوب «قد».
ذي الحال[3] أو وقوعِه عليه تجوّزا لأنّ المتبادر[4] من الماضي المثبت
عطف على «صدور».

---

(١) قوله: [من دخول لفظة الخ] ويستثنى من هذه القاعدة الحال الماضي التالي لـ«إلاّ» نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأۡتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [الحجر:١١].

(٢) قوله: [إلى الحال لغة] متعلّق بقوله: «المقرِّبة»، والحال لغةً هو زمان التكلّم، واحترز بقوله: «لغةً» عن الحال النحويّ أي: ما يبيّن هيئة الخ فإنه إنما يقارن لعامله سواء كان ماضيا أو حالا أو استقبالا. قوله: «على الماضي المثبت الواقع حالا» وقوله: «ليدلّ بها» متعلّقان بقوله: «دخول».

(٣) قوله: [إلى زمان صدور الفعل من ذي الحال] إذا كان ذو الحال فاعلا. قوله: «أو وقوعِه عليه» أي: أو إلى زمان وقوع الفعل على ذي الحال إذا كان ذو الحال مفعولا. قوله: «تجوّزا» مفعول مطلق لقوله: «ليدلّ بها» أي: ليدلّ بها دلالةَ تجوّزٍ يعني: بطريق المجاز بعلاقة الجزئيّة؛ فإنّ هذه الدلالة جزء من معناها اللغويّ لكونه مطلقا.

(٤) قوله: [لأنّ المتبادر الخ] دليل على كون الماضي المذكور دالاّ على المُضيّ بالنسبة إلى زمان العامل لا بالنسبة إلى زمان التكلّم. قوله: «أنّ مُضِيَّه الخ» فإنّك إذا قلت: «جاء زيد ركب» كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة إلى المجيء متقدّما عليه فلا يحصل مقارنة حال لعاملها فلا بدّ من «قد» للتقريب فإذا دخلت عليه «قد» قرّبته من زمان المجيء ويفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب مقدّما على المجيء لكن قارنه دواما وهذا التحقيق للشريف المحقّق.

إذا وقع حالا أنّ مُضِيَّه إنّما هو بالنسبة إلى زمان العامل فلا بدّ من «قد» حتّى تُقرِّبه إليه فيقارنه، وهذا بخلاف[1] مذهب الكوفيين فإنهم لا يوجِبون «قد» ظاهرةً ولا مقدّرةً، سواء كانت (ظاهرة) في اللفظ نحو «جاءني زيد قد ركب غلامه» (أو مقدّرة) منويّة نحو قوله تعالى: ﴿جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ [النساء:٩٠] أي: قد حصرت صدورهم[2] وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرّد فإنهما لا يجوّزان حذف «قد»، فسيبويه يؤول قوله تعالى: ﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ [النساء:٩٠] بـ«قوما حصرت صدورهم» فتكون جملةُ «حصرت صدورهم» صفةَ موصوفٍ محذوفٍ وهو الحال، والمبرّد يجعله جملة دعائيّة[3]، وإنما لم يشترط ذلك في المنفيّ لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل (ويجوز حذف العامل) في الحال لقيام قرينة حاليّةٍ (كقولك للمسافر) ....

أي: كون قد مقدرة. مع إيجابهما قد على الماضي المثبت الواقع حالا. وهو «قوما» لا جملة حالية. أي: عند.

---

(١) قوله: [وهذا بخلاف الخ] أي: لزوم دخول «قد» على الماضي المذكور يلابس بخلاف مذهب الخ.

(٢) قوله: [أي: قد حصرت صدورهم الخ] ونحو ﴿أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ﴾ [الشعراء:١١١] أي: قد اتبعك الخ. قوله: «وهذا بخلاف» أي: القول بحذف «قد» يلابس بخلاف مذهب الخ، فإنهما لا يجوّزانه فضلا عن الوجوب.

(٣) قوله: [يجعله جملة دعائيّة] عليهم، أي: جاؤكم ضيّق الله صدورهم، فالجملة إنشائيّة دعائيّة. قوله: «وإنما لم يشترط ذلك الخ» أي: إنما لم يشترط دخول «قد» على الماضي المنفيّ الواقع حالا لتقرّبه إلى الحال؛ لأن النفي يستمرّ بلا قاطع للنفي وهو الإيجاب فإنّ النفي عدَم فلا يحتاج إلى موجد بخلاف الإثبات فإنه في كلّ وقت يحتاج إلى موجد فلا يستمرّ إلى زمان الحال فيحتاج إلى «قد» المقرّبة.

أي: الشارع في السفر[1] أو المتهيّئ له: («راشدا مهديّا») أي: «سِر راشدا مهديّا»[2] بقرينة حال المخاطَب، وقوله «مهديّا» إمّا صفة لـ«راشدا» أو حال بعد حال، أو مقاليّةٍ[3] كقولك «راكبا» لمن يقول «كيف جئت» أي: «جئت راكبا» بقرينة السؤال، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [القيامة:٣،٤] أي: بلى نجمعها قادرين (ويجب) حذف العامل (في) بعض الأحوال[4] (المؤكّدة) وهي أي: الحال المؤكّدة مطلقا[5] هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا

أي: حذف «سر» بقرينة إلخ.

أي: حذف «جئت» بقرينة إلخ.

أي: جملة كان أو مفردا محذوفا كان عامله أو مذكورا.

---

(١) قوله: [أي: الشارع في السفر] أي: بالفعل والمباشرة فيكون إطلاق المسافر عليه حقيقة. قوله: «أو المتهيّئ له» أي: للسفر فيكون مجازا بطريق المشارفة كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ﴾ [البقرة:٢٣٤] أي: يشارفون الموت.

(٢) قوله: [أي: «سِر راشدا مهديّا»] أي: اذهب حال كونك راشدا فيما يمكن الرشد فيه بنفسك «مهديّا» أي: فيما لا بدّ له من دليل لكون الطريق مخوفا أو غير معروف.

(٣) قوله: [أو مقاليّةٍ] عطف على «حاليّة» أي: ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة مقاليّة، أمّا حذف الحال فجائز إذا كان قولا كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ ۝ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم﴾ [الرعد:٢٤] أي: قائلين ذلك.

(٤) قوله: [بعض الأحوال] إنما قيّد بالبعض؛ لأنّ العامل في الحال في قوله تعالى: ﴿قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِ﴾ [آل عمران:١٨] مذكور وهو «شهد» مع أنها مؤكّدة على قول.

(٥) قوله: [أي: الحال المؤكّدة مطلقا] أي: سواء كان جملة أو مفردا وسواء حذف عاملها أو لا، واعلم أنّ الحال المؤكّدة إمّا لتقرير مضمون الخبر وتأكيده أو للاستدلال على مضمونه، والمضمون إمّا فخر نحو «أنا حاتم جوادا» أو تصاغر نحو «أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد» أو تصغير نحو «هو المسكين مرحوما» أو تهديد نحو «هو الحجّاج سفّاك الدماء» أو غير ذلك نحو «زيد أبوك عطوفا» و﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةٗ﴾

⇦

بخلاف المنتقِلة[1]، والمنتقِلةُ قيد للعامل بخلاف المؤكّدة[2] (مثل «زيد أبوك عَطُوفا») فإنّ العطوفيّة لا تنتقل عن الأب في غالب الأمر (أي: أحقّه) بفتح الهمزة أو ضمّها مِن «حقَقتُ الأمرَ» بمعنى تحقّقته وصرت منه على يقين، أو مِن «أحققت الأمر» بهذا المعنى بعينه أو بمعنى أثبتّه[3] أي: تحققت أبوّته لك وصرت[4] منها على يقين أو أثبتّها لك عطوفا، وقال صاحب المفتاح: أحقّ التقديرات عندي أن يقدّر «يَحْنِي عطوفا»[5] (وشرطها) أي: شرط وجوب حذف عاملها[6] (أن تكون مقرِّرة) أي:

إشارة إلى الفرق بين الحالين. إشارة إلى فرق ثان بينهما. ناظر إلى قوله «بفتح الهمزة». ناظر إلى قوله «أو ضمها». تفسير اللفظ.

[الأعراف:٧٣] و﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة:٩١]، فآكلا ومصدّقا ومرحوما للاستدلال على مضمون الخبر، وجوادا وسفاك الدماء وآية لتقرير مضمونه، وعطوفا يحتملهما وفي الاستدلال أيضا نوع تأكيد. "عبد الحكيم".

(١) قوله: [بخلاف المنتقِلة] فإنها تنتقل من صاحبها نحو «جاء زيد راكبا».

(٢) قوله: [بخلاف المؤكّدة] فإنها ليست قيدا مخصّصا للعامل؛ لأنّ الغرض منها بيان الهيئة الخلقيّة فلا يكون قيدا، وهذا فرق ثان بينهما.

(٣) قوله: [أو بمعنى أثبتّه] عطف على قوله: «بهذا المعنى بعينه» فيكون لـ«أُحِقُّ» من الإفعال معنيان: التحقّق والإثبات، ولـ«أَحِقُّ» من المجرّد معنى واحد وهو التحقّق.

(٤) قوله: [أي: تحقّقت أبوّته لك وصرت الخ] غرضه بيان متعلّق التحقّق في الصورتين ومتعلّق الإثبات في الصورة الأخيرة وهو الأب من حيث إنه أب لا ذاته؛ إذ لا معنى لتيقّنه وإثباته.

(٥) قوله: [«يَحْنِي عطوفا»] من «ضرب» أي: يعطف ويشفق ويميل إليك حال كونه عطوفا، أي: مشفقا رحيما.

(٦) قوله: [أي: شرط وجوب حذف عاملها] إشارة إلى تقدير ثلاثة مضافات لتصحيح الحمل في العبارة، وفي هذا الشرط ردّ على من يخصّص الحال المؤكّدة بالجملة الاسميّة، والحقّ أنّ الحال المؤكّدة قد تكون مؤكّدة لمضمون الجملة الفعليّة كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِيْنَ﴾ [البقرة:٦٠] أي: لا تفسدوا، ومن خصّصها بها يؤول أمثاله بالمصادر فيجعل قوله: «مفسدين» بمعنى الإفساد لأنّ كثيرا ما يجيء صيغة الصفة مقام المصدر نحو «قمت قائما» و«الله أكبر كبيرا».

مؤكّدة (**لمضمون جملة**) احترز به عمّا يؤكّد بعضَ أجزائها كالعامل في
عن حال.
قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنٰكَ لِلنَّاسِ رَسُوْلًا﴾[1] [النساء:٧٩] فإنه لا يجب
حذفه (**اسميّة**) احترز به عمّا إذا كانت فعليّة[2] فإنه لا يجب حذف
الجملة.
عاملها كما قال صاحب الكشّاف في قوله تعالى: ﴿قَآئِمًا بِالْقِسْطِ﴾
أي: الحال.
[آل عمران:١٨] إنّه حال مؤكّدة[3] من فاعل ﴿شهد﴾، ولا بدّ هاهنا من
أي: في مقام وجوب حذف العامل فى الحال المؤكدة.
قيد آخر[4] وهو أن يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل
أي: تركيب.
فيها وإلاّ لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو: «الله شاهد
فان «شاهد» عامل في «قائما».
قائما بالقسط» (**التمييز ما**) أي: الاسم الذي[5] (**يرفع الإبهام**) واحترز به
الأولى تفسير «ما» بالنكرة لوقوعه خبرا.

---

(١) قوله: [﴿وَأَرْسَلْنٰكَ لِلنَّاسِ رَسُوْلًا﴾] فقوله: «رسولا» حال من الكاف مؤكّدة لعاملها لفظا ومعنى لا للجملة.

(٢) قوله: [**احترز به عمّا إذا كانت فعليّة**] فإنّ الحال المؤكّدة قد تكون مقرّرة لمضمون جملة فعليّة كما عرفت ولا يجب حذف عاملها.

(٣) قوله: [**إنّه حال مؤكّدة الخ**] قال صاحب "المغني": إنّ «قائما بالقسط» إذا أعرب حالا يكون من الحال الملازمة أي: الدائمة، ففيه ردّ على صاحب "الكشّاف"؛ وذلك لأنّ معناها غير مستفاد من ممّا قبلها فلا تكون مؤكّدة.

(٤) قوله: [**ولا بدّ هاهنا من قيد آخر الخ**] أي: لا بدّ في مقام وجوب حذف عامل الحال المؤكّدة من قيد آخر وهو الخ. قوله: «وهو أن يكون عقد» أي: أن يكون تركيبها من اسمين غير صالحين للعمل في الحال بأن يكونا جامدين نحو «أنا حاتم جوادا».

(٥) قوله: [**أي: الاسم الذي**] فسّر «مَا» بالمعرفة تفنّنا وإلاّ فالأولى أن يقال: أي: اسم يرفع الخ، واحترز به عن نحو «فعلت أي: نصرت» فإنّ «نصرت» يرفع الإبهام عن «فعلت» ويزيله عنه لكنه فعل، واعلم أن الأصل في التمييز أن يرفع الإبهام وقد جاء لمجرّد التوكيد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُوْرِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة:٣٦].

عن البدل فإنّ المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع الإبهام عن
تفصيل الاحتراز.
شيء بل هو ترك مبهم وإيراد معيّن[1] (**المستقِرّ**) أي: الثابت الراسخ في
المعنى الموضوع له من حيث إنه موضوع له[2]، فإنّ «المستقِرّ» وإن كان
لا من حيث الاستعمال.
بحسَب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف إلى الكامل وهو
وضعيا كان أو استعماليا.
الوضعيّ[3]، واحترز به عن نحو «رأيت عينا جارية» فإنّ قوله «جارية»
أي: بقوله «المستقر».
يرفع الإبهام عن قوله «عينا» لكنه غير مستقِرّ بحسَب الوضع بل نشأ في
الاستعمال باعتبار تعدّد الموضوع له[4]، وكذا يقع به الاحتراز عن
أي: بقوله «المستقر».
أوصاف المبهمات نحو «هذا الرجل» فإنّ «هذا» مثلا إمّا موضوع
أي: الإشارات. تفصيل الاحتراز.
لمفهوم[5] كلّي بشرط استعماله في جزئيّاته أو لكلّ جزئيّ جزئيّ منه، ولا
هذا عند المتقدمين. كما ذهب إليه محقّقون من المتأخرين.

---

(١) قوله: [بل هو ترك مبهم وإيراد معيّن] حاصله أنّ رفع الإبهام يستلزم سبق مبهم مقصود مع بقاء المقصوديّة، والبدل لو رفع الإبهام رفع عن المبدل منه وهو في حكم الساقط المعدوم فلا رفع.

(٢) قوله: [من حيث إنه موضوع له] بأن يضع الواضع اللفظ لمعنى مبهم صالح لأجناس مختلفة كـ«خاتم» لا من حيث الاستعمال بأن يتعدّد الموضوع له المعيّن فيحصل الإبهام كما في المشترك. قوله: «فإنّ المستقرّ الخ» تعليل لمقدّر وبيان لمصحّح التفسير أي: وإنما فسّرنا المستقرّ بالثابت في الموضوع له مع أنه في اللغة بمعنى الثابت مطلقا أي: وضعيّا كان الثبوت أو استعماليّا لأنّ المستقرّ الخ.

(٣) قوله: [لكن المطلق منصرف إلى الكامل وهو الوضعي] أي: الثابت الكامل هو الثابت وضعا لا استعمالا، وفيه ردّ على الرضي حيث قال: إنّ لفظ المستقرّ لا يدلّ إلاّ على الثابت المطلق، ويمكن أن يردّ أيضا بأنّ الثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث الطاري والمراد ههنا هو الثاني.

(٤) قوله: [باعتبار تعدّد الموضوع له] ولهذا يكون لفظ «عين» حقيقة في كلّ واحد من معانيها بخلاف لفظ «عشرين» فإنّ إطلاقه على خصوص حصّة منه كالثياب والعبيد مجاز.

(٥) قوله: [إمّا موضوع لمفهوم الخ] إشارة إلى اختلاف المذهبين فالأوّل مذهب المتقدّمين والثاني عند المحقّقين من المتأخّرين.

إبهام في هذا المفهوم الكلّي[1] ولا في واحد واحد من جزئيّاته بل الإبهام إنما نشأ من تعدّد الموضوع له أو المستعمَل فيه، فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الإبهام لا الإبهام الواقع في الموضوع له من حيث إنه موضوع له[2]، وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك «أبو حفص عمر» فإنّ كل واحد من «أبي حفص» و«عمر» موضوع لشخص معيّن لا إبهام فيه لكن لما كان «عمر»[3] أشهر زال بذكره الخَفاءُ الواقعُ في «أبي حفص» لعدم الاشتهار لا الإبهامُ الوضعيُّ (عن ذات) لا عن وصف، واحترز به عن النعت والحال فإنهما يرفعان الإبهام المستقِرّ الواقع في الوصف لا في الذات، وتحقيق ذلك أنّ الواضع لمّا وضع الرطل مثلا لنصفِ مَنّ[4] فلا شكّ أنّ الموضوع له معنى معيّن متميّز عمّا هو أقلّ من

ناظر إلى الأول. ناظر إلى الثاني. عطف على الموضوع له. أي: بقوله «المستقر». تفصيل الاحتراز. من ابي حفص. متعلق بالواقع. عطف على «الخفاء». متعلق بالواقع. عطف على «في الوصف». أي: تحقيق أن التمييز يرفع الإبهام عن الذات وأن النعت و الحال يرفعانه عن الوصف.

---

(١) قوله: [ولا إبهام في هذا المفهوم الكلّي الخ] ناظر إلى مذهب القدماء. قوله: «ولا في واحد واحد الخ» ناظر إلى مذهب المتأخّرين، وكذا قوله الآتي: «من تعدّد الموضوع له أو المستعمَل فيه»، ففي العبارة لفّ ونشر مرتّب في الموضع الأول وغير مرتب في الثاني، إن قيل فيلزم أن لا يصحّ التمييز عن اسم الإشارة مع أنّ كثيرا منهم ذهبوا إلى أنّ «مَثَلاً» في قوله تعالى: ﴿مَاذَآ اَرَادَ اللّٰهُ بِهٰذَا مَثَلًا﴾ [البقرة:٢٦] تمييز عن «ذا»، وكذا الحال في «حبذا رجلا»، قيل لعلّ هذا مبنيّ منهم على إرادة مبهم من اسم الإشارة كما في «ربه رجلا» و«نعم رجلا».

(٢) قوله: [من حيث إنه موضوع له] بل يرفع إبهاما عرض له بحسَب الاستعمال.

(٣) قوله: [لكن لما كان «عمر» الخ] حاصله أنّ في متبوع عطف البيان إبهاما وأنّ عطف البيان يزيله إلاّ أنه أيضا ليس بوضعيّ بل استعماليّ ولكنّه لم ينشأ من التعدّد كما في سابقيه بل من عدم الاشتهار وقلّة الاستعمال بحيث وقع الجهل بالوضع فيخرج بما خرج به الأوّلان.

(٤) قوله: [لنصفِ مَنّ] المنّ بالتشديد، والأفصح «مَناً» بالتخفيف والقصر كـ«عَصاً». قوله: «معيّن متميّز» أي: متميّز في نفسه وإن كان مبهما باعتبار جنس ما فيه من العسل أو الخلّ أو غيرهما.

النصف كالربع وعمّا هو أكثر منه كمَنّ ومَنّين، ولا إبهام فيه إلاّ من حيث ذاته[1] أي: جنسِه فإنه لا يعلم منه بحسَب الوضع أنه من جنس العَسَل أو الخَلّ أو غيرهما وإلاّ من حيث وصفه فإنه لا يعلم منه بحسَب الوضع أنه بغداديّ أو مكيّ[2]، فإذا أريد رفع الإبهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع أتبع بصفة أو حال فيقال «رطل بغداديّ»، وإذا أريد رفع الإبهام الذاتي قيل «زيتا» فـ«زيتا» يرفع الإبهام المستقِرّ عن الذات لا النعتُ والحالُ[3] فإنهما يرفعان الإبهام عن الوصف (مذكورة أو مقدّرة) صفتان لـ«ذات» إشارة إلى تقسيم التمييز، فالمذكورة نحو «رطل زيتا»، والمقدّرة نحو «طاب زيد نفسا»[4]، فإنه في قوّة قولنا «طاب شيء منسوبٌ إلى زيد» و«نفسا» يرفع الإبهام عن ذلك الشيء المقدّر فيه

أي: في الرطل. تفصيل الإبهام من حيث الجنس. عطف على «إلا من حيث ذاته». تفصيل الإبهام من حيث الوصف. متعلق بـ«يرفع». بيان تركيب وإشارة إلى الإعراب. بيان فائدة التوصيف. تفسير الذاتين بالتمثيل. توضيح الذات المقدرة. أي: في «طاب زيد».

---

(١) قوله: [ولا إبهام فيه إلاّ من حيث ذاته] المراد بالإبهام في الرطل من حيث الذات الإبهامُ في ذاتٍ ما يوزن به وإلاّ فلا إبهام في ذات الرطل. قوله: «وإلاّ من حيث وصفه» عطف على «إلاّ من حيث ذاته»، وهذا الإبهام يتصف به الوزن بذاته والموزون بواسطة كما أنّ الإبهام من حيث الجنس يتصف به الموزون بذاته والوزن بواسطة.

(٢) قوله: [أنه بغداديّ أو مكيّ] الرطل البغداديّ ثمانية وعشرون ومائة درهم وأربعة أسباع درهم، والرطل المكيّ ثمانون وأربع مائة درهم. "العقد النامي".

(٣) قوله: [لا النعتُ والحالُ] بالرفع عطف على الضمير المستتر في «يرفع».

(٤) قوله: [نحو «طاب زيد نفسا»] فإنّه لا إبهام في طاب ولا في ذات زيد وإنما الإبهام في الأمر المقدّر، وتوضيحه أنّ زيدا عبارة عن الأمور المنسوبة إليه من النفس والروح والخلق والعضو والبدن وغيرها، فكونه طيبا عبارة عن كون أمر من هذه الأمور طيبا فبقوله: «نفسا» تعيّن ذلك الأمر وزال الإبهام.

(فالأوّل) أي: القسم الأوّل من التمييز وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة، يرفعه[1] (عن مفرد) يعني به ما[2] يقابل الجملةَ وشبهَها والمضافَ (مقدار) صفة لـ«مفرد» وهو ما يقدّر به الشيء[3] أي: يعرف به قدره ويبيّن (غالبا) أي: في غالبِ الموادّ وأكثرها أي: رفع الإبهام مطلقا[4] يتحقّق في ضمن هذا الرفع الخاصّ في أكثر الموادّ؛ وذلك لأنّ الإبهام فيه أكثر، والمقدار (إمّا) متحقّق (في) ضمن (عدد نحو «عشرون درهما» وسيأتي) ذكرُ تمييز العدد[5] وبيانُه في باب أسماء العدد (وإمّا في) ضمن (غيره) أي: غير العدد كالوزن (نحو «رطل زيتا») فإنّ الرطل نصف

بيان القسم الأول. إشارة إلى حذف الموصوف. أي: بالمفرد. إشارة إلى حذف المتعلق لقوله «مفرد». تفسير المقدار. الأمثلة. أي: في المقدار. إشارة إلى حذف المتعلق إشارة إلى حذف المضاف. إشارة إلى المرجع مع حذف المضافين. عطف تفسير. إشارة إلى حذف المضاف. إشارة إلى المرجع. فيه إشارة إلى أنّ المثالين الآتيين للوزن. إثبات لكون الرطل وزنا.

---

(١) قوله: [يرفعه] إشارة إلى أنّ «عن» في قوله: «عن مفرد» صلة للرفع كما ينساق عليه الذهن، وقال الرضي: إنّ «عن» في مثله يفيد أنّ ما بعدها مصدر وسبب لما قبلها كما يقال: «فعلت عن أمرك» أي: بسببك، فمعنى قوله: «فالأوّل عن مفرد»: أنّ الأوّل صادر عن مفرد والمفرد لإبهامه سبب له، وقس عليه قوله: «والثاني عن نسبة في جملة».

(٢) قوله: [يعني به ما الخ] وهو ما لم يكن جملة ولا شبهها ولا مضافا سواء كان واحدا أو مثنّى أو مجموعا.

(٣) قوله: [وهو ما يقدّر به الشيء] وهو خمسة أشياء: عدد ووزن وكيل وذراع ومقياس كما سيذكر الشارح، وبالجملة المقدار ما يعرف به قدر الشيء لكنّ المراد به ههنا المقدّر به.

(٤) قوله: [أي: رفع الإبهام مطلقا الخ] اعلم أنّ رفع الإبهام مطلقا له فردان أحدهما رفع الإبهام عن مفرد وثانيهما رفعه عن النسبة، وكلّ واحد من فرديه مطلق له أفراد أمّا الأوّل فله فردان الأوّل رفع الإبهام عن مفرد مقدار والثاني رفعه عن غير مقدار، وأمّا الثاني فله أفراد ثلاثة الأوّل رفع الإبهام عن نسبة في جملة والثاني رفعه عن نسبة في شبه جملة والثالث رفعه عن نسبة في إضافة، وبهذا ظهر المراد بالمطلق في كلام الشارح، أي: يتحقق هذا العامّ في ضمن هذا الخاصّ؛ إذ المفرد المقدار قسم من ذات مذكورة.

(٥) قوله: [ذكرُ تمييز العدد] إشارة إلى أنّ في الكلام تقدير مضافين.

المنّ (و) نحو («منوان سمنا») وكالكيل نحو «قَفِيزان بُرّا»[(١)] وكالذراع نحو «ذراع ثوبا» (و) كالمقياس[(٢)] نحو («على التمرة مثلها زبدا»)

بيان المثالين تركهما الماتن. كونه وزنا ظاهر. إشارة إلى أنّ المثال الآتي للمقياس.

والمراد بالمقادير في هذه الصوَر هو المقدّرات[(٣)]؛ لأنّ قولك «عندي عشرون درهما» و«رطل زيتا» و«قفيزان برّا» و«ذراع ثوبا» و«على التمرة مثلها زبدا» المراد بها المعدود والموزون والمكيل والمذروع والمقيس لا غير، وإنما اقتصر المصنف على الأمثلة الثلاثة[(٤)]؛ لأنه كان مطمح نظره التنبيهَ على بيان ما يتمّ به المفرد، وهو التنوينُ[(٥)] كما في «رطل زيتا» أو النونُ[(٦)] كما في «منوان سمنا» أو الإضافةُ كما في «على التمرة مثلها

تحقيق المقام وتوضيحه. لف على ترتيب النشر. أي: الشأن.

---

(١) قوله: [نحو «قَفِيزان بُرّا»] القفيز مكيال ثمانية مكاكيك، والمكّوك بوزن تنّور مكيال يسع صاعا ونصفا. قوله: «وكالذراع» وكقدر راحة وقدر شبر نحو «ما في السماء قدر راحة سحابا» و«ما عندي قدر شبر أرضا».

(٢) قوله: [وكالمقياس] أي: وكمقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كـ«ملأ الأرض ذهبا»، وكـ«مثل الشيء» المراد به المماثلة في القدر لا في الوصف نحو «على التمرة مثلها زبدا».

(٣) قوله: [هو المقدّرات] أي: ما قدّر بهذه المقادير لا أنفس المقادير كما مرّ التنبيه عليه.

(٤) قوله: [على الأمثلة الثلاثة] أي: في غير العدد مع أنّ الظاهر أن يذكر أربعة أمثلة حتّى يحصل التنبيه بكل منها على نوع من أنواع المقدار الغير العدديّ الأربعة لأنّ مطمح الخ، والمطمح في اللغة الارتفاع ونصب العين إلى الأعلى يقال: «طمح بصره إلى السماء» أي: ارتفع، والمراد أنه كان غاية نظر المصـ ونصب عينه هو التنبيه المذكور والتوفية لجميع أقسام الاسم التامّ، ويدلّ على ذلك التمثيل بـ«عشرين درهما» مع سبق قوله: «وسيأتي».

(٥) قوله: [وهو التنوينُ] أعمّ من أن يكون لفظا كما في المثال، أو تقديرا كما في الأعداد المركّبة وفي «كم» الاستفهاميّة وفيما لا ينصرف نحو «خمسة عشر رجلا» و«كم رجلا» و«مثاقيل ذهبا».

(٦) قوله: [أو النونُ] سواء كان في التثنية كما في المثال، أو شبه الجمع كما في «عشرون رجلا»، لا نون

⇦

زيدا»، ولهذا لم يستوفِ[1] أقسام المقادير وكرّر بعضها، ومعنى تمام
كالوزن.
الاسم أن يكون على حالةٍ لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع[2] ومع الإضافة؛ لأنّ المضاف
علة لكون الاسم مستحيل الإضافة مع الإضافة.
لا يضاف ثانيا[3]، فإذا تمّ الاسم بهذه الأشياء شابه الفعلَ إذا تمّ بالفاعل
بيان لوجه نصب الاسم التام التمييز.
وصار به كلاما تامّا فيشابه التمييزُ الآتي بعده المفعولَ لوقوعه بعد تمام الاسم كما أنّ المفعول حقُّه[4] أن يقع بعد تمام الكلام فينصبه[5] ذلك الاسمُ التامّ قبله لمشابهته الفعلَ التامّ بفاعله، وهذه الأشياء إنّما قامت
بيان لوجه كون الأشياء المذكورة قائمة مقام الفاعل.
مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل ألا ترى
تأييد لما ذكره من وجه قيام الأشياء المذكورة مقام الفاعل.
أنّ لام التعريف الداخلةَ على أوّل الاسم وإن كان يتمّ بها الاسم فلا

الجمع نحو «حسنون وجها»؛ لأن التميز فيه يكون عن ذات مقدّرة، فتبصّر.

(١) قوله: [ولهذا لم يستوفِ الخ] أي: وللمطمح المذكور لم يستوفِ الخ، فإنّ من جملتها الذراع ولم يذكره. قوله: «وكرّر بعضها» وهو الوزن حيث ذكر للموزون مثالين لأن الاسم قد تمّ في أحدهما بالتنوين وهو «رطل زيتا» وفي الثاني بالنون وهو «منوان سمنا».

(٢) قوله: [ونوني التثنية والجمع] المراد بنون الجمع شبه نون الجمع؛ وذلك لِما عرفت، واعلم أنّ الرضي زاد التامّ بنفسه وحصره في الضمير المبهم نحو «نعم رجلا» و«ربه رجلا» وفي اسم الإشارة نحو «حبّذا رجلا»، لكنّ المصـ لمّا كان في صدد توفية الأقسام المشهورة اقتصر على الثلاثة.

(٣) قوله: [لأنّ المضاف لا يضاف ثانيا] لأنّ الاسم لا يضاف إلى اسمين بلا عاطف فلا يقال: «غلام زيد عمرو»، وإن أضيف مع حذف المضاف إليه لزم خلاف المفروض.

(٤) قوله: [أنّ المفعول حقُّه الخ] إنما قال: «حقّه»؛ لأنه قد يتخلّل بين أجزاء الكلام نحو «نصر زيدا خالد».

(٥) قوله: [فينصبه الخ] أي: فينصب التمييزَ ذلك الاسمُ التامُّ الذي وقع قبل التمييز لمشابهة ذلك الاسم الخ.

يضاف معها ولا ينتصب التمييز عنه فلا يقال «عندي الراقود خلاً»[(١)] بل يقال «عند راقود خلاً».

(فيفرد) أي: التمييز وإن كان الاسم التامّ مثنّى أو مجموعا (إن كان) وصلية. أي: التمييز (جنسا) وهو ما يتشابه أجزاؤه[(٢)] تفسير الجنس. ويقع مجرّدا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه تفريع على التفسير المذكور. كالماء والتمر والزيت والضرب، بخلاف رجل وفرس[(٣)] (إلاّ أن تقصد الأنواع) أي: ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنّى أيضاً، لأنه لا يدلّ لفظ الجنس[(٤)] مفردا عليها فلا بدّ من أن يُثنّى أو يجمع، قيل: وفي تخصيص[(٥)] قصد الأنواع بالاستثناء نظر؛ لأنه كما جاز أن يقال «طاب زيد جِلستين» للنوع جاز أن بيان وجه النظر. يقال «طاب زيد جَلستين» للعدد، ويمكن أن يجاب عنه[(٦)] أي: عن النظر. بأنّ المراد

---

(١) قوله: [«عندي الراقود خلاّ»] في "الأساس" الراقود مكيال معروف لأهل مصر يأخذ أربعة وعشرين صاعا.

(٢) قوله: [وهو ما يتشابه أجزاؤه الخ] يعني: أنه ليس المراد بالجنس ما هو المشهور وهو المقابل للعلم بل المراد به ما تشابه أجزاء مدلوله الخارجيّة في إطلاق اسم الكلّ عليها كالماء فإنّ قليله وكثيره يطلق عليه ماء.

(٣) قوله: [بخلاف رجل وفرس] فإنّ كلّ واحد منهما وإن كان اسم جنس إفراديّا إلاّ أنّ إطلاقه على أفراده على سبيل البدليّة فقط، فظهر الفرق بين الجنس كالماء واسم الجنس كرجل.

(٤) قوله: [لأنه لا يدلّ لفظ الجنس الخ] علّة لما يفهم من الاستثناء أي: إنما يثنّى أو يجمع عند قصد الأنواع؛ لأنه لا يدلّ لفظ الجنس مفردا على الأنواع فلا بدّ من أن يثنّى التمييز عند قصد النوعين من الجنس نحو «عندي رطلان زيتين» ومن أن يجمع عند قصد الأنواع نحو «عندي أرطال زيوتا».

(٥) قوله: [قيل: وفي تخصيص الخ] القائل هو الفاضل الهنديّ، يعني: كان على المصنف أن يقول: «إلاّ أن يقصد الأنواع أو الآحاد».

(٦) قوله: [ويمكن أن يجاب عنه الخ] حاصله أنّ المراد بالأنواع الأنواع والأفراد بطريق عموم المجاز، والحصص جمع حصّة كقصص وقصّة. قوله: «بالخصوصيّات الكليّة أو الشخصيّة» أي: سواء كانت تلك

بالأنواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيّات الكليّة أوالشخصيّة
كما في الأنواع. كما في الأعداد.

(ويجمع) أي: يورد التمييز على ما فوق الواحد[1] جوازا حيث لم يقصد
ظرفية.

الواحد (في غيره) أي: في غير الجنس نحو «عندي عِدْل ثوبين أو أثوابا»
إشارة إلى المرجع.

(ثم إن كان) أي: المفرد المقدار[2] تامّا (بتنوين أو بنون التثنية) أو
على تقدير كون «كان» ناقصة.

المعنى: إن وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد أو بالنون التي للتثنية، فإنه
على تقدير كون «كان» تامة.

لمّا تمّ الاسم بهما[3] اقتضى التمييز (جازت الإضافة) أي: إضافةُ المفرد
بيان لطرفي الإضافة.

المقدار إلى التمييز إضافةً بيانيّة بإسقاط التنوينِ ونونِ التثنية جوازا شائعا
بيان نوع الإضافة. بيان كيفية الإضافة.

كثيراً[4] لحصول الغرض وهو رفع الإبهام بذلك مع التخفيف نحو «رطل
علة الجواز شائعا كثيرا. بيان الغرض.

الحصص حاصلة بقيود كلّيّة كالمكيّ والمدنيّ للإنسان أو متلبّسة بقيود شخصيّة كزيد وخالد له، وأجيب أيضا بأنّ حكم ذلك يفهم بطريق الدلالة؛ لأنه لمّا جاز التثنية والجمع لقصد الأنواع فجوازه لقصد الأفراد أولى.

(١) قوله: [على ما فوق الواحد الخ] فسّر الجمع به ليشمل التثنية أيضا كما فسّر الأنواع به لذلك. قوله: «جوازا حيث لم يقصد الواحد» فإنه إذا قصد الواحد لم يجز التثنية والجمع.

(٢) قوله: [أي: المفرد المقدار الخ] إشارة إلى أنّ «كان» ناقصة وضميرها راجع إلى المفرد المقدار على أن قوله: «ثم إن كان الخ» معطوف على قوله: «فالأول عن مفرد مقدار غالبا» وهو المناسب من حيث المعنى، ويحتمل أن تكون تامّة فالضمير يرجع إلى التمييز على أن قوله: «ثم إن كان الخ» معطوف على قوله: «فيفرد إن كان جنسا» عطف الشرطية على الشرطية، وإليه أشار بقوله: «أو المعنى الخ» وهو المناسب لسياق الكلام.

(٣) قوله: [فإنه لمّا تمّ الاسم بهما] أي: لمّا تمّ الاسم المبهم المفرد المقدار بتنوين أو بنون التثنية اقتضى ذلك الاسم التمييز كما يقتضي الفعل بعد تمامه بالفاعل المفعولَ.

(٤) قوله: [جوازا شائعا كثيراً] المراد بالجواز عدم الامتناع فيعمّ الوجوب كما في مثل «مائة درهم» فإنّ الإضافة فيه واجبة روما للتخفيف لكثرة الاستعمال، وإنما قيّد الجواز بقوله: «شائعا كثيرا» لتصحيح قوله: «وإلاّ فلا» فإنه لا يصحّ في هذا الشقّ نفي الجواز مطلقا؛ لأنّ ما يكون بنون شبه الجمع يجوز فيه الإضافة ولا يمتنع نحو «عشرو درهم»، فلمّا قيّد الجواز به توجّه النفي إلى هذا القيد.

زيت» و«منوا سمنٍ» (وإلاّ) أي: وإن لم يكن بتنوين أو بنون التثنية بأن
تصوير لعدم كونه بتنوين أو بنون التثنية.
يكون بنون الجمع[1] أو الإضافة (فلا) تجوز الإضافة إلاّ بقلّة في نون الجمع نحو «عشرو درهم»، أمّا في الإضافة[2] فلئلاّ يلزم إضافة المضاف، وأمّا في نون الجمع فلأنه جاز أن يضاف إلى غير المميِّز[3] نحو «عشريك» و«عشري رمضان» بالاتفاق لكثرة الحاجة إليه، فلو أضيف إلى المميِّز لزم الالتباس في بعض الصور لأنه لا يعلم مثلا عند إضافة «عشرين» إلى «رمضان» أنه أراد عشرين رمضان[4] أو أراد اليوم العشرين
المضيف.
من رمضان، فلا يضاف في غير صورة الالتباس أيضاً[5] إلاّ على قلّة ليكون الباب أقرب إلى الاطراد (وعن غير مقدار) عطف على قوله «عن مفرد مقدار» أي: الأوّل[6] كما يرفع الإبهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن

---

(١) قوله: [بأن يكون بنون الجمع] أي: بشبه نون الجمع كما عرفت.

(٢) قوله: [أمّا في الإضافة] أي: أمّا عدم جواز الإضافة فيما كان تامّا بالإضافة فلئلاّ الخ، وقس عليه قوله: «وأمّا في نون الجمع».

(٣) قوله: [غير المميِّز] وهو صاحب العشرين مثلا حقيقة كما في «عشريك» أو حكما كما في «عشري رمضان».

(٤) قوله: [أنه أراد عشرين رمضان] كما يفيده إضافة «عشرين» إلى «رمضان» إضافة الاسم إلى تمييزه. قوله: «أو أراد الخ» كما يفيده إضافة «عشرين» إلى «رمضان» إضافة الاسم إلى شيء بتقدير «مِنْ».

(٥) قوله: [فلا يضاف في غير صورة الالتباس أيضاً] كما في «عشرو درهم» فإنه لا التباس ههنا؛ إذ لا يكون العشرون من درهم واحد فالإضافة فيه إلى التمييز لا غير. قوله: «ليكون الباب» أي: باب ما تمّ بنون شبه الجمع أقرب إلى الاطراد في عدم الإضافة.

(٦) قوله: [أي: الأوّل الخ] أي: القسم الأوّل من التمييز وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة كما يرفع الخ.

مفرد غير مقدار أي: ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا
تفسير غير المقدار.
مقياس (نحو «خاتم حديدا») فإنّ الخاتم مبهم باعتبار الجنس تامّ بالتنوين
من فضة وذهب وحديد إلى غير ذلك.
فاقتضى تمييزا (والخفض) أي: خفض التمييز بإضافة غير المقدار إليه
(أكثر) استعمالا لحصول الغرض مع الخفة، ولقصور غير المقدار[1] عن
طلب التمييز؛ لأنّ الأصل في المبهمات المقادير وغيرُها ليس بهذه المثابة
المنزلة.
(والثاني) أي: القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الإبهام عن ذات
مقدّرة يرفعه (عن نسبة) كان الظاهر أن يقول[2] «عن ذات مقدّرة في
نسبة في جملة» لكن لمّا كان الإبهامُ في طرف النسبة يستلزم الإبهامَ فيها
ورفعُه عنها يستلزم الرفعَ عنه قال «عن نسبة» مقتصرا عليها تنبيها على أنّ
علة الاقتصار.
مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الأوّل إنما هي لمجرّد
النسبة لا غير (في جملة) أي: نسبةٍ كائنةٍ في جملة (أو ماضاهاها) أي: ما
إشارة إلى أن الجار و المجرور صفة «نسبة».
شابهها، عطف على «جملة»، وهو اسمُ الفاعل نحو «الحوضُ ممتلِئٌ

---

(١) قوله: [ولقصور غير المقدار الخ] وإذا قصر عن طلب التمييز لم يحتج إلى نصب التمييز الذي يكون للتنصيص على كونه تمييزا فإنّ التنصيص عليه إنما يناسب ما هو طالب التمييز.

(٢) قوله: [كان الظاهر أن يقول الخ] حاصله أنّ الإبهام ليس إلاّ في الذات المقدّرة التي هي طرف النسبة لا في نفس النسبة لكن لمّا كان الإبهامُ في طرف النسبة مستلزماً لنوع إبهام في النسبة ورفعُ إبهامها مستلزماً لرفع إبهامه صحّ قوله: «عن نسبة الخ»، والنكتة فيه التنبيه على أنّ مقابلة هذا القسم للقسم السابق هي باعتبار أنه ليس هنالك نسبة كما ههنا لا باعتبار عدم ذكر الذات ههنا وذكرها هنالك؛ إذ لو كان كذلك لكان «نعم رجلا» مندرجا في القسم الثاني لأنّ الضمير غير مذكور.

ماءً»، أو اسمُ المفعول نحو «الأرض مفجَّرة عيونا»، أو الصفةُ المشبّهة نحو «زيد حسن وجها»، أو اسمُ التفضيل نحو «زيد أفضل أبا»، أو المصدرُ نحو «أعجبني طيبه أبا»، وكذا كلُّ ما فيه معنى الفعل نحو «حسبك زيد رجلا»[1] (**نحو «طاب زيد نفسا»**) مثال للجملة، والتمييز فيه (تعيين الممثل له.) خاصّ بالمنتصب عنه[2] (**و«زيد طيّب أبا»**) مثال لما يشبه الجملة، والتمييز (تعيين الممثل له.) فيه يصلح أن يكون لما انتصب عنه (وهو زيد.) ولمتعلّقه[3] (وهو أبو زيد.)، وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وماضاها فهذان المثالان (وزيد.) في قوّة أربعة أمثلة، فكأنه قال: «طاب زيد وزيد طيّب نفسا وأبا»[4] فقوله (**وأبوة ودارا وعلما»**) عطف على «نفسا» و«أبا» بحسَب المعنى فهو ناظر إلى كلّ من المثالين المذكورين غير مختصّ بالأخير، فهو بحسَب الحقيقة أورد (أي: المصنف.) لكل من التمييز الواقع في الجملة أو ماضاها خمسةَ أمثلة، ....

---

(١) قوله: [**نحو «حسبك زيد رجلا»**] فإنه بمعنى «يكفيك زيد رجلا».

(٢) قوله: [**والتمييز فيه خاصّ بالمنتصب عنه**] أي: غير محتمل لمتعلّقه، والمنتصَب عنه بفتح الصاد اسم مفعول أي: ما انتصب التمييز عنه، وهو في المثال «زيد» بمعنى أنّ نسبة «طاب» إلى زيد صار سببا لانتصاب التمييز لا بمعنى أنّ زيدا عامل في التمييز إذ الناصب حقيقة في هذا القسم هو الفعل أو شبهه، فيكون معناه: «طاب نفس زيد».

(٣) قوله: [**لما انتصب عنه ولمتعلّقه**] المنتصَبُ عنه هو زيد ومتعلّقُه أبوه، فإن جعلت التمييز عن المنتصب عنه كان معناه: «زيد طيّب من حيث إنه أب»، وإن جعلته لمتعلّقه كان معناه: «زيد طيّب أبوه».

(٤) قوله: [**فكأنه قال: «طاب زيد وزيد طيّب نفسا وأبا»**] فكأنّ «طاب» و«طيّب» تنازعا في «نفسا» و«أبا» وكذا فيما عطف عليهما أعني: «أبوة» و«دارا» و«علما»، فتلك عشرة كاملة.

فالنفس عين[1] غير إضافي خاصّ بالمنتصب عنه، والدار عين غير إضافي
إشارة إلى أن تكثير الأمثلة لكثرة الأنواع.
وهو متعلّق بالمنتصب عنه[2]، والأب عين إضافي محتمل لهما، والأبوة عرض إضافي[3] والعِلم عرض غير إضافي وكلّ واحد منهما متعلّق بالمنتصب عنه (**أو في إضافة**) عطف على قوله «في جملة أو ماضاهاها»
بيان تركيب لتوضيح العبارة.
(**مثل «يعجبني طيبه»**) نفساً، وتركَه لأنه[4] أظهر التمييزات ولا خَفاء به
أي: فيه.
و(**أبا وأبوّة ودارا وعلما»**) أورد هذه الأمثلة على وفق ما سبق، وزاد عليه قوله (**و«لله درّه فارسا»**) إشارةً إلى أنّ التمييز قد يكون صفة مشتقّة[5]، وأيضاً لمّا أورده صاحب المفصّل مثالا لتمييز المفرد على أن يكونَ
أي: بناء على إلخ.
الضمير فيه مبهما كضمير «رُبَّه رجلا» ويكونَ «فارسا» تمييزا عنه أراد أن
المصنف وهذا جواب «لمّا».
ينبّه على أنه يصلح أن يكون تمييزا عن نسبة على أن يكون الضمير فيه
أي: بناء على إلخ.

---

(١) قوله: [**فالنفس عين**] لأن المراد به ههنا ذات الشيء وهو عين أي: قائم بذاته. قوله: «غير إضافيّ» لعدم توقّف تعقّل معناه على شيء آخر، وقد عرفت اختصاصه بالمنتصب عنه.

(٢) قوله: [**وهو متعلّق بالمنتصب عنه**] فيكون المعنى: «طاب دار زيد» أو «زيد طيّب داره». قوله: «والأب عين إضافيّ» لأنّ معناه: حيوان خُلِق من مائه آخرُ من نوعه.

(٣) قوله: [**والأبوة عرض إضافِيّ**] لأنّ معناها: كون الشخص أبا، وهو من الأعراض النسبيّة ومقولة الإضافة ويتوقّف تعقلّه على الأب والابن إذ النسبة تقتضي المنتسبين. قوله: «والعلم عرض غير إضافيّ» لأنه من الأعراض الغير النسبيّة فإنّ معناه: حصول صورة الشيء عند العقل.

(٤) قوله: [**وتركَه لأنه الخ**] أي: ترك المصـ «نفسا» ههنا لأنه أظهر التمييزات؛ وذلك لأنه عين غير إضافيّ خاصّ بالمنتصب عنه بخلاف سائر التمييزات.

(٥) قوله: [**قد يكون صفة مشتقّة**] كما في المثال. قوله: «وأيضا لمّا الخ» بيان لنكتة ثانية لزيادة القول المذكور.

معيّنا معلوما والإبهام يكون في نسبة الدرّ إليه، والدرّ في الأصل اللبن[1] وفيه خير كثير للعرب فأريد به الخير أي: لله خيره فارسا، والفارس اسم فاعل من الفَرَاسة بالفتح مصدر «فَرُسَ» بالضم أي: حذق بأمر الخيل، وأمّا الفِراسة بالكسر[2] فمن التفرّس (ثم إن كان) أي: التمييز بعد ما لم يكن نصّا في المنتصَب عنه[3] (اسما) لا صفة (يصحّ جعله لِما انتصب عنه) والمراد بجعله له إطلاقه عليه والتعبير به عنه (جاز أن يكون) ذلك التمييز تارة (له) أي: للمنتصب عنه بأن يكون تمييزا يرفع الإبهام عنه (و) تارة (لمتعلّقه) بأن يكون تمييزا يرفع الإبهام عن متعلّقه، وذلك

إشارة إلى أن قيد الاسم احترازي.

تصوير لكون التمييز للمنتصب عنه.

أي: كونه تارة له و تارة لمتعلقه.

---

(١) قوله: [والدر في الأصل اللبن] الدرّ في الأصل ما يَدُرُّ أي: ينزل من الضرع والغيم من اللبن والمطر، وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه، وإنما نُسِب فعله إلى الله تعالى قصدا للتعجّب منه؛ لأن الله تعالى منشي العجائب فكلّ شيء عظيم يريدون التعجّب منه ينسبونه إليه تعالى ويضيفونه إليه، فمعنى «لله درّه»: ما أعجب فعله. قوله: «وفيه خير كثير للعرب» إذ به معاشهم وهو غذاء لطيف فيه دواء وشفاء وإصلاح للبدن.

(٢) قوله: [وأمّا الفِراسة بالكسر] يعني: أنه اسم مصدر بمعنى التفرّس والإذعان والعرفان، ومنه الحديث: «اتقوا فِراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله» رواه الترمذيّ عن أبي سعيد الخدريّ، وإنما زاد لفظة «الفراسة» ولم يكتف بقوله: «وأمّا بالكسر» عطفا على قوله: «بالفتح» لئلاّ يتوهّم عطفه على قوله: «بالضمّ» فيكون معناه أنّ «فرس» بالكسر من التفرّس.

(٣) قوله: [بعد ما لم يكن نصّا في المنتصَب عنه] جواب عن شبهة مشهورة على قول الماتن: «ثم إن كان اسما يصحّ جعله لما انتصب عنه جاز أن يكون له ولمتعلّقه» وهي أنه ينتقض هذه الشرطية بـ«طاب زيد نفسا»؛ لأنّ «نفسا» اسم يصحّ جعله لما انتصب عنه ولا يجوز أن يكون لمتعلّقه، حاصل الجواب أنّ المقدّم مقيّد بكون التمييز لم يكن نصّا فيما انتصب عنه و«نفسا» في المثال المذكور نصّ فيه فلا نقض.

بحسَب القرائن والأحوال[1] مثل «أبا» في «طاب زيد أبا» فإنه يصحّ أن يُجعل عبارة عن «زيد» فجاز أن يكون تارة تمييزا عن «زيد» إذا أريد إسناد الطيب إليه باعتبار أنه أبو عمرو[2]، وجاز أن يكون تارة تمييزا عن متعلّقه باعتبار أنّ الطيب مسند إلى متعلّقه وهو «أبوه» (**وإلاّ**) أي: وإن لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصًّا في المنتصَب عنه[3] اسما يصحّ جعله لِما انتصب عنه (**فهو لمتعلّقه**) خاصّة نحو «طاب زيد أبوّة وعلما ودارا» فإنّ هذه الأسماء ليست نصًّا في المنتصَب عنه ولا يصحّ جعلها له[4] بالتعبير عنه بها فهي لمتعلّق «زيد» وهو الذات المقدّرة أعني: الشيء المنسوب إلى «زيد» (**فيطابق**) التمييز (**فيهما**) أي: فِيمَا جاز أن يكون لما انتصب عنه سواء كان نصًّا فيه[5] أو محتمَلا له ولمتعلّقه وفِيمَا تعيّن لمتعلّقه (**ما قُصد**) من وحدةِ التمييز وتثنيتِه وجمعيّتِه[6] سواء كانت لموافقة ما

صفة «اسما». بيان لـ«ما». الوحدة والتثنية والجمعية.

(١) قوله: [**وذلك بحسَب الخ**] أي: كونه تارة له وتارة لمتعلّقه إنما يعلم بالقرائن الحاليّة أو المقاليّة.

(٢) قوله: [**باعتبار أنه أبو عمرو**] وهذا المعنى يقتضي أن يكون لزيد ابن البتة بخلاف المعنى الثاني فإنه يصحّ ولو لم يكن له ابن أصلا وهو الفرق بينهما.

(٣) قوله: [**بعد ما لم يكن نصًّا في المنتصَب عنه**] قيد للنفي، وفائدة التقييد قد عرفت فيما مرّ.

(٤) قوله: [**لا يصحّ جعلها له الخ**] أي: لا يصحّ أن يعبّر عن زيد بهذه الأسماء بأن يقال: «زيد أبوّة أو علم أو دار».

(٥) قوله: [**سواء كان نصًّا فيه الخ**] لمّا كان الظاهر إرجاع الضمير إلى القسمين المذكورين فيبقى حكم ما كان نصّا في المنتصَب عنه مهملا تكلّف الشارح في مرجع الضمير حتّى يشمله، فقوله: «ولمتعلّقه» عطف على قوله: «له». قوله: «وفيما تعيّن لمتعلّقه» عطف على قوله: «فيما جاز أن يكون الخ».

(٦) قوله: [**من وحدةِ التمييز وتثنيتِه وجمعيّتِه**] بيان لـ«مَا»، أي: يجب المطابقة لما قصد بالتمييز إفرادا ⇦

انتصب عنه مثل «طاب زيد أباً والزيدان أبوَين والزيدون آباءً»، أو لمعنى
عطف على «لموافقة».
في نفسه مثل قولك «طاب زيد أبا» إذا أردت أبا له فقط[(1)]، و«طاب زيد أبوَين» إذا أردت أباً وجدًّا له، و«طاب زيد آباءً» إذا أردت آباءً وأجداداً له، فعلى كلّ من التقديرَين إذا قُصد وحدةُ التمييز أُورد مفردا وإذا قصد تثنيته أورد مثنّى وإذا قصد جمعيّته أورد جمعا، فإنّ صيغة المفرد[(2)] لا تصلح أن تطلق على المثنّى والمجموع (**إلاّ إذا كان**) التمييز (**جنسا**) يقع
صفة كاشفة لـ«جنسا».
على القليل والكثير، فإنه إذا قصد تثنيته أو جمعيته لا يلزم أن يُثنّى ذلك الجنسُ أو يُجمعَ بل يكفي أن يؤتى به مفردا لصحّة إطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه نحو: «طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما» (**إلاّ أن يقصد**) بالتمييز الذي هو الجنس (**الأنواع**) من حيث امتيازاتها النوعيّة[(3)]، فإنه لا بدّ حينئذ من تثنيته أو جمعه نحو:

وتثنية وجمعا، سواء كانت هذه الأمور الثلاثة لموافقة المنتصَب عنه بأن يكون المنتصب عنه واحدا أو مثنّى أو مجموعا أو كانت تلك الأمور لمعنى في نفسه حيث لم يكن المنتصَب عنه إلاّ واحدا.

(١) قوله: [**إذا أردت أبا له فقط**] أي: دون جدّ معه، وهذا معنى واحد في نفسه فيفرد التمييز لهذا المعنى المقصود، وقس عليه قوله: «إذا أردت أباً وجدًّا له» و«إذا أردت آباءً وأجداداً له».

(٢) قوله: [**فإنّ صيغة المفرد الخ**] تعليل لوجوب إيراد التمييز مثنّى ومجموعا عند قصد التثنية والجمعيّة، وصيغتا المثنّى والمجموع لا تصلحان أن تطلقا على المفرد فيجب إيراده مفردا عند قصد الوحدة.

(٣) قوله: [**من حيث امتيازاتها النوعيّة**] يعني: خصوصيّاتها الكليّة كالتركيّ والروميّ بالنسبة إلى الإنسان، ومنه قوله تعالى: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف:١٠٣].

«طاب الزيدان علمين والزيدون علوما» إذا أريد أنّ متعلّق الطيب من كلّ من الزيدَين أو الزيدِينَ نوع آخر من العلم، فإنّ صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى (وإن كان) أي: التمييز (صفة) مشتقةً[1] مثل «لله درّه فارسا» أو مؤوّلةً بها نحو «كفى زيد رجلا» فإنّ معناه كاملا في الرجوليّة (كانت) الصفة صفة (له) أي: لما انتصب عنه لا لمتعلّقه؛ لأنّ الصفة تستدعي موصوفا والمذكور[2] أولى بالموصوفيّة، فإذا قيل: «طاب زيد والدا» كان
أي: بكونه موصوفا.
الوالد زيدا ولا يحتمل أن يكون والدَه، بخلاف الاسم[3] نحو «أبا»
الوالد. فإنه جاز أن يكون لما انتصب عنه و لمتعلقه.
(وطِبْقه) الواو بمعنى «مع»[4]، والطِبْق مصدر بمعنى المطابَقة أي: كانت الصفة صفة له مع مطابقتِها إيّاه أو مطابقتِه إيّاها، ويجوز أن يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر «كانت» أي: كانت الصفة صفةً له ومطابِقةً إيّاه[5]، والمراد بالمطابَقة الاتفاقُ في الإفراد والتثنية والجمع

---

(١) قوله: [صفة مشتقةً] كاسم الفاعل والصفة المشبّهة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَفٰى بِاللّٰهِ شَهِيْدًا﴾[النساء:٧٩].

(٢) قوله: [والمذكور] وهو المنتصَب عنه أولى بكونه موصوفا بها من غير المذكور وهو المتعلّق.

(٣) قوله: [بخلاف الاسم] فإنّه لا تستدعي موصوفا لكونه دالاّ على الذات نحو «طاب زيد أبا» فجاز أن يكون للمذكور وأن يكون للمتعلّق أي: طاب زيد من حيث إنه أب، أو طاب أبو زيد.

(٤) قوله: [الواو بمعنى «مع» الخ] وإنما اختار هذا الاحتمال حيث قدّمه وأورد الاحتمال الثاني بلفظ الجواز لرعاية جانب المعنى فإنّ الكلام السابق في صحّة كون التمييز لهما أو لأحدهما والمطابقة متفرّعة عليه وتتمّة له فذكرها بطريق التقييد أنسب.

(٥) قوله: [ومطابِقةً إيّاه] إذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتّى يكون جنسا.

والتذكير والتأنيث لكونها حاملة لضميره (واحتملت) أي: الصفة
أي: الصفة. أي: ما انتصب عنه.
المذكورة (الحال) أيضاً لاستقامة المعنى على الحال نحو «طاب زيد فارسا» أي: من حيث إنّه فارس[1] أو حالَ كونه فارسا، لكنّ زيادةَ «مِنْ»
استدراك لبيان نكتة ذكر هذا الوجه بصيغة الاحتمال.
فيها نحو «لله دره مِن فارس» وقولهم «عزّ مِن قائل»[2] يؤيّد التمييز؛ لأنّ «مِنْ» تُزاد في التمييز[3] لا في الحال، وأيضاً المقصود مدحه بالفروسية لا
بيان نكتة ثانية. من قولهم «لله دره فارسا».
حال الفروسية؛ إذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات (ولا
متعلق بـ«يمدح».
يتقدّم) التمييز (على عامله) إذا كان اسما تامّا[4] بالاتفاق فلا يقال: «عندي درهما عشرون» ولا «زيتا رطل»؛ لأنّ عامله حينئذ اسم جامد ضعيف العمل مُشابِهٌ للفعل مشابَهةً ضعيفةً كما ذكرنا فلا يقوى أن يعمل

---

(١) قوله: [أي: من حيث إنّه فارس] أي: إذا جعلت «فارسا» تمييزا كان معناه: طاب زيد من حيث إنه فارس، وإن جعلته حالا كان معناه: طاب زيد حال كونه فارسا، ورجّح في شرح "المفصّل" التمييز؛ لأنّ المعنى على مدح زيد مطلقا بالفروسيّة وعلى تقدير جعله حالا اختصّ المدح وتقيّد بحال الفروسيّة.

(٢) قوله: [وقولهم «عزّ مِن قائل»] بيان للضمير في قوله: «عزّ»، أي: عزّ الله من قائل يعني: غلّب الله الذي هو القائل على جميع المخلوقين.

(٣) قوله: [لأنّ «مِنْ» تُزاد في التمييز الخ] كما في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾ [القصص:٥٨] و﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ﴾ [النجم:٢٦]، واعلم أنه يجوز زيادة «مِنْ» في التمييز عن ذات مذكورة مطلقا مقدارا أو غيره نحو «عندي شبر من أرض» و«خاتم من ذهب» إلاّ في العدد فلا تقول: «عندي عشرون من درهم»، وفي التمييز عن الذات المقدّرة إذا كان لما انتصب عنه نحو «طاب زيد من فارس»، ولا تقول: «طاب زيد من دار»، ثمّ «مِنْ» هذه بيانيّة أو تبعيضيّة أو زائدة.

(٤) قوله: [إذا كان اسما تامّا] قيّد العامل به بقرينة قول المصـ الآتي: «والأصحّ أن لا يتقدّم على الفعل».

فيما قبله (والأصحّ) أي: أصحّ المذاهب[1] (أن لا يتقدّم) التمييز (على) ما هو عامل فيه من (الفعل) الصريح أو الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا[2] للفعل نفسِه نحو: «طاب زيد أبا» أي: طاب أبوه، أو فاعلا لهٖ إذا جعلتهٖ لازما نحو: ﴿فَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ [القمر:١٢] أي: انفجرت عيونُها، أو إذا جعلتهٖ متعدّيا نحو: «امتلأ الإناء ماء» أي: ملأه الماءُ، والفاعل لا يتقدّم على الفعل[3] فكذا ما هو بمعنى الفاعل، وههنا بحث[4] وهو أنّ الماء في قولهم «امتلأ الإناء ماءً» من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة إلى جعله متعدّيا؛ لأنّ المتكلم لمّا قصد

بيان لـ«ما». ٢ أي في مقام جعل اللازم متعديا. وهو «امتلاء» اللازم.

---

(١) قوله: [أي: أصحّ المذاهب الخ] حاصل ما أفاده أنّ عدم تقدّم التمييز فيما إذا كان العامل اسما اتفاقيّ وفيما إذا كان فعلا صريحا أو غير صريح اختلافيّ إلاّ أنّ الأصحّ عدم جواز التقدّم فيه أيضا.

(٢) قوله: [لكونه من حيث المعنى فاعلا] ولأنّ تقديم التميز على عامله يقتضي تقديم البيان على المبيَّن وهو ينافي الغرض من التمييز وهو الإبهام أوّلا والتفصيل ثانيا ليتمكّن الخطاب في النفس فضل تمكّن. قوله: «للفعلِ نفسِه» أي: لنفس الفعل المذكور لا للازمه ولا لمتعدّيه، وهذا بمقابلة قوله: «إذا جعلته لازما أو إذا جعلته متعدّيا».

(٣) قوله: [والفاعل لا يتقدّم على الفعل] مربوط بقوله: «لكونه من حيث المعنى فاعلا» وإشارة إلى كبرى قياس اقترانيّ من الشكل الأوّل هكذا: التميز فاعل لعامله معنى والفاعل لا يتقدّم على عامله ينتج: التمييز لا يتقدّم على عامله وهو المطلوب.

(٤) قوله: [وههنا بحث] أي: في مقام ردّ الفعل اللازم المذكور في المثال الأخير إلى المتعدّي لجعل الماء فاعلا بحث، وحاصل البحث أنّ هذا الردّ خلاف المقصود؛ إذ المقصود هو نسبة الامتلاء نفسه إلى الماء مجازا بعلاقة المجاورة أو الحلول كما في «جرى النهر»، فالظاهر في دفع انتقاض القاعدة المشهورة بمثل «امتلأ الإناء ماءً» هو تعميمُ الفاعل عن الفاعل المجازيّ لا الردُّ المذكور.

إسناد الامتلاء إلى بعض متعلّقات الإناء[1] ولو على سبيل التجوّز وقدّره
إذ الامتلاء صفة الإناء حقيقة وإنما الماء مالئ.
وقع الإبهام فيه لا جرم ميّزه[2] بقوله «ماءً» فهو في معنى «امتلأ ماءُ الإناءَ» فالماء فاعل معنى، وذلك بعينه مثل قولك «ربح زيد تجارة» فإنّ التجارة تمييز يرفع الإبهام عن شيء منسوب إلى زيد[3] وهو التجارة، فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وإن كان إسناد الربح إليه حقيقة وإليها مجازا[4]، وبهذا يندفع ما يورد على[5] قاعدتهم المشهورة وهي أنّ
أي بما ذكرنا من أن الماء و التجارة في المثالين فاعلان مجازيان في المعنى.
التمييز عن النسبة إمّا فاعل في المعنى أو مفعول، من أنّ التمييز في هذا المثال وأمثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة (**خلافا للمازني والمبرّد**) فإنهما يجوّزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول[6] نظرا إلى قوّة العامل، بخلاف الصفة المشبهة واسم

---

(١) قوله: [**إلى بعض متعلّقات الإناء**] أي: ملابساته كالخلّ والعسل والدهن واللبن والماء وغيرها. قوله: «وقدّره» أي: في الكلام، معطوف على قوله: «قصد الخ». قوله: «وقع الإبهام فيه» جواب «لمّا».

(٢) قوله: [**ميّزه**] أي: رفع ذلك الإبهام بقوله: «ماءً»، فالماء فاعل معنى أي: فاعل مجازيّ للامتلاء نفسه.

(٣) قوله: [**عن شيء منسوب إلى زيد**] وذلك لأنّ تقديره: «ربح شيء زيد» وذلك الشيء مبهم لا يعلم أنه غنم أو بعير أو غيرهما فإذا قيل: «تجارةً» علم أنّ ذلك الشيء هو التجارة.

(٤) قوله: [**وإن كان إسناد الربح إليه حقيقة وإليها مجازا**] لأنّ الرابح هو زيد والتجارة سبب الربح فيكون إسناد الربح إلى زيد حقيقة عقليّة وإلى التجارة مجازا عقليّا من قبيل إسناد الفعل إلى السبب.

(٥) قوله: [**وبهذا يندفع ما يورد على الخ**] أي: بما ذكرنا من أنّ الماء والتجارة في هذين المثالين فاعلان مجازيان في المعنى يندفع الخ. قوله: «من أنّ التمييز» بيان لـ«مَا» في قوله: «ما يورد الخ».

(٦) قوله: [**وعلى اسمي الفاعل والمفعول**] فيه إشارة إلى قصور عبارة المصـ لأنه إن أريد بالفعل مجرّده

⇦

التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل، ومتمسّكهما في
فإنهما لا يجوّزان تقديمه عليها.
هذا التجويز قول الشاعر[1] شعر:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها ÷ وما كاد نفسا بالفراق تطيب

على تقدير تأنيث[2] الضمير في «تطيب» فإنه حينئذ يكون في «كاد» ضمير
تفصيل التمسك على التقدير المذكور.
الشأن لتذكيره ويعود ضمير «تطيب» إلى سلمى ويكون «نفسا» تمييزا عن نسبة «تطيب» إليها مقدّما عليه، وأمّا على تقدير تذكير الضمير فضمير
بأن يكون بالياء.
«كاد» للحبيب و«نفسا» تمييز عن نسبة «كاد» إليه أي: وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسّك حينئذ، وما قيل[3] «يحتمل أن يحمل البيت على تقدير تأنيثه أيضاً على هذا الوجه بأن يكون تأنيث الضمير الراجع إلى

يفيد أنّ الخلاف في مجرّده وليس كذلك، وإن أريد به الفعل وشبهه كما هو الشائع يفيد أنّ الخلاف في جميع ما يشبه الفعل وليس كذلك أيضا. قوله: «نظرا إلى قوّة العامل» وقياسا على سائر الفضلات المنصوبة، وجواب استدلالهما ما قال سيبويه من أنّ كلام العرب استقراء لا قياس.

(١) قوله: [قول الشاعر الخ] وهو الأعشى أو ربيع بن ربيعة، الهمزة للاستفهام الإنكاريّ، والهجر القطيعة والترك، وسلمى اسم امرأة فاعل «تهجر»، والفراق مصدر «فَارَقَ» إذا تباعد، والباء متعلّقة بـ«تهجر»، وحبيبها مفعول «تهجر»، والواو في «وما كاد» للحال، و«مَا» للنفي، و«كاد» من أفعال المقاربة اسمه ضمير الشان، والمعنى: هل تعامل سلمى محبّها وعاشقها بالهجر والقطيعة والحال أنّ نفسها لا تنبسط بذلك ولا تنشرح له.

(٢) قوله: [على تقدير تأنيث الخ] أي: تمسّكهما بهذا الشعر إنما هو على تقدير تأنيث الخ، وتقديم «نفسا» على هذا التقدير محمول على الضرورة عند الجُمهور أو هو منصوب على التمييز بفعل محذوف دلّ عليه المذكور، على أنّ الرواية الصحيحة: «وما كاد نفسي» فلا استشهاد.

(٣) قوله: [وما قيل الخ] القائل الهندي، وهذا مبتدأ وقوله: «فتكلّف» خبره، أمّا كونه تكلّفا فلإرجاع ضمير المؤنث إلى المذكّر باعتبار النفس، وأمّا كونه تعسّفا فلإرجاعه إليه مع أنّ الطريق الواضح إرجاعه إلى سلمى. قوله: «غير قادح في التمسّك» أي: غير مانع فيه؛ لأنّ تمسّكهما مبنيّ على الظاهر الذي يقبله الطبع السليم.

الحبيب باعتبار النفس، إذ المعنى: وما كادت نفس الحبيب تطيب» فتكلّف وتعسّف غيرُ قادح في التمسّك (المستثنى) أي: ما يطلق عليه لفظ المستثنى[1] في اصطلاح النحاة على قسمين، ولمّا كان معلوميّته بهذا الوجه[2] الغير المحتاج إلى التعريف كافية في تقسيمه قسّمه إلى قسمين وعرّف كلّ واحد منهما؛ لأنّ لكل واحد منهما أحكاما خاصّة لا يمكن إجراؤها عليه إلاّ بعد معرفته فقال[3] (متصل ومنقطع، فالمتصل هو المخرَج) أي: الاسم الذي أُخرِج، واحترز به عن غير المخرَج كجزئيات المستثنى المنقطع[4] (عن) حكم شيء (متعدِّد) جزئيّاتُه نحو «ما جاءني أحد إلاّ زيداً» أو أجزاؤه[5] نحو «اشتريت العبد إلاّ نصفه»، سواء كان

إذ تمسكهما بالظاهر وهذا خلاف الظاهر. متعلق بـ«يطلق». أفراد. إشارة إلى حذف مضاف وموصوف. بالرفع فاعل «متعدد».

---

(١) قوله: [أي: ما يطلق عليه لفظ المستثنى] اعلم أنّ المستثنى مشترك بين المتصل والمنقطع ولا يجوز الجمع بين معنيي المشترك عندنا، فأشار بهذا التفسير إلى أنّ شموله لهما بطريق عموم المجاز.

(٢) قوله: [ولمّا كان معلوميّته بهذا الوجه الخ] أي: بما يطلق عليه الخ، وغرض هذا الكلام توجيه تركه تعريف مطلق المستثنى مع أنه ينبغي أن يعرّفه قبل تقسيمه كما فعله في الكلمة، وحاصل التوجيه أنّه لمّا كان المستثنى معلوما بما يطلق عليه لفظ المستثنى لم يحتج إلى تعريفه أوّلا بأنه المذكور بعد «إلاّ» وأخواتها مخرَجا عن متعدّد أو غير مخرَج، فتركه روما للاختصار. قوله: «قسّمه» جواب «لمّا».

(٣) قوله: [فقال] أي: مُقسِّما للمستثنى إلى قسمين أوّلا ومُعرِّفا لكلّ واحد منهما ثانيا.

(٤) قوله: [كجزئيات المستثنى المنقطع] أي: كأفراده نحو «حمار» في «جاء القوم إلاّ حمارا». قوله: «حكم شيء» إشارة إلى حذف المضافِ والموصوفِ. قوله: «جزئيّاتُه» بالرفع فاعلُ «متعدّد» فهو من قبيل صفة جرت على غير من هي له.

(٥) قوله: [أو أجزاؤه] عطف على قوله: «جزئيّاته»، واعلم أنّ الفرق بين الجزء والجزئيّ أنه يصحّ حمل ⇦

ذلك المتعدِّد (لفظا) أي: ملفوظا[1] نحو «جاءني القوم إلاّ زيدا» (أو تقديرا) أي: مقدّرا نحو «ما جاءني إلاّ زيد» أي: ما جاءني أحد إلاّ زيدا (بـ«إلاّ») غيرِ الصفة[2] (وأخواتِها) واحترز به عن نحو[3] «جاءني القوم لا زيد» و«ما جاءني القوم لكن زيد جاء» (و) المستثنى (المنقطع) هو (المذكور بعدها) أي: بعد «إلاّ» وأخواتِها (غيرَ مخرَج) عن متعدّد[4]، واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل، فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدِّد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك «جاءني القوم إلاّ زيدا» مشيرا بالقوم[5] إلى جماعة خالية عن زيد، أو لم

أي بقوله «بإلاّ وأخواتها».

إشارة إلى حذف الموصوف.

أفراد.

الكليّ على الجزئيّ نحو «زيد إنسان» ولا يصحّ حمل الكلّ على الجزء فلا يقال: «الرأس زيد».

(١) **قوله: [أي: ملفوظا]** إنما فسّر قوله: «لفظا» به لتصحيح حمله على المتعدّد فإنّه لا يقال: «المتعدّد لفظ» بل يقال: «المتعدّد ملفوظ»، وقس عليه قوله: «أي: مقدّرا».

(٢) **قوله: [غير الصفة]** أي: «إلاّ» التي لم تكن صفتيّة، وهذا التقييد لبيان الواقع لا للاحتراز عن إلاّ الصفتية إذ لا يُخرَج بها شيء عن متعدد فقد حصل الاحتراز عنها بقوله: «المخرج عن متعدد».

(٣) **قوله: [واحترز به عن نحو الخ]** إذ ليس الإخراج فيهما بأحد «إلاّ» وأخواتها، وذلك لأنّ «لاَ» و«لكن» لا يستدعيان إخراجا بل مخالفة الحكمين إثباتا ونفيا، وكذا خرج به البدل نحو «أكلت الرغيف ثلثه» والصفة نحو «أعتقت رقبة مؤمنة» والشرط نحو «اقتل الذمّيّ إن حارب» فإنّ إخراج ثلثي الرغيف ورقبةٍ كافرة والذميِّ الغيرِ المحارب ليس بأحد «إلاّ» وأخواتها.

(٤) **قوله: [عن متعدّد]** إشارة إلى حذف المتعلّق بقرينة السابق، واعلم أنّ المستثنى المنقطع لا يكون إلاّ بعد «إلاّ» و«غير» و«بيد» مضافة إلى «أنّ» المشدّدة نحو قوله عليه السلام: «نحن الآخرون السابقون بيد أنّهم أوتوا الكتاب من قبلنا» والضمير لليهود والنصارى.

(٥) **قوله: [مشيرا بالقوم الخ]** حال من كاف الخطاب، والمراد بالإشارة هي المعنويّة لا الحسّية بأن يكون

تعليلية.
يكن نحو «جاءني القوم إلاّ حمارا» (وهو) أي: المستثنى مطلقا حيث
متصلا كان أو منقطعا.
علم[1] أوّلاً بوجه يُصحِّح تقسيمَه كما عرفت وثانيا بما يتفطّن له من تعريف قِسمَيه أعني: المذكور[2] بعد «إلاّ» وأخواتِها سواء كان مخرَجا أو
تعيين ما يتفطن له.
غير مخرج، ولهذا لم يعرِّفه على حِدة روما للاختصار[3] (منصوب) وجوبا (إذا كان) واقعا (بعد «إلاّ») لا بعد «غير» و«سوى» وغيرهما (غير
إشارة إلى أن قيد «إلاّ» احترازي.
الصفة) قيّد به وإن لم يكن الواقع بعد «إلاّ» التي للصفة داخلا في
وصلية.
المستثنى لئلاّ يذهل عنه[4] (في كلام مُوجَب) أي: ليس بنفي ولا نهي ولا
تفسير كلام موجب اصطلاحا.

اللام للعهد الخارجيّ، وفي هذا الكلام إشعار بأنه لا يلزم أن يكون المستثنى الذي من جنس المستثنى منه متصلا كما ظُنّ.

(١) قوله: [أي: المستثنى مطلقا حيث علم الخ] إشارة إلى أنّ الضمير راجع إلى المستثنى مطلقا فالحكم الآتي ليس مختصّا بأحد القسمين بل يعمّهما، والحيثيّة تعليليّة أي: إنما صحّ الحكم على المطلق بأنه منصوب مع أنه لا يصحّ الحكم على المجهول؛ لأنه علم أوّلا الخ، وحاصله أنّ ما حكم عليه ههنا قد علم مرّتين بوجهين فليس من قبيل الحكم على المجهول.

(٢) قوله: [أعني: المذكور الخ] غرض هذه العناية تعيين ما يتفطّن له من تعريف قسمي المستثنى، وذلك لأنه لمّا ذكر تعريف المستثنى المتصل والمنقطع علم أنّ المستثنى المطلق ما هو مشترك بينهما وهو المذكور الخ.

(٣) قوله: [روما للاختصار] أي: قصدا للاختصار، وفيه إشعار بأنّ تعريف المستثنى المطلق غير متعذّر كما ظنّ، ووجه الإشعار أنه لم يجعل علّة ترك التعريف التعذّرَ بل الرومَ. قوله: «وجوبا» إنما قيّد المنصوب بالوجوب بقرينة المقابلة للجواز حيث قال فيما بعد: «ويجوز فيه النصب ويختار فيه البدل»، وأيضا الظاهر في المسائل الوجوب لِما قد تقرّر من أنّ مطلقات العلوم ضروريّات. قوله: «لا بعد غير الخ» إشارة إلى أنّ قوله: «بعد إلاّ» احتراز عن باقي الأدوات.

(٤) قوله: [لئلاّ يذهل عنه] أي: لئلاّ يقع غفلة عن عدم دخول ما وقع بعد «إلاّ» التي للصفة في المستثنى.

استفهام[1] نحو «جاءني القوم إلاّ زيدا»، واحترز به عمّا إذا وقع في كلام غير مُوجَب؛ لأنه ليس حينئذ واجبَ النصب على ما سيجيء، ولا حاجة هاهنا إلى قيد آخر وهو أن يكون[2] الكلام المُوجَب تامّا بأن يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو «قرأت إلاّ يومَ كذا» فإنه منصوب على الظرفيّة[3] لا على الاستثناء؛ لأنّ الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء[4] بدليل قوله «أو كان بعد خلا وعدا»، إلاّ أن يقال الحاجة إلى هذا القيد إنما هو لإخراج مثل «قُرِئَ إلاّ يومُ كذا» فإنه مرفوع وجوبا[5] لا منصوب، والعامل في نصب المستثنى إذا كان منصوبا

المستثنى. تصويرلكون الكلام الموجب تاما. علة الخروج. دليل عدم الحاجة.

---

(١) قوله: [ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام] هذا هو الكلام الموجب والمثبت اصطلاحا لا لغة، وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحا ما يقابله أي: ما كان فيه نفي أو نهي أو استفهام.

(٢) قوله: [وهو أن يكون الخ] الكلام التامّ اصطلاحا في باب الاستثناء ما فسّره بقوله: «بأن يكون الخ»، والكلام الناقص اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله أي: ما لم يكن المستثنى منه مذكورا فيه، وفي هذا الكلام تعريض للفاضل الهنديّ حيث قال: «والمراد موجب تامّ لئلا يرد قرأت إلاّ يوم كذا». قوله: «ليخرج» علّة للمنفيّ لا للنفي.

(٣) قوله: [فإنه منصوب على الظرفيّة الخ] علّة لإخراج نحو «قرأت إلاّ يوم كذا». قوله: «لأنّ الكلام في الخ» علّة للنفي في قوله: «ولا حاجة الخ».

(٤) قوله: [لا في كونه منصوبا على الاستثناء] وذلك لأنّ عقد البحث وإن كان لبيان ما هو ملحق بالمفعول من المستثنى إلاّ أنه ذكر ههنا غيره تتميما للبحث. قوله: «بدليل قوله: الخ» فإنّ الواقع بعد «خلا» و«عدا» منصوب على المفعوليّة فهو يدلّ على أن الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء على الخصوص.

(٥) قوله: [فإنه مرفوع وجوبا] لكونه مفعول ما لم يسمّ فاعله.

على الاستثناء عند البصريّة الفعلُ المتقدّم أو معنى الفعل[1] بتوسّط «إلاّ»؛ لأنه شيء يتعلّق بالفعل أو معناه[2] تعلّقا معنويّا إذ له نسبة إلى ما نسب إليه أحدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعولَ (أو مقدّما) عطف على قوله «بعد إلاّ» أي: المستثنى منصوب وجوبا إذا كان المستثنى مقدّما[3] (على المستثنى منه) سواء كان في كلام مُوجَب أو غير مُوجَب نحو «جاءني إلاّ زيدا القوم» و«ما جاءني إلاّ زيدا أحدٌ» لامتناع تقديم البدل[4] على المبدل منه (أو منقطعا) أي: المستثنى منصوب أيضاً وجوبا إذا كان منقطعا بعد «إلاّ» نحو «ما في الدار أحد إلاّ حمارا» (في

(أي المستثنى، وهذا علة نصب المستثنى. أي للمستثنى. المستثنى. مثال كلام موجب. مثال غير موجب. علة نصب المستثنى مقدما.)

---

(١) **قوله: [الفعلُ المتقدّم أو معنى الفعل]** ذهب المصـ في شرح "المفصّل" إلى أنّ العامل فيه المستثنى منه بواسطة «إلاّ»؛ لأنه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو «القوم إلاّ زيدا إخوتك»، وللبصريّة أن يقولوا: إذاً في الإخوة معنى فعليّ وهو الانتساب بالأخوة، وجاز أن يعمل العامل الضعيف فيما تقدّم عليه لتقويته بـ«إلاّ».

(٢) **قوله: [لأنه شيء يتعلّق بالفعل أو معناه الخ]** يعني: أنّ المستثنى جزء ممّا نسب إليه الفعل أو معناه فهو يتعلّق بأحدهما معنى كما في «جاءني القوم إلاّ زيدا» فإنّ زيدا جزء من القوم، ولمّا عمل الفعل في الكلّ ناسب أن يعمل في الجزء إلاّ أنّ هذا الجزء لمّا وقع بعد تمام الكلام شابه المفعول فعمل فيه عمل النصب، والكلام في المستثنى المتصل؛ لأنّ العامل في المنقطع هو «إلاّ» عند المتأخّرين.

(٣) **قوله: [إذا كان المستثنى مقدّما الخ]** قال العصام: إنّ وجوب النصب في صورة التقدّم أكثريّ فكان على المصـ أن يقيّده بقوله: «في الأكثر» لِما قال يونس: سمعت من بعض العرب الموثوق بعربيّته «ما لي إلاّ أبوك أحد»، وقال حسّان رضي الله تعالى عنه: فإنهم يرجون منه شفاعة ÷ إذا لم يكن إلاّ النبيّون شافع، وفي شرح "الألفية" أنّ المستثنى المتقدّم وجب النصب فيه لكن لا مطلقا بل في الموجب وأمّا في المنفيّ فمختار.

(٤) **قوله: [لامتناع تقديم البدل الخ]** يعني: لو لم يجب النصب على الاستثناء لكان بدلا من المستثنى منه إذ لا ثالث لهما والبدل لا يتقدّم على المبدل منه لأنه من التوابع فلم يبق إلاّ النصب على الاستثناء.

الأكثر) أي: في أكثر اللغات[1] وهي لغة أهل الحجاز فإنهم قبائل كثيرون، أو في أكثر مذاهب النحاة فإنّ أكثرهم ذهبوا إلى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا[2] منصوب عندهم؛ إذ لا يتصوّر فيه أي في المستثنى المنقطع. **إلاّ بدل الغلط وهو لا يصدر إلاّ بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع إنما يصدر بطريق الروية والفطانة[3]، وأمّا بنو تميم فقد قسّموا المنقطع إلى قسمين أحدهما: ما يكون قبله اسم يصحّ حذفه[4] نحو «ما جاءني القوم إلاّ حمارا» فهنا يجوّزون البدل، وثانيهما: ما لا يكون قبله اسم يصحّ حذفه[5] فهم هاهنا يوافقون الحجازيين في إيجاب نصبه كقوله تعالى: ﴿لَا**

---

(١) قوله: [أي: في أكثر اللغات] أي: عند أكثر أهل اللغة، وهم أهل الحجاز فإنهم قبائل كثيرون فلغاتهم أكثر اللغات، وذلك لأنّ «إلاّ» في المنقطع بمعنى «لكنّ» فيقدّر له الخبر فتقدير المثال: «لكنّ حمارا في الدار».

(٢) قوله: [فالمنقطع مطلقا الخ] أي: سواء كان في كلام موجب أو غير موجب وسواء كان قبله اسم يصحّ حذفه أو لا. قوله: «إذ لا يتصوّر فيه إلاّ بدل الغلط» أي: لا بدل الكلّ والبعض لعدم المجانسة ولا بدل الاشتمال فإنّ الشرط فيه الانتظار ولا انتظار ههنا لأنه أجنبيّ منقطع التعلّق عمّا قبله.

(٣) قوله: [إنما يصدر بطريق الروية والفطانة] فلا يمكن حمله على بدل الغلط ولمّا بطل البدل بأقسامه في المنقطع تعيّن النصب على الاستثناء، والروية مصدر بمعنى التفكّر في الأمر، والفطانة عطف تفسير.

(٤) قوله: [ما يكون قبله اسم يصحّ حذفه] بأن لا يفسد المعنى بذلك الحذف نحو «ما جاءني القوم إلاّ حمارا» فإنه يصحّ أن يقال: «ما جاءني إلاّ حمار»؛ إذ المجيء يتصوّر من الحمار.

(٥) قوله: [ما لا يكون قبله اسم يصحّ حذفه] بأن يفسد المعنى بذلك الحذف نحو «ما جاءني أحد إلاّ حجرا» فإنه لا يصحّ أن يقال: «ما جاءني إلاّ حجر»؛ إذ المجيء لا يتصوّر من الحجر، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ اَمْرِ اللهِ اِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود:٤٣] لأنّ من رحمه الله هو معصوم لا عاصم فلا يصحّ حذف العاصم وإقامة من رحم مقامه.

عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ اَمْرِ اللّٰهِ اِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود:٤٣] أي: من رحمه الله، فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا[١] (**أو كان بعد «خلا» و«عدا»**) أي: المستثنى[٢] منصوب أيضاً وجوبا إذا كان بعد «عدا» مِن «عدا يعدو عدوا» إذا جاوزه[٣] مثل «جاءني القوم عدا زيدا»، أو بعد «خلا» من «خلا يخلو خلوا» نحو «جاءني القوم خلا زيدا»، وهو في الأصل لازم يتعدّى إلى المفعول بـ«مِنْ» نحو «خلت الديار من الأنيس»[٤] وقد يُضمّن معنى «جَاوَزَ»[٥] أو يُحذف «مِنْ» ويوصل الفعل فيتعدّى بنفسه، والتزموا هذا التضمين أو الحذف والإيصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها منصوبا كما في صورة المستثنى بـ«إلاّ» التي هي أمّ الباب[٦]، وفاعلهما ضمير راجع إمّا إلى مصدر الفعل المتقدّم

إشارة إلى المأخوذ منه «عدا».
إشارة إلى المأخوذ منه «خلا».
أي «خلا».
«خلا»
من «خلا».
أي «خلا».
أي ما بعد «خلا».

---

(١) قوله: [**فيكون منقطعا**] أي: فيكون «من رحم» مستثنى منقطعا فيجب النصب على الاستثناء ولا يجوز البدل.

(٢) قوله: [**أي: المستثنى الخ**] إشارة إلى أنّ قوله: «أو كان بعد الخ» عطف على قوله: «كان بعد إلاّ الخ».

(٣) قوله: [**إذا جاوزه**] إشارة إلى أنّه متعدّ بنفسه يقتضي نصب المفعول في غير الاستثناء فكذا في الاستثناء.

(٤) قوله: [**«خلت الديار من الأنيس»**] يعني: تهي مانند خانها از يارِ مونس.

(٥) قوله: [**وقد يُضمّن معنى «جَاوَزَ»**] أي: قد يجعل «خلا» متضمّنا لمعنى «جاوز» فيتعدّى بنفسه نحو «خلاك ذمّ» أي: جاوزك ذمّ، والتضمين أن يقصد بلفظ معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى آخر. قوله: «أو يحذف الخ» أي: أو قد يحذف كلمة «مِنْ» ويوصل إلى المفعول بلا واسطة كما في قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوْسٰى قَوْمَهٗ﴾ [الأعراف:١٥٥]. قوله: «فيتعدّى بنفسه» تفريع على أحد الأمرين.

(٦) قوله: [**أمّ الباب**] أي: أصل في باب الاستثناء؛ لأنها موضوعة له وما عداها ليست له بل موضوعة لمعان أخر من المغايرة والظرفيّة والمجاوزة والخلو والنفي إلى غير ذلك استعملت في الاستثناء بضرب من المناسبة.

أو إلى اسم الفاعل منه أو إلى بعض مطلق من المستثنى منه، والتقدير: جاءني القوم عدا[١] أو خلا مجيئُهم أو الجائيْ منهم أو بعضٌ منهم زيدا، وهما في محلّ النصب[٢] على الحاليّة ولم يظهر معهما «قد» ليكونا أشبه بـ«إلاّ» التي هي الأصل في باب الاستثناء (في الأكثر) أي: النصب بهما إنما هو في أكثر الاستعمالات؛ لأنهما فعلان ماضيان كما عرفت، وقد أجيز الجرّ بهما[٣] على أنهما حرفا جرٍّ، قال السِيرافِيّ لم أعلم خلافا في جواز الجرّ بهما إلاّ أنّ النصب بهما أكثر (أو «ما خلا» و«ما عدا») أي: المستثنى منصوب أيضاً وجوبا إذا كان بعد «ماخلا» و«ماعدا»؛ لأنّ «مَا» فيهما مصدريّة مختصّة بالأفعال[٤] نحو «جاءني قوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا» تقديره: خُلُوَّ زيدٍ وعَدْوَ عمرٍو بالنصب[٥] على الظرفيّة بتقدير

أي عدا وخلا. في عدم وجود قد قبلها. علة صحة النصب بهما. بيان ما يشعر به قوله «في الأكثر». أي بناء على إلخ. إشارة إلى أن قوله «وماخلا إلخ» عطف على قوله «خلا». علة وجود النصب بعدهما. أي بنصب خلو و علو.

---

(١) قوله: [عدا أو خلا مجيئُهم الخ] هذه التقادير على ترتيب اللفّ والنشر المرتّب.

(٢) قوله: [وهما في محلّ النصب الخ] أي: «خلا» و«عدا» مع فاعلهما في محلّ النصب على الحاليّة بتقدير «قد»؛ إذ لا بدّ منه للماضي الواقع حالا. قوله: «ولم يظهر الخ» جواب عن مقدّر وهو ظاهر. قوله: «ليكونا أشبه بإلاّ» أي: في عدم وجود «قد» قبلها، وكذا لم يظهر فاعلهما ليكونا أشبه بها في عدم الفصل بينها وما بعدها.

(٣) قوله: [وقد أجيز الجرّ بهما الخ] هذا مقابل لقوله: «في الأكثر»، والمجيز هو الأخفش والشيخ عبد القاهر.

(٤) قوله: [لأنّ «مَا» فيهما مصدريّة مختصّة بالأفعال] يرد عليه أنّ «مَا» المصدريّة مختصّة بالأفعال المتصرّفة و«خلا» و«عدا» جامدان، وأجيب بأنّهما كانا في الأصل متصرّفين وبعد استعمالهما في باب الاستثناء موقعَ «إلاّ» طَرَأَ عليهما الجمودُ فيلاحظ فيهما العهد القديم فيؤتى بـ«مَا» المصدريّة.

(٥) قوله: [بالنصب الخ] أي: بنصب «خلوّ» و«عدو». قوله: «أي: وقتَ خلوِّهم» هذا على تقدير أن يكون ضمير «خلا» راجعا إلى البعض أو إلى الجائي. قوله: «أو خلوُّ مجيئهم» على تقدير أن يكون الضمير ⇦

مضاف أي: وقتَ خلوِّهم أو خلوِّ مجيئهم من زيد ووقتَ مجاوَزتِهم أو
عطف على «خلوهم».
مجاوَزةِ مجيئهم عمرا، أو على الحاليّة بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل
عطف على «مجاوزتهم». عطف على «على الظرفية». ليصح حمله على من قام به.
أي: جاءوا خاليا بعضُهم أو مجيئُهم من زيد ومُجاوزا بعضُهم أو مجيئُهم
عمرا، وعن الأخفش أنه أجاز الجرّ بهما على أنّ «مَا» فيهما زائدة، ولعلّ
هذا[1] لم يثبت عند المصنف أو لم يعتدّ به ولهذا لم يقل «في الأكثر»
أي ما نقل عن الأخفش من جواز الجر.
(و) كذا المستثنى منصوب بعد[2] («ليس») نحو «جاءني القوم ليس
زيدا» (و) بعد («لا يكون») نحو «سيجيء أهلك لا يكون بشرا»، وإنما
يكون النصب واجبا بعدهما؛ لأنهما من الأفعال الناقصة الناصبة للخبر[3]،
ويلزم إضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع[4] إلى اسم
الفاعل من الفعل المذكور أو إلى بعض من المستثنى منه مطلقا، وهما في
المأخوذ من إلخ.
التركيب في محلّ النصب على الحالية، واعلم أنه لا تستعمل هذه
الأفعال[5] إلاّ في المستثنى المتصل الغير المفرّغ، ولا يتصرّف فيها لأنها

راجعا إلى مصدر الفعل المتقدّم، وقس عليه قوله: «ووقتَ مجاوَزتِهم أو مجاوَزةِ مجيئهم عمرا»، وعليه قس قوله الآتي: «أي: جاءوا خاليا بعضُهم أو مجيئُهم من زيد ومُجاوِزا بعضُهم أو مجيئُهم عمرا».

(١) قوله: [ولعلّ هذا] أي: ولعلّ ما نقل عن الأخفش من جواز الجرّ بهما لم يثبت عند المصـ أو ثبت لكنه لم يعتدِّ به ولهذا لم يقيّد النصب بهما بقوله: «في الأكثر» كما قيّده به فيما مرّ.

(٢) قوله: [كذا المستثنى منصوب بعد] إشارة إلى أنّ قوله: «وليس» عطف على قوله: «خلا».

(٣) قوله: [الناصبة للخبر] فيكون المستثنى بعدهما منصوبا لكونه خبرا عنهما والمستثنى يعمّه كما يعمّ المفعول به.

(٤) قوله: [ضمير راجع الخ] أي: ليس الجائي منهم أو بعضهم أو بعض منهم زيدا، وقس عليه «لا يكون بشرا».

(٥) قوله: [لا تستعمل هذه الأفعال] أي: الستّة يعني: خلا وعدا وماخلا وماعدا وليس ولا يكون، والحصر

قائمة مقام «إلاّ» وهي لا يتصرّف فيها (**ويجوز فيه**) أي: في المستثنى (**النصب**) على الاستثناء (**ويختار البدل**) عن المستثنى منه (**فيما بعد «إلاّ»**) حال من الضمير المجرور[1] أي: حال كون المستثنى واقعا في محلّ يكون متأخّرا عن «إلاّ»، احتراز عمّا إذا كان بعد سائر[2] أدوات الاستثناء مثل «عدا» و«خلا» وغيرهما (**في كلام غير مُوجَب**) احتراز عمّا إذا وقع في كلام مُوجَب فإنه منصوب وجوبا كما مرّ (**و**) الحال أنه قد[3] (**ذُكر المستثنى منه**) احتراز عمّا إذا لم يذكر المستثنى منه فإنه حينئذ يُعرَب على حسَب العوامل[4]، وفي بعض النسخ «ذكر المستثنى منه» بغير واو على أنه صفة لـ«كلام غير مُوجَب» أي: كلام غير مُوجَب ذُكِر فيه المستثنى منه[5]، ولم يشترط[6] أن لا يكون منقطعا ولا مقدّما على

أي هذا حال إلخ.

خبر ثان لـ«هذا» المحذوف.

بيان لفائدة هذا القيد.

لا جوازا.

المصنف.

إضافيّ بالنسبة إلى المستثنى المتصل المفرّغ والمنقطع أي: لا تستعمل فيهما.

(١) قوله: [**حال من الضمير المجرور**] ذهب أكثر الشارحين إلى أنه بدل بعض منه، وإنما اختار الشارح كونه حالا لأنّ الحال أظهر في التقييد فيشعر بأنّ اختيار البدل إنما هو فيما بعد «إلاّ» دون غيرها من أدوات الاستثناء. قوله: «في محلّ يكون الخ» فيه إشارة إلى أنّ «مَا» نكرة موصوفة بمعنى محلّ.

(٢) قوله: [**احتراز عمّا إذا كان بعد سائر الخ**] فإنه إمّا منصوب وجوبا أو مجرور فليس ممّا جاز فيه الوجهان.

(٣) قوله: [**الحال أنه قد**] إشارة إلى أنّ قوله: «وذكر الخ» أيضا حال من الضمير المجرور بتقدير «قد».

(٤) قوله: [**يُعرَب على حسَب العوامل**] فيرفع في «ما جاء إلاّ زيد» وينصب في «ما رأيت إلاّ زيدا» ويجرّ في «ما مررت إلاّ بزيد».

(٥) قوله: [**ذُكِر فيه المستثنى منه**] أشار بذكر «فيه» إلى تقدير العائد على تقدير كون الجملة صفة.

(٦) قوله: [**ولم يشترط الخ**] ليكون احترازا عن مثل «ما جاءني القوم إلاّ حمارا» و«ما جاءني إلاّ زيدا أحد»

⇦

المستثنى منه؛ لأنّ حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك (نحو ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾) [النساء:٦٦] بالرفع على البدَليّة[1] (و«إلاّ قليلا») بالنصب على الاستثناء، ونحو «ما مررت[2] بأحد إلاّ زيد» بالجرّ على البدَليّة و«إلاّ زيدا» بالنصب على الاستثناء، و«ما رأيت أحدا إلاّ زيدا» بالنصب إمّا بطريق البدليّة وهو المختار أو بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار، وإنما اختاروا البدل في هذه الصور؛ لأنّ النصب على الاستثناء إنما هو بسبب التشبيه بالمفعول[3] لا بالأصالة وبواسطة «إلاّ» وإعراب البدل بالأصالة وبغير واسطة[4] (ويعرب) أي: المستثنى (على حسَب العوامل) أي: بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجرّ (إذا كان المستثنى منه غير مذكور) ويختصّ ذلك المستثنى باسم المفرّغ[5]؛ لأنه

(المصنف.) (بيان لـ«ما».)

فإنه لا يجوز فيه الوجهان بل يجب النصب. قوله: «لأنّ حكمهما الخ» تعليل لعدم الاشتراط.

(١) قوله: [بالرفع على البدليّة] أراد بدل البعض من الكلّ، وإنما صحّ ذلك مع أنه لا بدّ في بدل البعض من ضمير المبدل منه؛ لأنّ الاستثناء المتصل يغني عن الضمير لأنه يفيد أنّ المستثنى بعض من المستثنى.

(٢) قوله: [ونحو «ما مررت الخ] غرضه بزيادة هذه الأمثلة بيان أمثلة الجرّ والنصب على تقدير البدل.

(٣) قوله: [بسبب التشبيه بالمفعول] أي: في المجيء بعد كلام تامّ بمسند ومسند إليه. قوله: «لا بالأصالة» ليس المراد بالأصالة ما يقابل التبعية بل المراد أنه ليس منصوبا بذاته بل بسبب التشبيه بالمفعول كما ذكره الشارح رحمه الله تعالى. قوله: «وبواسطة إلاّ» عطف على قوله: «بسبب التشبيه الخ».

(٤) قوله: [بالأصالة وبغير واسطة] وما كان بالذات وبغير واسطة أولى بالاختيار ممّا لم يكن كذلك.

(٥) قوله: [باسم المفرّغ] إضافة الاسم إلى المفرّغ بيانيّة أي: باسم هو المفرّغ، والباء داخلة على المقصور. قوله: «لأنه فرّغ له الخ» بيان لوجه تسميته به أي: إنما سمّي به لأنه فرّغ عامل المستثنى منه

فُرِّغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرّغ المفرّغ له[(١)] كما يراد بالمشترك المشترك فيه (وهو) أي: والحال أنّ المستثنى واقع (في غير الكلام (الموجب) واشترط ذلك[(٢)] (ليفيد) فائدة صحيحة (مثل «ما ضربني إلاّ زيد») إذ يصحّ أن لا يضرب المتكلمَ أحد إلاّ زيد[(٣)]، بخلاف «ضربني إلاّ زيد» إذ لا يصحّ أن يضرب كلٌّ واحد المتكلمَ إلاّ زيد (إلاّ أن يستقيم المعنى) بأن يكون الحكم ممّا يصحّ أن يَثبت على سبيل العموم[(٤)] نحو قولك «كلّ حيوان يُحرّك فكّه الأسفلَ عند المضْغ إلاّ التمساحَ»[(٥)]، أو يكون هناك قرينة دالّة على أنّ المراد بالمستثنى منه

عن العمل فيه للعمل فيه.

(١) قوله: [فالمراد بالمفرّغ المفرّغ له] لِما عرفت أنّ المفرّغ هو العامل والمستثنى هو المفرّغ له، فيكون من قبيل الحذف والإيصال كما يدلّ عليه التنظير بقوله: «كما يراد الخ»، قال العصام: تسمية هذا المستثنى بالمفرّغ تسمية له باسم عامله لأنه الذي فرّغ عن المستثنى منه للعمل فيه فلا حاجة إلى جعل المفرّغ بالحذف والإيصال. ولا يخفى أنّ الحقيقة راجح على المجاز فالأولى ما ذهب إليه الشارح.

(٢) قوله: [واشترط ذلك الخ] أي: وإنما اشترط وقوعه في غير الكلام الموجب ليفيد الكلام فائدة صحيحة، وفيه إشارة إلى أنّ متعلّق اللام في قوله: «ليفيد» مقدّر مفهوم من فحوى الكلام، وإلى أنّ مفعول «يفيد» أيضا محذوف، وقيل إنّ قوله: «يفيد» من قبيل «فلان يعطي ويمنع» أي: حصل منه الإعطاء والمنع، فلم يحتج إلى مفعول لا ملفوظا ولا مقدّرا.

(٣) قوله: [إذ يصحّ أن لا يضرب المتكلمَ أحد إلاّ زيد] وإيّاه يفيد قوله: «ما ضربني إلاّ زيد» فصحّ هذا الكلام لإفادته معنى صحيحا، بخلاف «ضربني إلاّ زيد» فإنه لا يفيد معنى صحيحا فلم يصحّ.

(٤) قوله: [يصحّ أن يَثبت على سبيل العموم] أي: لأفراد المستثنى منه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخٰشِعِيْنَ﴾ [البقرة:٢] وقوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى اللّٰهُ إِلَّآ اَنْ يُّتِمَّ نُوْرَهٗ﴾ [التوبة:٩].

(٥) قوله: [إلاّ التمساحَ»] فإنّه لا يستطيع تحريك فكّه الأسفل لأنّ فيه عظما متصلا بصدره، ثمّ هذا مثال

بعض معيّن يدخل فيه المستثنى قطعا (**مثل «قرأت إلاّ يوم كذا»**) أي: أَوقَعت القراءة كلّ يوم[1] إلاّ يوم كذا لظهور أنه لا يريد المتكلّم جميع أيام الدنيا بل أيّام الأسبوع أو الشهر أو مثل ذلك، ولقائل أن يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في المُوجَب في بعض الصُوَر[2] فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير المُوجَب أيضاً نحو «ما مات إلاّ زيد»، فينبغي[3] أن يشترط في غير الموجب أيضاً استقامة المعنى، وأيضاً لا يصحّ مثل «قرأت إلاّ يوم كذا» إلاّ بعد تخصيص اليوم بأيام الأسبوع مثلا فيجوز[4] مثل هذا التخصيص في «ضربني إلاّ زيد» بأن يخصص المستثنى منه بكلّ واحد من جماعة

لمجرّد صحّة الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه أعني: المستثنى المفرّغ؛ لأنّ المستثنى منه مذكور فيه، لكن يفهم منه مثال لما نحن فيه بأن يقال: «يحرّك الفكُّ الأسفلَ عند المضغ إلاّ التمساحُ»، فلو قال هكذا لكان أحسن. قوله: «أو يكون هناك قرينة الخ» أي: أو يكون في مقام الاستثناء في الإيجاب قرينة الخ، فيصحّ في هاتين الصورتين أن يقع المستثنى المفرّغ في الكلام الموجب.

(١) قوله: [**أي: أوقَعت القراءة الخ**] فسّره به ليظهر معنى الظرفيّة. قوله: «لظهور الخ» تعليل لصحّة معنى المثال.

(٢) قوله: [**في بعض الصُوَر**] كـ«ضربني إلاّ زيد». قوله: «في غير المُوجَب أيضاً» متعلّق بقوله: «فربما لا يستقيم».

(٣) قوله: [**فينبغي الخ**] أي: إذ ثبت أنه ربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير المُوجَب أيضاً فينبغي أن يشترط الخ بأن يقال: «وهو في الموجب وغير الموجب إن استقام المعنى». قوله: «وأيضا لا يصحّ الخ» يعني: كما يتهج السؤال المذكور كذلك يتهج أن يقال: لا يصحّ هذا المثال إلاّ بعد الخ.

(٤) قوله: [**فيجوز الخ**] أي: وإن خصّص اليوم في مثل «قرأت إلاّ يوم كذا» بأيّام الأسبوع مثلا فيجوز الخ.

مخصوصين إذا كان هناك قرينة دالّة، فلا فرق[1] بين هاتين الصورتين في
أي في مقام الاستثناء.
كون كلّ واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها، وأجيب: بأنّ
جواب عن السؤال الأول.
المعتبر هو الغالب والغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه؛ لأن اشتراكَ جميع أفراد الجنس في انتفاء تعلّق الفعل
وهو الاستقامة.
بها ومخالفةَ واحد إياها في ذلك ممّا يكثر ويغلب[2]، وأمّا اشتراكُها في تعلّق الفعل بها ومخالفةُ واحد إياها في ذلك فمِمّا يقلّ كما في المثال المذكور[3]، وبأنّ الفرق بين قولك[4] «قرأت إلاّ يوم كذا» و«ضربني إلاّ
جواب عن السؤال الثاني.
زيد» ليس إلاّ بظهورِ قرينةٍ دالّة على بعض معيّن من المستثنى منه مقطوعٍ دخولُه فيه في الأوّل[5] وعدمِ ظهورِها في الثاني، فلو قام في الثاني أيضاً
أي دخول المستثنى.
قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معيّن كما إذا قيل «من ضربك من القوم» أي: القومِ[6] الداخلِ فيهم زيدٌ، فقلت «ضربني إلاّ زيد» فالظاهر أنّ ذلك
صفة «القوم» جارية على غير ما هي له.

---

(١) قوله: [فلا فرق الخ] فلا معنى لتخصيص استقامة المعنى بمثل «قرأت إلاّ يوم كذا» دون «ضربني إلاّ زيد».

(٢) قوله: [ممّا يكثر ويغلب] فيكون استقامة المعنى في غير الموجب أغلب نحو «ما ضرب إلاّ زيد» و«ما أكرمت إلاّ زيدا» فلم يشترط فيه الاستقامة، بخلاف الموجب فإنه ليس كذلك فاشترط فيه الاستقامة.

(٣) قوله: [كما في المثال المذكور] وهو «كلّ حيوان يحرّك فكّه الأسفل عند المضغ إلاّ التمساح».

(٤) قوله: [وبأن الفرق بين قولك الخ] عطف على قوله: «بأنّ المعتبر الخ»، وهذا جواب عن السؤال الثاني.

(٥) قوله: [مقطوعٍ دخولُه فيه في الأوّل] قوله: «مقطوع» بالجرّ صفة بحال المتعلّق لـ«بعض»، و«دخوله» نائب الفاعل وضميره راجع إلى المستثنى وضمير «فيه» راجع إلى البعض، والأوّل هو «قرأت إلاّ يوم كذا». قوله: «وعدمِ ظهورها» بالجرّ عطف على قوله: «ظهورِ الخ»، والثاني هو «ضربني إلاّ زيد».

(٦) قوله: [أي: القومِ الخ] إشارة إلى أنّ اللام في «القوم» للعهد الخارجيّ والمراد به القوم الداخل فيهم زيد.

أيضاً ممّا يستقيم فيه المعنى لكنّ الغالب عدَم وجدان قرينة كذلك في المُوجَب فالغالب فيه عدَم استقامة المعنى (ومن ثمّ) أي: ومن أجل أنّ المفرّغ[(١)] لا يكون في المُوجَب إلاّ أن يستقيم المعنى[(٢)] (لم يجز مثل «ما زال زيد إلاّ عالما») إذ معنى «ما زال» ثَبتَ؛ لأنّ نفي النفي إثبات[(٣)] فيكون المعنى «ثبت زيد دائما على جميع الصفات إلاّ على صفة العلم» فلا يستقيم[(٤)]، وقال الشارح الرضي: يمكن أن تحمل الصفات على ما
غرض الرضي من هذا الكلام الرد على المصنف وغرض الجامي من نقل كلامه الرد عليه بقوله «ولا يخفى إلخ».
يمكن أن يكون زَيد عليها ممّا لا يتناقض[(٥)] ويستثنى من جملتها العلم، أو يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كأنك قلت: أمكن أن يحصل
أي كون زيد على جميع الصفات سوى صفة العلم. ← المثال المذكور.
فيه جميع الصفات إلاّ صفة العلم، وعلى التقديرين يندرج في صورة
أي تقديري حمل الصفات على الغير المتناقضة وحمل الكلام على المبالغة.

---

(١) قوله: [أي: ومن أجل أنّ المفرّغ الخ] إشارة إلى أنّ «مِنْ» تعليليّة، وأنّ «ثمّة» إشارة إلى عدم كون المفرّغ في الكلام المُوجَب بدون استقامة المعنى.

(٢) قوله: [إلاّ أن يستقيم المعنى] أي: بأحد الطريقين السابقين أعني: صحّة ثبوت الحكم على سبيل العموم لما عدا المستثنى ووجود قرينة دالّة على إرادة بعض معيّن من المستثنى منه.

(٣) قوله: [لأنّ نفي النفي إثبات الخ] قيل: أي: مستلزم له بحسَب العرف لا أنه عينه، وقيل: بل عينُه في الحصول وغيرُه في المفهوم، وقيل: إنّ ما قال الشارح يكفي في هذه العلوم وأمّا تحقيق أنّ عدم العدم مثلا عين العدم أو مغائر له مستلزم إياه فمن وظائف العلوم العقليّة.

(٤) قوله: [فلا يستقيم] لأنّ من الصفات ما يتناقض كالقيام والقعود والنوم واليقظة فلا يجتمعان، بل يستحيل عادة أن يكون شخص على جميع الصفات الغير المتضادّة أيضا سوى صفة العلم.

(٥) قوله: [ممّا لا يتناقض الخ] غرضُ الشارح الرضي من قوله هذا تصحيحُ التركيب المذكور، وغرضُ الشارح الجامي من نقل كلامه الردُّ عليه بقوله: «ولا يخفى على المتفطّن الخ».

الاستقامة، ولا يخفى على المتفطّن[1] أنه يمكن بمثل هذه التأويلات الإشارة للتحقير.
إرجاع جميع الموادّ الإيجابية عند الاستثناء إلى صورة الاستقامة كما الأمثلة.
يقال مثلا في قولك: «ضربني إلاّ زيد» المراد كلّ من يتصور منه الضرب من معارفك، أو المقصود منه المبالغة في غلوّ المجتمعين على ضربك (وإذا تعذّر البدل) من حيث حمله[2] (على اللفظ) أي: لفظ المستثنى منه (فعلى الموضع) أي: يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا لتعذره.
بالمختار[3] على قدر الإمكان (مثل «ما جاءني من أحد إلاّ زيد») فـ«زيد» بدل مرفوع محمول على موضع «أحد»[4] لا مجرور محمول على لفظه (و) مثل («لا أحد فيها») أي: في الدار (إلاّ عمرو») فـ«عمرو» مرفوع محمول على محلّ «أحد» لا على لفظه (و) مثل («ما زيد شيئا إلاّ شيء

---

(١) قوله: [ولا يخفى على المتفطّن الخ] فيه تعريض بأنّ مثل هذه التأويلات ليس من شأن المتفطّن.

(٢) قوله: [من حيث حمله] اعلم أنّ قول المصـ: «على اللفظ» متعلّق بـ«حملا» المقدّر كما هو المتبادر يعني: إذا امتنع البدل المختار حال كونه محمولا على إعرابه اللفظيّ أو التقديريّ فيحمل على المحلّ، فقول الشارح: «من حيث حمله» بيان لحاصل المعنى لا تقدير في العبارة.

(٣) قوله: [عملا بالمختار] أي: إنما يحمل المستثنى على محلّ المستثنى منه مع تعذّر حمله على لفظه عملا بالوجه المختار وهو جعل المستثنى بدلا.

(٤) قوله: [محمول على موضع «أحد»] وهو الرفع على الفاعليّة. قوله: «محمول على محلّ أحد» أي: على محلّه البعيد وهو الرفع على الابتداء لا على محلّه القريب وهو النصب بكلمة «لاَ» وسيجيء وجهه من الشارح. قوله: «محمول على محلّ شيئا» وهو الرفع على الخبريّة عن المبتدأ، وسيجيء وجوه تعذّر البدل حملا على اللفظ في هذه الصور.

لا يعبأ به») أي: لا يعتدّ به، فـ«شيء» مرفوع محمول على محلّ «شيئا» لا منصوب محمول على لفظه، وقوله «لا يعبأ به» ليس في كثير من النسخ، وعلى ما وقع في بعضها[1] فهو صفة «شيء» المستثنى، قيل: إنما وصفه به[2] لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه، ولا يخفى أنه لو جُعل المستثنى منه شيئا أعمّ من أن يزيد عليه صفة غير الشَيئِيّة أو لا[3] وخُصّ المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئيّة لكان أدقّ وألطف[4]، وإنما تعذّر البدل على اللفظ في الصورة الأولى (لأنّ «مِنْ») الاستغراقيّةَ[5] (لا تزاد) اتفاقا (بعد الإثبات) أي: بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بـ«إلاّ» لأنها

أي «شيء». المصنف. أي بـ«لايعبأ به». فيه رد على القيل كما لا يخفى. صفة «شيئا». عطف على «جعل». جواب «لو». علة لعدم زيادة «من» الإستغراقية بعد الإثبات. متعلق بـ«صار». متعلق بـ«انتقاض».

---

(١) قوله: [وعلى ما وقع في بعضها] أي: وعلى تقدير وقوعه في بعض النسخ فهو الخ، فـ«مَا» فيه مصدريّة.

(٢) قوله: [قيل: إنما وصفه به] يفهم من هذا القيل أنّ قوله: «لا يعبأ به» قيد لازم في المثال لتصحيح الاستثناء وإلاّ يلزم استثناء الشيء عن نفسه وهو باطل، وغرض الشارح بقوله: «ولا يخفى الخ» الردّ عليه، وحاصل الردّ أنه ليس ممّا يحتاج إليه في التصحيح لصحّته بما ذكره الشارح أيضا فافهم.

(٣) قوله: [أو لا] أي: أو لا يزيد عليه صفة غير الشيئيّة من العلم والكرم والشجاعة ونحوها. قوله: «وخصّ المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئيّة» فيكون المستثنى منه عامّا والمستثنى خاصّا ويكون المعنى: ما زيد شيئا أعمّ من أن يكون مجرد شيء أو مع أمر زائد عليه إلاّ شيء مجرّد كما كان عند وجوده وخروجه في هذا العالم فلا يعتدّ به لكونه ساذجا، فلا يلزم استثناء الشيء من نفسه.

(٤) قوله: [لكان أدقّ وألطف] في اعتبار عدم الاعتداد به وهو كونه رجلا ساذجا، بخلاف ما إذا ضمّ إليه قوله: «لا يعبأ به» على ما في بعض النسخ، فإنّ عدم الاعتداد به باعتبار أنه ضمّ إليه أمر زائد يوجب عدم الاعتداد.

(٥) قوله: [الاستغراقيّةَ] إنما قيّد «مِنْ» به؛ لأنّ الواقع في المثال هي الاستغراقيّة، ولهذا زاد قوله: «اتفاقا»؛ إذ اختلاف الأخفش ليس فيها، وهذا توجيه وجيه لكلام المصـ، فما قيل: الأظهر أنّ استدلال المصـ مبنيّ على مذهب الجمهور فغير ظاهر.

لتأكيد النفي[1] ولا نفي بعد الانتقاض، فلو أبدل على اللفظ وقيل «ما جاءني من أحد إلاّ زيدٍ» بالجرّ لكان في قوّة قولنا «جاءني من زيد» فلزم زيادة «مِنْ» في الإثبات وذلك غير جائز[2]، وفي الصورتين الأخيرتين[3]؛ لأنه لو أبدل المستثنى على اللفظ وقيل «لا أحدٍ فيها إلاّ عمرا» بالنصب لأن فتحته شبيهة[4] بالحركة الإعرابيّة لأنها حصلت بكلمة «لاَ» فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بدّ حينئذ من تقدير «لاَ»[5] حقيقة أو حكما لتعمل فيه هذا العمل، وكذا في قوله «ما زيد شيئا إلاّ شيء» لو حمل

أي انتقاض النفي.

جواب «لو».

---

(١) قوله: [لأنها لتأكيد النفي] فإنّ «مِن» الاستغراقيّةَ وضعت لتفيد أنّ النفي شامل لجميع أفراد مجرورها سواء باشرت المجرور نحو «ما جاءني من رجل» أو كان تابعا للمباشر بها نحو «ما جاءني من رجل ولا امرأة».

(٢) قوله: [وذلك غير جائز] أي: زيادة «من» الاستغراقيّة في الإثبات غير جائز بالاتفاق كما عرفت.

(٣) قوله: [وفي الصورتين الأخيرتين] عطف على قوله: «في الصورة الأولى» أي: وإنما تعذّر البدل على اللفظ في المثالين الأخيرين المذكورين في المتن أيضا لأنه لو أبدل الخ.

(٤) قوله: [لأن فتحته شبيهة الخ] علّة للمقدّر أي: إنما قلنا بنصب «عمرا» مع أنّ فتحة «أحد» بنائيّة والمحمول على لفظه مبنيّ؛ لأنّ فتحته شبيهة بالحركة الإعرابيّة فهي كالنصب الحاصل بالعامل، وهذه الجملة اعتراضيّة بين الشرط والجزاء لدفع ما يقال: إنه إذا أبدل عمرو من لفظ أحد يجب أن يكون مفتوحا مثلَه لا منصوبا! وحاصل الدفع أنّ حركة أحد وإن كانت بنائيّة إلاّ أنها مشابهة بالحركة الإعرابيّة في العروض بسبب العامل فكانت كالنصب فجعل المحمول على لفظه منصوبا.

(٥) قوله: [فلا بدّ حينئذ من تقدير «لاَ» الخ] جواب «لو» أي: فيلزم على تقدير نصب عمرو تقديرُ «لاَ» بعد كلمة «إلاّ» لكون البدل في حكم تكرير العامل. قوله: «حقيقة» بأن قدّر «لاَ» قبل البدل حقيقة كما هو مذهب البعض. قوله: «أو حكما» بأن لا تقدّر قبله حقيقة بل اكتفي بدخولها على المبدل منه واعتبر سراية حكمها إليه بطريق الانسحاب كما هو مذهب بعض آخر.

المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بدّ حينئذ من تقدير «مَا» كذلك[1] لتعمل فيه (و«مَا» و«لاَ» لا تقدّران) لا حقيقة إذا لم يكن البدل إلاّ بتكرير العامل، ولا حكما إذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه إليه فإنه في قوّة التقدير، حال كونهما[2] (عاملتين) في المستثنى المحمول على البدل (بعده) أي: بعد الإثبات، يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بـ«إلاّ» (لأنهما) أي: «مَا» و«لاَ» (عملتا للنفي وقد انتقض النفي بـ«إلاّ») وحيث تعذّر[3] في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحلّ، فـ«عمرو» مرفوع على أنه محمول على محلّ «أحد» وهو الرفع بالابتداء، و«شيء» مرفوع على أنه محمول على محلّ «شيئا» وهو الرفع بالخبريّة، فإن قلت لـ«أحد» في هذا المثال محلاّن من الإعراب: محلّ قريب وهو نصبه بكلمة «لاَ»، ومحلّ بعيد وهو رفعه بالابتداء، فلمَ اعتبروا حمله على محلّه البعيد لا القريب؟ قلت لأنّ محلّه القريب إنما هو لعمل «لاَ» فيه بمعنى النفي وقد انتقض بـ«إلاّ» بخلاف محلّه البعيد فإنه لا دخل لعمل «لاَ» فيه (بخلاف «ليس زيد شيئا إلاّ

كما هو مذهب البعض. — كما ذهب إليه بعض آخر. — تعيين المعمول فيه. — إشارة إلى المرجع.

---

(١) قوله: [كذلك] أي: حقيقة أو حكما على ما علمت.

(٢) قوله: [حال كونهما] فيه إشارة إلى أنّ قوله: «عاملتين» نصب على الحاليّة.

(٣) قوله: [وحيث تعذّر الخ] أي: ومن أجل تعذّر البدل حُمل على المحلّ، فـ«حيث» للتعليل متعلّق بـ«حُمِل» المؤخّر.

شيئا») مع أنه انتقض[1] النفي فيه أيضاً بـ«إلاّ» (لأنها) أي: «ليس» (عملت للفعليّة) لا للنفي (فلا أثر لنقض) معنى (النفي) في عملها (لبقاء الأمر العاملةِ هي) أي: «ليس» (لأجله) أي: لأجل ذلك الأمر وهو الفعليّة (ومن ثمّ) أي: ومن أجل أنّ عمل «ليس» للفعليّة لا للنفي وعملَ «مَا» و«لاَ» بالعكس (جاز «ليس زيد إلاّ قائما») بإعمال «ليس» في «قائما»[2] وإن انتقض نفيها بـ«إلاّ» لبقاء فعليّتها (وامتنع «ما زيد إلاّ قائما») بإعمال «مَا» في «قائما»؛ لأنّ عملها فيه إنما هو للنفي وقد انتقض النفي بـ«إلاّ» (و) المستثنى[3] (مخفوض) أي: مجرور (بعد «غير» و«سِوى» و«سُوى») بكسر السين أو ضمّها مع القصر (و«سَواء» و«سِواء») بفتح السين وكسرها مع المدّ لكونه مضافا إليه[4] (وبعد «حاشا» في الأكثر) لكونها حرف جرّ[5] في أكثر

(١) قوله: [مع أنه انتقض الخ] أي: إنما عملت «ليس» في «شيئا» المؤخّر فإنه منصوب على البدل من اللفظ مع أنه انتقض الخ لأنها عملت للفعليّة أي: لكونها على صورة الفعل لا للنفي فلا تأثير لانتقاض معنى النفي في عملها؛ إذ الفعليّة لم تزل بـ«إلاّ» كما زال النفي بها.

(٢) قوله: [بإعمال «ليس» في «قائما»] على لغة أهل الحجاز، وأمّا قولهم: «ليس الطيب إلاّ المسكُ» بالرفع فمبنيّ على لغة بني تميم.

(٣) قوله: [المستثنى] إشارة إلى أنّ قوله: «ومخفوض الخ» جملة معطوفة على ما قبلها لا على قوله: «منصوب» لوقوع الفصل الكثير. قوله: «أي: مجرور» غرضه تفسير اللفظ.

(٤) قوله: [لكونه مضافا إليه] علّة لكون المستثنى بعد هذه الأدوات مخفوضا.

(٥) قوله: [لكونها حرف جرّ] إليه ذهب سيبويه، والدليل على حرفيتها قولهم: «حاشاي» من دون نون الوقاية فلو كانت فعلا لجيئ بها بينها وبين الياء كما في «ضاهاني».

استعمالاتهم، وأجاز بعضهم النصبَ بها على أنها فعل متعدّ[1] فاعله مضمر، ومعناها تبرئة المستثنى عمّا نسب إلى المستثنى منه[2] نحو «ضرب القوم عمرا حاشا زيدا» أي: برّأه الله عن ضرب عمرو (وإعراب «غير» فيه) أي: في الاستثناء دون الصفة؛ إذ هو حينئذ يعرب بإعراب موصوفه (كإعراب المستثنى بـ«إلاّ») على التفصيل المذكور فيما سبق[3] فكأنه لمّا انجرّ به المستثنى للإضافة انتقل إعرابه إليه[4] (و«غير») أي:

---

(١) **قوله: [على أنها فعل متعدّ]** بدليل قولهم: «حاشيت زيدا وأحاشيه» فإنّ التصريف ولحوق الضمائر المرفوعة خاصّة الفعل، وفيه أنه يحتمل أن تكون مشتقا من لفظ «حاشا» حرفا أو اسما بمعنى: قلت حاشا، نحو «لاليت» أي: قلت لا لا، و«لوليت» أي: قلت لولا، وذهب المبرد إلى أنها تارة حرف وتارة فعل بدليل مجيء الجرّ والنصب بعدها، وإذا وليتها اللام نحو «حاشا لزيد» تعين فعليتها، وقال الرضي: الأولى أنها مع اللام اسم لمجيئه منونا نحو ﴿حَٰشًا لِلَّهِ﴾ في بعض قراءة، وإنه بمعنى تنزيها لله فيجوز أن يرتكب كون «حاشا» في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيها.

(٢) **قوله: [ومعناها تبرئة المستثنى عمّا نسب إلى المستثنى منه]** أي: إذا استعملت «حاشا» في الاستثناء، وفي غيره معناها تنزيه الاسم الذي بعدها من سوء ذكر، وربما أرادوا تنزيه شخص من سوء فيبتدون بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم ينزّهون من أرادوا تنزيهه على معنى أن الله منزّه عن أن لا يطهّر ذلك الشخص عما يشينه فيكون أوكد وأبلغ قال الله تعالى: ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف:٥١].

(٣) **قوله: [على التفصيل المذكور فيما سبق]** أي: يجب نصب «غير» في المستثنى الموجب والمقدّم والمنقطع، ويجوز النصب مع اختيار البدل في المستثنى الغير الموجب التامّ، ويعرب على حسب العوامل في الناقص.

(٤) **قوله: [انتقل إعرابه إليه]** يعني: أنّ المستثنى بلفظ «غير» يستحقّ الإعراب كسائر المستثنَيات إلاّ أنّه لمّا أضيف إليه «غير» لزم الجرّ فانتقل إعرابه إلى لفظ «غير» فالإعراب فيه عارية ولذا جاز العطف على محلّ المستثنى المجرور بإضافة «غير» نحو «ما جاءني غير زيد وخالدٌ» برفع «خالد» عطفا على محلّ «زيد».

كلمة «غير» في الأصل (**صفة**) لدلالتها على ذات مبهَمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها[1]، فالأصل فيها أن تقع صفة كما تقول «جاءني رجل غير زيد» واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها (**حملت على «إلاّ»**) واستعملت مثلها (**في الاستثناء**) على خلاف الأصل، وذلك لاشتراك كلّ منهما[2] أي من «غير» و «إلاّ». في مغايرة ما بعده لما قبله (**كما حملت «إلاّ» عليها**) أي: على كلمة «غير» (**في الصفة**) لكن لا تُحمَل «إلاّ» عليها في الصفة غالبا إلاّ (**إذا كانت**) أي: «إلاّ» (**تابعة لجمع**) أي: واقعةً بعد متعدِّد[3]، فوجب أن يكون موصوفها مذكورا لا مقدّرا كما قد يكون مقدّرا في تفريع على التفسير. «غير» مثل «جاءني غير زيد»، وبعدَ ما كان مذكورا يكون متعدِّدا ليوافق حالُها صفةً[4] حالَها أداةَ الاستثناء؛ إذ لا بدّ لها في الاستثناء من مستثنى

---

(١) قوله: [**باعتبار قيام معنى المغايرة بها**] فإنها بمعنى المغاير تدلّ على مغايرة مجرورها لموصوفها.

(٢) قوله: [**وذلك لاشتراك كلّ منهما الخ**] أي: تُستعار «غير» لمعنى «إلاّ» لاشتراك كلّ منهما في المغايرة فإنّ «غير» تدلّ على مغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا أو وصفا نحو «جاء رجل غير زيد» و«خرجت بوجه غير وجهك» و«إلاّ» تدلّ على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم، فجاز استعمال كلّ منهما في معنى الآخر لعلاقة المشابهة.

(٣) قوله: [**أي: واقعةً بعد متعدِّد**] إشارة إلى أنّ المراد بكونها تابعة لجمع أن تكون تالية وواقعة بعد الجمع وبالجمع المتعدّد، والحاصل أنه ليس المراد بالتابع التابعَ النحويّ ولا بالجمع الجمعَ الاصطلاحيّ. قوله: «فوجب أن يكون الخ» وذلك ليكون «إلاّ» أظهر في كونها صفة؛ لأنّ الأصل في الصفة ذكر الموصوف.

(٤) قوله: [**ليوافق حالُها صفةً الخ**] أي: إنما وجب أن يكون موصوفها متعدّدا ليكون حالُ «إلاّ» وقتَ كونها صفةً موافقا لحالها وقتَ كونها أداة الاستثناء في كون ما قبلها متعدّدا، فإنّ المستثنى منه لا يكون إلاّ متعدِّدا.

منه متعدّد، فلا تقول في الصفة[1] «جاءني رجل إلاّ زيد»، والمتعدّد أعمّ من أن يكون جمعا لفظا كـ«رجال» أو تقديرا[2] كـ«قوم» و«رهط» وأن يكون مثنّى، فدخل فيه نحو «ما جاءني رجلان إلاّ زيد» (**منكور**) أي: منكّر لا يعرّف باللام حيث يراد به العهد أو الاستغراق[3] فيعلم التناولُ قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير أن يشار به إلى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل، أو عدمُ التناول قطعا على تقدير أن يشار به إلى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع (**غير محصور**) والمحصور نوعان[4] إمّا الجنس المستغرق نحو «ما جاءني رجل أو

---

(١) قوله: [فلا تقول في الصفة الخ] أي: إذا وجب أن يكون موصوفها متعدّدا فلا يجوز لك أن تقول في الصفة: «جاءني رجل إلاّ زيد» كما لا يجوز ذلك في الاستثناء.

(٢) قوله: [أو تقديرا] المراد بالمتعدّد تقديرا ما لم يكن له مفرد من لفظه ويستعمل في معنى الجمع كرهط ونفر وفريق وناس وأنام إلى غير ذلك. قوله: «فدخل فيه الخ» تفريع على التعميم.

(٣) قوله: [حيث يراد به العهد أو الاستغراق الخ] هذه الحيثيّة تعليليّة أي: إنما وجب أن يكون الجمع منكّرا غيرَ معرّف باللام؛ لأنه إن كان معرّفا باللام فإن أريد به الاستغراق يعلم قطعا تناوله لما بعد «إلاّ» فلا يتعذّر الاستثناء المتصل، وإن أريد به العهد فلا يخلو إمّا أن يشار به إلى جماعة يكون زيد منهم فأيضا لا يتعذّر المتصل، أو إلى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذّر المنقطع، وعلى جميع هذه الصور يحمل «إلاّ» على الاستثناء لا على الصفة فإنّ الأصل فيها هو الاستثناء ولا وجه للعدول عنه.

(٤) قوله: [والمحصور نوعان] أي: الجمع المحصور بمعنى الدالّ على التعدّد نوعان: الأوّل أن يكون جنسا مستغرقا لجميع الأفراد لوقوعه في سياق النفي أو لمصاحبته بأداة العموم غير اللام نحو «جاءني كلّ طالب»، والثاني أن يكون بعضا من الجنس معلومَ العدد نحو «له عليّ عشرة دراهم»، وعلى كلا الوجهين يدخل فيه ما بعد «إلاّ» فلا يتعذّر الاستثناء فاشترط أن يكون الجمع غير محصور.

رجال» وإمّا بعض منه معلوم العدد نحو «له عليّ عشرة دراهم أو عشرون»، وإنما اشترط أن يكون غير محصور؛ لأنه إن كان محصورا على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد «إلاّ» فيه فلا يتعذّر الاستثناء نحو «كلّ رجل إلاّ زيدا جاءني»[1] و«له عليّ عشرة إلاّ درهما»، وإنما يصار عند وجود[2] هذه الشرائط إلى حمل «إلاّ» على «غير» (**لتعذّر الاستثناء**) عند وجودها فيضطرّ إلى حملها على «غير»، وإنما قلنا في صدر هذا الكلام «إنّ إلاّ لا تُحمَل على الصفة غالبا» فقيّدناه بقولنا «غالبا» لأنه قد يتعذّر الاستثناء في المحصور نحو «جاءني مائة رجل إلاّ زيد»[3] وقد لا يتعذّر في غير المحصور نحو «ما جاءني رجال إلاّ واحدا[4] أو إلاّ رجلا أو إلاّ حمارا» ولكن لمّا كان ذلك[5] نادرا لم يلتفت المصنف إليه في بيان

بيان لفائدة عبارته.

أي إلى التعذر في المحصور وعدمه في غيره.

---

(١) قوله: [«كلّ رجل إلاّ زيدا جاءني»] اعلم أنّ الشارح أخرجه عن الضابطة بقوله: «غير محصور» لعدَم خروجه بقول المصـ: «جمع» لأنّه فسّر الجمع بالمتعدّد و«رجل» متعدّد لمصاحبته بأداة «كلّ».

(٢) قوله: [وإنما يصار عند وجود الخ] إشارة إلى أنّ قوله: «لتعذّر» متعلّقٌ بـ«حُمِلت» وعلّةٌ لحمل «إلاّ» على «غير»، يعني: أنّ هذا الحمل خلاف الأصل فلا يصار إليه بلا ضرورة وتمسّ الحاجة إليه عند وجود الشرائط لتعذّر الاستثناء حينئذ فافهم.

(٣) قوله: [«جاءني مائة رجل إلاّ زيد»] فإنه لا يعلم قطعا دخول زيد في المائة حتى يمكن الاستثناء المتصل ولا عدم دخوله فيها حتى يمكن المنقطع فتعذر الاستثناء مطلقا مع أنّ «إلاّ» فيه واقعة بعد محصور.

(٤) قوله: [نحو «ما جاءني رجال إلاّ واحدا الخ] فإنّ «واحدا» أو «رجلا» داخل في «رجال» قطعا، و«حمارا» خارج عنه قطعا فلا يتعذّر الاستثناء مع أنّ «إلاّ» واقعة فيه بعد جمع منكور غير محصور.

(٥) قوله: [ولكن لمّا كان ذلك الخ] أي: لمّا كان التعذّر في المحصور وعدمُه في غيره نادرا الخ، غرضه

هذه القاعدة (نحو ﴿لَوْكَانَ فِيْهِمَآ﴾) أي: في السماء والأرض (﴿اٰلِهَةٌ﴾) جمع «إله» ولا دلالة فيها على عدد محصور (﴿إِلَّا اللهُ﴾) أي: غير الله[1] (﴿لَفَسَدَتَا﴾) [الأنبياء:٢٢] أي: لخرجتا عن الانتظام، فـ«إلاّ» في الآية صفة[2]؛ لأنها تابعة لجمع منكور غير محصور وهي «آلهة» ويتعذّر الاستثناء لعدَم دخول «الله» في «آلهة» بيقين فلم يتحقّق شرط صحّة الاستثناء[3]، وفي الآية مانع آخر عن حمل «إلاّ» على الاستثناء وهو أنه لو حملت عليه صار المعنى: لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا، وهذا لا يدلّ إلاّ على أنه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله، وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى[4] لجواز أن يكون حينئذ فيهما آلهة

أي الجمع المنكور وتأنيث الضمير باعتبار تأنيث لفظ «آلهة».

أي الشأن.

من هذا الكلام دفع شبهة الفاضل الهنديّ على عبارة المصـ من أنّ مناط حمل «إلاّ» على الصفة هو تعذّر الاستثناء وما ذكره من الشرائط لا يوجب وجودُه تعذُّرَ الاستثناء كما في هذا المثال ولا انتفاؤُه عدمَ التعذّر كما في المثال الأوّل، فلا يكون القاعدة مطردا ولا منعكسا فكان عليه أن يقول: «تابعة لجمع غير معلوم تناولُه المستثنى ولا عدمُه»، وحاصل الدفع أنّ المصـ لم يلتفت إليه لندرة إمكان الاستثناء مع وجود الشرائط وندرة امتناعه مع انتفائها.

(١) قوله: [أي: غير الله] إشارة إلى أنّ «إلاّ» صفة بمعنى «غير». قوله: «أي: لخرجتا عن الانتظام» تفسير باللازم، يعني: أنّ التالي باطل فكذا المقدّم.

(٢) قوله: [فـ«إلاّ» في الآية صفة الخ] غرضه من هذا الكلام تطبيق المثال للممثّل له، والفاء للتعليل أو للتفصيل.

(٣) قوله: [فلم يتحقّق شرط صحّة الاستثناء] فيه أنّ عدم دخول «الله» في «آلهة» بيقين إنما يفيد تعذّر الاستثناء المتصل لا مطلق الاستثناء، ولعله وجه بيان مانع آخر عن حمل «إلاّ» على الاستثناء.

(٤) قوله: [وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى] مع أنّ الآية مسوقة لإثباتها وللردّ على المشركين القائلين إنّ مع

غير مستثنى عنها الله، بخلاف ما إذا كانت للصفة بمعنى «غير» فإنه يدلّ على أنه ليس فيهما آلهة غير الله وإذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب أن لا تتعدّد الآلهة(١) لأنّ التعدّد يستلزم المغايرة (**وضعف**) حمل «إلاّ» على «غير» (**في غيره**) أي: في غير جمع منكور غير محصور(٢) لصحّة الاستثناء علة الضعف. حينئذ، ومذهب سيبويه جواز وقوع «إلاّ» صفة مع صحّة الاستثناء قال يجوز في قولك «ما أتاني أحد إلاّ زيد» أن يكون «إلاّ زيد» صفة(٣) وعليه أكثر المتأخّرين تمسّكا بقوله شعر:

وكلُّ أخٍ مُفارقه(٤) أخوه ÷ لعمر أبيك إلاّ الفرقدان

الله إلها آخر تعالى الله وتقدّس عن ذلك علوّا كبيرا، والسرّ في ذكر الآلهة بصيغة الجمع تشنيع للكفار بأنهم اعتقدوا شركاء لمن لا يمكن له شريك أصلا.

(١) قوله: [**يجب أن لا يتعدّد الآلهة**] أي: يجب أن لا يكون إله إلاّ الله؛ لأنّ التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للفساد وهو منتف وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزومات كلّها كما أنّ ثبوت الملزوم مستلزم لإثبات اللوازم كلّها، فالصانع المؤثّر في السماء والأرض هو الله وحده لا شريك له.

(٢) قوله: [**أي: في غير جمع منكور غير محصور**] إن قلت: إنه قد صحّ حمل «إلاّ» على «غير» بلا ضعف في «جاءني مائة رجل إلاّ زيد» مع أنه بعد جمع منكور محصور، أجيب بأنّ المراد ضعف الحمل فيه مع صحّة الاستثناء ولا يصحّ الاستثناء في المثال المذكور كما عرفت من قبل.

(٣) قوله: [**أن يكون «إلاّ زيد» صفة**] فاعل لـ«يجوز»، أي: ما أتاني أحد مغاير لزيد. قوله: «تمسّكا بقوله الخ» مفعول له لـ«قال» أو حال من ضميره، أو مفعول له لما يفهم من قوله: «وعليه أكثر المتأخّرين» أي: كانوا عليه لتمسّكهم بقوله الخ.

(٤) قوله: [**وكلُّ أخٍ مُفارقه الخ**] قوله: «كلّ أخ» مبتدأ خبره «مفارقه» و«أخوه» فاعله، و«لعمرك» بالفتح وبالضمّ وبالضمّتين البقاء ويستعمل في القسم المفتوح، واللام لتأكيد الابتداء والخبر محذوف تقديره: ⇦

فـ«الفرقدان» صفة لـ«كلّ أخ» لا استثناء منه وإلاّ وجب أن يقال: «الفرقدين» بالنصب[1]، وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت أي كون «إلا» في البيت صفة. شذوذان آخران أحدهما: وصف «كلّ» دون المضاف إليه والمشهور وصف المضاف إليه؛ إذ هو المقصود و«كلّ» لإفادة الشمول فقط، وثانيهما: الفصل بالخبر[2] بين الصفة والموصوف وهو قليل (**وإعراب «سوى» و«سواء» النصب على الظرف**) أي: بناء على ظرفيّتهما[3] لأنك إذا قلت «جاءني القوم سوى أو سواء زيد» فكأنك قلت «مكان زيد» (**على**) المذهب (**الأصحّ**) وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازما الظرفية[4]، وعند الكوفيين يجوز خروجُهما عن الظرفيّة ....

لعمر أبيك قسمي، والفرقدان نجمان قريبان من القطب، والمعنى: لبقاء أبيك قسمي كلّ أخ مغاير للفرقدين يفارقه أخوه بخلاف الفرقدين فإنهما لا يفارقان. قوله: «فالفرقدان صفة الخ» أي: في الظاهر واللفظ وإلاّ فالصفة في التحقيق والمعنى هي «إلاّ» لكونها بمعنى «غير» لكنها لمّا كانت حرفا في الأصل والصورة أجري إعرابها فيما بعدها لعدم المانع فيه.

(١) قوله: [**وإلاّ وجب أن يقال: «الفرقدين» بالنصب**] وجوبا؛ لأنه مستثنى بعد «إلاّ» في الكلام الموجب. قوله: «وحمل المصنف ذلك الخ» أي: حمل كون «إلاّ» في البيت صفة على الشذوذ لكونه مخالفا لقاعدة حمل «إلاّ» على «غير» وهي تعذّر الاستثناء ولا تعذّر ههنا.

(٢) قوله: [**الفصل بالخبر الخ**] الخبر قوله: «مفارقه أخوه»، والصفة: «إلاّ الفرقدين» والموصوف: «كلّ أخ».

(٣) قوله: [**أي: بناء على ظرفيّتهما**] أي: بحسب الأصل وإن كانا للاستثناء بحسب الحال، وفي التفسير إشارة إلى أنّ «على» بنائيّة وأنّ اللام في الظرفيّة عوض عن المضاف إليه.

(٤) قوله: [**فهما عنده لازما الظرفيّة**] أي: لازما النصب على الظرفيّة باعتبار الأصل وإن خرجا إلى معنى الاستثناء باعتبار الحال.

والتصرّفُ فيهما رفعا ونصبا وجرّا[1] كـ«غير» متمسّكين بقول الشاعر[2] شعر:

ولم يبق سوى العدوا ÷ ن دنّاهم كما دانوا

وزعم الأخفش أنّ «سواء» إذا أخرجوه عن الظرفيّة أيضاً نصبوه[3] استنكارا لرفعه فيقولون «جاءني سواءَك» و«في الدار سواءَك»، ومثلُ هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفيّة قولُه تعالى: ﴿لَقَدْ تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام:٩٤] بالنصب (**خبر «كان» وأخواتها**) وستعرفها[4] في قسم الفعل إن شاء الله تعالى (**هو المسند بعد دخولها**) أي: دخول «كان» أو إحدى أخواتها، والمراد ببعديّة المسند لدخولها[5] أن يكون إسناده إلى اسمها

---

(١) قوله: [والتصرّفُ فيهما رفعا ونصبا وجرّا] لكن لا يظهر إعراب «سوى» في اللفظ لوجود الألف.

(٢) قوله: [متمسّكين بقول الشاعر] وهو شهل بن شيبان من شعراء الجاهليّة، والبيت حَماسيّ. قوله: «العُدوان» الظلم وتجاوز الحدّ فيه. قوله: «دنّاهم كما دانوا» أي: جازينا عدوّنا كما جزانا، ومنه قولهم: «كما تدين تدان»، أو المعنى: جازيناهم بالمذلّة كما فعلوا كذلك لما في هذه القصيدة من قوله: وفي الشرّ نجاة حِيـْ ÷ نَ لا ينجيك إحسان، والاستشهاد أنّ «سوى» خرج عن الظرفيّة ووقع مرفوعا على الفاعليّة لـ«لم يبق».

(٣) قوله: [أيضاً نصبوه] أي: كما أنهم نصبوه إذا لم يخرجوه عن الظرفيّة كذلك نصبوه إذا أخرجوه عنها استنكارا لرفع ما غلب انتصابه على الظرفيّة، ففي قول المصـ: «وإعراب سوى وسواء النصب على الظرفيّة» احتراز عن مذهب الأخفش أيضا.

(٤) قوله: [وستعرفها] أي: ستعرف أخوات «كان» في قسم الفعل.

(٥) قوله: [والمراد ببعديّة المسند لدخولها] أي: المراد بكونه مسندا بعد دخولها أن يكون إسناده واقعا بعد دخول إحدى «كان» وأخواتها على ما يصير اسمها وخبرها الخ، ففي العبارة مجاز مرسل مثل ﴿أَرٰىنِيْٓ اَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف:٣٦]، ثمّ الغرض من هذا الكلام دفع اعتراض الرضي بأنه يدخل في الحدّ نحو «قائم» في قولك: «كان زيد أبوه قائم» مع أنه ليس من أفراد المحدود.

واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شكّ أنّ ذلك إنما يتصوّر بعد تقرّر الاسم والخبر، فالإسناد الواقع بين أجزاء الخبر المقدّمُ على تقرّره[١] لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله، فلا ينتقض التعريف بمثل «كان زيد يضرب أبوه» ولا بمثل «كان زيد أبوه قائم» بأن يقال يصدق على «يضرب» و«قائم» في هذين المثالين المعرِّفُ وليسا من أفراد المعرَّف، ويمكن أن يقال في جواب هذا النقض إنّ المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه[٢] كما سبقت الإشارة إليه في خبر «إنّ» وأخواتها (**مثل «كان زيد قائما» وأمره**) أي: وأمر خبر «كان» وأخواتها (**كأمر خبر المبتدأ**) في أقسامه وأحكامه وشرائطه[٣] على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر (**و**) لكنه (**يتقدّم**) على اسمها حال كونه (**معرفة**) حقيقة أو حكما كالنكِرة المخصَّصة لاختلاف اسمها وخبرها في الإعراب فلا يلتبس

علة لجواز التقدم.

---

(١) قوله: [**المقدّمُ على تقرّره**] بالرفع صفة ثانية للإسناد وقوله: «لا يكون بعد دخولها» خبر له، يعني: فخرج بقيد البعديّة مثل «يضرب» و«قائم» في المثالين فلا ينتقض التعريف به.

(٢) قوله: [**للعمل فيما وردت عليه**] أي: ورودها لأجل العمل في اسم وخبر وردت عليهما، ولا شكّ أنّ دخول «كان» وورودها للعمل في المثالين إنما هو على مجموع «يضرب أبوه» و«أبوه قائم» دون «يضرب» و«قائم» فقط.

(٣) قوله: [**في أقسامه وأحكامه وشرائطه**] ممّا مضى من الأحكام، أي: كما أنّ خبر المبتدأ يكون مفردا أو جملة أو معرفة أو نكرة فكذلك خبرها، وكما أنّ خبره يكون واحدا أو متعدّدا أو محذوفا أو مذكورا فكذلك خبرها، وكما أنّ خبره لا بدّ له من عائد إذا كان جملة فكذلك خبرها.

أحدهما بالآخر وذلك إذا كان الإعراب فيهما[1] أو في أحدهما لفظيًا نحو
أي جواز التقدم.
«كان المنطلق زيدٌ» أو «كان هذا زيدٌ»، بخلاف المبتدأ والخبر فإنّ الإعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيهِ بل لا بدّ من قرينة رافعة للبس، وكذلك إذا انتفى الإعراب في اسم «كان» وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر[2] نحو «كان الفتى هذا» (وقد يحذف عامله) أي: عامل خبر «كان»[3] وهو «كان» لا خبر كان وأخواتها لأنه لا
علة لإرجاع الضمير إلى خبر «كان» خاصة.
يحذف من هذه الأفعال إلاّ «كان»، وإنما اختصّت بهذا الحذف لكثرة
علة اختصاص «كان» بالحذف.
استعمالها[4] (في مثل «الناس مَجزيّون بأعمالهم إنْ خيرًا فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ» ويجوز في مثلها) ....

---

(١) قوله: [وذلك إذا كان الإعراب فيهما الخ] وكذا إذا وجد هناك قرينة تعيّن الاسم والخبر، فإن لم يوجد إعراب لفظا ولا قرينة لا يجوز التقدّم، وفي كلام الشارح هذا إشارة إلى أنّ إطلاق المصـ ليس على ما ينبغي.

(٢) قوله: [لا يجوز تقديم الخبر] أمّا ما وقع في بعض التفاسير في قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوٰىهُمْ﴾ [الأنبياء:١٥] أنّ «تلك» خبر، فلعله مبنيّ على أنّ الخفاء في أنّ دعواهم ماذا؟ لا في أنه لمن تلك الدعوى؟ فالقرينة المعنوية على كون «تلك» خبرا موجودة.

(٣) قوله: [أي: عامل خبر «كان» الخ] يعني: أنّ ما يحذف هو عامل خبر «كان» فقط لا عامل خبر «كان» وأخواتِها، فإرجاع ضمير «عامله» إلى خبر «كان» وأخواتها مطلقا ليس بجيّد، قال عليه الصلاة والسلام: «أولم ولو بشاة» و«تصدّق ولو بشقّ تمرة».

(٤) قوله: [لكثرة استعمالها] ومن ثمّ حذف النون من «كان» في بعض تصرّفاتها نحو «لم يك ولم نك»، وقرئ في الشاذّة: ﴿لَمْ يَكُ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا﴾ [البينة:١]، ولا تحذف النون إذا لاقت ضميرا متصلا كما في قوله عليه الصلاة والسلام لعمر رضي الله تعالى عنه في ابن صياد: «إن يكنه -الدجّال- فلن تسلط عليه وإن لا يكنه فلا خير في قتله».

أي: في مثل هذه الصورة[1]، وهي أن يجيء بعد «إنْ» اسم ثم فاء بعدها اسم (أربعة أوجه) نصب الأول ورفع الثاني وهو أقواها[2] أي: إن كان عمله خيرًا فجزاؤه خير، ونصبهما نحو «إنْ خيرًا فخيرًا» على معنى: إن كان عمله خيرًا فكان جزاؤه خيرًا[3]، ورفعهما نحو «إن خيرٌ فخيرٌ» أي: إن كان في عمله خيرٌ فجزاؤه خيرٌ، وعكس الأوّل[4] نحو «إن خيرٌ فخيرًا» أي: إن كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرًا، وقوّةُ هذه الوجوه وضعفُها بحسَب قلّةِ الحذف وكثرتِه (ويجب الحذف) أي: حذف عامله يعني «كان» (في مثل «أمّا أنت منطلقا انطلقتُ» أي: «لأن كنت) منطلقا انطلقت»[5] فأصل «أَمَّا أَنْتَ»: «لِأَنْ كُنْتَ» حُذفت اللام قياسًا[6] ثمّ

(تفسير صورة.) (أي عامل خبر «كان».)

---

(١) قوله: [أي: في مثل هذه الصورة] إشارة إلى أنّ الضمير راجع إلى التركيب السابق بتأويله بالصورة.

(٢) قوله: [وهو أقواها] أي: الوجه الأوّل أقوى الوجوه الأربعة لقلّة الحذف فيه مع جزالة المعنى. قوله: «أي: إن كان عمله الخ» الظاهر أن يقول: «إن كان أعمالهم الخ» على موافقة «بأعمالهم».

(٣) قوله: [إن كان عمله خيرًا فكان جزاؤه خيرًا] إنما صحّ دخول الفاء على الماضي مع أن الماضي الغير المصدر بـ«قد» ظاهرة أو مقدرة إذا وقع جزاءً لا يدخله الفاء أصلا؛ لأنه مقدّر والفعل المقدّر لا بدّ له من الفاء، وعدمُ دخولها إنما هو في الماضي الملفوظ الواقع جزاءً فافهم.

(٤) قوله: [وعكس الأوّل] يعني: رفع الأوّل ونصب الثاني، وهذا الوجه أقبح الوجوه؛ لكونه عكس الذي هو أحسنها، ولك أن تستخرج الإشارة إلى هذا أيضا بقوله: «عكس الأوّل»، والمتوسطان متوسطان.

(٥) قوله: [منطلقا انطلقت»] غرضه تكميل التقدير المتروك ناقصا بقرينة السابق الكامل، ثمّ غرض المصـ من بيان التقدير ههنا دون السابق الردُّ على الكوفيين حيث جعلوا «أنّ» المفتوحة للشرط كالمكسورة، والتنبيهُ على أنّ «أمّا» هذه مفتوحة.

(٦) قوله: [حُذفت اللام قياسًا] فإنّ حذف اللام من «أنّ» و«أنْ» قياسيّ. قوله: «فانقلب الخ» أي: انقلب

حذفت كلمة «كان» اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة «ما» بعد «أنْ» في موضع «كان» عوضا عنها وأدغمت النون في الميم وأبقي الخبر على حاله فصار «أمّا أنت منطلقا انطلقت» وهذا على تقدير فتح الهمزة[1]، وأمّا على تقدير كسرها فالتقدير: «إن كنت منطلقا انطلقت» فعمل به ما عمل بالأوّل من غير فرق إلاّ حذفَ اللام؛ إذ لا لام فيه، واقتصر المصنف على الأوّل لأنه أشهر[2] (**اسم «إنّ» وأخواتها**) وستعرفها في قسم الحرف إن شاء الله تعالى[3] (**هو المسند إليه بعد دخولها**) أي: بعد دخول «إنّ» أو إحدى أخواتِها (**مثل «إنّ زيدا قائم»**) وبما عرفت من معنى البَعديّة والدخول[4] فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف هاهنا أيضاً بمثل «أبوه» في «إنّ زيدا أبوه قائم» (**المنصوب بـ«لاَ» التي لنفي الجنس**) ....

فلا حذف له.

الضمير المتصل في «كان» بعد حذفها لعدم بقاء ما يتصل به. قوله: «وزيدت الخ» ليس المراد بالزيادة المعنى المصطلح كما يدلّ عليه قوله: «عوضا»؛ إذ المزيد لا يكون عوضا بل المراد مجرّد الإتيان.

(١) قوله: [**وهذا على تقدير فتح الهمزة**] أي: التقدير المذكور والتفصيل المسطور على تقدير أن تكون همزة «أمّا» مفتوحة، وأمّا على تقدير أن تكون مكسورة فتقدير المثال: «إن كنت الخ».

(٢) قوله: [**واقتصر المصنف على الأوّل لأنه أشهر**] جواب عن سؤال مقدّر، وكلاهما واضحان.

(٣) قوله: [**وستعرفها في قسم الحرف إن شاء الله تعالى**] أي: ستعرف أخوات «إنّ» في قسم الخ.

(٤) قوله: [**من معنى البَعديّة والدخول**] بيان لـ«مَا»، ومعنى البعديّة أن يكون الإسناد بعد الدخول، ومعنى الدخول أن يكون الورود لإيراث الأثر، ولا شكّ أنّ «أبوه» في «إنّ زيدا أبوه قائم» مسند إليه قبل دخول «إنّ» ولم ترد «إنّ» لإيراث الأثر في «أبوه» فقط بل في «زيدا» وفي مجموع «أبوه قائم».

أي: لنفي صفةِ الجنس وحكمِه[1]، وإنما لم يقل «اسمُ لاَ»[2]؛ لأنه ليس كلُّه ولا أكثرُه من المنصوبات فلا يصحّ جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا[3] بل المنصوب منه أقلّ ممّا عداه فلا بدّ من التعبير عنه بالمنصوب بها، بخلاف ما عداه من المنصوبات فإنّ بعضها وإن لم يكن كلُّه من المنصوبات لكنّ أكثرَه منها فأعطي للأكثر حكم الكلّ فعُدّ الكلّ منها تجوّزا، ولا يبعد[4] أن يقال اسم «لا» هو المنصوب بها لفظاً كالمضاف وشبهه أو محلاًّ كما هو مبنيّ منه على الفتح، وأمّا ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه (**هو المسند إليه بعد دخولها**) خرج به مثل «أبوه» في «لا غلام رجل أبوه قائم»........................

جعل اسم لا. — أي من اسم لا و«من» تبعيضية. — عن المنصوب منه. — أي بقوله «بعد دخولها».

---

(١) قوله: [**أي: لنفي صفةِ الجنس وحكمِه**] قد تقدّم تحقيقه، والفرق بين «لاَ» هذه و«لاَ» بمعنى «ليس» أنّ الأولى لنفي الماهيّة فمعنى «لا رجل في الدار» أنه ليس فيها هذا الجنس فلا يكون فيها واحد ولا أكثر، والثانية لنفي الفرد منها فجاز أن يكون فيها رجلان أو رجال. قوله: «وحكمه» أي: ما يحكم به على الجنس، فهو عطف تفسير.

(٢) قوله: [**وإنما لم يقل «اسمُ لاَ» الخ**] غرض هذا الكلام بيانُ فائدة العبارة وبيانُ وجه تغيير الأسلوب حيث لم يعبّر بـ«اسم لاَ» كما عبّر عن سائر المنصوبات بأساميها. قوله: «لأنه ليس كلّه الخ» ليس جميع أفراد اسم «لاَ» ولا أكثره من المنصوبات بل من المرفوعات أو من المبنيات.

(٣) قوله: [**لا حقيقة ولا مجازا**] الأوّل ناظر إلى قوله: «ليس كلّه» والثاني إلى قوله: «ولا أكثره» أي: لمّا لم يكن كلّ اسم «لاَ» من المنصوبات لم يصحّ جعله منها حقيقة، ولمّا لم يكن أكثره منها لم يصحّ جعله منها مجازا أيضا.

(٤) قوله: [**ولا يبعد الخ**] في هذا الكلام إشارة إلى أنّه لو عدّ اسم «لاَ» من المنصوبات مطلقا فأيضا له وجه؛ لأن المضاف والمشابه به منصوبان لفظا والمبنيّ منصوب محلاً وأمّا المرفوع فليس باسم «لاَ» لعدم عملها فيه.

لما عرفت[1] وهذا القدر كاف في حدّ اسمها مطلقا، لكنه لمّا أراد حدّ المنصوب منه[2] زاد عليه قوله (يليها) أي: يلي المسندُ إليه لفظةَ «لاَ»[3] أي: يقع بعدها بلا فاصلة (نكرة مضافا أو مشبّها به) أي: بالمضاف في تعلّقه بشيء هو من تمام معناه[4] هذه أحوال مترادفة من الضمير المجرور في «إليه»، أو الأولى منه[5] أو من الضمير المجرور في «دخولها» وما بقي من الضمير المرفوع في «يليها» (مثل «لا غلامَ رجل») ....

أي سواء كان منصوبا أو مرفوعا. أي على القدر المذكور. أي تعلق الاسم. أي معنى الاسم. من الأحوال فهي حال من إلخ. ط

(١) قوله: [لما عرفت] أي: من معنى البعديّة والدخول، ولا يخفى أنه لا حاجة إلى هذا في إخراج مثل «أبوه» في «لا غلام رجل أبوه قائم» عن تعريف المنصوب بـ«لاَ»؛ لأنه خارج بقول الماتن «يليها»، نعم! إنما الحاجة إليه في تعريف اسم «لا»، ولعلّ الشارح قال ذلك ليصحّ قوله: «وهذا القدر كاف الخ». قوله: «مطلقا» أي: سواء كان الاسم منصوبا لفظا أو تقديرا أو محلاًّ.

(٢) قوله: [حدّ المنصوب منه] أي: حدّ المنصوب من اسم «لاَ» التي لنفي الجنس.

(٣) قوله: [أي: يلي المسندُ إليه لفظةَ «لاَ»] غرضه الإشارة إلى مراجع ضميري المرفوع والمنصوب في قوله: «يليها» فالأوّل راجع إلى المسند إليه والثاني إلى «لاَ» بتأويله بنحو «لفظة» و«كلمة».

(٤) قوله: [في تعلّقه بشيء هو من تمام معناه] إن قيل ما تقول في قوله تعالى: ﴿لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَ﴾ [يوسف:٩٢] أي: لا تقبيح عليكم بفعلكم، فإنّ «على» صلة لـ«تثريب» وهو لا يتمّ بدون صلته فيكون مشبّها بالمضاف مع أنه مبنيّ على الفتح، وكذا في قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ [هود:٤٣] فإنّ «مِنْ» صلة «عاصم» وهو أيضا لا يتمّ بدونه، أجيب عن الأوّل بأنّ «على» مع مجرورها خبر و«اليوم» ظرف لعامله فالتثريب مفرد، وعن الثاني بأنّ «اليوم» خبر أي: لا وجود عاصم اليوم و«من أمر الله» متعلّق بما دلّ عليه «لا عاصم» أي: لا يعصم من أمر الله، فالعاصم أيضا مفرد.

(٥) قوله: [أو الأولى منه الخ] أي: أو الحال الأولى حال من ضمير «إليه» أو من ضمير «دخولها»، والأحوال الباقية أحوال من الضمير الخ.

مثال لما يليها نكرة مضافا[1]، وفي بعض النسخ: «لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ
تعيين الممثل له.
فيها» وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله «فيها»[2] (و«لا عشرين
درهما لك») مثال لما[3] يليها نكرة مشبّها بالمضاف، وقوله «لك» على
تعيين الممثل له.
النسخ المشهورة من تتمّة المثالين كليهما (فإن كان) أي: المسند إليه
بعد دخولها[4] غيرَ واقع على الأحوال المذكورة بل كان (مفردا) بانتفاء
الشرط الأخير فقط[5] وهو كونه مضافا أو مشبّها به، أي: يليها نكرة غير
مضاف ولا مشبّها به ليترتّب عليه قوله (فهو مبنيّ على ما ينصب به) فإنه
أي إنما قلنا «بانتفاء إلخ» ليترتب إلخ.

---

(١) قوله: [مثال لما يليها نكرة مضافا] أي: هذا مثال للمنصوب بـ«لاَ» الذي وقع بعدها بلا فاصلة حال كونه نكرة مضافا، وخبر «لاَ» محذوف إذ كثيرا مّا يحذف الخبر فأراد التمثيل بما كثر. "العصام".

(٢) قوله: [تحقيق قوله: «فيها»] وهو أنه أتى به لئلاّ يلزم الكذب بنفي الظرافة عن كلّ غلام وللإشارة إلى قسمي الخبر من الظرف وغيره.

(٣) قوله: [مثال لما الخ] أي: هذا مثال للمنصوب بـ«لاَ» الذي وقع بعدها بلا فاصلة حال كونه نكرة مشبّها بالمضاف. قوله: «على النسخ المشهورة الخ» وهي النسخ التي لم يوجد فيها «ظريف فيها»، وفي جعل قوله: «لك» من تتمّة المثالين نظر؛ إذ المتعارف في نفي الغلام عن المخاطب هو أن يقال: «لا غلام لك» لا أن «لا غلام رجل لك»، فالأولى ما قال العصام من أنّ المثال الأوّل ممّا حذف فيه الخبر.

(٤) قوله: [أي: المسند إليه بعد دخولها] إشارة إلى أنّ ضمير «كان» راجع إلى المسند إليه بعد دخولها، لا إلى اسم «لاَ» المفهومِ ضمنا؛ لأن الأول أظهر لكون المسند إليه مذكورا صريحا، ولا إلى المنصوب بـ«لا» كما يتوهّم من كون الكلام مسوقا له؛ لأنه لا يكون مفردا، ففيه تعريض بالرضي حيث قال: أي: فإن كان اسم لاَ الخ.

(٥) قوله: [بانتفاء الشرط الأخير فقط] أي: مع وجود الشرطين الأوّلين، فيكون المعنى: فإن كان المسند بعد دخول «لاَ» نكرة بلا فصل ولم يكن مضافا ولا مشبّها بالمضاف فهو مبنيّ الخ. قوله: «ليترتّب الخ» علّة لمقدّر أي: إنما قيّدنا بقولنا: «بانتفاء الخ» ليصحّ ترتّب قوله: «فهو مبنيّ» على قوله: «فإن كان مفردا».

لو كان مفردا معرفة أو مفصولا فحكمه غير ذلك، وقوله «على ما ينصب به» أي: على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول «لاَ» عليه وهو الفتحُ في الموحّد نحو «لا رجلَ في الدار» والكسرُ في جمع المؤنّث السالم بلا تنوين[1] نحو «لا مسلماتِ في الدار» والياءُ المفتوحُ ما قبلها في المثنّى والمكسورُ ما قبلها في جمع المذكّر السالم نحو «لا مسلمَيْنِ ولا مسلمِينَ لك»، ويعني بالمفرد ما ليس بمضافٍ ولا مضارعٍ له فيدخل فيه المثنّى والمجموع، وإنما بني لتضمّنه معنى «مِنْ»؛ إذ معنى «لا رجلَ في الدار»: «لا من رجل فيها» لأنه جواب لمن يقول «هل مِن رجل في الدار» حقيقة أو تقديرا[2] فحذف «مِنْ» تخفيفاً، وإنما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة أو حرف[3] استحقّها النكرة في الأصل قبل البناء، ولم يُبنَ المضاف ولا المضارع له؛ لأنّ الإضافة تُرجِّح جانب الاسميّة[4]

مشابه. المفرد المذكور. كان السؤال.

---

(١) قوله: [بلا تنوين] لأنّ التنوين في جمع المؤنث السالم وإن لم يكن للتمكّن لكنه مشابه له فمنع من الدخول على المبنيّ، ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا إلى أنّ التنوين فيه للمقابلة، والمازنيّ يبني جمع المؤنث السالم على الفتح بلا تنوين.

(٢) قوله: [حقيقة أو تقديرا] أي: سواء كان السؤال محقّقا أو مقدّرا ومفروضا فحذف «مِنْ» من الجواب تخفيفا.

(٣) قوله: [ليكون البناء على حركة أو حرف الخ] يعني: أنّ المفرد المنصرف يستحقّ الفتحةَ في النصب والجمعَ المؤنث السالم الكسرةَ والتثنيةَ والجمعَ الياءَ وإذا لزم البناء ينبغي أن يبنى على ما يستحقّه في الأصل لتكون الحركات والحروف البنائيّة موافقة للحركات والحروف الإعرابيّة.

(٤) قوله: [لأنّ الإضافة تُرجِّح جانب الاسميّة] أي: الإضافة إلى الاسم ترجِّح جانب الاسميّة فإنّ المضاف إلى الاسم لا يكون مبنيّا إلاّ نادرا نحو «خمسة عشرك» بخلاف الإضافة إلى الجملة فإنها ترجِّح البناء ⇦

فيصير الاسم بها مائلا إلى ما يستحقّه في الأصل أعني: الإعراب (**وإن كان**) أي: المسند إليه بعد دخولها (**معرفة**) بانتفاء شرط النكارة[1] (**أو مفصولا بينه**) أي: بين ذلك المسند إليه (**وبين «لاَ»**) بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو[2] سواء كانا مع انتفاء شرط كونه مضافا أو مشبّها به أو لا، وهي ستّ صور نحو «لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو» (مثال المعرفة.) و«لا غلامُ زيد في الدار ولا عمرٌو» (مثال المعرفة المضافة.) و«لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ» (مثال المفصولة.) و«لا في الدار غلامُ رجل ولا امرأة» (مثال المفصولة المضافة.) و«لا في الدار زيدٌ ولا عمرٌو» (مثال المعرفة المفصولة.) و«لا في الدار غلامُ زيد ولا عمرو» (مثال المعرفة المفصولة المضافة.) (**وجب**) في جميع هذه الصوَر الستّ (**الرفعُ**) على الابتداء، أمّا في المعرفة[3] فلامتناع أثر «لاَ» النافيةِ للجنس فيها، وأمّا في المفصول فلضعف «لاَ» عن التأثير مع الفصل (**والتكريرُ**) أي: وجب تكرير اسمه[4]

نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمُ يَنْفَعُ الصّٰدِقِيْنَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة:١١٩].

(١) قوله: [**بانتفاء شرط النكارة**] وهو الشرط الثاني. قوله: «أي: بين ذلك الخ» إشارة إلى مرجع الضمير. قوله: «بانتفاء شرط الاتصال» وهو الشرط الأوّل المفهوم من قوله: «يليها».

(٢) قوله: [**على سبيل منع الخلو**] يعني: كونه معرفة أو مفصولا على سبيل منع الخلو فيجوز الجمع نحو «لا في الدار زيد ولا خالد». قوله: «سواء كانا الخ» أي: سواء كان انتفاء الشرط الأوّل وانتفاء الثاني مع انتفاء الشرط الأخير أو لم يكونا مع انتفاء الأخير بأن يكون معرفة أو مفصولا مع كونه مضافا أو شبهه.

(٣) قوله: [**أمّا في المعرفة**] كما في الصورتين الأوليين. قوله: «وأمّا في المفصول» كما في الصور الأربع الباقية.

(٤) قوله: [**أي: وجب تكرير اسمه**] إشارة إلى أنّ قوله: «والتكريرُ» عطف على قوله: «الرفعُ» واللام فيه عوض عن المضاف إليه. قوله: «لكن مطلقا لا بعينه» إشارة إلى أنّ المراد بتكرير الاسم تكرير نوعه لا تكرير شخصه كما لا يخفى. قوله: «أمّا في المعرفة» أي: أمّا وجوب تكرير الاسم في المعرفة فليكون الخ.

لكن مطلقا لا بعينه، أمّا في المعرفة فليكون كالعوض عمّا في التنكير من معنى نفي الآحاد، وأمّا في النكرة فليكون مطابقا لِما هو جواب له من مثل قول السائل «أ في الدار رجل أم امرأة»[1]، وهذا التعليل جار في المعرفة أيضاً (ونحو «قَضِيَّةٌ») أي: هذه قضيّة (ولاَ أَبَا حَسَنٍ لَهَا») أي: لهذه القضيّة، هذا جواب دخل مقدّر على قوله «وإن كان معرفة وجب الرفع والتكرير»، فإنّ اسم «لاَ» فيه معرفة؛ لأنّ «أبا حسن» كنية عليّ رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرّر، فأجاب بأنه (متأوّل) بالنكرة إمّا بتقدير المِثْل[2] أي: «ولا مِثْل أبي حسن لها» فإنّ مِثْلا لتوغّله في الإبهام لا يتعرّف بالإضافة إلى المعرفة، أو بتأويله بفيصل بين الحقّ والباطل[3] لاشتهاره رضي الله عنه بهذه الصفة فكأنه قيل «لا فيصل لها»، ويقوّي هذا التأويلَ إيرادُ «حسن» بحذف اللام[4]؛ لأنّ الظاهر أنّ

عطف على «إما بتقدير».

---

(١) قوله: [«أفي الدار رجل أم امرأة»] إنما قدّر السؤال مكرّرا؛ إذ لو لم يكن مكرّرا لكفى في الجواب «نعم» أو «لا». قوله: «وهذا التعليل جار في المعرفة أيضا» فيكون هذا علّة ثانية لوجوب التكرير في المعرفة.

(٢) قوله: [إمّا بتقدير المِثْل] أي: تأوّله بالنكرة إمّا بتقدير لفظ «مِثْل» فيكون من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

(٣) قوله: [أو بتأويله الخ] عطف على قوله: «بتقدير المثل»، أي: أو تأوّله بالنكرة بتأويله بفيصل بين الحقّ والباطل، والفيصل على وزن حيدر بمعنى القضاء، فيكون إطلاقه على عليّ رضي الله تعالى عنه من قبيل «زيد عدل». قوله: «لاشتهاره الخ» علّة مصحّحة أي: إنما صحّ تأويل أبي الحسن به لاشتهاره بالفصل بين الحقّ والباطل، ووجه الاشتهار قول النبيّ عليه الصلاة والسلام: «أقضاكم عليّ وأفرضكم زيد».

(٤) قوله: [ويقوّي هذا التأويلَ إيرادُ «حسن» بحذف اللام] اعلم أنّ نزع اللام واجب على التأويلين سواء

⇦

تنوينه للتنكير (وفي مثل «لا حول ولا قوة إلاّ بالله») أي: فيما كُرّرت فيه «لاَ»[1] على سبيل العطف وكان عقيبَ كلّ منهما نكرةٌ بلا فصل يجوز (خمسةُ أوجه) بحسَب اللفظ[2] لا بحسَب التوجيه فإنها بحسَب التوجيه تزيد عليها[3] الأوّل (فتحهما) أي: «لا حولَ ولا قوةَ إلاّ بالله» على أن تكون «لاَ» في كلّ منهما لنفي الجنس، «ولا قوّة» عطفٌ على «لا حول» عطفَ مفردٍ على مفردٍ وخبرها محذوف أي: ....

كانت اللام في الاسم نفسه نحو «لا حسن» في الحسن البصريّ و«لا صعق» في الصعق، أو فيما أضيف إليه نحو «لا امرأ قيس» و«لا ابن زبير» إلاّ في «عبد الله» و«عبد الرحمن»؛ إذ «الله» و«الرحمن» لا يطلقان على غيره تعالى حتّى يقدّر تنكيرهما، أمّا النزع في الصورة الأولى فلرعاية اللفظ وإصلاحه بأن يكون مطابقا لما قصد منه، وأمّا في الثانية فلصيرورته كأنه اسم جنس موضوع لإفادة الوصف المشتهر، ولمّا كان النزع على التأويل الثاني واضحا كما يدلّ عليه قوله: «لأنّ الظاهر أنّ تنوينه للتنكير» جعله مقوّيا للتأويل الثاني.

(١) قوله: [أي: فيما كُرّرت فيه «لاَ» الخ] تفسير للمثل، والجارّ والمجرور متعلّق بـ«يجوز» المؤخّر.

(٢) قوله: [بحسَب اللفظ] إشارة إلى أنّ تخصيص الوجوه بالخمسة إنما هو باعتبار كيفيات اللفظ والإعراب.

(٣) قوله: [فإنها بحسَب التوجيه تزيد عليها] أي: فإنّ الأوجه بحسَب التوجيه تزيد على الخمسة؛ لأنك إذا فتحتهما يحتمل أن تكون «لاَ» في الموضعين لنفي الجنس، وأن تكون في الأوّل لنفي الجنس وفي الثاني زائدة ويجوز البناء مع الزائدة نظرا إلى لفظها، وإذا رفعتهما يحتمل أربعة أوجه: أن تكون «لاَ» في الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن العمل، وأن تكون في الموضعين بمعنى «ليس»، وأن تكون الأولى بمعنى «ليس» والثانية زائدة، وأن تكون الأولى للتبرية أي: لنفي الجنس ملغاة عن العمل والثانية زائدة، وإذا فتحت الأوّل ورفعت الثاني يحتمل أن يكون الرفع محمولا على موضع اسم «لاَ» التبرية و«لاَ» الثانية زائدة، وأن تكون بمعنى «ليس» ورفعه على أنه اسمه، وأن تكون للتبرية ملغاة، وإن رفعت الأوّل وفتحت الثاني يحتمل أن تكون الأولى بمعنى «ليس»، وأن تكون للتبرية.

لا حول ولا قوّة موجود إلاّ بالله[1]، أو عطفَ جملةٍ على جملةٍ أي: لا حول إلاّ بالله ولا قوّة إلاّ بالله، فحذف خبر الجملة الأولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية (و) الثاني فتح الأوّل[2] و(نصب الثاني) أي: «لا حولَ ولا قوةً إلا بالله»، أما فتح الأوّل فلأنّ «لاَ» الأولى لنفي الجنس وأمّا نصب الثاني فلأن «لاَ» الثانيةَ مزيدة لتأكيد النفي[3] والثاني معطوف على الأوّل فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الإعراب، ويجوز أن يقدّر[4] لهما خبر واحد وأن يقدّر لكلّ منهما خبر على حِدَة (و) الثالث فتح الأوّل و(رفعه) أي: رفع الثاني نحو «لا حولَ ولا قوةٌ إلاّ بالله»، أمّا فتح الأوّل فلأنّ «لاَ» الأولى لنفي الجنس وأمّا رفع الثاني فلأنّ

---

(١) **قوله: [لا حول ولا قوّة موجود إلاّ بالله]** الأظهر أن يقال: «موجودان» نظرا إلى تعدّد اسم «لاَ»، فالخبر فيه واحد وهو مرفوع بـ«لاَ» الأولى والثانية، وإنما جاز ذلك مع أنهما عاملان؛ لأنهما في حكم عامل واحد بحكم المماثلة كما في «إنّ زيدا وإنّ عمرا قائمان». قوله: «أو عطفَ جملة الخ» عطف على «عطف مفرد الخ».

(٢) **قوله: [الثاني فتح الأوّل]** أشار بتقدير «فتح الأوّل» إلى أنّ قوله: «ونصب الثاني» عطف على «فتح الأوّل» المفهوم من قوله: «فتحهما»؛ لأنه في معنى: فتح الأوّل وفتح الثاني.

(٣) **قوله: [مزيدة لتأكيد النفي]** لأنّ المعطوف على المنفيّ يكون منفيّا أيضا فيكون حرف النفي في المعطوف زائدا وفائدته تأكيد النفي. قوله: «حملا على لفظه» أو حملا على محلّه القريب فإنّ لاسم «لاَ» محلّين: قريب وهو النصب وبعيد وهو الرفع.

(٤) **قوله: [ويجوز أن يقدّر الخ]** أي: يجوز أن يقدّر لكلمة «لاَ» الأولى والثانية خبر واحد أي: موجودان، فيكون المجموع جملة واحدة من عطف المفرد على المفرد. قوله: «وأن يقدّر» أي: ويجوز أن يقدّر الخ، فيكون المجموع جملتين من عطف الجملة على الجملة. قوله: «الثالث فتح الأوّل» غرضه ما عرفت فيما مرّ.

«لاَ» الثانية زائدة والثاني معطوف على محلّ الأوّل[1]؛ لأنه مرفوع بالابتداء عطفَ مفرد على مفرد بأن يقدّر لهما خبر واحد أو عطفَ جملة على جملة بأن يقدّر لكلّ منهما خبر على حِدَة (و) الرابع (رفعهما) بالابتداء[2] نحو «لا حولٌ ولا قوّةٌ إلاّ بالله»؛ لأنه جواب قولهم «أ بغير الله حولٌ وقوةٌ» فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال، ويجوز الأمران هاهنا أيضاً[3] (و) الخامس (رفع الأوّل) على أنّ «لاَ» بمعنى «ليس»[4] (على ضعف) فإنّ عمل «لاَ» بمعنى «ليس» قليل (وفتح الثاني) نحو «لا حولٌ ولا قوّةَ إلاّ بالله»، على أن تكون «لاَ» لنفي الجنس، وضُعِّف وجه ضعف رفع الأوّل[5] بأنه يجوز أن يكون رفعه ....

(١) قوله: [والثاني معطوف على محلّ الأوّل] والقياس في ذلك مُضِيّ الخبر أي: كون خبر «لاَ» مذكورا قبل المعطوف لفظا أو تقديرا كما في العطف على محلّ اسم «إنّ» المكسورة؛ لئلاّ يلزم توارد العاملين، لكن في "المغني" أنه يجوز مراعاة محلّها مع اسمها قبل مُضيّ الخبر وبعده فيجوز رفع النعت والمعطوف عليه في نحو «لا رجل ظريف فيها» و«لا رجل وامرأة فيها».

(٢) قوله: [والرابع رفعهما بالابتداء] في التنزيل العزيز: ﴿لَا فَارِضٌ وَّلَا بِكْرٌ﴾ [البقرة:٦٨] و﴿لَّا بَيْعٌ فِيْهِ وَلَا خُلَّةٌ وَّلَا شَفٰعَةٌ﴾ [البقرة:٢٥٤].

(٣) قوله: [ويجوز الأمران هاهنا أيضاً] أي: ويجوز تقديرُ خبر واحد لهما وتقديرُ خبر لكلّ منهما على حدة في هذا الوجه الرابع كما جاز ذلك في الوجه الثاني.

(٤) قوله: [على أنّ «لاَ» بمعنى «ليس»] فيه أنّ «لاَ» التي بمعنى «ليس» إذا انتقض نفيه بـ«إلاّ» لم تعمل على ما تقدّم وقد انتقض ههنا فافهم.

(٥) قوله: [وضُعّف وجه ضعف رفع الأوّل] المُضعِّف الشارح الرضي، ووجه ضعف رفع الأوّل هو كونُ «لاَ» الأولى بمعنى «ليس» وكونُ عملها قليلا، وتضعيف وجه الضعف تضعيف الضعف كما لا يخفى.

لإلغاء عمل «لاَ» بالتكرير[1] لا لكونها بمعنى «ليس»؛ لأنّ شرط صحّة إلغائها التكرير فقط وقد حصل هاهنا ولا دخل فيها[2] لتوافق الاسمين بعدها في الإعراب، فهذا على التوجيه الأوّل[3] متعيّن لعطف جملة على جملة أي: لا حولٌ إلاّ بالله ولا قوّةٌ إلاّ بالله، وإلاّ يلزم أن يكون قوله «إلاّ بالله» منصوبا ومرفوعا، وعلى التوجيه الثاني[4] يحتمل أن يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد أو عطف جملة على جملة كما لا يخفى (وإذا

قوله: «بأنه يجوز الخ» تصوير التضعيف.

(١) قوله: [لإلغاء عمل «لاَ» بالتكرير] فإنّه إذا كرّر «لاَ» النافية للجنس تلغى عن العمل والرفع لهذا المعنى ليس بضعيف لوقوعه في التنزيل الكريم نحو ﴿لَا بَيْعٌ فِيْهِ وَلَا خُلَّةٌ وَّلَا شَفٰعَةٌ﴾ [البقرة:٢٥٤].

(٢) قوله: [ولا دخل فيها الخ] بيان لمعنى قوله: «فقط»، يعني: أنه لا يشترط في صحّة الإلغاء أن يكون الاسمان الواقعان بعد «لاَ» مطابقين في الإعراب سواء حصل التطابق كما في الوجه الرابع أو لا كما في الوجه الأخير، فجاز أن يكون «لاَ» في هذا الوجه ملغاة عن العمل.

(٣) قوله: [فهذا على التوجيه الأوّل الخ] أي: فالوجه الخامس على توجيهِ أنّ «لاَ» بمعنى «ليس» يتعيّن فيه عطف الجملة بأن يقدّر لهما خبر على حدة، وإن لم يتعيّن ذلك وجعل من عطف المفرد يلزم أن يكون قوله: «إلاّ بالله» منصوبا ومرفوعا لأنّ «لاَ» الأولى تقتضي خبرا منصوبا والثانية خبرا مرفوعا فيتنافيان.

(٤) قوله: [وعلى التوجيه الثاني الخ] أي: والوجه الخامس على توجيهِ الرضي أعني: رفع الأوّل للإلغاء وفتح الثاني يحتمل أن يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد عند سيبويه؛ فإنّ مذهبه أنّ العامل في خبر «لاَ» المفتوح اسمُها هو الابتداء لا «لاَ» فيجوز على مذهبه أن يقدّر لهما معا خبر واحد أي: لا حولَ ولا قوّةَ موجودان إلاّ بالله كما يجوز أن يقدّر لكلّ منهما خبر على حدة فيكون من عطف جملة على جملة، ولا يجوز ذلك على مذهب الجمهور فإنّ عندهم لا بدّ لكلّ منهما من خبر على حدة لئلاّ يجتمع الابتداءُ ولفظةُ «لاَ» في رفع الخبر.

دخلت الهمزة) على «لاَ» التي لنفي الجنس[1] (لم يتغيّر العمل) أي: عمل «لا» أي: تأثيرها[2] في مدخولها إعرابا وبناء؛ لأنّ العامل لا يتغيّر عمله لدخول كلمة الاستفهام (ومعناها) أي: معنى الهمزة الداخلة على «لاَ» التي لنفي الجنس إمّا (الاستفهام) حقيقة[3] فتقول «أ لا رجلَ في الدار» مستفهما (و) إمّا (العَرْض) مثل «ألا نُزولَ عندي»[4]، ولم يذكر سيبويه أنّ حال[5] «ألاَ» في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السِيرافِيّ وتبعه الجزولي والمصنف، ورَدّ ذلك الأندلسيُّ وقال هذا خطأ؛ لأنها إذا كانت عَرْضا كانت من حروفِ الأفعال[6] مثل «إنْ» و«لَوْ» وحروفِ التحضيض[7] فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو «ألا زيدا تكرمه» (و) إمّا

---

(١) قوله: [على «لاَ» التي لنفي الجنس] غرضه بيان المدخول عليه وهو ظاهر.

(٢) قوله: [أي: عمل «لا» أي: تأثيرها الخ] التفسير الأوّل إشارة إلى أنّ اللام في العمل للعهد الخارجيّ أو عوض، والتفسير الثاني إشارة إلى أنّ العمل بمعناه اللغويّ الشامل للإعراب والبناء؛ وذلك لأنه ليس في «لا رجل في الدار» مثلا عمل اصطلاحيّ، ويجوز أن يكون من قبيل ذكر المقيّد أعني: العمل وإرادة المطلق أعني: التأثير.

(٣) قوله: [حقيقة] فيه إشارة إلى أنّ الهمزة تفيد العرض والتمنيّ مجازا فحينئذ لا تبطل معنى النفي. قوله: «مستفهما» أي: حال كونك مستفهما احتراز عن التمنيّ.

(٤) قوله: [مثل «ألا نُزولَ عندي»] هذا المثال مبنيّ على أنّ العرض لا يختصّ بالفعل خلافا للإندلسيّ.

(٥) قوله: [ولم يذكر سيبويه أنّ حال «ألا» الخ] يعني: أنه لم يذكر أنّ عمل «لاَ» لا يتغيّر في العرض بل الخ.

(٦) قوله: [كانت من حروفِ الأفعال] أي: من الحروف التي تدخل على الأفعال لفظا نحو «ألا تنزل بنا فتصيب خيرا» أو تقديرا نحو «ألا نزولا عندي» أي: ألا تنزل نزولا عندي، فيكون اسمها مفعولا لذلك الفعل المقدّر فلا يعمل فيه كلمة «لاَ» عند الأندلسيّ، وهذا هو تغيّر عمل «لاَ».

(٧) قوله: [وحروفِ التحضيض] عطف على قوله: «حروف الأفعال». قوله: «فيجب الخ» أي: إن كان بعد

⇦

(التمنّي) نحو «ألا ماءَ أشربه» حيث لا يُرجى ماء[1]، وأما قوله ع «ألاَ رجلا جزاه الله خيراً»[2] فهذه عند الخليل ليست «لا» الداخلةَ عليها حرفُ الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه فكأنه قال «ألا تروونني رجلاً» يعني: هلاّ ترونني رجلا[3]، ولذلك نُصب ونُوّن، وهي عند يونس «لا» التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمنّي فكان القياس «ألا رجلَ» ولكنه نُوّن لضرورة الشعر[4] (ونعت) اسمِ «لاَ» (المبنيِّ) لا نعتُ اسمِها المعربِ[5] احتراز عن نحو «لا غلامَ رجلٍ ظريفا» (الأوّلُ)

أي الشاعر.

بيان فائدة قيد المبني.

كلمة العرض فعل متعدّ أو في باب الإضمار وإلاّ فيجوز أن يكون بعدها فعل لازم نحو «ألا زيد ينزل» أي: ألا ينزل زيد ينزل، فلا يجب الانتصاب، والفرق بين العرض والتحضيض أنّ الأوّل طلب الشيء برفق ولين والثاني طلبه بحثّ وإلحاح.

(١) قوله: [حيث لا يُرجى ماء] اعلم أنّ الهمزة في العرض والتمنيّ ليست للاستفهام؛ لأنّ القائل لا يقصد بـ«ألا نزول عندي» الاستفهامَ عن ترك النزول ولا بـ«ألا ماء أشربه» الاستفهامَ عن الماء؛ لأنه عالم بعدَم الماء وإليه أشار بقوله: «حيث الخ».

(٢) قوله: [وأمّا قوله: ع «ألاَ رجلا جزاه الله خيراً» الخ] يعني: أنّ القياس «ألاَ رجلَ الخ» بالبناء لكنه نوّن «رجلا» لضرورة الشعر عند يونس، أمّا عند الخليل فـ«ألا» فيه برأسه حرف تحضيض وليست مركّبة من «لا» النافية للجنس والهمزة، فالنصب والتنوين على القياس عنده.

(٣) قوله: [يعني: هلاّ ترونني رجلا] اعلم أنّ معنى التحضيض في المضارع الحثّ على الفعل وطلبه فيكون بمعنى الأمر أي: أروني رجلا، وإذا دخل على الماضي فمعناه اللوم والتوبيخ على ترك الفعل.

(٤) قوله: [ولكنه نُوّن لضرورة الشعر] لأنّ وزن المصراع: مفاعلتن مفاعلتن فعولن. قوله: «اسم لاَ» إشارة إلى أنّ اللام في المبنيّ للعهد الخارجيّ لأنه السابق المعهود لا المبنيّ مطلقا.

(٥) قوله: [لا نعتُ اسمِها المعربِ] لأنه منصوب حملا على لفظ المنعوت أو مرفوع حملا على المحلّ ولا يجوز بناؤه كـ«ظريف» في المثال المذكور. قوله: «لا الثاني وما بعده» فإنه أيضا منصوب حملا

⇦

بالرفع صفة للنعت أي: لا الثاني وما بعده احتراز عن مثل «لا رجلَ
دفع لتوهم كونه صفة للمبني. بيان الفائدة.
ظريفَ كريمٌ في الدار» (مفردا) حال من ضمير «مبني»[1] والعامل فيه
الذي يأتي.
«مبني»، احتراز عن مثل «لا رجلَ حَسَنُ الوَجهِ» (يليه) حال بعد حال أو
لفظ. فائدة قيد الإفراد.
صفة «مفردا»، احتراز عن المفصول نحو «لا غلامَ فيها ظريفٌ»، وهذا
فائدة قيد الولي.
القيد يُغنِي عن الأوّل[2] (مبنيّ) على الفتح حملا على المنعوت لمكانِ
علة البناء. علة الحمل.
الاتحادِ بينهما والاتصالِ[3] وتوجهِ النفي إليه أي: إلى النعت حقيقة،
عطف على «مكان».
والمبنيّ في قوله «ونعت المبنيّ» إشارة إلى ما يُبنَى على الفتح بالأصالة لا
بالتبعية فإنه المذكور سابقا، فلا يرد أنّه إذا كرّر المبنيّ وبني على الفتح
دليل الإشارة.
ثمّ جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل «لا ماءَ ماءَ باردًا» مع أنه يصدق عليه

على لفظ المنعوت أو على محلّه القريب أو مرفوع حملا على محلّه البعيد ولا يجوز بناؤه كـ«كريم».

(١) قوله: [حال من ضمير «مبني»] أي: حال من ضمير قول المصـ الآتي: «مبنيّ»، وإنما قدّم الحال عليه لئلاّ يقع الفصل بين القيود، وقد تبع الشارح في هذا التركيب للفاضل الهندي والظاهر المتبادر أنه حال من المستكنّ في لفظ «الأوّل» الراجع إلى النعت."العقد النامي". قوله: «احتراز عن مثل لا رجلَ حَسَنُ الوَجهِ» إذ المراد بالمفرد ههنا ما يقابل المضاف وشبهه.

(٢) قوله: [وهذا القيد يُغنِي عن الأوّل] أي: قوله: «يليه» يغني عن القيد الأوّل أو عن لفظ «الأوّل» فلا يخفى ما فيه من لطافة الإيهام، ووجه الإغناء أنّ النعت إذا كان يليه فلا بدّ أن يكون أوّلا، ولكنه من إغناء المؤخّر عن المقدّم فلا بأس به إلاّ أنه لا يليق بإيجاز المتن.

(٣) قوله: [لمكانِ الاتحادِ بينهما والاتصالِ] أي: إنما جاز بناؤه مع أنه منفصل عن «لاَ» حملا له على المنعوت وإنما حمل عليه لثبوت الاتحادِ بينهما ذاتا فإنّ مصداقهما واحد، مع اتصالِهما لفظا. قوله: «وتوجهِ الخ» أي: ولتوجه النفي إلى النعت من حيث المعنى وإن كان التوجّه إلى المنعوت من حيث الصورة؛ لأنك إذا قلت: «لا رجل ظريف» فكأنك قلت: «لا ظريف».

أنه «نعت المبنيّ الأوّلُ مفردا يليه» فإنّ «باردا» في هذا المثال[1] نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر، ولو جعل نعتا للمتبوع فليس ممّا يليه لتوسّط التابع بينهما (ومعرب) لأنّ الأصل في التوابع تبعيّتها لمتبوعاتها في الإعراب دون البناء[2] (رفعا) حملا على محلّه البعيد (ونصبا) حملا على اللفظ[3] أو على محلّه القريب (نحو «لا رجلَ ظريفَ») بالفتح (وظريفٌ) بالرفع (وظريفًا») بالنصب (وإلاّ) أي: وإن لم يكن النعت كذلك[4] (فالإعراب) أي: فحكمه الإعراب لا غير رفعا حملا على المحلّ البعيد ونصبا حملا على اللفظِ أو المحلِّ القريب، وقد مرّت أمثلته[5] في بيان فوائد القيود (والعطفُ) على اسمِ «لاَ» المبنيِّ إذا كان

وهو «ماء» الثاني. وهو «ماء» الأول. أي لم يوجد فيه أحد الشروط الأربعة. إشارة إلى تقدير المبتدأ. صفة «اسم».

---

(١) قوله: [فإنّ «باردا» في هذا المثال الخ] تعليل لعدم الورود يعني: أن «باردا» ليس بنعت للمبني على الفتح بالأصالة أعني: «ماءَ» الأوّلَ بل هو نعت للمبني على الفتح بالتبعية أعني: «ماءَ» الثانيَ، ولو جعل نعتا للأوّل فلا يصدق عليه «يليه»، وعلى كلا التقديرين لا يدخل في الضابطة فلا إيراد.

(٢) قوله: [دون البناء] أي: دون الحركات البنائيّة نحو «جاءني هؤلاء الكرامُ» بالرفع. قوله: «حملا على محلّه البعيد» وهو الرفع على الابتداء، وإنما قدّم الرفع لترجّحه.

(٣) قوله: [حملا على اللفظ] أي: حملا على لفظ المبنيّ لمشابهة حركته حركةَ الإعراب من حيث العروض. قوله: «أو على محلّه القريب» وهو النصب لأنّ «لاَ» تعمل عمل «إنّ» فمحلُّ اسمها القريبُ النصب.

(٤) قوله: [أي: وإن لم يكن النعت كذلك] أي: إن لم يكن مثل ما ذكر أي: لم يوجد فيه أحد الشروط الأربعة بأن كان نعتا للاسم المعرب كـ«ظريفا» في «لا غلامَ رجلٍ ظريفا» أو كان نعتا للاسم المبنيّ لكن لم يكن أوّلا كـ«كريم» في «لا رجلَ ظريفَ كريمٌ في الدار» أو كان أوّلا لكن لم يكن مفردا كـ«حسن الوجه» في «لا رجلَ حَسَنُ الوَجهِ» أو كان مفردا لكن لم يكن متصلا كـ«ظريف» في «لا غلامَ فيها ظريفٌ».

(٥) قوله: [أمثلته] أي: أمثلة النعت الذي لم يكن كذلك، وقد أعدناها في الحاشية السابقة فانظر إليها.

المعطوف نكرة[1] بلا تكرير «لاَ» في المعطوف؛ فإنه إذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو «لا غلامَ لك والفرسُ» وإذا كان «لاَ» مكرّرا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله «لا حول ولا قوّة» فيما سبق، بأن يحمل[2] (على اللفظ) أي: لفظ اسم «لاَ» المبنيّ ويجعل منصوبا (و) بأن يحمل (على المحلّ) ويجعل مرفوعا[3] (جائز) ولا يجوز فيه البناء[4] لمكان (أي في المعطوف.) الفصل بالعاطف، ولم يجعل في حكم المتصل[5] لمظِنّة الفصل بـ«لاَ» (المعطوف.) المؤكّدة؛ إذ المعطوف على المنفي يُزاد فيه «لاَ» كثيراً نحو «لا حول ولا (صفة «لا».) قوّة»[6] (مثل «لا أبَ وابناً وابنٌ») في قول الشاعر: (غرضه تكميل الشعر تتميما للفائدة.)

---

(١) قوله: [إذا كان المعطوف نكرة] إنما قيّد به بقرينة قوله: «على اللفظ» لأنّ المعرفة لا يجوز عطفه إلاّ على المحلّ لوجوب رفعها بناء على أنّ «لاَ» لا تؤثّر في المعرفة، وإنما قال: «بلا تكرير لاَ الخ» لأنّه إذا كان «لاَ» مكرّرا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله: «لاحول ولا قوّة» من الوجوه الخمسة فوجب إخراجه ههنا.

(٢) قوله: [بأن يحمل الخ] تصوير للعطف على اللفظ. قوله: «ويجعل منصوبا» تفسير للحمل على اللفظ، وقس عليه قوله الآتي: «بأن يحمل» و«يجعل مرفوعا».

(٣) قوله: [ويجعل مرفوعا] فيه ما مرّ من الكلام تحت قوله: «والثاني معطوف على محلّ الأوّل».

(٤) قوله: [ولا يجوز فيه البناء] كما جاز في الوصف؛ وذلك لانتفاء مصحّح البناء وهو الأمور الثلاثة الإفراد والتنكير والولي، وإليه أشار بقوله: «لمكان الفصل بالعاطف» أي: لوجود الفصل بين المعطوفين بحرف العطف وهو يعدّ فاصلا في عرفهم فلم يوجد الاتصال فيهما لفظا كما لم يكن الاتحاد بينهما معنى.

(٥) قوله: [ولم يجعل في حكم المتصل الخ] جواب سؤال مقدّر هو أنه لِمَ لم يجعل هذا المعطوف في حكم المتصل نظرا إلى قلّة الفصل كما في النداء؟ وحاصل الجواب أنّ الفصل بالعاطف محلّ يظنّ فيه الفصل بـ«لاَ» الزائدة مثل ﴿لَا بَيۡعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة:٢٥٤] بخلاف النداء فإنه ليس مظِنّة ذلك فافترقا.

(٦) قوله: [نحو «لا حول ولا قوّة»] فإنّ «لاَ» الثانية فيه زائدة في بعض التوجيهات كما عرفت سابقا.

ولا أبَ وابناً مثلُ مروانَ وابنِه ÷ إذا هو بالمجد ارْتَدَى وتَأَزَّرَا

وسائر التوابع[1] لا نصّ عنهم فيها لكن ينبغي أن يكون حكمها حكمَ توابع المنادى[2] كذا ذكره الأندلسي (ومثل «لاَ أَبَا لَه» و«لاَ غُلاَمَيْ لَه») أي: كلّ تركيب يكون فيه بعد اسم «لاَ» التي لنفي الجنس لامُ الإضافة وأجري على ذلك الاسم[3] أحكام الإضافة من إثباتِ الألف في نحو «أب» وحذفِ النون من نحو «غلامين» (جائز) يعني: أنّ الأصل في مثل هذين التركيبين أن يقال «لاَ أبَ له» و«لاَ غُلاَمَين له» فيكون اسمُ «لاَ» فيهما مبنيًّا على ما يُنصَب به والجارُّ مع المجرور خبرًا لها، وقد جاء على قلّة مثل «لاَ أَبَا لَه» و«لاَ غلاَمَيْ لَه» بزيادةِ الألف في مثل «أب»[4] وإسقاطِ

---

(١) قوله: [وسائر التوابع] أي: وباقيها من التأكيد اللفظيّ والمعنويّ والبدل وعطف البيان فلا نصّ عنهم فيها أي: لم يصرّحوا بحكمها كما صرّحوا بحكم النعت والمعطوف بالحرف.

(٢) قوله: [أن يكون حكمها حكمَ توابع المنادى] المضموم فيجب بناءُ البدلِ في «لا رجل صاحب لي في الدار» وكذا يجب بناء التأكيد اللفظيّ على الأفصح في «لا سرور سرور دائم»، ويجوز الرفع والنصب في عطف البيان في «لا غلام بشر وبشرا في الدار» وكذا التأكيد المعنويّ نحو «لا رجل نفسُه في الدار».

(٣) قوله: [وأجري على ذلك الاسم الخ] اعلم أنّ ذلك الاسم إمّا المثنّى نحو «لا غلامَيْ له»، أو جمعُ المذكّر السالم نحو «لا مسلمِيْ في الدار»، أو الأسماءُ الستّة إلاّ «ذُوْ» فإنه لا يقطع عن الإضافة نحو «لاَ أَبَا لَه» و«لاَ أخَا لَه»، ثمّ هذا الاسم معرب بالاتفاق وليس بمبنيّ وهل هو مضاف حقيقة واللام مقحمة لتأكيد المقدّر أو ليس بمضاف حقيقة بل مشابه بالمضاف ففيه خلاف، الأوّل مذهب سيبويه والخليل والجمهور، وذهب إلى الثاني المصنف.

(٤) قوله: [في مثل «أب»] يعني به الأسماء الستّة غير «ذو» على مذهب المصـ، وذهب الشارح الرضي

⇦

النون في مثل «غُلامَين» كما في حال الإضافة (تشبيها له) أي: لاسم «لاَ» في هذين التركيبين مع أنه ليس بمضاف (بالمضاف) وإجراءً لأحكام[1] المضاف عليه بإثباتِ الألف وحذفِ النون فيكون معربا، وذلك التشبيه تصوير للإجراء. **إنما هو (لمشاركته) أي: مشاركة اسم «لاَ» حين يضاف[2] بإظهار اللام بينه وبين ما يضاف إليه (له) أي: للمضاف (في أصل معناه) أي: معنى المضاف[3] من حيث هو مضاف يعني الإضافة وهو الاختصاص، أو** تصوير للمضاف. بيان لمعنى الإضافة. **المعنى أنّ مثل[4] «لاَ أبَا له» و«ولاَ غلامَيْ له» جائز تشبيها له أي: لمثل** عطف على التفسير الأول.

والمحشي العصام إلى أنّ الجواز مختص بالأب والأخ منها، والمراد بمثل غُلامَينِ المثّنى وجمع المذكّر السالم بلا خلاف.

(١) قوله: [وإجراءً لأحكام الخ] في عطفه على قوله: «تشبيها» إشارة إلى أنّه ليس المراد بالتشبيه شبه المضاف بالمعنى الاصطلاحيّ بل بالمعنى اللغويّ كما يدلّ عليه بيان وجه التشبيه بقوله: «لمشاركته الخ» فلا يلزم التنوينُ وإبقاءُ النون في «لا أبا له» و«لا غلامي له» كما هو حال شبه المضاف اصطلاحا.

(٢) قوله: [أي: مشاركة اسم «لاَ» حين يضاف الخ] لمّا كان قوله: «لمشاركته له في أصل معناه» غير صحيح بظاهره؛ لأنّ اسمَ «لاَ» في التركيبين نكرةٌ فلا اختصاص له فيهما فلا يشارك المضافَ أعني «لاَ أباه» و«لاَ غُلامَيْه» في الاختصاص! أوّله الشارح بوجهين حاصل الأوّل أنّ اسمَ «لاَ» المضافَ بإظهار اللام بينه وبين المضاف إليه مشارك للمضاف بتقدير اللام في إفادة الاختصاص الإضافِيّ لاشتمال كلّ منهما على الإضافة، وصورة اسم «لاَ» في هذين التركيبَينِ صورة المضاف بإظهار اللام فأعطي له حكمه.

(٣) قوله: [أي: معنى المضاف] إشارة إلى المرجع. قوله: «من حيث الخ» أي: معنى المضاف باعتبار الإضافة فقوله: «يعني الإضافة» تفسير للمضاف المقيّد بالحيثيّة، وإنما قيّده بالحيثيّة لأنّ الاختصاص معنى الإضافة لا ذات المضاف وهو ظاهر. قوله: «وهو الاختصاص» أي: معنى المضاف المُحيَّث أو أصل معناه هو الاختصاص.

(٤) قوله: [أو المعنى أنّ مثل الخ] عطف باعتبار المعنى على التفسير الأوّل يعني: أنّ معنى قوله: «تشبيها له

هذين التركيبين حيث لا إضافة فيه بالمضاف أي: بتركيب يشتمل[1] على متعلق بـ«تشبيها». **الإضافة لمشاركته أي: لمشاركة مثل هذين التركيبين له أي: لما يشتمل على الإضافة في أصل معناه أي: معنى ما يشتمل على الإضافة وهو الاختصاص إلاّ أنّ بين الاختصاصين[2] تفاوتا فإنّ الاختصاص المفهوم من التركيب الإضافِيّ أتمّ ممّا يفهم من غيره (ومن ثمّ) أي: لأجل أنّ جواز مثل هذين التركيبين إنما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص (لم يجز) تركيب[3] («لاَ أبَا فِيها») أي: في الدار، لعدَم الاختصاص[4] فإنّ الاختصاص المفهوم من إضافة الأب إلى شيء إنما هو**

الخ» إمّا ما ذُكِر أو المعنى أنّ مثل الخ، وهذا تأويل بالوجه الثاني، حاصله أنّ مثل هذين التركيبَين مع كونه خبرا لا إضافة فيه مشارك للتركيب الإضافِيّ في إفادة مطلق الاختصاص، وخلاصة الوجهين أنّ في الأوّل تشبيه المفرد أعني: اسم «لاَ» بالمفرد أعني: المضاف، وفي الثاني تشبيه التركيب أعني: مثل «لا أبا له» بالتركيب أعني: مثل «لا أباه».

(١) قوله: [أي: بتركيب يشتمل الخ] إنما فسّر المضاف به؛ لأنّ المشبّه في هذا التوجيه هو التركيب.

(٢) قوله: [إلاّ أنّ بين الاختصاصين الخ] أي: إلاّ أنّ بين الاختصاص المفهوم من التركيب الإضافِيّ والاختصاص المستفاد من التركيب الإضافِيّ فرقا وهو أنّ الثاني أتمّ وأكمل لكونه معلوما للمخاطب مسلّم الثبوت عنده بخلاف الأوّل.

(٣) قوله: [تركيب] أي: لم يجز تركيبٌ كان اسم «لاَ» فيه لفظ المثنّى أو الجمع أو الأب مثلا ولم يَلِه لام الإضافة بل حرف جرّ آخر مع حذف النون وإثبات الألف فلا يقال: «لا غُلامَيْ في الدار» و«لا أبا في الدار».

(٤) قوله: [لعدَم الاختصاص] أي: إنما لم يجز التركيب المذكور لعدَم المشاركة في أصل معنى المضاف؛ إذ لا يضاف «أب» بمعنى «في». قوله: «إلى شيء» مثل أبو زيد أو خالد أو غيرهما. قوله: «إنما هو بأبوّته له» أي: بسبب كون الأب أباً لذلك الشيء لا بسبب كونه أباً فيه كما لا يخفى.

بأبوّته له، وهذا الاختصاص غير ثابت للأب بالنسبة إلى الدار فلا يصحّ إضافته إلى الدار[1] فكيف يشبّه تركيب «لاَ أبَا فيها» بتركيب يضاف فيه الأب إلى الدار لمشاركته له في أصل معناه (**وليس**) أي: مثل هذين التركيبين (**بمضاف**) حقيقة[2] (**لفساد المعنى**) المراد المفاد بهما على تقدير الإضافة وهو نفي ثبوت جنس الأب[3] أو الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج إلى تقدير خبر، وهذا المعنى يفسد على تقدير الإضافة من وجهين[4] أمّا أوّلاً فلأنّ معنى هذين التركيبين على تقدير الإضافة «لاَ أبَاه» و«لاَ غُلامَيْه» وهذا لا يتمّ إلاّ بتقدير خبر أي: لا أباه موجود ولا غلاميه موجودان، وأمّا ثانياً فلأنّ المراد نفي ثبوت جنس الأب أو الغلامين له ....

---

(١) قوله: [**فلا يصحّ إضافته إلى الدار**] وأمّا قولهم: «أبو الفضة» و«أبو الذهب» ونحو ذلك لمن هو يلازمهما فالأب فيه مجاز عن الملازم بتشبيهه بالأب الحقيقيّ في ملازمته لابنه، فالتخصيص هنا بطريق الملازمة فالإضافة صحيحة لكن هذا التخصيص ليس بمراد في قولهم: «لا أبا فيها» حتّى يشبّه به فيه.

(٢) قوله: [**حقيقة**] أي: باعتبار المعنى كما أنه ليس بمضاف باعتبار اللفظ. قوله: «بهما» متعلّق بالمراد والمفاد على سبيل التنازع. قوله: «على تقدير الإضافة» متعلّق بالفساد أي: لأنّ المعنى المستفاد من هذين التركيبين بدون تقدير الإضافة يفسد على تقدير أن يكون اسم «لاَ» فيهما مضافا كما سيبيّنه.

(٣) قوله: [**وهو نفي ثبوت جنس الأب الخ**] بيان للمعنى الفاسد المستفاد من غير تقدير الإضافة، حاصله أنّ هذا التركيب خبريّ يَفهَم منه كلُّ أحد معنى تامّا من غير احتياج إلى تقدير الخبر بخلاف ما إذا جعل اسم «لاَ» مضافا فإنه يصير غير تامّ كما سيجيء من الشارح.

(٤) قوله: [**من وجهين**] أي: فسادا كائنا من وجهين.

لا نفي الوجود عن أبيه المعلوم[1] أو غلامَيْه المعلومَيْن (خلافا لسيبويه) والخليل وجمهور النحاة، وإنما خصّ سيبويه بهذا الخلاف[2]؛ لأنه العمدة فيما بينهم أو لأنّ المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين، فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة أنّ مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى وإقحامَ اللام[3] بين المضاف والمضاف إليه تأكيد للام المقدّرة، وحَكَم المصنف بفساده لما عرفت[4] (ويحذف) اسم «لاَ» حذفا (كثيراً في مثل «لا عليك» أي: لا بأس عليك) ولا يحذف إلاّ مع وجود الخبر[5] لئلاّ يكون إحجافا، وقولهم «لا كزيد»[6] إن جعلنا الكاف

أي إذهابا و إخلالا.

---

(١) قوله: [لا نفي الوجود عن أبيه المعلوم الخ] ويلزم على تقدير الإضافة نفي الوجود عن أبيه المعلوم أو غلاميه المعلومين كما لا يخفى.

(٢) قوله: [وإنما خصّ سيبويه بهذا الخلاف الخ] جواب سؤال مقدّر وكلاهما ظاهران.

(٣) قوله: [وإقحامَ اللام الخ] بالنصب عطف على قوله: «مثل الخ»، والإقحام إدخال شيء في شيء بشدّة وعنف، وهذا جواب عمّا أورد عليهم أنه لا يظهر اللام بين المضاف والمضاف إليه بل تقدّر! فأجابوا بأنّ اللام ههنا أيضا مقدّر وهذه اللام الظاهرة تأكيد للمقدّرة مثل «تيم» الثاني في «يا تيم تيم عديّ» فكان الفصل بينهما كلا فصل.

(٤) قوله: [لما عرفت] من أنه يصير الكلام على هذا التقدير غير تامّ مع أنه تامّ، ومن لزوم خلاف المقصود.

(٥) قوله: [ولا يحذف إلاّ مع وجود الخبر] إشارة إلى أنّ المراد بـ«مثل لا عليك» ما ذكر فيه الخبر. قوله: «إححافا» بتقديم المهملة على المعجمة وبالعكس الإذهاب والإخلال أي: إنما لم يحذف الاسم إلاّ إذا ذكر الخبر لئلاّ يكون إذهابا بالتركيب وإخلالا له بحذف طرفي الجملة المستقلّة مع بقاء عاملها، وقيل الإحجاف إخراج الشيء عن أصله بالنقصان الكثير.

(٦) قوله: [وقولهم الخ] أي: قول العرب: «لا كزيد»، إنما أورده إيذانا بأنه يحتمل أن يكون من قبيل حذف ⇦

اسما جاز أن يكون «كزيد» اسما والخبرُ محذوفا أي: لا مثله موجود وجاز أن يكون خبرا أي: لا أحد مثل زيد، وإن جعلناه حرفا فالاسم محذوف أي: لا أحد كزيد (**خبر «مَا» و«لاَ» المشبّهتين**) في النفي والدخول[1] على الجملة الاسميّة (**بـ«ليس» هو المسند بعد دخولهما**)

متعلق بـ«الدخول».

أي: دخول «مَا» و«لاَ» (**وهي**) أي: خبريّة خبر «ما» ولا» لهما[2]، وكذا

إشارة إلى المرجع.

اسميّة اسمهما لهما (**لغة حجازيّة**) وخصّ الخبريّة بالذكر[3]؛ لأنّ إعمالَهما وجعلَ اسمِهما وخبرهما اسما وخبرا لهما إنما يظهر باعتبار الخبر[4]، فجعلُ الخبر خبرا لهما إنما هو في لغة أهل الحجاز وأمّا بنو تميم[5] فحيث لا يذهبون إلى إعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما، ولغة أهل الحجاز هي التي.......................

تأييد للغة أهل الحجاز.

الاسم وهو مناسب للمقام ويحتمل أن يكون من قبيل حذف الخبر لوجود الاحتمالين في الكاف.

(١) قوله: [**في النفي والدخول الخ**] متعلّق بالتشبيه، وإشارة إلى وجه تشبيههما بـ«ليس»، وإنما شبّهتا بها دون «لاَ» لنفي الجنس لكون كلّ منهما ظاهرةً في عموم النفي مثل «ليس» لا نصًّا فيه بخلاف «لاَ» التبرئة فإنها نصّ فيه.

(٢) قوله: [**أي: خبريّة خبر «مَا» ولاَ» لهما**] أي: كون خبرهما خبرا لهما ومنصوبا بهما، وفيه إشارة إلى أنّ الضمير راجع إلى الخبريّة المستفادة من قوله: «خبر مَا ولاَ»، واعلم أنه لم ينقل عن أحد رفع اسم «لاَ» ونصب خبرها على ما في الرضي، فاللغة الحجازية إذن إعمال «مَا» وحدها، وبنو تميم لا يعملونهما لا «لاَ» ولا «مَا».

(٣) قوله: [**وخصّ الخبريّة بالذكر**] مع أنّ اسميّة اسمهما أيضا لغة حجازيّة لأنّ الخ.

(٤) قوله: [**إنما يظهر باعتبار الخبر**] لأنّ اختلاف الإعراب ظاهرا إنما هو في الخبر.

(٥) قوله: [**وأمّا بنو تميم الخ**] يعني: أنّ قوله: «حجازيّة» احتراز عن لغة تميميّة.

جاء عليها التنزيل[1] قال الله تعالى ﴿مَا هٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١] و﴿مَا هُنَّ اُمَّهٰتِهِمْ﴾ [المجادلة:٢] (وإذا زيدت «إنْ» مع «مَا») نحو «ما إن زيد قائم»، قيل إنّما خُصّت «مَا» بالذكر لأنها لا تزاد مع «لا» في استعمالهم، بأن قال «مع ما» ولم يقل «مع ما ولا». وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكِّدة عند الكوفيين[2] (أو انتقض النفي بـ«إلاّ») نحو «ما زيد إلاّ قائم» (أو تقدّم الخبر) على الاسم نحو «ما قائم زيد» (بطل العمل) أي: عمل «مَا» إذا كان مع واحد من هذه الأمور الثلاثة، أمّا إذا زيدت «إنْ» فلأنّ «مَا» عامل ضعيف عَمِل لشبهه بـ«ليس» فلمّا فصل بينها وبين معمولها لم تعمل، وأمّا إذا انتقض النفي بـ«إلاّ» فلأنّ عملها لمعنى النفي فلمّا انتقض بطل العمل، وأمّا إذا تقدّم الخبر فلتغيّر الترتيب[3] مع ضعفها في العمل (وإذا عُطف عليه) أي: على خبرهما[4] (بمُوجِب) بكسر الجيم أي: بعاطف يفيد الإيجاب بعد النفي وهو «بَلْ» و«لكِنْ» نحو «ما زيد مقيما بلْ مسافر» و«ما عمرو قائما لكنْ قاعد» (فالرفع) أي: فحكم المعطوف الرفع[5] لا غير بكونهما بمنزلة «إلاّ» في نقض النفي.

---

(١) قوله: [جاء عليها التنزيل] أي: الكلام المنزّل وهو القرآن الكريم فالمصدر بمعنى اسم المفعول.

(٢) قوله: [نافية مؤكّدة عند الكوفيين] فيه أنّ هذا يخالف ما قالوا من أنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقَي المعنى إلاّ مفصولا بينهما كما في «إنّ زيدا لعالم»، أمّا الجمع بين اللام و«قد» في نحو ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللّٰهُ﴾ [آل عمران:١٨١] وبين «ألاَ» و«إنّ» في ﴿اَلَآ اِنَّ اَوْلِيَآءَ اللّٰهِ﴾ [يونس:٦٢] فلأنّ «قد» يشوبها معنيان آخران من التقريب والتوقّع وفي «ألاَ» معنى التنبيه فلم تكونا لمحض التحقيق.

(٣) قوله: [فلتغيّر الترتيب] أي: لتغيّر الأسلوب المألوف المعروف من تقدّم المرفوع على المنصوب.

(٤) قوله: [أي: على خبرهما] أي: سواء كان الخبر منصوبا أو مجرورا بالباء نحو «ما زيد بعالمٍ بل شاعرٌ».

(٥) قوله: [أي: فحكم المعطوف الرفع] إشارة إلى أنّ قوله: «الرفع» خبرٌ محذوفُ المبتدأ، ويحتمل أن يكون مبتدأً محذوفَ الخبر أي: فرفع المعطوف واجب حملا على المحلّ، والجملة جواب «إذا».

(المجرورات هو ما اشتمل) أي: اسم اشتمل[1] ليخرج الحروف الأواخر
أي المجرور الدال عليه المجرورات دلالة الجمع على الجنس. علة لتفسير «ما» بالاسم وبيان فائدته.
التي هي محالّ الإعراب فإنه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات
أي الشأن. أي على تلك الحروف.
والمجرورات اصطلاحا؛ لأنها أقسام الاسم (على علم المضاف إليه) أي:
أي المرفوعات الخ.
علامة المضاف إليه من حيث هو مضاف إليه يعني: الجرّ[2] سواء كان
أي الجرّ.
بالكسرة أو الفتحة أو الياء لفظا أو تقديرا[3] وإنما قلنا «من حيث هو
بيان لفائدة قيد الحيثية.
مضاف إليه»؛ لأنّ الجرّ ليس علامة لذات المضاف إليه بل لحيثيّة كونه مضافا إليه[4]، والمضاف إليه وإن كان مختصًّا بما عرّفه به لكنّ المشتمل
أي بقوله الآتي «والمضاف إليه كل اسم الخ».
على علامته أعمّ منه وممّا هو مشبّه به فيدخل في تعريف المجرور مثل
أي ما كان مجرورا بالحرف الزائد.
«بحسَبِك درهم» و«كفى باللّهِ»[5] وكذا المضاف إليه بالإضافة اللفظيّة
يدخل في تعريف المجرور.
وإن لم يكن داخلا في تعريفه[6] ....

---

(١) قوله: [أي: اسم اشتمل] إشارة إلى أنّ «ما» نكرة موصوفة والمراد به اسم، وذلك ليخرج الخ.

(٢) قوله: [يعني: الجرّ] هذا بيان للواقع توطيةً لبيان تعميم العلامة وليس بداخل في تعريف المجرور فلا يتوهّم الدور بأنّ الخَفاء في المجرور باعتبار الجرّ فلو أُخِذ الجرّ في تعريف المجرور لزم الدور.

(٣) قوله: [لفظا أو تقديرا] كلّ من الكسرة والفتحة والياء أعمّ من أن تكون لفظا أو تقديرا كما لا يخفى نحو «نظرت إلى غلامٍ وغلامي» و«نظرت إلى أحمدَ وصغرى» و«نظرت إلى أخي وأبي القوم».

(٤) قوله: [بل لحيثيّة كونه مضافا إليه] كما أنّ الرفع أو النصب أيضا ليس علامة لذات الفاعل أو المفعول بل لحيثيّة كونهما فاعلا أو مفعولا.

(٥) قوله: [مثل «بحسَبِك درهم» و«كفى باللّهِ»] لأنه مشتمل على علامة المضاف إليه وهي الكسرة، وكذا يدخل في تعريف المجرور المضاف إليه بالإضافة اللفظية نحو «حسن الوجهِ» لصدق التعريف عليه.

(٦) قوله: [وإن لم يكن داخلا في تعريفه] أي: وإن لم يكن مثلُ «بحسَبِك درهم» و«كفى باللّهِ» والمضافُ ⇦

(والمضاف إليه) وهو هاهنا غير ما[1] هو المصطلح المشهور بينهم، وذهب في ذلك مذهبَ سيبويه حيث أطلق المضاف إليه على المنسوب إليه بحرف الجرّ لفظا أيضاً (كلّ اسم) حقيقة أو حكما ليشمل الجُمَل[2] التي يضاف إليها نحو ﴿يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾ [المائدة:١١٩] فإنها في حكم المصادر (نُسِب إليه شيء) اسما كان نحو «غلام زيد» أو فعلا نحو «مررت بزيد» (بواسطة حرف الجرّ لفظا أو تقديرا) أي: ملفوظا كان ذلك الحرف[3] كما في مثل «مررت بزيد» أو مقدّرا حال كون ذلك المقدّر (مرادا) من حيث العمل[4] بإبقاء أثره وهو الجرّ مثل «غلام زيدٍ» و«خاتم فضةٍ» و«ضرب اليومِ»، بخلاف «قمت يومَ الجمعة»[5] فإنه وإن

المصنف. — كما سيجيء من المصنف. — بيان فائدة التعميم في الاسم. — أي الجُمل التي يضاف إليها.

إليه بالإضافة اللفظيّة داخلا في تعريف المضاف إليه، فالمجرور أعمّ من المضاف إليه.

(١) قوله: [وهو هاهنا غير ما الخ] إذ المشهور بين الجمهور أنّ المضاف إليه ما نسب إليه شيء بواسطة حرف الجرّ تقديرا مرادا، والمراد ههنا ما نسب إليه شيء بواسطة حرف الجرّ لفظا أو تقديرا مرادا.

(٢) قوله: [ليشمل الجُمَل الخ] تعليل للتعميم أي: إنما فسّرنا بالأعمّ من الحكميّ ليشمل الجمل التي يضاف إليها سواء كانت فعليّة كقوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ﴾ [الأنعام:٧٣] أو اسميّة نحو «يوم هم بارزون» ويشمل أيضا الحرف المصدريّ مع صلته نحو «عجبت من أن ضربت وبما أكرمت».

(٣) قوله: [أي: ملفوظا كان ذلك الحرف الخ] إشارة إلى أنّ قوله: «لفظا» خبر لـ«كان» المقدّر، ويجوز تقدير «كان» فيما كثر وقوعه ولا شكّ أنّ اللفظ والتقدير كثيرا الوقوع في تراكيبهم. قوله: «حال كون ذلك المقدّر» إشارة إلى أنّ قوله: «مرادا» حال من ضمير «تقديرا» بمعنى المقدّر.

(٤) قوله: [من حيث العمل] أي: لا من حيث المعنى، قيل: وإلاّ يلزم بناء الاسم لتضمنّه معنى الحرف. قوله: «بإبقاء أثره» إشارة إلى أنّ معنى كون ذلك المقدّر مرادا أن يبقى أثره وهو الجرّ.

(٥) قوله: [بخلاف «قمت يومَ الجمعة» الخ] يعني أنّ قوله: «مرادا» احتراز عن مثل «قمت يومَ الجمعة».

نُسِب إليه القيام بالحرف المقدّر وهو «في» لكنه غير مراد؛ إذ لو أريد لانجرّ به (فالتقدير) أي: تقدير الحرف[1] (شرطه أن يكون المضاف اسما) إذ لو كان فعلا لا بدّ من أن يتلفّظ بالحرف نحو «مررت بزيد» (مجرّدا) أي: منسلخا[2] (عنه تنوينُه) أو ما قام مقامه من نونَي التثنية والجمع[3] (لأجلها) أي: لأجل الإضافة؛ لأن التنوينَ أو النونَ دليل على تمام ما هي فيه فلمّا أرادوا أن يمزجوا[4] الكلمتين مزجا تكتسب به الأُولى من الثانية التعريفَ أو التخصيصَ أو التخفيفَ حذفوا من الأولى علامةَ تمام الكلمة وتمّموها بالثانية، ثم المتبادر من هذا التعريف[5] نظرا

أي إلى اليوم. اليوم. علة لشرط كونه اسماً. إشارة إلى حذف المعطوف مع العاطف. إشارة إلى المرجع. علة لشرط التجريد. أي أن يركبوا. تركيباً. الكلمة. جواب «لمّا». وهو «كل اسم نسب الخ» عطف على «حذفوا».

---

(١) قوله: [أي: تقدير الحرف] يعني: تقدير حرف الجرّ مرادا من حيث العمل شرطه الخ، فاللام في التقدير للعهد الخارجيّ.

(٢) قوله: [أي: منسلخا] جعل الشارح التجريد وهو «برهنه كردن» مجازا بمعنى الانسلاخ وهو الخروج لعلاقة اللزوم، وذلك ليكون النسبة إلى التابع أعني: التنوين في محلّه، وبيان ذلك أنّ المجرّد هو الأصل الباقي والمجرّد عنه هو الفرع المزال كما أنّ الإنسان هو المجرّد واللباس هو المجرّد عنه بخلاف الانسلاخ إذ المسلوخ هو التابع المزال والمسلوخ عنه هو الأصل الثابت كما أنّ الجلد أو القشر هو المسلوخ والشاة أو الشجر هو المسلوخ عنه.

(٣) قوله: [من نونَي التثنية والجمع] بيان لـ«مَا»، وإنما اقتصر المصـ على التنوين تنبيها على أنّ النونين نائبتان عن التنوين. قوله: «أي: لأجل الإضافة» إشارة إلى أنّ الضمير راجع إلى الإضافة المفهومة من لفظ المضاف.

(٤) قوله: [أن يمزجوا الخ] أي: أن يركّبوا الكلمتين تركيبا تكتسب بذلك التركيب الكلمةُ الأولى من الكلمة الثانية التعريفَ الخ، وكلمة «أو» في قوله: «أو التخفيف» لمنع الخلو. قوله: «حذفوا الخ» جواب «لمّا».

(٥) قوله: [ثم المتبادر من هذا التعريف] أي: من تعريف المضاف إليه بقوله: «كلّ اسم نُسِب الخ»، وإنما قال: «المتبادر» لوجود احتمال أن يقال: إنّ تقدير حرف الجرّ أعمّ من أن يكون حقيقة أو حكما

⇦

إلى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجرّ[1] في الإضافة اللفظيّة أنه غير شامل للمضاف إليه بالإضافة اللفظيّة لكنّ الظاهرَ من كلام
متعلق بالمضاف.
المصنف في المتن والصريحَ في شرحه له أنّ التقسيم إلى الإضافة المعنويّة
أي متن الكافية.
واللفظيّة إنما هو للإضافة بتقدير حرف الجرّ[2]، لكنه لم يبيّن تقدير
أي المصنف.
الحرف فيها[3] لا في المتن ولا في شرحه ولم يُنقل عنه شيء فيه من سائر
أي عن المصنف. أي في التقدير.
مصنّفاته، وقد تكلّف بعضهم[4] في إضافة الصفة إلى مفعولها مثل «ضارب
متعلق بالإضافة.
زيد» بتقدير اللام تقوية للعمل أي: «ضارب لزيد» وفي إضافتها إلى فاعلها
متعلق بالإضافة. تعليل للتقدير. عطف على «في إضافة».

فيشمل المضافَ إليه بالإضافة اللفظيّة أيضا، ثمّ قوله: «المتبادر» مبتدأ وقوله: «أنه غير شامل الخ» خبره.

(١) **قوله:** [**حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجرّ الخ**] لأنه لا معنى لتقدير حرف الجرّ في «حسن الوجهِ»؛ لأنّ الحسن هو الوجه والوجه هو الحسن، ولا في «ضارب زيدٍ» لأنّ الضارب متعدّ بنفسه، ففي عامل هذا المضاف إليه إشكال؛ إذ ليس ههنا حرف جرّ حتّى يعمل فيه، وأمّا المضافُ فإنه يعمل عملَ الجرّ لنيابته لحرف الجرّ فلمّا انتفى تقدير حرف الجرّ انتفى النيابة، قال الرضي في دفع الإشكال: يجوز أن يقال عَمَلَ المضافُ الجرَّ لمشابهته بالمضاف الحقيقيّ لتجرّده عن التنوين والنون لأجل الإضافة.

(٢) **قوله:** [**إنما هو للإضافة بتقدير حرف الجرّ**] لأنها السابقة المدلول عليها بالتعريف السابق لا الإضافة المطلقة؛ لأنها لم تسبق، فيرد الإشكال بخروج المضاف إليه بالإضافة اللفظيّة عن تعريف المضاف إليه، وأمّا الاستخدام في «هي» في قوله الآتي: «وهي معنويّة ولفظيّة» بأن يراد به الإضافة المطلقة لئلاّ يرد الإشكال فخلاف الظاهر كما أشار إليه بقوله: «لكنّ الظاهر الخ».

(٣) **قوله:** [**لكنه لم يبيّن تقدير الحرف فيها**] أي: في الإضافة اللفظيّة كما بيّن تقديره في الإضافة المعنويّة بقوله: «وهي إمّا بمعنى اللام الخ». قوله: «ولم يُنقل عنه شيء» من أنه أيّ حرف يقدّر فيها.

(٤) **قوله:** [**وقد تكلّف بعضهم**] في بيانِ تقدير حرف الجرّ ودفع الإشكال المذكور بأن جعلوا إضافةَ الصفة إلى الفاعل من قبيل الإضافة بتقدير «مِنْ» البيانيّة، وإضافتَها إلى المفعول من قبيل الإضافة بتقدير اللام للتقوية.

مثل «الحسن الوجه» بتقدير «من» البيانيّة فإنّ ذكر الوجه في قولنا «جاءني
متعلق بـ«إضافتها». صفة «من». تعليل لتقدير «من» البيانية.
زيدٌ الحسنُ الوجهِ» بمنزلة التمييز[1] فإنّ في إسناد الحسن إلى زيد
تعليل لكون ذكر الوجه بمنزلة التمييز.
إبهاماً[2] فإنه لا يعلم أنه أيّ شيء منه حَسَن فإذا ذكر الوجه فكأنه قال من
أي الشأن.
حيث الوجه، فإن قلت هذا في الحقيقة تخصيص[3] فلا يصحّ أن يقال إنّ
أي ذكر الوجه على هذا الوجه.
الإضافة لا تفيد إلاّ تخفيفا في اللفظ، قلنا كان هذا التخصيص[4] واقعا
لانها قد افادت ههنا التخصيص.
قبل الإضافة فلا يكون ممّا تفيده الإضافة فليست فائدة الإضافة إلاّ
أي التخصيص. اللفظية.
التخفيف في اللفظ (**وهي**) أي: الإضافة[5] بتقدير حرف الجرّ (**معنويّة**) أي:
إشارة إلى المرجع.
منسوبة[6] إلى المعنى لأنها تفيد معنى في المضاف تعريفا أو تخصيصا
(**ولفظيّة**) أي: منسوبة إلى اللفظ فقط[7] دون المعنى لعدَم سرايتها إليه ....
إشارة إلى أن الياء للنسبة. أي ذهابها وتعديها.

---

(١) قوله: [**بمنزلة التمييز**] أي: فيناسب فيه تقدير «من» البيانيّة.

(٢) قوله: [**فإنّ في إسناد الحسن إلى زيد إبهاماً**] أي: قبل ذكر الوجه فإذا ذكر الوجه زال الإبهام.

(٣) قوله: [**هذا في الحقيقة تخصيص**] أي: ذكر الوجه على هذا الوجه تخصيص في الحقيقة لأنّ الحسن كان عامّا شائعا شاملا لكلّ عضو من أعضاء زيد وكلّ وصف من أوصافه قبل الإضافة فلمّا أضيف إلى الوجه صار خاصّا به فكانت الإضافة مفيدة للتخصيص أيضا فلا يصحّ الخ.

(٤) قوله: [**قلنا كان هذا التخصيص الخ**] حاصله أنّ هذا التخصيص حاصل بالفاعل قبل إضافة الحسن إلى الوجه لأنّ أصله «جاءني زيد الحسن وجهه» فلمّا أضيف الحسن إلى الوجه لم يحصل إلاّ التخفيف في اللفظ.

(٥) قوله: [**أي: الإضافة الخ**] إشارة إلى أنّ الضمير يرجع إلى الإضافة بتقدير حرف الجرّ المفهومة من قوله: «فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسما» على طريقة قوله تعالى: ﴿اِعۡدِلُوۡا ۟ هُوَ اَقۡرَبُ لِلتَّقۡوٰى﴾ [المائدة:٨].

(٦) قوله: [**أي: منسوبة الخ**] يعني أنّ الياء في قوله: «معنويّة» للنسبة، ونسبة الإضافة إلى المعنى من قبيل نسبة المُفيد إلى المُفاد كما يشير إليه قوله: «لأنها تفيد الخ» أي: تفيد معنى في المضاف قائما به لم يكن له قبل الإضافة.

(٧) قوله: [**أي: منسوبة إلى اللفظ فقط الخ**] يعني: أنّ فائدة هذه الإضافة راجعة إلى اللفظ بتخفيف وتحسين

⇦

(**فالمعنوية**) علامتها[1] (**أن يكون المضاف**) فيها (**غير صفة**) كاسم الفاعل[2] والمفعول والصفة المشبّهة (**مضافة إلى معمولها**) فاعلِها أو مفعولِها[3] قبل الإضافة، سواء لم يكن صفة كـ«غلام زيد» أو كان صفة ولكن غير مضافة إلى معمولها بل إلى غيره[4] كـ«مصارع مصر» و«كريم البلد»، واحترز به عن نحو «ضارب زيد» و«حسن الوجه» (**وهي**) أي: الإضافة المعنوية بحكم الاستقراء[5] (**إمّا بمعنى اللام فيما**) أي: في المضاف إليه (**عدا جنس المضاف وظرفه**) أي: لا يكون[6] صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو «غلام زيد» فإنّ زيدا ليس جنسا للغلام

هذه أمثلة الصفة فغيرها غير صفة. فان الفاعل أو المفعول بعد الإضافة مضاف إليه. كان. كان مضافة. أي غير معمولها. بمعنى مبارز. إشارة إلى ان «ما» عبارة عن المضاف إليه. إشارة إلى ان حصرالاقسام استقرائي. سوى.

لا إلى المعنى بل المعنى على ما كان عليه قبل الإضافة ومن ثمّ كانت هذه الإضافة في تقدير الانفصال.

(١) **قوله:** [**علامتها**] إشارة إلى التسامح في العبارة بناء على ظهور المراد؛ إذ المعنوية: نسبةُ شيء إلى شيء بواسطة حرف الجرّ تقديرا مرادا لا كونُ المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها، وإنما هذا الكون علامتها.

(٢) **قوله:** [**كاسم الفاعل الخ**] وكذا الاسم المنسوب، وهذه أمثلة الصفة فما سواها غير الصفة.

(٣) **قوله:** [**فاعلِها أو مفعولِها**] إشارة إلى أنّ المراد بالمعمول ههنا هو الفاعل أو المفعول به خاصّة. قوله: «قبل الإضافة» متعلّق بقوله «فاعلها أو مفعولها» وإنما قال ذلك لأنه بعد الإضافة مضاف إليه لفظاً لا فاعل أو مفعول.

(٤) **قوله:** [**بل إلى غيره**] أي: بل كانت مضافة إلى غير معمولها، والمصارع من المصارعة بمعنى المبارزة، ولفظ «مصر» إن أريد به العلم أعني: مصر فرعون فغير منصرف كما في ﴿ادْخُلُوا مِصْرَ﴾ [يوسف:٩٩] وإلاّ فلا.

(٥) **قوله:** [**بحكم الاستقراء**] يعني: أنّ حصر أقسام الإضافة المعنويّة في الثلاثة استقرائيّ. قوله: «أي: في المضاف إليه» إشارة إلى أنّ كلمة «مَا» معرفة موصولة عبارة عن المضاف إليه.

(٦) **قوله:** [**أي: لا يكون الخ**] يعني: أنّ الإضافة بمعنى اللام فيما لا يكون المضاف إليه فيه جنسا للمضاف ولا ظرفا له، والمراد بعدم كون المضاف إليه جنسا للمضاف أن لا يكون صادقا على المضاف وعلى غيره فإضافة الغلام إلى زيد بمعنى اللام؛ إذ ليس زيد صادقا على الغلام، وعدم كونه ظرفا له ظاهر.

صادقا عليه ولا ظرفَه فإضافة الغلام إليه بمعنى اللام أي: غلام لزيد (وإمّا بمعنى «مِنْ») البيانيّة[1] (في جنس المضاف) الصادق[2] عليه وعلى غيره بشرط أن يكون المضاف أيضا صادقا على غير المضاف إليه فيكون بينهما[3] عموم وخصوص من وجه (وإمّا بمعنى «في» في ظرفه) أي: ظرف المضاف[4] والحاصل أنّ المضاف إليه إمّا مباين للمضاف وحينئذ إن كان ظرفا له فالإضافة بمعنى «في» وإلاّ فهي بمعنى اللام، وإمّا مساوٍ له كـ«ليث أسد» وإمّا أعمّ مطلقا كـ«أحد اليوم»[5] فالإضافة على التقديرين ممتنعة، وإمّا أخصّ مطلقا ....

صفة الجنس. أي غير المضاف.↵ أي خلاصة ما ذكر المصنف من الأقسام. أي المضاف إليه.↵ أي للمضاف. اللام للعهد الخارجي.

---

(١) قوله: [البيانيّة] إشارة إلى أنّ «مِنْ» المقدّرة في هذه الإضافة بيانيّة لأنّها تبيّن أنّ المضاف من أيّ جنس هو.

(٢) قوله: [الصادق الخ] بالجرّ صفة لـ«جنس»، أي: الإضافة بمعنى «مِنْ» فيما كان المضاف إليه فيه جنسا للمضاف، والمراد بكونه جنسا له أن يكون صادقا عليه وعلى غيره، وإنما اشترط أن يكون المضاف أيضا صادقا على غير المضاف إليه لئلاّ يلزم كون المضاف إليه أعمّ مطلقا فإنّ الإضافة حينئذ ممتنعة كما سيجيء.

(٣) قوله: [فيكون بينهما الخ] أي: إذا كان المضاف إليه صادقا على المضاف وغيره وكان المضاف أيضا كذلك كان بينهما الخ.

(٤) قوله: [أي: ظرف المضاف] إشارة إلى مرجع الضمير، يعني: أنّ الإضافة بمعنى «في» فيما كان المضاف إليه فيه ظرفا للمضاف. قوله: «والحاصل الخ» أي: وحاصل البيان في هذا المقام الخ، والمراد بكون المضاف إليه مبائنا للمضاف أن لا يكون صادقا عليه، والمراد بالمساواة الصدق.

(٥) قوله: [كـ«أحد اليوم»] فإنّ المضاف إليه فيه أعني: اليوم أعمّ مطلقا لصدقه على الأحد وغيره، والمضاف أعني: الأحد أخصّ مطلقا لأنه اليوم الخاصّ الذي بعد السبت وقبل الإثنين وبالفارسيّة «يكشنبه». قوله: «فالإضافة على التقديرين ممتنعة» لعدم الفائدة فيها لأنك إذا قلت: «مررت بليث» لم تحتج بعده إلى ذكر الأسد، وكذا إذا قلت: «أحد» عند تعداد الأيام لم تحتج إلى ذكر اليوم.

كـ«يوم الأحد»[1] و«علم الفقه» و«شجر الأراك» فالإضافة حينئذ أيضاً بمعنى اللام، وإمّا أخصّ من وجه فإن كان المضاف إليه أصلا للمضاف[2] فالإضافة بمعنى «مِنْ» وإلاّ فهي أيضاً بمعنى اللام، فإضافة «خاتم» إلى «فضة» بمعنى «مِنْ» وإضافة «فضة» إلى «خاتم» بمعنى اللام كما يقال «فضّة خاتمك[3] خير من فضّة خاتمي»، واعلم أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصحّ التصريح بها بل يكفي[4] إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك «يوم الأحد» و«علم الفقه» و«شجر الأراك» بمعنى اللام ولا يصحّ إظهار اللام فيه[5]، ولهذا قال المصنف «بمعنى اللام» ولم يقل «بتقدير اللام»، وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من موادّ الإضافة اللاميّة[6]

بالأردية «پيلو». كما في «خاتم فضّة». لأن الخاتم ليس أصلا للفضّة. أي في إضافة. أي باللام. أي الإضافة فيه. بيان فائدة العبارة. وهو ما ذكره بقوله: «لا يلزم فيما هو الخ». أي أمثلة.

---

(١) قوله: [كـ«يوم الأحد» الخ] إذ كلّ أحد يوم وكلّ فقه علم وكلّ أراك شجر، ولا عكس، واعلم أنه يسمّى هذا القسم بالإضافة البيانيّة اللغويّة.

(٢) قوله: [أصلا للمضاف] أي: جنسا شاملا له كما في «خاتم فضّة».

(٣) قوله: [كما يقال «فضة خاتمك الخ] فإنّ المضاف إليه فيه أعني: الخاتم ليس أصلا للمضاف أعني: الفضّة بل الأمر على العكس فالإضافة فيه بمعنى اللام أيضا، وكذا «حديد سيفك أجود من حديد سيفي».

(٤) قوله: [بل يكفي الخ] أي: يكفي في تحقّق الإضافة بمعنى اللام أن تفيد الإضافةُ الاختصاصَ وإن لم يصحّ فيها تصريح اللام.

(٥) قوله: [ولا يصحّ إظهار اللام فيه] إذ لم يستعمل «يوم للأحد» و«علم للفقه» و«شجر للأراك»، وكذا الحال في «مسجد الجامع» و«طور سيناء» وفي الأسماء اللازمة الإضافة مثل «عند» و«دون» و«لدى»، فإن قطعت هذه الأسماء عن الإضافة بإظهار اللام استلزم تنافرا لكونه غير مانوس والتنافر لا يصحّ في كلام الفصحاء.

(٦) قوله: [موادّ الإضافة اللاميّة] كما رأيت بعضها في الحاشية السابقة.

ولا يحتاج فيه إلى التكلّفات البعيدة[1] مثل «كلّ رجل» و«كلّ واحد» (وهو) أي: كون الإضافة بمعنى «فِيْ» (قليل) في استعمالاتهم، ورَدّها أكثر النحاة[2] إلى الإضافة بمعنى اللام فإنّ معنى «ضرب اليوم» ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه، فإن قلت فعلى هذا يمكن ردّ[3] الإضافة بمعنى «مِنْ» أيضاً إلى الإضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبيَّن والمبيِّن، قلنا نعم! لكن لمّا كانت الإضافة بمعنى «فِيْ» قليلا ردّوها[4] إلى الإضافة بمعنى اللام تقليلا للأقسام، وأمّا الإضافة بمعنى «مِنْ» فهي كثيرة في كلامهم فالأولى بها أن تُجعَل قسما على حِدَة (نحو «غلام زيد») مثال للإضافة بمعنى اللام أي: لزيد (و«خاتم فضّة») مثال للإضافة بمعنى «مِنْ» أي: خاتم من فضّة (و«ضرب اليوم») مثال للإضافة بمعنى «في» أي: ضرب واقع في اليوم (وتفيد) أي: الإضافة المعنويّة (تعريفا)

إشارة إلى المرجع. أي العرب. وهو المضاف فيها. وهو المضاف إليه فيها. تعليل للردّ. تعيين للممثل له. تعيين للممثل له. تعيين للممثل له. إشارة إلى مرجع المستتر.

---

(١) قوله: [التكلّفات البعيدة] بأن يقال في تصحيح إضافة «كلّ رجل»: إنّ لفظ «كلّ» لإحاطة جزئياتِ كُلّيٍّ أضيف هو إليه وإضافة الجزئيّ إلى الكليّ بمعنى اللام لكن يمتنع إظهار اللام إلاّ بعد التأويل بالجزئيات أو الأفراد فيقال في «كلّ رجل»: جزئيات لرجل أو أفراد لرجل.

(٢) قوله: [ورَدّها أكثر النحاة الخ] أي: أرجع أكثرهم الإضافة بمعنى «فِيْ» إلى الإضافة اللاميّة تسهيلا للضبط وتقليلا للأقسام. قوله: «فإنّ معنى «ضرب اليوم» الخ» إشارة إلى أنّ إضافة الضرب إلى اليوم لأدنى ملابسة وذلك يكفي في الإضافة اللاميّة تنزيلا للملابسة بينهما منزلة الاختصاص، ولا يجب صحّة إظهار اللام كما عرفت.

(٣) قوله: [يمكن ردّ الخ] بأن يقال: إنّ معنى «خاتم فضّة» خاتم له اختصاص بالفضّة بملابسة أنه اتُّخِذ منها.

(٤) قوله: [ردّوها الخ] جواب «لمّا». قوله: «فهي كثيرة في كلامهم» أي: فلا يحسن ارتكاب التكلّف فيها.

أي: تعريف المضاف[1] (مع) المضاف إليه (المعرفة) لأنّ الهيئة التركيبيّة في
إشارة إلى الموصوف المحذوف. تعليل لإفادة إياه و تحقيق للمقام.
الإضافة المعنويّة موضوعة للدلالة على معلوميّة المضاف لا أنّ نسبة أمر[2]
أي استلزام معلومية المنسوب لنسبة أمر إلى معين.
إلى معيّن يستلزم معلوميّةَ المنسوب ومعهوديّته فإن ذلك غير لازم كما لا
عطف تفسير على المعلوميّة.
يخفى، فإن قلت قد يقال[3] «جاءني غلام زيد» من غير إشارة إلى واحد معيّن
تقرير النقض الإجمالي على التعليل.
فلا تكون هيئة التركيب الإضافي موضوعة لمعلوميّة المضاف، قلنا ذلك كما
أي كون «غلام زيد» من غير إشارة إلى معين.
أنّ المعرّف باللام في أصل الوضع لمعيّن ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معيّن

كما في قوله شعر: «ولقد أمرّ على اللئيم يسبّني»

وذلك على خلاف وضعه، وليس يجري هذا الحكم[4] في نحو «غير» و
أي استعمال اللئيم بلا إشارة إلى معين. أي حكم إفادة الإضافة المعنوية تعريفا.

---

(١) قوله: [أي: تعريف المضاف] وقد يكتسي المضاف من المضاف إليه التأنيث والجمع نحو «سقطت بعض أنامله» و«فما حبّ الديار شغفن قلبي».

(٢) قوله: [لا أنّ نسبة أمر الخ] عطف على قوله: «لأنّ الهيئة الخ» أي: لا لأنّ نسبة أمر الخ. قوله: «فإنّ ذلك غير لازم» إذ لو كان كذلك لزم تعريف جميع الأمور المنسوبة إلى المعيّن وليس كذلك ألا ترى أنّ نسبة الخبر إلى المبتدأ المعرفة لا تستلزم تعريفه وكذلك الإضافة اللفظيّة وكذا نسبة الفعل إلى الفاعل المعرفة فعلم أنّ المُستلزِم لتعريف المضاف إذا كان المضاف إليه معرفة هو الوضعُ النوعيّ.

(٣) قوله: [فإن قلت قد يقال الخ] حاصله أنّه لا نسلّم أنّ الهيئة التركيبيّة موضوعة لمعلوميّة المضاف إذ لو كان كذلك لما جاء «غلام زيد» لغير معيّن! وحاصل الجواب أنها قد وضعت للمعلوميّة ولا يضرّه استعمالها في غير معيّن لأنه على خلاف وضعها، ونظير ذلك المعرّفُ باللام المستعملُ في غير معيّن.

(٤) قوله: [وليس يجري هذا الحكم] أي: حكم إفادة الإضافة المعنويّة تعريفا مع المضاف إليه المعرفة. قوله: «نحو غير ومثل» كـ«شبه» و«شبيه» و«نظير» و«سوى» إلى غير ذلك. قوله: «لتوغّلهما في الإبهام» أي: لبعدهما فيه؛ لأنّ معنى «مثل زيد» مثلا مماثل له في صفة والمماثلة له فيها لا تختصّ بذات دون ذات، ومعنى «غير زيد» ذات مغايرة له وهي أيضا تشمل كلّ ذات مغايرة لزيد.

«مثل» فإنّ إضافتهما لا تفيد التعريف وإن كانا مع المضاف إليه المعرفة لتوغّلهما في الإبهام إلاّ أن يكون للمضاف إليه[1] ضدّ واحد يعرف بغيريّته كقولك «عليك بالحركة غير السكون»[2] وكذلك إذا كان[3] للمضاف إليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الأشياء كالعلم والشجاعة فقيل له «جاء مثلك» كان معرفة إذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلانيّ (و) تفيد الإضافة المعنويّة[4] (تخصيصا) أي: تخصيص المضاف (مع) المضاف إليه (النكِرة) نحو «غلام رجل» فإنّ التخصيص تقليل الشُرَكاء ولا شكّ أنّ الغلام قبل إضافته إلى رجل.................................

أي لغلوهما. صفة «ضد». أي بكونه غيرا للمضاف إليه. بفتح الشين. أي المخاطب. أي لفظ «مثل». كالعلم والشجاعة والجود إلى غير ذلك. إشارة إلى الموصوف المحذوف. توضيح للمقام.

---

(١) قوله: [إلاّ أن يكون الخ] أي: إلاّ أن يكون للمضاف إليه الذي أضيف إليه «غير» ضدٌّ واحدٌ فحينئذ يتعرّف المضاف بغيريّته أي: بكونه غير المضاف إليه لانحصار الغيريّة فيه.

(٢) قوله: [«عليك بالحركة غير السكون»] فإنّ لفظ غير أضيف فيه إلى ما له ضدّ واحد فتعرّف ولذا وقع صفة للمعرفة، واعلم أنّ «عليك» إذا تعدّى بنفسه كان بمعنى «الزم»، وإذا تعدّى بالباء كان بمعنى «استمسك»، أي: استمسك بالحركة فإنّ البركة مع الحركة.

(٣) قوله: [وكذلك إذا كان الخ] أي: كما أنّ لفظ «غير» يتعرّف بالإضافة إذا كان للمضاف إليه ضدّ واحد كذلك يتعرّف لفظ «مثل» بالإضافة إذا كان للمضاف إليه مَثَل كالصداقة لأبي بكر والعدالة لعمر والجود لعثمان والشجاعة لعليّ والعلم لأبي حنيفة مثلا رضي الله تعالى عنهم واشتهر شخص بكونه مماثلا للمضاف إليه في صفة من الصفات فقيل: «جاء مثلك» كان لفظ «مثل» معرفة بالإضافة إذا أريد بالمثل الشخص الذي يماثل المضاف إليه في الشيء الفلانيّ كالعلم أو الشجاعة.

(٤) قوله: [تفيد الإضافة المعنويّة] إشارة إلى أنّ قوله: «تخصيصا» عطف على قوله: «تعريفا». قوله: «أي: تخصيص المضاف» إشارة إلى المُخصَّص. قوله: «المضاف إليه» إشارة موصوف محذوف.

كان مشترَكا[1] بين غلام رجل وغلام امرأة فلمّا أضيف إلى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلّت الشركاء فيه (وشرطها) أي: شرط الإضافة المعنويّة (تجريد المضاف) إذا كان معرفة (من التعريف) فإن كان ذا اللام حُذف لامه وإن كان علَما نُكّر بأن يجعل واحدا[2] من جملةِ مَن يُسمّى بذلك الاسم، وإن لم يكن معرفة فلا حاجة إلى التجريد بل لا يمكن، أو المراد بالتجريد[3] تجرّده وخلوّه من التعريف عند الإضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد أو كان معرفة جرّدت عن التعريف، وإنما وجب التجريد لأنّ المعرفة لو أضيفت إلى النكِرة لكان طلبا للأدنى[4] وهو التخصيص مع حصول الأعلى وهو التعريف ولو أضيفت إلى المعرفة

أي الغلام. إشارة إلى المرجع. تفصيل لتجريد المضاف المعرفة من التعريف. دفع لشبهة تجريد المجرد فإنه غير ممكن. تصوير لتنكير العلم. إشارة إلى فائدة قوله «إذا كان معرفة». أي المضاف. تعليل لوجوب تجريد المضاف من التعريف.

---

(١) قوله: [كان مشترَكا الخ] أي: كان يصلح لأنْ يكون مملوكا لفرد من أفراد الإنسان من رجل وصبيّ وامرأة، فلمّا أضيف إلى رجل خرج عنه غلام غيره وقلّت الشركاء في الغلام وهذا هو التخصيص في عرف النحاة.

(٢) قوله: [بأن يجعل واحدا الخ] يعني: أنّ تنكير العَلَم إذا أضيف لا يكون إلاّ بأن يجعل واحدا الخ، وإلاّ فتنكير العَلَم قد يكون بإرادة أشهر أوصافه نحو «لكلّ فرعون موسى» وبجعله مثنّى أو مجموعا نحو «زيدان» و«زيدون»، وزعم الرضي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذا أضيف إلى ما هو متصف به معنى نحو «زيدُ الشجاعةِ»، أمّا إذا اتصف به لفظا نحو «زيد الشجاع» فلا يجوز الإضافة.

(٣) قوله: [أو المراد بالتجريد الخ] عطف بحسب المعنى على قوله: «إذا كان معرفة»، أي: المراد بالتجريد إمّا ما سبق أو التجرّد والخلوص مجازا بعلاقة اللزوم، والحاصل أنه إن أريد بالتجريد معنى التعدية فلا بدّ من التقييد بكونه معرفة كما قيّد الشارح، وإن أريد به معنى اللزوم أي: التجرّد مجازا فلا حاجة إلى التقييد المذكور.

(٤) قوله: [لكان طلبا للأدنى الخ] لأنّ الغرض من الإضافة إلى النكرة تخصيص المضاف والتخصيص أدنى من التعريف وطلب الأدنى مع حصول الأعلى غير معقول.

لكان تحصيل الحاصل فتضيع الإضافة[1] حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا، فإن قيل لا فرق بين إضافة المعرفة وبين جعلها علَما[2] في نحو «النّجم» و«الصّعِق» و«ابن عباس» في لزوم تعريف المعرَّف فما بالُهم جوّزوا هذا دون ذلك، قيل لا نسلّم أنّ في هذه الأمثلة تعريفَ المعرّف بل فيها زوالُ تعريف[3] وهو التعريف الحاصل باللام أو الإضافة وحصولُ تعريف آخر وهو التعريف بالعلميّة فإنها حين صارت أعلاما لم يبق فيها الإشارة إلى معلوميّتها باللام أو الإضافة، فلا يلزم فيها تعريف المعرَّف بل تبديل تعريف بتعريف آخر (وما أجازه الكوفيون من) تركيب («الثلاثة الأثوابِ» وشبهِه من العددِ) المعرَّفِ باللام المضافِ إلى معدوده نحو

(أي أمر الإضافة. «حيث» تعليلة. أي فما شأن النحاة. أي الأمثلة المذكورة. أي في الأمثلة المذكورة.)

---

(١) قوله: [فتضيع الإضافة الخ] إن قلت: مراتب التعريف متفاوتة فلِم لا يجوز أن تكون إضافة معرفة إلى معرفة لتحصيل زيادة مرتبة، قيل: ازدياد المرتبة منتف في الإضافة إلى المساوي في التعريف وحمل عليه صورة الإضافة إلى الأعرف اطرادا للباب.

(٢) قوله: [لا فرق بين إضافة المعرفة وبين جعلها علَما الخ] يعني: أنه إن امتنع إضافة المعرفة إلى المعرفة للزوم تحصيل الحاصل فليمتنع جعل المعرفة علما نحو «النجم» و«الصعق» و«ابن عباس» لأنه أيضا تحصيل الحاصل فلِما جوّزوا هذا ولم يجوّزوا إضافة المعرفة، وفيه أنّ المعرفة في هذه الأمثلة هي الاسم لا المركّب والعلم هو المركّب لا الاسم فليس هذا من قبيل جعل المعرفة علَما.

(٣) قوله: [بل فيها زوالُ تعريف الخ] يعني: أنّ العلميّة لمّا كانت وضعا ثانيا أزالت مقتضى الوضع الأوّل وهو التعريف باللام أو الإضافة وحصل مقتضى الوضع الثاني وهو التعريف بالعلميّة ولا بأس فيه، بخلاف الإضافة فإنها لمّا لم تكن وضعا ثانيا لم تُزِل مقتضى الوضع الأول فلو أضيف المعرفة إلى المعرفة لأدّت إلى اجتماع تعريفين في الإرادة وهو غير جائز.

«الخمسةُ الدراهمِ»[(١)] و«المائةُ الدينار» (ضعيف) قياسا واستعمالا، أمّا قياسا فلِما ذُكِر من لزومِ تحصيل الحاصل، وأمّا استعمالا فلِما ثبت من الفصحاء من ترك اللام، قال ذو الرُمّة ع: ثلاث الأثافي[(٢)] والدّيار البلاقع،
بيان لـ«ما». «من» ابتدائية. «من» بيانية. استشهاد على الثبوت.

وأمّا ما جاء في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم «بالألف الدينار» فعلى البدل دون الإضافة[(٣)] (و) الإضافة (اللفظية) علامتها[(٤)] (أن يكون) المضاف (صفة) احتراز عمّا إذا لم يكن صفة نحو «غلام زيد» (مضافة إلى معمولها) احتراز عمّا إذا كانت مضافة إلى غير معمولها نحو «مصارع البلد»[(٥)] و«كريم العصر» (مثل «ضارب زيد») من قبيل إضافة
فهو محمول على البدل. إشارة إلى الموصوف. إشارة إلى المرجع. أي المضاف. أي مبارز. أي الزمان.

---

(١) قوله: [نحو «الخمسةُ الدراهم» الخ] وتمسّك الكوفية على جوازه بالاتحاد بين المضاف والمضاف إليه فيما صدقا عليه، وفيه أنه يستلزم جوازَ «الخاتمُ فضّةٍ» ولم يقل به أحد.

(٢) قوله: [ثلاث الأثافي الخ] قبله: «أيا منزلَي سلمى سلام عليكما ÷ هل الأزمُن اللاتي مَضين رواجعُ» «وهل يُرجع التسليمَ أو يكشف العمى ÷ ثلاثُ الأثافي والديارُ البلاقعُ»، «الأثافي» جمع أُثفية وهي واحد من الأحجار الثلاثة التي ينصب عليها القدر، و«البلاقع» جمع بلقع بمعنى الخالي، أي: وهل يردّ جواب السلام أو يكشف عن المستخبِر الذي هو في عمى عن حال سلمى تلك الأحجارُ والديارُ الخالياتُ عن أهلها؟ وفي البيت تجاهل العارف وهو من المحسنات البديعيّة والنكتة المبالغة في التحزن، والشاهد «ثلاث الأثافي» حيث أضيف مع التجريد عن اللام.

(٣) قوله: [فعلى البدل دون الإضافة] أي: فمحمول على أنّ الدينار بدل البعض من الكلّ وليس محمولا على أنّ الألْف مضاف إلى الدينار بلا تجريد كما ذهب إليه الكوفيون.

(٤) قوله: [علامتها] يتضح غرضه بما مرّ من الكلام تحت قوله: «علامتها».

(٥) قوله: [نحو «مصارع البلد» الخ] فإنّ المصارع أو الكريم وإن كان صفة مضافة لكنه ليست بمضافة إلى معمولها إذ المراد بالمعمول هو الفاعل أو المفعول به والبلد أو العصر ليس في شيء منه.

اسم الفاعل إلى مفعوله (و«حسن الوجه») من قبيل إضافة الصفة المشبّهة إلى فاعلها (ولا تفيد) أي: الإضافة اللفظيّة[1] فائدة (إلاّ تخفيفا) لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال[2] (في اللفظ) لا في المعنى[3] بأن يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بإزاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الإضافة، والتخفيف اللفظيّ إمّا في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل «ضارب زيد» أو حكما مثل «حواجّ بيت الله»[4] أو بحذف نوني التثنية والجمع مثل «ضاربا زيد» و«ضاربو زيد»، وإمّا في لفظ المضاف إليه فقط بحذفِ الضمير واستتارِه في الصفة كـ«القائم الغلام» كان أصله «القائم غلامُه»[5] حُذف الضمير من

لا إلى فاعله. | إشارة إلى أنّ الحصر إضافي. | إشارة إلى أنّ الاستثناء مفرغ. | تصوير للمنفي. | تعليل لعدم إفادتها تعريفا ولا تخصيصا. | إشارة إلى تحقيق التقابل. | من التنوين والنون والضمير.

---

(١) قوله: [أي: الإضافة اللفظيّة] إشارة إلى مرجع الضمير. قوله: «فائدة» إشارة إلى أنّ الاستثناء مفرّغ، وأورد عليه بأنّ إضافة اسم التفضيل لفظيّة نحو «أفضل الناس» مع أنها لا تفيد التخفيف في اللفظ لأنه غير منصرف لا تنوين فيه! وأجيب بمنع كون إضافته لفظيّة فإنّ إضافته عند الأكثر معنويّة، ولو سلّم فالتخفيف فيه بحذف اللام أو «مِنْ»؛ إذ لو لم يستعمل بالإضافة كان بـ«مِنْ» أو اللام.

(٢) قوله: [في تقدير الانفصال] أي: ليس بين المضاف والمضاف إليه في الإضافة اللفظيّة اتصال مثل الاتصال بينهما في الإضافة المعنويّة؛ إذ هما عامل ومعمول بعد الإضافة أيضا كما كانا قبلها فكأنه لا إضافة بينهما.

(٣) قوله: [لا في المعنى] إشارة إلى تحقيق التقابل فإنّ الخفّة ليست من شأن المعنى. قوله: «بأن يسقط الخ» تصوير للمنفيّ لا للنفي، وإنما قال: «بعض المعاني» لأنّ التنكير في المضاف ومعنى الضمير في المضاف إليه لم يسقطا عن التعقّل.

(٤) قوله: [مثل «حواجّ بيت الله»] فإنّ «حواجّ» جمع حاج، أصله «حَواجِجُ» سقط منه التنوين لكونه غير منصرف إلاّ أنه ثابت حكما ولمّا أضيف سقط منه التنوين حكما، وكذا «كمْ رجلٍ».

(٥) قوله: [كان أصله «القائم غلامُه»] وإنما أتي بالغلام معرّفا باللام في «القائم الغلام» لأنه في الأصل

«غلامُه» واستتر في «القائم» وأضيف «القائم» إليه للتخفيف في المضاف
أي إلى «غلامه».
إليه فقط، وإمّا في المضاف والمضاف إليه معا نحو «زيد قائمُ الغلامِ»
أصله «زيد قائمٌ غلامُه» فالتخفيف في المضاف[1] بحذف التنوين وفي
وهو «قائم».
المضاف إليه بحذفِ الضمير واستتارِه في الصفة (ومن ثمّة) أي: من جهة
وهو «غلامه». إشارة إلى الجزء الإيجابي.
وجوبِ إفادة الإضافة[2] اللفظيّة التخفيفَ وانتفاءِ كلِّ واحد من التعريف
إشارة إلى الجزء السلبي
والتخصيص (جاز) تركيب («مررت برجلٍ حسن الوجهِ») بإضافة الصفة
أي متلبسا بإضافة الخ.
إلى معمولها وجعلِها صفة للنكرة، فمن جهة أنها لم تفد تعريفا[3] جاز
أي معمول الصفة. أي الإضافة اللفظية.
هذا التركيب (وامتنع) تركيب «مررت (بزيدٍ حسن الوجهِ») فلو أفادت
الإضافة اللفظية.
تعريفا لم يجز الأوّل للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون
التركيب. التركيب. على تقدير إفادتها التعريف.
المعرفة إذن صفة للمعرفة، ....

معرّف بالإضافة إلى الضمير، وإنما استتر ضميره في الصفة لئلاّ تبقى الصفة المضافة بلا عائد إلى ما اعتمدت عليه من المبتدأ أو الموصوف أو ذي الحال.

(١) قوله: [فالتخفيف في المضاف الخ] وقد يكون التخفيف بحذف النون من المضاف وحذف الضمير من المضاف إليه بلا استتاره في الصفة نحو «هما ضاربا الغلام» أصله: هما ضاربانِ غلامَه.

(٢) قوله: [أي: من جهة وجوبِ إفادة الإضافة الخ] اعلم أنّ قول المصـ: «ومن ثمّة» إشارة إلى الحصر المستفاد بقوله: «ولا تفيد إلاّ تخفيفا في اللفظ»، فقول الشارح هذا إشارة إلى الجزء الإيجابيّ المستفاد من الحصر وقوله: «وانتفاءِ كلِّ واحد الخ» إشارة إلى الجزء السلبيّ المفهوم من الحصر.

(٣) قوله: [فمن جهة أنها لم تفد تعريفا الخ] إشارة إلى أنّ جواز هذا التركيب وكذا امتناع التركيب الآتي متفرّع على عدم إفادة الإضافة اللفظيّة التعريف فإنها لو أفادته لما جاز وقوع «حسن الوجه» صفة لـ«رجل» في التركيب الأوّل ولما امتنع وقوعه صفة لـ«زيد» في التركيب الثاني والتالي باطل فكذا المقدّم.

والمراد أنّ المشار إليه بـ«ثمّة»[1] وهو مجموع أمور ثلاثة: وجوبُ إفادة
غرضه دفع إيراد الهندي.
الإضافة اللفظيّة التخفيفَ، وانتفاءُ التعريف وانتفاءُ التخصيص يستلزم[2] جوازَ التركيب الأوّل وامتناعَ الثاني ولا يلزم من ذلك أن يكون لكل واحد من تلك الأمور دخلٌ في ذلك الاستلزام بل يجوز أن يكون باعتبار
استلزام المجموع.
بعضها[3]، فلا يرد أنه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص (و) من جهة أنها[4] تفيد تخفيفا (جاز) تركيب («الضاربا زيد» و«الضاربو زيد») لحصول التخفيف بحذف النون (وامتنع «الضارب زيد») لعدم التخفيف؛ لأن تنوين الضارب إنما سقط للألف واللام لا للإضافة، ولا شكّ أنه لا دخل في هذا التفريع[5] لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص

---

(١) قوله: [والمراد أنّ المشار إليه بـ«ثمّة» الخ] غرضه دفع ما أورده الفاضل الهنديّ حاصله أنّ قوله: «ثمّة» إشارة إلى الحصر المذكور وجوازُ التركيب الأوّل وامتناعُ الثاني مبنيّ على عدم التعريف لا على الحصر، وحاصل الدفع أنّ قوله: «ثمّة» إشارة إلى مجموع أمور ثلاثة ولا شكّ أنّ المجموع المركّب من أشياء يجوز أن يكون مستلزما لأمر ولم يكن لكلّ واحد من تلك الأشياء مدخل في ذلك الاستلزام، ويمكن أن يرتكب مجاز بأن يقال: إنه نسب البناء إلى المجموع باعتبار بعض أجزائه للتلازم بينها كما نسب القتيل في «فلان قتيل تلك القبيلة» إلى كلّ القبيلة باعتبار تعارفهم وتشاركهم في المنافع والمضارّ.

(٢) قوله: [يستلزم الخ] خبر لـ«أنّ». قوله: «ولا يلزم من ذلك» أي: لا يلزم من كون مجموع الأمور الثلاثة مستلزما لجواز التركيب الأوّل وامتناع الثاني أن يكون لكلّ واحد الخ.

(٣) قوله: [بل يجوز أن يكون باعتبار بعضها] أي: بل يجوز أن يكون استلزام المجموع باعتبار استلزام بعضها.

(٤) قوله: [من جهة أنها الخ] إشارة إلى أنّ جوازَ تركيب «الضاربا زيد» الخ وامتناعَ تركيب «الضارب زيد» متفرّع على وجوب إفادة الإضافة اللفظيّة التخفيفَ فجاز الأوّل لحصول التخفيف فيه وامتنع الثاني لعدمه.

(٥) قوله: [لا دخل في هذا التفريع الخ] أي: لا دخل في جوازِ «الضاربا زيد» وامتناع «الضارب زيد»

بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط، وعلى هذا كان الأنسب تقديمَ هذا الفرع[1] لكنه أخّره لكثرة لواحقه (خلافا للفرّاء) فإنه يجوّز تركيب «الضارب زيد» إمّا لأنه توهّم[2] أنّ دخول لام التعريف إنما هو بعد الإضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة ثم عُرّف باللام، وأجاب المصنف عنه في شرحه بأنه غير مستقيم[3] لأنّ القول بتأخّر اللام المتقدّمة حسًّا على الإضافة مجرّدُ ادعاء مخالفٌ للظاهر، وإمّا لِما وقع[4] في شعر الأعشى من قوله ع «الواهب المائةِ الهجانِ وعبدِها» فإنّ قوله «وعبدِها» بالجرّ معطوف على «المائةِ» فصار المعنى باعتبار العطف: «الواهب عبدها» فهو من باب «الضارب زيد»[5] فكما لا يمتنع ذلك

الاستدراك لبيان نكتة التأخير. بيان مذهب الفراء. تعليل لتجويز الفراء. متعلق بالتخفيف. متعلق بالحذف. أي عن توهم الفراء هذا. تعليل لكونه غير مستقيم. أي خلاف الظاهر. تعليل ثانٍ للتجويز. أي الأعشى.

لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص؛ لأن الأوّل جائز لا محالة ولو جعلنا «الضاربا» معرفة أو مخصّصا بالإضافة، وكذا الثاني ممتنع لا محالة ولو جعلنا «الضارب» معرفة أو مخصّصا بالإضافة.

(١) قوله: [كان الأنسب تقديمَ هذا الفرع] لأنّ أصل هذا الفرع وهو وجوب إفادة التخفيف مذكور صريحا وقصدا بخلاف أصل الفرعين السابقين أعني: نفي إفادة التعريف فإنه مذكور ضمنا وتبعا.

(٢) قوله: [إمّا لأنه توهّم الخ] تفصيل الوجوه التي استدلّ بها الفرّاء على تجويزه تركيبَ «الضارب زيد» ففصّلها الشارح بقوله: «إمّا لأنه توهّم الخ» و«إمّا وقع الخ» و«إمّا لأنه قاسه الخ».

(٣) قوله: [بأنه غير مستقيم] لأنه رجم بالغيب خلاف الظاهر ولا حكم إلاّ بالظاهر إذا لم يكن الحاجة ماسّة، فهذا الوجه الذي تمسّك به الفرّاء في مخالفة الفريق كالحشيش الذي يتشبّث به الغريق.

(٤) قوله: [وإمّا لِما وقع الخ] عطف على قوله: «إمّا لأنه الخ» فهو دليل ثان لتجويز الفرّاء تركيبَ «الضارب زيد»، والأعشى ميمون بن قيس الشاعر الجاهلي، وهو في اللغة من ببصره ضعف ومؤنثه عشواء، والبيت يمدح به الشاعر قيس بن معديكرب الكنديّ.

(٥) قوله: [فهو من باب «الضارب زيد»] أي: فقوله: «الواهب المائة الهجان وعبدها» من قبيل «الضارب ⇦

حيث أتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا، فأجاب المصنف عنه بقوله
تعليلية. أي عما وقع في شعر الأعشى.
(وضَعُف) ع («الواهب المائةِ الهجانِ وعبدِها») يعني: هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدلّ به لِما عرفت من امتناع مثل[1] «الضارب زيد» لعدم الفائدة في الإضافة، ولا يخفى أنّ فيه[2] شوبَ مُصادَرة على المطلوب، اللّهم إلاّ أن يقال[3] المراد به أنه ضعيف في
وهي توقف الدليل على المدعى. إشارة إلى ضعف هذا التوجيه.
الاستدلال به؛ إذ لا نصّ فيه على الجرّ[4] فإنه يحتمل النصب حملا على
علة لكونه ضعيفا في الاستدلال به.
المحلّ أو على أنه مفعول معه أو لأنه قد يتحمّل[5] في المعطوف ما لا
أي على محل المائة. عطف على «إذ لا نص» فهو علة ثانية.

زيد» لأنّ المضاف في كليهما مفرد محلّى باللام فيجوز «الضارب زيد» كما جاز «الواهب المائة الخ».

(١) قوله: [من امتناع مثل الخ] بيان لـ«مَا». قوله: «لعدم الفائدة في الإضافة» علّة للامتناع.

(٢) قوله: [ولا يخفى أنّ فيه الخ] أي: في هذا التوجيه رائحة المراجعة على المدعى، والمصادرة توقّف الدليل على المدعى كأن يكون الدعوى عين الدليل أو جزئه أو يكون أحدهما موقوفا على الآخر كما فيما نحن فيه فإنّ امتناع «الضارب زيد» يتوقّف على ضعف «الواهب المائة الخ» وضعف هذا يتوقّف على امتناع ذلك.

(٣) قوله: [اللّهم إلاّ أن يقال الخ] أي: لدفع شوب المصادرة على المطلوب، وقد جرت عادتهم باستعمال «اللهم» فيما في ثبوته ضعف وخَفاء أي: لا تواخذني يا ربّ فإنّ في كلامي ضعفا وخللا، والضعف في هذا التوجيه هو حمل كلام المصـ على خلاف الظاهر المتبادر؛ فإنّ المتبادر من قوله: «وضَعُف الواهب المائة الخ»كونه ضعيفا في التركيب لا ضعيفا في الاستدلال وقد حمل كلامه في هذا التوجيه على الثاني.

(٤) قوله: [إذ لا نصّ فيه على الجرّ] علّة لضعف الاستدلال بقول الأعشى على جواز «الضارب زيد» يعني: أنّ قوّة الاستدلال به عليه تتوقّف على أن يتعيّن الجرّ في «عبدها» ولا نصّ عليه لأنه يحتمل أن يكون منصوبا حملا على محلّ المعطوف عليه وهو «المائة» أو يكون منصوبا على أنّه مفعول معه.

(٥) قوله: [أو لأنه قد يتحمّل الخ] عطف على قوله: «إذ لا نصّ الخ» فهو علّة ثانية لضعف الاستدلال، ووجه التحمّل في المعطوف ما لا يتحمّل في المعطوف عليه أنّ القبح لا يظهر بل يكون في التقدير، ألا ترى أنه جاز قولهم: «يا زيد والحارث» ولم يجز «يا الحارث».

يتحمّل في المعطوف عليه كما في «ربّ شاةٍ وسخلتها» حيث جاز هذا التركيب ولم يجز «ربّ سخلتها»[1] بإدخال «ربّ» على سخلتها بدون العطف، والبيت بتمامه: الواهِبُ الْمِائَةِ الْهجانِ وَعَبْدِهَا ÷ عُوْذًا يُزَجِّيْ خَلْفَها أَطْفالَها، أي: ممدوحُه الواهبُ المائةِ الهجانِ أي: البيضِ من النوق[2] يستوي فيه الجمع والواحد، و«الهِجان» صفة لـ«المائة» أو بدل عنها أو من قبيل «الثلاثة الأثواب»[3] كما هو مذهب الكوفية، «وعبدها» أي: راعيها تشبيها له بالعبد[4] لقيامه بحقّ خدمتها أو عبدها حقيقة[5] بإضافته لأدنى ملابسة، «عوذا» بالذال المعجمة جمع عائذ أي: حديثات

السخلة ولد الضأن والمعز ساعة يولد. جمع عائذ. أي يسوق. جمع البيضاء. جمع الناقة. الهجان من الإبل البيض الكرام. أي: إنما عبر الراعي بالعبد تشبيها الخ. أي بإضافة العبد إلى ضمير المائة لأدنى تعلق.

---

(١) قوله: [ولم يجز «ربّ سخلتها»] وذلك لأنّ «ربّ» لا تدخل إلاّ على النكرة؛ لأنها للتقليل والتكثير وهما لا يكونان في المعرفة كما في "المغني"، وجوّز بعضهم «ربّ سخلتها» استنادا إلى أنّ الضمير الراجع إلى النكرة في حكم النكرة كما قال سيبويه: إنّ الضمير في «سخلتها» نكرة لأنّ الراجع إلى نكرة غيرِ مختصّة بحكم من الأحكام نكرة.

(٢) قوله: [أي: البيض من النوق] البيض جمع البيضاء، والنوق جمع الناقة، وفي هذا التفسير إشارة إلى صحّة وقوع «الهجان» صفة لـ«المائة» عند من اشترط الاشتقاق في النعت وعند من لم يشترطه كالمصنف أمّا عند الآخرين فظاهر، وأمّا عند الأوّلين فبتأويله بالبيض.

(٣) قوله: [أو من قبيل «الثلاثة الأثواب»] أي: أو من قبيل إضافة العدد المعرّف باللام إلى معدوده، وإنما أخّر هذا الوجه لكونه ضعيفا كما سبق، ولذا نسبه إلى من جوّزه بقوله: «كما هو مذهب الكوفية».

(٤) قوله: [تشبيها له بالعبد الخ] أي: إنما عبّر الشاعر راعيَ المائة الهجان بالعبد تشبيها الخ، فشبّه الراعي بالعبد في القيام بالخدمة ثم صرّح بالمشبّه به وأراد به المشبّه ففي العبارة استعارة مصرّحة أصليّة.

(٥) قوله: [أو عبدها حقيقة] عطف على قوله: «راعيها»، وعلى هذا يكون إضافة العبد إلى ضمير المائة لأدنى ملابسة وهي كونه عبدا لصاحبها، وإذا كان بين الشيئين ملابسة ومخالطة جاز أن يضاف أحدهما إلى الآخر.

النتاج[1] حالٌ من المائة، يزجي بالزاي المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكّر أي: يسوق وفاعله ضمير العبد و«أطفالَها» منصوب على المفعوليّة، أو على صيغة المجهول المؤنث و«أطفالها» مرفوع[2] على أنه مفعول ما لم يسمّ فاعله، وحقيقة الأمر لا تنكشف إلاّ بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة، وإما لأنه قَاسَه[3] على «الضارب الرجل» و«الضاربك» فأجاب المصنف عنه بقوله (وإنما جاز «الضارب الرجل») يعني: كان القياس عدمَ جوازه لانتفاء التخفيف[4] لزوال التنوين باللام لكنه جاز (حملا على) الوجه (المختار في «الحسن الوجهِ») وهو جرّ «الوجه» بالإضافة[5]، وفيه وجهان آخران: رفعُه على الفاعليّة ونصبُه على

أي على كونه مفعولا به لـ«يزجي». أي حقيقة أن «أطفالها» منصوب أو مرفوع. وهو حرف يبنى عليه القصيدة. تعليل ثالث للتجويز. أي عن قياس الفراء هذا. إشارة إلى الموصوف. أي الوجه المختار. أي في الوجه في «الحسن الوجه».

---

(١) قوله: [أي: حديثات النتاج] فالعائذ بمعنى حديث العهد بالولد من الإبل والظباء، وهو من قبيل حائض وحامل. قوله: «أو على صيغة المجهول» عطف على قوله: «على صيغة المعلوم».

(٢) قوله: [و«أطفالها» مرفوع الخ] جمع طفل وهو الولد الصغير من الدوابّ والإنسان، يستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع قال الله تعالى: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ [النور:٣١] ويجوز فيه المطابقة أيضا. قوله: «حرف الروي» وهو الحرف الذي يبنى عليه القصيدة وتنسب إليه.

(٣) قوله: [وإمّا لأنه قَاسَه الخ] عطف على قوله: «إمّا لأنه توهّم الخ» فهو دليل ثالث على مدعى الفرّاء، لكنّ قياسه مع الفارق كما سيتضح.

(٤) قوله: [لانتفاء التخفيف الخ] أي: لعدم حصول التخفيف في المضاف بالإضافة إذ التنوين قد زال باللام، ولمّا كان عدم حصول التخفيف في المضاف إليه ظاهرا لم يتعرّض لبيانه.

(٥) قوله: [وهو جرّ «الوجه» بالإضافة] بيان للوجه المختار. قوله: «وفيه وجهان آخران الخ» بيان لما يشعر قوله: «المختار» فإنّ فيه إشعارا بأنّ فيه من الوجوه ما ليس بمختار. قوله: «على التشبيه بالمفعول» أي: على التشبيه بالمفعول به؛ إذ الحسن لازم ولا مفعولَ به للازم.

التشبيه بالمفعول، ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضافِ[1] صفةً
أي حمل «الضارب الرجل» على المختار في «الحسن الوجه».
والمضافِ إليه جنساً معرّفين باللام، وهذا الاشتراك مفقود بين «الضارب زيد» و«الحسن الوجه» فقياسه عليه قياس مع الفارق (و«الضاربك»)
يعني: إنما جاز «الضاربك» مع أنّ القياس عدم جوازه لما عرفت[2] (و)
من انتفاء التخفيف.
كذا (شبهُه) وهو «الضاربي» و«الضاربه» وغيرُهما (فيمن قال) أي: في قول من قال يعني: سيبويه وأتباعَه (إنّه) أي: «الضارب» في «الضاربك»
إشارة إلى حذف المضاف. تعيين القائل.
(مضاف) دون من قال إنّه غير مضاف والكاف منصوب المحلّ على
أي دون قول من الخ.
المفعوليّة[3] والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للإضافة فإنه لا يحتاج
عطف على الضمير في «إنه» أو الجملة معطوفة على جملة «إنه» الخ.
جوازه إلى حمل (حملا) أي: لمحموليّته[4] (على «ضاربك») فاتحد فاعل
تفريع على التفسير بقوله «لمحموليته».

---

(١) قوله: [اشتراكهما في كون المضافِ الخ] أي: فهذا من قبيل حمل النظير على النظير. قوله: «فقياسه عليه الخ» أي: فقياس «الضارب زيد» على «الحسن الوجه» كما قاسه عليه الفرّاء قياس مع الفارق فلا يجوز.

(٢) قوله: [لما عرفت] من انتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام. قوله: «يعني: سيبويه وأتباعَه» تعيين القائلين بالإضافة في «الضاربك» وشبهه ومجوِّزيه حملا له على «ضاربك» لمناسبة واشتراك بينهما في كون كلّ منهما اسمَ فاعل مضافا إلى مضمر متصل محذوفا تنوينُه قبل الإضافة لا للإضافة، وهذه المناسبة مفقودة بين «الضارب زيد» و«ضاربك» فقياسه عليه أيضا قياس مع الفارق.

(٣) قوله: [والكاف منصوب المحلّ على المفعوليّة] عطف على قوله: «إنّه غير مضاف»، وكذا قوله: «والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للإضافة»، فكلّه داخل تحت مقول «قال»، وقائل هذا هو الأخفش وهشام وعبد القاهر. قوله: «فإنه لا يحتاج إلخ» لأنّ الاحتياج إليه إنما هو على تقدير الإضافة.

(٤) قوله: [أي: لمحموليّته] إشارة إلى أنّ قوله: «حملا» مصدر مبنيّ للمفعول منصوب على أنه مفعول له أي: إنما جاز «الضاربك» لكونه محمولا على «ضاربك»، وعلى هذا يتحد فاعلُ المفعول له وفاعلُ الفعل المعلّل بذلك المفعول فصحّ حذف اللام من المفعول له لوجود شرطه وهو اتحاد الفاعلين، كما ⇦

المفعول له والفعل المعلّل به أعني «جاز»، وبيانه[1] أنهم إذا أوصلوا بالجر عطفا على المفعول له. أي بيان الحمل المذكور.
أسماء الفاعلِينَ والمفعولِينَ مجرّدةً عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمراتٍ متعلق بـ«أوصلوا». أي المفعولات.
متصلاتٍ التزموا الإضافة ولم ينظروا إلى تحقّق تخفيف فقالوا «ضاربك» جواب «إذا».
وإن لم يحصل التخفيف بالإضافة بل بنفس اتصال الضمير[2] ثم لمّا لم وصلية.
يعتبروا التخفيف في «ضاربك» وجوّزوه بدونه حملوا «الضاربك» عليه؛ جواب «لمّا».
لأنهما من باب واحد حيث كان كلّ منهما اسمَ فاعل مضافا إلى مضمر تعليل للحمل. تعليلية.
متصل محذوفا تنوينُه قبل الإضافة لا للإضافة، ولم يحملوا «الضارب بالرفع نائب الفاعل لـ«محذوفا».
زيد» عليه؛ لأنهما ليسا من باب واحد[3] والدليل على أنّ سقوط التنوين أي على «ضاربك».
في «ضاربك» لاتصال الكاف لا للإضافة أنها لو سقطت للإضافة لكان أي التنوين.
ينبغي أن يتصوّر ذلك أوّلاً على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعوليّة ثم

صرّح به الشارح مفرّعا على التفسير المذكور بقوله: «فاتحد فاعل المفعول له الخ».

(١) قوله: [وبيانه الخ] أي: وبيان الحمل المذكور الخ، والغرض من هذا البيان الإشارة إلى وجه حمل «الضاربك» على «ضاربك». قوله: «بمفعولاتها» أي: بمفعولات أسماء الفاعلين والمفعولين، متعلّق بـ«أوصلوا». قوله: «وكانت الخ» أي: وكانت تلك المفعولات الخ، عطف على «أوصلوا». قوله: «التزموا الإضافة» أي: التزموا إضافة اسم الفاعل والمفعول إلى مفعوله من غير نظر إلى تحقّق التخفيف بالإضافة وعدمه، وهذا جواب «إذا».

(٢) قوله: [بل بنفس اتصال الضمير] فإنّ حذف التنوين من «ضارب» في «ضاربك» لمجرّد اتصاله بالضمير المتصل لكون التنوين والضمير المتصل متضادّين لأنّ الأوّل يقتضي الانفصال عمّا بعده والثاني يقتضي الاتصال بما قبله.

(٣) قوله: [ليسا من باب واحد] فإنّ المضاف وإن كان فيهما اسم فاعل لكنّ المضاف إليه ليس بضمير متصل.

يضاف ويقال «ضاربُكَ» كما يتصوّر «ضاربٌ زيدا» ثم يضاف ويقال «ضاربُ زيدٍ» ولن يتصوّر «ضاربٌكَ»[(١)] فعُلم أنها سقطت لاتصال الكاف لا للإضافة، ولقائل أن يقول لمَ لا يجوز[(٢)] أن يكون أصل «ضاربك» «ضاربٌ إيّاك» للفصل بالتنوين، ثم لمّا أُضيف حُذف التنوين فصار الضمير المنفصل متصلا فصار «ضاربك» وحصل التخفيف جدًّا[(٣)] ثم حمل «الضاربك» عليه؛ لأنهما من باب واحد حيث كان كلّ منهما اسمَ فاعل مضافا إلى مضمر متصل من غير اعتبار حذف[(٤)] تنوينهما قبل الإضافة لا للإضافة، ولم يحملوا «الضارب زيد» عليه؛ لأنهما ليسا من باب واحد، واعلم أنا حملنا قولَه[(٥)] «وضعف الواهب المائة الهجان

أي إنما جيء بالضمير المنفصل للفصل الخ. لعدم تعذر الاتصال.ـا
حيث حصل في كلا الجزئين.ـا
أي على «ضاربك». تعليلية.
أي على «ضاربك».

---

(١) قوله: [ولن يتصوّر «ضاربٌكَ»] لأنّ التنوين يقتضي الانفصال والضمير المتصل يقتضي الاتصال وبينهما تناف.

(٢) قوله: [ولقائل أن يقول لمَ لا يجوز الخ] وقد يجاب عنه بأنّ المانع عن أن يكون أصل «ضاربك» «ضاربٌ إيّاك» أنّ وضع الضمائر للاختصار والمتصل أخصر فمتى أمكن الاتصال لا يسوغ الانفصال.

(٣) قوله: [وحصل التخفيف جدًّا] إنما قال: «جدًّا» لحصول التخفيف فيه في كلا الطرفيين المضاف والمضاف إليه لأنّ في الأوّل حذف التنوين وفي الثاني تبديل المنفصل بالمتصل والمتصل أخفّ من المنفصل.

(٤) قوله: [من غير اعتبار حذف الخ] متعلّق بقوله: «ثمّ حمل» أي: حمل «الضاربك» على «ضاربك» بإغماض العين عن هذا الاعتبار لأنه إن نظر إلى حذف تنوينهما كان ذلك مانعا عن الحمل؛ إذ التنوين في «الضاربك» حذف قبل الإضافة للام وفي «ضاربك» حذف للإضافة على ما حقّقه الشارح بقوله: «ولقائل».

(٥) قوله: [واعلم أنا حملنا قولَه الخ] تحقيق للمقام. قوله: «وقولَه الضارب الرجل الخ» أي: وقول المصـ: «وإنما جاز الضارب الرجل والضاربك» ولعلّ الشارح ترك لفظ «جاز» للاختصار ولا بدّ من تقديره حتّى يتعلّق به قوله: «حملا على نظيريهما»، ونظير الأوّل هو الوجه المختار في «الحسن الوجه» ونظير الثاني هو «ضاربك»، ثمّ هذا نقل كلام الماتن بالمعنى لا بعبارته كما لا يخفى. قوله: «على الأجوبة

⇦

وعبدها» وقولَه «الضارب الرجل» و«الضاربك» حملا على نظيريهما على
متعلق بـ«الأجوبة».
الأجوبة عن استدلالات الفرّاء على جواز[1] «الضارب زيد» عن جانب
متعلق بـ«استدلالات». حال عن الأجوبة.
المصنف على موافقة بعض الشارحين، ولك أن تجعل كلّ واحدة منها[2]
حال عن ضمير «حملنا». صفة «مسئلة».
إشارة إلى مسئلة على حِدَتها مناسِبةٍ للحكم بامتناع «الضارب زيد»
متعلق بالحكم.
فمعنى قوله[3] «وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها» أنه ضعف عطف
الفاء للتفصيل. بالرفع نائب الفاعل لـ«المضاف». أي التركيب المذكور.
المجرّد عن اللام على المحلّى به المضاف إليه صفة مصدرة باللام؛ لأنه
متعلق بالعطف. أي باللام. أي إلى المحلى به متعلق بـ«المضاف».
بتوسّط العطف يصير مثل «الضارب زيد» كما عرفت، وإنّما لم يَحكم[4]
أي المصنف.

الخ» متعلّق بقوله: «حملنا».

(١) قوله: [على جواز الخ] متعلّق بقوله: «استدلالات». قوله: «عن جانب المصنف» حال عن الأجوبة أي: حال كون تلك الأجوبة كائنة عن جانب المصـ. قوله: «على موافقة الخ» حال من ضمير «حملنا» أي: حال كوننا موافقين للشارحين في ذلك الحمل.

(٢) قوله: [كلّ واحدةٍ منها] أي: جاز لك أن تجعل كلّ صورة من الصور المذكورة من «ضعف الواهب المائة الخ» و«إنما جاز الضارب الرجل» و«الضاربك» إشارة إلى مسئلة على حدتها، وسيجيء بيانه من الشارح. قوله: «مناسِبةٍ» صفة لـ«مسئلة». قوله: «على حِدّتها» أي: حال كون كلّ واحدة منها مستقلّةً في كونها مسئلة واحدة.

(٣) قوله: [فمعنى قوله الخ] تفصيل لكون كلّ واحدة منها إشارة إلى مسئلة مستقلّة مناسبة للحكم بامتناع «الضارب زيد» أي: فقوله: «وضعف الواهب الخ» إشارة إلى أنه ضعف عطف الاسم المجرّدِ عن اللام المضافِ إلى ضمير المعطوف عليه وهو «عبدِها» على الاسمِ المحلّى به وهو «المائةِ» المضاف إليه صفةٌ مصدّرةٌ باللام وهي «الواهبُ»، وإنما كان هذا ضعيفا لصيرورته مثل «الضارب زيد» بتوسّط العطف فامتناع «الضارب زيد» أولى.

(٤) قوله: [وإنّما لم يَحكم الخ] جواب سؤال مقدّر تقريره أنّ صيرورة قول الأعشى مثل «الضارب زيد» يقتضي امتناعه فلِم حكم المصـ بضعفه دون امتناعه؟ وحاصل الجواب أنّ القبح في المعطوف ليس بظاهر بل مقدّر ⇦

عليه بالامتناع بل بالضعف؛ لأنه قد يتحمّل في المعطوف ما لا يتحمّل في
أي على التركيب المذكور.حكم. أي يجوز.
المعطوف عليه، وحينئذ يندفع[1] ما فيه من توهّم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الأوّل، وإرجاعُ كلّ[2] من الصورتين الأخيرتين إلى
وهو تقدير كونه جوابا عن استدلال الفرّاء. وهما «الضارب الرجل» و «الضاربك».
مسألة ظاهرٌ، ويتضمّن الردّ[3] على الفرّاء في الاستدلال بهما (ولا يضاف
أي الإرجاع المذكور.
موصوف إلى صفته) مع بقاء المعنى المُفاد بالتركيب الوصفيّ بحاله؛ لأنّ لكلّ من هيئتي التركيب الوصفِيّ والإضافِيّ معنى آخرَ[4] لا يقوم أحدهما

فيتحمّل فيه ما لا يتحمّل في المعطوف عليه ألا ترى إلى جواز «يا زيد والحارث» مع امتناع «يا الحارث».

(١) قوله: [وحينئذ يندفع الخ] أي: حين إذا جعلت قوله: «وضعف الواهب الخ» إشارة إلى مسئلة على حدتها وصار معناه ما ذكر اندفع توهّم شائبة المصادرة الذي كان على تقدير كونه جوابا عن استدلال الفرّاء، ووجه الاندفاع أنه إنما لزم هذا التوهّم على تقدير كونه جوابا عن الاستدلال.

(٢) قوله: [وإرجاعُ كلّ الخ] أي: إرجاعُ «الضارب الرجل» و«الضاربك» إلى مسئلة مستقلّة مناسبة للحكم بامتناع «الضارب زيد» ظاهرٌ بأن يقال: إنّ الأوّل إشارة إلى أنّه يجوز أن يضاف الصفة المحلاّة باللام إلى الاسم المحلّى باللام وإن لم يحصل التخفيف بالإضافة حملا له على الوجه المختار في «الحسن الوجه»، وبأن يقال: إنّ الثاني إشارة إلى أنه يجوز أن يضاف الوصف المعرّف باللام إلى الضمير وإن لم يحصل التخفيف بالإضافة حملا له على الصفة المجرّدة عن اللام المضافة إلى الضمير، ولا يمكن حمل «الضارب زيد» على أحدهما فيمتنع.

(٣) قوله: [ويتضمّن الردّ الخ] أي: وكلّ من الصورتين الأخيرتين مع كونها مسئلة على حدتها يتضمّن الردَّ الخ؛ وذلك لأنه لمّا لم يكن الإضافة فيهما إلاّ بالحمل لا يمكن الاستدلال بهما لأنه كالاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير وذلك غير متصوّر من العاقل البصير.

(٤) قوله: [معنى آخرَ] فإنّ هيئة التركيب الوصفيّ موضوعة لثبوتِ معنى في الموصوف أو متعلّقه واتصافِه بمعنى الصفة فيكون معنى هذه الهيئة ثبوتَ معنى فيه واتصافَه به، وإنّ هيئة التركيب الإضافِيّ موضوعة لانتساب المضاف للمضاف إليه، والمعنيان مغائران ولا يفيد أحدهما معنى الآخر فلا يقوم أحدهما مقام الآخر.

مقام الآخر (و) لهذا المعنى بعينه[1] (لا) تضاف (صفة إلى موصوفها) فلا أي للعلة المذكورة. **يقال «مسجد الجامع»[2] بمعنى المسجد الجامع و«جرد قطيفة» بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فإنّ «مسجد الجامع» عندهم بمعنى المسجد الجامع و«جرد قطيفة» بمعنى قطيفة جرد من غير فرق (و) يرد على القاعدة[3] الأولى وهو قوله «لا يضاف موصوف إلى صفة» (مثل «مسجد** أي القاعدة الأولى. **الجامع» و«جانب الغَرَبِيِّ» و«صَلاَةُ الأوْلى» و«بَقْلَةُ الحَمْقَاءِ») فإنّ في كلّ[4] واحد من هذه التراكيب أضيف موصوف إلى صفته فإنّ «الجامع» صفة المسجد و«الغربيّ» صفة الجانب و«الأولى» صفة الصلاة و«الحمقاء» صفة البقلة وقد أضيف إليها موصوفاتها، وأجيب بأنّ مثل** أي إلى هذه الصفات. **هذه التراكيب[5] (متأوّل) فـ«مسجد الجامع» متأوّل بـ«مسجد الوقت الجامع»[6] وذلك يحتمل معنيين أحدهما أن يكونَ الوقت مقدّرا في نظم**

---

(١) قوله: [لهذا المعنى بعينه] أي: للعلّة المذكورة في عدم إضافة الموصوف إلى صفته من غير تفرقة.

(٢) قوله: [فلا يقال «مسجد الجامع» الخ] تفريع على القاعدتين، أي: لا يقال ذلك بلا تأويل عند البصريين. قوله: «خلافا للكوفية» فإنهم يجوّزون إضافة الموصوف إلى الصفة وبالعكس مع بقاء معنى الوصفيّة بلا تأويل كما صرّح به الشارح.

(٣) قوله: [يرد على القاعدة الخ] فيه إشارة إلى أنّ الواو ههنا للاستئناف للجواب عن السؤال المقدّر. قوله: «وهو» أي: والقاعدة الأولى، وتذكير الضمير باعتبار الخبر.

(٤) قوله: [فإنّ في كلّ الخ] تعليل لورود هذه التراكيب على القاعدة الأولى. قوله: «فإنّ الجامع الخ» تفصيل له.

(٥) قوله: [مثل هذه التراكيب] يعني: كلّ تركيب يفهم من ظاهره أنّ الموصوف أضيف فيه إلى صفته.

(٦) قوله: [متأوّل بـ«مسجد الوقت الجامع»] أي: الوقت الجامع للناس في المسجد للصلوة، وهذا الوقت

⇦

الكلام ويكونَ المسجدُ مضافا إليه والجامعُ صفةً للوقت، فيندفع الإيراد بوجهين[1] فإنّ الجامع ليس مضافا إليه ولا صفة للمضاف، وثانيهما أن يكون الوقت محذوفا[2] و«الجامع» قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة[3] فيضاف المسجد إليه، فيندفع الإيراد بوجه واحد وهو أنّ «الجامع» ليس صفة للمضاف[4]، وعلى هذا القياس «صلاة الأولى» و«بقلة الحمقاء» متأوّل بـ«صلاة الساعة الأولى»[5] و«بقلة الحبّة الحمقاء»

تفصيل للاندفاع بوجهين. ثاني المعنيين.

هو يوم الجمعة، فإضافة المسجد إلى الجامع كإضافة «سيف شجاع» أي: سيف رجل شجاع. قوله: «وذلك» أي: وهذا التأويل.

(١) قوله: [فيندفع الإيراد بوجهين] تفريع على التأويل بالمعنى المذكور. قوله: «فإنّ الجامع الخ» تعليل للاندفاع وإشارة إلى الوجهين، فقوله: «فإنّ الجامع الخ» هو الوجه الأوّل وقوله: «ولا صفة الخ» هو الثاني.

(٢) قوله: [أن يكون الوقت محذوفا] أي: غير مقدّر في نظم الكلام فيكون منسيّا. قوله: «منطويا عليه» أي: مشتملا على الوقت المحذوف دالاّ عليه مفيدا معناه فيكون الجامع كالصفات الغالبة في موصوف معيّن.

(٣) قوله: [فيكون بمنزلة الصفات الغالبة] وهي الصفات التي وضعت في الأصل لمفهوم كلّي ثم استعملت في الفرد الخاصّ منه وصارت بسبب الغلبة بحيث لا يحتاج في دلالتها عليه إلى القرينة كالأسود والأرقم للحيّتين والذبيحة للشاة. قوله: «فيضاف إلى المسجد» من قبيل إضافة أحد المتبائنين إلى الآخر كإضافة «غلام زيد». قوله: «فيندفع الخ» تفريع على التأويل بالمعنى الثاني.

(٤) قوله: [وهو أنّ «الجامع» ليس صفة للمضاف] بيان للوجه الواحد وإشارة إلى علّة الاندفاع.

(٥) قوله: [متأول بـ«صلاة الساعة الأولى»] وهذه الساعة أوّل ساعة بعد زوال الشمس، وإضافة الصلوة إليها لملابسة أدائها فيها من قبيل «صلوة الليل». قوله: «بقلة الحبة الحمقاء» إنما نسبوا البقلة إلى الحمق؛ لأنها تنبت في مجاري السيول ومواطي الأقدام، وإضافة البقلة إليها لملابسة حصولها منها من قبيل «دخان النار». قوله: «على الاحتمالين» أي: على احتمال أن يكون المضاف إليه مقدّرا في نظم الكلام وعلى احتمال أن يكون محذوفا نسيا.

على الاحتمالين المذكورين، لكنّ هذا التأويل لا يتمشّى في «جانب
أي على احتمال أن يكون المضاف إليه مقدرا وأن يكون محذوفا نسيا. أي لا يجري.
الغربيّ» فإنه لا شكّ[1] أنّ المقصود توصيف الجانب بالغربيّة لا توصيف مكان هو جانبه بها[2] اللهم إلاّ أن يقال هناك[3] مكانان جزء وكلّ، فالمكان الذي أضيف إليه الجانب هو الجزء والإضافة بيانيّة والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة إليه هو الكلّ، فيستقيم المعنى (و) يرد على القاعدة الثانية وهو قوله «ولا صفة إلى موصوفها» (مثل «جُرْدُ قَطِيْفَةٍ»
أي القاعدة الثانية.
و«أَخْلاقُ ثِيَابٍ») فإنّ أصلهما[4] «قطيفةٌ جُردٌ» و«ثيابٌ أخلاقٌ» قُدّمت

---

(١) قوله: [فإنه لا شكّ الخ] تعليل لعدَم تمشّي التأويل المذكور بكلا المعنيين في «جانب الغربيّ»، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾ [القصص:٤٤] أي: ما كنت يا محمّد بجانب الجبل أو المكان الغربيّ من موسى وقت المناجاة. "الجلالين".

(٢) قوله: [لا توصيف مكان هو جانبه بها] ضمير «هو» راجع إلى المكان، وضمير «جانبه» إلى الجانب، وضمير «بها» إلى الغربيّة، يعني: أنّ المقصود من هذا التركيب بيان أنّ الجانب للمكان غربيّ لا أنّ المكان الغربيّ له جانب فتعيّن كون الغربيّ صفة للجانب فلا يكون المكان مقدّرا أو محذوفا فلا يصحّ التأويل.

(٣) قوله: [هناك] أي: في مقام توصيف الجانب بالغربيّة. قوله: «جزء وكلّ» أي: أحدهما كلّ يشمل الجوانب كالمسجد مثلا والثاني جزء كبعضه الذي هو في الجانب الغربيّ. قوله: «فالمكان الذي» أي: فالمكان المقدّر الذي الخ. قوله: «والإضافة بيانيّة» أي: إضافة الجانب إلى المكان بيانيّة وإليه أشار بقوله: «مكان هو جانبه». قوله: «فيستقيم المعنى» أي: المعنى المقصود من هذا التركيب، وإنما صدّر الجواب بـ«اللهم» لِما فيه من التأويل البعيد والتكلّف الشديد.

(٤) قوله: [فإنّ أصلهما الخ] تعليل لورودهما على القاعدة الثانية، والمراد بمثلهما كلّ تركيب يفهم من ظاهره أنّ الصفة أضيفت فيه إلى موصوفها، ثم القطيفة على وزن وظيفة كساء له خمل كثير أعني: ريشه، والجرد ثوب انسحق فمعنى «قطيفة جرد» كساء معترٍ عن الخمل أي: ذهب خمله من كثرة

⇦

تصوير للتأوّل.

الصفة على الموصوف وأضيفت إليه، وأجيب عنه بأنه (**متأوّل**) بأنهم حذفوا «قطيفة» من قولهم «قطيفة جرد» حتّى صار كأنه اسم غير صفة[1] فلمّا قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لأن يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لأن يكون فضّة وغيرها أضافوه إلى جنسه[2] الذي يتخصّص به كما أضافوا خاتما إلى فضّة، فليس إضافته إليها من حيث إنه صفة لها بل من حيث إنه جنس مبهم أضيف إليها ليتخصّص، وعلى هذا القياس «أخلاق ثياب»[3] (**ولا يضاف اسم مماثل**) أي: مشابه[4] (**للمضاف إليه في العموم والخصوص**) إلى ذلك المضاف إليه سواء كانا مترادفين[5]

أي عن مثل «جرد قطيفة» و«أخلاق ثياب». أي إلى «قطيفة». متعلق بـ«لا يضاف».

خلقه وبلاه، والأخلاق جمع خَلِق بمعنى البالي يعني: «كهنه وفرسوده».

(١) قوله: [**حتّى صار كأنه اسم غير صفة**] أي: حتّى صار لفظ «جرد» كأنه اسم جامد غير صفة كرجل وفرس، ووجه صيرورته اسما أنه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر عن كونه وصفا فلم يطلب موصوفا.

(٢) قوله: [**أضافوه إلى جنسه الخ**] جواب «لمّا»، أي: أضافوا جردا إلى جنسه وهو القطيفة التي يتخصّص الجرد بإضافته إليها فقالوا: «جرد قطيفة» فليس إضافة الجرد إلى القطيفة من حيث إنه صفة لها فلم يكن من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف حتّى يرد على القاعدة.

(٣) قوله: [**وعلى هذا القياس «أخلاق ثياب»**] فإنه كان في الأصل «ثياب أخلاق» فحذف ثياب نسيا حتّى صار «أخلاق» كأنّه اسم غير صفة وصار صالحا لأن يكون ثيابا وغيرها فلمّا قصد تخصيصه أضيف إلى جنسه فقيل: «أخلاق ثياب» فلم يكن من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف حتّى يرد على القاعدة.

(٤) قوله: [**أي: مشابه**] تفسير بالأعمّ بناء على ما قال الأشعريّ: إنّ المماثلة هو المساواة من جميع الوجوه دون المشابهة، لكن يُجوّز أهل اللغة «زيد مثل بكر» وإن كان بينهما مخالفة كثيرة صورة ومعنى. قوله: «إلى ذلك المضاف إليه» أي: الذي يشابه المضاف في العموم والخصوص، وهذا متعلّق بقول الماتن: «ولا يضاف».

(٥) قوله: [**سواء كانا مترادفين**] بأن يتحدا في المفهوم والمصداق، وفيه إشارة إلى أنّ المراد بالعموم

⇦

(كليثٍ وأسدٍ) في الأعيان والجُثَث[1] (وحَبْسٍ ومَنْعٍ) في المعاني
عطف تفسير.
والأحداث، أو غيرَ مترادفين بل متساويين في الصدق[2] كالإنسان والناطق
كانا. عطف تفسير.
(لعدم الفائدة) في ذكر المضاف إليه فإنك إذا قلت «رأيت ليث أسد» لا
تفصيل لعدم الفائدة.
يفيد إلاّ ما يفيده «رأيت ليثا» بدون ذكر الأسد وإضافة الليث إليه، فيكون
عطف على «ذكر».
ذكرُ الأسد وإضافةُ الليث إليه لغوا لا فائدة فيه (بخلاف) إضافة العامّ إلى
الخاصّ[3] في مثل («كلّ الدراهم» و«عين الشيء» فإنه) أي: المضافَ
إشارة إلى المرجع.
فيهما (يختصّ به) أي: يصير خاصّا[4] بسبب إضافته إلى المضاف إليه ولا
تفسير اللفظ. إشارة إلى أن الباء سببية والعبارة بحذف المضاف.
يبقى على عمومه[5] سواء أفادت الإضافة التعريفَ أو التخصيصَ، وأعمّيّةُ
أي المضاف.

والخصوص معناهما اللغويّ وهو الشمول والشخصيّة لا ما هو المشهور أعني:ما يكون بحسَب الصدق فيشمل المترادفين، وأجاز الفرّاء أضافة أحد المترادفين إلى الآخر للتخفيف متمسّكا بالاستعمال، وتبعه الرضي وقال: إنه كثير لا يمكن رفعه.

(١) قوله: [في الأعيان والجُثَث] الأعيان جمع عين وهو الشخص والذات، والجُثَث جمع الجُثّة عطف تفسير للأعيان بناء على أنها بمعنى الأشخاص والذوات مجازا وإلاّ فالجثّة مخصوص بشخص الإنسان فهو أخصّ من الأعيان، والأحداث جمع حدث بمعنى ما يقوم بالغير عطف تفسير للمعاني.

(٢) قوله: [بل متساويين في الصدق] بأن يتحدا في المصداق ويتغايرا في المفهوم كإنسان وناطق.

(٣) قوله: [إضافة العامّ إلى الخاصّ] إشارة إلى أنّ قوله: «بخلاف» متعلّق بقوله: «لعدم الفائدة» أي: لا فائدة في إضافة الاسم المشابه للمضاف إليه بخلاف إضافة الاسم العامّ إلى الخاصّ فإنّ فيها فائدة.

(٤) قوله: [أي: يصير خاصّا الخ] فيه إشارة إلى أنّه ليس المراد بالاختصاص ههنا ما يقابل التعريف بل ما يقابل العموم وهذا الاختصاص يشمل التعريفَ والتخصيصَ المقابل له، ولذا قال: «سواء أفادت الخ» فيصحّ المثالان.

(٥) قوله: [ولا يبقى على عمومه] يعني: أنّ كلّ واحد من «عين» و«كلّ» كان عامّا وصار بالإضافة خاصّا فإنّ لفظ كلّ قبل الإضافة جاز أن يكون دراهم أو غيرها وبعد إضافته إلى الدراهم اختصّ بها، وكذا

⇦

العين عن الشيء[1] إذا كان اللام فيه للعهد ظاهرةٌ، وأمّا إذا كان للجنس الخارجي. لأن العين يعم الموجود والمعدوم والشيء يختص بالأول.
ففيها خَفاء بفتح الخاء. **(و) يرد على قوله «لا يضاف اسم[2] مماثل للمضاف إليه في** أي في أعمّية العين عن الشيء. متعلق بالمماثل.
العموم والخصوص» (قولهم «سعيدُ كُرْزٍ») فإنّ سعيدا وكرزا اسمان[3] لمسمّى واحد كليث وأسد مع أنه أضيف أحدهما إلى الآخر، فأجيب بأنه أي قولهم. **(متأوّل) بحمل أحدهما على المدلول[4]** وهو سعيد. **والآخرِ على اللفظ** وهو كرز. **فكأنك إذا**

لفظ عين قبل الإضافة جاز أن يكون موجودا أو معدوما وبعد إضافته إلى الشيء اختصّ بالموجود لأنّ الشيء في عرفهم مختصّ بالموجود فيكون التقدير: «عين الموجود».

(١) **قوله:** [**وأعمّيّةُ العين عن الشيء الخ**] أي: كون العين أعمّ من الشيء ظاهر لا يحتاج إلى البيان إذا كان اللام في الشيء للعهد الخارجيّ فإنّ العين يشمل جميع الموجودات بخلاف الشيء المعهود فإنه يختصّ بشيء معيّن كزيد وخالد مثلا، وأمّا كونه أعمّ منه إذا كان اللام فيه للجنس ففيه خَفاء لأنّ الشيء على هذا التقدير يشمل الجميع أيضا، واعلم أنّ إضافة العامّ إلى الخاصّ إنما تقبل إذا لم يشتهر الخاصّ بكونه تحت ذلك العامّ وإلاّ فتستهجن نحو «إنسان زيد»، ثمّ اعلم أنه قد يضاف المؤكّد إلى المؤكّد نحو «لقيته يومَ يومٍ وليلةَ ليلةٍ».

(٢) **قوله:** [**يرد على قوله: «لا يضاف اسم الخ**] فيه إشارة إلى أنّ قوله: «وقولهم الخ» استيناف جواب سؤال نشأ من قوله السابق، وقولهم: «سعيد كرز» كما يرد على قوله السابق كذلك يرد على قوله: «وشرطها تجريد المضاف عن التعريف» أيضا، وكذا يرد كلّ تركيب أضيف فيه العلم إلى اللقب كـ«قيس قفة» و«زيد بطّة»، لقّب قيس بالقفة لكون عينه مرتفعة، وزيد بالبطّة لكون شأنه البطّ بشيء، والكرز يطلق على اللئيم وعلى الحاذق ثمّ صار لقبا أخذا من المعنى الأخير.

(٣) **قوله:** [**فإنّ سعيدا وكرزا اسمان الخ**] تعليل وتفصيل للورود. قوله: «اسمان لمسمّى واحد» الأوّل اسم علميّ والثاني اسم لقبيّ فهما متماثلان كليث وأسد فينبغي أن لا يصحّ الإضافة مع أنه الخ.

(٤) **قوله:** [**بحمل أحدِهما على المدلول الخ**] أي: بجعله من قبيل إضافة المسمّى إلى الاسم بأن يراد بالأوّل المدلول وبالثاني اللفظ فمعنى «جاءني سعيد كرز»: جاءني سعيد مدلول بلفظ الكرز.

قلت «جاءني سعيد كرز» قلت «جاءني مدلول هذا اللفظ»، ولم يقولوا «كرز سعيد»[1] لأنّ قصدهم بالإضافة التوضيح واللقبُ أوضح من الاسم غالبا (وإذا أضيف الاسم الصحيح) وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علّة[2] (أو الملحق به) وهو ما في آخره واو أو ياء قبلها ساكن، وإنما كان ملحقا بالصحيح[3] لأنّ حرف العلّة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفّة السكون ثقلَ الحركة، ولأنّ حرف العلّة بعد السكون مثلها بعد السكوت[4] في الوقوع بعد استراحة اللسان وكما لا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون (إلى ياء المتكلّم كُسِر آخره) للتناسب[5] مثل «ثوبِي» و«دارِي» في الصحيح و«ظبيِي» و«دلوِي» في الملحق به (والياء مفتوحة أو ساكنة) وقد اختلف في أنّ أيّهما الأصل؟ والصحيح أنه الفتح؛ إذ الأصل في الكلمة التي على

إنما قال هذا لأنه لا يلزم ذلك.

تعليل للإلحاق.

تعليل ثان.

أي مثل حرف العلة.

أي على حرف العلة.

---

(١) قوله: [ولم يقولوا: «كرز سعيد»] أي: بإضافة اللقب إلى العلم بل قالوا: «سعيد كرز» بإضافة العلم إلى اللقب لأنّ قصدهم الخ. قوله: «غالبا» فيه إشارة إلى أنه لا يلزم أوضحيّة اللقب.

(٢) قوله: [ما ليس في آخره حرف علّة] وذلك لأنّ نظرهم في أحوال أواخر الكلم، ومعنى الإلحاق بالصحيح أن يكون إعرابه بالحركات كالصحيح.

(٣) قوله: [وإنما كان ملحقا بالصحيح] أي: في إجراء الحركات الثلاث على آخره لعدم الثقل.

(٤) قوله: [مثلها بعد السكوت] أي: مثل حرف العلّة الواقع في الابتداء، والحرف يستعمل مذكرا ومؤنثا.

(٥) قوله: [للتناسب] أي: لمجانسة الياء فإنها تقتضي كسر ما قبلها ولهذا جعل إعرابه تقديريا.

حرف واحد هو الحركة[1] لئلاّ يلزم الابتداء بالساكن حقيقة أو حكما[2] والأصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون إنما هو عارض للتخفيف أي في لفظ.
(فإن كان آخره) أي: آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلّم (ألفا تثبت) إشارة إلى المرجع.
أي: الألف[3] على اللغة الفصيحة لعدَم موجِب الانقلاب نحو «عصايَ» إشارة إلى مرجع الضمير المستتر. متعلق بـ«تثبت». تعليل لثبوت الألف وإشارة إلى أن المراد به عدم الانقلاب.
و«رحايَ» (وهُذيل) وهي قبيلة من العرب[4] (تَقلِبها) أي: الألفَ حال من «ضرب».
كونها[5] (لغير التثنية ياء) لمشاكَلة ياء المتكلّم وتُدغِم في الياء مثل «عَصَيَّ» و«رَحَيَّ»، ولا تَقلِب ألفَ التثنية كـ«غلامَايَ» لالتباس المرفوع علة لعدم قلب ألف التثنية.
بغيره بسبب القلب[6] (وإن كان) آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم إشارة إلى مرجع الضمير المستتر. متعلق بالمضاف.

---

(١) قوله: [هو الحركة] فيه أنّ الياء مبنيّ والأصل في البناء السكون، ويحرك الكلمة المبنيّة المشتملة على حرف واحد لعارضٍ لزومِ إجحافِ الكلمة على تقدير عدم تحريكها، تأمل.

(٢) قوله: [حقيقة أو حكما] أمّا لزوم الابتداء بالساكن حقيقة ففيما إذا كانت تلك الكلمة في صدر الكلام، وأمّا حكما ففيما إذا لم تكن في الصدر؛ فإنها لاستقلالها في حكم الابتداء بها.

(٣) قوله: [أي: الألف] إشارة إلى مرجع الضمير. قوله: «على اللغة» متعلّق بـ«تثبت». قوله: «لعدم الخ» علّة لثبوت الألف، وفيه إشارة إلى أنّ المراد بثبوتها عدم انقلابها بقرينة قوله: «وهذيل تَقلِبها الخ».

(٤) قوله: [قبيلة من العرب] أي: قبيلة صغيرة من العرب، وهي هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر، واعلم أنّ العربَ المأخوذَ عنهم الموثوقَ بعربيّتهم قيس وتميم وأسدثم هذيل وبعض الطائيين وقريش أجودهم انتقادا.

(٥) قوله: [أي: الألفَ حال كونها] إشارة إلى مرجع الضمير المنصوب، وإلى أنّ قوله: «لغير التثنية» حال عنه. قوله: «لمشاكلة ياء المتكلّم» من إضافة المصدر إلى المفعول والفاعل متروك أي: لمشاكلة تلك الياء المقلوبة ياء المتكلم. قوله: «تدغم في الياء» عطف على قوله: «تَقلِبها».

(٦) قوله: [لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب] إن قلت: فينبغي أن لا تقلب واو الجمع ياءً في نحو «مسلميّ» لالتباس الرفع بغيره، أجيب بأن الواو في «مسلميّ» قلبت لأمر يوجب القلب عند الجميع وهو

(**ياء أدغمت**) في ياء المتكلم لاجتماع المِثْلين فيما هو كالكلمة
في مركب. تعيين المدغم فيه. علة الادغام.
الواحدة[1] مثل «مسلمينَ» إذا أضيف إلى ياء المتكلم وأسقط النون
توضيح القاعدة بالتمثيل.
للإضافة وأدغم الياء في الياء فصار «مسلمِيَّ» (**وإن كان**) آخره (**واوا قُلِبَت**) الواو (**ياء**) لاجتماع الواو والياء والأولى ساكنة مثل «مسلمون»
توضيح القاعدة بالتمثيل. علة لقلب الواو ياء.
إذا أضيف إلى ياء المتكلم قُلِبَت واوه ياء (**وأدغمت**) الياء في الياء وكُسر
وأسقط النون للإضافة.
ما قبلها؛ لأنها لمّا انقلبت ياءً ساكنة يوجب بقاءُ الضمّة قبلها تغيّرَها[2]
علة كسر ما قبلها.
فحُرِّكت بالحركة المناسِبة لها فقيل «مُسْلِمِيَّ»، وإن كان قبل الياءِ أو
أي للياء.
الواوِ فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في «مسلمَين» «مسلمَيَّ» وفي «مصطفَون» «مصطفَيَّ» لخفّة الفتحة (**وفتحت الياء**) أي: ياء المتكلّم[3] في
علة بقاء الفتحة على حالها.
الصوَر الثلاث (**للساكنين**) ....

اجتماع الواو والياء وسكون أولهما ولا يترك الأمر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع، ألا ترى أنك تقول: «مختار» و«مضطرّ» في الفاعل والمفعول معا.

(١) **قوله:** [**فيما هو كالكلمة الواحدة**] فإنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة ولذا يحذف من المضاف ما يدلّ على الانفصال من التنوين والنون. قوله: «مسلمين» مثنّى أو مجموعا نصبا وجرًّا.

(٢) **قوله:** [**يوجب بقاءُ الضمّة قبلها تغيّرَها**] الجملة صفةُ «ياءً» جاريةً على غير ما هي له. قوله: «فحرّكت» جواب «لمّا» ودخول الفاء على جوابها مع كونه ماضيا قليل، وحاصل ما ذكره أنّ الواو الساكنة لمّا انقلبت ياءً ساكنة فحينئذ بقاء الضمّة قبلها يوجب تغيّرَ الياء بقلبها واوا؛ لأنّ الياء الساكنة إذا كان قبلها ضمّة تُقلَب واوا فلا بدّ من كسر ما قبلها وإلاّ يلزم أن يكون الانقلاب الأوّل لغوا.

(٣) **قوله:** [**أي: ياء المتكلّم**] إشارة إلى أنّ اللام في الياء للعهد الخارجيّ. قوله: «في الصور الثلاث» متعلّق بقوله: «فتحت»، والصور الثلاث هي كون آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ألفا وكونه ياء وكونه واوا.

أي: للزوم التقاء الساكنين[1] إن لم تتحرّك، واختير الفتح لخفّته (وأمّا الأسماء الستّة) التي مرّ البحث عنها[2] مضافة إلى غير ياء المتكلم (فـ«أخِيْ» و«أبِيْ») أي: فالحال في «أخ» و«أب» منها[3] إذا أضيفا إلى ياء المتكلم أن يقال «أخي» و«أبي» مثل «يدي» و«دمي» بلا ردّ المحذوف[4] لجعله نسيا منسيًّا (وأجاز المبرّد) فيهما («أخِيَّ» و«أبِيَّ») بردِّ لام الفعل فيهما وهي الواو[5] وجعلِها ياء وإدغامِ الياء في الياء، وتمسّك في ذلك بقول الشاعر: ع «وأبِيّ مالك ذو المجاز بدار»[6] وحَمَل الأخ على الأب

إشارة إلى حذف المضافين. | متعلق بـ«مضافة». | بالنصب حال عن ضمير «عنها». | إشارة إلى أن اللام للعهد. | إشارة إلى تقدير المبتدأ والخبر. | وهو لام الكلمة. | علة لعدم الردّ. | بكسر النون وفتحها ومنسيا تأكيد له. | يعني لام الكلمة. | المبرد. | أي في تجويزه المذكور. | المبرد.

---

(١) قوله: [أي: للزوم التقاء الساكنين] أحدهما آخر الاسم المضاف من الألف أو الياء أو الواو والثاني ياء المتكلم، وإنما اختِير الفتح مع أنّ المناسب الكسرة لمجانسة الياء لخفّته.

(٢) قوله: [التي مرّ البحث عنها] أي: في صدر الكتاب عند تعداد محالّ الإعراب. قوله: «مضافة» حال من ضمير «عنها»، ثم قوله المصـ هذا بمنزلة الاستثناء من قوله: «فإن كان آخره ألفا تثبت الخ».

(٣) قوله: [أي: فالحال في «أخ» و«أب» منها الخ] إنما قدّر الشارح المبتدأ والخبر وجعل قوله: «أخي وأبي» مفعولا للخبر ليصحّ الحمل على قوله: «الأسماء الستّة».

(٤) قوله: [بلا ردّ المحذوف الخ] أي: بلا ردّ لام الكلمة وهي الواو حال الرفع، وهذا مذهب الجمهور حيث قالوا:يجب حذف لاماتها عند الإضافة إلى ياء المتكلّم كما في حال إفرادها وقطعها عن الإضافة.

(٥) قوله: [وهي الواو] بدليل «أخوان» و«أبوان». قوله: «وجعلِها» عطف على الردّ، وكذا قوله: «وإدغامِ».

(٦) قوله: [«وأبِيّ مَالَكَ ذو المجاز بدار»] هذا عجز البيت، صدره: قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذا المجاز وقد أُرَى، القدر قضاء الله وحكمه، والإحلال الإنزال، وذو المجاز سوق كانت لهم على فرسخ من عرفة، أو موضع بمنى كان به سوق في الجاهلية، وأرى بصيغة المجهول أي: أظنّ، والواو للقسم، وأبيّ مقسم به أصله أبوي، وفيه الشاهد حيث أتى بلام أب عند الإضافة وهي الواو المدغمة في ياء المتكلم بعد جعلها ياء، يقول الشاعر يخاطب نفسه: قضاء الله وحكمه أنزلك يا نفس في هذا الموضع وإني قد أظنّ وأقسم بأبي إنّ هذا الموضع ليس محلاً لنزولك فإنك ترتحل عنه عن قريب.

لتقاربهما لفظاً ومعنى، وأجاب عنه المصنف في شرحه بأنّ ذلك خلاف
علة للحمل. أي عن قول الشاعر. أي ردّ لام الفعل.
القياس واستعمالِ الفُصَحاء مع أنه يحتمل[1] أن يكون المُقسَمُ به أي: «أبِيٌّ»
بالجر عطف على القياس. وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال. اسم لـ«يكون».
جمعَ «أب» فأصله «أبِيْنَ» سقطت النون في الإضافة فاجتمعت ياءان فأدغمت
خبر لـ«يكون». أي للإضافة.
الأولى في الثانية فصار «أبِيَّ»، وقد جاء[2] جمعه هكذا في قول الشاعر:
استشهاد على مجيء جمع أب أبين.

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتُنَا ÷ بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالْأَبِيْنَا

أي: لمّا سمعن وعلمن أصواتنا بكين وقلن لنا آباؤنا فداؤكم (**وتقول**)

أي: امرأة قائلة[3] لامتناع إضافة «الحم» إلى المذكّر (**«حمِيْ» و«هنِيْ»**)
علة لحمل «تقول» على كونه صيغة الغائبة.
بلا ردّ المحذوف عند الإضافة[4] إلى ياء المتكلم، وإنما فصلهما عن
«أخيّ» و«أبيّ»؛ لأنه لم يُنقل عن المبرّد فيهما في المشهور ما يخالف
علة الفصل.
مذهبَ الجُمهور وإن نَقل عنه بعضهم ذلك الخلافَ في الأسماء الأربعة
وهو ابن يعيش وابن مالك.

---

(١) قوله: [مع أنه يحتمل الخ] إشارة إلى أنه لا يصحّ إثبات مذهب على خلاف القياسِ واستعمالِ الفصحاء لمجرّد احتمال مع وجود احتمال صحيح.

(٢) قوله: [وقد جاء الخ] أي: قد جاء جمع «أب» «أبين»، والشاهد في قوله: «بالأبينا»، والألف فيه للإشباع.

(٣) قوله: [أي: امرأة قائلة] إشارة إلى أنّ قوله: «تقول» بصيغة الغائبة لا المخاطب. قوله: «لامتناع الخ» تعليل لجعل قوله: «تقول» صيغة للغائبة، لكن بقي توهّم اختصاص إضافة «هَنٍ» بالمرأة.

(٤) قوله: [بلا ردّ المحذوف عند الإضافة الخ] يعني: أنهما مثل «أخي» و«أبي» في عدم ردّ المحذوف. قوله: «وإنما فصلهما الخ» جواب عن مقدّر وهو أنه لم فصل المصـ هذين الاسمين عن «أخيّ» و«أبيّ» بأن لم يقل: «وأجاز المبرّد أخيّ وأبيّ وحميّ وهنيّ» مع أنه قد نقل ابن يعيش وابن مالك عن المبرّد الخلاف في جميع هذه الأسماء الأربعة؟ وحاصل الجواب أنّ المصـ لم يعتدّ بنقلهما الخلاف في هذين الاسمين لعدم شهرته.

(**ويقال**) في «فم» حال الإضافة إلى ياء المتكلم (**«فِيَّ»**) بالردِّ والقلبِ
أي برد الواو وقلب الواو ياء وإدغام الياء في الياء.
والإدغامِ[1] (**في الأكثر**) أي: في أكثر موارد استعمالاته (**و«فمِيْ»**) في بعضها إبقاءً للميم المعوّض عن الواو عند قطعه[2] من الإضافة (**وإذا قُطعت**) هذه الأسماء الخمسة[3] عن الإضافة (**قيل: أخ وأب وحم وهن وفم**) بالحرَكات الثلاث[4] (**و**) لكن (**فتح الفاء أفصح منهما**) أي: من
متعلق بالأخير فقط.
الضمّ والكسر[5] (**وجاء «حم» مثلُ «يَدٍ»**) فيقال «هذا حمٌ أو حمُكِ»[6]
في حذف اللام وجعل الإعراب على العين. الخبء الستر من «ضرب».
و«رأيت حمًا أو حمَكِ» و«مررت بحمٍ أو بحمِكِ» (**و**) مثلُ (**«خَبْء»**)
في قلب اللام همزة وتسكين العين وإجراء الإعراب عليها.
بالهمزة، فيقال «هذا حَمْءٌ أو حَمْؤُكِ»[7] و«رأيت حَمْأً أو حَمْأَكِ» و«مررت بحَمْءٍ أو حَمْئِكِ» (**و**) مثلُ (**«دَلْو»**) بالواو، فيقال «هذا حَمْوٌ أو حَمْوُكِ»
في رد اللام وتسكين العين و إجراء الإعراب على اللام.

---

(١) قوله: [**بالردِّ والقلبِ والإدغامِ**] أي: بردّ الواو المحذوفة وقلبها ياءً وإدغام الياء في ياء المتكلم.

(٢) قوله: [**عند قطعه الخ**] متعلّق بقوله: «المعوّض»، فأصل «فم» «فَوْه» فحذف الهاء لخفائها فصار «فَوْ» وعوّض الميم عن الواو فصار «فَم».

(٣) قوله: [**هذه الأسماء الخمسة**] إنما قيّد بالخمسة بقرينة قوله: «قيل: أخ وأب الخ».

(٤) قوله: [**بالحرَكات الثلاث**] أي: في فاء «فم» التابعة للحركات الإعرابيّة فهذا قيد للأخير فقط.

(٥) قوله: [**أي: من الضمّ والكسر**] إشارة إلى مرجع الضمير، وهما وإن لم يكونا مذكورين صريحا لكنهما مفهومان من قوله: «وفتح الفاء أفصح»؛ إذ الحركات غير الفتح إنما هي الضمّ والكسر.

(٦) قوله: [**فيقال: «هذا حمٌ وحمُكِ» الخ**] أشار بهذه الأمثلة إلى أنّ «حم» مثل «يد» في حذف اللام وجعل الإعراب على العين سواء قطع عن الإضافة أو أضيف إلى غير ياء المتكلّم. قوله: «مثل» إشارة إلى أنّ قوله: «خبء» بالجرّ عطف على قوله: «يد».

(٧) قوله: [**فيقال: «هذا حَمْءٌ أو حَمْؤُكِ» الخ**] يظهر غرض الأمثلة بما مرّ. قوله: «بالهمزة» أي: بقلب واوِ «حم» همزةً، والخبء الستر بابه «ضرب».

و«رأيت حَمْوًا أو حَمْوَكِ» و«مررت بحَمْوٍ أو حَمْوكِ» (و) مثل («عَصًا»)
في قلب اللام ألفا و إجراء الإعراب عليها تقديرا.
بالألف[1] فيقال «هذا حَمًا وحَمَاكِ» و«رأيت حَمًا وحَمَاكِ» و«مررت بحَمًا أو بحَمَاكِ» (مطلقا) أي: جواز «حم» مثل[2] هذه الأسماء الأربعة مطلق غير مقيّد بحال الإفراد أو الإضافة بل تجيء هذه الوجوه فيه في كلّ من حالتَي الإفراد والإضافة (وجاء «هن» مثل «يد» مطلقا) أي: في الإفراد
كما أشار إليه الشارح في الأمثلة.
والإضافة، يقال «هذا هنٌ ورأيت هنًا ومررت بهنٍ» و«هذا هنُك ورأيت هنَك ومررت بهنِك» (و«ذو» لا يضاف إلى مضمر) لأنه وضع وُصْلةً إلى
علة لعدم إضافة «ذو» إلى مضمر.
الوصف بأسماء الأجناس[3] والضميرُ ليس باسم جنس، وقد أضيف إليه
أي إلى الضمير.
على سبيل الشذوذ كقول الشاعر[4]:

إنّما يَعرف ذا الفضـ ÷ ـل مِنَ الناس ذَوُوْه،

ولو قيل: «لا يضاف إلى غير اسم الجنس» لكان أشمل[5]................
تعريض بالمصنف.

---

(١) قوله: [بالألف] سواء كانت ملفوظة أو مقدّرة كما يرشدك إليه الأمثلة.

(٢) قوله: [أي: جواز «حم» مثل الخ] أي: جواز مجيء «حم» كهذه الأسماء الأربعة مطلق الخ، وهذا تفسير لمفهوم الإطلاق لا بيان إعراب قوله: «مطلقا» فإنه منصوب على الحاليّة من فاعل «جاء».

(٣) قوله: [لأنه وضع وُصْلةً إلى الوصف بأسماء الأجناس] فإنهم إذا أرادوا أن يصفوا شخصا بذَهَبٍ مثلا لم يتأتّ لهم أن يقولوا: «جاءني رجلٌ ذَهَبٌ» فجاءوا بـ«ذو» فقالوا: «ذو ذَهَبٍ»، ولمّا كان جنس المضمرات والأعلام ممّا لا يقع صفة لم يتوصّل بـ«ذو» إلى الوصف بها.

(٤) قوله: [كقول الشاعر الخ] ونحو «اللهم صلّ على محمّد وذويه» أي: أصحابه.

(٥) قوله: [أشمل] لأنه كان شاملا لكل ما ليس اسم جنس من المضمر والعلم وغيرهما، وهذا تعريض بالمص.

وكأنه خَصّ المضمر بالذكر[1] لأنه كان لبعض تلك الأسماء حكم خاصّ عند إضافته إلى ياء المتكلم فنفى إضافته إلى المضمر مطلقا نفيا[2] لاختصاصه بحكم خاصّ باعتبار إضافته إليه (ولا يُقطع) أي: «ذو» عن الإضافة؛ لأنّ جَعْلَه وُصْلةً إلى أسماء الأجناس ليس إلاّ بإضافته إليها[3].

بيان النكتة في عبارة الماتن. أي إضافة «ذو». أي «ذو». أي «ذو». أي إلى ياء المتكلم. إشارة إلى مرجع الضمير. علة لعدم قطعه عن الإضافة.

---

(١) قوله: [وكأنه خَصّ المضمر بالذكر الخ] يعني: أنّ المناسب للمقام أن يقول: «وذو لا يضاف إلى ياء المتكلّم»؛ فإنّ المقام مقام بيان حال الأسماء الستّة حال إضافتها إلى ضمير المتكلّم لكنه عدل عن الضمير الخاصّ إلى نوعه وهو المضمر مطلقا فقال: «وذو لا يضاف إلى مضمر» إشارةً إلى أنه لا حكم خاصّ له باعتبار إضافته إلى ضمير المتكلّم كما كان لبعض تلك الأسماء.

(٢) قوله: [نفيا] مفعول له لقوله: «نفى» وقوله: «لاختصاصه الخ» متعلّق به. قوله: «باعتبار إضافته إليه» أي: باعتبار إضافة «ذو» إلى ياء المتكلّم.

(٣) قوله: [بإضافته إليها] أي: بإضافة «ذو» إلى أسماء الأجناس سواء كانت نكرة أو معرفة قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُوْ مَغْفِرَةٍ﴾ [حم السجدة:٤٣] وقال تعالى: ﴿وَاللهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [آل عمران:٧٤].

الأحاديث والآثار الواردة في المتن والحاشية

❁ قد ورد: «خير الآباء من علمك».

التفسير الكبير، سورة الإسراء، تحت الآية:٢٣، الجزء العشرون،٣٢٢/٧، دار إحياء التراث العربي بيروت

❁ كل أمر ذي بال لم يبدء فيه بحمد الله فهو أجذم.

سنن أبى داود، كتاب الأدب، باب الهدي في الكلام، ٣٤٣/٤، الحديث:٤٨٤٠، دار إحياء التراث العربي بيروت

❁ من قتل قتيلا فله سلبه.

صحيح البخارى، كتاب فرض الخمس، باب من لم يخمس الأسلاب...الخ،٣٥٦/٢، الحديث:٣١٤٢ دار الكتب العلمية بيروت

❁ كلّموا الناس على قدر عقولهم.

صحيح البخارى، كتاب العلم، باب من خص بالعلم...الخ،٦٧/١، الحديث:١٢٧ دار الكتب العلمية بيروت

❁ إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة صَهْ والإمام يخطب فقد لغوت.

سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب فضل الجمعة،٣٩٢/١، الحديث:١٠٥١، دار إحياء التراث العربي بيروت

❁ لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيامُ فِي امْسَفَرِ.

مسند الإمام الشافعي، ومن كتاب اختلاف الحديث وترك المعاد منها، ص١٥٧، دار الكتب العلميه بيروت

❁ الأيّم تعرب عن نفسها.

سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب استئمار البكر والثيب،٤٢٣/٢، الحديث:١٨٧٢، دار المعرفة بيروت

❁ اقتلوا الأسودين ولو كنتم في الصلوة.

سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب العمل في الصلاة،٣٤٨/١، الحديث:٩٢١، دار إحياء التراث العربي بيروت

❁ إنكنّ صواحبات يوسف.

سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في صلاة رسول الله في مرضه،٧٤/٢، الحديث:١٢٣٢، دار المعرفة بيروت

❁ امرئ القيس قائد الشعراء إلى النار لأنه أوّل من أحكم قوافيها.

المسند للإمام أحمد بن حنبل، مسند أبي هريرة، ٥/٣، الحديث:٧١٣٠، دار الفكر بيروت، الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ١٣٥/٥، الرقم:٩٣٥/٢٨، صبيح بن عبد الله، دار الكتب العلمية بيروت

❁ نقل عن ابن عباس: «تمرة خير من جرادة».

مصنف ابن أبي شيبة، كتاب المناسك، باب في المحرم يقتل الجرادة،٥٢٨/٤، الحديث:٨، دار الفكر بيروت

❁ ألا إنّ كلّ دم ومال ومأثرة كانت في الجاهليّة فهي تحت قدميّ هاتين.

سنن ابن ماجه، كتاب الديات، باب دية شبة العمد مغلظة،٢٦٨/٣،الحديث:٢٦٢٨، دار المعرفة بيروت

❁ لولا قومكِ حديثو عهد بالجاهلية لنقضت الكعبة وجعلت لها بابين.

سنن الترمذي، كتاب الحج، باب ما جاء في كسر الكعبة،٢٤٧/٢، الحديث:٨٧٦، دار الفكر بيروت

❁ بالألف الدينار.

صحيح البخارى، كتاب الكفالة، باب الكفالة في القرض...الخ،٧٣/٢، الحديث:٢٢٩١، دار الكتب العلمية بيروت

❁ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلَائِكَةٌ إلخ.

صحيح مسلم، كتاب المساجد...الخ، باب فضل صلاتي الصبح...الخ، الحديث:٦٣٢، ص٣١٧، دار ابن حزم بيروت

❁ ورد في الدعاء المأثور «اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد كما صلّيت وباركت ورحمت وترحمّت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم».

المستدرك، كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، صنيع الصلاة بعد التشهد،٥٥٤/١، الحديث:١٠٢٩، دار المعرفة بيروت

❁❁❁❁❁❁❁

الکتب الدراسیة

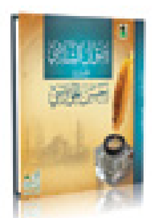
01...مراح الأرواح مع حاشية ضياء الإصباح (صفحات:۲۴۱)	02...نصاب النحو (کل صفحات:۲۸۸)
03...الأربعين النووية في الأحاديث النبوية (صفحات:۱۵۵)	04...نصاب اصولِ حديث (کل صفحات:۹۵)
05...اتقان الفراسة شرح ديوان الحماسة (کل صفحات:۳۲۵)	06...نصاب التجويد (کل صفحات:۷۹)
07...أصول الشاشي مع أحسن الحواشي (صفحات:۲۹۹)	08...المحادثة العربية (صفحات:۱۰۱)
09...نورالإيضاح مع حاشية النور والضياء (صفحات:۳۹۲)	10...تعريفاتِ نحوية (کل صفحات:۴۵)
11...شرح العقائد مع حاشية جمع الفرائد (صفحات:۳۸۴)	12...خاصيات ابواب (کل صفحات:۱۴۱)
13...الفرح الكامل على شرح مائة عامل (صفحات:۱۵۸)	14...شرح مائة عامل (صفحات:۴۴)
15...عناية النحو في شرح هداية النحو (صفحات:۲۸۰)	16...نصاب الصرف (کل صفحات:۳۴۳)
17... صرف بہائی مع حاشیہ صرف بنائی (کل صفحات:۵۵)	18...نصاب المنطق (کل صفحات:۱۶۸)
19...دروس البلاغة مع شموس البراعة (صفحات:۲۴۱)	20...انوار الحدیث (کل صفحات:۴۶۶)
21...مقدمة الشيخ مع التحفة المرضية (صفحات:۱۱۹)	22...نصاب الأدب (صفحات:۱۸۴)
23...نزهة النظر شرح نخبة الفكر (صفحات:۱۷۵)	24...تفسير الجلالين مع حاشية أنوار الحرمين (صفحات:۳۶۴)
25...نحو مير مع حاشية نحو منير (کل صفحات:۲۰۳)	26...عصيدة الشهدة شرح قصيدة البردة (صفحات:۳۱۷)
27...تلخيص اصول الشاشي (کل صفحات:۱۴۴)	28...خلفائے راشدین (کل صفحات:۳۵۲)
29...فيض الادب (کل صفحات:۲۲۸)	30...الحق المبين (کل صفحات:۱۳۱)

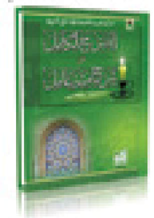
اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ وَالصَّلٰوةُ وَالسَّلَامُ عَلٰى سَيِّدِ الْمُرْسَلِيْنَ اَمَّا بَعْدُ فَاَعُوْذُ بِاللّٰهِ مِنَ الشَّيْطٰنِ الرَّجِيْمِ بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

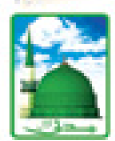
دعوة للسنن

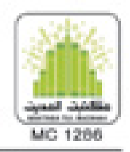
يتم بحمد الله تعالى تعليم وتعلّم السنن والآداب في البيئة المتدينة لمركز الدعوة الإسلامية العالمي الغير السياسي، الرجاء منكم الحضور في **الاجتماعات الأسبوعيّة** المليئة بالسنن التي تعقدها مركز الدعوة الإسلامية في بلادكم عقب صلاة المغرب كلّ يوم الخميس، وقضاء الليل كلّه فيها بالنيات الحسنة بقصد إرضاء الله وابتغاء وجهه، والسفر في **قوافل المدينة** مَعَ عشّاق الحبيب المصطفى صلّى الله تعالى عليه وسلّم بقصد حصول الثواب، ومحاسبة النفس يوميًّا بطريق ملء **كُتَيِّب جوائز** المدينة (جَدْوَل الأعمالِ التربوية)، وتسليمه إلى المسؤول خلال العشرة الأيّام الأولى من كلّ شهرٍ، وذلك سيجعلكم تطبّقون السنّة، وتكرهون المعاصي وتفكّرون في الثبات على الإيمان إن شاء الله عزّوجلّ.

وعلى كلّ مسلم أن يضع هذا الهدف نصب عينَيه: **علي محاولةُ إصلاح نفسي وجميعِ أناسِ العالَم** إن شاء الله عزّوجلّ، حيث يلزمني العملُ بجوائز المدينة للإصلاحِ النفسي، والسفرُ مَعَ قوافلِ المَدينةِ لمحاولة إصلاح جميع الناس في العالَم إن شاء الله عزّوجلّ.





ISBN 978-969-631-063-1
0101625

MC 1286

فيضانِ مدينه سوق الخضار السابق حي سودا غران كراتشي، باكستان.
UAN+٩٢٣ ١١١ ٢٥ ٢٦ ٩٢ التحويلة: ١٢٨٤
www.dawateislami.net Email: ilmia@dawateislami.net